

A



WO/PBC/21/22
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 28 فبراير 2014

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 9 إلى 13 سبتمبر 2013

التقرير

الذي وافقت عليه لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

3	البند 1	افتتاح الدورة
4	البند 2	اعتماد جدول الأعمال
15	البند 3	تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
26	البند 4	تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)
28	البند 5	تقرير مراجع الحسابات الخارجي
28	البند 9	البيانات المالية السنوية لعام 2012؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2013
47	البند 6	تقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة
56	البند 7	تقرير مرحلي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة
63	البند 8	الحوكمة في الويبو
69	البند 10	وضع استخدام الأموال الاحتياطية
71	البند 11	التقرير السنوي عن الموارد البشرية
81	البند 12	تقرير عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف
84	البند 13	اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014
166	البند 14	التعريف المقترح بشأن "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية
173	البند 15	تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية
173	البند 16	التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي
178	البند 17	تقرير مرحلي عن مشروعات البناء
180	البند 18	تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو
182	البند 19	تقرير مرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
182	البند 20	تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات
193	البند 21	اعتماد ملخص القرارات والتوصيات
208	البند 22	اختتام الدورة
	المرفق	قائمة المشاركين

1. عُقدت الدورة الحادية والعشرون للجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية (اللجنة) بمقر الويبو في الفترة من 9 إلى 13 سبتمبر 2013.
2. وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وبنغلادش، وبيلا روس، والبرازيل، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وأكوادور، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وقيرغيزستان، والمكسيك، والمغرب، وعمان، وباكستان، وبيرو، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (بحكم الموقع)، وطاجيكستان، وتايلند، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزيمبابوي (53). وكان أعضاء اللجنة الممثلون في هذه الدورة هم: الجزائر، والأرجنتين، وبنغلادش، وبيلا روس، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والجمهورية الدومينيكية، وأكوادور، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وقيرغيزستان، والمكسيك، والمغرب، وباكستان، وبيرو، وبولندا، وجمهورية كوريا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (بحكم الموقع)، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام، وزيمبابوي (46). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التالية الأعضاء في الويبو، وغير الأعضاء في اللجنة، كانت ممثلة بصفة مراقب: أفغانستان، وأندورا، وأرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وبربادوس، وبلجيكا، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وكرواتيا، وقبرص، والجمهورية الدومينيكية، وفنلندا، وجورجيا، وغينيا، وأيرلندا، وإسرائيل، وليتوانيا، والملايف، وموناكو، وهولندا، وبنما، وباراغواي، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وزامبيا (29). وترد قائمة بالمشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1 افتتاح الدورة

3. رحب الرئيس بالوفود إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية (اللجنة) وعلق بأنه ينبغي أن تتيح الأعمال التي أنجزت خلال دورة اللجنة التي عقدت في شهر يوليو نقاشاً بناءً إلى حد أبعد في الدورة الحالية. وقال إن الأمانة أتاحت المحضر الحرفي لمناقشات يوليو. وحث الرئيس الوفود، توفيراً للوقت، على اجتناب الإدلاء ببيانات افتتاحية ما لم تكن هناك مسألة معينة مطلوب إثباتها على وجه عاجل، كما حثهم على تحري الأقوال البناءة والمختصرة في مداخلاتهم. وحث الرئيس الوفود أيضاً على عدم إعادة فتح قضايا نوقشت بالفعل خلال دورة يوليو والحرص بدلاً من ذلك على معالجة تلك التي تعذر التوصل إلى اتفاق بشأنها حينذاك. وتوجه الرئيس بالشكر إلى المدير العام على قيادته للمنظمة وكل ما أنجز من أعمال حسنة ودعا المدير العام إلى إلقاء كلمته الافتتاحية.

4. وألقى المدير العام البيان التالي:

"إنه لمن دواعي السرور أن أرحب بالجميع إلى الدورة الحادية العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وكما تعلمون، فقد تمخضت الدورة العشرين، التي عقدت في شهر يوليو، عن قراءة تفاعلية وبناءة ومكثفة وشاملة للغاية لمشروع البرنامج والميزانية المقترح للشائبة 2015/2014، علاوةً على البنود الأخرى محل النظر. والآن نجد جدول الأعمال مثقلاً للغاية مرة أخرى. ويمكننا تقسيمه إلى أربع مجموعات من القضايا، وسأعلق عليها باختصار.

"أما المجموعة الأولى من القضايا فتتطوي على تقارير وافية مقدمة إلى اللجنة من الهيئة الإشرافية المتكوّنة من مراجعي الحسابات الخارجيين وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية

المستقلة للرقابة. ويسرني سروراً بالغاً أن أرحب بعضوي اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة اللذين سيحضران دورة لجنة البرنامج والميزانية كاملة.

"وأعتقد أن المنظمة مستمرة في إحراز تقدم جيد بشأن قضية إدارة المخاطر، والتي أرسى دعائمها برنامج التقييم الاستراتيجي الذي وضعناه. وأمامنا مزيد من التقدم الواجب إحرازه بشأن نظام الرقابة الداخلية وبشأن نظام التخطيط للموارد المؤسسية. ونحن نعي ذلك تماماً، وكلاهما يسير وفق المخطط. وأتصور أننا سنعتقد مزيداً من النقاش بشأن مسألة تعريف معايير واضحة للإقبال في حوار مع هيئات التدقيق فيما يتعلق بمختلف التوصيات، حتى نستطيع تحقيق تنفيذ ناجح لتلك التوصيات.

"وأما مجموعة القضايا الثانية فتتعلق بالأداء والاستعراض المالي، مما يشمل استعراضاً للبيانات المالية المدققة واستخدام الأموال الاحتياطية. كما يوجد تقرير بشأن الموارد البشرية وأوجه الفعالية من حيث التكلفة، وسيعرض على هذه الدورة.

"والمجموعة الثالثة من القضايا عبارة عن مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014. ولن أعلق على ذلك الآن، بل أرجئ الإدلاء بتعليقاتي عن طريق المداخلة، إن أذن الرئيس بذلك، عند معالجة البند.

"وأخيراً، هناك تحديث شامل لجميع مشروعاتنا الرئيسية، خاصة نظام التخطيط للموارد المؤسسية، وإقبال برنامج التقييم الاستراتيجي، ومشروعات استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

"وأغتنم هذه الفرصة للتوجه بالشكر إلى جميع موظفينا على جهودهم، وأخص منهم موظفي قطاع الإدارة والتسيير تحت إدارة السيد سوندارام، مساعد المدير العام، على ما بذلوا من جهود غير عادية في سبيل التحضير لدورتي اللجنة.

"اسمحوا لي كذلك أن أذكر تغييراً أساسياً في التشكيل الوظيفي حدث خلال الفترة التي تلت انعقاد الدورة السابقة للجنة، فرمما نما إلى علمكم أن السيد فيليب فافاتييه قد تقاعد عن العمل في المنظمة بعد ما يربو على عشرين عاماً من خدمة بلغ خلالها المنتهى في النجاح والتفاني. وكان يشغل منصب المراقب في المنظمة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وأبلى بلاءً حسناً للغاية، ويجزنا فراقه.

"وقد أعلننا عن حاجتنا لشغل المنصب، بعد تعديله ليكون مساهم مدير تخطيط البرامج والشؤون المالية (المراقب) وخضنا في عملية مكثفة للغاية، حيث نستعين كلما أردنا بتوظيف مسؤول رفيع المستوى بخبراء استشاريين خارجيين في عملية الانتقاء وفي تقييم المعايير. وإنه لمن دواعي السرور البالغ أن تؤكد تولي زميلتنا شيترا ناراياناسوامي المنصب محل فيليب فافاتييه. وستترأس السيدة ناراياناسوامي إدارة تخطيط البرامج والشؤون المالية، التي تضم جميع عملياتنا المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية، علاوةً على تقييم البرامج، مما يشكل مجالاً متزايد الأهمية، كما ستتولى مهام منصب المراقب. وأنا أتمنى لها كل النجاح وأنا متيقن من أدائها المهام المنوطة بها على أكمل وجه، كما كان دأبها في كل ما شغلت من مناصب سابقة. أشكرك، سيدي الرئيس."

البند 2 اعتماد جدول الأعمال

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/1 Prov.

6. ووضح الرئيس أن هيكلية مشروع جدول الأعمال موضوعة بحيث تيسر الاستعراض تحت المجموعات المختلفة، حيث تتعلق الأولى بالتدقيق والرقابة، وستنظر اللجنة ضمن إطارها في تقارير التدقيق والرقابة التي أعدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ومراجع الحسابات الخارجي، وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتقارير من إعداد هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال إن اللجنة ستواصل أيضاً النقاش حول الحوكمة في الويبو، كما سبق الاتفاق في الدورة الحادية والعشرين للجنة. وأضاف الرئيس أن بعض المجموعات ستعرض مقترحاً بشأن قضية الحوكمة، وبالتالي تطلب تأجيل ذلك النقاش إلى نهاية الأسبوع (الجمعة)، بدلاً من إجرائه في بداية الدورة حتى يمكن تعميم المقترح على الوفود ويتاح لهم دراسته. وفيما يتعلق بالتقرير الذي أعده مراجع الحسابات الخارجي (البند 5)، قال الرئيس إن مراجع الحسابات الخارجي سيلقي كلمة على اللجنة في فترة بعد الظهر من يوم الخميس، وعلى ذلك سيؤجل النقاش بشأن البند 5، إضافةً إلى البند 9 (البيانات المالية السنوية لعام 2012) إلى ذلك الحين. ومضى يقول إن اللجنة ستنظر ضمن إطار مجموعة أداء البرنامج والاستعراض المالي في البيانات المالية السنوية لسنة 2012، ووضع الاشتراكات، ووضع استخدام الأموال الاحتياطية، وتقرير عن تنفيذ تدابير رفع الفعالية من حيث التكلفة. وقال إن اللجنة ستنظر ضمن إطار هذه المجموعة، ولأغراض إعلامية، في تقرير الموارد البشرية، الذي ستناقشه لجنة التنسيق بالتفصيل في وقت لاحق من الشهر. وأضاف أن هذا البند من جدول الأعمال سيؤجل أيضاً إلى نهاية الأسبوع تلبيةً لطلب بعض المجموعات. ووضح أن اللجنة ستنظر ضمن إطار مجموعة التخطيط وإعداد الميزانية في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثلاثية 2015/2014 ووثيقتين مقترنتين بهما: ورقة إعلامية عن المكاتب الخارجية والخطة الرأسمالية الرئيسية. وذكر أن الأمانة أتاحت أيضاً، كما طلب منها، ورقة بيضاء تعرض تفاصيل تنفيذ استراتيجيات تتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. وقال إن النقاش سيتواصل، كما سبق الاتفاق في الدورة العشرين للجنة، بشأن التعريف المقترح لنفقات التنمية في سياق إعداد البرنامج والميزانية. ثم التفت إلى المجموعة التالية بعنوان تقارير مرحلية عن المشروعات الرئيسية والمسائل الإدارية وقال إن مجموعة البنود الأخيرة هذه تشير إلى التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في عددٍ من المشروعات والمبادرات، وتتضمن كذلك تقريراً مرحلياً عن تنفيذ سياسة الويبو للغات. واقترح الرئيس اعتماد مشروع جدول الأعمال، ما لم تكن هناك تعليقات عليه.

7. وأعرب وفد المكسيك عن تقديره للرئيس على ما قدم من معلومات، واقترح إرجاء مناقشة البند 10 من جدول الأعمال (وضع استخدام الأموال الاحتياطية) إلى يوم الخميس، بما أن مراقب الحسابات الخارجي سيكون موجوداً في ذلك اليوم.

8. وأيد وفد إسبانيا الاقتراح الذي أدلى به وفد المكسيك وسأل عن إمكانية تناول الوثيقة المتعلقة بالخطة الرأسمالية الرئيسية في ذلك الحين، وذلك لتعلقها بوثيقة استخدام الأموال الاحتياطية، حتى يمكن مناقشتها معاً.

9. واستخلص الرئيس أنه قد طُلب مناقشة البند 10 (وضع استخدام الأموال الاحتياطية) والوثيقة المتعلقة بالخطة الرأسمالية الرئيسية يوم الخميس.

10. والتمس وفد بلجيكا، في ضوء التغييرات العديدة المطلوب إجراؤها على جدول المناقشات، تزويد الوفود بجدول جديد.

11. واقترح وفد الصين الامتناع عن الخروج بأي نتيجة أو قرار بشأن أي من بنود جدول الأعمال بمجرد الانتهاء من مناقشته بشكل كامل، حيث ينبغي للجنة الانتظار حتى تنتهي من مناقشة بنود جدول الأعمال كافة قبل الخروج بأي نتائج. وقال إنه يعتبر ذلك أمراً مهماً لأنه سيتيح للوفود استعراض المناقشة الكاملة خلال الدورة قبل التوصل إلى أي نتائج أو اتخاذ أي قرارات نهائية.

12. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية، وأعرب عن تأييدها للاقتراح الذي أدلى به وفد الصين. وأعربت المجموعة عن اعتقادها أنه ينبغي استعراض جميع المناقشات وأنه من المعقول التريث في اتخاذ أي قرارات نهائية حتى يأتي الدور على البند 21 من جدول الأعمال (اعتماد ملخص القرارات والتوصيات) ثم اعتماد كل شيء دفعة واحدة.
13. وعبر وفد سويسرا عن دهشته من طلب الانتظار حتى الفراغ من تناول جميع بنود جدول الأعمال قبل استخلاص أي نتائج وعن اعتقاده وجوب التزام اللجنة النهج العملي والكفاءة، مما يجعل من المفيد اتخاذ قرار بشأن بند ما لدى الانتهاء من مناقشته وبلورة قرار بشأنه. وقال الوفد إنه لا يرى سبباً يدعو الأعضاء إلى إرجاء اتخاذ القرارات النهائية إلى اليوم الأخير. وكرر الوفد الإعراب عن دهشته، بل وتحيره، بشأن الطلب المطروح وعن اعتقاده أنه ينبغي للجنة السير على ديدنها من اتخاذ قرار بشأن بند ما فور توضيح جوانبه ثم إغلاق باب البند المعني.
14. وذكّر وفد فرنسا الوفود بجدول الأعمال الثقيل الماثل بين يدي الدورة، مما يضفي أهمية قصوى على أسلوب معالجته إن أراد الأعضاء إحراز تقدم. وقال إنه بغض النظر عن الأسلوب المختار فإن بعض الأمور جلية، ومن الواضح أن التوصل إلى توافق واعتماد قرار بشأن بعض البنود قد يكون ممكناً، ومن شأن ذلك أن تحقق أن يتيح للجنة إحراز تقدم. ثم تطرق الوفد إلى نقطة أخرى أراد التنبيه إليها، حيث قال إنه يلزم الوفود وجود تقرير في وقت مناسب حتى يتمكنوا من النظر فيه في فترة بعد الظهر من يوم الجمعة، فمن غير الوارد مطلقاً مواصلة العمل حتى منتصف الليل أو صباح يوم السبت. وشدد الوفد على وجوب ملاحظة اللجنة الرغبة في إنهاء الدورة في وقت ملائم، وأن من شأن إرجاء الأعضاء اتخاذ أي قرار إلى نهايتها أن يمد في زمن الاجتماع دون طائل. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يمكن إحراز تقدم خلال الأسبوع إذا ركز الوفود على البنود التوافقية. وحذر الوفد من سلوك المسار المقترح، حيث إن من شأنه إحداث أزمة طاحنة يوم الجمعة. وذكّر الوفد اللجنة بأن عليها اعتماد ميزانية 2015/2014، مما يجعل من إحراز تقدم بأسرع ما يمكن أمراً بالغ الأهمية، وعلى ذلك ينبغي اتخاذ القرار بشأن أي أمر يمكن التوصل إلى توافق بشأنه في حينه خلال الخوض في جدول الأعمال.
15. وحيث وفد مصر الرئيس والوفود والمدير العام. وأعرب الوفد عن رغبته فيما يتعلق بالموضوع محل النقاش في الإشارة إلى البند 21 من جدول الأعمال الذي يتناول مسألة اعتماد القرارات والتوصيات. واسترعى الوفد الانتباه إلى أن الأعضاء أحدثوا تعديلات في أسلوب اعتماد تلك النتائج، مما يسبب صعوبة، في رأي الوفد، في اعتماد كل قرار بشكل مستقل، تحت كل بند، لأن هذه البنود المختلفة مترابطة فيما بينها. وقال الوفد إنه يعتقد، بناءً على ما ذكر، أنه ينبغي للجنة إلقاء نظرة عامة على جميع النتائج. ويبيّن أنه يجد من الملائم والمفضل اتخاذ القرارات كافة في إطار البند 21 على النحو المقترح في مشروع جدول الأعمال الذي قدمته الأمانة.
16. وكرر وفد بلجيكا الرأي الذي أدلى به كل من وفدي فرنسا وسويسرا وأبرز عنوان البند 21 "اعتماد ملخص القرارات والتوصيات"، والذي يعكس بجلاء اتخاذ قرارات في وقت سابق. وقال الوفد إنه يرى، بناءً على ذلك، أنه لا ينبغي للأعضاء محاولة تغيير الإجراءات أو تعديلها بأي شكل.
17. ووضح وفد الصين أنه لم يقترح تغيير الإجراءات ولا سابق الممارسات، بل طرح تفسيره لجدول الأعمال. وقال إنه من وجهة النظر القانونية فإن جميع القرارات والتوصيات ستعتمد تحت البند 21 من جدول الأعمال، ولا جدال في ذلك ولا نزاع. واقترح الوفد التماس مشورة قانونية في هذا الشأن. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تناقش، تحت كل بند، مشروع القرار أو تجري محادثات مبدئية حول النتائج أو القرارات التي قد تتخذ في نهاية الاجتماع.
18. وأعرب وفد السويد عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود بلجيكا وفرنسا وسويسرا. وأعرب عن اعتقاده أنه من المهم إحراز تقدم خلال الأسبوع حتى لا تجد اللجنة جميع الأمور معلقة أمامها في آخر أيام الدورة، وعن تأييده بقوة، بناءً على ذلك، للممارسة التي تتناول اللجنة بمقتضاها كل بند على حدة وتتجنب المبالغة في الربط بين بنود مختلفة لما يسببه ذلك من تعقيد وزيادة عبء عمل اللجنة ثقلاً على ثقله.

19. ولخص الرئيس الموقف قائلاً إنه يمكن للوفود التوصل إلى حل وسط أو التماس رأي المستشار القانوني. وأعرب الرئيس أن من حلول الوسط المحتملة، في ضوء ما قال وفد الصين في مداخلة الأخيرة، اتخاذ قرار مؤقت بشأن كل بند في جدول الأعمال ثم اعتماده رسمياً في نهاية الدورة، بمعنى أن تكون اللجنة قد نظرت فيه بشكل مؤقت، باعتباره مشروعاً، ثم تعتمده بشكل قانوني في إطار البند 21، وفي حالة عدم اعتماد قرار سبق الاتفاق عليه بشكل مؤقت في نهاية الدورة، فإن ذلك يعني أن ذلك القرار غير معتمد بشكل قانوني. وقال إن من شأن ذلك أن يتيح الفراغ من مناقشة بند ما، مع إفساح المجال للوفود في نفس الوقت للوقوف على المشهد الكامل والتوصل إلى ما يلزم من حلول وسط، أي أنه لن توجد أي اتفاقات حتى يُتفق على كل شيء. واقترح الرئيس المضي في ضوء هذا الفهم وأعرب عن اعتقاده أنه ليس من الضروري إشراك المستشار القانوني في حل هذه القضية.

20. وقال وفد سويسرا إنه يجد هذا الأسلوب في العمل غريباً. وأعرب عن اعتقاده أن التوصل إلى قرار بشأن أمرٍ ما يعني أنه قد حُسم بالقرار، وما اعتماد التقرير في نهاية الاجتماع إلا من باب طرح الحقائق. ويبيّن أن الوضع يختلف في حالة بقاء أي قضايا معلقة لعدم التوصل إلى توافق بشأنها. وقال الوفد إنه لا يفهم التفسير الذي طُرح للبند 21، "اعتماد ملخص القرارات والتوصيات"، حيث إن تلك المرحلة ليست محلاً لاتخاذ قرارات إلا ما تعلق بأمر لم تحسم قبلها. وأضاف الوفد أنه لا يرى داعياً لتغيير أسلوب عمل اللجنة الراشح على مر الزمن بالشكل المتوخى وأنه لا يستطيع تبين المنطق الذي يستند إليه هذا النقاش.

21. وطلب الرئيس حضور المستشار القانوني وأعرب عن رأيه أن البت في هذا الأمر يعود في نهاية المطاف إلى الدول الأعضاء. وقال إن الحل الوسط يمثّل في اعتماد قرارات بشكل مؤقت وإرجاء الاعتماد النهائي إلى نهاية الدورة تحت البند 21، ومع ذلك، إذا قال أي وفد أنه لا يريد اعتماد البند س، فإن البند س لن يُعتمد.

22. ودعا وفد إيطاليا للوفود إلى التحلي بشيء من البراغمية. وقال إن هناك بعض البنود التي لا تعارض فيها، مثل بعض التقارير المرحلية، مما يسهل اعتماده. وأضاف أن المتبع حالياً هو اعتماد ملخص التوصيات، وهذا يعني اعتماد الصيغة المكتوبة من الاتفاقات التي يُتوصل إليها شفهاً خلال مناقشة كل بند. ويبيّن أن الوفود كانت في السابق تتبع ما يلي: الاتفاق شفهاً على كل نقطة، إن أمكن التوصل إلى اتفاق، ثم مناقشة الصيغة المكتوبة لذلك الاتفاق في اليوم الأخير. ومضى يقول إن القضايا محل الخلاف السياسي ستناقش يوم الجمعة إذا لم يتحقق بشأنها توافق قبله، غير أن هناك قضايا لا يبدو فيها كثير خلاف، ولن يعود تأجيلها إلى الجمعة إلا بزيادة في حمل العمل. وأكد أن هناك أيضاً بوادر تشير إلى عدم قيام روابط صريحة بين القضايا على النحو المتصور. وأعلن الوفد عن معارضته للمقترح، مضيفاً أن استبعاد احتمال اعتماد أي شيء مبالغه مفرطة.

23. وقالت ممثلة المستشار القانوني إن ثمة موقفين مختلفين، حسب ما فهمت، بشأن هذا الأمر، حيث ترغب بعض البلدان في اعتماد عملية لا يُبت فيها فعلياً في القضايا التي تناقش ويتخذ بشأنها قرار إلا في نهاية الدورة حين يعتمد البند 21، مما تخض عن النظام الذي لا يُعتمد بمقتضاه شيء حتى يعتمد كل شيء في النهاية، بينما تفضل مجموعة أخرى من الدول الأعضاء اعتماد كل شيء خلال سير المناقشات، بحيث يعتمد كل بند بغض النظر عما يحدث في إطار البند 21 من جدول الأعمال. وأجابت ممثلة المستشار القانوني أن هذه ليست قضية قانونية، لأن النظام الداخلي الذي يحكم اجتماعات الويبو لا يتناولها، بل مدار أمرها على رغبة الدول الأعضاء والكيفية التي تريد تسيير هذا الأمر واتخاذ قرارات بها.

24. وطلب وفد الجزائر توضيح الأمور وصرح بأن التعليقات التي سمعها بشأن الاقتراح تفيد أنه عملية تسويق أو مساومة أو أنه ببساطة غير واضح. وقال الوفد إنه في الواقع الأمر لا يريد التسويق ولا المساومة، بل لا يريد إلا إحاطة عملية اتخاذ القرارات النهائية بشأن القضايا التي تنظر اللجنة فيها بقليل من الراحة والحصافة. وأضاف الوفد أنه رأى في الماضي تراطاً بين جميع البنود، شاء الأعضاء أم أبوا. وأردف الوفد يقول إنه لا يعترّم إعادة فتح جميع القضايا في نهاية الاجتماع، وإنه لا يلتمس أي نوع من المساومة. ويبيّن الوفد أن مبتغاه تكوين صورة كاملة، لدى انتهاء المناقشات، لجميع القضايا التقنية

والسياسية واتخاذ قرار نهائي بشأن كل شيء. وكرر الوفد أن المسألة في رأيه مسألة ارتياح وحصافة. وأعرب الوفد عن أمله أن يتمكن الأعضاء، في ضوء ذلك التوضيح، من المضي قدماً على اقتراح الرئيس حتى تتوصل اللجنة إلى مشروع قرار أو مشروع نتيجة تحت كل بند، وأوضح أن القضايا لن تفتح مجدداً في النهاية وأن كل شيء سيعتمد في ذلك الحين.

25. وقال وفد فرنسا إنه يرى أن النقاش قد اتخذ منحى نظرياً للغاية. وأكد أن للأعضاء يتبعوا سيناريو ترابط كل شيء، غير أن الغرض من الاجتماع الراهن هو الخروج ببرنامج وميزانية في نهاية الأسبوع. واقترح الوفد أن تخوض اللجنة في هذه المهمة رويداً رويداً، مع العلم بأن لأي عضو الحرية في سحب البرنامج والميزانية في نهاية الأسبوع. وقال إن ثمة بنوداً أقل حساسية يمكن التوصل إلى نتيجة شفوية بشأنها يتلوها الرئيس، بحيث يؤدي التوصل إلى نتيجة بشأن بند ما إلى المضي بالمناقشات قدماً، كما كان الحال في الماضي، على أساس من الثقة. وأضاف الوفد أن إغلاق الرئيس لبند ما، على أية حال، يعني التوصل إلى قدر من الاتفاق بشأنه، وإلا فإن الرئيس يقول إن اللجنة ستعود إليه، وبذلك يتقدم العمل خطوة بخطوة، ثم يتخذ كل وفد قراره الخاص في نهاية الأسبوع بشأن البرنامج والميزانية.

26. وذكر وفد إسبانيا أن رأي ممثلة المستشار القانوني يبين بوضوح وجود ثغرة في القواعد والمبادئ التي تستند إليها الأمور المهمة، مثل إدارة الاجتماعات، فيجدر بالأعضاء، في وقت آخر، التفكير في هذه القضية والتماس سبيل لتجنب تكرار الوضع الحالي. وقال الوفد إنه يشعر، شأنه في ذلك شأن وفدي فرنسا والجزائر، أن المسألة ليست مسألة إعادة فتح النقاش في نهاية الأسبوع، وأنه ينبغي في حالة التوصل إلى توافق بشأن بند ما إغلاقه. وأضاف الوفد أنه من شأن الكثير من بنود جدول الأعمال ألا تكون محللاً لمنازعة ذات بال، بينما يمكن في حالات أخرى ترك بنود مفتوحة إلى نهاية الدورة. كما طالب الوفد بإعلام الأعضاء مسبقاً عن توقيت مناقشة بند معين حتى يستعدوا للمناقشة وبالتالي يستغنوا عن عقد جلسات ليالية.

27. وأعلن وفد موناكو أنه قد استعصى عليه فهم القيمة التي يضيفها الاقتراح. وقال الوفد إنه فهم أنه لا توجد قاعدة تحدد أسلوب العمل، وأن كل الأمور مستندة إلى السوابق وتجارب الماضي وما كانت اللجنة تتبعه من قبل. وأضاف أن اللجنة ما برحت تتبع نفس الأسلوب المتمثل في عقد نقاش منفصل بشأن كل بند واغتنام أي فرصة لاتخاذ قرار في نهاية النقاش ثم إدراج ذلك القرار ضمن ملخص القرارات والتوصيات، فإن تعذر التوصل إلى توافق، عُلق النقاش ثم استؤنف في نهاية الأسبوع. ووضح الوفد إنه يعجز، بناءً على ما سبق، عن لمس أي ضرورة لتغيير ذلك المسار، خاصة وقد أثبت نجاحاً متواصلًا في الماضي وتمكنت اللجنة دوماً من البت في جميع بنود جدول الأعمال. وذكر الوفد بأن بعض البنود قد تركت معلقة في دورة اللجنة التي عقدت في شهر يوليو وأن جدول الأعمال الحالي مطابق في جوهره لجدول أعمال دورة يوليو - حيث تحال بعض البنود من جدول أعمال إلى الآخر. وصرح بأنه لا يرى سبباً، في ضوء تلك الحقيقة، يدعو اللجنة إلى تغيير أساليب عملها. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اله لا ينبغي لما بين نتائج بنود مختلفة من ترابط أن يؤدي إلى أي شكل من أشكال المساومة أو محاولات لتغيير مواقف الأعضاء.

28. وعلق وفد مصر بأن الموضوع محل النقاش ليس مقترحاً جديداً، بل هو بند جدول أعمال من حيث تعلقه باتخاذ القرارات واعتماد القرارات والتوصيات، مما يلزم إنجازها في إطار البند 21. وقال الوفد إنه يلزم الأعضاء مناقشة مختلف البنود حتى يلموا بمضمون كل منها، وأنه يمكن للأعضاء عقب المناقشة وتبادل الآراء محاولة التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبين الوفد أنه يرى أن مقترح الرئيس محدد وعملي، حيث يقتضي مناقشة مختلف البنود، والاتفاق بشأنها كلما أمكن ذلك، مع وقوع الاعتماد القانوني تحت البند 21، الذي استحدثته الأمانة. وأضاف أن هذا هو أسلوب العمل المتبع في جميع اللجان الأخرى.

29. وعلق المدير العام بأنه يلمس من الوفود رغبة في اعتماد بنود جدول الأعمال لكن اتخاذها قراراً في هذا الصدد يستغرق طويلاً. وأعرب المدير العام عن اعتقاده أن الرئيس طرح مقترحاً جيداً للغاية لم يعتمد بعد. وقال إن اختلاف الآراء حول هذا الأمر قسم الحضور إلى فريقين، واقترح المدير العام أنه يسع للجنة البدء ببساطة، ثم إذا وصلت إلى نهاية كل بند إما أن

تعتمده أو أن يتوقف من لا يجدون أنفسهم مستعدين لاعتماده حتى وقت لاحق. ويبيّن أن السبيل الوحيد لمعالجة هذا الأمر الإجرائي، نظراً لعدم تمكن اللجنة من حله، هو البدء والنظر فيما يمكن اتخاذه من قرارات، فإن أمكن اتخاذ أي قرارات فيها ونعمت، وأما إن رغبت بعض الوفود في التحفظ، فلها ذلك.

30. والتمس الرئيس رأي المستشار القانوني فيما كان سيحدث لو لم يكن البند 21 موجوداً في جدول الأعمال، وإن كان من شأن ذلك أن يجعل جدول الأعمال غير صالح من الوجهة القانونية.

31. وطلبت ممثلة المستشار القانوني من الرئيس تحديد إن كان سؤاله متعلقاً بكيفية عرض جداول الأعمال عادةً في اجتماعات الويبو. وقالت ممثلة المستشار القانوني إن جداول الأعمال تضم في العادة، فيما رأت هي، بنداً شبيهاً بالبند 21، ويسمى أحياناً اعتماد ملخص الرئيس. كما أفادت ممثلة المستشار القانوني أن الأمر يرجع، مرة أخرى، إلى اللجنة أن تحدد للبند 21 ما شاءت من الأدوار، فيما أن تجعله بنداً في جدول الأعمال يندرج تحته اتخاذ جميع القرارات أو المضي على أساس النظام الذي تُعتمد القرارات بموجبه خطوة بخطوة.

32. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده أن ثمة سوء تفاهم يكتنف الموضوع. وأفاد الوفد أن مقترح المدير العام معقول وأعرب عن رغبته، توفيراً للوقت، في تأييده.

33. وعبر وفد غانا عن سروره بتقلد الرئيس زمام الأمور في الاجتماع. كما رحب بالمدير العام ترحيباً حاراً. وعلق الوفد بأنه ينبغي متى ما انقسم الجمع إلى فريقين مختلفين حول المضمون المقبول أن يركن أحدهما على أية حال إلى الرئيس ويترك توجيه النقاش لحكمة الرئيس. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن كفة قبول مقترح الرئيس راجحة، حتى ولو لم يكن هذا الرجحان جلياً. ويبيّن الوفد أنه لا يجد في نفسه غضاضة من تأييد مقترح الرئيس. كما عبر الوفد عن تقديره لاضطلاع المدير العام بمهمة مساعدة الأعضاء على اجتياز هذه الأزمة وعن كامل استعداده لقبول مقترحه. غير أن الوفد شدد على أن الرئيس مصدر للحكمة وأنه ينبغي للأعضاء في مثل هذه المواقف الركون إلى الرئيس التماساً لإحراز تقدم.

34. ووصف وفد جمهورية كوريا شعوراً ينتابه بأن ثقة الدول الأعضاء قد أصابها الضعف. وأعرب عن اعتقاده أن هذه المسألة ليست مسألة قانونية، بل مسألة ثقة. وقال الوفد إنه على استعداد لتأييد الاقتراح الذي طرحه المدير العام، حيث إن من شأنه إتاحة البت في أي بند إذا تحققت بشأنه نتيجة أو توافق، بينما يمكن ترك القرار بشأن البنود التي تتطلب مزيداً من النقاش أو بشأن بعض البنود الأخرى معلقاً حتى نهاية الدورة.

35. واقترح الرئيس اعتماد الإجراء الذي طرحه المدير، بحيث يُتخذ قرار بعد مناقشة كل بند باعتماده أو اعتماده بشكل مؤقت، ويرجع أمر ذلك القرار إلى الدول الأعضاء. وقال إنه في حالة حدوث خلاف في الرأي بين الوفود، تعين تناول القضية خطوة بخطوة. وطلب الرئيس من الأمانة إعداد جدول محدّث للمناقشات. وأبرز الرئيس رغبته في تجنب الخوض في جلسات ليلية. والتمس من الوفود كذلك الاختصار قدر الإمكان والتركيز في تعليقاتهم على المراد بدقة.

36. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وطلب إضافة الوثيقة WO/PBC/19/25 تحت بند جدول الأعمال 14 (التعريف المقترح لنفقات التنمية في سياق إعداد البرنامج والميزانية) الذي لا تندرج تحته في الوقت الراهن أي وثائق. ووضح أن الوثيقة WO/PBC/19/25 شكلت الأساس الذي أنشئ عليه هذا البند في جدول الأعمال.

37. وكلف الرئيس الأمانة بتضمين الوثيقة WO/PBC/19/25 حسب طلب مجموعة جدول أعمال التنمية.

38. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية مشروع جدول الأعمال على النحو المعدل.

39. وسأل وفد الهند إن كانت ثمة فرصة لإلقاء بيانات عامة افتتاحية قبل بدء المناقشات بشأن بنود محددة في جدول الأعمال.
40. وأعرب الرئيس عن ميله إلى تجنب البيانات العامة الافتتاحية بشأن جدول الأعمال إجمالاً توفيراً للوقت. وذكر الرئيس بأن بيانات عامة أُلقيت بالفعل خلال دورة اللجنة التي عقدت في شهر يوليو، وقال إن من شأن فتح الباب للإدلاء بمجموعة واحدة ببيان في الوقت الراهن أن يغري سائر المجموعات بالإدلاء ببيانات هي الأخرى. وأضاف الرئيس أنه ما لم تكن لدى الوفود نقطة جديدة تريد بيانها فإنه يفضل تجاوز البيانات العامة.
41. وأعرب وفد البرازيل عن اعتقاده أنه ينبغي إفساح المجال لإلقاء بيانات عامة نظراً لوجود وثيقة جديدة، وهي الوثيقة المقترحة البرنامج والميزانية للفترة 2015/2014 بعد إعادة صياغتها، علاوةً على قضايا جديدة أثيرت خلال اجتماعات المجموعات.
42. وأعلن الرئيس أنه من السبل التي يمكن اتباعها لإلقاء بيان يتعلق بالبند ذاته، لأن إلقاء وفدٍ ما بياناً عاماً يعني تكراره جزءاً من ذلك البيان في بداية مناقشات البند المعني، ومن السبل أيضاً لإلقاء البيان في الوقت الراهن، بشرط الامتناع عن تكراره. وقال الرئيس إنه يشعر أنه من الأجدى، بدلاً من إلقاء بيان عام واحد بشأن جميع القضايا ثم تكرار نفس الفكرة ثانية خلال مناقشات بند معين، إلقاء البيان عند طرح بند معين. غير أنه أضاف أن القرار في ذلك الأمر يرجع إلى الأعضاء.
43. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه كان قد أعد بياناً عاماً لإلقائه في افتتاح الدورة. وأضاف الوفد أن المجموعة، مع ذلك، مرتة فيما يتعلق بالنهج، لكن ربما لا يتطرق البيان العام إلى بعض البنود وبعض البرامج أو قد تكون هناك قضايا تمثل أهمية لبلدان أخرى ضمن المجموعة وقد ترغب تلك البلدان في إلقاء بيانات مستقلة بشأن تلك الأمور. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه مادام قد جهز بياناً فستكون رغبة أعضاء مجموعته أن يلقي ذلك البيان على المسامع.
44. وسأل الرئيس عن الوفود الراغبة في إلقاء بيانات عامة وأعلن أن البيانات العامة ستسير وفق الأسلوب المعتاد.
45. واقترح وفد الهند أن توزع الأمانة نسخاً من البيانات حتى يتاح لجميع الوفود قراءتها، فإذا جاء وقت مناقشة نقطة ذات صلة، تُلي الجزء المتعلق بها من البيان على الملأ.
46. وحيث وفد السلفادور الرئيس وصرح بأن مجموعته أعدت هي الأخرى بياناً عاماً، وأضاف أن ثمة نقاطاً تريد إثباتها في الوقت الراهن، علاوةً على التعليق على كل بند من بنود جدول الأعمال على حدة. وقال الوفد إنه يستشعر أهمية سماع جميع الأعضاء البيانات عامة والتعرف على النقاط المثارة فيها.
47. ودعا الرئيس المجموعات إلى الإدلاء ببياناتها.
48. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن ثقته في قيادة الرئيس وشكر موظفي الأمانة على جهودهم في سبيل إعداد الوثائق، لاسيما الصيغة المعدلة للبرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن حرصها على إبداء آرائها، لأنه بينما وقت بعض أقسام الوثيقة المعدلة للبرنامج والميزانية للثلاثية 2015/2014 بتوقعاتها، فإن البعض الآخر منها قصر دون ذلك الحد. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية أحاطت علماً بالتغييرات التي أُجريت على النص وعلى المؤشرات للبرنامجين 2 و4، التي جاءت وفقاً للقرار المتخذ في الدورة السابقة. وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال بشأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، أفادت المجموعة أنها ستدلي بتعليقات مستقلة عندما تطرح هذه البنود للنقاش. وأعربت المجموعة عن رأيها، فيما يتعلق بالبرنامج 30 بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة، أن للأنشطة المدرجة تحت هذا البرنامج أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية، مما يحدو بالمجموعة إلى التوجه بالشكر إلى الأمانة على إعادة تفعيل

برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقترح البرنامج والميزانية للشئائفة 2015/2014، وذلك استجابة لطلب عدد كبير من الدول الأعضاء. وقالت المجموعة إنها تدرك أن الابتكار قد نُقل من هذا البرنامج إلى حيز كبير الاقتصاديين في الويبو، غير أن البرنامج 30 لم يقفل وفقاً لطلب الدول الأعضاء، الذي كان يرمي إلى تعزيز البرنامج بمزيد من الموارد المالية والخبرات التقنية والقوة العاملة، ولكن الاستراتيجية ذات الشقين التي اقترحتها الأمانة تسببت في المزيد من الارتباك والتعقيد. والتمست المجموعة، نتيجة لذلك، مزيداً من التوضيح من الأمانة عند مناقشة البرنامج 30. وأعربت المجموعة عن رغبتها في هذا الصدد في فهم الدور الفعلي للوحدة المركزية بالمخصص المحض كثيراً في الميزانية رغم استمرار تحملها مسؤولية إعداد المواد لهذا البرنامج، والتي ستنفذ نقاط الاتصال المضافة حديثاً البرنامج على أساسها في بلدان المناطق المختلفة على النحو المفصل على احتياجاتها. وأضافت أن أكاديمية الويبو ستؤدي أيضاً دوراً مهماً في تصميم برامج التدريب وتكوين الكفاءات. وقالت المجموعة إن ذلك يجعلها راغبة في معرفة إن كان عدد الموظفين الإضافيين في المكاتب الإقليمية يعني التعاقد مع موظفين جدد أم تعديلات داخلية وكيف يؤثر ذلك في مخصصات البرامج 9 و10 و30 في الميزانية. ووضحت أنها في هذه الحالة ستشعر أن إضافة المزيد من نقاط الاتصال في المكاتب الإقليمية لن يضيف إلا عناء إدارياً في تنفيذ برنامج معين، بدلاً من الإسهام في تنفيذه بكفاءة، مما مجرد المقترح المعدل بتوزيع العمل في إطار هذا البرنامج بين الوحدة المركزية والمكاتب الإقليمية، في رأي المجموعة، من أي ميزة. وصرحت المجموعة أنها ستدعم بقوة تعزيز البرنامج 30، كما كان الطلب المطروح خلال الدورة الأخيرة للجنة. وفيما يتعلق بالبرنامج 18 المتعلق بالملكية الفكرية والتحديات العالمية، قالت المجموعة إنها أعربت عن قلقها في الماضي، وأنه ينبغي إجراء نقاش سليم بشأن جدول أعمال هذا البرنامج في بعض لجان الويبو، حيث إن جلسة الإحاطة التي تقدمها الأمانة غير كافية. وفيما يتعلق بتقرير الموارد البشرية، قالت المجموعة إنها ترى أنه يتعين اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح القصور في التمثيل الجغرافي المنصف في تكوين الموارد البشرية في الويبو. وذكرت المجموعة، فيما يتعلق بمسألة المكاتب الخارجية، أن الدول الأعضاء طلبت خلال الدورة السابقة للجنة وثيقتين منفصلتين هما: ورقة إعلامية تتضمن وثائق عن خلفية الموضوع تعمم قبل الدورة التالية، ودراسة معمقة تعالج، على نحو شامل، جميع القضايا المتعلقة بموضوع مكاتب الويبو الخارجية. وتوجهت المجموعة بالشكر إلى الأمانة على توفير الوثيقة الإعلامية المتعلقة بالمكاتب الخارجية التي قدمت كورقة مجمعة وكاملة تحتوي، حسب قول الأمانة، على كل من الورقة الإعلامية والدراسة المعمقة. إلا أن المجموعة علقّت بأن هذه كانت محاولة لمعالجة جزء واحد فقط من انشغالات الدول الأعضاء، ولم تتطرق إلى عدة أمور أخرى من بينها مسألة استحداث إجراء ومجموعة من المعايير تتبع عند إنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو. وقالت المجموعة إنها لا ترى في ذلك طلباً جديداً، بل أثر خلال السنوات القليلة الماضية، بأن يوجد إجراء يتسم بالشفافية ومعايير مستقرة لإنشاء مكاتب خارجية، كما نص قرار الدورة العشرين للجنة على ما يلي: "وطلبت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً من الأمانة أن تعد الوثائق التالية بشأن مسألة المكاتب الخارجية، مع التأكيد على أن العملية ذات طبيعة يحركها الأعضاء." وكررت المجموعة، وازعة ذلك نصب الأعين، استعدادها للعمل بشكل بناء مع جميع المجموعات والوفود على حل مشاكل المكاتب الخارجية. وأضاف الوفد أن أعضاء آخرين في مجموعة البلدان الآسيوية سيدلون ببياناتهم بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، حسب الاقتضاء.

49. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن تأييد المجموعة لقيادة الرئيس للجنة باقتدار وشكر الأمانة على إعداد وثائق الدورة، خاصة الصيغة الجديدة من مشروع البرنامج والميزانية للشئائفة 2015/2014. وقالت المجموعة إنها ستنخرط في المناقشات بغية تحسين ما تتسم به الوثائق من توجه إنمائي وشفافية وتحريك بمعرفة الأعضاء. وأعربت المجموعة، كتعليق أول، عن استيائها من خلو مجموعة الأولويات التي ساقها المدير العام في مقدمته لوثيقة الميزانية من أي ذكر لجدول أعمال التنمية. وأبرزت المجموعة تمثيل تنفيذ جدول أعمال التنمية هدفاً للمنظمة لا يمكن أن يكون من "نافلة القول" ولا ينبغي له ذلك. وشددت المجموعة، فيما يتعلق بالتدقيق والإشراف، على التزامها بتحسين أدوات الشفافية في الويبو. وقالت إن من شأن مناقشة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، علاوة على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة أن يعطي صورة أوضح للحكومة في الويبو وسبل تحسينها. كما رأت المجموعة في توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشكل عام استهدافاً لتعزيز الإدارة المالية في المنظمة ولتحسين الشفافية في العمليات الخارجية. وذكرت أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة في هذه المجموعة من التوصيات إلى ما يتعلق منها باتفاقات الخدمات الخاصة،

والتي تتصل بالتنفيذ الكامل للتوصية 6 من جدول أعمال التنمية. وأضافت أن الفرصة ستسمح للدول الأعضاء مجدداً تحت البند 8 من جدول الأعمال (الحوكمة) لمناقشة المقترحات الرامية إلى تحويل هذه المنظمة إلى مؤسسة تتسم بقدر أكبر من الانفتاح والتشاركية والكفاءة. ويبتد أن مجموعة جدول أعمال التنمية افتتحت ذلك النقاش وترغب في عرض ورقة نقاش تحدد مجالات التقارب في المقترحات المقدمة سابقاً بشأن هذه القضايا. والتفتت مجموعة جدول أعمال التنمية إلى الموارد البشرية وقالت إنه ينبغي، في رأيها، وضع مبادئ توجيهية لتثبيت الموظفين وللتعاقد مع موظفين جدد كذلك، تحقيقاً لمبدأ التمثيل الجغرافي المنصف المطبق في منظومة الأمم المتحدة، وإنه يمكن أيضاً في هذا الصدد توفير معلومات إضافية بشأن الطلبات الواردة بغية تبين المبادرات التي من شأنها الإسهام في معالجة هذه القضية. وفيما يتعلق بالبرنامج 1 (قانون البراءات)، أعلنت مجموعة جدول أعمال التنمية عن انخيازها للرأي القائل بأنه ينبغي إدراج الدراسات المتعلقة بأوجه المرونة أيضاً كجزء رئيسي ضمن البرنامج. وقالت المجموعة، إذ أشارت إلى البرنامج 3 (حق المؤلف والحقوق المجاورة) إنها تضع تنفيذ معاهدة مراكش في صدارة أولويات الويبو للشائبة المقبلة. ويبتد أن تنفيذ المعاهدة سيتطلب موارد بشرية قديرة، ليس فقط في الدول الأعضاء بل في الهيئات المعتمدة كذلك. وذكّرت المجموعة بأن المادة 9 من المعاهدة ألفت على الويبو التزاماً بإنشاء منبر جديد يجمع أصحاب مصلحة متعددين. وأعربت المجموعة، فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتحديات العالمية (والبرنامج 18)، وكما ذكرت في الدورة السابقة للجنة، عن اعتقادها أنه ينبغي إيجاد آلية لتقديم تقارير دورية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لا للاطلاع على أنشطة البرنامج 18 فحسب، بل لمناقشات المبادرات المطروحة في إطار البرنامج أيضاً. كما عبرت المجموعة، فيما يتعلق بالبرنامج 8، عن اهتمامها بتوفير موارد مالية وبشرية لأعمال تنسيق جدول أعمال التنمية. وأعلنت المجموعة، فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، عن تأييدها لزيادة مخصصات البرنامج في الميزانية، تمشياً مع الاهتمام الهائل الذي عبرت عنه الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة. وقالت المجموعة إنها تفهم أن إنشاء مكاتب خارجية ينبغي أن يكون موجهاً بمعايير منصفة وشفافة. والتفتت المجموعة إلى البرنامج 30 وأضافت أنه من المهم استحضار القيمة العظيمة التي تمثلها الشركات الصغيرة والمتوسطة لاقتصاد البلدان النامية. وقالت إن تقديم الويبو إسهامات مفيدة للبلدان النامية وتعزيزها الصلة القائمة بين الملكية الفكرية والشركات الصغيرة والمتوسطة بنجاح يتطلب اتباع نهج مخصص. وعلقت المجموعة على النقاش الدائر بشأن نفقات التنمية بأنها ترى التعريف المستخدم حالياً غير كافٍ لتحديد الموارد التي لها أثر أعظم في المنظور التنموي. وأعربت المجموعة في هذا الصدد عن تأييدها لاعتماد تعريف معدل لنفقات التنمية كما اقترح رئيس اللجنة وعن تفاؤلها بالتوصل إلى قرار بشأن هذا الأمر خلال الأسبوع.

50. وتحدث وفد ترينيداد وتوباغو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن سروره بتقلد الرئيس زمام الأمور في اللجنة وعن كامل ثقته في تمكن اللجنة، تحت قيادة الرئيس المحنكة، من إحراز تقدم في أعمالها خلال الأسبوع. وأشارت المجموعة أولاً إلى البند 11 من جدول الأعمال، وهو المتعلق بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية، وقالت إنه بالرغم من الطلب الذي أعربت عنه المجموعة في الدورة الأخيرة للجنة بشأن ضرورة إيلاء عناية خاصة للمشاكل المقترنة بالتوزيع الجغرافي لموظفي الويبو، فإن الاستراتيجية المقترحة للموارد البشرية لم تحل هذه المشكلة بشكلٍ وافٍ. ويبتد المجموعة أنها لاحظت اعتراف الاستراتيجية بالحاجة إلى مراجعة سياسة التوزيع الجغرافي الحالية، إلا أنها تركت النظر في هذا الأمر لمبادرة الدول الأعضاء فقط. وعلاوةً على ذلك، لم تضع الويبو أي مستهدف كمي لقياس التقدم المحرز في هذا المجال، لا في استراتيجيتها للموارد البشرية ولا في البرنامج والميزانية للشائبة 2014/2015. ثم التفت الوفد إلى البند 13 من جدول الأعمال (اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 2014/2015) وفيما يتعلق بالبرنامج 11 (أكاديمية الويبو)، توجه باسم المجموعة مرة ثانية بالشكر إلى أمانة أكاديمية الويبو ومديرها على العمل المضطلع به في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأضافت المجموعة أنه من المهم بالنسبة إلى منطقتها إبراز أهمية الأنشطة التي تضطلع بها أكاديمية الويبو. وقالت إن لمساهمة الأكاديمية قيمة بالغة وللدور الذي تؤديه في تشكيل استراتيجيات التنمية الوطنية أهمية قصوى، مما يجعل المجموعة تلحق أهمية خاصة بتلقي المنطقة المساعدة الضرورية الموجهة إلى تحسين برنامج الأكاديمية التعليمي والتكويني في أمور الملكية الفكرية، كما يلزم تخصيص المزيد من موارد الميزانية للدورات التدريبية على الإنترنت التي تطورها أكاديمية الويبو بشكل رسمي. ومضت تقول إنه من أجل توظيف هذه الموارد بكفاءة، ينبغي أن تتولى مكاتب الملكية الفكرية الوطنية إدارتها بدعم من موظفي مراكز التكوين التابعة

لوييو. وأعلنت المجموعة، فيما يتعلق بالبرنامج 20 (العلاقات الخارجية، والشركات، والمكاتب الخارجية)، عن أسفها لتجاهل تعليقاتها وانشغالاتها (التي أعربت عنها خلال دورة اللجنة التي عقدت في يوليو) بشأن إجراء إنشاء مكاتب خارجية تابعة لوييو، أو بالأحرى انعدامه. ووضحت المجموعة أنها ترى ضرورة لإسراع اللجنة مجدداً الحاجة إلى تضمين اقتراح الميزانية للشائبة 2015/2014 إنشاء مكاتب خارجية جديدة للوييو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقالت إنه بالرغم من الطلبات المتعددة التي تقدمت بها المجموعة، من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، فقد خلا الاقتراح المعدل للبرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014 من مخصص لمكاتب خارجية جديدة في المنطقة. وأعرب الوفد، نظراً للضرورة الملحة لهذا الأمر بالنسبة إلى أعضاء المجموعة، عن رغبته في حسم هذه النقطة حتى يتمكن سائر أعضائها من تناول هذا الأمر بالتفصيل في بيانات كل منهم. والتفتت المجموعة إلى البرنامجين 12 و 27 ولغة الوثائق، وأبرزت ضرورة ترجمة وثائق العمل لجميع اجتماعات فريق الخبراء والأفرقة العاملة الأخرى إلى الإسبانية تماشياً مع مراجعة التصنيف الدولي للسلع والخدمات، لاسيما التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات. وأعربت المجموعة، علاوةً على ذلك، عن اعتقادها أنه من الملائم أن تخصص الوييو موارد للترجمة إلى الإسبانية إضافة إلى ترجمة المنشور السنوي لكلٍ من مراجعات التصنيفات الدولية، وأهمها تصنيفا نيس و فيينا. وقالت المجموعة، فيما يتعلق بالبرنامج 30 والابتكار، إن جدول أعمال التنمية يمثل لها أداة مهمة يمكن استخدامها لإعطاء دفعة لجهود تحقيق أهداف الألفية، مما يحدو بالمجموعة إلى إلحاق أهمية بالغة بموضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة نظراً لوجود رابط واضح بين تلك الشركات ومستوى الابتكار. وعبرت المجموعة، بناءً على ذلك، عن رغبته في اتباع الوييو برنامجاً موحداً بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة ونظاماً يرصد ذلك البرنامج ويعزز بشكل فعال على مدى الشائبة 2015/2014. ومضت المجموعة تقول إنها تؤيد فكرة تعيين منسق إقليمي في مكتب منطقة أمريكا اللاتينية/الكاريبي تكون مهمته الأساسية تنفيذ مشروعات الشركات الصغيرة والمتوسطة والإشراف عليها في المنطقة، ومن ثم ينبغي تخصيص تمويل كافٍ لاستيعاب هذا المورد البشري الإضافي. وأضافت المجموعة أنها تلحق أهمية بالغة أيضاً بتنفيذ معاهدة مراكش خلال الشائبة المقبلة، خاصة في ضوء المادة 9 منها المتعلقة بالتعاون لتيسير التبادل عبر الحدود. وقالت المجموعة، فيما يتعلق بالبرنامج 18 المتعلق بالملكية الفكرية والتحديات العالمية، إنها تفهم أنه ينبغي توجيه أنشطة البرنامج إلى إشراك الدول الأعضاء في نقاش وتنفيذ البرنامج من خلال آلية لرفع التقارير إلى لجنة ملائمة مثل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعربت المجموعة ختاماً عن رغبته في رؤية أثر لتوصياتها في ميزانية الشائبة المقبلة وأن تحال إلى اجتماع الجمعية العامة السنوي للنظر فيها. واغتتمت المجموعة هذه الفرصة لتكرار الإعلان عن تأهبها للتعاون مع الأمانة والمجموعات الأخرى والاستزادة من استكشاف الخيارات المتاحة في سبيل التوصل إلى حل بشأن البنود التي تمم المجموعة.

51. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن أطيح أمنياته للرئيس بالتوفيق في أداء واجباته. وقال إن المجموعة مستعدة للانخراط بشكل بناء في سبيل تحقيق الدورة الحادية والعشرين للجنة نتائج إيجابية. وتوجهت المجموعة بالشكر إلى الأمانة على إنجازاتها الرائعة في إعداد الدورة، حيث وصلت الوثائق في الوقت الملائمة واتسمت بالدقة والوضوح. وأضافت أن مشروع البرنامج والميزانية يعكس الأفكار والخواطر التي عرضتها الدول الأعضاء خلال الدورة العشرين. وأعلنت المجموعة عن تأييدها لأولويات ميزانية الشائبة 2015/2014 وكررت الإعراب عن اعتقادها أن لتركيز برنامج الوييو وأنشطتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، لاسيما تلك المتعلقة بالأنظمة العالمية للملكية الفكرية والإطار القانوني العالمي والبنية التحتية العالمية والموارد والتنمية، حيث تتمتع المنظمة في هذه المجالات بميزة نسبية وتستطيع فيها وضع بصمتها ومساهماتها. وتابعت المجموعة بتوجيه الشكر إلى الأمانة على عرض حل لقضية الشركات الصغيرة والمتوسطة وأيدت الترتيبات الموضوعية. وأضافت أنه يمكن من خلال البرنامج 30 معاد التفعيل، العمل كهيئة تنسيقية، والبرنامج الإقليمي (وهو البرنامج 10 بالنسبة إلى المجموعة)، تقديم الدعم لتحسين مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وفي المنافع الاجتماعية والاقتصادية المستفادة من الابتكار والإبداع. ومضت تقول إن كلا البرنامجين بشكل عام، والبرنامج 10 بشكل خاص، لكونه مفصل على الاحتياجات المحددة للمجموعة وغيرها من البلدان المعنية، يمثل علاجاً مختلف مستويات التنمية الاقتصادية على اختلاف احتياجاتها المتعلقة بالملكية الفكرية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وعي أوسع وفهم أفضل لنهج أكثر منهجية وأطول أمداً للملكية الفكرية والابتكار. وتوجهت المجموعة بالشكر إلى الأمانة على توفير الوثيقة

المتعلقة باستراتيجية مكاتب الويبو الخارجية رغم قصر المدة الممنوحة لها من أجل ذلك، وقالت إن لها قيمة اقتصادية نفيسة واعتبرتها مساهمة مهمة في النقاش الدائر، غير أن شكوك المجموعة بشأن قضية المكاتب الخارجية الجديدة مازالت قائمة. ويبدو أن هذه الشكوك تتعلق بما تعود به هذه المكاتب الخارجية من نفع وبتكاليفها، وأخيراً وليس آخراً بالأسلوب الذي عولج به الأمر حتى الآن، أي الإجراء القانوني المتبع.

52. وقال وفد الصين إنه يلقي هذا البيان لاعتبارات بروتوكولية نتيجة لضغط الأقران المستشعر من مناطق أخرى. وأيد الوفد الترتيب الذي طرحه الرئيس للبيانات العامة تأييداً كاملاً. وبين أنه لا يرغب حالياً، في سبيل تجنب تكرار نفس الأقوال عندما يتخذ موقفاً بشأن قضايا محددة في مرحلة لاحقة، إلا في التشديد على أنه يلزم جميع المنظمات الدولية، بما فيها الويبو، في عالم اليوم سريع التغيرات أن تتكيف بسرعة على البيئات الجديدة إن أرادت تحقيق تنمية أفضل وأداء مهامها على نحو أحسن. وقال الوفد إنه يتوقع اتخاذ جمعيات 2013 مجموعة عريضة من القرارات المثمرة والمهمة يعتمد عليها مستقبل المنظمة، وإن نجاح الجمعيات مرتين، إلى حد بعيد، بنجاح الدورة الحالية للجنة، وهذا ما دعا الوفد إلى حث الدول الأعضاء إلى التآزر والعمل معا بنهج براغماتي بناء ونهج تعاوني في الأيام التالية. وأكد الوفد للرئيس أنه سيشترك بنشاط في المناقشات المتعلقة بكل بند على نحو مفتوح وبناء. وأعرب الوفد عن تيقنه من إمكانية توصيل اللجنة إلى توافق بشأن البرنامج والميزانية للثلاثية 2015/2014 في ظل الإرشاد السديد من الرئيس وبدعم من الدول الأعضاء الأخرى في اللجنة، مما يمهّد الطريق لمباشرة المنظمة أعمالها بسلاسة في السنوات المقبلة.

53. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية وصرح بأن المجموعة ليس لديها بيان عام وأنها تفضل الإدلاء ببيانات محددة تحت كل بند في جدول الأعمال.

54. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن لديه بياناً عاماً لكنه سيقدمه مطبوعاً لتطلع عليه الدول الأعضاء.

55. وأعاد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إبراز قلقه البالغ من التشديد في وثيقة البرنامج والميزانية على التوجه نحو تقديم الخدمات في الملكية الفكرية وأضاف أنه ينبغي للأعضاء ملاحظة أن الويبو منظمة حكومية دولية تعمل تحت سلطة الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن أمله ألا تتضارب المبالغة في التشديد على التوجه نحو تقديم الخدمات في البرنامج والميزانية مع طبيعة المنظمة ومسؤوليتها الأولى تجاه الدول الأعضاء. وقال إن من القضايا المهمة الأخرى العلاقة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية المذكور في البرنامج 18. وأفاد أن جميع الوفود تستطيع أن تشهد بعدم وجود اتفاق عام وتوافق بشأن القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والسياسة العامة بين الدول الأعضاء، ولذلك فمن غير الواضح بأي مفهوم للملكية الفكرية فيما يتعلق بموضوعات رئيسية مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ والصحة العامة تقدم الأمانة عروضاً ومعلومات باسم المنظمة في المحافل الأخرى. وبين أنه من المحتم، قبل تقديم أي مساهمات من هذا النوع، أن يتوصل الأعضاء إلى فهم مشترك لأثر الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وذلك من خلال عملية توجهها الدول الأعضاء لمناقشة ذلك الأمر وحسمه. ومضى يقول إنه يمكن بعدئذٍ استخدام ذلك الفهم المشترك كخارطة طريق لمشاركة الويبو في تلك المحافل، وهذا ما جعل الوفد يرى ضرورة مناقشة البرنامج 18 بشكل بناء، خاصة في ضوء علاقته بتوصيات جدول أعمال التنمية، في اللجان الأقرب اختصاصاً واتصالاً بذلك من لجنة البرنامج والميزانية، أي اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أو غيرها من اللجان الملائمة. وأعرب الوفد، فيما يتعلق بقضية التوزيع الجغرافي المنصف باعتباره مبدأً أساسياً معترفاً به في ميثاق الأمم المتحدة، عن قلقه من الافتقار إلى الإنصاف في التمثيل الجغرافي في المنظمة، وهو أمر واضح جلي تعترف المنظمة به وجمهاً من أوجه القصور التي يجب تصحيحها. وعبر الوفد عن أمله في التوصل، من خلال عددٍ من المبادرات والخطوات التي ينبغي التماس المشورة بشأنها واعتمادها من الدول الأعضاء، إلى حل لهذه المشكلة. وقال إن لتحديد استراتيجية واضحة ووضع جدول زمني وإحاطة الدول الأعضاء علماً بالمستجدات بانتظام أهمية بالغة في هذا السياق. وأخيراً، ذكر أنه ينبغي، فيما يتعلق بقضية المكاتب الخارجية، استحضار التكليف الذي أصدرته اللجنة في الدورة السابقة للأمانة بتقديم وثيقتين متميزتين في مضمونها ومختلفتين في طبيعتهما، ألا وهما ورقة إعلامية تتضمن وثائق عن خلفية الموضوع تُعد استجابةً للأسئلة التي أثارها الدول الأعضاء، ودراسة معمقة تعالج، على

نحو شامل، جميع القضايا المتعلقة بموضوع مكاتب الويبو الخارجية. وأبرز الوفد، مرجئاً المسائل الأخرى الناشئة عن هاتين الوثيقتين إلى الوقت الملائم، انشغالات مجموعة البلدان الآسيوية (على النحو الذي ساقه وفد الهند)، وهي تخلف الأمانة، رغم علمها بالطلبات الواضحة الصادرة عن الدورة السابقة للجنة، عن تلبية تلك الطلبات، رغم ضرورتها للنظر في القضية، أي أن سبب التخلف عن تلبية الطلب سالف الذكر والإقدام على دمج وثيقتين مختلفتين ذواتي طبيعتين مختلفتين في وثيقة واحدة غير واضح، مما يعني أن انشغالات الدول الأعضاء لم تلق معالجة إلا بشكل جزئي، وأن الأمور التي أسقطت تتضمن طلبات تأسيس إجراء ووضع مجموعة من المعايير الواجب اتباعها عند إنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو. وقال إن هذا أمر مهم، خاصة وأن تأمله من أي منظور، سواء كان قانونياً أو إدارياً أو هيكلياً، يبين سلامة الأمانة من التعرض لأي قيود زمنية تحول بينها وبين العمل على الدراسة المعمقة وتقديمها لهذه الدورة.

البند 3 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

56. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/2.

57. وأدلت نائبة رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) بالبيان التالي:

"السيد الرئيس والوفود الموقرة، اسمي السيدة ماري نكويي وأنا نائبة رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية). وممثل، أنا وزميلي السيد أول شاترجي، اللجنة الاستشارية في هذه المناسبة المهمة، ألا وهي الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية (اللجنة)،

"ويسرني أن أقدم تقرير اللجنة الاستشارية الذي يغطي الفترة من 1 سبتمبر 2012 إلى 31 أغسطس 2013. وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية خلال هذه الفترة أربع مرات. وتضم الوثيقة WO/PBC/21/2 النص الكامل لتقريرنا.

"وسألني الضوء على بعض الأمور البارزة في التقرير تحت مختلف العناوين. والعنوان الأول هو ولاية اللجنة الاستشارية وعضويتها وأساليب عملها. وأما العنوان الثاني فهو التدقيق والرقابة، والذي يغطي تفاعل اللجنة الاستشارية مع مراجع الحسابات الخارجي وشعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة. والعنوان الثالث هو أداء برنامج الويبو والمراجعات المالية. وأختم بالتعليق على التقارير المرحلية عن المشروعات الرئيسية والمسائل الإدارية.

"وأبدأ بولاية اللجنة الاستشارية وعضويتها وأساليب عملها، حيث تنص ولاية اللجنة الاستشارية على أنها "هيئة مستقلة لإسداء المشورة وخارجية للمراقبة، أنشئت لتقديم الضمانات إلى الدول الأعضاء حول سلامة وسائل المراقبة الداخلية في الويبو وفعاليتها. وتهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على أداء دورها في المراقبة والاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية بوجه أفضل فيما يتعلق بمختلف أعمال الويبو." وتضم اللجنة الاستشارية سبعة أعضاء. وقد انتخب أعضاء اللجنة الاستشارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السيد فرناندو نكيتين رئيساً وانتخبوني نائبة للرئيس لمدة سنة وفقاً لما تنص عليه اختصاصاتها ونظامها الداخلي. وسيترك اللجنة الاستشارية في شهر يناير 2014 ثلاثة من أعضائها الحاليين، وهم تعييناً السيدة بياتريزسانز ريداردو والسيد كييل لارسن والسيد ما فانغ. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة الاستشارية إلى قرار لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة بشأن اختيار ثلاثة أعضاء جدد في اللجنة الاستشارية.

"وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية في معرض أداء مهامها بالمدير العام ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وتفاعلت معها في كل من دوراتها الفصلية التي يغطيها التقرير. كما اجتمعت اللجنة الاستشارية بمسؤولين رفيعي المستوى ومراجع الحسابات الخارجي وفريق تفتيش من وحدة التفتيش المشتركة وفريق ممثل عن مجلس

موظفي الويبو وتفاعلت معهم جميعاً. واجتمعت اللجنة الاستشارية أيضاً بممثلين عن الدول الأعضاء في نهاية دوراتها الفصلية لإحاطتهم علماً بأعمالها.

"والموضوع الثاني هو التدقيق والرقابة، والمراجعة الخارجية: تمشياً مع الاختصاصات، تتبادل اللجنة الاستشارية معلومات وآراء مع مراجع الحسابات الخارجي وتقدم أيضاً تعليقات للجنة البرنامج والميزانية بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لتيسر لها إعداد التقارير التي تقدمها للجمعية العامة. واجتمعت اللجنة الاستشارية قبل الفترة المشمولة بالتقرير بمراجع الحسابات الخارجي وناقشت معه عدة قضايا، بما فيها خطة العمل التي اقترحتها مراجع الحسابات الخارجي. واجتمعت اللجنة الإشرافية مرة أخرى بمراجع الحسابات الخارجي في دورتها الثلاثين الشهر الماضي لمناقشة تقريره.

"وتسجل اللجنة الاستشارية تقديرها للعمل الذي أنجزه مراجع الحسابات الخارجي. ونحن نتطلع إلى بت الويبو في التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي وتنفيذها، ونريد أن نشدد على المواضيع الثلاثة التالية التي أثرت: أولاً، ضرورة الكشف بشكل أوضح عن الأموال الاحتياطية لمشروعات البناء في البيانات المالية؛ وثانياً، أهمية وقمة صياغة سياسة ملائمة لإدارة الخزانة والنقد وتقوية ضوابط فتح الحسابات المصرفية؛ وثالثاً، الحاجة إلى تقوية الإطار التنظيمي لتعاقد الويبو على خدمات من خلال اتفاقات خدمات خاصة.

"التدقيق الداخلي والرقابة: في إطار اختصاصاتها، تستعرض اللجنة الاستشارية فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الويبو، وتعزز تنسيق وظائف التدقيق الخارجي والداخلي، وترصد توصيات التدقيق. وتشيد اللجنة الاستشارية بما أبوجه التحسن التي شهدتها أداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية خلال الفترة المشمولة في التقرير. وقد استحدثت الشعبة برمجيات تتيح لها وللوحدات الوظيفية في الويبو تتبع توصيات بشكل أسهل وأسرع، ولاقي ذلك ترحيباً واسع النطاق في المنظمة. وقد شارف تنفيذ خطة عمل الشعبة لعام 2012 على الاكتمال خلال الفترة. ويتسم تغطيتها لخطة عمل 2013 بالسير على المخطط بشكل عام. وتحسنت مستويات شغل الوظائف في الشعبة.

"وفي إطار الفقرتين 28 و29 من ميثاق الرقابة الداخلية، تسدي اللجنة الاستشارية المشورة بشأن تخصيص الموارد إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة، وبشأن ملائمة قوام موظفي الشعبة. وفي هذا الصدد توافق اللجنة على تخصيص الموارد المقترح للبرنامج 26 في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للشائبة 2014/2015.

"تقارير التدقيق الداخلي: استلمت اللجنة الاستشارية خلال الفترة محل الاستعراض خمسة تقارير تدقيق عن توليد الإيرادات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات والأسفار ودعم المهام وعمليات سداد الأموال وخدمات المؤتمرات واللغات ومشروعات البناء الجديدة واستعراضها. واستمرت اللجنة الاستشارية في استعراضها لتوصيات التدقيق المفتوحة ومتابعتها مع الشعبة والويبو.

"التقييم: استلمت اللجنة تقريرين تقييميين أولهما عن تحسين قدرات المؤسسات والمستخدمين في مجال الملكية الفكرية وثانيهما عن تطوير أدوات النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات واستعراضها.

"التحقيق: لاحظت اللجنة تحسناً في معدل إغلاق حالات التحقيق، حيث أغلقت 24 حالة خلال الفترة المشمولة في التقرير، مقابل 29 حالة خلال الفترة السابقة. وفي 30 أغسطس 2013 كانت ثلاث حالات تحقيق مفتوحة مقابل 3 حالات في 30 أغسطس 2012. وقدمت اللجنة الاستشارية تعليقات إلى شعبة التدقيق الداخلي

والرقابة الإدارية عن مشروع سياسة التحقيق ودليل إجراءات التحقيق المنقح. ووضع خط ساخن للتحقيق وعمّم هذا الخط الساخن داخلياً في 16 يوليو 2013.

"تضارب المصالح: وفقاً للفقرة 5 من ميثاق الرقابة الداخلية طلب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المشورة من اللجنة الاستشارية بشأن احتمال تضارب المصالح في شكاويين استلمتهما. وعمل بتوصية اللجنة الاستشارية بأن يجري تقييمات أولية للشكاوي ويناقش المسألة مع اللجنة في دورتها التالية. وفي تلك الدورة، لاحظت اللجنة أن التقييمات الأولية أجريت على نحو معقول وفقاً لميثاق الرقابة الداخلية والمعايير المهنية. وأشارت أيضاً على المدير بأن يعمل وفقاً لسير إجراءات العمل المقترح في تقاريره.

"وحدة التفتيش المشتركة (الوحدة): اجتمعت اللجنة الاستشارية خلال الفترة محل الاستعراض مرتين مع فريق تابع لوحدة التفتيش المشتركة يعمل حالياً على إجراء استعراض للإدارة والتنظيم وتبادلت معه الآراء. وتشير اللجنة الاستشارية إلى تضمين التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في جدول أعمال الدورة 21 للجنة البرنامج والميزانية.

"أداء البرنامج والمراجعات المالية. تساهم اللجنة، في إطار اختصاصاتها، ومن خلال وظيفتها التمهيدية، في الحفاظ على أعلى معايير الإدارة المالية؛ وتستعرض سير النظام المالي وفعاليتها؛ وتراقب تنفيذ البيانات المالية ومحتوياتها تماشياً مع نظام الويبو المالي؛ وتراقب الردود الموقوتة والفعالة والمناسبة الصادرة عن الإدارة على توصيات التدقيق.

"البيانات المالية السنوية: 31. تحيط اللجنة علماً بالرأي غير المشفوع الذي أبداه مراجع الحسابات الخارجي على البيانات المالية لعام 2012.

"استخدام الأموال الاحتياطية: التمسّت اللجنة الاستشارية خلال الفترة التي يشملها التقرير إيضاحاً بشأن عدد من المسائل المتعلقة بإعداد التقارير المالية، ومن بينها استخدام أموال الويبو الاحتياطية والكشف عنها في البيانات المالية. وأقرت الأمانة بوجود مجال لتحسين نسق تقاريرها تسهيلاً لفهم أوضح وللكشف عن استخدام الأموال الاحتياطية في البيانات المالية.

"الموارد البشرية: تسجل اللجنة الاستشارية تقديرها لوضع استراتيجية الويبو للموارد البشرية في صيغتها النهائية. واسترعت اللجنة الاستشارية انتباه الدول الأعضاء في تقريرها السنوي الأخير إلى عدد التوصيات الكبير المدرج في فئة التوصيات عالية المخاطر في التقرير الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن إدارة الموارد البشرية. وتنوّه اللجنة الاستشارية بالانتهاء من 39 توصية تدقيق من أصل 59 توصية مفتوحة متعلقة بالموارد البشرية كانت قائمة في يوليو 2012. وستواصل اللجنة الاستشارية متابعة التقدم المحرز وتسوية التوصيات المتعلقة.

"تنفيذ تدابير فعالية التكاليف: تشير اللجنة الاستشارية إلى رد الإدارة على توجيهات لجنة البرنامج والميزانية بشأن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف الوارد في الوثيقة WO/PBC/21/19 التي تحتوي على تفاصيل ما بُذل من جهود وما حقق من نتائج إلى الآن. وتناقشت اللجنة الاستشارية مع مساعد المدير العام للإدارة والتسيير الذي ذكر أن الجهود تبذل دون انقطاع في سبيل تحديد تدابير إضافية وتنفيذها.

"تقارير محلية عن المشروعات الرئيسية والمسائل الإدارية: واصلت اللجنة الاستشارية خلال الفترة متابعة برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي والتقدم المحرز في مشروعات البناء الجديدة.

"برنامج التقييم الاستراتيجي: تلقت اللجنة الاستشارية تقارير الأمانة الفصليّة بشأن برنامج التقييم الاستراتيجي واستعرضتها، بما في ذلك تقرير برنامج التقييم الاستراتيجي النهائي خلال دورتنا التي عقدت في مايو. وركزت اللجنة الاستشارية منذ عام 2011 على إدارة المخاطر والأخلاقيات في سياق برنامج التقييم الاستراتيجي. وقد استعرضت أيضاً إدارة المخاطر في سياق خارطة طريق لإدارة المخاطر المؤسسية أعدتها الأمانة.

"تحقق خلال الفترة عدد من المعالم المهمة في مجال إدارة المخاطر المؤسسية. وكان من ذلك تحديد مسار لإدارة المخاطر في دورة التخطيط السنوي للأعمال، وإدراج تحديد المخاطر وتدابير التخفيف من وقعها في مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2014/2015؛ وصياغة سياسة بشأن المخاطر في الويبو. ورحبت اللجنة الاستشارية أيضاً بإنشاء مجلس في الويبو لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، برئاسة المدير العام، وإصدار تعميم إداري بشأن إدارة استمرارية العمل، وقرار الأمانة بطلب اعتماد الامتثال لمعايير ISO لتقنيات أمن تكنولوجيا المعلومات وأنظمة إدارتها. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى مواصلة التقدم في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بما في ذلك تطوير تقبل المخاطر في الويبو، وتقديم تقارير الأداء بشأن المخاطر إلى الدول الأعضاء وتحسين ضوابط التخفيف من وقع المخاطر.

"الأخلاقيات: صدرت خلال الفترة سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات وقدمت تدريبات بشأن الأخلاقيات في فصول حضرها موظفو الويبو. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن من المتوقع استهلال سياسية الكشف المالي في الويبو في نهاية 2013. وتتطلع اللجنة الاستشارية إلى استلام تقرير مرحلي عن القضايا المتعلقة بالأخلاقيات في دورتها التالية التي ستعقد في نوفمبر.

"مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة ومشروع البناء الجديد: التقدم المحرز في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة: حظي رصد التقدم المحرز في مشروعات البناء واستعراضه بمزيد من عناية اللجنة الاستشارية عقب قرار الويبو بالاستغناء عن خدمات مقاول عام وتوليها المسؤولية المباشرة عن إنشائها. وكانت الأمانة قد صرحت بأن المفترض ألا تتجاوز تكاليف إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة الميزانية المرصودة لها وألا تتجاوز التأخيرات المتوقعة في استكمال المشروع بضعة أسابيع. وقد أُنقِص خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الاستشارية على نسق جديد للتقارير المرحلية يوفر مزيداً من التفاصيل. واستمر منذئذٍ تحسين التقارير التي تصدرها الأمانة واحتواؤها على قدر أكبر من المعلومات وبيانها النفقات الفعلية مقابل المرصودة في الميزانية، والجداول الزمنية للاستكمال، وسجل مخاطر محدث.

"التقدم المحرز في المبنى الإداري الجديد: تتابع إحاطة اللجنة علماً بأعمال الإصلاح/الإحلال الجارية للمبنى الإداري الجديد. ومن المتوقع أن تستكمل الأعمال في نهاية عام 2013، باستثناء أعمال إحلال بعض النوافذ المقرر استكمالها في صيف عام 2014. وأخطرت اللجنة بأن جميع الأعمال المتبقية لا تزال تغطيها الأموال التي تحتفظ بها الويبو من الرصيد المستحق للمقاول العام.

"عمليات تدقيق مشروعات البناء الجديدة: أصدرت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقرير تدقيق داخلي عن مشروعات البناء الجديدة. ونظراً لما لهذه المشروعات من وقع معتبر على بيان ميزانية الويبو، أعلن مراجع الحسابات الخارجي عن اعترامه إجراء تدقيق للمشروعات في مارس 2014. كما أحيطت اللجنة الإشرافية علماً بأن وحدة التفتيش المشتركة أطلقت استعراضاً للممارسات الجيدة في إدارة عقود مشروعات رأس المال والتجديد والبناء عبر منظومة الأمم المتحدة".

"وختاماً، تؤكد اللجنة الإشرافية للجنة البرنامج والميزانية التزامها بمواصلة أداء دورها على أعلى مستوى وبشكل مهني. وتتوجه اللجنة الاستشارية بالشكر إلى المدير العام وجميع موظفي الويبو الذين تفاعلت معهم على ما أبدوه من تهيؤ وافتتاح وما قدموه من وثائق في توقيينات ملائمة. كما تتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء على عرض أسئلتها وتعليقاتها خلال جلسات الإحاطة التي عقدتها اللجنة الاستشارية ونحن نتطلع إلى استمرار ما بيننا من تفاعل

وحوار. وتسجل اللجنة عرفانها إزاء التقدير الذي لاقته على الدوام من لجنة البرنامج والميزانية لعملها. وأقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي لسيداتكم، سيدي الرئيس، بأسمى التقدير والاحترام. أشكركم."

58. وتوجه الرئيس بالشكر إلى نائبة رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض المسهب الذي قدمته وفتح باب المناقشة.

59. وتقدم وفد إسبانيا بالشكر إلى اللجنة الاستشارية على تقريرها وعلى الكم الهائل من الجهد المبذول والأسلوب المهني الذي التزموا به في أداء وظائفهم على مدى الشهور السابقة. وأعرب عن امتنانه لتهيؤ اللجنة الاستشارية للرد على الأسئلة وتقديم المشورة فيما يتعلق بالأمور الكثيرة التي كانت موضع نظر. وأضاف أن جلسات الإحاطة أفادت الدول الأعضاء كثيراً في متابعة عمل اللجنة الاستشارية. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء سريعاً على ثلاث توصيات، أولها تتعلق ببيان وضع الأموال الاحتياطية في البيانات المالية، وذلك من حيث كفاية المعلومات المتوفرة عن أوجه الإنفاق المتعلقة بالمشروعات المشمولة في إطار الأموال الاحتياطية. وأعرب الوفد عن استحسانه تقديم الأمانة معلومات أكثر تفصيلاً، في ضوء تفرق المعلومات بين عدد من الوثائق المختلفة، وعن اعتقاده أن سيكون من المفيد لو أتيحت هذه المعلومات بشكل أسرع وأسهل في فهمه للوفود. كما أعرب عن رأيه، فيما يخص قضية الإدارة الملائمة للمبالغ المالية، أنه ينبغي إدراج هذا تحت معايير جديدة. وقال الوفد إن سبب تركيزه على هذه التوصيات هو تعلقها بمناقشات أخرى، مثل ما يتعلق بمجالات الوفر والعجز، علاوةً على ما يتعلق بوضع استخدام الأموال الاحتياطية وإذا ما كان ينبغي استخدامها في مشروعات جديدة أو لا.

60. وقال وفد المكسيك إن وفد إسبانيا تناول عدداً من النقاط التي أراد إثارتها. وتوجه بالشكر إلى نائبة رئيس اللجنة الاستشارية على التقرير الذي عرضته توأ وقال إن الشهور الأخيرة شهدت حواراً مستمراً بين اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء من خلال جلسات الإحاطة التي كانت اللجنة الاستشارية تعقدها عقب انتهاء اجتماعاتها الفصلية. وتوجه الوفد بالشكر إلى اللجنة الاستشارية على هذه الجلسات وإلى الأمانة على تسهيلها عمل اللجنة الاستشارية. وأعرب الوفد عن تأييده لما ذهب إليه وفد إسبانيا بشأن التوصيات المتعلقة بالأموال الاحتياطية وأهمية وجود سياسة لإدارة النقد. وأشار إلى المناقشات المكثفة التي دارت بين الأمانة واللجنة الاستشارية بشأن الأموال الاحتياطية في ضوء الانشغالات التي أعربت عنها الدول الأعضاء، على النحو الذي أثبتته اللجنة الاستشارية في تقريرها. وقال إن اللجنة الاستشارية ذكرت في التقرير، من بين جملة أمور، أن اللجنة الاستشارية تناقشت مع الأمانة في تعريفات ومصطلحات محددة. وسأل الوفد إن كان من الممكن توفير مزيدٍ من المعلومات بشأن هذا الأمر لتصوره أن السياسة الحالية تتيح قدراً كبيراً من المرونة، مما يؤدي أحياناً إلى التباس بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن استخدام الأموال الاحتياطية. ومضى يقول إن عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، كما سبق الذكر، يسير بشكل جيد منذ التحاق المدير الجديد وإن لديها موارد كافية لتنفيذ خطة عملها. وأضاف، فيما يتعلق بالشفافية، أن ميثاق الرقابة الداخلية خضع للتعديل العام الماضي على نحو يتيح للدول الأعضاء النفاذ إلى تقارير التدقيق من خلال إجراء يجري عبر الإنترنت. وطلب الوفد معلومات إضافية عن مدى فعالية هذا الإجراء الجديد، حيث وجد هو نفسه هذا الإجراء مفيداً ورغب في معرفة إن كانت الدول الأعضاء كافة تشاركه في ذلك الرأي أو إن كان من الضروري الاستفاضة في هذا. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة آراء اللجنة الاستشارية.

61. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وقال إن اللجنة الاستشارية، باعتبارها كياناً مستقلاً، عليها مسؤوليات رقابية وإنما تساعد الأمانة في إدارتها لشؤون الويبو فيما يتعلق ببعض الولايات المهمة. وأعلنت مجموعة البلدان الإفريقية عن دعمها للجنة الاستشارية في عملها وتوجهت إليها بالشكر على ما نظمت من جلسات الإحاطة لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بنسق التقرير، أعربت مجموعة البلدان الإفريقية عن رغبته في فهم سبب عرض تقرير سيق فيه بعض التوصيات، لكن دون دعوة الدول الأعضاء إلى فعل أي شيء عدا الإحاطة علماً. وسألت المجموعة عن إمكانية اعتماد لجنة البرنامج والميزانية تقرير اللجنة الاستشارية وعدم الاكتفاء بالإحاطة علماً به لأن التقرير يحتوي على توصيات ذات وجهة معتبرة. وقالت إنها واثقة من مشاركة الأمانة لها في نفس الرأي، مما يجعلها تستغرب إلى حد ما عملية

الإحاطة علماً بتقرير يحتوي على توصيات وأعربت عن رغبتها في معرفة إمكانية المضي قدماً واعتماد التقرير ببساطة بغية تأسيس آلية متابعة رسمية للتوصيات. ويثبت أن ما سبق كان نقطة أرادت إثارتها بشأن الكيفية التي جُمع بها التقرير. وأما من حيث المضمون، فقالت المجموعة إنها ترغب في الحصول على معلومات بشأن الفقرة 28. وأعربت مجموعة البلدان الإفريقية عن تطلعها إلى تواصل تنفيذ إدارة المخاطر وتطويرها في الويبو. وسألت إن كانت اللجنة الاستشارية قد سححت لها فرصة لقراءة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن هذا وإن كان لديها أي تعليقات. وأفاد الوفد أنه يلمس أهمية لذلك التقرير وأنه يرحب بآراء اللجنة الاستشارية بشأنه. كما أعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن دور اللجنة الاستشارية في استعراض عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقال إن الفقرات 21 و22 و23 و24 تفيد أن اللجنة الاستشارية استعرضت التقارير التي أرسلت إليها بشأن التدقيق والتقييم والتحقيق على المستوى الداخلي وقرأتها، لكن لا توجد على الحقيقة أي معلومات ذات بال عن تعليقات اللجنة الاستشارية. وسأل الوفد إن كان من الممكن تزويده بمزيد من المعلومات عن التعليقات التي أعدتها اللجنة الاستشارية بشأن هذه التقارير.

62. وتوجه وفد مصر بالشكر إلى اللجنة الاستشارية على تقريرها. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل اللجنة الاستشارية وما جرى من مشاورات ومناقشات بشأن مختلف البنود التي ذكرت. وقال إن ولاية اللجنة الاستشارية مبينة بوضوح في تقريرها وهذا ساعد الدول الأعضاء على أداء دورها من حيث الرقابة والحوكمة وعلى استصحاب مسؤولياتها فيما يتعلق بمختلف أنشطة الويبو. وأفاد الوفد أن لديه بعض التعليقات العامة يرغب في الإدلاء بها علاوةً على تعليقات مفصلة على التقرير. واستهل تعليقاته العامة بقوله إن التقرير ككل ليس تحليلياً، بل اقتصر على وصف الأنشطة التي جرت طوال العام دون التعرض لها بشيء من التحليل الفعلي. وأضاف أنه يرى مختلف الأنشطة تخضع للاستعراض دون نقاش بشأن مضمون التوصيات والأنشطة المحددة والآراء المعبر عنها بشأنها. وعلق بأن اللجنة الاستشارية ناقشت عدداً كبيراً من الأنشطة، لكنها لم تتقدم بتوصيات محددة ولم تتجاوز الأقوال المرسلة من نوعية التعبير عن أمل في وقوع كذا وكذا أو تحقيقه في المستقبل. وقال إنه من الطبيعي أن يتاح جمع التوصيات تحت قسم معين حتى تكون واضحة للدول الأعضاء. وأعرب الوفد على وجه أكثر تحديداً عن رغبته في الإشارة إلى البند 7، الذي يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، حيث اكتفت اللجنة الاستشارية بقولها إنها قد أحاطت علماً بإدراج هذا البند، بينما كان الوفد يود لو قدمت اللجنة الاستشارية تحليلاً أكثر تعمقاً للأمر لأهميته البالغة. ووضح أن وحدة التفتيش المشتركة طرحت عدداً من التوصيات المطلوب تنفيذها، وخضع نحو من سبع إلى تسع منها للتحليل وحظي بالقبول، ومازالت غيرها قيد الدراسة. وقال الوفد إنه كان يتمنى أن تناقش اللجنة الاستشارية هذه التوصيات وتعرض آراءها بشأن تنفيذ تلك التي حظيت بالقبول وبشأن التوصيات التي مازالت قيد الاستعراض، علاوةً على معلومات بشأن الكيفية التي يمكن تنفيذها بها. وصرح بأن للتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة أهمية بالغة وأعرب عن رجائه أن تتابعها اللجنة الاستشارية. وأضاف الوفد بشأن القسم الأخير من التقرير أنه لمس أربع قضايا رئيسية أثارها اللجنة الاستشارية، وأن اللجنة الاستشارية ذكرت لكلٍ منها تدابير متابعة للمستقبل. وأعرب عن أمله في تقدم اللجنة الاستشارية بتوصيات بشأن التنفيذ بدلاً من الاكتفاء بمجرد التعبير عن آماني أعضائها. وكرر الوفد التعبير عن شكره للجنة الاستشارية على ما بذلت من جهد. وقال إنه يشعر أنه كان من الممكن تحقيق مستوى أفضل من عرض الأمور وتنفيذها. وأكد أنه يرحب ببعض ما ورد في التقرير من الآراء بشأن التوصيات، لكنه أعرب أيضاً عن أمله في تقديم اللجنة الاستشارية تقرير متابعة عن تنفيذ التوصيات. وذكر أن لديه رؤية واضحة بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأنه يستحسن تقديم تقرير عنها إلى الجمعيات. وقال الوفد كخلاصة ختامية إنه من المهم استمرار المشاورات بين الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية ووصف الوفد الآراء التي عبرت عنها اللجنة الاستشارية بأنها مفيدة للغاية، لكنه يرغب في الحصول على قدر أكبر من التحليل. ومضى يقول إن آراء اللجنة الاستشارية بشأن اجتماعاتها المختلفة غير ظاهرة إلى حد بعيد، وقد يعزى ذلك إلى طبيعة اجتماعات اللجنة الاستشارية التي لا تعدو كونها مجرد مشاورات وغير رسمية، ولذلك لم تُذكر الآراء في التقرير. وذكر أنه ربما يلزم اتخاذ تدابير لزيادة هذه الاجتماعات غير الرسمية ذكراً مفصلاً في التقارير، وربما يجدر تحويلها إلى اجتماعات رسمية. وأكد أنه ينبغي لتقرير اللجنة الاستشارية عرض لمحة عامة عن المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات.

63. وتوجه وفد السلفادور بالشكر إلى نائبة رئيس اللجنة الاستشارية على المعلومات الممتازة التي قدمتها عن أعمال اللجنة الاستشارية، والتي تمثل أهمية بالغة من حيث متابعة الدول الأعضاء لبنود معينة. وقال الوفد إنه ما أراد إلا تأكيد ما قاله وفد مصر بشأن أهمية المتابعة فيما يتعلق بخارطة طريق، والتعليقات التي أبدت بالنسبة إلى المشاورات مع الدول الأعضاء.

64. وقالت نائبة رئيس اللجنة الاستشارية إنها سترد على الأسئلة التي أثيرت وستطلب من زميلها في اللجنة الاستشارية أيضاً الإدلاء بتعليقات. واستهلت ذلك بقضية الأموال الاحتياطية فقالت إن هذا موضوع تناقشت فيه اللجنة الاستشارية مع الأمانة مدة طويلة، كما أثاره مراجع الحسابات الخارجي. ويبت أن تصور اللجنة الاستشارية للوضع هو أن الأطراف تناول هذا الأمر بغية التوصل إلى قرار بشأن كيفية المضي فيما يتعلق بالكشف وكيفية بيان الأموال الاحتياطية في البيانات المالية. وأضافت أن اللجنة الاستشارية لا تريد استباق الأحداث الآن بشأن الحل المتوقع، إلا أنه قد نما إلى علمها أن الأمانة بصدد العمل على حل بالفعل. وقالت فيما يتعلق بمسألة الشفافية التي أثارها وفد المكسيك إن اللجنة الاستشارية تعي أن عدداً من الدول الأعضاء طلبت إتاحة النفاذ إلى تقارير التدقيق عبر الإنترنت، لكنها لم تقيم فعالية ذلك. ووضحت أن اللجنة تعتقد أن هذا شيء يمكن للدول الأعضاء تنفيذه بنفسها، بمعنى أن تبين إن كانت شعرت أن توفير النفاذ عبر الإنترنت كان فعالاً في ظل ظروف كل منها. ومضت تقول إن مجموعة البلدان الإفريقية أثارت نقطة عن سبب الاكتفاء بالإحاطة علماً بتقرير اللجنة الاستشارية دون اعتماده، وإنما تعتقد أن اتخاذ قرار في ذلك ليس من اختصاص اللجنة الاستشارية، وأن المفترض أن يتمكن رئيس لجنة البرنامج والميزانية من تقديم توجيهات بشأن هذا.

65. وأفاد عضو اللجنة الاستشارية الذي يمثل هو أيضاً اللجنة الاستشارية في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية بأن وحدة التفتيش المشتركة تُعتبر وكالة رقابية ضمن منظومة الأمم المتحدة لا تتفاعل مع اللجنة الاستشارية إلا بالقدر اللازم لتحسين فهمها للقضايا الرقابية الواقعة ضمن ولاية اللجنة الاستشارية، ولا تعلق اللجنة الاستشارية على العمل الذي تنجزه وحدة التفتيش المشتركة كما تفعل في حالة المراجعة الخارجية وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، مما لها فيه دور وفقاً لاختصاصاتها. وأضاف أنه من منظور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فإن وحدة التفتيش المشتركة هي التي تعد تقاريرها بشكل منفصل. وأكد أن اللجنة الاستشارية تقدر انشغالات الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية لا تطلب من الأمانة معلومات تتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات وحدة التنفيذ المشتركة. كما سجل عضو اللجنة الاستشارية أن وحدة التفتيش المشتركة ذاتها تصدر تقارير دورية وأن هذه تقع ضمن الملك العام، حيث يتاح للدول الأعضاء الاطلاع عليها. وقال إنها تورد التوصيات التي تصدرها وحدة التفتيش المشتركة، والردود المقدمة من الأمانة عن إجمالي عدد التوصيات المنفذة والتوصيات التي قبلت والإجراءات التي اتخذت، ولكن اللجنة الاستشارية لا تبد أي تعليقات على التوصيات لأن وحدة التفتيش المشتركة وكالة رقابة مستقلة. ووضح فيما يتعلق بالجزء التحليلي من التقرير أن هذا أمر تستصعبه اللجنة الاستشارية بكل تأكيد، لكنه أعرب عن رغبته في ذكر، عند الحديث عن التوصيات، المصطلحات التي يتداولها متخصصو التدقيق، واستهل ذلك بقوله إن التوصيات هي تلك التي يرفعها المدققون إلى الإدارة لمعالجة انشغالات تتعلق أساساً بالمخاطر الواقعة بالمنظمة، وذلك فيما يتعلق بالقضايا المثارة في تقاريرهم التدقيقية. ودور اللجنة الاستشارية في هذا هو التأكد من اطمئنان شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجعي الحسابات الخارجيين إلى أنهم قد أتبع لهم نفاذاً كاملاً إلى جميع الوثائق وأنه لم تقع أي حالات مما يسمى في ميدان التدقيق "قيود على النطاق" خلال مباشرة التدقيق. وقال إن التوصيات وجاقتها، حيث تحيل اللجنة الاستشارية إلى لجنة البرنامج والميزانية التوصيات التي تستشعر لها طبيعة تتطلب عناية خاصة من لجنة البرنامج والميزانية (لإمكان إصدار عدد كبير من التوصيات). وأضاف أنه على نفس المنوال، يعود الأمر إلى المدققين أنفسهم أن يطمئنون إلى كفاية الخطوات التي اتخذتها الإدارة بالفعل وأن من شأن أي مخاطر وتدابير ضبط تحتاج إلى تحسين أن تؤدي إلى خفض المخاطر التي تتعرض لها المنظمة. ويبت أن اللجنة الاستشارية تقدم تقريراً بشأن الكفاية إذا رأت حاجة إلى ذلك في حالة التماس معالجة مخاطر بعد إغلاق التوصيات، غير أن اللجنة الاستشارية تعتمد، بشكل عام وإلى مدى بعيد، على الحكم المتخصص لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ورئيس قسم التدقيق الداخلي فيما يتعلق بقبول

الإجراءات المتخذة لدى إغلاق التوصيات. وذكر أنه من الوارد أن تنشأ حالات تنطوي على خلاف مهني أو اتفاق على عدم الاتفاق بين مراجعي الحسابات والأمانة بشأن التوصيات. وأضاف أن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت، في سبيل تسوية هذه المشاكل التي تسبب عدد كبير منها بالفعل في إعاقة البت بشكلٍ وافي في أمر التوصيات، بإيجاد وثائق نظامية لقبول المخاطر تحسباً لأي موقف يستشعر فيه أعضاء طبقة الإدارة العليا أو مستوى المدير العام وجود أسباب تدل على أن التوصيات لن تقبل أو لن يتخذ أي إجراء بشأنها، بإصدار وثيقة رسمية تسوق أسباب ذلك الوضع وتوقعها من المدير العام وإثباتها في السجل، على أن يخضع ذلك لمراجعة دورية بمعرفة مراجع الحسابات المعني والمدقق الداخلي للتأكد أن قبول هذا الخطر لم يؤد في الواقع إلى تكبد المنظمة أي خسائر. وذكر أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتفاعل كثيراً، كما تفضلت دول أعضاء بالذكر، مع الأمانة ومع المدققين الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي. وقال إن جميع محاولات اللجنة الاستشارية ترمي إلى تحسين المنافع التي تجنيها المنظمة من عملية التدقيق. وأكد أن اللجنة الاستشارية ستستمر دون شك في رفع تقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية بشأن التوصيات التي تعتبرها بحاجة إلى جانب من وقت لجنة البرنامج والميزانية النفيس حتى تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من تركيز جهودها. وفيما يتعلق بالقضايا مثل كفاية العمليات المحاسبية واستخدام المعلومات المستفادة من البيانات المالية، وضح أن اللجنة الاستشارية ناقشت هذه القضايا مع مراجع الحسابات الخارجي ومع الأمانة، كل على حدة، وأنها ستقدم تقارير إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بملاءمة أي بيانات يتخذ بشأنها قرار. وعلى نفس المنوال، وفيما يتعلق باتفاقات الخدمة الخاصة، أضاف أن اللجنة الاستشارية ستقدم تقارير تبين إن كان تقدماً كافياً قد تحقق وإن كانت اللجنة الاستشارية ترى الخطوات التي اتخذتها الإدارة معقولة. وصرح بأن اللجنة الاستشارية تؤكد للدول الأعضاء أنها استصحت التعليقات التي سبق الإدلاء بها بشأن نسق تقارير اللجنة الاستشارية وبأن اللجنة الاستشارية ستجهد في ضمان انعكاس انشغالات الدول الأعضاء المتعلقة بالنهج التحليلي المعتمد على التقارير المقبلة.

66. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى نائبة رئيس اللجنة الاستشارية وممثلها على الإيضاحات التي قدمها. وذكر أنه أحاط علماً بما قيل. وقال، فيما يتعلق بمسألة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، إنه أحاط علماً بتعليقات ممثل اللجنة الاستشارية. وبيّن أنه في الواقع لم يُبد أي رأي بشأن توصيات الوحدة. وسأل، بناءً على ذلك، عن سبب وجود بند في جدول الأعمال يعالج هذا الأمر أصلاً، وإن كان المقصود هو مجرد إعلام الدول الأعضاء بأن اللجنة الاستشارية أحاطت علماً بالتوصيات أو أن قراراً ما قد اتخذ أو سيتخذ بشأنها. وأضاف الوفد أنه لا يفهم بوضوح الكيفية التي تعالج اللجنة الاستشارية بها التوصيات والتمس مزيداً من التوضيح. كما ذكر الوفد أن وجود قواسم مشتركة بين التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة وتلك الصادرة عن اللجنة الاستشارية، خاصة بشأن قضايا التدقيق وإدارة الموارد البشرية، أمر لا شك فيه. ومضى يقول إن بعض المجالات تتطلب عملاً مشتركاً، بينما يتعين العمل في مجالات أخرى بشكل منفصل، وإن ثمة حاجة إلى التعاون في بعض المجالات، لاسيما في تلك التي أشار الوفد إليها. وكرر، بناءً على ذلك، طلبه من أجل المستقبل: حيث يرغب في فحص هذا الأمر بقدر أكبر بكثير من التفصيل ويحتاج إلى معرفة رأي اللجنة الاستشارية بشأن بعض القضايا وخارطة طريق واضحة تبين الخطوات التي تعترم اتخاذها لتنفيذ التوصيات ذات الصلة.

67. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته في إثارة نقطة أثارها من قبل وفد مصر، حيث كانت الدول الأعضاء في الواقع هي التي طلبت من الأمانة أن تضمن جدول الأعمال بنداً دائماً لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقال الوفد إنه يعي تماماً أن اللجنة الاستشارية لا يتعين عليها بالضرورة التعليق على توصيات الوحدة، لكنه يعتقد فيما يتعلق باستجابات الأمانة على تلك التوصيات أن وفدي مصر والجزائر محقان فيما ذهبوا إليه. وأعرب عن رغبته في معرفة إن كانت اللجنة الاستشارية ستستعرض استجابات الأمانة على توصيات الوحدة. كما التمس الوفد من نائبة رئيس اللجنة الاستشارية زيادة في التفاصيل والمعلومات المقدمة عن المناقشات التي دارت بشأن استخدام الأموال الاحتياطية. وبيّن أن المعلومات المطلوبة لا تتعلق بتضمينها في البيانات المالية فحسب، بل بالاختلافات في التصور أو التفسير للكيفية التي ينبغي استخدام هذه الأموال الاحتياطية بها.

68. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة. وأعرب عن رغبته في تكرار تعليقات وفدي مصر والمكسيك اللذين قالوا ألا تعارض بين فكرة عمل اللجنة الاستشارية مع وحدة التفتيش المشتركة وتنسيق استجاباتهم فيما بينهم علاوةً على ما كان من ذلك مع الأمانة. وأضاف أنه لا ينبغي أن يكون ثمة تعارض البتة في الطريقة التي ينبغي سير هذا العمل بها وأن مجموعة البلدان الإفريقية، من الجهة الرسمية، تعتقد بكل تأكيد أنه ليس كذلك. وفي ضوء ذلك، قالت مجموعة البلدان الإفريقية إن لها بالتأكيد أن تطلب من اللجنة الاستشارية استعراض توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتقديم معلومات بشأنها. وذكرت أنها فهمت كذلك من التقارير المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وإدارة الموارد البشرية أن عدداً من التوصيات صادر عن وحدة التفتيش المشتركة. وتساءلت إن كان من الممكن وضع جميع التوصيات في مرفق بتقرير اللجنة الاستشارية: التوصيات الموجهة إلى الأمانة، وإلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وإلى إدارة الموارد البشرية، حيث كان من الممكن عرض جميع التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية في التقرير باستخدام نظام تجمع من خلاله على نحو يتيح للدول الأعضاء الاطلاع على التوصيات ذات الصلة بكل موضوع، كما يمكن وضع قائمة بالتوصيات العامة إن وجد شيء من ذلك. وأعربت عن اعتقادها بإمكان وضع مرفق يعرض جميع التوصيات ويبين ما ينطبق من التوصيات على كل مجال.

69. وقالت نائبة رئيس اللجنة الاستشارية إنها سترد على الأسئلة التي طرحت بشأن الأموال الاحتياطية والمناقشة التي دارت بين اللجنة الاستشارية والأمانة. وعلقت بأن اللجنة الاستشارية لاحظت منذ أن بدأت عملها كلجنة جديدة في الوبو صعوبات بالغة تواجهها الدول الأعضاء، وأعضاء اللجنة الاستشارية كذلك، في فهم ما يحدث على الحقيقة من حيث تعريف الأموال الاحتياطية أو وصفها. وأضافت أن اللجنة الاستشارية عقدت مناقشات على مدى فترة زمنية طويلة سعيًا في التوصل إلى فهم ما يحدث على الحقيقة. ويثبت أن مناقشات اللجنة الاستشارية مع الوبو في الماضي القريب تعلقت بمسألة وجوب بيان الأموال الاحتياطية بشكل مستقل في البيان المالي ضمن بيان الميزانية من عدمه. وقالت إن اللجنة الاستشارية لم تتمكن من العثور على الأموال الاحتياطية المخصصة لمشاريع المباني الجديدة بشكل منفصل في الحسابات، غير أن الأمانة وضحت ما يحدث فعلياً فيما يتعلق بتلك الأموال الاحتياطية، وفهمت اللجنة الاستشارية ذلك وأحاطت به علماً. ومضت تقول إن ثمة شرطاً في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يوجب وضع أي مال يسمى بأنه مال احتياطي بشكل منفصل وبيانه في البيانات المالية بوصفه مالاً احتياطياً. ووضحت أن هذا النقاش دائر حالياً بين الأمانة ومراجع الحسابات الخارجي، وأن الأمانة تعمل حالياً، إلى حد علم اللجنة الاستشارية، على التوصل إلى موقف متفق عليه بشأن كيفية بيان الأموال الاحتياطية. وأضافت أن الدول الأعضاء عبرت عن هذا الشاغل على مدى فترة زمنية طويلة، حيث إنها هي أيضاً وجدت صعوبة في فهم ما يحدث على الحقيقة من حيث الملاحظات الشارحة للأموال الاحتياطية، لاسيما عند محاولة معرفة ما يحدث في التطبيق إن اختلف ذلك عما يظهر فعلياً في الحسابات في حالة عدم العثور على مال احتياطي متوقع. وقالت إن توضيحاً لهذا قد قُدم، وإن اللجنة الاستشارية تصورت أن توجد صورة أوضح بدءاً من 2013 فيما يتعلق بالملاحظات وبيان الأموال الاحتياطية في البيانات المالية.

70. وقال عضو اللجنة الاستشارية، فيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، إن اللجنة الاستشارية فهمت ما طالبت به الدول الأعضاء من اضطلاع اللجنة الاستشارية، فيما تطلع به من وظائف، برصد الامتثال لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وإن اللجنة الاستشارية ستناقش هذا الأمر مع الأمانة وستوافي الدول الأعضاء بتقارير دورية من خلال جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تعقدها اللجنة الاستشارية إثر انتهاء كل من اجتماعات اللجنة الاستشارية الفصلية، اعتماداً على جدول أعمال ذلك الاجتماع تعييناً، على أن تضع اللجنة الاستشارية في تقاريرها التالية قسماً منفصلاً عن توصيات وحدة التفتيش المركزية. ويثبت أن الوحدة لم تعامل بشكل منفصل لأنها تعد تقاريرها على نحو مستقل ضمن منظومة الأمم المتحدة. ووضح أن مشاركة اللجنة الاستشارية للدول الأعضاء في انشغالها المتعلقة بالبت على نحو ملائم في التوصيات المتعلقة كان السبب الذي دعا اللجنة الاستشارية إلى الاكتفاء في تقريرها الحالي إلى لجنة البرنامج والميزانية ببيان إحاطتها علماً ببند جدول الأعمال من بين مختلف البنود التي تقرر الدول الأعضاء الإحاطة علماً بها، وأن اللجنة ستقدم تقارير منفصلة عن هذه القضايا

بكل تأكيد، تلبية لمتطلبات الدول الأعضاء. وكرر عضو اللجنة الاستشارية أن دور اللجنة الاستشارية كان، حتى ذلك الحين، منحصراً إلى حد بعيد على تنسيق استجابات وافية للتوصيات الصادرة عن المدققين الداخليين أو مراجعي الحسابات الخارجيين في مواجهة الأمانة.

71. ورداً على طلب وفد الجزائر بإعداد قوائم موحدة، قالت الأمانة إن كل شيء ممكن لكن ما تريد الأمانة التأكد منه هو عدم الانتهاء الأمر بها إلى ازدواجية في العمل. ووضحت الأمانة أنها تدخل بيانات في نظام شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتتبع التوصيات، وأن وحدة التفتيش المركزية تستخدم نظاماً آخر مختلفاً عن نظام الشعبة. وأضافت الأمانة أنها اضطرت هذا العام إلى إعداد ما يمكن تسميته تقريراً هجيناً، حيث أعدت تقريراً عن توصيات وحدة التفتيش المركزية لأن نظام الوحدة لم يسمح للأمانة بنسخ التقارير بالشكل الذي تريده. وأفادت الأمانة أنها ستعد التقارير في المستقبل من نظام الشعبة، الجاري إعداده بالفعل، وأنها ستعد أيضاً شيئاً ما ينسق مشابه لتوصيات الوحدة حتى يتحقق قدر من الترابط في إعداد التقارير من نظام الوحدة، لكن المشكلة أن الأمانة ما زالت تتفاوض مع الوحدة حول هذا الأمر. وقالت إن الجميع يطلبون نفس الشيء وإن منظمات أخرى (منظمة الصحة العالمية وربما منظمة العمل الدولية) تستخرج بالفعل تقارير من نظام الوحدة مباشرة وتستخدم هذا كوسيلة لتقديم تقارير إلى الدول الأعضاء بدلاً من الاضطرار إلى الإدخال في نظام آخر، مثل جداول إكسل التي اضطرت الأمانة إلى استخدامها، فكل شيء ممكن. ومضت تقول إن الدول الأعضاء تتلقى ثلاثة تقارير منفصلة، لكن من الممكن في المستقبل أن تجمعها الأمانة بحيث تتاح قراءة التقارير معاً، غير أن من شأن ذلك أن يضخم حجم التقرير، كما يمكن للدول الأعضاء أن تتصور بطبيعة الحال. وبيّنت الأمانة أنها تجتهد في نفس الوقت في تجنب الازدواجية في العمل. وقالت الأمانة إن هذا عمل جارٍ وإنها كانت عازمة على عرضه تحت البند 7 من جدول الأعمال، الذي يعالج توصيات وحدة التفتيش المركزية. وأضافت إن ما تلقتة الدول الأعضاء ليس ما ينبغي توقع رؤيته العام القادم من حيث النسق، حيث إن الأمانة ستستخدم نظام وحدة التفتيش المركزية في إعداد التقارير، وأن الدول الأعضاء تستطيع كذلك النفاذ إلى نظام وحدة التفتيش المركزية، مما يتيح لها أيضاً رصد تنفيذ التوصيات بشكل مستمر.

72. وصرح الرئيس بأن بعض الدول الأعضاء طرحت اقتراحاً بشأن النص الوارد في فقرة القرار الذي يفيد الإحاطة علماً، ومضمون ذلك الاقتراح أن تعمد الدول الأعضاء بدلاً من ذلك الوثيقة WO/PBC/21/2 بحيث يكون نص فقرة القرار كما يلي: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية الجمعية العامة لليوبو باعتماد مضمون هذه الوثيقة."

73. وقال وفد أستراليا إنه يرى في اعتماد التقرير شيئاً من الشذوذ عن المعتاد، حيث إن الدول الأعضاء لم تتبع ذلك في الماضي وإن الوفد غير واثق من عواقبه. وأضاف الوفد أنه يرجح ألا يقبل على اعتماد التقرير في المرحلة الراهنة، لكنه على استعداد للإحاطة علماً به، كما كان دأب الدول الأعضاء من قبل. وأعرب عن رغبته في التفكير أكثر في عواقب اعتماد التقرير لأنه يبدو غير معتاد قليلاً.

74. وأعلن وفد ألمانيا عن تأييده لما قاله وفد أستراليا. وقال إنه، على أية حال، فإن هذا مقترح بتعديل مقترح، مما يجعله راغباً في الاطلاع على هذا كتابياً وفقاً للقاعدة 21 من النظام الداخلي العام لليوبو.

75. وأعرب وفد مصر عن رغبته في توضيح بعض النقاط. وقال إن مدار الحديث على اعتماد التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، حيث قدمت اللجنة الاستشارية للدول الأعضاء توصيات تنفذ في المستقبل والدول الأعضاء موجودة هنا لاعتماد تلك التوصيات، فيجب على الدول الأعضاء اتخاذ قرار بذلك المؤدى حتى يتاح للجنة الاستشارية مواصلة عملها. وأعرب الوفد عن رغبته في توضيح هذه النقطة وفي طرح ذلك على وفدي ألمانيا وأستراليا، حيث إن من شأن اعتماد الدول الأعضاء للتقرير أن يتيح للجنة الاستشارية مواصلة عملها. وأكد الوفد أنه لا يتحدث عن اعتماد التقرير بأكمله.

76. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وقال من منطلق طرحه لهذا المقترح إنه لا يفهم المنطق الذي تستند إليه الإحاطة علماً بتقرير يضم توصيات، وكأن الدول الأعضاء لا يعتبرون اعتماد تقرير يحوي توصيات رأتها الدول الأعضاء

ملائمة أمراً منطقياً، وهذا مفهوم تماماً لدى الوفد، بل وقد يوافق في مرحلة ما على الانشغالات التي عبر عنها وفداً أستراليا وألمانيا. ووضح الوفد أن ما يلتمسه هو عدم فتح باب ممارسة تكتفي الدول الأعضاء بمقتضاها بالإحاطة علماً بتقرير يضم توصيات، فهذا ما يتخوف منه الوفد، لكنه ليس تخوفاً كبيراً. ومضى يقول إنه ربما يكون من الممكن للدول الأعضاء أن "تدعو الجمعية العامة للإحاطة علماً ومطالبة الأمانة بالمضي قدماً في التوصيات المقترحة"، وهذه صياغة رخوة للغاية ولن تمثل اعتماداً لكنها على الأقل ستبني مساحة تتيح للأمانة تطبيق التوصيات بشكل سليم.

77. وتلا الرئيس المقترح: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية الجمعية العامة لليوبو بالإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة ومطالبة الأمانة بتنفيذ التوصيات الواردة فيها."

78. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأعرب عن رغبتها في الإبقاء على النص الأصلي، حيث إن المطلوب الإحاطة علماً بالوثيقة لا أكثر، استناداً إلى مفهوم وجود الدول الأعضاء هنا لإعلامها. كما أعرب الوفد عن رغبته في إعطاء المقترح مزيداً من التفكير.

79. واقترح وفد المكسيك استخدام كلمة "تنفيذ" للتوصيات. وقال إنه يتفهم انشغالات وفود أخرى المتعلقة بتغيير الإجراء، وإن المطلوب، إن كان قد فهم انشغالات وفد الجزائر بشكل صحيح، قبول توصيات اللجنة الاستشارية. وبين الوفد أنه لم يسمع خلال المناقشة أي وفود أخرى تعارض التوصيات وأنه لم ترد أي تعليقات من الأمانة. وقال الوفد إن توصيات اللجنة الاستشارية استخلصت من توصيات مراجع الحسابات الخارجي، مما يحول بينه وبين فهم سبب الإجماع عن قبول النص. وأعلن عن استعداده لإبداء مرونة لكنه يشعر إنه من الوجيه استخدام نص يعبر عن إحاطة الدول الأعضاء علماً بالتوصيات ومطالبتها بتنفيذها.

80. وأعلن الرئيس أن المناقشات ستستأنف بعد استراحة الغداء.

81. وقال وفد أستراليا إن النص المقترح مازال يقلقه لأن الوثيقة في ذاتها لا تحتوي على توصيات ولذلك لا يرى الوفد بوضوح ما المطلوب من الأمانة تنفيذه. وأضاف أن التقرير يشير بالفعل إلى بعض توصيات مراجع الحسابات الخارجي في صفحاته الأولى، وأنه لا يعرف إن كانت هذه هي التوصيات التي تشير إليها وفود أخرى، لكن إن كانت هي فربما يكون من المناسب مناقشة التوصيات عندما تتناقش الدول الأعضاء في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، حيث يتاح للدول طرح توصيات في ذلك السياق، ومع الإشارة إلى آراء اللجنة الاستشارية، إن كان ذلك ملائماً.

82. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وقال إنه فهم إثر عقد مشاورات غير رسمية مع وفود أخرى أن بعض الوفود لم تر في العناصر الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية ما يسمى "توصيات مكتملة الأركان". وأعرب عن تقديره لتلك الانشغالات لكن موضع الاهتمام الأساسي مازال باقياً، وهو أن اللجنة الاستشارية تقترح اتخاذ إجراء ما ولو لم يسمى توصيات. ووضح أنه سواء سميت توصيات أو كانت اقتراحات لاتخاذ إجراء، فليس هذا بيت القصيد. وبين الوفد أنه يرى أجدى سبيل للمضي قدماً بشأن هذه القضية هو الانتظار حتى تستمع الدول الأعضاء إلى مراجع الحسابات الخارجي، حيث إن بعض توصيات مراجع الحسابات الخارجي واردة في تقرير اللجنة الاستشارية، ومعها بعض توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأضاف أن الوفد يريد أن يتبين إن كانت هذه التوصيات مشمولة ضمن تلك الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية ثم يعود إلى مسألة أخذ انشغالات الوفد في الاعتبار على نحو ملائم من عدمه.

83. وصرح وفد مصر بأنه ناقش هذه القضية، أثناء الاستراحة، وأنه حاول توضيح أن اللجنة الاستشارية، في عدة فقرات، تبنت بعض التوصيات التي استعرضتها، حيث عرضت اللجنة الاستشارية على سبيل المثال رأياً في الفقرتين 14 و15 بشأن هذه القضايا، بل وصرحت اللجنة الاستشارية في الفقرة 15 أنه ينبغي معاملة قضية ما على أنها أولوية قصوى بالنسبة إلى المنظمة، بينما ذكرت اللجنة الاستشارية صراحة في فقرات أخرى أنها ستتابع أموراً معينة وتتناولها، وقالت في

مواضع أخرى إن ثمة أشياء معينة ينبغي أن تتحقق. وقال الوفد إنه يعتبر هذه توصيات، وأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقرأها وتفسح مجالاً لتنفيذها. وأضاف الوفد أنه يرى، إظهاراً لمرونته، أنه يمكن الإشارة في التقرير إلى توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الخارجي، وأنه يستطيع الانتظار لتأجيل اتخاذ قرار حتى يناقش تقريراً للشعبة ومراجع الحسابات الخارجي، ويمكن للدول الأعضاء حينئذٍ التوصل إلى قرار استناداً إلى التقارير الثلاثة جميعاً.

84. وقال رئيس لجنة البرنامج والميزانية إن اللجنة ستؤجل اتخاذ قرار بشأن هذه القضية، طالما لم تبد أي اعتراضات، حتى يناقش البند 21 من جدول الأعمال.

85. وجرى الاتفاق على نص القرار لهذا البند في جدول الأعمال تحت البند 21 من جدول الأعمال، والمناقشة ذات الصلة مسرودة فيه. واعتمدت اللجنة القرار التالي.

86. أوصت لجنة البرنامج والميزانية (اللجنة) الجمعية العامة لليوبو بأن تحيط علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/21/2 (تقرير لجنة الليوبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)) وأن تلتزم من الأمانة أن تستمر في اتخاذ التدابير المناسبة بالاستجابة للآراء التي المعبر عنها من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. والتست اللجنة أيضاً من اللجنة الاستشارية أن تستمر في استعراض ومراقبة التدابير التي تتخذها الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير بذلك إلى اللجنة.

البند 4 تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الليوبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)

87. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/3.

88. وأدلى رئيس هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، سعادة السفير عباس باغربور إيران (جمهورية - الإسلامية)، بالبيان التالي:

"يسرني أن أعرض عليكم تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية، وهي هيئة كان الشرف لي أن أنتخب رئيساً لها. وقبل أن أعرض التقرير أودّ أن أشكر جميع أعضاء هيئة التحكيم الموقرين على مشاركتهم النشطة وإسهامهم الفعال. كما أودّ أن أعرب عن تقدير الهيئة الخالص لأمانة الهيئة، على الجهود التي بذلتها من دون كلل لتمكيننا من عقد اجتماعاتنا في ظروف ممتازة."

"وأودّ أن أؤكد على أن توصية الهيئة الواردة في الفقرة 31 أصدرت بالإجماع وأن عملية الاختيار تمت بإشراف كامل من قبل الدول الأعضاء.

"وفيما يخص عملية الاختيار ذاتها فلعلكم تتذكرون أن الهيئة أنشئت من قبل لجنة البرنامج والميزانية في شهر سبتمبر الماضي وأن الإجراءات التي تحكم اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعاقبهم مبنية في وثيقة الجمعية العامة WO/GA/39/13، وفي اختصاصات تلك اللجنة. وطبقاً للإجراءات المذكورة رشحت كل مجموعة من المجموعات السبع للدول الأعضاء في الليوبو ممثلاً في الهيئة التي تشمل سبعة أعضاء. ووضعت الهيئة النظام الداخلي الخاص بها واتبعته على نحو ما نصت عليه الجمعية العامة.

"وفيما يخص تشكيلة اللجنة نفسها أود التذكير أولاً بأن هناك، من بين أعضاء اللجنة الاستشارية المغادرين الثلاثة، عضو واحد من الصين وعضوان من المجموعة ب.ء. ولا يوجد حالياً ممثل في اللجنة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وتشير الوثيقة WO/GA/39/13 إلى أن اللجنة الاستشارية ستكون مكونة من عضو واحد

من كل مجموعة من مجموعات الويبو السبع. وتشير اختصاصات اللجنة الاستشارية إلى أن التعاقب على عضوية اللجنة يُضمن باختيار مرشح من مجموعة غير ممثلة ليحل محل عضو مغادر من مجموعة ممثلة تمثيلاً زائداً. وبناء عليه اتفقت الهيئة على أنه ينبغي منح الأولوية في الاختيار المرشحي الصين والمجموعة باء و مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وتم إبراز تلك الأولوية في إعلانات الشواغر وفي الخطاب الموجه من المدير العام إلى جميع الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم الاستمارات.

"واستلمنا، في إطار الردّ على إعلانات الشواغر، 160 استمارة تمثل جنسيات من كل مجموعات الويبو. وطبقاً لإجراءات الجمعية العامة قمنا بإعداد مصفوفة للتقييم تتضمن كل المهارات الفردية والجماعية للجنة الاستشارية المبتينة في الوثيقة WO/GA/39/13 وفي اختصاصات اللجنة الاستشارية. وكانت تلك المصفوفة، في الواقع، مطابقة لتلك التي استُخدمت في عملية اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية في عام 2010. وطبقاً لإجراءات الاختيار، استشرنا أيضاً اللجنة الاستشارية بشأن المصفوفة واجتمعنا، تحقيقاً لتلك الغاية، بممثل عن اللجنة الاستشارية أفاد أن اللجنة الاستشارية وافقت على المصفوفة على النحو المقترح. كما عرض الممثل في ذلك الاجتماع على الهيئة آراء اللجنة الاستشارية بشأن مجالات الخبرة للأعضاء المغادرين.

"وكانت المهمة التالية بالنسبة لهيئة التحكيم فرز الاستمارات المائة والستين لتحديد الاستمارات المؤهلة لتقييم تفصيلي من قبل اللجنة الاستشارية. ولإنجاز ذلك العمل استعنا بخبير خارجي. وتم الفرز على أساس المعايير المستخدمة في عملية فرز مرشحي عام 2010، مع تغيير طفيف يتمثل في جعل المعيار الخاص بالملكية الفكرية من القدرات الأساسية. ونتيجة لعملية الفرز أُحيلت إلى اللجنة الاستشارية 44 استمارة من استمارات المجموعات ذات الأولوية، وهو عدد يضاها عدد الاستمارات التي قيمتها اللجنة بالتفصيل في عملية الاختيار لعام 2010. واضطلعت اللجنة الاستشارية بعملية الاختيار التفصيلي في مايو وأرسلت نتائجها في رسالة وجهتها إلى الهيئة. وسجلت اللجنة الاستشارية في رسالتها أن مجالات خبرة الأعضاء المغادرين هي التدقيق الداخلي والتقييم والتحقق والملكية الفكرية، وقدمت عدداً من الملاحظات يرد ملخصها في الفقرتين 24 و 25 من تقرير الهيئة.

"وفيما يتعلق باختيار المرشحين، تشير الوثيقة WO/GA/39/13 إلى أن توصية الهيئة تستند إلى تقييم اللجنة الاستشارية وتنص على إجراء مقابلات مع المرشحين عند اللزوم. وحددت الهيئة أفضل المرشحين في كل من المجموعات ذات الأولوية، واتفقت على قائمة موجزة تضم ستة مرشحين - اثنين من كل من المجموعات ذات الأولوية. وأجرينا مقابلات مع المرشحين الستة كلهم عبر تقنية مؤتمّر الفيديو باستخدام مجموعة من الأسئلة أعدتها الهيئة مسبقاً، وانتهت الأمانة من التحقق من مراجع المرشحين في منتصف أغسطس.

وقبل التعليق على توصية الهيئة، أود أن أذكر أن الهيئة استخلصت من العملية بعض النقاط وسجلتها في تقريرها اعتقاداً منها أن هذه النقاط ستكون ذات قيمة للهيئات التالية: "وأولها أهمية الإعلان بشكل جيد وفي وقت مبكر، كما فعلت الهيئة، وأن تشتت إعلانات المناصب الشاغرة في المستقبل حداً أدنى من الخبرة؛ وثانيها فائدة مراعاة القدرات التي فقدتها اللجنة الاستشارية في الأعضاء المغادرين، وكذلك من أجل إدراج محتمل في القدرات الأساسية لمرة واحدة؛ وثالثها رغبة الهيئة في إبراز القيمة الهائلة التي تلحقها بعملية إجراء المقابلات من أجل اتخاذ القرار النهائي.

"ونتيجة العملية التي وصفتها لتوي هي التوصية الواردة في الفقرة 31 من التقرير، حيث قررت الهيئة، بالإجماع، أن توصي بتعيين مرشحين من شأنهم ضمان التمثيل الجغرافي الكامل في اللجنة الاستشارية كما اشترطته الجمعية العامة. وبناء عليه ترى الهيئة أنها لم تختَر أفضل المرشحين من المجموعات المعنية فحسب، بل اختارت كذلك

ثلاثة مرشحين سيضمنون استمرارية مجموعة المؤهلات والخبرات الملائمة التي تنتم بها اللجنة. وشكرا على حسن إصغائكم."

89. وتوجه الرئيس بالشكر إلى رئيس هيئة التحكيم على عرضه الوافي، واستحضر، إذ لاحظ أن أيًا من الوفود لم يبد رغبة في التحدث، فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/PBC/21/3 على النحو التالي: دعيت اللجنة إلى ("1") الموافقة على توصيات هيئة التحكيم لاختيار ثلاثة أعضاء جدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والواردة في الفقرة 31 من تقرير هيئة التحكيم، ("2") ورفع توصية إلى الجمعية العامة لتوافق على توصية هيئة التحكيم بتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال إن السؤال الآن إن كانت الدول الأعضاء موافقة على القرار. وذكر بأن الدول الأعضاء قالت في بداية دورة اللجنة إنه ينبغي لها، كما اقترح المدير العام، تناول كل بند على حدة واتخاذ قرار لكل بند بشأن اعتماد اللجنة له أو اعتماده مؤقتاً. ووضح أن بعض البنود ليست مثار جدل ويمكن حينئذٍ اعتماد البند، بينما يمكن بالنسبة لبنود أخرى أن ترغب الدول الأعضاء أن تعتمدها مؤقتاً. وأضاف الرئيس أنه رهن تصرف الدول الأعضاء وسيسأل لكل بند على حدة، حسب الاتفاق، نظراً لعدم التوصل إلى قرار بشأن التصرف عند اختلاف الدول الأعضاء في الرأي. وقال الرئيس إنه يميل، بالنسبة إلى القضايا الحالية تماماً من أي جدل، إلى اعتماد الدول الأعضاء قراراً أو اعتماده مؤقتاً. ويبيّن أنه يجب على الدول الأعضاء حسم هذا الأمر.

90. واعتذر نائب رئيس هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)، د. مختار وريدة ر(مصر)، لوصوله متأخراً. وقال نائب الرئيس إن عملية الاختيار بلغت المنتهى في التمهيد، حيث فحصت الهيئة جميع الترشيحات بتفصيل بالغ واستعانت كذلك بخبرات مستقلة ذي باع طويل في قضايا الموارد البشرية. وأضاف أن الهيئة فحصت جميع طلبات المرشحين وأجرت مقابلات مع المرشحين. وذكر أن تقرير هيئة الاختيار وعرض الرئيس بيّنا جميع الخطوات المختلفة التي اتخذت وأن الهيئة استفرغت الوسع في الالتزام بأهم المبادئ بالنسبة إلى الدول الأعضاء، ألا وهو مبدأ التمثيل الجغرافي. ووضح أن عمل الهيئة عكس الحاجة إلى مراعاة ذلك المبدأ. وأعرب نائب الرئيس عن اعتقاده أن الهيئة انتقت صفوة المرشحين الممثلين للمجموعات الثلاث لتحقيق تمثيل المجموعات الجغرافية كافة في اللجنة الاستشارية، وأنه ينبغي تأييد اقتراح اعتماد القرار لهذا البند.

91. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" وافقت على توصيات هيئة التحكيم لاختيار ثلاثة أعضاء جدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، كما وردت في الفقرة 31 من تقرير هيئة التحكيم؛

"2" وأوصت الجمعية العامة بأن توافق على توصية هيئة التحكيم بتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

البند 5 تقرير مراجع الحسابات الخارجي

البند 9 البيانات المالية السنوية لعام 2012؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2013

92. اقترح الرئيس مناقشة البندين 5 و9 من جدول الأعمال معاً. واتفق على ذلك.

93. واستندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/21/4 (البيانات المالية السنوية لعام 2012) و WO/PBC/21/5 (وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2013) و WO/PBC/21/6 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي).

94. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثائق WO/PBC/21/4 و WO/PBC/21/5 و WO/PBC/21/6.

95. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/21/4 وأفادت أن الوثيقة تحتوي على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، مضيفاً أن هذه البيانات المالية هي المجموعة الثالثة من البيانات التي تصدر وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع، وأنها حصلت على تقرير تدقيق خالص. وراحت تقول إن الصفحات من 3 إلى 11 من النسخة الإنكليزية من التقرير المالي تحتوي على مناقشة وتحليل لنتائج السنة، وتحتوي على توضيح مفصل للأجزاء المكونة للبيانات المالية في حد ذاتها في الصفحة 4 (النسخة الإنكليزية) في إطار "عرض البيانات المالية". ووضحت أن البيانات المالية تلي ذلك، ثم يأتي بعد البيانات ثلاثة جداول لم تكن المنظمة ملزمة بإدراجها امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنها أدرجت لتوفير معلومات إضافية، حيث يحتوي الجدولان الأولان منها على تفاصيل الوضع المالي والأداء المالي للمنظمة بحسب كل نشاط، وأما الجدول الثالث فيحتوي على ملخص للإيرادات والنفقات المتعلقة بالحسابات الخاصة، والمعروفة أيضاً باسم الصناديق الاستثمارية. ومضت الأمانة تقدم الوثيقة WO/PBC/21/6، تقرير مراجع الحسابات الخارجي، ووضحت أنها تحتوي على ثلاثة بنود، أولها رأي مراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للويبو للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012؛ والتي حصلت على تقرير تدقيق خالص، ثم البند الثاني وهو التقرير السنوي لمراجع الحسابات الخارجي، المعروف أيضاً باسم التقرير المطول. ووضحت الأمانة أن هذا التقرير يتضمن التوصيات الرئيسية لمراجع الحسابات الخارجي الناتجة عن عمليات التدقيق الثلاث التي أجريت خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وأن عمليات التدقيق هذه ضمت تدقيق أداء للجنة، وتدقيقاً للبيانات المالية (لمنتصف المدة والنهائية)، وتدقيق الامتثال في تحدي المصادر المحتملة والتعاقد على اتفاقات الخدمات الخاصة ومُقَدِّمي الخدمات التجارية. ومضت تقول إن البند الثالث يتناول الردود الواردة من أمانة الويبو بشأن توصيات مراجع الحسابات الخارجي المدرجة في التقرير المطول، وأخيراً بيان الويبو للرقابة الداخلية، موقَّعاً من المدير العام. وذكَّرت الأمانة اللجنة بأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي لا يحتوي إلا على التوصيات الرئيسية، وأن هذه، ومعها جميع التوصيات الأخرى التي أصدرها مراجع الحسابات الخارجي وأرسلها إلى المدير العام في خطابات إدارة خلال العام، ستدخل في قاعدة بيانات لتوصيات التدقيق، تعرف باسم Team Central، وستقوم على إدارتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأضافت أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ستترصد بذلك الإجراءات التي تتخذها الأمانة بالنسبة إلى هذه التوصيات. وبيّنت الأمانة أنها شرعت بالفعل في العمل أو أنجزته بالنسبة إلى عددٍ من التوصيات الرئيسية التي أصدرها مراجع الحسابات الخارجي، وهذا أيضاً من التوصيات الواردة في خطابات الإدارة التي وردت العام الماضي.

96. وعرض مراجع الحسابات الخارجي، السيد سينغ، تقريره على النحو التالي:

"السيد الرئيس الموقر والوفود الكرام، أحييكم جميعاً وأعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لأعرض عليكم نتائج التدقيق الذي أجريناه للويبو عن العام المالي 2012. وقد عرض تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2012، والذي يضم ملاحظات وتوصيات مهمة، بشكل منفصل لرفعه إلى الجمعية العامة. ووفقاً لاختصاصات المراجع الخارجي، نحن مطالبون بإبداء الرأي في البيانات المالية للويبو ورفع تقرير عن العمليات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

"وقد أجريت مراجعة حسابات السنة المالية 2012 وفقاً لخطة مراجعة الحسابات التي وضعناها على أساس تحليل المخاطر الخاص بالويبو الذي أجريناه في يونيو ويوليو 2012. واشتملت المراجعة على مراجعة البيانات المالية للويبو، ومراجعة أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتحقق من امتثال "الاستعانة بمصادر مختلفة وإشراك اتفاقات الخدمات الخاصة ومُقَدِّمي الخدمات التجارية. واعتمدنا على أعمال المراجعة الداخلية للحسابات، عندما لزم الأمر، اعتماداً مهنياً.

"وأهم هذه النتائج، بعد تجميعها بشكل مناسب، مقدمة هنا. وفيما يتعلق بالأمور المالية، تتضمن مراجعتنا للحسابات مراجعة للقوائم المالية للتأكد من عدم وجود إضافات جوهرية ومن استيفاء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أدلينا برأيٍ غير مشفوعٍ بتحفظٍ في بيانات الويبو المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2012. واعتمدت الويبو المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في سنة 2010، واعتمدت خلال سنة 2012 المعيار 31 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق بالأصول غير المادية. وبلغ الفائض 15,7 مليون فرنك سويسري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وأدخلت الإدارة تحسينات على البيانات المالية والملاحظات الخاصة بها استناداً إلى الملاحظات التي أبديناها في أثناء مراجعة الحسابات، وهذه موضحة بالتفصيل في التقرير. ووفقاً للملاحظة 24، تكبّدت الويبو 14,18 مليون فرنك سويسري في المشاريع الممولة من الأموال الاحتياطية. ومع ذلك لاحظنا أنه لم يكن يوجد احتياطي منفصل على النحو المذكور في الملاحظة 21 والملاحظة 24 لتمويل المشاريع، ولذلك أوصينا بأنه يمكن للويبو أن تدرس إنشاء احتياطي منفصل بغرض تمويل المشاريع كما نصت عليه المذكرتين 21 و24 من البيانات المالية.

"ولم يكن عند الويبو سياسة لإدارة الخزينة والنقدية. وقد لاحظنا وقائع فتح حسابات مصرفية دون موافقة المراقب. وكانت الفائدة التي تُدفع على القروض وعمولات الارتباط أعلى بكثير من عائد استثمار المنظمة. وقد أوصينا بأنه يمكن للإدارة أن تنظر في صياغة وتنفيذ سياسة ملائمة لإدارة الخزينة والنقدية بما في ذلك القروض لتحسين الإدارة المالية. ولقد أبلغنا بأن هذه التوصية قيد التنفيذ النشط، وجاري التعاقد مع خبير استشاري من أجل تنفيذ هذه السياسة. وقد صدر بالفعل طلب تقديم عروض للتعاقد مع الخبير الاستشاري، أي أن الويبو بادرت فوراً إلى قبول هذه التوصية وتنفيذها.

"وعلاوةً على ذلك، فإن الأصول التي تفوق قيمة كل منها 5 000 فرنك سويسري لا تشكل إلا 14,46 بالمائة من إجمالي عدد البنود بالأرقام المادية، ولكنها تشكل 59 بالمائة من حيث القيمة المالية للمجموع. واستناداً إلى ذلك، أوصينا بالتحقق المادي من الأصول كل سنة بدلاً من كل سنتين من أجل تتبع المخزون وتسجيل الأصول.

"وفي مراجعة الامتثال لاتفاقيات الخدمات الخاصة ومقدمي الخدمات التجارية، التي أجريت في شهر يناير 2013، لوحظ غياب إطار تنظيمي باستثناء FAQ، وافترقت عملية الاختيار أي التماس للمصادر بشكل تنافسي. ونحن نقدر موافقة الويبو على العمل في سبيل سد هذه الفجوة، وهذا ضروري لأن التعاقد على خدمات بقيمة 24 مليون فرنك سويسري من خلال اتفاقيات خدمات خاصة لا يندرج ضمن نطاق أي لوائح. وقد أوصينا بإصدار تعليمات إدارية رسمية لوضع إطار تنظيمي ملائم للحصول على الخدمات من خلال اتفاقيات الخدمات الخاصة. ويمكن تطبيق الاختيار على أساس تنافسي، لأنه من المحتمل أن تختلف درجة التنافس المرتبطة بالعملية حسب قيمة الالتزام. ولوحظ وجود مواطن ضعف في تصديق العملية، حيث كانت ذات طابع عام، ولم تُحدّد المهام المُعيّنة والأهداف القابلة للتحقيق على نحو يمكن قياسه. وكانت اتفاقيات الخدمات الخاصة مستخدمة لفترات زمنية طويلة من خلال التجديدات وكانت تؤدي وظائف مستمرة مما كان ينبغي إخضاعها لعقود ملائمة، وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في FAQ."

97. وطلب الرئيس من مراجع الحسابات الخارجي توضيح معنى FAQ.

98. ووضح مراجع الحسابات الخارجي ذلك كما يلي:

"تمثل الحروف FAQ عبارة Frequently Asked Questions، أي الأسئلة المتكررة. إذاً، كانت هناك مبادئ توجيهية على هيئة أسئلة متكررة بشأن تحديد مصادر اتفاقيات الخدمات الخاصة، وقد وجدنا أن هذا غير ملائم. ونعود إلى التوصيات، فنقول إننا أوصينا بأن تكون الاختصاصات واضحةً ومُحدّدةً ومن حيث الأهداف والغايات، يلزم تحديد نواتج ملموسة وقابلة للقياس لمهام العمل بتواريخ تسليم مُحدّدة ومؤشرات قياس وأداء لتقييم النتائج، مثل حسن التوقيت، وقيمة الخدمات المُقدّمة بالنسبة لتكلفتها.

"وينبغي وضع حد زمني مناسب، للحد من تكرار الاستعانة بالخبير الاستشاري نفسه، إما لأداء مهام مختلفة ضمن برنامج واحد أو لأداء سلسلة من المهام ضمن المشروع نفسه، كما يلزم أن تُحدّد بوضوح مسؤوليات موظّف التصديق. وهذه التوصية أيضاً قيد التنفيذ في الويبو. وقد لاحظنا عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لتحقيق فعالية التكلفة في اتفاقات الخدمات الخاصة. وكان الانخفاض في نفقات اتفاقات الخدمات الخاصة 8 بالمائة في عام 2012 بالمقارنة بالأرقام في عام 2011، ولكن عند مقارنتها بأرقام عام 2010 نجد أن نفقات اتفاقات الخدمات الخاصة في عام 2012 سجّلت زيادة قدرها 27 بالمائة. وأوصينا بعمل الويبو بمقتضى التزامها تجاه الدول الأعضاء، لوضع استراتيجية مجدية وفعالة من حيث التكلفة وتطبيقها بالنسبة لما يُنفق على اتفاقات الخدمات الخاصة. ونحن نقدر موافقة الويبو على العمل في سبيل سد هذه الفجوة من خلال سياسة. وسوف تُنشر قريباً جداً سياسة إطار الويبو للسياسات العامة بشأن عقود غير الموظفين وتُطبّق بوصفها تعميماً إدارياً.

"وأما عن فحص مقدمي الخدمات التجارية، فقد كشف النقاب عن بعض التناقض بين معايير التقييم المنشورة في الوثائق والمعايير المستخدمة في مصفوفة التقييم. وكانت المعايير الفرعية وأطر التقييم تحدد بعد توضيح الاستفسارات، ولم يكن يُكشف في وثائق العطاءات عن الحد الأدنى المؤهل لكل معيار. وهذه الممارسات تزيد من احتمال التأثير في موضوعية عملية التقييم وشفافيتها. وقد أوصينا بالاستناد في تقييم العروض الواردة من البائعين إلى المعايير المنصوص عليها في طلبات تقديم العروض، وينبغي أن يُحدّد مسبقاً وزن لكل معيار قبل إصدار الوثائق. وينبغي أن تُكشف المعايير والمعايير الفرعية بأوزانها لمقدمي العطاءات في وثائق العطاءات. وينبغي أن يُكشف أيضاً الحد الأدنى المؤهل لكل معيار، ويمكن للويبو أن تجعل إطار سياسة مشترياتها متوافقاً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في هذا المجال. وقد أبلغنا في هذه الحالة أيضاً بأن الويبو قبلت هذه التوصية ونفذتها، وأدرجت التوصيات المطروحة هنا في طلب تقديم العروض بشكله الجديد، الذي أُصدر من أجل التعاقد مع خبير استشاري على التوصية بسياسة لإدارة الخزانة. كما كشف عن معايير التقييم مقدماً في طلب تقديم العروض ومعها الأوزان، مما يشير إلى تقدم جيد. ولاحظنا مع التقدير أن إدارة شعبة المشتريات والسفر قد وافقت على تنفيذ توصياتنا، وسيعاد النظر في دليل المشتريات نفسه وستدرج هذه التعليمات.

"وقد أُجريت مراجعة تفصيلية لأداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكان الهدف الرئيسي لهذه المراجعة هو تحديد أكانت توجد آلية لتقديم خدمات الملكية الفكرية المطلوبة بطريقة اقتصادية وفعالة أم لا. لاحظنا أنه كان يلزم وجود قدر أكبر من التنسيق بين المكتب الدولي للويبو، والمسؤولين وإدارات البحث الدولي، من أجل تحسين عملية إجراء الأنشطة الحاسمة في المواعيد المحددة حيث يؤدي التأخر في وضع تقارير البحث الدولي إلى إعادة النشر، مما يحدث ضغطاً على الموارد المحدودة للمكتب الدولي ويؤخر البت في أهلية الاختراع أو الابتكار للحماية بموجب براءة. وقد أوصينا المكتب الدولي بتحسين تنسيقه مع المكاتب الإقليمية لضمان التقيد بالمواعيد. وقد يرغب المكتب الدولي في التشاور والعمل على وضع آلية محدّدة مع تلك الإدارات المعنية بالبحث الدولي التي تستلم أعداداً كبيرة من تقارير البحث الدولي بعد انقضاء المواعيد المقررة. وكانت البيانات المتعلقة بدخول المرحلة الوطنية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات مؤشراً لفعالية معاهدة التعاون بشأن البراءات، إلا أن المعلومات المتعلقة بالدخول في المرحلة الوطنية كانت غير كاملة، حيث لم يكن يقدم البيانات إلى الويبو بشكل منتظم سوى بعض مكاتب استلام الطلبات. وقد استُكمل ذلك بجمع المعلومات من خلال الاستقصاءات التي أجرتها شعبة الويبو للشؤون الاقتصادية والإحصاءات. وقد أوصينا باستمرار معاهدة التعاون بشأن البراءات في سعيها إلى إقناع الدول الأعضاء بشأن جدوى تقاسم أقصى قدر من البيانات الوطنية وتبادلها لتمكين المكتب الدولي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من توفير خدمات معلومات كاملة. وينص جدول الرسوم على تخفيض الرسوم في حالة الإيداع الإلكتروني، الذي استُحدث في عام 2004 لتشجيع على الإيداع الإلكتروني وتخفيف عبء العمل الخاص بالإيداعات الورقية. ورغم الزيادة الكبيرة في الإيداع الإلكتروني نظراً لتحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات، لم يُعد النظر في هيكل الرسوم. وقد أوصينا

بإعادة النظر في الرسم الإضافي الذي لم يُتَّح منذ عام 2008 مع مراعاة التطورات اللاحقة بما فيها زيادة نسبة الطلبات المودعة إلكترونياً.

"وتتحمل الويبو عبئاً إضافياً يتمثل في تعويض إدارات البحث الدولي نظراً لما لحقتها من خسارة بسبب تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في الرسوم المحصلة. وأوصينا بأن توصي معاهدة التعاون بشأن البراءات بألية لنقل الرسوم إلى السلطات الأقل عرضة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. وعلاوةً على ذلك، حدث تحول جغرافي من الولايات المتحدة وأوروبا إلى بلدان آسيوية. وتطلبت هذه البيئة المتغيرة تقدير المهارات المطلوبة، ومع ذلك، لم يحدث أي تغيير في إتاحة مهارات الترجمة في عام 2011 مقارنةً بعام 2009 فيما يتعلق باللغات الآسيوية. وقد أوصينا بإجراء تحليل لنقص المهارات من أجل وضع استراتيجية طويلة الأجل، وذلك نظراً لزيادة عدد الطلبات الدولية الواردة، وتنوع اللغات التي ترد بها، وزيادة نسبة الطلبات الواردة من بضعة بلدان مُختارة، وأتمتة عملية معالجة الطلبات.

"ولاحظنا أيضاً تسجيل 21 حالة جديدة من حالات الغش والتبذير وإساءة استعمال السلطة وعدم الامتثال لقواعد ولوائح الويبو في سنة 2012، ولا تزال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة تحقق في 12 حالة تعود إلى سنة 2012 والسنوات السابقة. وقد أوصينا بأن تركز الويبو على تعزيز أكبر للمراقبة الداخلية لتجنب تكرار حالات الغش. ويعد رصد توصيات مراجع الحسابات الخارجي وتنفيذها جزءاً مهماً من عملية المساءلة. ويحتوي التقرير على حالة تنفيذ التوصيات المهمة لمراجع الحسابات الخارجي السابق. وتتم معظم التوصيات الواردة في ذلك التقرير في مراحل تنفيذ مختلفة. ونود أن نحث المنظمة على اتخاذ إجراءات لتنفيذ تلك التوصيات. وتتابع شعبة التدقيق الداخلي أيضاً تنفيذ التوصيات وترفع بذلك تقارير إلى المدير العام، مما يعني أن رصد التنفيذ يحظى بانتباه في الويبو.

"السيد الرئيس، الوفود الكرام، لقد اجتهدت في تسليط الضوء بإيجاز على القضايا ذات البال التي يتناولها تقريرنا. وقبل أن أختم، أود أن أعبر عن خالص تقديرنا للمدير العام والمراقب وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وموظفي المنظمة على ما لاقيناه من تعاون وكياسة أثناء إجرائنا المراجعة. شكراً جزيلاً."

99. وقال وفد أستراليا إن لديه سؤالاً واحداً بشأن التوصية 5 المتعلقة بالمهلة المقترحة للاستعانة بخبراء استشاريين، وهو سؤال موجه إلى كل من مراجع الحسابات الخارجي والأمانة لأن الأمانة قد أشارت إلى أنها نفذت هذه التوصية، وطلب الوفد أن يعرف ما الذي سيحدث في نهاية المهلة، وما إذا كان هذا يعني استبعاد أي استشاري استعني به من قبل من القيام بتلك المهمة مجدداً حتى وإن كان مؤهلاً تأهيلاً جيداً للاضطلاع بالمهمة. ويبدو من المنطقي أن تُحدد مهلة، ثم يتعين على المنظمة في نهاية المهلة أن تجري عملية تعيين أخرى للحد من تكرار الاستعانة بالخبير الاستشاري نفسه بصورة تلقائية. والتمس الوفد توضيحاً بشأن ما إذا كان هذا يعني ضرورة استبعاد أي استشاري من الاختيار مرة أخرى حتى وإن اختير بعد منافسة مع آخرين.

100. ورحب وفد الهند بالعرض الذي قدمه المراجع الخارجي، وفيما يتعلق بالتوصية 1 (حيث يمكن للويبو أن تدرس إنشاء احتياطي منفصل بغرض تمويل المشاريع كما نصت عليه التقارير المالية) لاحظ الوفد أن الفائدة التي تُدفع على القروض وعمولات الارتباط أعلى بكثير من عائد استثمارات المنظمة؛ لذا تصبح هذه التوصية مهمة. وعلى نحو مماثل، يمكن، عند الاستعانة بمصادر خارجية وإشراك (موظفي) اتفاقات الخدمات الخاصة، تطبيق التوصية 4 (بشأن وضع التعليقات الإدارية الرسمية اللازمة للحصول على الخدمات من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة التي يتعين الاختيار فيها على أساس تنافسي SSAs). أما فيما يتعلق بعدم الاستعانة بمصادر مختلفة على أساس تنافسي، أشار الوفد إلى أنه قد تم الحصول على خدمات بقيمة 24 مليون فرنك سويسري خلال الفترة 2012-2013 من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة، وكان ذلك خارج نطاق أي لوائح ومن دون أساس تنافسي في الاستعانة بالمصادر المختلفة. وأكد الوفد، في هذا الصدد، أن الدول الأعضاء قد

التمست أيضا من أمانة الويبو، توخيا للشفافية، إعداد قائمة بالخبراء الاستشاريين الذين سيجري الاستعانة بهم في لجان أخرى للويبو. ورأى الوفد، في ذلك السياق، أن الأمانة يمكنها أن تتخذ خطوات في هذا الاتجاه. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تقديره لقبول أمانة الويبو وإدارتها التوصيات وموافقها على البدء في تنفيذ بعض هذه التوصيات باتخاذ بعض قرارات السياسات العامة. وأشار الوفد أيضا إلى أن التوصية المتعلقة بالتحول الجغرافي في إيداع الطلبات بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات من الولايات المتحدة وأوروبا إلى البلدان الآسيوية تعني الحاجة إلى مزيد من مهارات الترجمة باللغات الآسيوية؛ لذلك رأى الوفد أن ملاحظات مراجع الحسابات قد ألقت أضواء جديدة على الإجراءات المالية التي تتبعها الويبو. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الأمانة ستستجيب لجميع التوصيات بهدف تنفيذها، وأنه مما كانت الصعوبات التي تواجهها الأمانة في القيام بذلك فإنها ستوجه انتباه الدول الأعضاء إليها.

101. وشكر وفد بلجيكا مراجع الحسابات الخارجي. وأعرب عن تقديره للجودة العالية للتحليل المقدم، وأضاف أنه يرحب بمتابعة أمانة الويبو لتنفيذ التوصيات. كما أبدى رغبته في التعليق على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لعام 2011 (الذي كتبه المراجع السابق، المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات)، نظرا إلى أن عددا من التوصيات تعود إلى عام 2010 لم تنفذ حتى الآن. ورحب الوفد بالتحديث الذي قدمته الأمانة بشأن تنفيذ التوصيات غير المنفذة/ المفتوحة من عمليات المراجعة السابقة، وأيد تقرير مراجع الحسابات العام من الهند الذي حث الويبو على اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات المقدمة العام الماضي والتوصيات الواردة في التقرير الحالي. واتفق الوفد مع مراجع الحسابات الخارجي على أن وضع سياسة لإدارة النقدية والخزانة سيحسن الإدارة المالية ويعزز الضوابط، ويمكن أيضا أن تحقق فعالية في التكلفة نتيجة إدارة النقدية بصورة أفضل. وأضاف الوفد أنه سيكون من المفيد معرفة رأي الأمانة بشأن كيفية صياغة هذه السياسة وتنفيذها، ولاحظ الوفد مع بعض القلق أن مراجع الحسابات الخارجي وجد أن الإطار التنظيمي للحصول على الخدمات من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة غير ملائم، وتطلع الوفد إلى معرفة تعليقات الأمانة بشأن كيفية تحسين إدارة وتنظيم واستخدام الخدمات المقدمة عموما من خلال اتفاقات الخدمات الخاصة. وفيما يتعلق بمقدمي الخدمة التجارية، أشار الوفد إلى أن الويبو لم يتبع في بعض المجالات أفضل الممارسات الدولية المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة، وأبدى رغبته في إبراز توصية مراجع الحسابات لتتوافق سياسة الويبو وإطارها مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. ولاحظ أيضا مع القلق تسجيل 21 حالة في عام 2012 عقب شكاوى أو معلومات تتعلق بوجود احتيال أو إهدار للموارد أو إساءة استعمال للسلطة أو عدم امتثال للوائح الويبو. وهناك توصية بأنه يمكن للويبو التركيز على زيادة تعزيز الضوابط الداخلية لتجنب تكرار حدوث هذه الحالات. وأشار إلى توصية مراجع الحسابات الخارجي بأنه يجب على الويبو أن تسعى جاهدة لتبني سياسة استثمار نقدي أكثر ربحية.

102. وشكر وفد إيطاليا مراجع الحسابات الخارجي على تقريره، والأمانة على استجابتها السريعة للمسائل المتعلقة بالمشترقيات واتفاقات الخدمات الخاصة إذ يمكن تحقيق وفورات محتملة في التكلفة. وحث الوفد الأمانة على مواصلة العمل على هذا المنوال.

103. وشكر وفد مصر مراجع الحسابات الخارجي على تقريره الممتاز. وقال إنه أيضا في غاية الامتنان لجميع التوصيات التي تكتسي أهمية كبيرة. وسلم الوفد بأن التوصيات لاقت قبول الأطراف المعنية، وأعرب عن أمله في أن تنفذها المنظمة في أسرع وقت ممكن. وفيما يتعلق بالتوصية 5، أشار الوفد إلى أنه يود الحصول على مزيد من المعلومات فيما يتعلق باختيار الخبراء الاستشاريين، وقال إن هناك قائمة بالاستشاريين، وإنه يود معرفة ما إذا كانت تلك القائمة تُستخدم فيما يتعلق بالفقرة 23 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي. ونوه إلى ما ذكره المراجع الخارجي من أنه قد تم قبول هذه التوصية وتم اعتماد جدول زمني لتنفيذها قائلا إنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل.

104. وانضم وفد إسبانيا إلى آخرين في توجيه الشكر إلى مراجعي الحسابات والترحيب بهم. وقال إن لديه ثقة كبيرة فيهم، وإنه ممتن لعملهم نظرا للنهج الممتاز الذي أظهره في التقرير. وقال إنه يود أيضا أن يعرب عن شكره للأمانة على الدعم الذي قدمته لمراجعي الحسابات، وللمراجعي الحسابات لإبداءهم الرأي وعزمهم على رؤية التوصيات منفذة. وقال إن لديه سؤاليين،

الأول بشأن إحدى التوصيات التي تتعلق بنظام التحقق السنوي من الأصول العالية القيمة، وقال إنه يود معرفة ما إذا كان ذلك يعني أنه يتعين على الأمانة أن تتحقق من أن قيمة هذه الأصول تتجاوز 4000 أو 5000 فرنك سويسري، وما إذا كان يتعين على الأمانة أن تجري تقييماً سنوياً لهذه الأصول العالية القيمة المتمثلة في مبانٍ وعقارات. وأشار الوفد أيضاً إلى توصية قدمها مراجع الحسابات الخارجي السابق بشأن عدم إدراج التزامات صندوق المعاشات التقاعدية بعد، وتساءل عما إذا كان هذا يعتبر مخاطرة. ورحب الوفد بالتوصية المتعلقة بالاحتياطات، مشيراً إلى أن هذه التوصية تُمكن الدول الأعضاء من فهم العلاقة بين الاحتياطي والميزانية فيها تماماً. ورحب الوفد أيضاً بالتوصية المتعلقة بمراجعة الرسوم، والتوصية المتعلقة بسياسة الاستثمار وسياسة التدفق النقدي التي ستعود بفائدة كبيرة على المنظمة. وحث الوفد الأمانة على تنفيذ هذه التوصيات. وفيما يتعلق بمراجعة اللوائح المتعلقة باتفاقات الخدمات الخاصة والمشترية (أو الحصول على الخدمات)، ورأى أن هذا الأمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة. وأضاف أن السياسة المتعلقة بالخزنة من حيث النقدية يمكن أن تكون أحد مجالات الوفورات المحتملة في التكلفة وهو أمر شديد الأهمية للمنظمة بوجه عام.

105. وأعرب وفد بولندا عن تقديره لعمل مراجع الحسابات الخارجي، وذكر أن اقتراح وضع سياسة لإدارة النقدية والخزنة فضلاً عن وضع سياسة للاستثمار النقدي في أوقات التقشف والأزمات العامة هو اقتراح حسن التوقيت، فمن شأن هذه السياسات أن تتيح للمنظمة تحسين الإدارة المالية وتعزيز الضوابط، كما يمكن تحقيق فعالية في التكاليف. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء عدم اتباع الويبو، في بعض المجالات، أفضل الممارسات الدولية المتوفرة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمقدمي الخدمة التجارية؛ ومن ثم فإنه يود التأكيد على توصية المراجع بمواءمة سياسة إطار الويبو للمشتريات مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وعلى اتفائه التام مع توصية المراجع الخارجي بضرورة تعزيز الضوابط الداخلية للويبو، وبخاصة من حيث الاحتيال والإهدار المزعومين. وأخيراً، طلب الوفد من الأمانة تزويد الدول الأعضاء بأحدث المستجدات بشأن تنفيذ توصيات المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

106. وهنأ وفد المملكة المتحدة الأمانة لحصولها على رأي إيجابي من مراجع الحسابات الخارجي، وأيد البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا. وأعرب عن سروره بوجه خاص للاستجابة السريعة للأمانة بشأن وضع سياسة لإدارة النقدية والخزنة التي لاقت ترحيباً شديداً وأيدها الوفد. وتطلع الوفد إلى رؤية مشروع في الوقت المناسب.

107. وشكر وفد المكسيك الأمانة على عرض البيانات المالية التي أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للعام الثالث، مضيفاً أنه قد نُص على المعيار 31 بشأن الأصول غير الملموسة منذ عام 2012، وأنه ينطوي على قدر كبير من العمل. وأيد الوفد بشدة 13 توصية لمجالات مختلفة حيث تم تحديد بعض الثغرات أو نقاط الضعف في الأطر داخل الويبو، وبخاصة تلك المتعلقة باتفاقات الخدمات الخاصة والحصول على الخدمات والمشتريات واستخدام الاحتياطات للمشاريع الرأسمالية. ورأى أن هذه التوصيات ستحقق وفورات كبيرة وفعالية في المنظمة. وأيد التوصيات تأييداً تاماً.

108. ورحب وفد كندا بتقرير مراجع الحسابات الخارجي والمساعدة التي قدمتها الأمانة في هذا الصدد. كما أيد بيان وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأشار إلى توصية مراجع الحسابات الخارجي بشأن إنشاء احتياطي منفصل لتمويل المشاريع الرأسمالية، مضيفاً أنه سينتظر حتى مناقشة خطة رأس المال الرئيسية المقترحة قبل أن يعلق. وقال إنه سيرحب بالحصول على معلومات إضافية عن فوائد وجود احتياطين بدلاً من احتياطي واحد من وجهة نظر محاسبية، كما سيرحب بالحصول على معلومات إضافية عن أي سابقة أخرى في منظمات أخرى مماثلة. كما طلب الوفد توضيحاً بشأن مصدر الأموال لأي احتياطي ثانٍ، وأيضاً بشأن العلاقة، على الأقل نظرياً، بين الاحتياطي الثاني كما ورد أولاً في هذه التوصية وبين المستويات المنشودة للاحتياطات في الوضع الحالي من ناحية أخرى. وأضاف أنه سيرحب بمتابعة الأمانة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

109. وقال وفد جمهورية كوريا إنه يود الإشارة إلى نقطتين بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وفقا لتقرير المراجع فقد قُدم في عام 2004، جدول للرسوم ينص على تخفيض الرسوم في حالة الإيداع الإلكتروني بغية تشجيع الإيداع الإلكتروني وتخفيف عبء العمل الخاص بالإيداع الورقي. وأسفر ذلك عن زيادة ملحوظة في الإيداع الإلكتروني نظرا للتحسينات التكنولوجية التي طرأت، لكن لم يتم النظر في هيكل الرسوم. وفيما يتعلق بهذه المسألة، طلب الوفد أن تنظر أمانة الويبو في خفض المزايا المترتبة على رسوم تقديم الطلبات نظرا لزيادة حصة الطلبات فقد يسفر ذلك عن نتائج غير عادلة للمستخدمين الذين استثمروا بالفعل في الإيداع الإلكتروني. إضافة إلى ذلك، قال الوفد، لمعالجة تزايد عدد الطلبات من الأمم الآسيوية، لاسيما الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، إنه من الضروري تعيين مزيد من الأشخاص من الإقليم لتقديم خدمة أفضل للعملاء.

110. وشكر وفد الصين مراجع الحسابات الخارجي على تقريره الممتاز. ورأى أن التوصيات الواردة فيه ستسهم بصورة إيجابية في العمل المستقبلي للمنظمة. وأشار أيضا إلى أن التقرير ذكر أنه رغم التحول الجغرافي الذي حدث في السنوات الأخيرة في إيداع الطلبات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات من الولايات المتحدة وأوروبا إلى البلدان الآسيوية، لم يحدث أي تغيير في إتاحة مهارات الترجمة في عام 2011 مقارنة بعام 2009. وأعرب الوفد عن قلقه من هذه الحقيقة وحث الأمانة على تنفيذ تدابير فعالة لتحسين مهارات الترجمة باللغات الآسيوية؛ ومن ثم تقديم خدمة أفضل إلى الدول الأعضاء.

111. وشكر وفد البرازيل مراجع الحسابات الخارجي على عمله وعلى التوصيات التي قدمها. وقال إنه يود إبراز التوصية 6 بشأن اتفاقات الخدمات الخاصة. وأشار إلى أنه يفهم أن تنفيذ هذه التوصية لن يعزز وفورات التكلفة ويتيح للمنظمة الحصول على موارد أفضل فحسب، لكنه ينطوي أيضا على استخدام قائمة الخبراء الاستشاريين. ومن شأن هذا أن يمكن من تنفيذ التوصية الأخرى لجدول أعمال التنمية التي تتعلق بالمساعدة التقنية والتعاقد مع الخبراء الاستشاريين. وأضاف أن اتفاقات الخدمات الخاصة ستستخدم عندما لا يتمكن الموظفون من تقديم الخدمة، وأن قائمة الخبراء ستستخدم لهذا الغرض.

112. وشكر وفد فرنسا مراجع الحسابات الخارجي على عمله، وأولى أهمية خاصة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالاحتياجات ومراجعة الرسوم. وانضم الوفد إلى المتحدثين السابقين الذي أشاروا إلى مسألة الترجمة وإلى تحقيق توازن جديد من حيث إتاحة المترجمين. ودعا الأمانة إلى تخطيط احتياجاتها المتعلقة بالترجمة بطريقة عادلة ومتوازنة قدر المستطاع بحيث يكون تقاعد المترجمين أمرا يسيرا قدر الإمكان. وأضاف أن هذا كان يمكن تخطيطه في الماضي، لكنه حث الأمانة على محاولة ضمان أن تجري عملية إعادة التوازن هذه فيما يتعلق بالمترجمين على نحو يحترم رغبة الناس في التقاعد. وطلب إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة.

113. ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي والأمانة إلى الرد على الأسئلة.

114. وشكر مراجع الحسابات الخارجي الوفود التي أعربت عن تقديرها لعمله. وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد أستراليا عن المهلة المناسبة، أوضح المراجع أن ما أوصي به يعني بالضرورة عدم استبعاد الخبراء الاستشاريين الذي تم التعاقد معهم مرة واحدة من التعاقد معهم مرة ثانية شريطة تطبيق إجراءات تنافسية لهذا الغرض. ومن المعتمد أن يحل هذا الإجراء محل تجديد العقود مرارا دون الاستعانة بمصادر خارجية على أساس تنافسي وهي ممارسة غير ملائمة. وأضاف أنه لن يُستبعد أي خبير استشاري من المنافسة للمرة الثانية. وردا على سؤال وفد مصر حول الجدول الزمني، أوضح المراجع الخارجي أن وثيقة السياسة قيد الإعداد، وأن الإدارة ستحدد جدولا زمنيا مناسباً أو مهلة مناسبة، مشيراً إلى أن الأمانة يمكنها تقديم مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بسؤال وفد إسبانيا أوضح المراجع أن التوصية بشأن التحقق لا التقييم. وبالطبع يمكن للإدارة أن تعيد تقييم الأصول وفقا لاحتياجاتها كما حدث في حالة المباني، لكن المقصود من التوصية هو أن التحقق السنوي من هذه الأصول العالية القيمة، سيكون ممارسة أفضل من طريقة تتبع هذه الأصول وجردها كل سنتين. السؤال الثاني فيما يخص التوصيات المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية الذي أنشأه مراجعو الحسابات السويسريون السابقون، قال المراجع

إنه أشار إليه عند وضع خطة المراجعة، مشيراً إلى أن هذا نقطة تم توضيحها وأن المراجعين السويسريين قدموا بشأنها توصيات هي محل نظر إدارة الويبو، واكتفى بالقول، من وجهة نظره كمراجع خارجي، بضرورة تنفيذ هذه التوصيات. وفيما يتعلق بسؤال وفد كندا عن فائدة الحصول على احتياطيين وعن ممارسة المنظمات الأخرى، أوضح المراجع المقصود من الحصول على احتياطي منفصل، وبين أن التوصية لا تعني تخصيص أموال إضافية، لكن الأموال المعترزم تخصيصها لتمويل مشاريع من الاحتياطيات بحاجة إلى أن توصف كاحتياطي منفصل، وبالتالي، ليس ثمة تكاليف إضافية بهذا المعنى، وهذه هي الكيفية التي يوصف بها الأمر في معظم المنظمات، لأنها تجعل الأمور أكثر وضوحاً وتؤدي إلى فهم أفضل للبيانات المالية.

115. وذكرت الأمانة أن عدة وفود تطرقت إلى التوصية المتعلقة بسياسة إدارة الخزانة والنقدية. وقالت إنها أطلقت عملية طلب عرض الخدمات RFP من أجل التعاقد مع استشاري يمكنه الاضطلاع بالعمل، مشيرة إلى أن وثائق تقديم العروض قد صدرت الآن وأن الأمانة بانتظار تفاصيل العطاءات. وبالإشارة إلى إحدى توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن مقدمي الخدمات التجارية، قالت الأمانة إن تفاصيل التقييم وعوامل ترجيح التقييم قد أدرجت في طلبات التقدم بعروض بغية ضمان تنفيذ التوصية. وأضافت أن هذه التوصية قد نُفذت بالفعل، وأن التغيير في السياسات العامة الذي سيجعل الويبو متماشية مع أفضل الممارسات في الأمم المتحدة سيُدرج في دليل المشتريات. وقد لاقت هذه التوصية قبولا تاماً من شعبة المشتريات. وأعربت الأمانة عن أملها في أن تساعد سياسة إدارة الخزانة والنقدية في تحسين إدارة المنظمة للنقد والاستثمارات. وأضافت أنها كانت تنظر في التوصيات بشأن إدارة العملات الأجنبية، وطلبت أيضاً استعراض موقفها فيما يتعلق بالاقتراض. وقد شعرت الأمانة بارتياح عندما علمت تأييد العديد من الدول الأعضاء لها في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة باتفاقيات الخدمات الخاصة، أشارت الأمانة إلى أنها عملت بصورة مكثفة هذا العام على وضع توجيهات ذات صلة، وأرسلت هذه التوجيهات إلى مناطق العمل لإبداء التعليقات بشأنها لأن من الواضح أن الكثير من هذه الاتفاقيات يُستخدم في مناطق العمل. جُمعت التعليقات والمدخلات، ومن المأمول أن تصدر في غضون الأسابيع القليلة القادمة تعليمات للتنفيذ في مطلع السنة القادمة. وقد أدرجت بالفعل الآثار المترتبة على هذه التعليمات في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أن وفد بلجيكا أشار إلى بعض التوصيات التي لم تُنفذ بعد منذ عام 2010، يتعلق بعضها بالتأكد بالمالية، والبعض الآخر مشترك مع إدارات أخرى، لكن يجب على الأمانة أن تقول، دفاعاً عن الإدارة المالية، أن بعض هذه التوصيات يتطلب قدراً كبيراً من العمل. على سبيل المثال، تدعو توصيتان إلى النظر في النهج المتبع في إدارة العملات الأجنبية والطريقة التي تتحدد بها رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولا يتطلب هذا التنسيق مع المعاهدة فحسب، لكن أيضاً إجراء مفاوضات مع مكاتب تسلم الطلبات للنظر في ما إذا من الممكن تغيير النهج والوقوف على مدى الاستجابة لذلك. تحددت فترة تجريبية وكانت الأمانة شديدة الامتنان لمكتب براءات الاختراع الأمريكي لموافقته على المشاركة في هذه التجربة، فهذه التجربة في الأساس هي محاولة لتحسين إدارة مخاطر أسعار الصرف المتأتمية من رسوم البحث، وستحدد الأمانة بعد عام من الفترة التجريبية ما إذا كان ينبغي لها التوسع في هذا الترتيب. يتطلب إجراء هذا النوع من التجارب الكثير من مفاوضات والكثير من التنسيق مع مكنتي البراءات الأمريكي والأوروبي، وهو ما استغرق الكثير من الوقت. ونوهت الأمانة إلى وجود العديد من التوصيات الأخرى التي تتطلب قدراً هائلاً من الاستعراض والتنسيق ومحاولة استنباط أفكار جديدة يمكن تطبيقها لتنفيذ التوصيات. لا تحاول الأمانة البحث عن أعذار، لكنها تريد القول إن بعض التوصيات يتعذر تنفيذها. وذكرت الأمانة بتوصية تتعلق بالحالات التي تولتها شعبة مراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة (الشعبة)، وأن الشعبة تولت بنفسها الرد على تلك التوصية. وأكدت الشعبة وجود ضوابط داخلية ساعدت على التعليق على بعض هذه الحالات. وقد أقرت الشعبة أيضاً بالحاجة إلى مواصلة العمل على الضوابط الداخلية واشتركت الأمانة معهم في ذلك الأمر. وفيما يخص التوصية المتعلقة بالأصول المرتفعة القيمة، تتعلق هذه التوصية، كما أوضح المراجع الخارجي، بالتحقق الفعلي للتأكد من وجود تلك الأصول. وحتى الآن تقوم المنظمة بالتحقق المادي من الأصول كل سنتين. وتهدف التوصية إلى أن يتم ذلك التحقق كل سنة للأصول المرتفعة القيمة. وأشارت الأمانة إلى أن هذه التوصية محل النظر. وفيما يتعلق بالسياسة الحاسوبية للعقارات، أوضحت الأمانة أنه يجري استعراض العقارات كل ثلاث إلى خمس سنوات. وفيما يتعلق بالبيانات المالية لعام 2012 أُجري تقييم جديد للممتلكات الاستثمارية (عقار ميرين الذي ارتفعت قيمته)، قالت الأمانة إنها أدرجت هذه الزيادة في البيانات

المالية. وفيما يتعلق بتوصيات مراجعي الحسابات السويسريين المتعلقة بالتزامات صندوق المعاشات التقاعدية، قالت الأمانة أن هذه المسألة في يد صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية (UNJSP)، وأوضحت أن التوصية تتعلق بقلق المراجعين السويسريين من خلو البيانات المالية للويبو من أي إشارة إلى التزامات محتملة إزاء صندوق المعاشات التقاعدية. وأكدت الأمانة أنها التزمات محتملة، وأن صندوق الأمم المتحدة لا يمكنه في الوقت الحالي تخصيص الأصول والخصوم فيما بين الوكالات، كما يتعذر عليهم تحديد مقدار الأصول والخصوم المتعلقة بالويبو. وأشارت الأمانة إلى أنه تبين، في آخر مرة بحث فيها وضع صندوق الأمم المتحدة، وجود عجز ضئيل، لكن الصندوق يبدو وثاقاً إلى حد كبير من قدرته على معالجة العجز بنفسه. وهكذا، إلى أن يتمكن الصندوق من تحديد الالتزامات المتعلقة بالويبو بصورة ملموسة يمكن للويبو أن تتعامل مع صندوق المعاشات التقاعدية بوصفه صندوقاً تسهم فيه. واتبعت الويبو نصيحة فريق عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، ومن ثم، فهي مسؤولة أمام صندوق الأمم المتحدة على أساس الإسهامات فقط. وهي بهذا تسير تماماً على خطى وكالات أخرى تمثل لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعلنت الأمانة أنها ستتابع أي تطور يحدث في صندوق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمعاهدة التعاون في مجال البراءات، أعطت الأمانة الكلمة لعضو آخر في الأمانة (من شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات).

116. وأجاب عضو آخر في الأمانة على مداخلتي وفدي إسبانيا وجمهورية كوريا بشأن التوصية 10 التي تتعلق بمسألة إمكانية إلغاء تخفيضات رسوم الطلبات المودعة إلكترونياً، وقالت الأمانة إن هذه المسألة نوقشت في أحدث دورة للفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في سياق النظر في إمكانية موازنة التخفيضات الجديدة في الرسوم للشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs، وهو اقتراح قُدم في اجتماع الفريق العامل. وأوضحت الأمانة أن القرار المتعلق بما إذا كان سيتم إلغاء التخفيضات الحالية في رسوم إيداع الطلبات إلكترونياً أم لا بات في أيدي الدول الأعضاء، فهذا ليس قراراً يتخذه المكتب الدولي من جانب واحد، إذ يجب على الدول الأعضاء أن تتفق على ما إذا كان سيتم الإبقاء على هذه التخفيضات في الرسوم أم لا وعلى مقدار هذه التخفيضات. علاوة على ذلك، قدمت وفود الهند وجمهورية كوريا والصين وفرنسا تعليقات بشأن التوصية 12 المتعلقة بالمهارات اللغوية للموظفين لمعاهدة التعاون. وأكدت الأمانة أن هذه التوصية لا تتعلق بالمترجمين فقط، لكنها تتعلق أيضاً بالمهارات اللغوية للموظفين العاملين في قسم معالجة الطلبات. ويجب أن يكون الموظفون الذين يتعاملون مع الطلبات المودعة، وبخاصة في البلدان الآسيوية قادرين على القراءة بتلك اللغات وفهمها، وكما جاء في الردود، كان هناك تعليقات من المكتب الدولي على هذه التوصيات. وتعمل معاهدة التعاون عن كثب مع الزملاء في الموارد البشرية لتحديد الفجوات في المهارات اللغوية في تركيبة الموظفين، وسد تلك الفجوات بحيث يمكنهم التعامل مع الطلبات المودعة بتلك اللغات على النحو الصحيح.

117. وسأل الرئيس عما إذا كان هناك أي أسئلة. وأشار إلى أن هناك قرارين يتعين اتخاذهما. الأول بشأن فقرة قرار في الوثيقة WO/PBC/21/4 تنص على: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالموافقة على البيانات المالية لسنة 2012 الواردة في هذه الوثيقة". أما الثاني فيتعلق بفقرة قرار في الوثيقة WO/PBC/21/6 تنص على: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمحتويات هذه الوثيقة". وأشار الرئيس إلى مناقشة تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (الشعبة)، وذكر بأن الوفود قالت إنه ينبغي للمنظمة أن تنفذ جميع التوصيات، وأنه ينبغي تأجيل إجراء مزيد من المناقشات إلى حين الانتهاء من الاستعراض النهائي. وبالتالي، إذا وافقت الدول الأعضاء سيكون قرار الفقرة كما يلي: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمحتويات هذه الوثيقة وأن تطلب من الأمانة متابعة توصياتها وتنفيذها"

118. وأكد وفد المكسيك أنه يفكر في الفقرة نفسها.

119. وطلب وفد استراليا الحصول على مزيد من الوقت للنظر في تلك الصياغة. وأضاف أنه مسرور لورود بعض العبارات التي تعبر عن ضرورة قيام الأمانة بمتابعة التوصيات، لكنه يود النظر بامعان في ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تنفذ كل توصية من التوصيات.

120. وقال الرئيس إلى أن هذه المسألة مرتبطة ببندين آخرين في جدول الأعمال هما البندين 3 و6 من جدول الأعمال وأشار وأنها سيتأثران بناء على ما يتقرر في إطار البند الذي نحن بصدده نظرا لارتباط البنود الثلاثة. وأيضا كان النص الذي سيتقرر في البند الحالي يجب أن يُدرج في القرار المتعلق بالبندين الآخرين. وأضاف أن ثمة احتجاجا بأن التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية هي في الواقع توصيات مراجع الحسابات الخارجي نفسها التي اعتمدها اللجنة الاستشارية؛ ومن ثم لا حاجة إلى الإشارة إلى التنفيذ في القرار المتعلق باللجنة الاستشارية. واقترح الرئيس تسوية مسألة النص أولا.

121. وقال وفد ألمانيا إنه بحاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير؛ نظرا إلى أنه غير مطمئن إلى الآثار المترتبة على الأخذ بهذه التوصيات.

122. ورأى وفد مصر أن المقترح الذي قدمه وفد المكسيك مقترح معقول، وذكر بأن التقرير حث المنظمة على اتخاذ قرار وتنفيذ التوصيات الماضية والحالية لمراجع الحسابات الخارجي. ونظرا لأن اجتماع اللجنة شارف على الانتهاء حث الوفد جميع الوفود على التفكير في المقترح، وأعرب عن أمله في أن تُحل هذه المسألة في القريب العاجل.

123. وطلب وفد الولايات المتحدة توضيح ما إذا كان الهدف من المناقشة هو معرفة التوصيات المتعلقة بكل من الشعبة واللجنة الاستشارية ومراجع الحسابات الخارجي أم لا.

124. وأوضح الرئيس أن المناقشة الحالية تتعلق بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي. وما أن يتم الانتهاء منها، يمكن استعراض بنود أخرى للميزانية لم يُتخذ قرار بشأنها عندما نوقشت انتظارا للقرار بشأن هذا البند تحديدا. وذكر الرئيس اللجنة بأن المسألة هي البت في صيغة القرار المتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي.

125. وأشار وفد الولايات المتحدة إلى النظام المالي ولأئحته فيما يتعلق بدور لجنة البرنامج والميزانية في تقديم تعليقات وتوصيات تتعلق بتقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى الجمعية العامة. إذ يبدو أنه وفقا للنظام المالي للويو الجديد ولأئحته فإن اللجنة سوف تعتمد توصيات مراجع الحسابات الخارجي أو توافق عليها أو تقبلها وتحيلها إلى الجمعية العامة. المادة 11.8 التي تنص على الآتي " تُحال تقارير مراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية السنوية، إضافة إلى تقارير أي أعمال تدقيق أخرى، إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، مشفوعة بالبيانات المالية المُراجعة، وفقا لأي توجيهات صادرة عن الجمعية العامة. وتفحص لجنة البرنامج والميزانية البيانات المالية السنوية وتقارير مراجعة الحسابات وتحيلها إلى الجمعية العامة مشفوعة بما تراه مناسبا من الملاحظات والتوصيات؛" لذا سيدعم الوفد أي فقرة قرار تنص على أن لجنة البرنامج والميزانية أحاطت علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وتوصي الجمعية العامة بقبول التوصيات وتكلف المدير العام بتنفيذها في الوقت المناسب. إلا أن الوفد ميز بين الفقرة القرار هذه وبين فقرتي القرارين المتعلقين بتوصيات الشعبة وتوصيات اللجنة الاستشارية؛ ولذلك سيرجى إبداء التعليقات ريثما يناقش هذين البندين.

126. وقال الرئيس إنه يود تلقي توضيح بشأن ما يعنيه وفد الولايات المتحدة بصياغة فقرة قرار لجنة البرنامج والميزانية، وطلب من الوفد قراءتها مرة أخرى.

127. وأعاد وفد الولايات المتحدة قراءة المادة 11.8 من النظام المالي ولأئحته.

128. وطلب الرئيس مزيدا من التوضيح بشأن جزء القرار الذي يشير إلى "تعتمد" أو "توافق" وسأل الوفد أين كان هذا الجزء.

129. ورد وفد الولايات المتحدة بأن هذا الجزء جاء من النقاش العام حول تفويض لجنة البرنامج والميزانية لتقديم توصيات إلى الجمعية العامة، وأضاف أن هذا تفسيره الخاص.
130. وأشار الرئيس إلى أنه يود الحصول على الصيغة التي اقترحها الوفد. وكرر بداية فقرة القرار: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية الجمعية العامة بالإحاطة علمًا بمحتويات هذه الوثيقة." وسأل وفد الولايات المتحدة عما ينوي إضافته إلى هذا.
131. واقترح وفد الولايات المتحدة إضافة ما يلي إلى الجزء الأول من الفقرة: "وتوصية الجمعية العامة بقبول التوصيات وتكليف المدير العام بتنفيذها في الوقت المناسب".
132. ورأي الرئيس أن هذا مقترح جيد، وطلب من الأمانة متابعة وتنفيذ التوصيات ومقترح الوفد، لأنه لا يرى اختلافًا عن المقترح السابق.
133. وقال وفد الولايات المتحدة إنه ربما يكون هناك بعض اللبس حول ما إذا كان قد تم إدراج بندي جدول الأعمال بشأن اللجنة الاستشارية والشعبة، مشيرًا إلى أن هذا هو الفرق الذي يحاول توضيحه. بالنسبة للوفد يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن توصي بقبول التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي، في حين أن هناك فرقًا يجب إقامته بين هذه التوصيات والتوصيات الصادرة عن هذين الكيانين.
134. وقال الرئيس إنه يود توضيح بشأن ما إذا كان الوفد ينوي إدراج توصيات مراجع الحسابات الخارجي فقط، وأن يطلب من الأمانة متابعة تلك التوصيات وتنفيذها.
135. وأكد وفد الولايات المتحدة أن هذا هو ما يقصده.
136. وقال الرئيس إنه يود معرفة ما إذا كان من الممكن اعتماد هذا القرار، وسأل وفد ألمانيا عما إذا كان قد أُتيح له الوقت ليفكر في هذا الأمر.
137. وأشار وفد ألمانيا إلى أن التوصيات ليست جميعها موجهة إلى الأمانة، وأن بعض التوصيات بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات موجهة إلى الدول الأعضاء.
138. وأوضحت الأمانة أن هناك توصيات من مراجع الحسابات أو من هيئات الرقابة موجهة إلى كيانات مختلفة. بعض هذه التوصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية كما تبين في حالة وحدة التفتيش المشتركة، فرغم أن الأمانة يمكنها المتابعة فإن القرار النهائي والموافقة في أيدي الهيئة التشريعية. وبالمثل، كما تبين في حالة التوصيات المتعلقة برسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، تستطيع الأمانة المتابعة وتقديم المعلومات اللازمة لتيسير وصول الدول الأعضاء إلى قرار، ومع ذلك لا تتمكن الأمانة من تنفيذ أي شيء دون موافقة الدول الأعضاء على هذه المتابعة وعلى المقترحات؛ لذا ترغب الأمانة في الحصول على بعض التوضيح، والوصول إلى صيغة تمكنها من المتابعة و/أو التنفيذ.
139. ورد الرئيس على وفد ألمانيا قائلًا إن الوفد لو كان قبل، بوصفه دولة عضوًا، توجيه توصيات معينة إلى هيئات أخرى غير الأمانة، لكان سيقبل التوصيات المتعلقة بالدول الأعضاء. ومن ثم، إن كان هناك توصية تنص، على سبيل المثال، على أن تدفع الدول الأعضاء 10000 دولار أو أكثر، لكان يجب قراءتها بعناية.
140. وقال وفد أستراليا إنه يود، كما أوضح سابقًا، الحصول على مزيد من الوقت لمناقشة هذه المسألة مع زملائه بحيث تتاح له فرصة إجراء مناقشة سريعة في المجموعات الإقليمية. لكنه يود قبل ذلك أن يطرح سؤالين على الأمانة. الأول: يلتمس الوفد

معلومات عن عملية المتابعة العادية لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، والآلية القائمة حاليا لاستعراض العملية. وقال إنه فهم كما ذكر بإيجاز سابقا، أن ثمة ترتيبا مع اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتوصيات التي، لسبب أو لآخر، تتسم بالصعوبة تنفيذها أو التي شعرت الأمانة أنها لا يمكنها أن تنفذها. أما السؤال الثاني، فقد لاحظ الوفد أن الإدارة قد وافقت بالفعل على العديد من التوصيات الواردة في هذا التقرير لا عليها جميعا، فإن كان في التقرير أي توصيات تشعر الأمانة أنه يتعذر تنفيذها فسيكون الوفد ممتنا إذا حددت الأمانة هذه التوصيات وقدمت بعض التفسير.

141. وردا على سؤال وفد ألمانيا، التمس وفد مصر من مراجع الحسابات الخارجي معرفة أي التوصيات الخمسة عشرة موجهة إلى الإدارة وأيها موجه إلى الدول الأعضاء، وقال إن هذا التوضيح سيكون مفيدا. ثم أشار الوفد إلى الصفحة 38 في التقرير التي تتضمن رد الإدارة على التوصية 10 المتعلقة بالرسوم.

142. وقال وفد سويسرا إنه أيضا بحاجة إلى مزيد من الوقت لدراسة القرارات بصورة مناسبة؛ لذا فهو بحاجة إلى دراسة التغييرات مع الأمانة، لاسيما إن كان هناك أي توصيات تؤثر على الدول الأعضاء، للنظر في كيفية تنفيذها. وأشار إلى الحاجة إلى قرار آخر يتعلق بمسألة التنفيذ.

143. وأشار الرئيس إلى سؤالين معلقين: الأول للأمانة والثاني لمراجع الحسابات الخارجي. يتعلق السؤال إلى المراجع بتحديد التوصيات التي تنطبق على الدول الأعضاء. والسؤال الثاني للأمانة وهو استفسار عن أي التوصيات التي تجدها الأمانة بالغة الصعوبة في التنفيذ.

144. وأبدى مراجع الحسابات الخارجي رغبته في توضيح الجهة التي وجه إليها تقريره. وقال إنه كان يجب على الجمعية العامة أن تنظر في التوصيات الواردة في التقرير، ثم تقبلها للتنفيذ. وأن الإدارة، من وجهة نظر المراجع، هي السلطة المنفذة فور أن تُعطي الجمعية العامة توجيهاتها في هذا الشأن. وأشار إلى أن تمييز التوصيات الموجهة إلى الإدارة عن تلك التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء لن يكون مفيدا في الواقع لأن التقرير موجه إلى رئيس الجمعية العامة، وأن لجنة البرنامج والميزانية هي آلية يُحال من خلالها التقرير إلى الجمعية العامة وفقا للوائح الويبيو؛ لذا يجب أن تنظر الجمعية في تلك التوصيات أولا ثم تقرر الإدارة بموجب السلطة المخولة إليها أي التوصيات يمكن للمدير العام والإدارة تنفيذها وأي التوصيات تتطلب موافقة الدول الأعضاء.

145. وقال الرئيس إنه يفهم ما قاله مراجع الحسابات الخارجي من منظور قانوني، لكنه يتساءل من منظور عملي عما إذا كانت هناك أي انعكاسات على الدول الأعضاء، وهل هناك أي تداعيات قانونية أو مالية للثلاث عشرة توصية التي قدمها المراجع؟

146. وقال المراجع الخارجي إنه سيكون من الصعب تقييم طبيعة مشاركة الدول الأعضاء. وستتمكن الإدارة من تقييم المطلوب بدقة والحكم عليه من حيث الالتزام بتوفير الموارد إما من الدول الأعضاء أو من الإدارة. ولن يكون من الإنصاف بالنسبة له أن يميز بين التوصيات في هذه المرحلة.

147. وفي معرض رد الأمانة على أسئلة وفد استراليا، شرحت الأمانة الآلية الحالية لمتابعة توصيات الرقابة. وقالت إن هناك هيكل شامل للتدقيق والرقابة، على رأسه اللجنة الاستشارية التي تنتخبها وتعينها الدول الأعضاء والتي ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، ثم تراجع الحسابات الخارجيون وأخيرا الشعبة. وأشارت إلى أن آلية متابعة التوصيات هي الآلية المعتادة، حيث تأتي توصيات من كل هيئة من هذه الهيئات، وتتولى الشعبة الإشراف على النظام الذي استقر الآن لينشئ قاعدة بيانات لجميع التوصيات المتعلقة أو جميع التوصيات التي قُدمت في الواقع إلى الأمانة. وأضافت الأمانة أنها على اتصال دائم مع الشعبة لتناول هذه التوصيات، وتزويدها بالوثائق والأدلة على المتابعة، وإن تبين أن تلك التوصيات نُفذت بالفعل واكتملت على نحو مرض يتم إغلاقها. وتجري هذه العملية بصورة مستمرة بين الأمانة ومدير الشعبة. وأوضحت الأمانة أن التوصيات المتعلقة طُرحت أيضا في الحوار مع اللجنة الاستشارية للمناقشة والمتابعة على ذلك المستوى، وأن

مراجع الحسابات الخارجي يتابع توصياتهم الخاصة. وقد اتبعت جميع جهات التدقيق نهجا متعدد المسارات للمتابعة، لكن المستشار الرئيسي في الأمانة هو مدير شعبة التدقيق الذي يعمل جنبا إلى جنب مع مديري البرنامج في سياق متابعتهم التوصيات. وقد يتعذر تنفيذ التوصيات وقد يكون التوقيت مشكلة. وقد يتعذر في الوقت الراهن تحديد ما الذي يتطلبه تنفيذ التوصيات فعلا نظرا لوجود عدد كبير جدا من التوصيات. ومجرد مثال على ذلك هو السياسة المعنية ب عقود الأفراد من غير الموظفين واتفاقات الخدمات الخاصة، لقد استغرق الأمر عدة أسابيع إن لم تكن عدة أشهر لوضع سياسة شاملة تلبي احتياجات العمل في جميع القطاعات. وهناك متعاقدون أفراد ومقدمو خدمات في قطاعات مختلفة بقدرات مختلفة ومضت الأمانة قائمة إنها بحاجة إلى التأكد من أن السياسة التي تُعدها مفيدة وذات مغزى وتُمكن من الاستفادة من عمل المديرين. أولا وقبل أي شيء كان يجب على الأمانة أن تُوفر كل ما هو مطلوب؛ ولهذا استغرق إعداد السياسة وقتا طويلا. وأضافت أن الأمر شارف على الانتهاء، وأن السياسة ستُقدم إلى المدير العام للنظر فيها، مشيرة إلى أن التعامل مع التوصيات عملية مستمرة، وأنه يمكن في أي وقت إغلاق التوصية، لكن هناك توصيات جديدة في الطريق ويجب على الأمانة دائما أن تستعرضها لتقييم فحواها من أجل القيام بالعمل اللازم.

148. وشكر الرئيس الأمانة على الشرح، وقال إنه نظرا إلى أن الأعضاء غير مستعدين للبت في القرار، يمكنهم تأجيل القرار بشأن هذه المسألة إلى جانب مسائل أخرى. ثم سأل وفد ألمانيا عما إذا كان قد حصل على الوقت الكافي للتفكير.

149. ورأى وفد ألمانيا، مثل الرئيس، أن هذه المسألة استهلكت وقتا طويلا. ووافق على المقترح بصيغته الحالية، كما وافق على الإحاطة علما بالوثيقة. وأشار الوفد إلى ما ذكرته وفود أخرى من أنها تريد المسارعة إلى تنفيذ التوصيات ودعت الأمانة إلى تنفيذها. وأشار الوفد إلى التوصيتين 9 و11 حيث اقترح المراجعون ضرورة قيام معاهدة التعاون بشأن البراءات باتخاذ إجراء في إطار المعاهدة. لم تتمكن الأمانة من تنفيذ التوصيتين 9 و11؛ ومن ثم رأى الوفد أن أفضل صيغة ينبغي استخدامها هي: "متابعة التوصية". فمن شأن ذلك أن يمنح مرونة كافية وأن يتجنب الجدل العقيم حول التوصيات التي تخص الدول الأعضاء والتوصيات التي تخص بالأمانة.

150. وأوضح الرئيس أن وفد ألمانيا يقول إن هناك توصيات معينة موجهة إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسأل الرئيس الوفد عما إذا كان سيقبل صيغة تنص ضمنا على ضرورة تنفيذ الأمانة التوصيات المناسبة.

151. ورد وفد ألمانيا بأن ذلك سيكون أمرا جيدا.

152. وذكر وفد المكسيك إنه يرى، بعد الاستماع إلى ردود الأمانة، أن الصيغة المقترحة محايدة بما فيه الكفاية للتمكن من المضي قدما. وأشار إلى أن الصيغة المقترحة لم تحدد في حقيقة الأمر أي موعد نهائي لتنفيذ التوصيات، واكتفت بطلب تنفيذها. وقد استمع الوفد جيدا إلى الشواغل التي أعرب عنها وفد ألمانيا، لكنه يرى أن التوصيتين 9 و10 موجّهتان إلى الأمانة، وأن على الأمانة أن تبذل جهدا في التحليل النهائي، لكن القرارات المتعلقة بمراجعة الرسوم وتقاسم المعلومات في إطار التوصية 9 تخضع لسلطة الدول الأعضاء. بعبارة أخرى، إن كانت الأمانة ستقدم بمقترحات فإن الدول الأعضاء هي التي ستقرر قبولها من عدمه، وهذا لا يلزم اللجنة بأي شيء. ورأى الوفد أنه إن لم يتم التوصل إلى اتفاق الآن، يمكن مواصلة النقاش من أجل إيجاد نص يناسب الجميع.

153. وقال الرئيس إن هذا حل غير مكتمل ينص على ما يلي: "وتطلب إلى الأمانة متابعة وتنفيذ التوصيات التي تتعلق بالأمانة". وأشار إلى أن عبارة "تتعلق بالأمانة" لن تكون ملائمة. فهذه العبارة تعني لمن يساوره قلق من أن التوصيات ستمس الدول الأعضاء أن هذه التوصيات ستُنفذ رغم ذلك عن طريق الأمانة. ونظرا لعدم التوصل إلى حل في تلك المرحلة، أرجأ الرئيس المناقشة إلى وقت لاحق بعد الظهر.

154. واستؤنفت المناقشات في اليوم التالي. وقرأت الأمانة فقرة القرار المقترح كما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة، وتطلب من الأمانة متابعة وتنفيذ التوصيات الواردة فيها. وفي حالة تعذر تنفيذ أي توصية، لأسباب يجب أن تُذكر كتابة، يمكن للأمانة أن تطرح المسألة أمام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ترفع بدورها تقريراً بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية." وأضافت الأمانة أن هذا الأمر نوقش مع مراجع الحسابات الخارجي ومع أعضاء الشعبة أيضاً.

155. واقترح وفد مصر تغيير الصياغة بما يفيد أن الإدارة إذا رأت أنها لا تستطيع تنفيذ التوصيات فإنها ستبلغ اللجنة الاستشارية وأيضاً الدول الأعضاء. ويمكن للأمانة أن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز وعن تنفيذ التوصيات إلى لجنة البرنامج والميزانية، على أن تواصل اللجنة الاستشارية مراجعة تنفيذ التوصيات ومراقبتها.

156. وقال نائب الرئيس إن هذه المسألة تم تغطيتها في نهاية الجملة الثانية التي تنص على أن الأمانة يمكنها أن تطرح الموضوع على اللجنة الاستشارية التي ترفع بدورها تقريراً بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

157. وقال وفد هنغاريا إن لديه بعض الشواغل إزاء عبارة "تنفيذ" في الجملة الأولى لأن بعض التوصيات تتعلق على سبيل المثال، بمعاهدة التعاون، وتتطلب وتعتمد على قرارات الدول الأعضاء. وفضل الوفد الصيغة المقترحة أصلاً من ألمانيا "متابعة" بدلاً من "تنفيذ"، كما لم يجذب الوفد كلمة "تنفيذ" لأنها تعني ضمناً التنفيذ تلقائياً.

158. وأشار نائب الرئيس إلى الجملة الثانية التي تنص على: "وفي حالة تعذر تنفيذ أي توصية، لأسباب يجب أن تُذكر كتابة." وسأل وفد هنغاريا عما إذا كانت هذه الصياغة تعالج شواغله.

159. وقال وفد هنغاريا إنه لا يجذب الصياغة وأنه بحاجة إلى بعض الوقت للتفكير.

160. واقترح وفد غانا تغيير الصياغة إلى: "متابعة و/أو تنفيذ".

161. ورأى وفد أستراليا أن عبارة "متابعة و/أو تنفيذ" ليست بديلاً مجدياً في الواقع، واقترح عبارة: "تطلب من الأمانة الاستجابة على الفور للتوصيات الواردة فيها". وأشار إلى أن عبارة "تعذر تنفيذ" قد تتسم بعدم المرونة، وطلب وقتاً للتفكير مرة ثانية في المسألة.

162. وخلص نائب الرئيس إلى أن الوفود بحاجة إلى مزيد من الوقت للوصول إلى نص توفيقى. وأجل المناقشة بشأن هذا البند إلى اليوم التالي.

163. واستؤنفت المناقشة بشأن البند 5. ووُزع نص فقرة القرار المقترحة على الوفود.

164. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة كما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة وتطلب من الأمانة متابعة وتنفيذ التوصيات الواردة فيها. وفي حالة تعذر تنفيذ أي توصية، لأسباب يجب أن تُذكر كتابة، يمكن للأمانة أن تطرح المسألة أمام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ترفع بدورها تقريراً بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

165. وأكد وفد أستراليا مجدداً أنه لا يجد مشكلة في المفهوم العام، لكن القلق يساوره إزاء بعض العبارات في النص، كما أن المقترح الحالي يفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بالتوصيات التي لا صلة لها بالملعب الدولي. وثانياً، ورأى الوفد أن مطالبة الأمانة بتنفيذ التوصيات دون إعطائها أي فرصة للرد على تلك التوصيات من شأنه أن يغير بصورة جذرية الطريقة التي تعمل بها بنية الرقابة في الوقت الراهن. ومع ذلك، مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة على النص، يمكن أن تجعل المقترح أكثر اتساقاً مع

البنية القائمة ويمكنها أن تعمل بصورة فعالة تماما. ويمثل مقترح الوفد في الاستعاضة عن عبارة "متابعة وتنفيذ" بعبارة "الاستجابة على الفور"، والاستعاضة عن عبارة "الواردة فيها" في بداية الجملة الأولى بعبارة "الموجهة إلى المكتب الدولي"، والاستعاضة في الجملة الأخيرة عن عبارة "تعذر" بعبارة "اعتبار التوصية غير ممكنة التنفيذ".

166. وأعرب وفد مصر عن ارتياحه للنص المقترح من جانب الأمانة. وطلب توضيحا من وفد استراليا الذي أشار إلى أن الصياغة لا تمنح الإدارة فرصة للرد، وبالتالي اقترح أن تقوم الإدارة بـ"الاستجابة على الفور" للتوصيات. وأشار الوفد إلى أن الصفحات 25 و 26 و 27 و 28 من الوثيقة WO/PBC/21/6 تحتوي على ردود الإدارة على كل توصية قدمها مراجع الحسابات. وقال إنه لا يرغب في تكرار العملية مرة أخرى نظرا لوجود رد بالفعل مقدم من جانب الأمانة. وأضاف أنها مسئولية الدول الأعضاء أن تبت في هذه التوصيات وفقا للحكم الرشيد. ورأى الوفد أن المقترح المقدم من جانب الأمانة هو مقترح جيد. وأن المسألة محل البحث هي تنفيذ الأمانة للتوصيتين 9 و 10 على النحو الذي بينه وفد ألمانيا في اليوم السابق، نظرا لارتباطهما في الواقع بمسألة معاهدة التعاون، وقد أوضحت الإدارة أنها تقيم الموقف، وأنها ستقدم مقترحا إلى فريق العمل في هذا الصدد. علما بأن الأمانة قد عاجلت بالفعل هذه المسألة.

167. وفي اليوم التالي، طلب الرئيس من الأمانة ومن نائب الرئيس معرفة كيف تم التوصل إلى هذه الصيغة.

168. وأوضحت الأمانة أن الصيغة المقترحة هي نتيجة مشاورات مع مراجع الحسابات الخارجي وأيضا مع اللجنة الاستشارية فيما يتصل بالبند 3؛ نظرا لعدم قبول المقترح الأصلي. وقد وُزِعَ المقترح لكن المناقشة لم تنته بعد.

169. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وقال إنه يؤيد المقترح الذي عرضه وفد استراليا. وأضاف أن العلاقة بين لجنة البرنامج والميزانية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والجمعية العامة بالغة التعقيد، لكن النص الذي عرضه وفد استراليا يعمل على اتساق هذه العلاقة على نحو أوثق بالنظام المالي للويبو والأخته.

170. وأيد وفد كندا النهج الحصيف الذي اقترحه وفد استراليا.

171. وأكد وفد هنغاريا أن إجراء التعديلات والتغييرات المقترحة من وفد استراليا تعالج مواطن القلق التي أعرب عنها الوفد، وكما ذكر وفد كندا آفا فإن وفد بلده يفضل هذا النهج الأكثر حصافة وتماسكا.

172. وأشار الرئيس في وقت لاحق ذلك المساء، فيما يتعلق بالبند 5، إلى أن وفود استراليا وهنغاريا وسويسرا تود أن تقترح فقرة القرار التالية: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بالوثيقة، وتطلب من الأمانة الاستجابة على الفور للتوصيات الموجهة إلى المكتب الدولي. وفي حالة اعتبار التوصية غير ممكنة التنفيذ، لأسباب يجب ذكرها كتابة، تطرح الأمانة المسألة على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ترفع بدورها تقريرا بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية." وقال الرئيس إن هذا المقترح يحذو حذو مقترح تم تلقيه في اليوم السابق ينص على الآتي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بضمون الوثيقة وتطلب من الأمانة متابعة وتنفيذ التوصيات الواردة فيها. وفي حالة تعذر تنفيذ التوصية لأسباب يجب ذكرها كتابة، يمكن للأمانة أن تطرح المسألة على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ترفع بدورها تقريرا بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية." وسأل الرئيس عما إذا كان هناك أي مشاورات جماعية بشأن هذه المسألة.

173. وقال وفد مصر إنه أيد مشروع المقترحين المقدمين من الأمانة في اليوم السابق وخلال الجلسة الصباحية ولايزال على تأييده. وفيما يتعلق بالمقترح المقدم من استراليا وهنغاريا وسويسرا، طلب الوفد بعض التوضيح فيما يتعلق بعبارة "الاستجابة على الفور" إذ يدعو التقرير بالفعل إلى رد الإدارة على التوصيات، وبالتالي فإنه لا يرى أي قيمة مضافة في هذه الصيغة. وأشار إلى ضعف الإشارة إلى دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقال إن وفد بلده لا يمكن أن يؤيد ذلك. ونظرا

لضيق الوقت، يود الوفد أن يقترح أن تنظر الجمعية العامة في التقارير التي قدمها كل من مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية والشعبة.

174. وطلب الرئيس صيغة فقرة القرار.

175. ورد وفد مصر بأن نص فقرة القرار كما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويو بالنظر في التقارير المقدمة من كل من مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية." وعندئذ سينظر في التقارير وتصدر بناء على توصية من الجمعية العامة.

176. وسأل الرئيس ما الذي يُلمس من الجمعية العامة أن تنظر فيه.

177. وأوضح وفد مصر أن ما يُلمس من الجمعية العامة النظر فيه هو التقارير المقدمة من كل من مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، مشيراً إلى أن ذلك يمثل حلاً توفيقياً.

178. وسأل الرئيس ما إذا كان سيتم استبعاد آخر جملة في الفقرة.

179. وأوضح وفد مصر أن وفود استراليا وهنغاريا وسويسرا لم يتمكنوا من الاتفاق على أن يُطلب من الأمانة أن تنفذ التوصيات. ومع ذلك، إن قبلوا هذه الفكرة فإن الوفد سيقبل المقترح المقدم من الأمانة أثناء الجلسة الصباحية.

180. واستفسر الرئيس عن هدف لجنة البرنامج والميزانية من توصية الجمعية العامة للويو بالنظر في مضمون وثائق هيئات الرقابة الثلاث.

181. ورد وفد مصر بأن الهدف من ذلك هو البت في القرار.

182. ورأى الرئيس أن مطلب اتخاذ الإجراء المناسب يعد تحسيناً لفقرة القرار.

183. وذكر وفد استراليا أن الإحاطة علماً بتقارير مرجع الحسابات الخارجي هي ممارسة طويلة الأمد. ثانياً: هناك ميثاق للرقابة ناقشته الدول الأعضاء باستفاضة، وهو يتناول تقارير المراجع والتوصيات وكيفية التعامل معها. وأشار إلى أن وفد بلده متردد حقا على أساس أن 11 ساعة لتكوين فكرة عن تلك العمليات غير كافية. وقال إنه يفضل الإحاطة علماً بالتقرير وهو ما دأبت عليه اللجنة لسنوات عديدة. ومع ذلك، ونظراً إلى الرغبة في اتخاذ خطوة إضافية إلى الأمام، حاول الوفد أن يتوصل إلى حل وسط مع مؤيدي المقترح من خلال اقتراح إجراء بعض التعديلات الطفيفة على النص المقترح. وكان ذلك محاولة للوصول إلى حل وسط، وانطوى على بعض التوتر. الآن يوجد أمام اللجنة نص مختلف تماماً، لا يتفق مع أي نص سابق، وقد تغير في 30 دقيقة الماضية إلى ما حُطط له قبل ذلك بدقيقتين. لذا طلب الوفد مزيداً من الوقت للنظر في الصيغة الجديدة ومناقشتها.

184. وأوضح الرئيس أن هناك ثلاثة مقترحات مطروحة: المقترح الأصلي للأمانة، ومقترح استراليا وهنغاريا وسويسرا ومقترح مصر لتعديل المقترح الأصلي للأمانة.

185. وسأل وفد المملكة المتحدة إذا كان من الممكن لوفد استراليا أن يشرح الممارسة الطويلة الأمد التي أشار إليها.

186. وطلب وفد مصر إما من وفد استراليا أو من وفد المملكة المتحدة توضيح الممارسة. وقال الوفد إن من المعلوم أن الجمعية العامة لديها السلطة وأن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها أن تقدم توصية إلى الجمعية العامة. وقد اتفقت اللجنة على أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي جديرة بالتنفيذ، وذكرت الأمانة بالفعل في رد الإدارة أنها قبلت العديد من التوصيات

وتعمل على تنفيذها، وحتى التوصيتين 9 و10 المتعلقين بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، قالت الأمانة إنها تجري تقييمها لها، وأنها بصدد تقديم مقترح في هذا الشأن لفريق عمل المعاهدة. وهناك بيان واضح في تقرير مراجع الحسابات الخارجي نفسه بأن مراجع الحسابات الخارجي حث الويبو على تنفيذ هذه التوصيات. إضافة إلى ذلك، صُنفت توصيات المراجع الخارجي في تقرير اللجنة الاستشارية على أنها توصيات هامة وتشكل أولوية رئيسية للويبو للتنفيذ؛ وهكذا كل من يعمل في بنية الرقابة يقترح تنفيذ هذه التوصيات. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية وتملك الحق في التوصية بتنفيذ التوصيات، لذلك وفد مصر سعيد بالنص الذي اقترحتة الأمانة ذلك الصباح. أما المقترح الإضافي فقد قُدم كحل وسط، ومع ذلك إن لم يُقبل هذا المقترح يمكن للجنة أن تعود إلى مقترح الأمانة. وعلى أي حال لدى الجمعية العامة السلطة الكافية للنظر في التقارير واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. وهذا ما أكده أيضا مراجع الحسابات الخارجي في اليوم السابق عندما قال إن الجمعية العامة بحاجة إلى النظر في هذا التقرير.

187. وأوضح الرئيس أن جميع المسائل التي لم تحظ بالموافقة سُنَّحال إلى الجمعية العامة. ويبدو أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن البند 5، وبالتالي سيُنحال إلى الجمعية العامة للبت فيه.

188. وأوضح وفد سويسرا أنه طلب الكلمة قبل أن يتخذ الرئيس القرار. وقال إنه يود أن يبلغ وفد مصر أن الإجراءات المعتاد للمسائل المتعلقة بالتدقيق يتضح في جميع وثائق ممارسات العام الماضي حيث تتحدد الممارسة بوضوح. إضافة إلى أن النظام المالي الجديد ولائحته أوضح الممارسة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها، وهناك أيضا الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والتي يجب احترامها. ومن هنا جاء المقترح الذي قدمه الوفد بالاشتراك مع وفدي أستراليا وهنغاريا. وأشار الوفد إلى ما اتفق عليه في إطار اللجنة على الإحاطة علما بالتوصيات، وإلى الالتزام الإيجابي الذي تم التوصل إليه بشأن تولى الأمانة تنفيذ العمل، وقال إن هذا ما انعكس في نص المقترح. وأضاف إن كانت كل المسائل سُنَّحال إلى الجمعية العامة، فإن هذا يفترض فتح جميع المسائل مرة أخرى، وعدم وجود رد فعل إيجابي لقبول توصيات مراجع الحسابات الخارجي. واقترحت وفود سويسرا وأستراليا وهنغاريا أن تتخذ الأمانة ما يلزم من إجراءات، لكن وفقا للإجراء العام ووفقا لما هو منصوص عليه في النظام المالي الجديد ولائحته، فليس هناك أي تعديل. وقال إن المقترح استخدم اللغة المناسبة للعمل الذي يجب إنجازه، وأشار إلى أنه يفضل الوصول إلى قرار الآن والآجال البند إلى الجمعية العامة لأنه لا يوجد سبب حقيقي لذلك. ويمكن للجنة أن تبت في هذه المسألة.

189. وأشار وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) إلى إنه لا يجذب تسجيل سابقة بأن أي تقرير لمراجع حسابات خارجي أو أي نشاط لهيئة خارجية يحتاج إلى إجراء يتجاوز مجرد الإحاطة علما به. ومع أن مراجعي الحسابات الخارجيين أو الخبراء يبدون آرائهم لكنها ليست ملزمة بالضرورة. إن هذا يشكل سابقة خطيرة للمنظمة لأنه يسلم الويبو إلى سلطة مراجعي الحسابات الخارجيين. ويمكن لمراجع الحسابات الخارجيين أن يقدموا توصيات وتقييمات، لكنها مجرد توصيات، والأمر يعود إلى الأمانة وإلى الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات استنادا إلى التوصيات في ضوء ما يجب تنفيذه؛ لذلك سواء أقبلت الأمانة عن التوصية أم لم تقبلها فستكون سابقة مؤسفة، في أي حالة معينة، أن نذهب إلى أبعد من مجرد الإحاطة علما بالتوصيات، واستحداث وضع لا يجب فيه على الدول الأعضاء أن تتجاوز مناقشة مسألة تنفيذ التوصيات من عدمه.

190. وأقر الرئيس بأن أي اتفاق تصل إليه اللجنة، حتى وإن كان ينتقد مراجع الحسابات الخارجي، سيُعتمد. وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق سيحال البند إلى الجمعية العامة.

191. وأثناء مناقشة جرت مؤخرا ذلك اليوم، أعلن الرئيس أن وفدي مصر وأستراليا قد توصلا إلى اتفاق فيما يتعلق بالبند 5. تنص الصيغة المقترحة لفقرة القرار على ما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بأن تحيط علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/21/6 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) وأن تلتزم من الأمانة الاستمرار في اتخاذ التدابير

المناسبة لتناول التوصيات الموجهة إلى المكتب الدولي. وتمتد لجنة البرنامج والميزانية أيضا من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستمر في استعراض ومراقبة التدابير التي تتخذها الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية 192. ولم يبد أحد اعتراضاً على هذا المقترح، واعتمد القرار على النحو الواجب.

193. وأوضح الرئيس أن الأمانة تقترح استخدام النص نفسه في فقرتي القرارين المتعلقين بالبندين 3 و6، مع تغيير واحد طفيف، الاستعاضة عن عبارة "المكتب الدولي" بعبارة "الأمانة".

194. والتمس وفد أستراليا بضع دقائق للنظر في المقترح.

195. وأثناء المناقشات في إطار البند 21 (اعتماد ملخص القرارات والتوصيات)، أكد الرئيس أن وفدي أستراليا وهنغاريا قد اتفقا على صيغة القرار بشأن البند 5.

196. و"توصي لجنة البرنامج والميزانية (اللجنة) الجمعية العامة لليوبو بأن تحيط علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/21/6 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) وأن تلتزم من الأمانة الاستمرار في اتخاذ التدابير المناسبة لتناول التوصيات الموجهة إلى المكتب الدولي. وتمتد لجنة البرنامج والميزانية أيضا من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستمر في استعراض ومراقبة التدابير التي تتخذها الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

البيانات المالية السنوية لعام 2012

197. اعتمد القرار التالي بشأن الوثيقة WO/PBC/21/4 (البيانات المالية السنوية لعام 2012)

198. وتوصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بالموافقة على البيانات المالية لسنة 2012 الواردة في الوثيقة WO/PBC/21/4.

وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2013

199. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة WO/PBC/21/5

200. وأوضحت الأمانة أن هذه الوثيقة تحتوي على معلومات بشأن الاشتراكات السنوية المتأخرة والمدفوعات المسددة لصناديق رؤوس الأموال العاملة. وستوزع نسخة محدثة من هذه الوثيقة في الدورة الحادية والخمسين لجمعية الدول الأعضاء لإدراج المدفوعات الواردة منذ 30 يونيو 2012 لإعطاء صورة محدثة لوضع تسديد الاشتراكات. ثم عرضت تفاصيل الاشتراكات الواردة منذ 30 يونيو 2013 حتى الآن. دُفعت جميع المبالغ بالفرنك السويسري:

البرازيل: 2,849 (سددها المبلغ كاشتراك لعام 2013)

بوركينافاسو: 3,047 (سددها المبلغ كاشتراك لعام 2013 البالغ 1,424 وجزء من الاشتراكات المتأخرة المجمدة)

كوت ديفوار: 385 (خُصم هذا المبلغ من توزيع نظام لاهاي)

قبرص: 5,697 (سددها المبلغ كاشتراك لعام 2013)

جمهورية الدومينيكان – 5,697 : سددها المبلغ كاشتراك لعامي 1969 و1970

إستونيا: 11,395 (سدد هذا المبلغ كاشترك لعام 2013)

الغابون: 86 (خُصم هذا المبلغ من توزيع نظام لاهاي)

إسرائيل: 91,158 (سدد هذا المبلغ كاشترك لعام 2013)

جامايكا: 2,849 (سدد هذا المبلغ كاشترك لعام 2013)

اليابان: 1,139,475 (سدد هذا المبلغ كاشترك لعام 2013)

مالي: 22 (خُصم هذا المبلغ من توزيع نظام لاهاي)

نيبال 2,848: (سدد هذا المبلغ كاشتركات مستحقة عن عامي 2011 و2012)

هولندا 679,038: (وسدد هذا المبلغ تقريبا كاشترك لعام 2013. وتبقى مبلغ صغير)

النيجر: 64 (خُصم هذا المبلغ من توزيع نظام لاهاي)

بولندا 34,188: (سدد هذا المبلغ كاشترك لعام 2013)

صربيا 847,668: (خُصم هذا المبلغ من مبالغ توزيع نظامي مدريد/لاهاي المجنبة في سجلات الويبو لصالح جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وتوصلت صربيا والجبل الأسود إلى اتفاق يتعلق ببعض المبالغ المستحقة لجمهورية يوغوسلافيا السابقة. يمثل هذا المبلغ الأموال المستحقة لصربيا)

توغو 1,424 : (سدد هذا المبلغ مطالبة عامي 2001 و2002)

201. وأوضحت الأمانة أن الجدول المدرج في صفحة 9 من الوثيقة يبين اتجاه الاشتراكات المتأخرة عبر السنوات القليلة الماضية. وأعربت عن سرورها للإبلاغ بأن عام 2012 شهد أيضا استمرار تناقص المبالغ المتأخرة.

202. وشكر الرئيس الأمانة على العرض، وسأل ما إذا كان هناك أي سؤال بشأن هذا البند. ولم تكن هناك أي تعليقات، وأحاطت اللجنة علما بالوثيقة.

203. وتوصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمحتويات الوثيقة WO/PBC/21/5.

البند 6 تقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

204. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/17

205. ودعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة إلى عرض تقريره الوارد في الوثيقة WO/PBC/21/17.

206. وأدلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة بالبيان التالي:

"شكرا جزيلًا سيدي الرئيس وطاب مساؤم جميعًا. من دواعي سروري أن أقدم التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، الوارد في الوثيقة WO/PBC/21/17. وأود الآن أن أعرض بإيجاز إجراءاتنا ونتائج عملياتنا المتعلقة بالتدقيق والتقييم والتحقيقات ومتابعة التوصيات، وكذلك أنشطتنا ومواردنا الأخرى."

"فيما يتعلق بالإجراءات، أود أن أشير إلى استقلالية وظيفة التدقيق والمراقبة. تضع الشعبة خطة عملها بكل طريقة مستقلة وتخطط لعمليات التدقيق التي تقوم بها والتقييمات وأنشطة التحقيقات باستقلال تام. وأخيرا تعد الشعبة تقاريرها واستنتاجاتها دون أي تدخل. وأؤكد أن الاستقلالية لا تعني عدم الخضوع للمساءلة، فعملنا يلي معايير مهنتنا. ونُعد لجميع جوانب عملنا بالتعاون مع الوحدات التي تخضع للتدقيق والتقييم. وأخيرا تعد الشعبة التقارير للمدير العام واللجنة الاستشارية المستقلة للمراقبة، وبالطبع نقدم تقريرا سنويا عن عملنا إلى لجنتم الموقرة وأيضا إلى الجمعية العامة".

"وفيما يتعلق بوظائف التدقيق والتقييم والتحقيق التي تضطلع بها الشعبة، أبلغت الشعبة عن نتائج واستنتاجات في المجالات التالية: إدارة البرامج والمشروعات، وعملية توليد الإيرادات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وإدارة الأسفار، وإدارة دورة الدفع وإدارة خدمات المؤتمرات واللغات وبناء قاعة المؤتمرات الجديدة. وكما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية تبلغ الشعبة عملها عن طريق خمس عمليات تدقيق وتقييمين وعدة تحقيقات"

"وعودة إلى ما ذكر في وقت سابق من صباح اليوم عن الشفافية، تتاح تقارير عمليات التدقيق و التقييم هذه للدول الأعضاء التي ترغب في الاطلاع عليها. قمت بمراجعة عدد الدول الأعضاء التي طلبت الحصول على تقارير الشعبة: وتبين أن 13 دولة عضو طلبت الحصول على التقارير، وأسفرت هذه الطلبات عن تقاسم 53 تقريرا مع الدول الأعضاء. أي أن الدول الأعضاء تطلب في المتوسط ما يزيد قليلا عن أربعة تقارير، بعضها يطلب عشرة تقارير، والبعض يكتفي بتقرير واحد فقط. بدأ العمل بهذا الإجراء منذ خريف عام 2012، أي أنه مطبق منذ نحو عام. ولدواعي التسجيل أقول إن القاعدة السابقة كانت تقضي بحضور الدول الأعضاء التي ترغب في الحصول على تلك التقارير بنفسها إلى الأمانة للاطلاع عليها. ولم يبق بذلك سوى دولتين في عام 2012 على مدى 8 أشهر. إنني أعتقد أن الإجراء الجديد الذي نُفذ عقب تعديل ميثاق الرقابة الداخلية يسير بشكل جيد.

"أما فيما يتعلق بنتائج عمليات التدقيق والتقييم، فكما تبين لنا من استقصاءات الرضا، كانت النتائج موضع تقدير. وقد تم بالفعل تنفيذ عدد من توصيات التي قُدمت أثناء عمليات التدقيق والتقييم. ويعرض التقرير المقدم إليكم اليوم لمحة عامة عن الوضع عندما نُفذ العمل. على سبيل المثال، نفذت 8 توصيات من أصل 12 توصية متعلقة بالتدقيق في إدارة الأسفار. وأشار إلى أن تنفيذ التوصيات عملية مستمرة وأن ثمة تغييرات بصفة منتظمة.

وفيما يخص التحقيقات، سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير 16 حالة جديدة وأغلقت 28 حالة (مقارنة بما عدده 18 حالة و16 حالة خلال الفترة السابقة). واستطرد موضحا أن الأرقام تظهر أن عدد الحالات الجديدة مستقر ولكن الشعبة تمكنت من أن تعالج بالفعل عددا أكبر من الحالات. وأضاف أنه تم الآن التغلب على مشكلة التأخير في معالجة الحالات. وفي 30 يونيو 2013، بلغ عدد الحالات المعلقة حاليتين فقط، وتوجد في الوقت الحالي ثلاث حالات معلقة من الحالات المسجلة حديثا. وهكذا استطاعت الشعبة زيادة الإنتاجية. ووصل الآن متوسط مدة معالجة الحالات إلى ستة أشهر بالنسبة للتحقيقات. واقترحت الشعبة صياغة سياسة تحقيق تبين فترة الستة أشهر لاستكمال التحقيقات. وأحيل مشروع السياسة المذكورة في أغسطس إلى الدول الأعضاء التي دُعيت إلى تقديم تعليقات على ذلك الاقتراح إن رغبت في ذلك في موعد أقصاه 16 أكتوبر 2013.

"وبما أنني ذكرت وضع هذه الحالات، أود الإشارة إلى مسألة متابعة التوصيات، تخضع جميع التوصيات للمتابعة بانتظام من جانب الشعبة. وفي تاريخ هذا التقرير، أعلن مديرو المشروعات عن وجود 94 توصية الآن مسجلة باعتبارها معلقة منها 67 توصية تتعلق بمسائل مرتفعة المخاطر للغاية (4) ومسائل مرتفعة المخاطر (63). وتتعلق تلك التوصيات الأربع المرتفعة المخاطر للغاية بمجال تكنولوجيا المعلومات. فيما يتصل بإدارة نظام أوقات العمل المرنة وآليات مراقبة دخول الموظفين إلى مباني الويبو. وظلت هذه التوصيات الأربعة ذات المخاطر العالية جدا معلقة لمدة تتجاوز السنتين.

"منذ صدور التقرير السنوي الموجز لسنة 2012، استعانت الشعبة ببرنامج حاسوبي جديد للرقابة TeamMate© ونظام إلكتروني جديد لمتابعة التوصيات TeamCentral©. ويسمح هذا النظام بإجراء حوار تفاعلي مستمر بين الشعبة ومديري البرامج. وقد كان النظام الجديد موضع ترحيب وكانت النتائج الأولية إيجابية. وأصبح الحوار الآن شديد التفاعل ومكّن الشعبة ليس فقط من فحص الردود المقّمة، لكن أيضا من التحقق من الدليل على تحقيقها. وبناء على دليل التنفيذ، تقرر الشعبة ما إذا كانت ستغلق التوصية أم لا.

"وإلى جانب العمل على إعداد التقارير السابق التي ذكرتها آنفا، أود أن أشير إلى أن الشعبة إلى جانب إلى الرقابة العادية، تقدم أيضا المشورة والمساعدة الاستشارية في شكلين. الأول تعمل كمراقب في مختلف لجان الويبو. ثانيا: تقدم، عند الطلب، تعليقات على اللوائح والسياسات المدرجة في المرفق 4 من الوثيقة. تقدم الشعبة المشورة والاستشارة مما يستغرق الكثير من الوقت.

"وأخيرا: الموارد، أود أن أشير إلى أنه لوقت طويل ظلت مسائل الموظفين تحول دون أن تنفذ الشعبة أنشطتها بصورة سليمة. نحن الآن 11 موظفا لفترة السنتين، وتمثل ميزانية الشعبة ومواردها 0,75% و 0,9% فقط على التوالي من ميزانية الويبو ومواردها. وكما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن شعب المراقبة في منظمات الأمم المتحدة، فإن هذه القيم تعد مقبولة.

وختاما، أود الإشارة إلى أنه في بداية الثنائية المقبلة، ستجري الشعبة تقييما خارجيا لجودة أنشطة التدقيق والتقييم. واستنادا إلى التوصيات التي ستقدم إلى الدول الأعضاء، سيحدد المدير ما إذا كانت الشعبة ستحتاج إلى مزيد من الموارد.

"شكرا جزيلا لكم سيدي الرئيس وللسادة الوفود على انصاكنم. وإنتي على استعداد للرد على أي أسئلة لديكم.

207. افتتح الرئيس باب المناقشات.

208. وشكر وفد ألمانيا مدير الشعبة على التقرير الممتاز، وواصل حديثه بسؤال يتعلق بالجزء 4 "أنشطة التحقيق" والأرقام الواردة في المرفق الثاني. ورد في المرفق الثاني أنه تبين منذ إنشاء الوحدة في عام 2008 أن 77 حالة من أصل 101 حالة لا برهان لها. وسأل الوفد إن كان من الممكن الحصول على تفسير لذلك؛ نظرا لارتفاع عدد الحالات نسبيا التي يتبين في النهاية أنها لا أساس لها.

209. وشكر وفد إسبانيا مدير الشعبة على جودة التقرير السنوي الموجز وعلى التقارير الفردية التي طلبت، وقرأها المندوبون باهتمام. وذكر الوفد أنه قام بتقييم عمل الشعبة وتبين أن التفاعل مع الأمانة إيجابي للغاية. وشكر الوفد الأمانة على جهودها لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الداخلي. وأكد الوفد أن الجزء الذي يشير إلى أن المنظمة يمكنها أن تحسن إدارة البرامج والمشاريع قد نوقش، ولا يزال قيد المناقشة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة المعنية بالتنمية). ورأى الوفد أن هذا الجزء هام جدا ليس لتقارير عملية التدقيق وتقارير أخرى فقط لكن لأن المجالات التي يمكن للأمانة أن تدخل فيها تحسينات من خلال وضع مؤشرات أو من خلال العمل على التنسيق الداخلي والخارجي مع منظمات دولية أخرى قد تحددت. وأبرز الوفد التوصيات المتعلقة بإدارة الأسفار التي توضح كيف تنفذ الأمانة عددا من الإصلاحات لتحسين الفعالية وتحقيق وفورات في هذا المجال. وأشار الوفد أيضا إلى أنه لا يزال هناك عددا من الإصلاحات يتعين إجراؤها لكي تتماشى سياسة الويبو للأسفار تماما مع سياسة الأسفار في الأمم المتحدة. واقترح الوفد الأخذ بتوصية مدير الشعبة مرة ثانية، والتمس من الأمانة النظر في تطبيق التوصية بجدية لإصلاح سياسة الأسفار تماما. وأعرب الوفد عن امتنانه للتقرير بشأن خدمات المؤتمرات واللغات، وأشار إلى أن هناك دائما مجالا لإدخال التحسينات. وفي معرض إشارته إلى التقرير، الذي جاء فيه أنه يجري إصلاح الهيكل الحالي لتقديم خدمات أكثر فعالية وخدمات متكاملة أفضل فضلا عن تدفق العمل بشكل أفضل، واستخدام البرمجيات المتخصصة في إدارة الجدول الزمني للترجمة الفورية. وقال الوفد إنه من المهم مواصلة تحسين خدمات

المؤتمرات واللغات. وأضاف الوفد أنه يدرك تماما الجهود المبذولة والمصروفات التي تنطوي عليها، لكن هناك إمكانية لخفض النفقات ومواصلة تحسين الخدمات عن طريق الإصلاحات الداخلية. وبالإشارة إلى مشروع البناء الجديد، طلب الوفد معرفة رأي الأمانة في كيفية استرداد الأموال التي دفعت إلى المقاول العام، الذي طردته الويبو.

210. وشكر وفد المكسيك مدير الشعبة على التقرير الممتاز وأشار إلى التقدم المحرز، لاسيما العمل المستقل للمراجع الداخلي وشعبة المراقبة. وشكر الوفد أيضا مدير الشعبة على المعلومات المتعلقة بعدد من البلدان التي قدمت طلبات للحصول على تقارير الشعبة، مشيرا إلى أن هناك 13 طلبا. وقال الوفد إنه يفهم أن السياسة الجديدة لم تطبق إلا منذ عام. ومع الأخذ في الاعتبار أن الويبو بها 186 دولة عضو، ولم يتقدم بطلبات سوى 13 بلدا، فهذا يعني أن الوفود لا تستخدم في الواقع أداة التدقيق كما ينبغي من حيث الشفافية وتعميم المعلومات على الدول الأعضاء. واستفسر الوفد عما إذا كان هناك إمكانية لإتاحة التقارير للجمهور كما هي الممارسة المتبعة في منظمات أخرى للأمم المتحدة، وأضاف الوفد أن هذا القرار يجب أن تتخذه الدول الأعضاء، وإن كان الأمر كذلك، ينبغي تعديل على ميثاق الرقابة الداخلية. ورأى الوفد أن هذا شرط أساسي لتحقيق الشفافية والمساءلة. وأبرز الوفد أيضا فرص تحقيق وفورات. وفي إطار الإشارة إلى تكاليف السفر، ناشد الوفد الأمانة الالتزام بالتوصيات وأكد أهمية مواءمة سياسة الويبو مع سياسة الأمم المتحدة، وذكر بأن اللجنة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمدت تدابير إضافية. ورأى الوفد أن هناك عدداً من التدابير الإضافية يمكن اتخاذها إضافة إلى التدابير التي قدمتها الشعبة. وأخيرا فيما يتعلق بمشاريع البناء الجديدة، طلب الوفد إلى الأمانة توضيح التدابير التي تُتخذ لضمان أن جميع المبالغ المدفوعة إلى المقاول العام سيتم استردادها.

211. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأقر بالدور البالغ الأهمية للشعبة في ضمان وجود ضوابط داخلية فعالة واستخدام الموارد في الويبو على نحو فعال، وصرح بأن أعضاء قد قرأوا التقرير السنوي الموجز لمدير الشعبة باهتمام كبير. وأبدى الوفد التعليقات التالية: أولا: لاحظت المجموعة باء مع التقدير الجهود التي تبذلها الشعبة لاستكمال التحقيقات في الموعد المناسب، ونجاحها بصورة ملموسة في الحد من تراكم الحالات من السنوات الماضية، وهو ما يمكن الشعبة من الاشتراك في مزيد من الأنشطة الاستباقية والوقائية في المستقبل. ثانيا: في مجال إدارة البرامج والمشاريع، أشارت المجموعة إلى أنه يمكن تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج فيما يتعلق باستخدام مؤشرات الأداء والنتائج باستخدام معيار SMART إضافة إلى ذلك، شددت الشعبة على أن الويبو يمكنها بذل مزيد من الجهد في رصد الأنشطة الممولة وتقييمها والإبلاغ عن نتائجها. وأضافت أن المجموعة باء ترحب بتعليق الأمانة على تلك النقاط. ثالثا: فيما يتعلق بعملية توليد الإيرادات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، اتفقت المجموعة باء مع الشعبة على ضرورة تعزيز التنسيق بين الخدمات للحد من المخاطر المتعلقة باستكمال إيرادات معاهدة التعاون ومدى دقتها. إضافة إلى ما سبق، ثمة حاجة إلى إعادة فحص منهجية الدفع من أجل تخفيف مخاطر أسعار الصرف. رابعا: فيما يتعلق بموضوع إدارة دورة الدفع، لاحظت المجموعة باء مع القلق أن 17% من أدون توريد المشتريات بأثر رجعي بعد استلام السلع والخدمات مما يدل على ضعف الرقابة في ذلك المجال. وطلبت المجموعة باء معرفة التدابير التي تعتمزم الأمانة تنفيذها من أجل تعزيز الامتثال في تلك المسألة. خامسا: لاحظت المجموعة أن الشعبة تشدد على أن عدة مخاطر رئيسية تنبع من الوضع الحالي مع بناء قاعة مؤتمرات جديدة لحث الإدارة على الاهتمام. وأعربت المجموعة عن اهتمامها بمعرفة وجهة نظر الأمانة بشأن تلك المخاطر الرئيسية وكيف يمكن تخفيفها.

212. وشكر وفد مصر مدير الشعبة على الشرح المفصل للبند المختلفة الواردة في التقرير. وبالإشارة إلى البند ه (خدمات المؤتمرات واللغات)، لاحظ الوفد أن النقاط والتعليقات الواردة في ذلك الجزء من التقرير، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام المحدود لأدوات تكنولوجيا المعلومات، والاختلافات في تكاليف الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات. إضافة إلى ذلك، هناك توصية بالنظر في هيكل شعبة خدمات المؤتمرات واللغات لضمان تلبية احتياجات وتقديمها لخدمة فعالة. ونوه الوفد إلى ضرورة تطوير نظام حديث لتحسين تدفق العمل، وضرورة استخدام البرمجيات لتيسير جدولة الأعمال وما يحتاجه تدفق العمل من تعديل ليلاءم الأدوات الجديدة. علاوة على أن الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات على نحو متزايد يتطلب استعراض طرق مراقبة الجودة لشعبة اللغات. ولاحظ الوفد أيضا أن المبالغ التي تُدفع للمترجمين، التي لم يُنظر فيها لما يزيد

على 15 عاما بحاجة إلى المراجعة في أقرب وقت ممكن. وأيد الوفد الرأي القائل بأن النظر في تلك التدابير وتنفيذها قد يسهم في الحد من تكلفة الترجمة؛ لذلك، يوصي الوفد بتنفيذ تلك التوصيات من جانب الويبو.

213. وأيد وفد الولايات المتحدة البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للعمل الشاق الذي تضطلع به الشعبة، وشجع المدير العام على تنفيذ توصيات الشعبة في الوقت المناسب. وأبدى سروره لملاحظة استنتاج الشعبة أن القيود المفروضة على الرحلات في درجة رجال الأعمال قد حققت وفورات في التكاليف وشجع المدير العام على البحث عن فرص أخرى لتحقيق الوفورات في ذلك المجال. وأشار إلى المناقشات المثمرة بشأن السبل الإبداعية المعتمدة في بعض المنظمات للتصدي لمسألة تكاليف السفر التي دارت خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين التي عقدت في شهر مارس برئاسة المدير العام. وأشار الوفد على سبيل المثال، إلى أن المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف بدأت تستغل قدرتها الشرائية للتفاوض الجماعي بشأن الأسعار مع الشركات وبشأن أسعار مرضية مع الفنادق في وجهات السفر التي تشهد إقبالا شديداً بفرض الإقامة على الموظفين في تلك الأماكن لتحقيق الوفورات لفائدة المنظمات. واستفسر عما إذا كانت الويبو تنسق مع منظمات أخرى بطريقة مماثلة. وإن كان الأمر بخلاف ذلك شجع الأمانة على استكشاف مساوئ ذلك الخيار ومحاسنه. وأحاط أيضاً علماً بأن توصية الشعبة الداعية إلى تحقيق وفورات في التكاليف من خلال حجز ترتيبات السفر في الوقت المناسب تعد مسألة مشتركة تتكرر على نطاق منظومة الأمم المتحدة وينبغي اعتمادها بسرعة. وأعرب عن قلقه إزاء تعليقات الشعبة المتصلة بنزاهة البيانات وإدارة دورة الدفع وخصوصاً نظراً إلى الجهود المبذولة لوضع نظام التخطيط للموارد المؤسسية موضع التنفيذ التام. وحث المدير العام على تدعيم الضوابط في تقديم الطلبات بعد إتمام الشراء بالفعل والتأكد من دقة البيانات وعدم ازدواجها. وأقر بالعمل الشاق الذي يضطلع به قسم التحقيقات وبالزيادة المبينة في الإنتاجية ورحب بالتقارير الإعلامية على غرار تقرير الشعبة.

214. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق CEBS وشكر مدير الشعبة وموظفيها على الأداء الجيد لمهمتهم، معرباً عن تقديره لفعالية الضوابط. وأشار الوفد إلى أن التحقيقات كانت ولا تزال تجري في الوقت المناسب، وأن الشعبة يمكنها الاعتماد على دعم المجموعة للسياسة والإجراءات الاستباقية وأيضاً للإجراءات الوقائية. وأشارت المجموعة إلى الاهتمام الخاص الذي حظي به بيان الشعبة بشأن المخاطر المرتبطة ببناء قاعة مؤتمرات جديدة، وطلب الوفد إلى الأمانة أن تتوسع في تناول الموضوع، ومعرفة ما إذا كانت تتفق مع استنتاجات الشعبة وما الذي تعترض القيام به في هذا الصدد.

215. وشكر وفد الجزائر مدير الشعبة، والشعبة جميعها على العمل الرائع الذي قامت به. وقال إنه وجد التقرير دقيقاً وموجزاً وأنه ساعد الأعضاء على بحث وتناول جميع المعلومات التي يحتاجونها للحكم على نوعية العمل المنجز. وأعرب الوفد متحدثاً الآن باسم المجموعة الإفريقية عن ارتياحه للعمل الذي أنجزته الشعبة، وأضاف أن المجموعة الإفريقية تولي أهمية للشعبة، وأنها تود التعليق على نقطتين: الأولى التوصيات بشأن إدارة البرامج والمشاريع. ورد في الفقرة 14 من تقرير الشعبة أن الشعبة أوصت، بصورة خاصة، بأن تدخل الأمانة تحسينات على استراتيجيات التنفيذ بغية تعزيز فعالية تنفيذ المشاريع من أجل التركيز بصورة أكبر على الطلب. وطلبت المجموعة الإفريقية مزيداً من التفاصيل بشأن توصية الشعبة المتعلقة بإدارة البرامج والميزانيات لاسيما تلك المتعلقة بالتقييم النوعي للمشاريع. وأوضح الوفد أن المجموعة الإفريقية طالبت دائماً في اللجنة المعنية بالتنمية بتقييم المشاريع وفقاً لنوعيتها سواء أكانت برامج تدريب أو أي نوع آخر من المشاريع. هناك حاجة إلى التقييم النوعي لكن غالباً ما يقال للوفود إن التقييم النوعي من الصعوبة بمكان، وأنه تقييم ذاتي ويعتمد على المستفيدين. إلى آخره. واستفسر الوفد ما إذا كانت الشعبة لديها أي توصيات تقدمها بشأن كيفية تحسين التقييم النوعي بدلاً من التقييم الكمي للمشاريع. والتعليق الثاني بشأن تنفيذ التوصيات، وجد الوفد أنه من المثير للدهشة وجود عدد كبير جداً من التوصيات المعلقة. 94 توصية معلقة منها 67 مرتفعة المخاطر للغاية. والنمس الوفد مزيداً من المعلومات عن أسباب عدم تنفيذ تلك التوصيات وما الذي تعترض الأمانة القيام به لمعالجة هذا الأمر. النقطة الثالثة هي أن المجموعة الإفريقية ترى أن مجرد الإحاطة علماً بالتقرير لا تعكس أهمية التقرير ومن ثم تود المجموعة النظر في مقررات أخرى. وتؤيد المجموعة اعتماد التقرير لكنها لا تزال مستعدة للمناقشة، مشددة على أن الإحاطة علماً بالتقرير لا تبدو كافية.

216. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أن تقرير الشعبة عرض عدة استنتاجات وتوصيات هامة. ومع ذلك قدم الوفد اقتراحين. أولاً: فيما يتعلق بعملية توليد الإيرادات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، رأى الوفد أن تحديد السعر استناداً إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فكرة جيدة. ومع ذلك، من الضروري أن تتحدد رسوم الطلب بصورة مناسبة بناء على مستوى الخدمة، وأضاف أن الويبو بحاجة إلى تعزيز الاستثمارات في مجال خدمة العملاء بصورة خاصة. ثانياً: فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات واللغات واستناد الترجمة إلى جهات خارجية متعاقدة، اقترح الوفد نظاماً مفتوحاً للمحافظة على الجودة والسعر.

217. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وانضم إلى آخرين في شكر الشعبة على عملها الشاق في إعداد التقرير. ورحب الوفد بالمعلومات المتعلقة بوفورات التكلفة في مجال السفر، وصرح بالحاجة إلى مزيد من المعلومات حول مدى مواءمة سياسة الويبو لسياسة الأمم المتحدة للأسفار. وشارك الوفد أيضاً المخاوف التي أثارها وفود أخرى بشأن تقديم الطلبات بعد إتمام الشراء وحث الأمانة على الاستجابة للتوصيات الواردة في التقرير بهذا الشأن. وأيد الوفد الدعوات إلى استخدام مؤشر الأداء SMART، الذي يمكن أن يسهم في تناول التعليقات التي أبدتها الوفود في الاجتماع الأخير لتقرير أداء البرنامج، والتي تتعلق أيضاً بكيفية تصميم وصياغة مؤشرات الأداء في وثيقة البرنامج والميزانية. وشجع الوفد الأمانة على إيلاء الاهتمام الواجب لتلك التوصيات ولغيرها من التوصيات.

218. وشكر وفد اليابان مدير الشعبة على الإيضاحات التي قدمها، وأشار إلى أن أهمية الرقابة الداخلية في سياق الإدارة السليمة لأي منظمة لا يمكن تقديرها. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به المجموعة باء، لاسيما فيما يتعلق برقابة الشعبة على عملية توليد الإيرادات بناء على معاهدة التعاون التي تشكل أساس إيرادات الويبو، وبالتالي أساس إيرادات المنظمة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن سروره بالاستنتاج الوارد في الفقرة 19 "ولتحقيق الأهداف التجارية الحالية والمستقبلية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات وتلبية احتياجات الأعمال التجارية المتزايدة، ينبغي التوفيق بين كفاءات الموارد البشرية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات مع الأهداف والنتائج المرتقبة لخطّة معاهدة التعاون بشأن البراءات الاستراتيجية للأجل المتوسط". وصرح الوفد بأنه من المهم للمنظمة أن تتكيف باستمرار مع الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لمستخدمي النظام العالمي للملكية الفكرية. كما أكد الوفد أهمية تحقيق مزيد من الوفورات على النحو الذي بينه المتحدث السابق.

219. وشكر وفد أستراليا مدير الشعبة على هذا التقرير. وقال إن الفقرات من 31 إلى 35 من التقرير أشارت إلى أن تدوين المحاضر الحرفية يكبد الويبو تكاليف كبيرة. وأوضح أنه يدرك التكلفة، ورأى أنه يجب مواصلة النظر في المسألة، لكن الوفد فضل في تلك المرحلة الإبقاء على التقارير الحرفية إلى أن يقتنع بأن التكنولوجيات البديلة يمكنها أن تقدم المعلومات نفسها والإمكانات البحثية نفسها المتاحة حالياً في التقارير الحرفية.

220. وطلب الرئيس من مدير الشعبة الرد على الأسئلة والتعليقات.

221. وشكر مدير الشعبة الوفود التي أعربت عن دعمها لعمل الشعبة، وقال إنه سينقل تقديرهم إلى الفريق. والتفت إلى الأسئلة وقال إنه سيتناولها بالترتيب الذي طُرحت به، وسيتم تناول الأسئلة عن الموضوعات المشتركة في الوقت نفسه. وفيما يتعلق بالتحقيقات في الادعاءات التي لا أساس لها، أشار المدير إلى أن الغالبية العظمى من الحالات المسجلة هي في الواقع ادعاءات لا أساس لها. وقد أجريت تحقيقات أولية في معظم الحالات ولم يعثر على أي دليل. وفي كثير من الأحيان، كان على الشعبة أن تتعامل مع ادعاءات لا تتعلق بالاحتيال لكن بمسائل أخرى لا ينبغي للشعبة أن تركز عليها. وهذا يفسر وجود عدد كبير من الادعاءات التي لا أساس لها لدى الشعبة. وقال إن أحد أهداف سياسة التحقيقات هو تركيز عمل الشعبة على ما يجب عليها عمله، أي على مكافحة الاحتيال. وفيما يتعلق بالتعليقات بشأن ضرورة القيام بدور فعال ووقائي بقدر أكبر في حالة الاحتيال، ذكّر المدير بأن برنامج عمل الشعبة لعام 2013، كما عُرض على الدول الأعضاء يبين أن الشعبة قد خططت للعمل على اكتشاف الاحتيال ومنعه. وهذا يعني أن الشعبة ستؤدي في السنوات المقبلة دوراً

وقائياً أكبر في التحقيقات لا مجرد إبداء رد فعل عند حدوث شيء ما. والتفت المدير إلى مسألة الأسفار، ورأى أن زملاءه من قطاع الإدارة قد يرغبون في الرد على الأسئلة ذات الصلة بمزيد من التفصيل. إلا أنه أشار إلى أن جميع التوصيات في مختلف التقارير قبلتها الأمانة ويجري تنفيذها جميعاً ما عدا توصية واحدة في نهاية التقرير في المرفق الثالث. ولم يكتمل بعد تنفيذ جميع التوصيات لكنها في الطريق إلى ذلك. وأكد المدير أن الشعبة تُجري بصورة منتظمة مقارنات مع منظمات أخرى وخدمات أخرى للرقابة لقياس مؤشرات أداء الشعبة. وفيما يتعلق بتنفيذ المنظمة للتوصيات، قال إن الويبو ليست أحسن أو أسوأ حالاً من المنظمات الأخرى من حيث الوقت الذي تستغرقه في تنفيذ تلك التوصيات. وقد أظهرت آخر مقارنة أن متوسط الوقت اللازم للتنفيذ هو 220 يوماً. ورداً على التعليقات بشأن استرداد الأموال من المقاول العام، أفاد المدير بأن قطاع الشؤون العامة والإدارة سيجيب على ذلك بمزيد من التفاصيل. ومع ذلك، منذ اليوم الذي بدأ فيه التدقيق تم بالفعل استرداد بعض المبالغ المالية، ولا تزال هناك مبالغ أخرى في الطريق، وتوقع المدير أن تُحل المسألة بسرعة نسبياً. قُبلت هذه التوصية، وغطى الاتفاق الذي أبرم بين الأمانة والمقاول العام تلك المسألة لأن معظم الأموال المستحقة للويبو قد استردت بالفعل. وفيما يتعلق بإتاحة تقارير الشعبة للجمهور، قال المدير إن منظمات أخرى قامت بذلك. ولم تحصل الشعبة بعد على أي ردود أفعال بشأن تجربة تلك المنظمات، والأمر يعود إلى الدول الأعضاء لقبول ذلك الخيار. وأشار المدير إلى أنه يسهل الحصول على تقارير الشعبة، ولا يحتاج الأمر إلا إرسال بريد إلكتروني بذلك إلى الشعبة للحصول على التقارير. وقد طلب آخر وفد قام بذلك 10 تقارير، وأرسلت التقارير العشرة إلى تلك الدولة العضو في خلال ساعة؛ ومن ثم، فهي وسيلة سهلة الاستخدام نسبياً. وتساءل المدير عما إذا كان تبسيط إجراء الحصول على التقارير سيزيد من اطلاع الدول الأعضاء عليها. وقال إنه لا يعرف ما إذا كان رفع تلك التقارير على الإنترنت يعني اطلاع مزيد من الدول الأعضاء عليها، فهو لم يحصل على المعلومات المتعلقة بالمنظمات الأخرى نظراً إلى أن هذا التديير أدخل مؤخراً نوعاً ما، ولم تتلق الشعبة أي ردود أفعال بعد. واستجاب المدير للتعليقات بشأن مواءمة سياسات الويبو مع سياسة الأمم المتحدة للأسفار، وأشار إلى أن البند الرئيسي الذي لم تتم مواءمته مع قواعد الأمم المتحدة يتعلق بالإجازة لزيارة الوطن. وكانت قواعد هذه الإجازة موضوع توصية وردت في تقرير سابق بشأن البعثات والسفر، وهي إحدى التوصيات التي لا تتسق فيها الويبو مع سياسة الأمم المتحدة. وذكّر المدير بأن التقرير السنوي الموجز لعام 2012 تضمن قائمة بالتوصيات التي لم تُقبل ومن بينها التوصية المتعلقة بالإجازة لزيارة الوطن. وستنظر الشعبة في كيفية حل تلك المسألة. وقال المدير إن قطاع الشؤون العامة والإدارة يمكن أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن وضع التوصيات. وأضاف أن العديد من هذه التوصيات تُنفذ في وقت معقول. مشيراً إلى أن إصلاح الممارسات وتخطيط سياسات السفر مهمة ضخمة. ورداً على مسألة طلبات الشراء بأثر رجعي، قال المدير إن هذه المسائل شديدة التعقيد وتحتاج إلى وقت للتعامل معها. وعلق قائلاً بأن مراعاة ممارسات الإدارة الجيدة أمر يعود إلى المديرين. وثمة سؤال أيضاً يتعلق بالتحسينات الممكنة في إدارة البرامج والمشاريع. أشار إلى أن التوصيات المتعلقة بهذا الأمر قُدمت إلى اللجنة المعنية بالتنمية في نوفمبر 2012، كما وردت في تقريرين عامين (تقارير التقييم التي قُدمت إلى اللجنة المعنية بالتنمية في العام الماضي). وتتعلق بتعزيز قدرات المؤسسات والمستخدمين في مجال الملكية الفكرية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي واستنباط أدوات للنفوذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات. وذكّر المدير بأن هذه المسألة نوقشت في اللجنة المعنية بالتنمية عام 2012، وأن اللجنة والأمانة قبلت التوصيات. وأفاد بأن مشروع البرنامج والميزانية للشائبة 2014-2015، عند مقارنتها بمقترح الميزانية السابق، أظهرت تحسناً ملحوظاً من حيث الإدارة القائمة على نتائج ومؤشرات الأداء وتعريف مؤشر SMART للأهداف ومؤشرات النتائج والإنجازات. وفيما يتعلق بالتعليقات على التقييمات النوعية، قال إن عمليات التقييم المنفذة أخذت في اعتبارها عوامل النوعية والفعالية ومردودية التكلفة وأثر الملكية الفكرية وأهميتها. وأكد أن جميع هذه المسائل قد قيمت. ورداً على الأسئلة المتعلقة بالتوصيات المتعلقة، أكد مجدداً حدوث حوار فعال للغاية كما أسبق وأوضح في لجنة الميزانية المنعقدة في شهر يوليو. وقد عقبته الدول الأعضاء في ذلك الوقت بأن الهدف (في وثيقة تقرير أداء البرنامج) لم يتحقق من حيث عدد تقارير التدقيق المذكورة. وهذا صحيح بالنسبة للسنة الأولى من فترة السنتين. ومع ذلك، لم تواجه الشعبة تلك المشكلة طوال فترة السنتين. وفيما يتعلق بالعام السابق، ربما يكون الشيء الذي لم يُذكر بصورة كافية هو مقدار الوقت المستغرق في إعداد التقرير وفي المتابعة. فالمتابعة تستهلك الكثير من الوقت لأنها تتم بطريقة دقيقة وشاملة. وأوضح أن زملاء المسؤولين عن البرامج قدموا معلومات ذات صلة إلى جانب ردودهم فيما يتعلق بمتابعة التوصيات. وقد استغرق النظر

في تلك المعلومات قدرا كبيرا من وقت الشعبة، مضيفا أنه أخذ في اعتباره الوقت اللازم للمتابعة، وقد حُصص اللون الأخضر لبرنامجنا في تقرير أداء البرنامج بدلا من لون العنبر.

222. وشكر الرئيس مدير الشعبة على الرد الشامل، وطلب من الأمانة الرد على الأسئلة المتبقية.

223. وذكرت الأمانة بأن مدير الشعبة قد أشار إلى عامل مهم يجب أن يؤخذ في الحسبان. وأوضحت الأمانة أن تقارير الشعبة جاءت قوية وسريعة وأسفرت عن الكثير من التوصيات التي يجب التعامل معها. وأضافت أن التقرير الذي قدمته الشعبة إلى الدول الأعضاء يعطي لمحة سريعة في وقت معين، وأنه يجب على الوفود أن تعلم أن الأمانة لم تنتظر بدء اجتماع لجنة البرنامج والميزانية مكتوفة الأيدي لكي ترد على تلك التقارير. لقد أوضح مدير الشعبة تماما أن الأمانة شاركت في الحوار مع الشعبة بنفس الطريقة التي اشتركت فيها مع مراجع الحسابات الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية. وأشارت إلى أنه تم النظر في التوصيات، وأخذت على محمل الجد نظرا لارتباطها بالضوابط الداخلية وإدارة المخاطر (كما ذكرت أيضا اللجنة الاستشارية). المهم أنه قُدم للدول الأعضاء عدد من الوثائق في تلك الدورة. على سبيل المثال: وثائق عن مردودية التكلفة وسياسة اللغات، وما إلى ذلك من الوثائق التي تتناول العديد من تلك المسائل في الواقع. وقد احتاجت بعض توصيات الهيئات الرقابية وقتنا طويلا لتناولها. في بعض الحالات يسهل تطبيق التوصيات عن طريق تعزيز قاعدة أو إصدار توجيه. وكان ذلك يسيرا جدا وأدى إلى تغيير السلوك بين عشية وضحاها. إلا أن تناول توصيات أخرى تتطلب تغييرات في النظام شملت بعضها قطاعات ونظم. وينبغي النظر في تلك التوصيات بعناية فقد تكون لها تداعيات غير مرغوبة. ولا تزال هناك توصيات أخرى قد تكون الأمانة بحاجة إلى العودة إلى هيئة التدقيق لتلتمس توضيحا. وضربت الأمانة مثلاً بمسألة آثارها وفد بولندا في آخر مراجعة أجريت للمباني وتضم ست توصيات. نُفذت ثلاثة منها بالفعل، وسيتم تنفيذ توصية أخرى بحلول نهاية العام. وستظل اثنتان معلقتان. وحاولت الأمانة أن توضح أن العمل يمضي قدما ويُنفذ عندما يتسنى ذلك. وأضافت أنها لم تسمع الشعبة تقول إن الأمانة لم تقبل التوصيات. فقد قبلت الأمانة التوصيات ومضت قدما. وحيثما تكون هناك اختلافات، يتفاوض الطرفان وصولا إلى حل، وهذه هي الطريقة التي تتعامل بها الأمانة مع التوصيات. وأضافت الأمانة أنها تشترك بفعالية في تناول التوصيات المتعلقة بمسائل الشراء والسفر والمباني، إلا أن ذلك سيستغرق بعض الوقت. وسينخفض عدد التوصيات المعلقة لكن في الوقت الذي ينخفض فيه عدد التوصيات، تُقدم توصيات جديدة من المراجعين الجدد من جانب الشعبة ووحدة التفتيش المشتركة ومراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية. وترغب الأمانة في أن تضع المسألة في سياقها، وطلبت من الوفود أن تضع في اعتبارها، مع اقتراب مناقشة الوثائق المتعلقة بالكفاءات أو السياسة اللغوية، أن المسائل التي أثارها الدول الأعضاء تحت هذا البند من جدول الأعمال سنتناقش.

224. وقال وفد الولايات المتحدة إنه يود إثارة مسألة المنظمات الأخرى التي تعمل بصورة جماعية للتفاوض من أجل الحصول على أسعار أفضل للفنادق، وتساءل عما إذا كانت الويبو تتعاون مع تلك المنظمات بشأن هذه المسألة.

225. وأوضحت الأمانة أنها تعمل مع المنظمات التي تتخذ من جنيف مقرا لها على جميع المسائل المتعلقة بالسفر وفعالية التكلفة. وأن هناك شبكة سفر مشتركة بين الوكالات تلتقي في جنيف وتختص بمواقع محددة، تعمل مع الوكالات. ومن المقرر أن يكون اجتماعها المقبل في أكتوبر / نوفمبر حيث سيتم بحث المزيد من تلك المسائل. وفيما يتعلق بملاحظة وفد المكسيك بشأن سياسة الأسفار في الأمم المتحدة، علقت الأمانة على سياسة السفر لدى الأمم المتحدة بأنها مثل الهدف المتحرك، صدر آخر تحديث له في 12 أغسطس 2013 تقريبا، وأوضحت الأمانة أنها كانت تنظر في سياسات الأسفار في مختلف المنظمات للوقوف على أفضل الممارسات وستعود بتعديلات.

226. وشكر وفد المكسيك مدير الشعبة والأمانة على التوضيحات المقدمة. وقال الوفد إنه يفهم إنه عمل مستمر في الواقع. وأشار إلى أن تعليقاته قُدمت بروح محاولة دعم الأمانة لأن العديد من التوصيات لا تشير فقط إلى الإدارة لكن أيضا إلى مديريين مختلفين في المنظمة. وأضاف أن رسالة الدول الأعضاء واضحة للغاية: يجب تنفيذ التوصيات لأن الإدارة هي التي في

النهاية التي تواجه لجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية بشأن ما إذا كانت التوصيات تنفذ أم لا. وقال الوفد إن وفد الجزائر قد أشار، بنفس المنطق، إلى أن الإحاطة علماً بالتقرير قد تكون غير كافية. ورأى الوفد أن اللجنة ينبغي أن ترحب بالتقرير وأن تشجع الأمانة على تنفيذ التوصيات، وهو ما سيكون رسالة إلى الموظفين في جميع أنحاء المنظمة، أي أنهم بحاجة إلى أخذ التوصيات على محمل الجد وإلى دعم الإدارة في تنفيذها.

227. وصرح وفد إسبانيا بأن ما ذكرته الأمانة بشأن مسألة إدارة الأسفار وسياسة الأسفار صحيح. أي أن هذه السياسة تتغير في كثير من الأحيان، ومع ذلك هناك ممارسات في الويبو (ذكرها مراجع الحسابات) تتعلق بقواعد الإجازة لزيارة الوطن، يمكن مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة أن تتوافق مع سياسة الأمم المتحدة للأسفار التي وضعت منذ أشهر قليلة. ومن شأن ذلك أن يحقق هدفين: مواءمة سياسة الويبو مع سياسة الأمم المتحدة، ويمكن من خلال تطبيق اللوائح الخاصة بالمنظمة (التي تبدو أكثر صرامة مما هي عليه في الممارسة الفعلية) تحقيق وفورات ملموسة تتراوح ما بين 1 و2 مليون فرنك سويسري في فترة السنتين. وأضاف الوفد أن هذا المبلغ يعادل تقريباً المبلغ الذي ستوفره الويبو لو أنها اتبعت نظاماً مختلفاً للتقارير الحرفية، ورأى أن هذه الوفورات الضخمة ستكون موضع ترحيب كبير. وفي ضوء مناقشات الميزانية حيث يمكن العثور على الأموال، رأى الوفد أن التطبيق الفوري لبعض اللوائح سيكون موضع ترحيب كبير من الناحية المالية وسيوفق أيضاً سياسة الويبو مع سياسة الأمم المتحدة

228. وقرأ الرئيس فقرة القرار في التقرير التي تدعو لجنة البرنامج والميزانية إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بمضمون الوثيقة. وأضاف أن هناك مجموعات كثيرة من التوصيات في تقارير اللجنة الاستشارية والشعبة وينبغي النظر في كيفية ارتباطها. وفي ضوء مقترح وفد المكسيك، قال الرئيس إن لجنة البرنامج والميزانية يمكن أن تحيط علماً بالتقرير وتوافق على التوصيات أو توافق على تنفيذ التوصيات. وسأل الرئيس وفد المكسيك عما إذا كانت تلك هي الصياغة الصحيحة.

229. وقال وفد المكسيك في رده إن مقترحه يتفق بصورة أو بأخرى مع ما ذكره الرئيس: إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالترحيب بمحتويات الوثيقة وأن تطلب من المدير العام تنفيذ جميع التوصيات الواردة فيها. وأشار إلى أن هذه هي روح المقترح.

230. وقرأ الرئيس المقترح المعروض: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بالترحيب بمحتويات الوثيقة وأن تطلب من المدير العام تنفيذ جميع التوصيات الواردة فيها".

231. وقال وفد أستراليا إن الأعضاء في حاجة إلى بعض الوقت للنظر في جميع التوصيات الواردة في الوثيقة قبل أن يعلنوا بشكل قاطع أنهم يريدون تنفيذ كل توصية من هذه التوصيات.

232. وذكر وفد ألمانيا أن موقفه يشبه كثيراً الموقف الذي بينه وفد أستراليا آنفاً. وذكر الوفد بأن الوثيقة، كما تم شرحه، ليست سوى تقرير موجز يعرض نقاطاً رئيسية معينة. ونوه إلى أن ثلثي التوصيات لم تدرج حتى في التقرير، وأن الأعضاء إذا أكدوا على التوصيات المدرجة فقط في التقرير دون الإشارة إلى التوصيات الأخرى فقد يؤدي ذلك إلى خلل في التوازن بينها. ورأى الوفد أن فقرة القرار بصيغتها الأصلية جيدة.

233. واتفق وفد المكسيك على أن وفد ألمانيا قد يكون محقاً من حيث الرقابة. فالوثيقة عبارة عن ملخص وهناك توصيات محددة أكثر تفصيلاً وردت في تقارير المراجع ولم تُدرج بالضرورة في الوثيقة، لكن توخياً لمزيد من الدقة والتحديد يمكن للجنة أن تطلب من المدير العام تنفيذ توصيات الشعبة بشأن عمليات التدقيق التي نُفذت. وليس من الضروري أن يذكر النص "جميع التوصيات الواردة فيها" فقد تكون هناك أيضاً جوانب للتقرير عبارة عن مجرد ملخصات للأنشطة وليست توصيات.

234. وسأل الرئيس وفد المكسيك ما إذا كان يقصد أن يقول "أن تطلب من المدير العام تنفيذ توصيات الشعبة".

235. واقترح وفد إسبانيا: "تنفيذ توصيات الشعبة".

236. وقرأ الرئيس العبارة المقترحة: " وأن تطلب من المدير العام تنفيذ توصيات الشعبة المتعلقة بالتدقيق."

237. وقال وفد أستراليا في رده إنه توجد في بعض الأحيان أسباب، كما تناولت المناقشة من قبل، تدعو الإدارة إلى عدم تنفيذ توصية معينة. وقد أوضحت الأمانة المنطق وراء ذلك. وصرح الوفد أن اللجنة الاستشارية، كما علمت الوفود منها، ناقشت مع الإدارة عملية تقدم الإدارة بموجبها بتقديم تقرير مفصل في حالة اتخاذ الإدارة قرارا بعدم قبول توصية ما، تشرح فيه سبب عدم قبولها التوصية. ورأى الوفد ضرورة مواصلة بحث المسألة قبل التوصل إلى استنتاج مفاده ضرورة اعتماد الإدارة لكل توصية قدمتها الشعبة لأنه توجد في بعض الأحيان أسباب لعدم تنفيذ التوصيات ويُقدم تبرير لذلك.

238. وطلب الرئيس من الوفد توضيح نص القرار الذي يريد الوفد اعتماده بصورة مؤقتة.

239. وأجاب وفد أستراليا بعد أن أعاد النظر في المسألة أن عبارة "يعتمد بصورة مؤقتة" هي عبارة غير موفقة، وأنه يفضل عدم استخدامها. وأشار الوفد إلى أننا بصدد "الإحاطة علماً" بالتقرير وليس "اعتماده". وطلب ترك المسألة مفتوحة على أن تتم العودة إليها لاحقاً.

240. وأجاب الرئيس قائلاً إنه نظراً لعدم التوصل إلى اتفاق، سيترك القرار المتعلق بالبند 6 مفتوحاً حتى نهاية الدورة.

241. وعقب الاتفاق على صيغة قرار بشأن البند 5، وعلى قرار بأن الصيغة نفسها تنطبق على القرارين المتعلقين بالبندين 3 و 6 (انظر المناقشة في إطار البند 21)، اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية ما يلي:

242. توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بأن تحيط علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/21/17 (تقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية) وأن تلتزم من الأمانة الاستمرار في اتخاذ التدابير المناسبة لتناول التوصيات الموجهة إليها من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وتمست لجنة البرنامج والميزانية أيضاً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستمر في استعراض ومراقبة التدابير التي تتخذها الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

البند 7 تقرير مرحلي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

243. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/16.

244. وقدم الرئيس الوثيقة WO/PBC/21/16 تلبية لطلبات الدول الأعضاء أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية، وتُقدم هذه الوثيقة إلى الدول الأعضاء لعرض حالة 44 توصية وجيهة بالنسبة للهيئة التشريعية لليوبو أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة عقب عمليات الاستعراض التي أجرتها أثناء الفترة ما بين سنتي 2010 و 2012. كما تعرض الوثيقة الموقف في اليوبو من قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المذكورة الموجهة إلى الهيئات التشريعية أو الهيئات الحاكمة للمنظمات المشاركة.

245. وقدمت الأمانة شرحاً موجزاً. وقالت كما هو معلوم للوفود، تقوم وحدة التفتيش المشتركة بنوعين من التدقيق: (1) عمليات استعراض تشمل أكثر من منظمة (استعراض على نطاق المنظومة) و (2) عمليات استعراض لكل منظمة على حدة. وفي بعض الأحيان تقتصر بعض التقارير التي تشمل أكثر من منظمة واحدة على الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. ولا تتعلق هذه التقارير بوكالات متخصصة مثل اليوبو. وأشارت إلى أن كل تقرير لوحدة التفتيش المشتركة يحتوى على استعراض للإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب تلك المنظمات المعنية بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وتقع هذه

التوصيات في فئات ثلاث: تلك الموجهة إلى الهيئات التشريعية، والموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات، وتلك التي تتطلب إجراء من منظمة معينة. وقدمت الأمانة مزيد من التفاصيل، تلبية لطلبات الدول الأعضاء أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة البرنامج والميزانية، كما قدمت هذه الوثيقة إلى الدول الأعضاء لعرض حالة 44 توصية وجهية بالنسبة للهيئة التشريعية للويبو أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة عقب عمليات الاستعراض التي أجرتها أثناء الفترة ما بين سنتي 2010 و2012. ويرد في مرفق هذه الوثيقة تلك التوصيات الموجهة إلى مجالس إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة إلى جانب الحالة الراهنة لقبول وتنفيذ تلك التوصيات. من أصل 44 توصية، هناك 23 توصية مقبولة ومنفذة، و9 توصيات مقبولة ويجري تنفيذها، و11 توصية يجري النظر فيها، وتوصية واحدة غير وجهية بالنسبة للويبو. وتقدم هذه المعلومات في تقرير تلو الآخر. واقترحت الأمانة في المستقبل استخدام نظام التعقب الإلكتروني التابع لوحدة التفتيش المشتركة لتقديم التقارير عن حالة التنفيذ. وأعلمت الأمانة الدول الأعضاء أن النظام متاح ويمكنها الاطلاع عليه.

246. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وشكر الأمانة على الوثيقة، والتمس توضيحاً بشأن ما ورد في الصفحة 4 من المرفق بخصوص توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تود معرفة السبب في اعتبار هذه التوصية غير مقبولة وطلب توضيحاً للأمر. وأبلغ الوفد أن التوصية نصت على ضرورة أن تقوم الهيئات التشريعية بعمل أكثر فعالية، وأن تكون لها سياسة للدعم المؤسسي لكل وكالة من الوكالات، واستراتيجية لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأضاف أن المجموعة لا ترى أن التقييم يقدم إجابة واضحة بشأن سبب عدم تنفيذ التوصية. ونظراً إلى أن العمل الذي جرى تنفيذه في اللجنة المعنية بالتنمية ذو طبيعة مختلفة وأن التعاون الثلاثي يختلف في نوعيته عن التعاون بين بلدان الجنوب، رأت المجموعة أن التوصية بالغة الأهمية لغالبية الأعضاء الويبو، ليس فقط للدول الأعضاء في جدول أعمال التنمية ومجموعة جدول أعمال التنمية، لكن أيضاً لبلدان نامية أخرى. في العام الماضي أنشأت البرازيل مع الويبو صندوقاً استئمانيًا ومنحت الويبو حق تنسيق وإدارة صندوق لإقامة واستثمار أنشطة تعاون بين بلدان الجنوب. وطلب الوفد توضيحاً بشأن هذه النقطة.

247. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الإفريقية، وأعرب عن ارتياح المجموعة لإدراج جميع التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة في الوثيقة. ورأت المجموعة أن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر. وشجعت المجموعة الويبو بقوة على تقديم تقرير وحدة التفتيش إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشارت إلى أنها تؤيد تعليقات مجموعة جدول أعمال التنمية، وأنها تجد أيضاً بعض توصيات المجموعة بالغة الأهمية، وضربت مثلاً بتلك التوصيات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي في منظمات الأمم المتحدة. ومسئولية كل منظمة من منظمات الأمم المتحدة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأيضاً تلك التوصيات المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. وأبدت المجموعة أسفها لأن فئتي التوصيات الأشد أهمية للمجموعة الإفريقية تقع تحت فئة "قيد النظر" من جانب الأمانة. وواصلت المجموعة الإفريقية قائلة إن كان هذا الفهم صحيحاً، فإن التقدم المحرز في هذه التوصيات يعتمد في الواقع على الدول الأعضاء لا على الأمانة نفسها. وأضافت أن هذا هو فهم المجموعة. لكن المجموعة نفسها لا تؤيد هذا الرأي، وترى أن الأمانة يمكنها أن تتخذ بالفعل إجراءات معينة فيما يتعلق بهذه المسائل. هناك بالطبع بعض المسائل الخلافية، ومشاريع تُناقش في اللجنة المعنية بالتنمية، لكن هذا لم يمنع الأمانة من اتخاذ إجراءات في هذا المجال؛ لذلك تلمس المجموعة توضيحاً من الأمانة بشأن عدم قبول هذه التوصيات في الوقت الحالي ولم لا تزال "قيد النظر".

248. وأشار وفد المكسيك بصورة محددة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر في 2012/9 بشأن "دفع مبلغ إجمالي مقطوع بدلاً من الاستحقاقات". يشير هذا الاستعراض إلى سياسة السفر. ويود الوفد أن يتناول نقطة آثارها مراجع الحسابات الداخلي تتعلق بدفع مبلغ إجمالي مقطوع إلى الموظفين. وطلب الوفد توضيحاً من الأمانة يتعلق بتحديد موعد للنظر في إعداد التقرير الذي أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة. هذه الإشارة بشأن ضرورة أن تطلب هيئات الإدارة للمنظمات إعداد تقرير عن استخدام خيار دفع المبلغ الإجمالي المقطوع يتضمن، في جملة أمور، مقارنة تكاليف دفع المبلغ الإجمالي المقطوع بتكاليف تنظيم السفر، وما إلى ذلك. وردت هذه الإشارة في التوصية رقم 1 لوحدة التفتيش المشتركة من الاستعراض

الخاص. وفي حالة دفع مبلغ إجمالي مقطوع في الويبو، التمس الوفد توضيحا من الأمانة ما إذا كان هذا المبلغ يُدفع بالكامل أم بما يعادل 80% من التكلفة في درجة رجال الأعمال.

249. وشكر وفد إسبانيا الأمانة على جودة الطبعة الأولى من تقرير المتابعة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يصبح ذلك بندا دائما في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية؛ نظرا إلى أن ذلك سيمكن الدول الأعضاء من متابعة هذه التوصيات البالغة الأهمية والعمل الهام الذي تقوم به وحدة التفتيش. وقدم الوفد التعليقات التالية والتمس ردا من الأمانة عليها. أولا: فيما يتعلق بالتوصية 3 من توصيات وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/12/9 المتعلقة بدفع 15% إلى 40% من مدفوعات بدل الإقامة اليومي إلى الموظفين، وسأل الوفد ما هو الوضع الحالي في الويبو. توصية أخرى تتعلق بإنشاء سمات تنسيق متعددة اللغات. وطلب الوفد توضيحا من الأمانة هل تعترم الويبو القيام بذلك في المستقبل القريب. وأخيرا، اشتملت الوثيقة على التوصيات إلى الهيئات التشريعية، حيث قدمت وحدة التفتيش توصيات إلى الرؤساء التنفيذيين أيضا. وتساءل الوفد هل ستحتوي الطبعات المستقبلية من هذا التقرير على معلومات إضافية عن التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين بحيث تكون اللجنة على دراية بتلك التوصيات ومتابعتها.

250. وشكر وفد مصر الأمانة على التقرير، وطلب الموافقة على مقترح وفد إسبانيا الذي يقضي بجعل هذه المسألة بندا دائما على جدول أعمال اللجنة، وذلك لتيسير الاستعراض المستمر. وإضافة إلى ذلك طلب الوفد الموافقة على البيان الذي أدلى به وفدا البرازيل والجزائر فيما يتعلق بتوصية وحدة التفتيش بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. في الواقع أن التوصية 3 التي تطلب "إنشاء هيكل وآليات وسمات تنسيق محددة ومخصصة تُكلف بوضع سياسات واستراتيجيات الدعم المؤسسية الخاصة بكل وكالة من الوكالات، وكفالة التنسيق بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل منظماتهم وفيما بين الوكالات" ينبغي في رأي الوفد، تصنيفها تحت "جاري التنفيذ" أو "قيد التنفيذ" نظرا إلى أنها تشكل جزءا من مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإشارة إلى التوصية التاسعة التي تطلب "تخصيص نسبة مئوية محددة - لا تقل عن 0.5 في المائة - من موارد الميزانية الأساسية لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل منهم، بالتشاور مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ والاتفاق مع البلدان المانحة على استخدام جزء معين من الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" ورأى الوفد أنه يمكن استكمال هذه التوصية بوصفها جزءا من اقتراح البرنامج والميزانية، نظرا لأنه يمكن التخطيط لاستخدامها، وطلب إدراجها في اقتراح البرنامج والميزانية. وأشار الوفد أيضا إلى التوصيات المتعلقة بمراجعة وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، لاسيما التوصيتين 6 و 15، اللتين تم إقرارهما من خلال وسائل منها عبر قنوات الميزانية، والترتيبات اللازمة لضمان الامتثال الفعلي في سياق تنفيذ أعمال المنظمات الأساسية بجميع اللغات الرسمية ولغات العمل. وقال نحن نعلم أن هذه التوصية لوحدة التفتيش المشتركة تهدف إلى ضمان استخدام جميع اللغات الرسمية في جميع أنشطة المنظمة وتقاريرها وفرق العمل واللجان، وما إلى ذلك. وتطلع الوفد، مع قبول الأمانة لهذه التوصية والشروع في تنفيذها، إلى الاطلاع على حالة تنفيذ هذه التوصية تحديدا. وختاما، طلب الوفد من الأمانة الحصول على معلومات مفصلة فيما يتعلق بالإحدى عشرة توصية قيد النظر، وبخاصة مدى تقدم النظر في تلك التوصيات وما إذا كان سيتم تنفيذها. وطلب الوفد، في حالة عدم تنفيذ التوصيات إبلاغه بالأسباب.

251. وتناولت الأمانة المسائل المثارة على النحو التالي. أولا: من وجهة نظر ربيعة المستوى، ردا على سؤال من وفد إسبانيا بشأن طلب تقرير أكثر شمولاً يضم التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمة، أبلغت الأمانة الاجتماع بأنه اعتبارا من العام المقبل، من المتوقع استخدام نظام التتبع الإلكتروني الخاص بوحدة التفتيش المشتركة، وهو متاح للدول الأعضاء لتقديم تقارير عن حالة التوصيات في الويبو. ويمكن أيضا من خلال نظام وحدة التفتيش المشتركة الحصول على التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين؛ ومن ثمّ يمكن للدول الأعضاء الحصول على نظرة شاملة. ولا يسمح هذا النظام في الوقت الراهن للمنظمات المشاركة، بما فيها الويبو، بتغيير التقييم الذي أجرته للتوصيات بعد تحميل المعلومات في قاعدة البيانات. لذلك إن أرادت الوفود مراجعة حالة التوصيات كما ورد في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية، فلن تكون الحالة بالضرورة هي نفسها الحالة المبنية حاليا في نظام وحدة التفتيش. وتقوم وحدة التفتيش حاليا بالنظر في هذه الثغرة. وبدءا من عام 2014،

يمكن للأمانة أن تقدم تقريراً من نظام وحدة التفتيش المشتركة مباشرة، وهو ما من شأنه أن يمنح الدول الأعضاء صورة شاملة للوضع، كما أن النظام سيتضمن أيضاً تلك التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين، ولا ستقدم إلى الدول الأعضاء وثيقة ضخمة تبعث على الإحباط. وأشارت إلى أن هذا اقتراح مقدم للنظر فيه. أما فيما يتعلق بمسألة السفر، أقرت الأمانة بالنقطة المثارة وأبلغت أنها قيد البحث. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفد مصر بشأن تصنيف "قيد النظر" - عندما تقبل الأمانة توصية ما فهذا يعني أن التوصية قيد النظر الجاد، لأنه بمجرد قبول التوصية في النظام تظهر حالة التوصية تلقائياً "جاري التنفيذ" وهو ما يعني أن ثمة خطوات تُتخذ بالفعل لتنفيذ تلك التوصية. وبعد أن يتم تنفيذ التوصية تُحدّث الحالة إلى "منفذة". وتتولى وحدة التفتيش الداخلي الأمور من هذه النقطة فصاعداً. عندما تظهر الحالة "قيد التنفيذ" فهذا يعني أن الأمانة ستجري تحليلاً تمهيداً لقبول التوصية، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك مزايا في التكليف أو ما إذا كانت التوصية جديرة بالمتابعة. لكن التحليل لا يعني أن المنظمة لم تقبل التوصية، بل يوضح أن التوصية قيد النظر بينما تضي الأمانة قدماً نحو قبولها، أو تقديم تفسير لعدم قبولها على النحو الذي ذكرته بوضوح تام اللجنة الاستشارية مع أي توصية من هذه التوصيات؛ لذلك، في حالة عدم قبول أي توصية، وهذه ليست إشارة إلى أي توصية من التوصيات الحالية على وجه الخصوص، فإن المنظمة مستعدة لقبول المخاطر المتبقية المرتبطة بعدم قبول التوصية، وبالتالي ستقدم تفسيراً لعدم قبولها إلى اللجنة الاستشارية. وأوضحت الأمانة أن التوصيات الإحدى عشرة قيد النظر حالياً قد يكون لها حالات مختلفة عندما تُقدم في المرة القادمة إلى الدول الأعضاء، إذ سيكون التحليل قد اكتمل من جانب الأمانة، وقد تكون التوصية في وضع مختلف نتيجة العمل الذي بُذل للنهوض بها. وقد يتغير في وقت ما في المستقبل وضع هذه التوصيات إلى "مقبولة" لكن في هذه المرحلة بالتحديد، رأت المنظمة أن وضع أي توصية قيد التنفيذ، يعني أن التفاصيل العملية غير متاحة بعد لاعتبارها مقبولة. وواصلت الأمانة حديثها قائلة بشأن التوصيات المتعلقة بالمبلغ الإجمالي المقطوع، وقالت إن المنظمة تنظر في مزايا في التكليف المرتبطة بذلك. وكما ستعلم الدول الأعضاء فإن منظمات الأمم المتحدة الشقيقة جميعها تستخدم المبلغ الإجمالي المقطوع فيما يتعلق بالإجازة لزيارة الوطن. ومن غير المرجح أن تعود أي منظمة إلى استخدام المبالغ الفعلية بدلاً من المبلغ الإجمالي المقطوع فلن يكون هذا معقولاً. إذ إن تكاليف المعاملات أعلى بكثير من استخدام المبلغ الإجمالي المقطوع؛ وهذا هو السبب في استخدام المبلغ الإجمالي المقطوع. واحتتمت الأمانة بإعلام الدول الأعضاء أن هذه هي الموضوعات التي يجري بحثها، وسيقدم في الاجتماع المقبل تحديث بشأن هذه المسائل يقدم تفاصيل عن كيفية تقدم الأمانة في عملها.

252. والتمس وفد الجزائر تأكيداً من الأمانة لما فهمه من أن استخدام تصنيف "قيد النظر" لا يعني بالضرورة أن الأمانة لم تقبل التوصية لكنها تواصل دراسة أثر قبول هذه التوصية.

253. وردت الأمانة بأن الأمر ليس كذلك بالضرورة، فمعايير المصطلحات المستخدمة في نظام وحدة التفتيش المشتركة صارمة تماماً، وعندما تُقبل توصية فإنه لا يوجد الكثير من الخيارات المختلفة لاستخدامها فيما يتعلق بالتنفيذ. على سبيل المثال، بدلاً من قول "مقبولة" و "جاري التنفيذ" و ما إلى ذلك. تفضل الأمانة استخدام "قيد النظر" لأنها عندئذ تكون قادرة أكثر على تغيير الحالة. إن صرامة المعايير في النظام تطرح بعض المسائل. فعندما يجري تقييم توصية ما، ولتكن التوصية بشأن التعاون بين بلدان الجنوب على سبيل المثال، ربما يساور الدول الأعضاء شك إزاء التزام المنظمة، لكن عندما تُجري الأمانة تقييم عام 2014 فإنها ستعرف عندئذ ما الذي كان يجب القيام به. وهذا لا يعني أن الأمانة قبلت أو لم تقبل التوصية.

254. وأعرب وفد الجزائر عن قلقه من أن مجرد القول "قيد النظر" مع وجود مشروع مثل مشروع التعاون بين بلدان الجنوب في الوقت نفسه، قد يشكل تناقضاً في الواقع. لذلك يساور الوفد بعض القلق إزاء مصطلح "قيد التنفيذ"، الذي يعني أن الأمانة قد تعتبر هذا المشروع غير جدير بالتنفيذ، وهو ما لا يجده وفد بلده. في حين أن ما تقوله الأمانة هو، في الأساس، أن الأمر لا يعدو عن كونه آلية لا تتسم بالمرونة الكبيرة. فإن قالت الأمانة إن توصية ما "مقبولة"، لكان عليها أن تضع بعض المؤشرات وتوضح كيف تم القيام بذلك، وهذا أمر الأمانة غير مستعدة للقيام به حتى الآن. لذلك، الأمر واضح تماماً بالنسبة لوفد بلده. ومع ذلك، طلب الوفد الاستعاضة عن عبارة "قيد النظر" بمصطلح آخر مثل "en cours d'acceptation" أو ما يكافئه باللغة الإنجليزية.

255. وأبلغت الأمانة أن معايير وحدة التفتيش المشتركة هي معايير صارمة ولا توجد خيارات كثيرة متاحة. ولكي تُعتمد تلك الصيغة سيتعين على الأمانة تغيير معايير نظام وحدة التفتيش المشتركة بأكملها لإتاحة تلك الإمكانية. والأمانة لا يمكنها القيام بذلك في الوقت الراهن.

256. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، وشكر الأمانة على الإيضاحات التي قدمتها، وأعرب عن عدم فهمه سبب إظهار العمل الذي يجري تنفيذه في اللجنة المعنية بالتنمية على أنه السبب في عدم تنفيذ هذه التوصية حتى الآن. وأضاف أن المجموعة تشعر أن الاجتماع يجب أن ينتظر إلى أن يحصل على النتيجة النهائية للمناقشات التي تجري في اللجنة المعنية بالتنمية لبت في ما إذا كان سيبدأ أم لا في تنفيذ مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشارت المجموعة إلى أن هناك جانبين مختلفين، وأن ثمة جانبا للتعاون الثلاثي لم تشمله مناقشات اللجنة المعنية بالتنمية. وقالت المجموعة إنها تود أن يتم النظر في هذه المسألة، وأن تعكس فعليا ارتباط هذه النتيجة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

257. وأبلغت الأمانة الاجتماع أنها تعترم النظر في هذه المسألة مع مدير البرنامج المعني وستعود إلى الدول الأعضاء.

258. وتحدث وفد بلجيكا عن مسألة النظر في استخدام مصطلح آخر، وأشار إلى أنه، على الأقل فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب ولأغراض المتابعة أثناء دورة اللجنة المعنية بالتنمية المنعقدة في نوفمبر، كان من المتوقع أن يُخصص يوم واحد بعد الدورة لكي تناقش فيه الدول الأعضاء أي مسائل أخرى تتعلق بالمتابعة؛ لذلك إن كانت الدول الأعضاء ستقبل تغيير عبارة "قيد النظر" إلى "احتمال قبول"، فإن الوفد يرى أنه هذا سيحول في هذه المرحلة دون إجراء المناقشات التي من المفترض أن تجريها الدول الأعضاء بعد دورة اللجنة المعنية بالتنمية في نوفمبر.

259. ورأى وفد مصر، في ضوء الإيضاحات التي قُدمت آتفا، أن استخدام مصطلح "قيد النظر" يعني أن التوصية يمكن أن تُعتمد لاحقا، لكن في واقع الحال يعني أن المنظمة تنفذ التوصية بالفعل، على الأقل فيما يتعلق بمشروع التعاون بين بلدان الجنوب وفيما يتعلق بالتوصيتين 3 و9. وأشار الوفد إلى وجود تعاون يهدف إلى إنشاء صندوق، وهو ما يعني أنه يجري بالفعل تنفيذ التوصية في هذا المجال. كما أن هناك مشاريع لإنشاء صندوق. على سبيل المثال، هل ستلغي الدول الأعضاء حجة التنسيق؟ أجب الوفد إنه لا يعتقد ذلك. بعبارة أخرى، يجري تنفيذ التوصية. واعتمد المشروع. وأضاف أن هناك أنشطة ترتبط بالمشروع، واتفاقات مع جهات مانحة لتعزيز وتمويل أنشطة تعاون بين بلدان الجنوب؛ لذا تساءل الوفد لماذا في هذه الحالة لم يُستخدم مصطلح "مقبولة" أو "في طور التنفيذ"؟ والتمس الوفد توضيحا بشأن الإصرار على استخدام مصطلح "قيد التنفيذ".

260. وقدمت الأمانة الرد التالي: تتناول هذه التوصية لوحدة التفتيش المشتركة إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة في أمانة الويبو. وحتى الآن هناك مشروع تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب الذي وافقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية والذي نفذته الويبو. وذكرت الأمانة الوفود بأن هذا المشروع محدد زمنيا وذا طابع محدد لأن مدته محددة بسنتين. ومن المعتمد أن يكتمل المشروع بحلول ديسمبر 2013، وسيتم في إبريل 2014. إلا أن المشروع سيناقش أيضا وسيجري تحليله في نوفمبر أثناء دورة اللجنة المعنية بالتنمية، في إطار مناقشة التقارير المرورية حسب المشاريع المختلفة. ومضت الأمانة قائلة إن ما تنفذه المنظمة حتى الآن هو هذا المشروع، لكن ما أنجز أقل بكثير مما تتطلبه توصية وحدة التفتيش، وهو إنشاء هياكل وآليات وجهات تنسيق محددة ومخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب. ونظرا إلى أن هذا المشروع محدد زمنيا وذا طابع محدد لأن من المقرر أن يكتمل في ديسمبر، فقد نفذ مدير المشروع، حتى الآن، أو كفل عمل حجة التنسيق فيما يخص التعاون بين بلدان الجنوب في إطار المنظمة. ومع ذلك يظل هناك في النهاية طلب إلى الهيئات التشريعية للمنظمة وإلى اللجنة المعنية بالتنمية ولجنة البرنامج والميزانية لاتخاذ قرار بإنشاء هياكل محددة ومخصصة. لذلك سيتم تقييم هذا المشروع في إبريل العام القادم. وهو ما يوضح السبب في هذا التحديد الزمني. وسيتخذ القرار بشأن مواصلة المشروع إلى المرحلة الثانية منه، أو لإدراج موارد في الميزانية العادية للمنظمة لوضع هذا الهيكل المخصص في إطار آلية تنفيذ مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية.

وأشارت الأمانة إلى أن المنظمة لديها الإمكانيات والقدر على توفير الموارد في حالة اتخاذ اللجنة المعنية بالتنمية قراراً بتمديد مشروع التعاون بين بلدان الجنوب في صورة مرحلة ثانية أو في أي صورة أخرى. وهكذا، تملك المنظمة القنوات والهيكل والإمكانيات لتحديد الموارد. وهذا هو السبب في أن الأمانة قد وضعت هذا النص هنا. الأكثر من ذلك، أنه يتعين اتخاذ هذا القرار ليس من جانب الأمانة فقط لكن أيضاً من جانب الدول الأعضاء. وهكذا لدى الأمانة القنوات اللازمة للتنفيذ لكن الأمر يتوقف على قرار الدول الأعضاء بشأن كيفية المضي قدماً بتنفيذ هذه التوصيات.

261. وشكر وفد البرازيل الأمانة على المعلومات، غير أنه طلب توضيحاً وقال إن البرازيل تريد أن تتحدث بصفتها الوطنية. وأضاف أن البرازيل منخرطة بدرجة كبيرة في التعاون الثلاثي. وقال إن البرازيل قد وقعت في العام الماضي اتفاقاً مع الويبو ولديها مسؤول اتصال يعمل في مكتب الويبو في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وأضاف أن البرازيل لديها البنية وتعني هذه المبادرات، وقال إنه بجانب مبادرات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فإنها ستتعاون مع المؤسسة لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتابع الوفد قائلاً إنه في حالة صدور توصيات من أسرة الأمم المتحدة فإن أسرة الأمم المتحدة أن تتبع هذه التوصيات وينبغي قبولها وتنفيذها. وقال إن هذا هو الموقف عندما يظهر التحليل أن جزءاً كبيراً من أعضاء الويبو يهيمه التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتابع قائلاً إنه يريد أن يؤكد في هذا الصدد على مفهوم أن الدول الأعضاء لن يكون لديها متسع لكي تنظر في السياسات الخاصة بالوكالة ولكنها في الأساس ستقبلها ثم تناقشها، ويمكن لها أن تناقش السياسات في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وكيفية تنفيذ هذه التوصيات على النحو الأفضل في الويبو، ورأى أنه لا يوجد مجال لاعتبار أن هذا الأمر لا ينبغي أن ينطبق على الويبو ومن ثم ينبغي قبوله.

262. وتحدث وفد الهند بصفتها الوطنية فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد البرازيل وأضاف أن وفد الهند يرى أيضاً أن هذا الاقتراح بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي فصله عن اقتراح مشروع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إنه ينبغي أن يعامل كتنصية مستقلة لوحدة التنقيش المشتركة وينبغي للأمانة أن تباشر التنفيذ عوضاً عن انتظار القرار في دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر أو خلال الاستعراض المقرر إقامته في العام المقبل.

263. وشكر وفد الجزائر الأمانة على تقديم التوضيح. وقال إن لديه رأياً مغايراً بخصوص التوصية رقم 3 وقال إنها ليست غير مرنة على النحو الذي أظهرته الأمانة. وقال إنه لا يناقش إعداد آلية موحدة بشأن توصية ما في هذه النقطة، ولكن الأمر يتجاوز ذلك بمراحل. وقال إن التوصية ذكرت أن منظمات الأمم المتحدة ينبغي لها أن تنشئ هيكل أو آليات لدعم التنسيق والتعاون في سياق الأنشطة المشتركة فيما بين بلدان الجنوب من خلال إعادة توزيع الموظفين المطلوبين والموارد الضرورية كما يجب. وقال إن هذا الأمر يتسم بالمرونة. واقترح أن تضطلع كل أمانة بالأمر على النحو المناسب لها، والتفت إلى المساعدة التقنية ورأى أن هذه المسألة لا تندرج ضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن الأمانة عندما تنظم ندوات في أقاليم معينة، كأمريكا اللاتينية أو أفريقيا أو آسيا، فإن ذلك يمثل تعاوناً فيما بين بلدان الجنوب ونهوضاً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن الأمانة ربما قدرت أن التوصية غير مرنة، ولكن التوصية ذاتها لا تجبر الأمانة على إنشاء هيكل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه ينبغي للأمانة أن تحاول أن تدعم التعاون والتنسيق فيما بين بلدان الجنوب على النحو المطلوب. وقال إن المجموعة الأفريقية ترى أن التوصية قد قبلتها الأمانة بسبب الأنشطة التي كانت الأمانة منخرطة فيها، وأضاف أنها كانت منخرطة بالفعل في التعاون. وقال إنه لذلك لا يرى سبباً للاستمرار في النظر في هذه التوصية.

264. وشكر وفد مصر وفود البرازيل والجزائر والهند على بياناتها، وتابع قائلاً إن هذه توصية مستقلة للويبو وينبغي أن تُنفذ بمعزل عن مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وقال إن ذلك هو الصواب. وأردف قائلاً إنه ازداد حيرة على حيرته بعد الاستماع إلى التفسيرات حيث أنه يرى أن ثمة معضلة لا حل لها لأن هذه التوصيات قدمت للأمانة لتنفيذها بينما تجري الأمانة تقيماً بشأن التنفيذ أو القبول أو عدم الواجهة أو وضعها قيد النظر، وفي اللحظة الراهنة تخبر الدول الأعضاء بأن مسؤوليتها كدول أعضاء أن تجد حلاً من خلال الميزانية أو اللجنة المعنية بالتنمية

والملكية الفكرية لكي تبدأ الأمانة في التنفيذ، وأضاف أن هذه مسألة محيرة. وقال إنه في ظل هذه الظروف فإن وفد مصر يحتفظ بموقفه بشأن العودة إلى بحث هذه النقطة أثناء مناقشة البرنامج والميزانية لمعرفة إلى أي مدى يُمكن تنفيذ التوصية كجزء من الميزانية المقترحة.

265. وقال وفد ألمانيا إنه يود أن يثير نفس النقطة التي تحدث عنها وفد بلجيكا متحدثاً باسم المجموعة باء. وأضاف أن التوصية كانت موجهة إلى الهيئات التشريعية من قبل وحدة التفتيش المشتركة. ولكنها لم تذكر أن على الهيئات التشريعية أن تنفذها فوراً أو أنه يتعين عليها أن تنفذها بمنأى عن الإجراءات المنتظمة، ولكن في المناسبة الممكنة المقبلة. وقال إنه في هذه النقطة، فإن القرار الذي اتخذته هذه الهيئة التشريعية هو النهج القائم على المشاريع. وأضاف أنه وفقاً لرغبة الدول الأعضاء، إذا كان التغيير مطلوباً فور الانتهاء من المشروع، يمكن إجراء التغيير على نظام مختلف، قد يكون نظام مسؤولي الاتصال أو غيره من الأنظمة التي ستقام في المستقبل، ولكن في الوقت الراهن، أحسن وفد ألمانيا قولاً حينما قال أن التوصية الخاصة بإقامة نظام مسؤولي الاتصال لا تزال قيد النظر، لأنه لم يتخذ أي قرار بعد. وقال إن هذا هو ما يفهمه ومن ثم فإنه لا يرى ما هي المشكلة. ومضى يقول إنه بما أن كل ذلك سيتغير بحلول نوفمبر، بعد أن تناقش الوفود المسألة وتتلقى تقييم المشروع، حينها سيتخذ قرار. وقال إن هذا الأمر مؤكد إلى هذا الحد، وأضاف أن ألمانيا والمجموعة باء سيكونان منخرطين بدرجة كبيرة في هذا القرار. واسترسل قائلاً إن قبول الصياغة كما هي "قيد النظر" لا يعني أن الدول الأعضاء تريد أن توقف ذلك. ولكن المسألة تتعلق بالإجراء السليم.

266. وشكر وفد البرازيل وفد ألمانيا على تعليقاته وقال إنه يريد أن يعرف ما إذا كان مفهومًا أن إتباع النهج القائم على المشاريع في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يعد خيارًا، ولكن ذلك لا يعني أنه غير مقبول. وقال إنه لا يفهم لماذا لا يتم إظهار أنه مقبول وأن الدول الأعضاء تحاول أن تشكل طريقة الويبو الخاصة للتعامل مع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وهي في مرحلة التنفيذ.

267. وأشار وفد إسبانيا إلى الأسئلة التي طرحها في المداخلة السابقة والتي لم يرد عليها أحد وطلب من الأمانة أن ترد عليها.

268. وأجابت الأمانة بأن ثمة 3 أسئلة عالقة، يتعلق أحدها بإدراج هذا الموضوع كبند دائم في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية، وهو ما يتم حالياً، وأضافت أن هذا الأمر خاضع لقرار الدول الأعضاء، وقالت إن هذا الأمر سيرد في إطار القسم المتعلق بالتدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. أما السؤال المتعلق بالتوصيات المقدمة إلى الرؤساء التنفيذيين فقد أجيب عليه ولكن حسبما يتذكر ممثل الأمانة فإن وفد إسبانيا كان لديه سؤال بشأن تعدد اللغات وطلبت الأمانة تأكيداً لذلك.

269. وأجاب وفد إسبانيا بأن ذلك ما حدث بالفعل وقال إنه كان ثمة سؤال آخر بشأن التوصية المتعلقة بموضوع نسبة بدل الإقامة اليومي وطلب الوفد توضيحاً بشأن الموقف الحالي في الويبو في هذا الصدد.

270. وأجابت الأمانة أنه بخصوص مسألة بدل الإقامة اليومي، فليست الويبو متوافقة مع منظومة الأمم المتحدة، وقالت إن هذه المسألة تخضع للمراجعة حالياً ولفتت انتباه الوفد إلى التوصية 3 في الصفحة 2 من الوثيقة محل النظر. وقالت إن هذه المسألة استعرضتها الأمانة لتوها وقالت إن المنظمة تبحث عن طريقة لتغيير ذلك.

271. وأكد وفد إسبانيا أن السؤال المتعلق بمسؤول الاتصال بشأن تعدد اللغات لا يعد جزءاً من التوثيق السابق للاجتماع وقال إنه مع ذلك فإنه يذكر رؤيته أثناء قراءة تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر حول هذا الموضوع وتساءل لماذا لم يرد في الوثيقة. وقال إن الأمر ربما يتعلق بتصرف الرؤساء التنفيذيين وليس الهيئات التشريعية وقال إن هذا ربما يكون السبب وراء عدم إدراجه في التقرير. وقال إنه مع ذلك فإنه يرى أن المسألة تتعلق بالموضوع.

272. وأكدت الأمانة أن هذا هو الموقف، وتمست من وفد إسبانيا أن تناقش هذه النقطة تحت بند جدول الأعمال المتعلق بالتقرير المحلي حول سياسة الويبو بشأن اللغات عندما يتواجد مدير شعبة المؤتمرات واللغات لكي يجب.
273. وأعرب الرئيس عن أمله أن يتعاون منسقو المجموعات معًا لإيجاد حل للمسألة محل النظر، حيث إنه لم يتحقق اتفاق بعد. وبناء عليه تم تأجيل هذا البند من جدول الأعمال.
274. وبعد المناقشات التي دارت في إطار البند 21 من جدول الأعمال، اتخذت اللجنة القرار التالي فيما يخص هذا البند من جدول الأعمال.
275. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بأن تنظر في هذه المسألة وتتخذ التدابير المناسبة.

البند 8 الحوكمة في الويبو

276. استند النقاش إلى الوثيقتين WO/PBC/18/20 و WO/PBC/21/20.

277. وقدم الرئيس البند المتعلق بالحوكمة في الويبو في جدول الأعمال، وقال إنه خلال الدورة الثامنة عشر للجنة البرنامج والميزانية، قدم التماس إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمراجعة بنية الحوكمة في الويبو وتقديم تقرير للدول الأعضاء يتضمن توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. كما قدم التماس إلى رئيس الجمعية العامة لعقد مشاورات مع منسقي المجموعات و3 وفود من كل إقليم لمناقشة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتقديم توصيات محددة للدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية. كما ذكر الرئيس أن رئيس الجمعية العامة قدم الوثيقة WO/PBC/19/26 ورفع تقريرًا للدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية بشأن نتائج اجتماعه مع المجموعات الإقليمية السبع. وبعد عرض شفوي من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والذي ركز فيه على النقاط الأساسية لما ذكر أعلاه، اقترح رئيس الجمعية العامة أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علمًا بتقريره وتبت في أي إجراء مقبل في هذا الشأن. وقال الرئيس إنه بناء على ذلك فإن الخيارات المتاحة أمام الدول الأعضاء لكي تبت فيها هي: (1) أن تدرس لجنة البرنامج والميزانية تقرير رئيس الجمعية العامة وتحيط علمًا به؛ (2) والذهاب إلى أبعد من ذلك وتفويض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن تعد دراسة شاملة حول الموضوع؛ (3) وإذا لم ترغب الدول الأعضاء في إعداد دراسة شاملة لأسباب تتعلق بالتكلفة، تطلب لجنة البرنامج والميزانية إعداد دراسة تمهيدية للدراسة الشاملة من قبل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وجمعة خبيرة مستقلة أو مراجع الحسابات الخارجي. وذكر الرئيس أن آراء مختلفة قد أعرب عنها بشأن الحاجة إلى دراسة شاملة. وقال إنه من ناحية، أقر البعض بأن الهيكل الحالي بدأ وكأنه يعمل بطريقة أكثر فعالية من ذي قبل. ولكنه يرى أنه لا تزال ثمة مساحة كبيرة للتحسين وأنه ثمة حاجة كبيرة لتعزيز دوري لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق لكي يعملتا بطريقة أكثر فعالية وكفاءة ولكي يتمكنوا من أداء مهامهما التنفيذية وولايتيهما. وقال إنه من ناحية أخرى، رأت بعض الوفود أنه ليس ثمة ما يدعو إلى مراجعة معمقة لهيكل الويبو واعتبرت أن هيئات المراقبة والتدقيق بالمنظمة لا تحتاج إلى إصلاح كبير. وقال إنه بعد مناقشات مستفيضة، سواء داخل المجموعات الإقليمية أو في المحافل الأوسع نطاقًا، اهتدى إلى أنه لا يوجد إجماع بشأن الدراسة الشاملة. وأشار إلى إن الدراسة التمهيدية تلقت تأييدًا ضئيلاً، ولم يُقبل تشكيل فرقة عاملة رسمية أو الالتماس من وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض المسألة. وقال إنه مع ذلك فقد أُنفق على إجراء المناقشات واستعراض نتيجة العملية غير الرسمية بصورة مميّكة. وقال إنه استناداً إلى المشاورات المستفيضة بين المجموعات الإقليمية، تم التوصل إلى النص المقدم الآن للجنة البرنامج والميزانية:

"(1) إن اللجنة أحاطت علمًا بتقرير رئيس الجمعية العامة وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وملاحظات الدول الأعضاء المعرب عنها بشأنه والواردة في الوثيقة WO/PBC/19/26؛ (2) وبعد أن استعرضت مسألة الحوكمة، قررت المضي قدماً في دراسة المسألة، بما في ذلك عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت قيادة الرئيس. وستستعرض هذه العملية اقتراحات الدول الأعضاء بشأن الحوكمة، بدءاً من اقتراحات الدول الأعضاء الحالية، على

سبيل المثال لا القصر الوثيقة WO/PBC/18/20 والوثيقة WO/GA/38/2. ومن المزمع أن تحدد نتيجة هذه العملية - بتوافق الآراء - القضايا ذات الاهتمام المشترك والتحسينات الممكنة المتعلقة بنظام الحوكمة في الويبو وتقدم التوصيات إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية بصيغة مهيكلية للنظر فيها، على سبيل المثال لا القصر الفئات التالية: (1) بنية الحوكمة، بما في ذلك الهيئات الإدارية الحالية في الويبو؛ (2) وقضايا الكفاءة والإدارة. وستعقد 3 اجتماعات، وستوفر خدمات الترجمة الفورية إلى الفرنسية والإسبانية. ولا تلمس هذه العملية حق الدول الأعضاء في تقديم الاقتراحات؛ (3) وتقرر إدراج مسألة الحوكمة في الويبو في جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية."

278. وأضاف الرئيس أنه في بداية هذا البند من جدول الأعمال قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحًا بشأن الحوكمة، وقد وُزع هذا الاقتراح.

279. وتحدث وفد مصر باسم المجموعة الأفريقية فقال إنه في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية اتفقت الدول الأعضاء على استمرار مناقشة مسألة الحوكمة. وقال إن الحوكمة تعد من المسائل العالقة أمام اللجنة، حيث تُناقش منذ مدة طويلة دون إحراز تقدم ملموس. وأشار الوفد إلى الوثيقة WO/PBC/17/2 Rev التي تضمنت اقتراحات الدول الأعضاء وتعليقاتها بشأن تحسين الحوكمة في الويبو، والتي وردت من المجموعة الأفريقية وأستراليا والصين وفرنسا وألمانيا واليابان وموناكو وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأضاف أن ورقة المجموعة الأفريقية كانت قائمة على اقتراحات هذه الدول الأعضاء، وأنها اقترحت كنقطة نقاش حول الحوكمة ولا تعد الأفكار الخمس قائمة شاملة ولكنها لغرض النقاش. وقال إن المجموعة منفتحة بشأن تلقي أفكار واقتراحات إضافية من الوفود الأخرى. وقال إن الأفكار الخمس هي: (1) تحسين عمل لجنة البرنامج والميزانية، على سبيل المثال، تجتمع لجنة البرنامج والميزانية بانتظام مرتين في السنة لمدة خمسة أيام لكل دورة. وينبغي أن تستعرض لجنة البرنامج والميزانية بانتظام المسائل المتعلقة بالموارد البشرية. وقال الوفد إن هذا الأمر قد نوقش في اليوم السابق واقترحه وفد إيطاليا. و(2) تحسين عمل لجنة التنسيق. وأوضح الوفد أن لجنة التنسيق تجتمع مرة كل سنة على هامش الجمعية العامة. ورأى أنه بالإمكان تمكين لجنة التنسيق من خلال منحها وظائف تنفيذية وأن تجتمع بصورة أكثر انتظامًا. وذكر أيضًا أن الحاجة تدعو إلى توضيح مسؤوليات كل من لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق بشكل واضح. وأحاط علمًا بأن ولاية لجنة التنسيق هي فقط التي تتضمن إجراء تغيير جذري في جدول أعمال الجمعية العامة. ومضى يقول إن من المهم ترجمة الوثائق إلى اللغات الست ونشرها على الموقع الإلكتروني قبل الاجتماعات، وذلك للسماح للوفود بتحليلها والتشاور بشأنها؛ و(3) تحسين التفاعل بين الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد طرح بعض الدول الأعضاء بعض الأفكار، على سبيل المثال إنشاء فريق عامل مصغر تابع للجنة البرنامج والميزانية على أساس مؤقت لينظر في توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة؛ وتوصية لجنة البرنامج والميزانية بتخصيص جزء من الاجتماعات الفصلية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للرؤساء الإقليميين، وأن تعمم تقارير الاجتماعات الفصلية التي تتضمن التعليقات والمشاورات على نطاق واسع بعد الاجتماعات وتُدرج ضمن وثائق لجنة البرنامج والميزانية، وتعمم أيضًا على الإنترنت، وأن تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إعداد التقرير السنوي الموجز وترفعه إلى لجنة البرنامج والميزانية، مسجلة فيه آراء المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء حول المسائل المطروحة؛ و(4) تحسين التفاعل بين الدول الأعضاء والمدققين. وينبغي أن يحسن هذا التفاعل من خلال عقد اجتماعات منتظمة ورسمية. ويتعلق الاقتراح الأخير بإنشاء آلية منصفة وفعالة لاختيار رؤساء هيئات الويبو ونوابهم وتوخي المساواة في عملية الاختيار. ويعد هذا الأمر مهمًا وينبغي للدول الأعضاء أن تستمر في محاولة إعداد مثل هذه الآلية. وطلب الوفد إلى الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية أن ينظروا في الأفكار المقترحة السالفة الذكر ويدلوا بأرائهم حولها بغية تحسين الحوكمة في الويبو. وأكد على الحاجة إلى إجراء مناقشة كاملة حولها وحول الأفكار الأخرى للدول الأعضاء الأخرى، كجزء من اجتماع لجنة البرنامج والميزانية ما بين الدورات والذي قد يعقد في فبراير 2014، بغية تقديم هذه التوصيات إلى الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في

سبتمبر 2014. وسيوفر هذا الاجتماع أيضًا فرصة للدول الأعضاء لكي تتلقى تقرير وحدة التفتيش المشتركة، والذي يمكن اعتباره جزءًا من الاجتماع ما بين الدورات.

280. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء فأكد على ما ذكره سابقًا أن الحوكمة ليست من المواضيع المطروحة عادة في لجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه خلال الدورة الحالية والدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية، شكلت مداخلات الأعضاء حول الميزانية بالفعل جزءًا لا يتجزأ من الحوكمة في الويبو. وثانيًا، وأضاف أن المناقشات الواسعة النطاق حول الحوكمة قد بدأت منذ مدة طويلة في الدورة الثامنة عشرة للجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أنه منذ ذلك الحين، أدخلت الويبو تغييرات كبيرة في بنيت الحوكمة بها. وقال إن الجدل بشأن الحوكمة عفا عليه الزمن قليلًا. وثالثًا، قال إن المجموعة باء وغيرها من المجموعات انخرطت في جدل مثير للاهتمام ولكنه غير حاسم بشأن الحوكمة خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وقال إن المجموعة باء ترى أن الوقت قد حان لإيقاف الجدل حول الحوكمة الذي عفا عليه الزمن. وقال إنه من الناحية الأخرى، فإن المجموعة تعي أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة قد يتضمن المزيد من التوصيات بشأن الحوكمة. ومضى يقول إن هذه التوصيات - التي من المفترض أن تتوفر في ربيع السنة القادمة - ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند مناقشة الحوكمة. وأعرب عن امتنانه للمجموعة الأفريقية لتقديمها مؤخرًا ورقة جديدة حول الحوكمة وقال إن الدول الأعضاء سيتعين عليها أن تدرس الاقتراحات الواردة بها ولكن المجموعة باء لا تحبذ أبدًا - من منطلق مبادئ الحوكمة الجيدة - العمل ما بين الدورات. وختامًا، قال إن المجموعة باء أيضًا بصدد وضع بعض الأفكار فيما يخص الحوكمة.

281. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فشكر المجموعة الأفريقية على تقديم الاقتراح وأعرب عن تأييده للمبادرة. وأشاد بالجهود المبذولة لتجميع جميع الاقتراحات المطروحة حول الحوكمة في الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تعي أن بعض هذه الاقتراحات قد نُفذ جزئيًا، ولكن من الأهمية بمكان مناقشة كيفية تحسين وظائف المنظمة وفعاليتها. وأضاف أن مجموعة جدول أعمال التنمية تتفق مع المجموعة باء من ناحية أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة سيوفر أساسًا جيدًا للمناقشات. ولكن على الرغم من ذلك فإن المجموعة تعي أن الدول الأعضاء ينبغي لهم قيادة هذه العملية. وأسهب بقوله إن المجموعة تتفق مع المجموعة باء في أن العمل ما بين الدورات يفرض أحيانًا أعباءً كبيرة على الوفود، واقترح إدراج أحد اقتراحات مجموعة جدول أعمال التنمية في الورقة المقدمة من المجموعة الأفريقية، وهو استعراض الجدول الزمني للاجتماعات لتوفير وقت كاف للوفود لكي تستعد للاجتماعات.

282. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد أن ثمة حاجة لتحسين الحوكمة في الويبو، خاصة في هياكل مثل لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق. ورأى أن تعزيز الانخراط والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء قد تحسن. وأعرب عن قناعته بأن تحسين الحوكمة في الويبو من شأنه أن يساعد في تسريع تحقيق الشفافية وتعزيزها، وقال إنه يود أن ينتهز الفرصة لحث الدول الأعضاء على النظر في الاقتراح وأن تشارك في الحوار مشاركة بناءة.

283. ورحب وفد الهند بالاقتراح المتعلق بالحوكمة في الويبو والذي قدمته المجموعة الأفريقية، وقال إنها من المسائل العالقة منذ وقت طويل في لجنة البرنامج والميزانية. وقال إن العديد من الأفكار البناءة والجيدة وردت في الورقة، وقال إنها ليست جديدة. وأشار إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يعد عالقًا ولكنه رأى أنه بالرغم من ذلك فإن الدول الأعضاء ينبغي أن تتفق بشأن بعض المعايير والمسائل الأساسية وقال إن ذلك لفائدة المنظمة والدول الأعضاء. ورحب بإضافة اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية إلى اقتراح المجموعة الأفريقية وتطلع إلى الانخراط البناء لتحقيق تفاهم جيد بين الدول الأعضاء بشأن مسألة الحوكمة المتكررة.

284. وشكر وفد إسبانيا المجموعة الأفريقية على اقتراحها وقال إن الاقتراح يستحق الدراسة، وأضاف أن اللجنة بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي تنظر فيه بعناية. وقال إن ثمة قائمة مفتوحة يمكن إدراج المسائل بها. واسترسل قائلاً إنه إن لم يتحقق

اتفاق بشأنها، حينها يمكن حذف بعض الجوانب. وأضاف أن الفكرة التي طرحتها مجموعة جدول أعمال التنمية تعد مثيرة للاهتمام أيضًا. وقال إن من الأفكار الأخرى التي شعر أنها شديدة الأهمية ونوقشت في المجموعة بآراء كيفية تحسين فعالية لجان الويبو وطرق عملها. وختامًا قال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة سيغطي على الأرجح بعض هذه المسائل

285. وأعرب وفد السنغال عن تأييده لاقتراح المجموعة الأفريقية، والذي يرمي إلى تحسين أساليب العمل والحوكمة في الويبو لتحسين الفعالية والشفافية في إدارة المنظمة. وأعرب عن تأييده لاقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية.

286. وتحدث وفد بلجيكا بصفته الوطنية فشكر وفد البرازيل على إضافته الأخيرة إلى الاقتراح وأضاف مسألة التنبؤ بالاجتماعات ومسألة عدد الاجتماعات وأيام كل اجتماع كأفكار يمكن مناقشتها.

287. وأحاط وفد البرازيل علمًا بالتعليقات المتعلقة بالمدخلات التي قد تكون تتوفر للجنة من وحدة التفتيش المشتركة، ولكنه رأى أن الدول الأعضاء بوسعها أن تفيد أكثر من مدخلات وحدة التفتيش المشتركة إذا باشرت الدول الأعضاء بعض الأعمال، ربما بعد نشر تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأوصى الوفد باتخاذ القرار الآن بشأن عقد اجتماع وبدء العمل من يناير فصاعدًا، لكي تكون نتيجة هذا العمل المنجز ما بين الدورات جاهزة قبل اجتماع لجنة البرنامج والميزانية القادم.

288. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية فشكر جميع الوفود التي أسهمت في الاقتراح. وأكد لها أن المجموعة ستنتظر في هذه الأفكار على نحو منفتح وبناء. ورحب الوفد باقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية الجديد وقال إنه لا يعترض على إدراجه كجزء من اقتراح المجموعة الأفريقية. وردًا على سؤال من وفد إسبانيا، أكد الوفد أن القائمة ليست شاملة وقال إنه يرحب بالأفكار والاقتراحات الأخرى من مختلف الأقاليم والوفود، فضلًا عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي قد يصير جزءًا من المناقشات. ومن ثم اقترح الوفد عقد الاجتماع ما بين الدورات في فبراير عندما تتلقى الدول الأعضاء التقرير من وحدة التفتيش المشتركة. وردًا على مداخلة المجموعة بآراء، قال الوفد إنه يتفق مع الرأي القائل إن ما تفعله الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية يعد حوكمة. وقال إن جميع المنظمات التي تعاملت مجدية مع مسألة تحسين الأداء وعملية اتخاذ القرارات تهتم بأمور الحوكمة. ولذلك فإنها في حد ذاتها مسألة تستأهل مناقشتها واهتمام اللجنة بها. وقال إنه لا يرى أن الاقتراح المقدم عفا عليه الزمن. على سبيل المثال، لا تزال أفكار المجموعة الأفريقية والعديد من الأفكار المقدمة مسبقًا مطروحة على الطاولة ومن ثم فهي لم تُلغ ولم تبطل ولم تُسحب. ومضى يقول إنه لا يفهم الإشارة المتعلقة بإيقاف الجدل القديم حول الحوكمة. وقال إنه يرغب في المزيد من التوضيح في هذا الشأن. وقال الوفد إنه يتفق مع الرأي القائل إن توصيات وحدة التفتيش المشتركة من الممكن أن يفيد منها النقاش وقال إن المجموعة ذكرت هذه النقطة من قبل. وقال إنه مسرور لمعرفة أن المجموعة بآراء تبحث عن أفكار لتحسين الحوكمة وطلب من المجموعة أن تطلع اللجنة على هذه الأفكار حينما يكون ذلك ممكنًا، وتطلع إلى مناقشة هذه الأفكار مع المجموعات الأخرى. وأعرب عن رغبته في توشي الشفافية والوضوح بالنسبة للعملية ورأى أن من سبل المضي قدمًا عقد اجتماع في فبراير بعد تلقي تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

289. وبين الرئيس أن الحوكمة ليست مسألة مثيرة للجدل. وقال إنه لم يحقق أحد مكاسب من مسألة الحوكمة ولكنها تفيد الجميع. وقال إن المغزى هو أن الدول الأعضاء بوسعها أن تتخذ قرارًا يرسل رسالة جيدة إلى المنظمة. وقال إن الموقف يحقق فائدة للجميع. فالحوكمة ليست من القضايا التي تتنافر فيها المجموعة بآراء مع المجموعة الأفريقية، وإلا فإنها لن تفيد أي طرف. ورأى أن اللجنة بوسعها أن تتبع أسلوبًا يتضمن الوصول إلى إجماع بشأن بعض عناصر اقتراح المجموعة الأفريقية واقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية، وتحديد هذه العناصر، على أن تناقش بقية العناصر في المستقبل. وقال إن ذلك من شأنه أن يرسل رسالة مفادها أن أعضاء اللجنة بوسعهم العمل معًا.

290. وقال وفد هنغاريا إنه مختار قليلًا بشأن اقتراح الرئيس. ورأى أن الحوكمة في الويبو تعد جيدة مقارنة ببعض المنظمات الأخرى. وقال إن المجموعة الأفريقية قدمت اقتراحات مثيرة للاهتمام، وقال إنه على الرغم من ذلك فإنه لم يتوفر له الوقت لاستعراضها بالتفصيل. وقال الوفد إنه شارك في 3 اجتماعات مختلفة نظمها رئيس الجمعية العامة للويبو بشأن مسألة اختيار

أعضاء المكتب. وقال إنه لم يتحقق إجماع، واتخذ قرار بعدم اجتماع الدول الأعضاء مرة أخرى. وأورد الوفد بعض الأمثلة كمسألة اختيار الرؤساء، والتي لم يتحقق اتفاق بشأنها بعد سنتين من النقاش. وقال إن تقرير وحدة التفتيش المشتركة سيوفر العديد من المدخلات المفيدة بالنسبة لهذه المناقشات وقال إنه مستعد لمناقشة جميع هذه المسائل في لجنة البرنامج والميزانية.

291. وقال الرئيس إن وفد هنغاريا ذكر بعض النقاط الهامة وقال إنه يريد أن يجيب على مسألة اختيار الرؤساء. وقال إن حقيقة أن الدول الأعضاء لم تتمكن من التوصل إلى آلية لاختيار الرؤساء لا تعني أنه لا توجد مشكلة بشأن اختيار الرؤساء في الويبو. ورأى أن ثمة مشكلة وضرب مثلاً بالتوافق الصعب الذي تحقق أخيراً بين وفدي مصر والولايات المتحدة بشأن رئاسة لجنة البرنامج والميزانية.

292. وطلب وفد البرازيل توضيحاً بشأن مداخلة وفد هنغاريا وما إذا كان يعترض على مناقشة مسألة الحوكمة برمتها.

293. وأجاب وفد هنغاريا بأن وفد البرازيل قد يكون أساء فهم المداخلة. وأوضح أن المسألة ليست أنه غير مهتم بالحوكمة، ولكنه يرى أن الأمر سيكون فعالاً أكثر في حالة الانتظار ريثما تتوفر جميع العناصر على الطاولة، بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وذلك قبل الانخراط في جدل حول الموضوع.

294. وقال وفد مصر إنه ليست من أمارات الحوكمة الجيدة أن تضع الدول الأعضاء القضايا جانباً وتؤجلها للمستقبل، في كل مرة تواجه فيها مسألة غير مستساغة. وقال إن الحوكمة الجيدة تعني أنه حين توجد قضايا، ينبغي توظيف جميع القدرات للوصول إلى أفضل حل ممكن لها. وثانياً، أكد الوفد أن المجموعة الأفريقية لا تسعى لتحقيق أي نوع من الانتصار لأنه لا يوجد انتصار في هذا الشأن. وقال إن ما تحاول تحقيقه هو أن تنظر اللجنة - بنية طيبة - في جميع الاقتراحات المقدمة من جميع المجموعات. وقال إن المجموعة الأفريقية حاولت أن تتوصل إلى ما تراه أفكاراً جيدة لبدء المناقشات. وأضاف أن الوفود ينبغي لها أن تنتهز الفرصة لكي تحسن الأمور، وينبغي أن تحاول أن تعالج هذه المسائل بطريقة متماسكة، عوضاً عن استمرار الشكوى بشأنها. ورأى أن الدول الأعضاء بوسعها أن تتفق على عقد دورة لجنة البرنامج والميزانية على مدار يومين أو ثلاثة في فبراير لمناقشة كل هذه المسائل.

295. وأعرب وفد أستراليا عن تأييده لمداخلة وفد هنغاريا وشكر أيضاً المجموعة الأفريقية على اقتراحها. وقال إن ثمة العديد من الأفكار المهمة بالورقة، ووصفها بأنها تستأهل المزيد من البحث. وقال إنها تستحق المزيد من البحث التفصيلي ليس فقط من قبل الوفود الحاضرة في الغرفة ولكن من قبل حكوماتها. وطلب إلى الدول الأعضاء أن تأخذ الاقتراح معها، باعتبار أنها تلقت منذ فترة ليست ببعيدة، وذلك لكي تتمكن من النظر فيه بعناية أكثر.

296. وقال وفد ألمانيا إنه يميل إلى الاختلاف مع ملخص الرئيس من ناحية أن الدول الأعضاء لا ينبغي لها أن تؤجل النقاش. ورأى أن الاجتماع دخل بالفعل في الجدل ونظر في عدد كبير من العناصر المدرجة في الورقة. وقال إنه ناقش الاقتراح البرازيلي أيضاً. وأعرب الوفد عن تأييده للوفود التي طلبت المزيد من الوقت. وقال إن الاقتراح نفسه ذكر أن الوثائق ينبغي أن تقدم قبل النقاش بشهرين، بينما اقترح هذا الأمر قبله يومين. واقترح الوفد أن تستكمل اللجنة النقاش حول المسألة خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

297. وتساءل الرئيس بشأن ما إذا كان وفد ألمانيا يوافق على اقتراحه في ضوء ما قاله للتو. وقال إن الدول الأعضاء بوسعها أن تتفق على الجزء الأول، وأن لجنة البرنامج والميزانية بدأت النقاش حول مسألة الحوكمة وبدأت النقاش أيضاً بشأن اقتراح المجموعة الأفريقية. وقال الرئيس إن ما أفاد به وفد ألمانيا هو أن ثمة اتفاق معين بشأن الاقتراح البرازيلي، كما قال الرئيس نفسه. واقترح اتخاذ قرار يعكس نظر لجنة البرنامج والميزانية في مسألة الحوكمة ومناقشتها له. وقال إن الدول الأعضاء درست اقتراح المجموعة الأفريقية، والذي حظي بترحيبها، ولكنها في الوقت ذاته طلبت المزيد من الوقت لدراسته على نحو أكثر تفصيلاً. وقال إن ثمة اتفاق بشأن دراسة ذلك الأمر بعد صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وذلك لتناول الأمر على نحو

شامل. وقال إن المسألة الأخرى التي يتعين البت فيها ما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ستلتقي في فبراير أو لا، بعد صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة، لدراسة هذا الموضوع. وأعرب الرئيس عن أمله أن تقدم الوفود إجابات بشأن هذه النقاط.

298. وشكر وفد إسبانيا الرئيس على جهوده وتحليله، مما سمح للوفود بالتوصل إلى اتفاق. وتطرق إلى مسألة ما إذا كانت الدول الأعضاء بحاجة إلى اجتماع غير رسمي ما بين الدورات، واقترح استمرار التواصل بين المجموعات السبع لتجنب عقد اجتماع محدد ما بين الدورات، والذي قد يثير المشاكل.

299. وشكر وفد البرازيل وفد إسبانيا على اقتراحه وعلى محاولة إيجاد مسار للعمل الجماعي. والتفت إلى فكرة التواصل بين المجموعات قبل الدورة التالية، واقترح إجراء مناقشة مفتوحة تحت رعاية الرئيس للاستعداد للنقاش في دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية. ورأى أن من الضروري العمل ما بين الدورات، سواء عن طريق عقد اجتماع ما بين الدورات أو عن طريق نوع آخر من اللقاءات غير الرسمية، وذلك لكي تتمكن الدول الأعضاء من إجراء محادثات مثمرة في دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وأعرب عن تأييده لفكرة عقد اجتماع في فبراير، وقال إنه يرغب في مناقشة نسق هذا الاجتماع مع الأعضاء الآخرين.

300. وشكر وفد سويسرا الرئيس على اقتراحه. وقال إنه بالنسبة لكيفية المضي قدمًا، فإنه يرى أنه في هذه المرحلة ينبغي للجنة اتخاذ أبسط قرار ممكن. وقال إنه كلما كان الاقتراح معقدًا، زادت صعوبة الاتفاق حوله. ورأى أن القرار الأفضل هو الإحاطة علمًا بوثيقة المجموعة الأفريقية، على النحو المشار إليه من قبل الزملاء الآخرين. وقال إنه لم يتوفر له الوقت لبحث الأمر بالتفصيل بسبب المسائل الأخرى المطروحة أمام اللجنة، والتي لم يتم الوصول إلى حل لها حتى الآن، واقترح استكمال المناقشات بشأن الحوكمة في الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية، بعد الاطلاع على تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وقال الوفد إنه لا يجب عقد اجتماع في فبراير. وقال إن ذلك بدرجة كبيرة لأن الدول الأعضاء ستكون مشغولة للغاية على مدار 6 أشهر وستحتاج إلى الكثير من الوقت لمناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة وبجته.

301. وأعرب وفد ألمانيا عن تفضيله لاتخاذ قرار إجرائي بأن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علمًا باقتراح المجموعة الأفريقية وتقر تقديمه، وأن تنظر الدول الأعضاء في الأمر خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن ذلك يكفي في رأيه.

302. وشكر وفد البرازيل وفدي ألمانيا وسويسرا على تعليقاتهما. وقال إنه لاحظ بعض الاعتراض على فكرة العمل ما بين الدورات ولكنه اقترح اتخاذ قرار بأن تعقد الاجتماعات لمناقشة الحوكمة قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية القادمة.

303. وقال وفد مصر إنه يرغب في إحراز تقدم حول الموضوع هذه المرة. وقال إنه لا يوافق على القرار الإجرائي، أي التأجيل حتى السنة المقبلة. وأضاف أنه يتعين تحقيق نتائج ملموسة في الوقت الحالي. وشدد على حاجته إلى مزيد من الوقت لمناقشة هذا الأمر مع المجموعة الأفريقية، وطلب تأجيل مناقشة هذا الموضوع إلى وقت لاحق خلال الدورة.

304. وأوضح وفد سويسرا (لوفد البرازيل) أنه يشعر بأنه ليس ثمة ضرورة لعقد اجتماع ما بين الدورات قبل الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية وقال إن ذلك لن يكون ملائمًا. وبين أن اجتماع لجنة البرنامج والميزانية القادم لن يتناول الميزانية لأنها ليست سنة ميزانية. وأضاف أنه سيتوفر الكثير من الوقت لمناقشة هذه المسألة.

305. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن دعمه لما أدلى به وفد مصر للتو وطلب تأجيل النقاش إلى وقت لاحق في ذلك اليوم.

306. ووافق الرئيس على تأجيل المسألة حتى فترة ما بعد الظهر وقال إنه سيقترح اقتراح أخير - وهو تشكيل فريق عامل غير رسمي تحت رعاية الرئيس لمناقشة هذه المسائل والاستعداد لدورة لجنة البرنامج والميزانية القادمة.

307. وقال وفد سويسرا إنه لم ير اختلافًا بين هذا الاقتراح والاقتراح السابق، ومن ثم فإنه غير مقبول بالنسبة للوفد.
308. وأوضح الرئيس أن الفارق هو أنه لن يعقد اجتماع ما بين الدورات في فبراير. وقال إنه سيكون فريقًا عاملًا بصفة غير رسمية.
309. وقال وفد سويسرا إنه لا يقبل فكرة الفريق العامل غير الرسمي دون تحديد اختصاصاته بوضوح. وقال إنه يفضل استمرار النقاش في لجنة البرنامج والميزانية القادمة.
310. وتحدث وفد بلجيكا بصفته الوطنية فقال إنه يريد أن يعلق ويربط بين ما هو مطروح على الطاولة. وقال إن الأعضاء توافق على أن اللجنة لن تتمكن من مناقشة المسألة قبل صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة. واقترح مناقشة المسألة خلال المشاورات الجارية مع منسقي المجموعات.
311. وقال وفد البرازيل إنه فيما يتعلق باقتراح وفد بلجيكا، لا ينبغي أن يقتصر الأمر على المنسقين بل ينبغي أن يشمل أيضًا المجموعات الأخرى، مثل مجموعة جدول أعمال التنمية، لأن ثمة اقتراحات من مجموعة جدول أعمال التنمية أُضيقَت إلى الاقتراح.
312. ونظرًا لعدم التوصل إلى إجماع، أُجلت المسألة إلى نهاية الدورة.
313. وبعد المناقشات التي دارت في إطار البند 21 من جدول الأعمال، اتخذت اللجنة القرار التالي فيما يخص هذا البند من جدول الأعمال.
314. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بأن تنظر في هذه المسألة وتتخذ التدابير المناسبة.

البند 10 وضع استخدام الأموال الاحتياطية

315. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/7.
316. قدم الرئيس بند جدول الأعمال هذا، وأشار إلى أنه في كل سنة تعد الأمانة وثيقة حول وضع استخدام الأموال الاحتياطية، والتي تقدم ما يلي: (1) نظرة عامة حول وضع الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة بعد إقفال حسابات سنة 2012؛ و(2) وضع احتياطي رؤوس الأموال العاملة المخصصة للمشروعات التي وافقت الدول الأعضاء على تمويلها من احتياطي المنظمة أو تلك المقترحة لذلك الغرض.
317. وقالت الأمانة إن النظرة العامة في الوثيقة WO/PBC/21/7 قدمت ما يلي: (1) وضع الاحتياطي بعد الإقفال المالي للعام، في هذه الحالة 2012، والذي جاء موافقًا تمامًا للبيانات المالية التي استعرضت مؤخرًا من جانب لجنة البرنامج والميزانية؛ و(2) وضع الأموال الاحتياطية المخصصة للمشروعات التي وافقت الدول الأعضاء على تمويلها من احتياطي المنظمة أو تلك المقترحة لذلك الغرض؛ و(3) نظرة عامة موجزة حول مستويات الاحتياطي بعد عمليات التخصيص إلى جانب المخصص المقترح للمشروعات السبعة التابعة للخطة الرئيسية للأصول والمقترح تمويلها من احتياطي المنظمة. وكما ذكر آنفًا في العديد من بنود جدول الأعمال، كانت نتيجة تشغيل فائض سنة 2012 على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 25.6 مليون فرنك سويسري. وكانت النتيجة الكلية في سنة 2012، مع الأخذ في الحسبان إنفاق الاحتياطي وتعديلات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الموافقة، فائض بقيمة 15.7 مليون فرنك سويسري. وبلغ إجمالي احتياطي الويبو في نهاية سنة 2012، 178,2 مليون فرنك سويسري مقارنة برصيد الافتتاح الذي وصل إلى 162,5 مليون فرنك سويسري. وتم اعتماد مخصصات الاحتياطي من جانب الدول الأعضاء حتى تاريخه بمبلغ 64 مليون فرنك سويسريًا، والتي أتفق مبلغ 27

مليون فرنك سويسريًا منها بحلول نهاية سنة 2012، مما يترك رصيدًا متاحًا للإفناق بقيمة 37 مليون فرنك سويسريًا. ومع أخذ كل ما سبق ذكره في الاعتبار، كان رصيد الاحتياطي بعد الخصصات المعتمدة 141 مليون فرنك سويسريًا مقارنة بالمستوى المستهدف المطلوب بقيمة 121 مليون فرنك سويسريًا، مما يترك 20 مليون فرنك سويسريًا متاحة أعلى من المستوى المستهدف المطلوب. واقترح تصور لسبعة مشاريع إضافية في إطار الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية للمنظمة للتمويل بقيمة 11,2 مليون فرنك سويسريًا، مما ينتج عنه رصيد احتياطي أعلى من المستوى المستهدف بنحو 9 ملايين فرنك سويسري، وذلك إذا اعتمدت الدول الأعضاء المشاريع المقترحة للتمويل. ودعت الفقرة الخاصة بالقرار المقترح البرنامج والميزانية إلى تقديم توصية إلى الجمعيات للإحاطة علمًا بالوثيقة WO/PBC/21/7.

318. وتحدث وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء، وقدم الشكر للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/21/7. وعبر عن رضاه عن نتائج السنة الماضية التي أظهرت زيادة في احتياطي الوبو. ورغم ذلك، رأى أنه كان بإمكان الوثيقة الانتفاع بالكثير من المعلومات حول وضع الاحتياطي خلال الأعوام الماضية، وذلك بهدف تقديم فهم أفضل للازدهار الأخير في احتياطي الوبو. وأشار إلى إدراك المجموعة بآء للتحديات التي تواجهها الوبو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤوليات المرتبطة بمستحقات الموظفين التي سيكون لها تأثير مباشر على تقييم أية أموال احتياطية للمنظمة. واسترسلت المجموعة بآء قائلة إنه يجب على الوبو توخي الحذر الشديد وأن تأخذ دائمًا بعين الاعتبار الاحتمال الكبير لزيادة المسؤوليات، مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وإدراج المسؤوليات المرتبطة بصندوق أموال المعاشات في المستقبل. وأن هذه العوامل سيكون لها تأثيرًا يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل وضع الأموال الاحتياطية وعند اتخاذ القرارات بشأن الاستخدام الحالي والمستقبلي للاحتياطي.

319. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة بآء ومشاركته نفس المخاوف التي أعرب عنها. وشكر الأمانة على الوثيقة WO/PBC/21/7، التي وجدها ذات فائدة. وأكمل الوفد قائلاً إنه عندما اطلع على وضع الاحتياطي، لاحظ مع ذلك أن الوثيقة ركزت على الوضع في سنة 2012. وقد أظهر ذلك نتيجة إيجابية، وهي نتيجة أسعدت الوفد عند الاطلاع عليها. وأوضح قائلاً إنه رغم ذلك، ولكي تحصل الدول الأعضاء على نظرة شاملة أفضل، فإنه يرى أن وجود تحليل للوضع النهائي للأموال الاحتياطية فيما يتعلق بالسنوات السابقة سيمثل فكرة جيدة. وأضاف أن ذلك يرجع لأسباب تتعلق بالأزمة المالية، حيث شهد الاحتياطي انخفاضًا كبيرًا يعتقد الوفد أنه وصل إلى نحو 40 مليون فرنك سويسريًا مقارنة بالمستويات السابقة. وأعرب عن الأهمية الكبيرة للاطلاع على مثل هذه النظرة الشاملة لوضع الاحتياطي بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء للأخذ في الحسبان التحديات الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على الاحتياطي. وقال إن وفد بلجيكا قد أقر ذلك بالنيابة عن المجموعة بآء. وأردف قائلاً إنه كما أشارت الأمانة كذلك في إحدى الوثائق المرسلة إلى الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، ستشهد المسؤوليات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة زيادة تتماشى مع الزيادة في متوسط العمر ومع التكاليف الخاصة بالتأمين الطبي، ولا سيما في جنيف. وأوضح الوفد عدم معرفته بالتأثير الذي سيشكله ذلك على وضع الاحتياطي، ولكنه يعتقد أنه سيكون كبيرًا. وقال إنه فيما يتعلق بتقييم العقارات التي تعتبر عاملاً أساسيًا للأصول، فذلك لا يرتبط بالسيولة بل يرتبط بصورة كبيرة بالأسعار المتغيرة في المساكن والعقارات. وأضاف أنه يمكن أن تحدث تغييرات كبيرة، كما حدث في إسبانيا، وفي ظروف معينة تحدث الانخفاضات بسرعة. وقال إن ذلك يعد أيضًا عنصرًا أساسيًا من شأنه التأثير على وضع الاحتياطي للمنظمة. وقال إنه لطالما أكد على الحاجة إلى الحذر وضرورة حصول الدول الأعضاء على أقصى قدر ممكن من المعلومات لتمكينهم من اتخاذ القرارات الأكثر ملاءمة للمنظمة.

320. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده للبيان الصادر عن المجموعة بآء وأكد مرة أخرى على رسالة أساسية لطالما أرسلها إلى الأمانة، وهي الاستخدام الحذر للاحتياطي في النفقات الاستثنائية. وقال إن الأموال الاحتياطية لطالما كانت مكونًا مهمًا ويجب مراعاة كل المعلومات المتوفرة بعناية.

321. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على دعمه للبيان الصادر عن وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بـاء. ورحب الوفد بالمعلومات الموجزة التي شرحت الاستخدام المعتمد مسبقاً والمقترح للأموال الاحتياطية. واسترسل قائلاً إن الويبو تمتلك كمية كبيرة من الاحتياطي المتراكم الذي استثمر جزء كبير منه في تحسينات البنية التحتية. وأضاف أن ذلك الاستثمار جاء في صورة مشاريع رائعة للمنظمة الدولية وقد حصل على دعم الوفد وغيره من الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على السياسة الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية في النفقات الاستثنائية لمرة واحدة. وقال إن التعليقات الإضافية المتعلقة بسياسة النفقات الاستثنائية لمرة واحدة يمكن مناقشتها عندما تطرح لجنة البرنامج والميزانية البند في الخطة الرئيسية للأصول الرأسالية.

322. وعبر وفد اليابان عن تأييده الكامل لمداخلة وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بـاء. ورأى الوفد أهمية الاطلاع على التغييرات في الأموال الاحتياطية والتمتع بمنظور لمدة أطول. وقال إنه عندما ينظر إلى البرنامج والميزانية، فإنه يرى التحول في هيكل التكلفة على مدار فترة زمنية أطول. وأنه يتبنى رؤية التحول في الاحتياطي بنفس المعدل. كما قال إنه يساوره نفس التخوف الذي أثاره وفد إسبانيا فيما يتعلق بالسيولة الخاصة بالاحتياطي الحالي. وأردف قائلاً إنه إذا كانت سيولة الاحتياطي غير كافية، فسيكون من الصعب الاستجابة إلى أي موقف متأزم. ومن ثم رأى الوفد ضرورة أن تتوخى الأمانة الحذر في استخدام الاحتياطي انطلاقاً من ذلك المنظور.

323. وقال وفد المكسيك إنه تابع عن كثب استخدام الاحتياطي في العديد من وكالات الأمم المتحدة، خاصة وأن الأزمة المالية التي بدأت سنة 2008 أظهرت تحديات مالية كبيرة أمام المنظومة ككل. وقال إن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في العديد من الوكالات والمنظمات أتاح للدول الأعضاء نظرة أكثر شفافية، وتفصيلاً وشمولاً للموقف المالي للمنظمات الدولية، كما ذكرت ذلك بعض الوفود الأخرى. وأوضح أن المنظمات واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالمسؤوليات طويلة الأجل، ولا سيما التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقال إنه لتوضيح الفكرة فقد قُدر حجم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة ككل بنحو 8 مليارات دولار أمريكي، وهي نفقات يجب تغطيتها عند مرحلة زمنية ما. وأوضح أن ذلك هو السبب وراء سعي الوفد لتحقيق إدارة حذرة وفعالة تأخذ في الحسبان المسؤوليات طويلة الأجل التي يجب تغطيتها في مرحلة ما. وقال إنه في اقتراح ميزانية الثنائية 15/2014، ارتبط جزء كبير من الزيادة في الميزانية بتمويل تلك المسؤوليات. كما عبر الوفد عن رغبته في إضافة صوته إلى تلك الأصوات التي تنادي بالأمانة بالحذر الشديد في طريقة استخدامها للأموال الاحتياطية. وأكد الوفد على ضرورة قصر استخدام الاحتياطي على النفقات الاستثنائية وغير العادية وعلى أساس مرة واحدة فقط. وأعرب الوفد كذلك عن رغبته في الحصول على المزيد من المعلومات حول وضع الاحتياطي في السنوات السابقة وكيف تم استخدامه، وذلك بهدف الحصول على صورة أشمل، فضلاً عن تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مبنية على علم.

324. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تأييده للتعليقات الصادرة عن المتحدثين السابقين. وأضاف أنه معني بالمسؤوليات المستقبلية التي تتراكم على عاتق الويبو ويعتقد أن ذلك يؤكد على الحاجة إلى تعزيز التخطيط للمستقبل والتخطيط للتدفق التقدي. وأوضح الوفد أنه سيتحدث في الموضوع خلال المناقشات حول الخطة الرئيسية للأصول الرأسالية.

325. وقد أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمحتويات الوثيقة WO/PBC/21/7.

البند 11 التقرير السنوي عن الموارد البشرية

326. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/13.

327. قدم نائب الرئيس بند جدول الأعمال هذا، فيما يتعلق بالبرنامج 23، إدارة الموارد البشرية وتطويرها، ودعا مدير إدارة الموارد البشرية لتقديم الوثيقة WO/PBC/21/13.

328. وأكدت الأمانة خلال عرض التقرير السنوي عن الموارد البشرية (WO/PBC/21/13) على أن التقرير يقدم معايير أساسية للموارد البشرية في القسم الأول، وملخص من صفحة واحدة لاستراتيجية الموارد البشرية في القسم الثاني. ويحتوي القسم الثالث على نظرة عامة حول الإنجازات الحديثة والأنشطة الأساسية في مجال الموارد البشرية، مثل التقدم الإضافي في عملية تنفيذ الإصلاحات الواجبة، بما في ذلك تنظيم معايير عمل الموظفين المؤقتين بفترات الخدمة الطويلة ومراجعة نظام الموظفين ولأخته فيما يتعلق بالعدل الداخلي. وقالت إنه سيتم تقديم الأخيرة إلى لجنة التنسيق في وثيقة منفصلة (WO/CC/67/3). كما تم الإعلان عن جلسة إعلامية غير رسمية للدول الأعضاء تتناول إصلاح العدل الداخلي. وأضافت أنه ألقى الضوء على عدد من مبادرات الموارد البشرية الجديدة، بما في ذلك مراجعة لنظام الصحة والسلامة المهنية، والتي من المقرر تنفيذها في سنة 2014 لمعالجة على سبيل المثال، الغياب عن العمل، من بين موضوعات أخرى. كما أشارت أيضًا إلى تعيين متخصص في المساواة بين الجنسين والتنوع في يوليو 2013 لدعم تنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي. وأشارت كذلك إلى التحسينات التي تمت في مجال الموازنة بين الجنسين (بنسبة مئوية 48,9 بشكل عام في المستوى المهني والإداري في يوليو 2013). وقالت إن عدد توصيات التدقيق المتعلقة ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية شهد انخفاضًا ملحوظًا، حيث انخفض من 52 في يوليو 2012 إلى 15 في يوليو 2013، مع وجود عدد 15 توصية الباقية من توصيات التدقيق المتعلقة في مرحلة متقدمة من التنفيذ كما هو مفصل في المرفق الأول من التقرير. وأضافت الأمانة أن التقرير السنوي عن الموارد البشرية تضمن أيضًا استراتيجية الموارد البشرية، والتقرير السنوي لمكتب أخلاقيات الويبو. وأوضحت أن مكتب الأخلاقيات مستقل وليس جزءًا من إدارة الموارد البشرية. وأنه مع ذلك، تم اتخاذ قرار بتضمين التقرير كجزء من وثيقة الموارد البشرية إلى لجنة التنسيق. ولقد أشارت الأمانة، فيما يتعلق باستراتيجية الموارد البشرية المضمنة في المرفق الثاني من التقرير السنوي عن الموارد البشرية، إلى أن هذه الاستراتيجية تقوم على الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل وميزانية البرنامج الخاصة بالويبو، مع 10 مؤشرات أداء تتعلق بالموارد البشرية في البرنامج والميزانية الخاصة بالثلاثية 15/2014، والتي ترتبط جميعها مباشرة باستراتيجية الموارد البشرية. وأسهمت الأمانة موضحة أن هدف استراتيجية الموارد البشرية كان تلبية احتياجات مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح، خاصة: أصحاب المصالح الخارجيون الذين يحتاجون للخدمات العالمية للملكية الفكرية، سواء كانت طلب براءة اختراع أو علامة تجارية، أو تكوين الكفاءات، أو غيرها من خدمات الملكية الفكرية التي توفرها الويبو؛ والدول الأعضاء المطالبين بعمليات تنسم بالحذر المالي وترشيد التكاليف؛ وموظفو الويبو المنضمين إلى هذه المنظمة بما لديهم من التزامات، ومواهب، وخبرات؛ ومديرو الويبو المسؤولين عن تسليم البرامج وفقًا لخطط العمل والميزانية. ومع هذه الاستراتيجية، يتاح لمنظمة الويبو ما يلي: تحسين استجابتها في مجال الملكية الفكرية العالمية؛ ودعم وضع الويبو كموفر رئيسي للخدمات العالمية للملكية الفكرية؛ والتأكيد على أن الويبو هي أفضل مكان عمل؛ وتحسين الفعالية التنظيمية وإدارة ضغوط التكاليف لمواجهة ارتفاع تكاليف الموظفين. وذكرت الأمانة، فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، أن الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية، طلبت من الويبو تقديم "نظام منصف للتوزيع الجغرافي"، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق نظام مشابه لذلك تستخدمه أمانة الأمم المتحدة وغيرها من منظمات معينة تابعة للأمم المتحدة. وأشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء في الويبو وافقت في الحقيقة على نظام التوزيع الجغرافي في سنة 1975 كما هو محدد في الوثيقة WO/CC/IX/2. وأضافت الأمانة قائلة إنه في حين لم يتم استبعاد هذا الاتفاق على ما يبدو بصورة رسمية ولكن يبدو أنه لم يتم كذلك تنفيذه أو مراقبته لعدة سنوات كما هو موثق في السجلات التي يرجع تاريخها إلى أواخر التسعينيات. وأضافت الأمانة أنه تم توصيل رسالة بصورة غير رسمية تشير إلى أن اتفاق سنة 1975 ربما لا يفي بما اتفقت عليه الدول الأعضاء جميعها حيث اعتمد على المساهمات المالية إلى الويبو من الدول الأعضاء. وأكدت الأمانة على أنه إذا كانت رغبة الدول الأعضاء هي الحصول على "نظام منصف للتوزيع الجغرافي"، فيجب عليهم إما تأكيد موافقتهم على تطبيق اتفاق التوزيع الجغرافي لسنة 1975 (WO/CC/IX/2)، أو ضرورة استبدال ذلك باتفاق آخر. وفيما يتعلق باستخدام صيغة مثل تلك التي تستخدمها أمانة الأمم المتحدة، وهو ما طلبته بعض الوفود، فقد أوضحت الأمانة وجود بعض الاختلافات المهمة بين الصيغة المستخدمة في اتفاق الويبو لسنة 1975 والصيغة المستخدمة بواسطة أمانة الأمم المتحدة. وأردفت الأمانة موضحة أن صيغة الويبو لسنة 1975 تشترط أن يتم توزيع ربع واحد من عدد المناصب بالتساوي بين سبع مناطق وتوزيع الأرباع الثلاثة الباقية بالتناسب مع الإسهامات المالية إلى الويبو من جانب المناطق مقارنة بالعوامل الثلاثة لأمانة الأمم المتحدة لتحديد النطاقات المطلوبة:

عامل العضوية 40 بالمائة، وعامل السكان خمسة بالمائة، وعامل المساهمة 55 بالمائة. وأضافت الأمانة أنه علاوة على ذلك، اعتمدت صيغة الويبو على التوزيع الإقليمي بينما اعتمدت صيغة أمانة الأمم المتحدة على التوزيع من بلد لبلد. وبيّنت الأمانة أن الويبو امتلكت نحو 390 منصباً وهو ما يلبي متطلبات التوزيع الجغرافي. وأكملت قائمة المناصب الميزانية العادية في المستوى المهني والإداري، مع استبعاد مناصب اللغة (المترجمين، والمترجمين الفوريين، والمحررين والمراجعين). كما تم استبعاد مناصب الخدمة العامة. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن الويبو تضم 186 من الدول الأعضاء. ومضت تقول أن أمانة الأمم المتحدة تضم عدداً مشابهاً من الدول الأعضاء، ولكن نحو 3600 منصب يخضع لنظام التوزيع الجغرافي. وأجملت الأمانة قولها بأن هذا الموضوع يشوبه التعقيد، وأثار العديد من الأسئلة التي قد ترغب الدول الأعضاء في التشاور بشأنها والتفكير في الخيارات الخاصة بها. وعرضت الأمانة تقديم الدعم في مثل عملية التشاور هذه من خلال تقديم المعلومات الأساسية اللازمة. وفيما يتعلق بالبرنامج والميزانية للشنائية 2014/15، أكدت الأمانة على إضافة مؤشر أداء إلى التوزيع الجغرافي يظهر كأساس للتوزيع الحالي (يوليو 2013) لمناصب المستوى المهني والإداري، كما طلبت الوفود. وأضافت الأمانة قائلة إنه مع ذلك لم تتم تلبية تلك النسب المئوية المستهدفة لأسباب واضحة، ويمكن إضافة ذلك اعتماداً على ما تقرره الدول الأعضاء. وأكدت الأمانة بصورة إضافية على أنه بالتوافق مع طلب التعيين على أساس جغرافي قدر الإمكان، لم يتم حالياً تمثيل نحو 76 من الدول الأعضاء. وقالت إنه لذلك، وكما يتماشى مع لوائح الموظفين الخاصة بها واتفاق الويبو، قررت الأمانة أنها ستواصل العمل على تعيين موظفين "على أساس جغرافي قدر الإمكان" بهدف التقليل بصورة إضافية من عدد الدول غير المُمثلة، بل وإيجاد حل للسؤال الخاص بمهية نظام "التوزيع الجغرافي المنصف" الذي يجب استخدامه في الويبو، فضلاً عن الأهداف التي يجب على الأمانة السعي لتحقيقها. ولختام تقديمها لهذا البند، أكدت الأمانة على أنه بغض النظر عن اعتبارات التنوع الجغرافي، ستكون جميع التعيينات عن جدارة، مع تطبيق إجراءات تعيين الويبو، بما في ذلك الإعلان وتقييم المرشحين على أساس الكفاءة بواسطة فريق إجراء المقابلات لدى الويبو. وقالت الأمانة إنه بالنسبة لإدارة التنوع الجغرافي، ستكون الاستراتيجية هي الحصول على طلبات المرشحين المؤهلين من قاعدة جغرافية أكبر حجماً، ولا سيما من الدول الأعضاء غير المُمثلين.

329. وبدأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الشكر إلى الأمانة على تقريرها المفصل للغاية والغير المعلومات، مع الإشادة بالتقدم الذي أحرز في نظام العدل الداخلي، وإدارة الأداء، والتعيين، كما أشار إلى انخفاض عدد شكاوى الموظفين والدعوى الخاصة بهم. واستمر الوفد في إشادته بالمعلومات الإضافية حول ما أدى إلى هذا الانخفاض فيما يتعلق بالموضوع الأخير. وأشار الوفد، فيما يتعلق بالموازنة بين الجنسين، إلى وجود عدم توازن في المستوى المهني والمستويات الأعلى وأعرب عن تطلعه إلى مراجعة سياسة المساواة بين الجنسين وخطة العمل التي من المقرر تنفيذها بحلول نهاية سنة 2013، وأية أفكار أخرى بهدف الوصول إلى الموازنة بين الجنسين. وأكمل الوفد قائلاً إنه بالنسبة لمسألة تكاليف الموظفين، لقد تمت الإشارة إلى الموضوع كأحد اهتمامات استراتيجية الموارد البشرية، وأضاف أن ذلك ليس قصرًا على الويبو، ولكنه أثر على جميع منظمات الأمم المتحدة العاملة في ظل المنظومة العامة. وقال الوفد أيضًا إن لجنة الخدمة المدنية الدولية، وهي الهيئة الخيرة المكلفة بتطوير المعايير الشخصية لجميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الويبو، لديها تكاليف للحد من التناقضات في الشروط والبنود الخاصة بالتوظيف في تلك المنظمات للقضاء على حاجة المنظمات إلى التنافس على المواهب وتسهيل انتقال الموظفين عبر المنظومة. وقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية قدمت توصيات إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بسياسة التعويض العامة. وأكمل قائلاً إنه نظرًا لأن تكاليف الموظفين تمثل الجزء الأكبر من ميزانيات المنظومة، فإن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كان لها تأثيرًا كبيرًا على الاستدامة المالية لجميع منظمات الأمم المتحدة. وأكد الوفد على أن أفضل إجراء هو تواصل قيادة تلك المنظمات مع لجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الخامسة في أي وقت تشكل فيه توصية أو قرار تهديدًا لقدرة تلك المنظمات على تنفيذ هذه التكاليف، ولكي تأخذ لجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الخامسة هذه الوجيهات في حسابها قبل اتخاذ قرار. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة قيام الأمانة بإلقاء الضوء على موضوع تكاليف الموظفين في الويبو الآخذة في الزيادة كل سنتين بمزيد من الوضوح في التقارير السنوية عن الموارد البشرية حتى تتمتع الدول الأعضاء بمعرفة كاملة بشأن تهديد زيادة تكاليف الموظفين واستدامة المنظمة وقدرة الويبو على تلبية تكاليفها بأكثر الطرق فعالية وترشيدها

للتكاليف. وعبر الوفد عن تقديره للأمانة لأنها ضمنت مخاوفها في المرفق الثاني من هذا التقرير، ولكن نظرًا لكونها معلومات مهمة، لا بد من وضعها في مكان يحظى بمزيد من الاهتمام من جانب الدول الأعضاء. وقال إن من المخاوف المهمة زيادة التكاليف التي ستتجاوز سريعًا نمو الدخل. وأشار الوفد إلى أن هذه الزيادة في التكاليف كانت نتيجة مباشرة لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. واسترسل قائلاً إن الويبو يمكنها الانتفاع من المزيد من توصيات الاستدامة الرشيدة من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية. ولذلك، أوصى وفد كوستاريكا بأن يشرع المدير العام في تعريف لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة بالأثر الناتج عن زيادة تكاليف الموظفين على السلامة المالية للمنظمة وطالبهم باتخاذ إجراء صارم بشأن النفقات العامة للموظفين وتكاليف التعويض. وأوضح أن المدير العام لن يكون وحيداً في هذا الأمر. واستمر قائلاً إنه في المؤتمر العاشر لمنظمة الأغذية والزراعة في يونيو 2013، تبنت الدول الأعضاء لغة صارمة فيما يتعلق بمخصصات الميزانية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للثلاثية 15/2014 التي تخضع للجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة لممارسة حيلة أكبر فيما يتعلق بالزيادة في تكاليف الموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة ودراسة أثر تكاليف الموظفين على المراجعة القادمة لنظام التعويض. واستمر قائلاً إنه في يوليو 2013 في الاتفاق 110، تبنت الدول الأعضاء للمنظمة البحرية الدولية لغة صارمة عبرت فيها عن حاجة ملحة لاتخاذ إجراء من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكمل قائلاً إن الدول الأعضاء طالبت المدير العام بالتواصل مع لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة لتوصيل مخاوفها بشأن زيادة تكاليف الموظفين ومراعاة اتخاذ إجراء فوري للتخفيف من ضغوط الميزانية الناتجة. واقترح الوفد أن تتبنى الويبو وجهة النظر التالية: أشارت لجنة البرنامج والميزانية على المدير العام بالتواصل مع لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة وتوصيل وجهات نظر الدول الأعضاء في الويبو حول أثر زيادة تكاليف الموظفين والاستدامة المالية لهذه المنظمة، والحاجة إلى ممارسة المزيد من الحذر فيما يتعلق بالزيادة في تكاليف الموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة ضمن سياق المراجعة الشاملة المقرر تنفيذها بواسطة لجنة الخدمة المدنية الدولية، وأشارت على المدير العام بضرورة مطالبة لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة باتخاذ إجراء فوري للتخفيف من ضغوط الميزانية هذه. وأضاف الوفد، في الختام، أنه بحلول اجتماع لجنة البرنامج والميزانية التالي في سنة 2014، من المتوقع طرح موضوع تكاليف الموظفين في جدول الأعمال لضمان أن الدول الأعضاء قادرة على توشي الحذر في ضبط تكاليف الموظفين في الويبو.

330. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للتقديم الذي طرحتته الأمانة وطلب أن يرسل إلى الوفد ليخضع لمزيد من الدراسة، بالإضافة إلى أية معلومات إضافية، خاصة فيما يتعلق ببند التوزيع الجغرافي لسنة 1975. وتساءل كذلك الوفد حول الجلسات الإعلامية غير الرسمية التي أشارت إليها الأمانة. وأشار الوفد أيضًا إلى أنه في دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو طلب معلومات مقارنة حول عملية التوظيف خلال العقود الماضية، وذلك بهدف تحديد الكيفية التي تطور بها التوزيع الجغرافي، فضلاً عن إتباع مبدأ "التوزيع الجغرافي المنصف". وأكد الوفد على تطلعه إلى استلام هذه المعلومات للتمكن من مواصلة النقاش حول هذا الموضوع.

331. وقدم وفد المكسيك الشكر إلى الأمانة على تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية الذي احتوى على العديد من المعلومات استجابة لطلبات الدول الأعضاء. وحرص الوفد على تشجيع الأمانة على مواصلة تقديم مثل هذه التقارير وتحسينها بصورة إضافية حيث إن هذا التقرير أتاح للدول الأعضاء تولى مسؤولية الإشراف الخاصة بها في مجال الموارد البشرية. ورحب الوفد بصفة خاصة بمبادرة البنية التنظيمية واعتبرها إجراءً مثاليًا لضمان الترشيح والتخطيط في مجال إدارة الموارد البشرية. وحرص الوفد على مشاركة مخاوف الوفود الأخرى حول زيادة تكاليف الموظفين وأعلن عن تأييده لمداخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد الوفد على ضرورة مشاركة الويبو في مجموعات العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة حول تخفيض التكاليف في مجال الصحة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأعرب الوفد كذلك عن شكره للأمانة، فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، على توفير معلومات حول اتفاق سنة 1975 وأشار إلى أن الوفود سيلزمها دراسة هذا الموضوع بعناية بالغة والسعي لإيجاد حل طويل المدى. وتساءل الوفد حول الخطوات التالية فيما يتعلق باستراتيجية الموارد البشرية وتقديم مزيد من التقارير إلى الدول الأعضاء.

332. وأعرب وفد فرنسا عن شكره للأمانة على التقرير وأشار إلى ضرورة تطبيق اعتبارات التوزيع الجغرافي على الموظفين في المستوى المهني والإداري، في حين من المتوقع توظيف الأفراد في مستوى الخدمات العامة محلياً. واقترح الوفد إجراء مزيد من المناقشات مع الأمانة لضمان عدم خروج تكاليف الموظفين عن السيطرة. كما عبر الوفد كذلك عن احتياج الموازنة الجغرافية في الويبو إلى تحسين، وخاصة في المستويات العليا. وتساءل الوفد بصورة إضافية عن قضايا النزاع للويبو التي تنتقل إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وأية استراتيجيات قد تطبقها الويبو لمنع ارتفاع عدد القضايا. وطلب الوفد المزيد من المعلومات حول إصلاح العدل الداخلي وتساءل حول مشاركة الموظفين في نظام العدل الداخلي. وتساءل الوفد حول المكاتب الخارجية وإدارة الموارد البشرية للمكاتب الخارجية، بما في ذلك إعادة توزيع المناصب والتعاقد وسياسة التدوير. وتساءل أخيراً الوفد حول حكم منظمة العمل الدولية رقم 3225 حيث تمت مطالبة الويبو بدفع تعويض إلى موظف سابق بعقد قصير الأجل لاضطراره العمل بعقود متعاقبة قصيرة الأجل بدلاً من عقود طويلة الأجل.

333. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للتقرير السنوي عن الموارد البشرية الذي شهد تحسناً كبيراً والتشاور مع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأكد الوفد، فيما يتعلق باستراتيجية الموارد البشرية، على دعمه القوي للحراك الداخلي والخارجي، مع الإشارة إلى ضرورة أن تقوم الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة، بضمان الحفاظ على مستوى عالي من الخبرة في الملكية الفكرية، وأن المنظمة كانت قادرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الخارجية، بما في ذلك التحولات الجغرافية في الطلبات الدولية.

334. وأعرب وفد إسبانيا عن تقديره للنسخة المحسنة للغاية من التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وعبر الوفد عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية والاقتراح الذي تضمنه، وشارك نفس المخاوف الخاصة بزيادة تكاليف الموظفين والمخاطر التي ستعانيها المنظمة. وأشار الوفد إلى أن بعض الزيادات في التكاليف تحدث بصورة مستقلة عن المنظمة، في حين أن زيادات أخرى ارتبطت مباشرة بسياسات الويبو، مثل إعادة التصنيف، أو تنظيم المعايير أو العدد الكبير جداً من الموظفين في الويبو. وأكد الوفد على تقديره لما حققه التقرير من توثيق لجهود تضمين تلك التكاليف وطالب بتوفير معلومات مشابهة في المستقبل. وطالب الوفد كذلك بمزيد من المعلومات حول التعويضات المدفوعة إلى الموظفين الذين تركوا العمل بموجب اتفاقات طوعية.

335. وأشاد وفد بلجيكا بالجودة العالية للتقرير السنوي عن الموارد البشرية وأعرب عن تقديره للاجتماعات الإعلامية غير الرسمية المتعددة في هذا الصدد. وأكمل قائلاً إنه في ضوء المناقشات الإضافية في لجنة التنسيق، تمتلك المجموعة بآء عددًا من الأسئلة والملاحظات التمهيدية التي تود طرحها. وقال إنه بالإشارة إلى تقرير التدقيق الداخلي الأخير حول الموارد البشرية، ثمة قلق بشأن المستوى المرتفع من الغياب عن العمل في الويبو، وتساءل الوفد عما إذا كان يجري معالجة ذلك في الوقت الراهن. وأكمل موضحاً أنه علاوة على ذلك، فإن تقرير التدقيق ألقى الضوء على الحاجة إلى سياسة تتناول التوظيف المؤقت، وأن الوفد يريد الاستعلام حول ما إذا كانت هذه السياسة متوفرة الآن. وأشار الوفد كنقطة ثالثة إلى أنه تم إقفال عدد 39 من 52 توصية من توصيات تدقيق مفتوحة وتساءل حول التفاصيل الخاصة بالتوصيات الباقية. وأكمل الوفد النقطة الرابعة، حيث قال إن اعتبارات التنوع الجغرافي مهمة، إلا أن التوظيف يجب أن يتم اعتماداً على الجدارة في المقام الأول. وأشاد الوفد باستراتيجية الموارد البشرية ولا سيما البنات الأربعة للاستراتيجية (تناغم القوى العاملة، الموظفين، الإدارة، والتواصل والعلاقات العمالية). وعبر الوفد عن تأييده لتنفيذ الاستراتيجية ومتابعتها.

336. وأكد وفد جنوب أفريقيا على أن معظم مخاوفه واستفساراته قد تم تناولها بالفعل.

337. وتحدث وفد مصر بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وقدم الشكر إلى الأمانة على التقديم وعلى مسودة استراتيجية الموارد البشرية. وأشاد الوفد بجهود الويبو المبذولة في سبيل توظيف أفضل الموظفين كفاءة مع احترام معايير التوزيع الجغرافي المنصف. ومن منطلق تأييد الوفد لموقف وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) والمكسيك، أكد على ضرورة النظر إلى التوزيع

الجغرافي المنصف على أنه مبدأ مهم للغاية ضمن منظومة الأمم المتحدة، وأشار إلى تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على الأهمية وضرورة أن يكون التوظيف على أساس التوزيع الجغرافي الممكن الأوسع نطاقاً. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى الجدول 8 بالإضافة إلى المرفق الأول للتقرير وذكر أن مجموعة البلدان الأفريقية لديها 55 موظفًا لتمثيل نسبة 11 بالمائة من الموظفين في الويبو، وأن منطقة الشرق الأوسط ليس لديها سوى 1,2 بالمائة، في حين تمتلك أوروبا الغربية نسبة 51,2 بالمائة لتمثيل 255 موظفًا. واعتبر الوفد أن هذا أمر غير طبيعي ولا يعكس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف. وأكمل حديثه مرة أخرى بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، حيث أكد على ضرورة عدم اقتصر استراتيجية الموارد البشرية على التمثيل الجغرافي المنصف، بل التمثيل الجغرافي المتساوي، مؤكدًا على أن الأفراد يتم تمثيلهم على أساس متساوي والساح لهم بالمشاركة بطريقة تؤهلهم للانخراط الكامل في عمل المنظمة. وعبر الوفد عن أمله في أن تصل الأمانة إلى الآليات المناسبة لإتاحة ذلك في المستقبل.

338. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره للتقرير السنوي عن الموارد البشرية الذي استطاع من وجهة نظر الوفد تقديم تصور جيد لحالة موظفي الويبو. وأردف قائلاً إنه من بين أشياء أخرى، يكشف عدم التوازن الجغرافي في موظفي الويبو. وتحدث الوفد نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، حيث أعرب عن تأييده لمبدأ التمثيل الجغرافي المنصف الذي يجب أن يوجه جهود الأمانة لجعل تمثيل المناطق أكثر توازنًا. ورأى الوفد فائدة امتلاك المزيد من المعلومات حول عدد الطلبات المستلمة من مواطني كل منطقة لشغل الوظائف الشاغرة في الويبو. وأوضح أن من شأن ذلك مساعدة الدول الأعضاء في الوصول إلى سياسات من شأنها تحسين عدد المرشحين من مناطق أخرى بخلاف المناطق التي يتم تمثيلها بالفعل بصورة زائدة بما يتجاوز نسبة 50 بالمائة من الموظفين في الويبو.

339. وأشاد وفد إيطاليا - الذي أعرب عن تأييده للبيانات السابقة للمجموعة باء - بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية التي تتيح للدول الأعضاء فرصة ممارسة مهمة الإشراف الخاصة بهم. وعبر الوفد عن أمله في توفير وثائق مماثلة في المستقبل إلى لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق، مع تحسينها من خلال توفير معلومات إضافية صادرة عبر نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وأكمل الوفد قائلاً إنه من خلال مشاركة تحليل التحديات التي واجهت المنظمة والأهداف التي يجب تحقيقها وتقدير الضغوط التي واجهتها المنظمة، ثمة وجهة نظر ترى ضرورة استمرار الجهود المبذولة للوصول إلى حلول لمشكلة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وشارك الوفد وجهة النظر الموضحة في الوثيقة بضرورة إعادة الضبط وإعادة هيكلة القوى العاملة، على أن يصاحب ذلك إدارة جيدة للمناصب، ولا سيما في ظل الزيادة القريبة في عمر تقاعد الأمم المتحدة. وأعرب كذلك الوفد عن فكرة أن تصبح البنية التنظيمية عملية مستمرة وضرورة الفحص الدقيق لمدى جودة مستوى الوظيفة وتعريف واجبات الوظيفة. وأشاد الوفد أيضًا بالسياسة الخاصة بمكافأة أصحاب الأداء الأفضل، وأكد على ضرورة أن يتمتع موظفو الويبو ببعض فرص العمل ضمن القيود المتوفرة، على أن يكون التدريب مكثفًا مهمًا، فضلاً عن إمكانية إعادة التوزيع الداخلي. وأعرب الوفد في الختام عن تطلعه لمعرفة الجديد حول تنفيذ استراتيجية المواد البشرية، والنتائج المحققة، بالإضافة إلى أية تحديات جديدة.

340. وأعرب وفد اليونان عن تأييده وتماشيه مع البيان الذي أدلت به المجموعة باء، كما قدم الشكر إلى الأمانة على الوثيقة، وأضاف تأييده لضرورة اعتماد عملية توظيف أفراد جدد على المعايير الجغرافية، ولكن الجدارة تأتي أولاً.

341. وأعرب وفد الصين عن تقديره للتقرير السنوي عن الموارد البشرية وأشاد بعمل الأمانة في هذا الصدد. وذكر الوفد عدم التوازن في التوزيع الجغرافي لموظفي الويبو وطلب من الويبو تحسين الشفافية في إجراءات التوظيف. وأضاف الوفد أنه يجب على الويبو التأكيد على الجدارة مع الأخذ في الحسبان التوزيع الجغرافي للوصول إلى صورة أفضل من التوزيع المتوازن من أجل تلبية أفضل للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء.

342. وبدأ وفد هنغاريا بتقديم الشكر إلى الأمانة على التقرير السنوي عن الموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية. وتحدث الوفد نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار إلى أهمية التمثيل الإقليمي المنصف. وأشار الوفد كذلك إلى وجود خطأ في أحد جداول الإحصائيات في المرفق الأول من التقرير.

343. وبدأ وفد المملكة المتحدة بتقديم الشكر للأمانة على التقرير السنوي عن الموارد البشرية وأعرب عن تأييده للرأي القائل بالحاجة إلى تقوية النظام الحالي للتوزيع الجغرافي، وتشجيع طلبات المرشحين من مناطق غير ممثلة. ولكن الوفد ذكر أن المعيار الرئيسي للتوظيف يجب أن يعتمد على الجدارة والمهارات والخبرة.

344. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى الإجابة عن تلك الأسئلة.

345. وبدأت الأمانة بتقديم الشكر للوفود على العديد من التعليقات والاقتراحات المتصلة بالموضوع. وأكدت الأمانة على اشتراكها في مراجعة لجنة الخدمة المدنية الدولية المستمرة لشروط الخدمة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة، وهي النتائج التي من المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في آخر سنة 2015. وفيما يتعلق بالنظام الجديد للعدل الداخلي، سيتم تنظيم جلسة إعلامية غير رسمية. وفي هذا الصدد، يمكن طرح قضايا مثل حكم منظمة العمل الدولية الأخير رقم 3225. وأكدت الأمانة على أن الحكم شغل اهتمام الويبو وأن التأثيرات المالية والسياسية لم تكن واضحة في تلك المرحلة. وأكملت الأمانة حديثها موضحة أن الحكم يتعلق بأحد الموظفين السابقين أصحاب العقود قصيرة الأجل ممن تم تعيينهم بصفة رسمية ومع ذلك حكمت له منظمة العمل الدولية بتعويض مقابل الفترات الطويلة التي قضاه في عقود متعاقبة قصيرة الأجل. وأضافت الأمانة أن التعيين الرسمي للموظف بعقد قصير الأجل الذي امتدت فترة خدمته لمدة طويلة بدأ في سنة 2012 وكان من المقرر أن ينتهي في سنة 2014، ولم ينتج عن هذا الإصلاح الأخير للعقد إلا أن تكبدت الويبو تكاليف إضافية كبيرة. وأكدت الأمانة، فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحت حول التوزيع الجغرافي المنصف، على استعدادها لدعم عملية التشاور التي بدأتها الدول الأعضاء وسترحب بتنفيذ أي اتفاق أو تفاهم تتوصل إليه الدول الأعضاء في هذا الصدد. وتابعت الأمانة قائلة إنها ليست في وضع يحولها تحديد الأهداف الخاصة بالتوزيع الجغرافي المنصف. وأعربت الأمانة عن توفرها لإجراء المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع في أي وقت حسب طلب الدول الأعضاء. وأكدت الأمانة بأن العديد من الوفود قد أعربت عن وجهة النظر الخاصة بضرورة اعتماد التوظيف في الأساس على الجدارة ثم المعايير الجغرافية. وأكدت الأمانة، فيما يتعلق بسؤال البنية التنظيمية، على أنها ستكون عملية مستمرة متكاملة في تخطيط قوى العمل. وأكدت الأمانة على أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق حول المكاتب الخارجية، فسيتم تعيين الموظفين في هذه المكاتب من خلال عملية إعادة توزيع للموارد الموجودة، على أن تتم معالجة عملية التوظيف في المكاتب الخارجية بأسلوب تدريجي. كما أشارت الأمانة، فيما يتعلق بسياسات الموارد البشرية في إدارة المكاتب الخارجية، إلى أنه سيتم تطبيق نفس السياسات الموجودة بالفعل قيد التنفيذ في المكاتب الخارجية القائمة. وقالت إنه سيتم توفير خدمات الموارد البشرية إلى تلك المكاتب بواسطة الويبو في جنيف. وأضافت الأمانة أنه لا توجد خطط لتكرار هيكل المقرات الرئيسية في المكاتب الميدانية، مع الأخذ في الاعتبار كذلك الحجم الصغير للمكاتب الخارجية. وأكدت الأمانة، فيما يتعلق بحراك الموظفين، على أن الويبو كان جزءاً من اتفاق المنظمة الداخلي على الحراك، وهو أداة لتسهيل نقل الموظفين عبر منظمات منظومة الأمم المتحدة. وذكرت الأمانة أن الحراك بين الوكالات لم يكن بنفس الأهمية في الويبو كما كان في منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المهارات المتخصصة جداً المطلوبة في موظفي الويبو في المستويات المهنية والإدارية. وأكدت الأمانة، فيما يتعلق بالحراك الداخلي، على تبني أدوات جديدة بالفعل لتسهيل حركة الموظفين داخل المنظمة. وقالت إنه من المتوقع أن تعمل هذه الأدوات على دعم تقويم قوى العمل. وأكدت الأمانة على أنه تم وضع سياسة للتوظيف المؤقت وتعمل بشكل جيد. كما أوضحت الأمانة كذلك أن باقي توصيات التدقيق المفتوحة تتعلق أساساً بالعدل الداخلي وتخطيط الموارد المؤسسية وأن جميعها في سبيلها للتنفيذ. وأكدت الأمانة على أنه سيتم تقديم تقارير وتحديثات منتظمة حول تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية. وقالت أنه فيما يتعلق بالتغيرات الوشيكة في عمر تقاعد الأمم المتحدة، فإن ذلك سيؤثر على السرعة التي سيتم بها تقويم قوى العمل. وقالت الأمانة إنها تتوقع أنه بحلول الأول من يناير لسنة 2014، سيسري عمر التقاعد 65 عاماً على الموظفين الجدد. وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بالموظفين الحاليين، من المتوقع أن يسري عمر

التقاعد 65 عامًا بداية من سنة 2016. وأكدت الأمانة، علاوة على ذلك، أنها تشترك بالفعل في مجموعات عمل الأمم المتحدة حول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة التي تُدار بواسطة مجموعة الميزانية والتمويل التي ترفع نتائجها إلى اللجنة الإدارية رفيعة المستوى.

346. وطالب وفد مصر بإعادة مصطلح التنوع الجغرافي إلى التقرير السنوي عن الموارد البشرية واستراتيجية الموارد البشرية وضرورة أن تقرر الويبو بأهمية مبدأ التمثيل الجغرافي الجيد. وأكد الوفد علاوة على ذلك، أنه في حالة قيام الأمانة ببدء عملية مشاور، فيجب تنفيذ المبدأ.

347. وأشار نائب الرئيس إلى أنه سيتم تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية كذلك إلى لجنة التنسيق حيث سيتم مناقشة التوصيات بصورة إضافية.

348. وأكد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) على طلبه السابق بخصوص المعلومات في الجلسات الإعلامية غير الرسمية والمعلومات الأساسية. ورحب الوفد بإمكانية عقد مشاورات فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، وأشار مع ذلك إلى أنه يجب في هذه المرحلة إبراز وجود عجز وأنه يجب على الأمانة الوصول إلى لغة حوار واقتراحات لتدرسها الدول الأعضاء. وأكد الوفد مرة أخرى بكلمات صارمة على ضرورة اعتماد التوظيف على الجدارة.

349. وأكد وفد البرازيل على طلبه الحصول على معلومات حول أصل الطلبات التي تستلمها الويبو لشغل الوظائف الشاغرة لديها. كما طلب الوفد أيضًا من الأمانة معلومات حول الخطوات التي تم اتخاذها لتحسين تنوع الطلبات، مثل الإعلان عن الوظائف الشاغرة في العديد من الدول والمناطق. وأعرب الوفد كذلك عن اتفاقه مع باقي الوفود في أن الجدارة هي المعيار الأساسي.

350. وشرحت الأمانة أنه ثمة عدد من الجلسات الإعلامية غير الرسمية بناءً على طلب بعض من الدول الأعضاء حول التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وقالت إن مسودة التقارير تم أخذها في الحسبان وأن الدول الأعضاء استغلت الفرص لطرح الأسئلة أو لطلب معلومات إضافية. وقالت إنه سيتم عقد جلسة إعلامية غير رسمية حول العدل الداخلي الأسبوع القادم. وأكدت الأمانة على أنه فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فإنها ستواصل استراتيجيتها الرامية إلى التوظيف على أساس نطاق جغرافي واسع قدر الإمكان. وقالت إنه ثمة تحليل للطلبات التي تستلمها الويبو للوظائف الشاغرة، وخاصة من منطقة واحدة، وهو ما يوثق استجابة غير متوازنة لوظائف الويبو الشاغرة. وأكملت حديثها قائلة إنه نظرًا لذلك، تم بذل مزيد من الجهود وأن الويبو تمتلك حاليًا اثنين من الحملات الدعائية الدولية مع أربع وظائف شاغرة تركز على منطقتين، وخاصة على الدول غير الممثلة.

351. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لبيانات مصر بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية، وبيانات وفد البرازيل وإيران (جمهورية-الإسلامية). وطلب الوفد توضيحًا حول ما إذا كانت الويبو تنوي وضع سياسة للتوزيع الجغرافي حيث إن النسخة الفرنسية من التقرير لم يتضح فيها ذلك. وقال إن الأمانة أكدت على أن الويبو لا يخطط لوضع سياسة للتوزيع الجغرافي، ولكن السياسة الحالية تتطلب الدراسة من جانب الدول الأعضاء. وأكمل قائلاً إنه لا بد من مواجهة عدم التوازن الذي يتضمن تقليل عدد الدول الأعضاء غير الممثلة.

352. وطلب وفد غانا الحصول على توضيح حول معنى "الجدارة" و"ضرورة ضمان أعلى معايير الكفاءة والنزاهة"، وتوضيح حول كيفية تقييم الويبو لتلك الصفات.

353. وأوضحت الأمانة أن عملية الاختيار اعتمدت على الكفاءة وتضمنت إجراء اختبارات ومقابلات ومراكز تقييم في حالة تعيين المستويات العليا.

354. وبناءً على طلب نائب الرئيس، تمت مطالبة الأمانة بالتعليق على تحديد المسؤوليات بين لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق فيما يتعلق بالبرنامج 23. وذكرت الأمانة أنه في حين تحملت لجنة التنسيق مسؤولية جوانب الموارد البشرية بالمعنى العام، بما في ذلك السياسات الكبيرة والأطر التنظيمية، فإنه على الصعيد الآخر، أشار التقرير السنوي عن الموارد البشرية في ظل البرنامج 23 إلى لجنة البرنامج والميزانية في سياق البرنامج والميزانية، ولا سيما في سياق التأثيرات المالية والموارد.
355. وشجع نائب الرئيس الوفود على إبداء الموافقة، أو ربما إدخال تعديل على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول تكاليف الموظفين.
356. وقال وفد المكسيك إنه يمتلك اقتراحًا منفصلاً يدعو الأمانة إلى مشاركة مجموعة عمل الأمم المتحدة حول التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.
357. وأعربت الأمانة عن دهشتها وأوضحت أن اللجنة الإدارية رفيعة المستوى هي من حدد مجموعة عمل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقالت إنه ثمة جانبين للموضوعات. وأكملت أن مجموعة الميزانية والتمويل كانت تعمل على جوانب معينة لموضوع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأن شبكة الموارد البشرية كانت تعمل أيضًا على موضوع التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأضافت أن الويبو كانت مشتركة في كلا المجموعتين. وأكملت قائلة إنه لهذا السبب لا حاجة لمطالبة الأمانة بالمشاركة في مجموعات العمل التي تشترك فيها الويبو بالفعل.
358. وقدم وفد المكسيك الشكر للأمانة على تلك المعلومات وطلب الإبلاغ عن هذه الأنشطة داخل مجموعات العمل في دورات لجنة البرنامج والميزانية في المستقبل.
359. وشرحت الأمانة أن مجموعات العمل تتعامل مع المشكلات في المجموعتين. وأضافت أن تقرير العمل عاد مرة أخرى إلى اللجنة الإدارية رفيعة المستوى، وأنه عند هذه المرحلة الزمنية، تم إصدار التقرير الذي أمكن مشاركته عبر الوكالات. وسألت الأمانة وفد المكسيك ما إذا كانت أجابت عما يريده.
360. وأوضح وفد المكسيك أنه في ضوء المعلومات التي قدمتها الأمانة للتأكيد على مشاركتها في مجموعات العمل، فإن الوفد يمكنه سحب اقتراحه. وأكد على أنه في حين لا يرغب في الحصول على تقارير تقدم مفصلة خطوة بخطوة، إلا أنه سيقدر الحصول على بعض التعليقات.
361. وقالت الأمانة إنها ستوفر للدول الأعضاء تقريرًا بمجرد انتهاء عمل مجموعة العمل.
362. وتعليقًا على اقتراح الولايات المتحدة، أعرب وفد إيطاليا عن رغبته في إضافة جملة ليكون التقرير السنوي عن الموارد البشرية بندًا دائمًا في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية.
363. وتساءل وفد مصر عن العلاقة بين المناقشة حول الموضوع في لجنة البرنامج والميزانية والمناقشة التي سيتم عقدها في لجنة التنسيق.
364. وأجابت الأمانة موضحة أنه في حين تم طلب تضمين هذا البند في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية، تم بصورة تقليدية مراعاته في لجنة التنسيق، حيث تبحث الدول الأعضاء عن جوانب الموارد البشرية المستقلة مثل التغييرات في دور الموظفين والتقارير المتعلقة بالموارد البشرية. وقالت إن المناقشة في لجنة التنسيق خاصة للغاية بالموارد البشرية. وأكملت أنه تمت المطالبة بتضمين هذا البند في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية لأن الدول الأعضاء رغبت في الحصول على سياق لعناصر الموارد البشرية عند مناقشة القضايا المتعلقة بالميزانية والتمويل، خاصة عند دراسة البرنامج 23 في سياق البرنامج والميزانية. واسترسلت موضحة أن تقديم تقرير الموارد البشرية إلى لجنة البرنامج والميزانية زود اللجنة بالمعلومات والسياق دون

الحاجة إلى التفكير في تغييرات دور الموظفين التي تم تقديمها إلى لجنة التنسيق. وقالت إن التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية وفر السياق والتقدم في قضايا الموارد البشرية.

365. وذكر وفد مصر أنه طرح سؤال بخصوص توضيح الدور المتوقع من كل من لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق على التوالي فيما يتعلق ببند جدول الأعمال هذا. وتساءل عن مدى إمكانية تسجيل الأدوار المعنية في إما القرار أو الوثيقة نفسها.

366. وقالت الأمانة إنه في حالة تبني اقتراح الولايات المتحدة وتحويله إلى قرار لجنة البرنامج والميزانية، فسيكون كما يلي: "بعد مراجعة لجنة البرنامج والميزانية لمحتوى التقرير السنوي عن الموارد البشرية والتعليق عليه، الذي تم إرساله إلى لجنة البرنامج والميزانية في سياق التأثيرات المالية والموارد، فإنها توصي بالويبو إلخ" ويستمر باقي النص. ومعنى آخر، سيتم توضيح السياق الذي تم من أجله إرسالها إلى لجنة البرنامج والميزانية، أي لتوفير سياق للتأثيرات المالية والموارد.

367. وعبر وفد مصر عن عدم اعتراضه على النص نفسه ولكن المشكلة تكمن في السياق. وقال إن أصبح ذلك بنداً دائماً في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية، فلا بد من وجود توضيح بأنه ستجري مناقشة التقرير في ظل هذا البند في سياق التأثيرات المالية والموارد. وأضاف أنه بذلك سيتمكن كل عضو من معرفة سبب ظهور البند في كل مرة يظهر فيها في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية.

368. وأجابت الأمانة أنه تمت إضافة بند جدول الأعمال هذا بشكل خاص تحت عنوان أداء البرنامج والمراجعات المالية، لتوفير السياق لهذا القسم من جدول الأعمال الذي يتضمن البيانات المالية، وفعالية التكلفة وما شابه. وأضافت أنه لإكمال الصورة الكلية، يوجد التقرير السنوي عن الموارد البشرية.

369. واستجابةً لدعوة نائب الرئيس، قرأت الأمانة فقرة القرار كما اقترحه وفد الولايات المتحدة والتعديلات اللاحقة: "بعد مراجعة لجنة البرنامج والميزانية لمحتوى التقرير السنوي عن الموارد البشرية والتعليق عليه، الذي تم إرساله إلى لجنة البرنامج والميزانية في سياق التأثيرات المالية والموارد، فإنها توصي الجمعية العامة للويبو بتوجيه المدير العام بالتواصل مع لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة، لتوصيل وجهات نظر الدول الأعضاء في الويبو حول أثر زيادة تكاليف الموظفين على الاستدامة المالية لهذه المنظمة مع الحاجة إلى توخي الحذر الشديد فيما يتعلق بالزيادات في تكاليف الموظفين عبر منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في ضوء المراجعة الشاملة المستمرة من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية، وتطلب من المدير العام مطالبة لجنة الخدمة المدنية الدولية والجمعية العامة باتخاذ إجراء فوري للتخفيف من ضغوط الميزانية تلك."

370. وأعرب وفد أستراليا عن موافقته للمبدأ ولكنه أشار أن الجملة طويلة جداً مما يفقدها الوضوح. وأورد أمثلة قائلاً إن الجزء الأول من الجملة أوصت لجنة البرنامج والميزانية قيام الجمعية العامة للويبو بتوجيه المدير العام. إلى نهايتها، يبدو أن لجنة البرنامج والميزانية توجه المدير العام بدلاً من إعطاء توصيات إلى الجمعية العامة. وعبر الوفد كذلك عن القليل من الغموض في معنى الجزء المتعلق بالإجراء الفوري وتساءل عن توقعات الأعضاء. وقال إنه من وجهة نظر الوفد، أهم شيء هو فعالية الإجراءات. وليس التوقيت الفوري لاتخاذ الإجراء. وقال إن المهم هو اتخاذ إجراءات فعالة في المكان المناسب خلال إطار زمني معقول. وأعرب الوفد عن رغبته انتهاز الفرصة ومناقشة الصيغة مع وفد الولايات المتحدة وغيره من الأعضاء المهتمين لمحاولة جعلها أوضح وأسهل.

371. ووافق نائب الرئيس على أنها جملة طويلة، ولكنه أضاف أن الجمل الطويلة ضرورية أحياناً لتوصيل الرسالة. وقال إن الأمانة قدمت اقتراحاً: في السطر الخامس، وضع نقطة بعد "المنظمة" وبدء جملة جديدة. وأضاف أنه لا يزال بإمكان وفد أستراليا العمل بالتعاون مع وفد الولايات المتحدة لمناقشة موضوع الإجراء الفوري. وقال نائب الرئيس إنه رغم تفضيله الإعلان عن إغلاق بند جدول الأعمال هذا، إلا أنه لا يرغب في استعجال الأمر في حالة وجود مخاوف.

372. وأعرب وفد هونغارييا عن رغبته في دعم اقتراح الأعضاء بالحاجة إلى بعض التوضيح بشأن الجزء الأخير من الجملة، ولا شك أنه بحاجة لفهم أفضل لما يتضمنه المعنى.

373. واقترح نائب الرئيس تعليق الأمر ما لم يكن لدى الوفود اقتراحات مسودة جيدة.

374. واقترح وفد الولايات المتحدة الإعلان عن استراحة في الاجتماع للتشاور مع الوفود الأخرى.

375. وبعد المشاورات، أعلن نائب الرئيس أنه تم توزيع نسخة جديدة من القرار حول البند 11. ورأى نائب الرئيس ضرورة إدخال بعض التغييرات على هذا الاقتراح، وسيستلزم الأمر من الوفود التشاور حوله. ولذلك، أعلن نائب الرئيس عن تعليق القرارات حول البند 11 إلى نهاية الدورة.

376. وخلال المناقشات في إطار بند جدول الأعمال رقم 21، وافقت اللجنة على القرار التالي حول بند جدول الأعمال هذا.

377. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون التقرير السنوي عن الموارد البشرية في سياق الانعكاسات على المالية والموارد وأوصت الجمعية العامة لليوبو بأن تلتزم من المدير العام أن ينقل إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية وإلى مجلس الرؤساء التنفيذيين انشغال الدول الأعضاء إزاء وقع ارتفاع تكلفة الموظفين على الاستدامة المالية للمنظمة والحاجة إلى التحلي بمزيد من الحيلة وإلى النظر في اتخاذ تدابير فعالة وفي الوقت المناسب، لا سيما في سياق الاستعراض الشامل الذي تجريه لجنة الخدمة المدنية الدولية بخصوص تلك المسائل.

البند 12 تقرير عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف

378. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/19.

379. قدم الرئيس التقرير عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف (الوثيقة WO/PBC/21/19). وأشار الرئيس إلى أنه قدم نظرة عامة عن تقدم التدابير المطبقة في الأشهر الستة الأولى من سنة 2012 إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشر في سبتمبر 2012. وأن الوثيقة WO/PBC/21/19 تقدم تحديثاً حول تنفيذ تدابير فعالية التكاليف المطبقة من جانب المنظمة حتى نهاية الربع الأول من سنة 2013. وأعطى الرئيس الكلمة إلى الأمانة.

380. وأشارت الأمانة إلى أن جمعيات الدول الأعضاء في اليوبو اعتمدت البرنامج والميزانية للفترة 2012/13، في ظل "جهود الأمانة لتقليل النفقات عبر تدابير فعالية التكاليف بقيمة 10,2 مليون فرنك سويسري." وأشارت كذلك إلى أن الأمانة قدمت تقريراً مرحلياً عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف في الوثيقة WO/PBC/19/9، المقدمة في الدورة التاسعة عشر من لجنة البرنامج والميزانية، في سبتمبر 2012. وأضافت الأمانة أن التقرير الحالي يقدم نظرة عامة محدثة حول تدابير فعالية التكاليف المطبقة من جانب الأمانة منذ إعداد البرنامج والميزانية للثنائية 2012/13. وقالت إن تدابير فعالية التكاليف التي نفذتها الأمانة استهدفت مجموعة كبيرة من المناطق، مما عكس التزام الأمانة بالمواصلة الحثيثة لجميع التدابير الممكنة، بما في ذلك تلك التي تتجاوز التدابير التي أقرتها الدول الأعضاء من خلال اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 2012/13. وأوضحت الأمانة الاستمرار في تنفيذ تلك التدابير لفعالية التكاليف بالتوازي مع عدد من الاستراتيجيات الأساسية، وذلك كما يلي: استهداف مكاسب إنتاجية متى أمكن عبر الأتمتة؛ واستهداف مكاسب إنتاجية عبر استخدام خدمات وأدوات جديدة؛ وإجراء مراجعات منتظمة للعقود من أجل الحفاظ على تكاليف وحدات ومستويات تسعير تنافسية، فضلاً عن التركيز على مبادرات التوظيف المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ وإجراء مراجعات منتظمة للخدمات الإدارية لتقييم الملائمة والفعالية المستمرة في تقديم النتائج المطلوبة؛ وتطبيق استراتيجيات مصادر خارجية باستخدام حكم للموارد بخلاف الموظفين، كلما أمكن. وأوضحت الأمانة كذلك أن التدابير المنفذة في ظل الاستراتيجيات أعلاه أتاحت الفرصة لتحقيق نتائج مالية إيجابية

خلال السنة الأولى من السنتين، وتعزيز السلامة المالية للمنظمة مع عدم حدوث آثار سلبية فيما يتعلق بتسليم البرنامج، والنتائج والأهداف. وأضافت الأمانة أن الخطط الأساسية لفعالية التكاليف التي تحققت حتى الآن والتركيز المستمر على تحقيق مزيد من الفعالية نجح في ضمان تحسين العملية بصورة إضافية في البرنامج والميزانية المقترح للشائبة 15/2014. واستمرت الأمانة قائلة إن الوثيقة الخاضعة للمراجعة قدمت تحديثًا حول تدابير الفعالية المتبعة في مجالات الإدارة، وسفر الموظفين والأطراف الأخرى، وما يتعلق بتنظيم اجتماعات وأحداث والتدابير الأخرى في مجالات الموظفين، بالإضافة إلى الموارد بخلاف الموظفين. وقالت إنه سيتم تضمين تقرير كامل للسنتين حول تنفيذ تدابير فعالية التكاليف في فترة السنتين 13/2012 في تقرير الأداء.

381. وتقدم وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء بالشكر إلى الأمانة على التقرير عن تدابير فعالية التكاليف وأعرب عن رغبته في إبداء عدد من التعليقات والملاحظات. فقال أولاً، إن المجموعة باء أشارت إلى حقيقة أن التقرير يذكر في الفقرة 6 أن تخفيض في النفقات بطلب من الدول الأعضاء للشائبة 13/2012 بمقدار 10,2 مليون فرنك سويسري سيتم تحقيقه وتجاوزه على الأرجح. وأضاف ثانياً أنه فيما يتعلق بسفر الموظفين والأطراف الأخرى، ترغب المجموعة باء في نصيحة الويبو بتنفيذ التوصيات الخاصة بالتقارير الأخيرة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فيما يتعلق بمزيد من التقارب المحتمل لسياسات السفر الخاصة بالويبو مع سياسة السفر الخاصة بالأمم المتحدة. وأضاف ثالثاً أن المجموعة باء تعرب عن دعمها لمزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى فعالية التكاليف في مجالات الإدارة والخدمات عبر اتفاقات الخدمات الخاصة. وقال أخيراً إن المجموعة باء ترحب بأي إجراء إضافي قد يؤدي إلى مزيد من فعالية التكاليف الهيكلية على المدى الطويل.

382. وقدم وفد اليابان الشكر إلى الأمانة على جهودها المبذولة في هذا المجال، مما أدى إلى توفير 10,2 مليون فرنك سويسري. وأعرب عن اتفاقه مع التعليقات السابقة حول سياسة السفر وشعر أنه بإمكان الويبو اتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من عدد وثائق وصفحات العمل التي يتم توزيعها في اجتماعات الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الأمانة من تخفيض حجم وثائق العمل، ومن ثم تخفيض أعباء العمل التي تعانها الدول الأعضاء والتكاليف التي تعانها الويبو. وقال إنه في النهاية يود التأكيد مرة أخرى على ضرورة الاستمرار في تنفيذ تدابير التكاليف، مع التركيز على الحاجة إلى مزيد من توفير التكاليف.

383. وأعرب وفد تركيا عن تماشيه مع البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة باء. وأشار إلى الفقرة 21 من التقرير التي تذكر إعادة طرح عدد من العقود في سنة 2012. وقال إنه اعتماداً على خبرته، فإن إعادة طرح أثناء فترة مشروع قائم قد تؤدي إلى عواقب غير مرغوبة، مثل التأخر عن مواعيد التسليم. وتساءل الوفد عن كيفية تغلب الأمانة على الآثار السلبية المحتملة لإعادة طرح. وتساءل كذلك إلى أي مدى تم الأخذ في الحسبان منصب مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بموفري الخدمات التجارية في عملية إعادة طرح هذه.

384. وأشار وفد المكسيك إلى أنه سيتم الإيفاء بالهدف المحدد لفترة السنتين نظراً لدمج تدابير فعالية التكاليف في مسودة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014. وأشار الوفد كذلك إلى أنه رغم حقيقة حدوث توفير، إلا أن الزيادة في تكاليف الموظفين كبيرة وتظهر الحاجة إلى ترشيد التكاليف وتبني سياسة فعالية التكاليف عبر المنظمة. وقال الوفد إنه يجب إرساء هدف جديد لتوجيه الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأكد الوفد على الحاجة إلى ضمان استدامة الدعم الموضوعي بغض النظر عن التوفير المحقق والحاجة إلى بذل جهود لتحقيق التوفير في تكاليف التشغيل غير المكررة. وأكمل الوفد قائلاً إنه بخلاف ذلك، قد تكون خطة فعالية التكاليف غير قابلة للاستمرار في المنظمة. وأشار الوفد إلى حدوث زيادة بنسبة 8,8 بالمائة في تكاليف الموظفين في مسودة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 وشكك في مدى جودة استراتيجية الموارد البشرية، وطلب من الأمانة تنفيذ توفير التكاليف في مجال تكاليف الموظفين بما أن هذا التوفير لم يثر نتائجه إلا في مجالات أخرى. واعتبر الوفد أن توفير التكاليف في تكاليف الموظفين كان أقل طلباً ممكناً. وأكد الوفد على حاجة المنظمة إلى احتواء الزيادة دون

العودة إلى استخدام الاحتياطي. وقال إنه يجب تبني منهج أكثر تنظيماً للحصول على تدابير فعالية تكاليف وتوفير أكبر على جميع مستويات أنشطة المنظمة.

385. وشارك وفد إسبانيا نفس المخاوف والرسالة التي أدلت بها المجموعة باء. واعتبر ذلك بمثابة إجراء سنوي مرحب به للغاية من جانب الأمانة. وأضاف الوفد أن تلك التدابير أتاحت الفرصة لتحقيق بعض النتائج المالية الإيجابية، ومن ثم تعزيز السلامة المالية للمنظمة دون معاناة آثار معاكسة في سبيل تحقيق أهدافها وغاياتها. وقال وفد إسبانيا أنه يود طرح سؤال يتعلق بتبني الميزانية، في الفترة السابقة، على أساس تحقيق توفير بقيمة 10 مليون فرنك سويسري وتحقيق هدف 632 مليون فرنك سويسرياً. وتساءل عن الرقم، 647 أو 637 مليون فرنك سويسرياً، الذي تم استخدامه في أغراض المقارنة في الميزانية الجديدة وما إذا كانت الزيادة في النفقات لا تزيد بالفعل عن 3,8 أو 4 بالمائة مقارنة بما تم إنفاقه بالفعل في الفترة السابقة. وأضاف الوفد أن الوثيقة تحتوي على أمثلة بارزة لتدابير فعالية التكاليف لم تشهدها المنظمات الأخرى وقدم التبراهي للأمانة على الإنجازات في مجالات إدارة المباني، على سبيل المثال. واعتقد الوفد أنه تم اتخاذ تدابير جيدة في تنظيم الاجتماعات، والحد من طول الوثائق ومجال المعلومات والتواصل، حيث ثمة تدابير لم يتم اتخاذها في الماضي، مثل تلك التي تتعلق بالهواتف المحمولة. وقال وفد إسبانيا إنه يتفق مع مداخلة وفد المكسيك، بضرورة عدم استبعاد تكاليف الموظفين من تدابير الفعالية لأن المنظمة بخلاف ذلك لن تتمكن من الاستمرار طويلاً. وأضاف الوفد بالطبع أن مثل تلك التدابير لا يجب أن تؤثر سلباً على إنجاز أهداف المنظمة. وقال الوفد إنه شهد زيادة في التكاليف المتعلقة بالأنشطة التنظيمية وغيرها التي ارتبطت بالزيادة في تكاليف الموظفين في اقتراح ميزانية 2014/15. وتابع الوفد قائلاً إنه ثمة مجالات أخرى لفعالية التكاليف كان يمكن تضمينها والتي تم ذكرها في مناسبات سابقة، مثل تماشي سياسة السفر مع الخاصة بالأمم المتحدة، الأمر الذي قد يحقق مزيداً من التوفير. وذكر كذلك مجالاً يظهر في توصيات المراجع الخارجي فيما يتعلق بسياسة استثمار المنظمة. وقال إن هذا شكل مجالاً لتحقيق بعض من أنواع التوفير الأساسية. وقال الوفد إنه سيقدم بعض التقديرات لمثل هذا التوفير. وأوضح الوفد أنه أجرى تحليلاً للوثيقة حول تدابير فعالية التكاليف وأشاد بحقيقة تحقيق توفير بقيمة 10 ملايين فرنك سويسري، ولكن اندهش أن التدابير الأخرى، التي قد يسهل تنفيذها والتي ذكرت في تقرير المراجع الخارجي، لم يتم تفعيلها بعد. وتابع الوفد قائلاً إنه بالحديث عن سياسة الاستثمار وإدارة النقد، فإن المنظمة عليها بعض القروض بمعدل 2,62 بالمائة في حين أنها تمتلك المال النقدي في الحسابات وتحصل على فائدة 0,37 بالمائة فقط. واسترسل الوفد موضحاً أنه بإجراء عملية حسابية بسيطة سنجد إمكانية تحقيق توفير على أساس سنوي مع الإدارة الجيدة للنقد بقيمة 9 ملايين فرنك سويسري بدلاً من الدخل المالي بمبلغ 1,3 مليون فرنك سويسري الذي يتحقق حالياً من الفائدة على الدخل. وقال إنه يتابع توصية بسيطة من جانب المراجع الخارجي، قدر الوفد إمكانية تحقيق المنظمة لمبلغ 18 مليون فرنك سويسرياً من التوفير خلال فترة السنتين، وهو ضعف ما يبدو أن المنظمة تهدف لتحقيقه في وثيقة فعالية التكاليف. وأضاف الوفد أن ذلك لن يؤثر على أي من أعمال المنظمة حيث اعتادت دفع الفائدة حتى مع توفر النقد. وقال إن المنظمة اعتادت دفع سبعة أضعاف أكثر من الفائدة التي تحصل عليها من النقد الموجود في الحسابات.

386. وقالت الأمانة رداً على السؤال الذي طرحه وفد إسبانيا، أن توصيات مراجع الحسابات الخارجي كانت تتعلق بضرورة أن تقوم المنظمة بإلقاء نظرة فاحصة على طريقة إدارة النقد والخزانة. وأضافت أنه في ظل برنامج التقييم الاستراتيجي ترى هذه التوصيات كفرصة وقدمت طلباً لاقتراح وحصلت على نصيحة خبير مستقل، ولكن يجب بقاء هذا الإجراء ضمن إطار سياسة استثمار المنظمة، المعتمدة من جانب الدول الأعضاء.

387. وأشار الرئيس إلى عدم وجود وفود أخرى تطلب أخذ الكلمة، وقال إن الإجراء المتوقع من جانب لجنة البرنامج والميزانية وفقاً لفقرة القرار للوثيقة WO/PBC/21/19، كان دعوة لجنة البرنامج والميزانية لتقديم توصياتها إلى جمعيات الدول الأعضاء في الوبو للإحاطة علماً بمحتويات الوثيقة المقدمة. وتساءل الرئيس ما إذا كان أي من الوفود يود تبني القرار أو تبنيه مؤقتاً.

388. وقال وفد بلجيكا إنه يبدو منطقيًا إلى حد ما نظراً لموافقة كل الوفود على محتويات هذه الوثيقة، فيمكن تبني الوثيقة ببساطة دون خوض نفس النقاش حول التبنّي المؤقت أو لا. وقال الوفد إنه من المنطق تبني الوثيقة بطريقة مباشرة ومحاولة الانتقال إلى موضوع آخر.

389. وأشار وفد إسبانيا إلى أنه يفضل كذلك تبني الوثيقة مباشرة حال وجود اتفاق. وقال إنه ظهر أهمية السياسة للمنظمة، وهو إجراء يجب تنفيذه باستمرار. وذكر أن المنظمات الأخرى أشارت إلى رغبتها في استمرار هذا الإجراء ويكون جزءًا من الهيكل وتساءل عن إمكانية إضافة نص إلى القرار يشجع الأمانة على مواصلة جهودها لتحقيق التوفير، شيء من شأنه تشجيع هذا العمل الجيد من جانب الأمانة.

390. وسأل الرئيس وفد إسبانيا عما إذا كان لديه اقتراح معين للإدلاء به.

391. وقال وفد إسبانيا إنه لا يمتلك نصًا دقيقًا ولكن يمكن أن يكون القرار على النحو التالي "تلتزم اللجنة بأخذ الوثيقة في الحسبان وتوصي الأمانة بمواصلة جهودها المبذولة في هذا المجال."

392. وقبل الرئيس اقتراح وفد إسبانيا وقرأ فقرة القرار بالكامل، التي تم تبنيها.

393. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علمًا بمحتويات الوثيقة WO/PBC/21/19 وأوصت الأمانة بمتابعة جهودها في فعالية التكاليف.

البند 13 اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014

394. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/8.

395. قدم الرئيس الوثيقة WO/PBC/21/8 وقال إنه بالإضافة إلى المناقشات حول البرنامج والميزانية للفترة 15/2014 التي عُقدت أثناء الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية، والتوجيه الذي قدمته الدول الأعضاء أثناء المناقشات، عكست الوثيقة WO/PBC/21/8 المناقشات والمخاوف والاقتراحات من جانب الدول الأعضاء بشأن البرنامج والميزانية للفترة 15/2014. وأضاف الرئيس أن المدير العام عبر عن رغبته في مخاطبة اللجنة بشأن بند جدول الأعمال هذا.

396. ورحب المدير العام بالوفود وعبر عن رغبته في عرض مقدمة موجزة حول الوثيقة، وأضاف أنه لن يخوض في كل محتويات الوثيقة كما طُلب منه في بداية الدورة العشرين في يوليو. ولكن المدير العام مع ذلك عبر عن رغبته في إبداء بعض التعليقات وعرض التغييرات بإيجاز التي قدمت في الوثيقة بعد المناقشات التي تمت في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وقال إن بعض من أهم التغييرات كان: أولاً، إرساء برنامج ركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو أحد التغييرات التي طلبها عدد من الوفود. وأوضح أن من شأن إرساء برنامج يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمان اتساق التوجيه والمناهج في الاستراتيجيات عبر نقاط الاتصال التي ستوجد في العديد من المكاتب (بموجب البرنامج 9 و10). وشرح المدير العام أن الفكرة كانت عدم اعتقاد الأمانة أن سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية هي نفس سياسة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بوركينيا فاسو. وقال إن الأمانة تعتقد أن مفهوم ما يُشكل الشركة الصغيرة والمتوسطة كان جزءًا من السياسة الاقتصادية الوطنية، كما ذُكر منذ البداية، وإنه كان مهمًا للغاية أن يتحمل متخصصو الويبو في المكاتب، سواء في أمريكا اللاتينية، أو آسيا، أو أفريقيا، أو المكتب العربي ومكتب دول التحول، مسؤولية إسداء النصح الأساسي حول تنفيذ البرنامج الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن التغيير عن الاقتراح الأول للبرنامج والميزانية عبارة عن وجود برنامج معين للشركات الصغيرة والمتوسطة حاليًا. وأوضح أن مسؤوليته الأساسية هي العمل كوحدة مركزية لضمان الاتساق عبر نقاط الاتصال في المكاتب المتعددة. وتماشياً مع هذا التفكير، تم تضمين نتيجة مرتقبة معينة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الإطار العام لنتائج المنظمة. وأوضح أن الأمانة أعدت مستندات معلومات حول تنفيذ

الاستراتيجيات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وذلك بناءً على طلب الدول الأعضاء، وكان على وشك التوزيع نظرًا لأن عددًا من الوفود في المشاورات التي أدت إلى الدورة الحالية قالت إن البرنامج تضمن 7 ملايين فرنك سويسري والآن لا يمتلك سوى مليونين. وقال إن مستند المعلومات أظهر الوجهة الدقيقة للمبلغ 5,9 مليون فرنك سويسري ويمكن وجود المال من البرنامج السابق للشركات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، زيادة السعة في شعبة البلدان الأقل نموًا في المكاتب المختلفة وما إلى ذلك. وعبر المدير العام عن أمله في أن تكون هذه المعلومات ذات فائدة في عرض الوجهة الدقيقة للمال وأن نفس مبلغ المال هو المعني في هذه الحالة. وأكمل حديثه قائلاً إنه بالعودة إلى التغييرات الأخرى المقدمة منذ آخر اجتماع للجنة البرنامج والميزانية، أشار المدير العام إلى تضمين نظرة عامة عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وأضاف أن القضية التالية هي مسألة المكاتب الخارجية. وأخبر المدير العام الوفود بأن الأمانة قدمت معلومات شاملة في بحث شامل ردًا على أسئلة وطلبات التوضيح من جانب الدول الأعضاء. وقال إن البحث في يد الوفود. وذكر أنه بالإضافة إلى ذلك، تم تضمين نتيجة مرتقبة معينة تتعلق بالإدراك المحسن لجدول أعمال التنمية الذي تم تصنيفه مسبقًا تحت النتيجة العامة لتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في أعمال الوبو. وهكذا، فإن ثمة نتيجة مرتقبة معينة في الوقت الحالي تتعلق بالإدراك المحسن لجدول أعمال التنمية. وذكر أنه كلما أمكن تم إدخال تحديثات على نص الوثيقة بواسطة النصوص والاقتراحات المتعددة التي أدلى بها الوفود حول التعليقات والنتائج والمؤشرات الخاصة بالبرنامج. وقال المدير العام في إشارة إلى المعايير المالية، إن المعايير المالية الأساسية العامة ظلت كما قدمت مسبقًا. وأضاف أنه كما نما لعلم اللجنة، أنهت المنظمة سنة 2012 في وضع مالي مرضي مع نتائج مزدهرة. وأشار إلى وجود فائض تشغيل بقيمة 25,6 مليون فرنك سويسري وفائض إجمالي بقيمة 15,7 مليون فرنك سويسري. وقال إن فائض التشغيل بقيمة 25,6 مليون فرنك سويسري هو فائض الميزانية ناقص تعديلات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، باستثناء التعديلات الخاصة بنفقات الاحتياطي. واسترسل قائلاً إن الفائض الإجمالي هو فائض الميزانية ناقص كل تعديلات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، متضمنًا النفقات تحت مسمى الاحتياطي. وأردف قائلاً إن نتيجة هذا الفائض الإجمالي بقيمة 15,7 مليون، أن كان احتياطي المنظمة عند مستوى 178,2 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل 58 مليون فرنك سويسرياً أعلى من الهدف المحدد من جانب الدول الأعضاء للإدارة المالية الحذرة للمنظمة فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية. وقال إن هذا كان الموقف بحلول نهاية سنة 2012. وأضاف المدير العام أن سنة 2013 يسير بشكل جيد، إلا أن الأمانة تعي بالطبع أن المنظمة تعمل في بيئة لم تصل الرؤية فيها إلى درجة الوضوح الكامل بعد. وقال إن هناك العديد من الأسباب في البيئة الحالية لتبني الحذر وأن هذا كان الموقف عند وضع مسودة المعايير المالية في البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2014/15. وأضاف أنه في مسودة البرنامج والميزانية، توقعت الأمانة زيادة الدخل بنسبة 4,5 بالمائة، مما ينقل المنظمة إلى مستوى 713,3 مليون فرنك سويسري المتصور للفترة. وقال إنه مع ذلك ونظرًا للحذر الذي يعتقد المدير العام ضرورة تبنيه، ولأنه يعتقد بضرورة عدم عمل المنظمة على أساس الميزانية فحسب، ولكن مراعاة تقديرات تعديلات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كذلك، تصورت الأمانة زيادة في النفقات بنسبة 3,8 بالمائة فقط. وهكذا، زاد الدخل بنسبة 4,5 بالمائة وزادت النفقات بنسبة 3,8 بالمائة. وقال إن النفقات تتكون من 447 مليون فرنك سويسرياً في تكاليف الموظفين، و226 مليون فرنك سويسرياً في تكاليف غير الموظفين. وأوضح أنه كما ذكر سابقاً، لم يتم اقتراح عدد أشخاص جديد للفترة الثنائية، وذلك برغم زيادة أعباء العمل واستمرارها في الزيادة إلى حد بعيد. وأكمل حديثه قائلاً إنه عند النظر إلى الزيادة في الدخل من جهة، والمستوى المقترح للنفقات من جهة أخرى، فإنه من المهم مراعاة تقديرات تعرض المنظمة لمسؤوليات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إنه قدرت التعديلات عند مستوى 37,3 مليون فرنك سويسري، مما يترك فائض تشغيل بقيمة 2,8 مليون فرنك سويسري. وأضاف أن ذلك كان الحقيبة المالية المقترحة للبرنامج والميزانية للثنائية 2014/15. وأعرب المدير العام عن رغبته في ذكر أنه في حالة حدوث أي شك بخصوص الأمر، فإن هذه التنمية كانت وستظل أولوية المنظمة. وقال إن نفقات التنمية ظلت مستقرة عند 21,1 بالمائة من إجمالي النفقات، وهو ما يمثل زيادة مطلقة بنسبة 2,8 بالمائة خلال مستويات الثنائية 2012/13 للنفقات على التنمية. وفي الختام قال المدير العام إنه تم تطوير البرنامج والميزانية المقترح باستخدام منهج التخطيط القائم على النتائج الذي يتيح نظام تخطيط الموارد المؤسسية والذي بدوره يتيح للأمانة تعزيز وتقوية النتائج المرتقبة، وتحسين مؤشرات الأداء والتركيز على التصميم والبرمجة لتلك الأنشطة فقط التي اعتقدت الأمانة أنها ستساهم في النتائج التي اقترحت الأمانة تنفيذها بواسطة المنظمة في الفترة الثنائية القادمة.

397. وقدم الرئيس الشكر إلى المدير العام على مخاطبة اللجنة وتقديم وثيقة الميزانية. وقدم الشكر كذلك إلى الأمانة لمراعاة طلبات الدول الأعضاء من الدورة السابقة. واقترح بدء المناقشات على أساس برنامج تلو الآخر وأضاف أن الأمانة أعدت ملفاً يسرد كل التغييرات التي تمت على وثيقة الميزانية منذ آخر دورة، وهو موجود بين أيدي الوفود. وفتح الرئيس باب المناقشة حول البرنامج 1.

398. وأشار وفد البرازيل إلى رغبته في رؤية ذكر لتوصيات جدول أعمال التنمية في قائمة استراتيجيات التنفيذ الخاصة بالبرنامج. وقال إن مثل هذه المعلومات قد أتاحت في البرنامج والميزانية للفترة 2012/13. وطلب الوفد إعادة الإشارة إلى توصيات جدول أعمال التنمية (الفقرة 1.2) وذكر أنه قدم هذا الطلب بالفعل في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية.

399. وأشارت الأمانة إلى أن التوصيات 15، و16، و17، و20، و22 تم سردها تحت الفقرة 2.1 وطلبت توضيحاً من وفد البرازيل فيما يتعلق بأي قائمة إضافية.

400. وشرح وفد البرازيل قائلاً إنه في وثيقة الميزانية السابقة، وتحت كل نشاط كان يأتي ذكر لعدد من توصيات جدول أعمال التنمية التي ساهم تنفيذ النشاط الموضح فيها. وقال إنه بالإشارة إلى الفقرة 1.3، اقترح الوفد تحت النقطة الثانية: "تنظيم اجتماعات حسب الطلب لممثلي الدول الأعضاء لتقديم معلومات حول الموضوعات المتعلقة بسياسة البراءات والقانون والممارسات"، ضرورة إضافة: "مع الأخذ في الاعتبار توصية جدول أعمال التنمية 15 و16". وتحت النقطة التالية: "متابعة تقديم المشورة التشريعية حسب الطلب إلى الدول الأعضاء (...)", يجب إضافة: "بما يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية 17، و20، و22".

401. وقالت الأمانة إن الموضوع سيبحث.

402. وفتح الرئيس باب المناقشة حول البرنامج 2.

403. وكرر وفد سويسرا التعليق على الترجمة الفرنسية للنص التي تمت بالفعل في دورة يوليو. وأضاف أنه ثمة مشكلة في الترجمة الإسبانية كذلك. وأشار إلى ترجمة الكلمة "علامة" إلى "طراز" بالفرنسية، مما جعل النص غير واضح أحياناً. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكد من أخذ تعليقه بعين الاعتبار وعدم ترجمة الكلمة "علامة" تلقائياً إلى الفرنسية لتكون "طراز". وعبر عن أمله في الوصول إلى حل طويل المدى لهذا الأمر، حتى وإن كان استخدام الكلمة الإنجليزية في نسخة اللغة الفرنسية. وقال إنه يمكن التفكير في إمكانات مختلفة.

404. وفتح الرئيس باب المناقشة حول البرنامج 3.

405. وأعرب وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، عن ترحيبه بإبرام "معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات" (معاهدة مراكش) التي أبرمت في يونيو الماضي. وقال إن المعاهدة الجديدة هي نتاج أربع سنوات من المفاوضات في اللجنة الدائمة وهي واحدة من الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في ذلك المنتدى. وأضاف أن هذه المبادرة تشكل أحد النتائج الأكثر أهمية التي حققتها الويبو خلال العقد الماضي، وذلك باعتراف المجتمع الدولي. وذكر الوفد أنه في حال تنفيذ تلك المبادرة بشكل جيد، فإنها ستزيد بصورة كبيرة من إمكانية وصول الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى أشكال المعرفة والثقافة والمعلومات. وأشارت مجموعة جدول أعمال التنمية كذلك إلى أن الويبو أخذت الخطوة الأولى في عملية ضمان حق القراءة لضعاف البصر من خلال تبني معاهدة فعالة ومتوازنة. وأضاف أن ما يلزم هو اتخاذ خطوة واحدة أخرى في العملية لضمان التنفيذ المطلوب للمعاهدة، والتي ستعتمد فعاليتها على تخصيص الموارد البشرية والمالية الملائمة. وعبرت مجموعة جدول أعمال التنمية عن اهتمامها بحقيقة أن معاهدة مراكش لم تتلق الاهتمام والأولوية اللازمين في النسخة الأولى من البرنامج والميزانية للفترة 2014/15 أثناء

الدورة العشرين من لجنة البرنامج والميزانية. وأضافت أنه تم إدخال بعض التغييرات ولكنها لم تكن كافية. وقال الوفد إنه قدم تعديلات على الصياغة بهدف ضمان تخصيص موارد كافية لتنفيذ معاهدة مراكش في البرنامج والميزانية التالية. واقترح الوفد إدخال التغييرات التالية على الفقرة 3.13:

"3.13 سينشأ هيكل دائم لتسهيل توفير المواد المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف بصيغ متاحة عبر الحدود [حذف: بما يتماشى مع] [تضمنين: لتعزيز التعاون فيما يتعلق بالتبادل عبر الحدود ودعم] تنفيذ معاهدة مراكش. [تضمنين: سينظم هذا العمل برعاية مؤسسة متعددة أصحاب المصالح، والتي يجب أن تضم ممثلين عن جمعيات المستفيدين من المعاهدة، والكيانات المفوضة، والدول الأعضاء وأصحاب الحقوق ويخضع لموافقة الدول الأعضاء]."

"(الفقرة 14.3 الجديدة) سيواصل العمل بشأن المضي قدمًا في تنفيذ بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وإطار تنظيمي لمشروع تيجار. وسيعزز هذا العمل ويعاد هيكلته برعاية مؤسسة متعددة أصحاب المصالح ويخضع لموافقة الدول الأعضاء."

وقالت المجموعة إن التعديلات المقترحة على الفقرة 3.13 كان الهدف منها تنفيذ المادة 9 من معاهدة مراكش لضعاف البصر التي كان غرضها الرئيسي تعزيز التعاون الخاص بالتبادل عبر الحدود. وأضافت أن فكرة إنشاء أساس من العديد من أصحاب المصالح يخضع لموافقة الدول الأعضاء، استلهمت من الهيكل المقترح بواسطة مسودة البرنامج والميزانية للفترة 2014/15 فيما يتعلق بمشروع تيجار. وأوضحت مجموعة جدول أعمال التنمية كذلك أن مشروع تيجار ومعاهدة مراكش هما مبادرتان مختلفتان، برغم حقيقة أن كلاهما يهدف إلى زيادة توفير نسخ بصيغ متاحة إلى ضعاف البصر. وقالت إنهما ينبثقان من وجهات نظر مختلفة واقترحا حلولاً متنوعة لمشكلة الحرمان من الكتب. وأضافت أن الأول اعتمد على نموذج ترخيص وكان طوعاً، في حين كانت الثانية معاهدة ملزمة أرست قيوداً واستثناءات خاصة من شأنها إتاحة إنتاج وتوزيع نسخ الصيغ المتاحة في إقليم أطرافها وتبادل مثل هذه الصيغ عبر الحدود. واسترسلت قائلة إنهما من طبيعة وحالة قضائية مختلفة. وأشارت المجموعة كذلك إلى عدم وجود تفويض معتمد من الدول الأعضاء لدمج مشروع تيجار في معاهدة مراكش، كما قد يبدو من اقتراح المسودة. وقالت إن معاهدة مراكش نفسها لم تأت على ذكر هذا الهدف. وأوضحت أنه من الناحية التاريخية، لطالما تم التعامل مع معاهدة مراكش ومشروع تيجار كمبادرتين مختلفتين، ويرى الوفد ضرورة بقاءهما مختلفين في ظل غياب التفويض الواضح من جانب الدول الأعضاء في هذا الصدد. واقترحت المجموعة حذف مصطلح "المقترح" في الإطار الخاص بالنتائج المرتقبة نظراً لأن معاهدة مراكش متبناة بالفعل، بالإضافة إلى تصحيح "عدد المعاهدات المتبناة في الفترة 2012/2013" نظراً لوجود معاهدتين متبنتين وليست معاهدة واحدة. واقترحت المجموعة إدخال التغييرات التالية على الفقرة 7.3:

"7.3 (... المعاهدات الجديدة المقرر تنفيذها هي معاهدة بكين حول الأداء السمعي البصري ومعاهدة مراكش [حذف: المقترحة] لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وقد تؤدي على الأرجح كل منها إلى عدد كبير من طلبات المشورة التشريعية كجزء من مصادقة الدول الأعضاء للمبادرات وتنفيذها. وستتعلق أعمال التيسير بمعاهدة البث والمناقشات المقترحة [حذف: لمعايير حق المؤلف المتعلقة بغيرها من] [تضمنين: حول أداة أو أدوات قانونية دولية مناسبة حول] الاستثناءات والقيود [تضمنين: للمكتبات، ودور المحفوظات، والمؤسسات التعليمية والتنقيفية والبحثية، والأشخاص من ذوي الإعاقات الأخرى] المطبقة حالياً في اللجنة الدائمة. وفي مجال السياسة، ستراعى بصفة خاصة الفرص والتحديات المستمرة التي يواجهها نظام حق المؤلف بسبب الإنترنت والتقنيات الرقمية."

وقالت مجموعة جدول أعمال التنمية إنه لتنفيذ معاهدة مراكش، ليست فقط الدول الأعضاء هي التي ستحتاج إلى موارد بشرية كقوة، ولكن الكيانات المفوضة أيضاً، وأضافت أن الويبو لديها دور مهم لتلعبه في هذا المجال.

406. وقال وفد إكوادور إنه سيلتمس من الأمانة أن توفر المزيد من المعلومات بشأن جدوى المشروع لأن الاتحاد العالمي للمكفوفين لم يعد من المشاركين في هذا المشروع لأن تكاليفه باهظة بالنسبة له.
407. وأحاط وفد بلجيكا علماً بطلبات وفد البرازيل ومنسق مجموعة جدول أعمال التنمية، وقال إنه يريد المزيد من المعلومات حول ما سيتضمنه الاقتراح. وطلب الوفد أن يُعمم الاقتراح في صورة كتابية لكي تدرسه الوفود كلها بعمق.
408. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل وذكر أنه قبل سنة 2000، لم تناقش الويبو قط مسألة التنمية ومعاودة مراكش، والتي تؤيدها بلدان أمريكا اللاتينية تأييداً تاماً. وقال إنه أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهذه البلدان وبالنسبة للمنظمة نفسها، حيث إنه صار جزءاً من الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه إنجاز عظيم للمنظمة. ومضى يقول إنه يجب التأكيد على التعاون من أجل السير في هذا الاتجاه. وقال إن الجائزة المستحقة المقدمة للمنظمة الوطنية الإسبانية للمكفوفين (ONCE) تعد من معالم الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق أهداف معاهدة مراكش.
409. وقال وفد مصر إنه يريد أن يشير إلى بيان مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه يريد أن يعرف حجم الموارد المخصصة لمشروع الموارد العالمية المتاحة للوسطاء الموثوق بهم (تيجار).
410. وقال وفد غواتيمالا إنه يتفق مع وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بشأن تأييد الاقتراح البرازيلي، وقال إنه يرى أن معاهدة مراكش ذات فائدة عظيمة بالنسبة لضعاف البصر، وقال إنه ينبغي دعمها دعماً كاملاً لكي تمضي قدماً في الشائبة القادمة.
411. وسلط وفد المكسيك الضوء على أهمية معاهدة مراكش، والتي شهدت مشاركة فعالة وبناءة من جميع الدول الأعضاء. وقال إن ثمة 314 مليون شخص إما مكفوف أو ضعيف البصر. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل وقال إنه يريد أن يؤكد على دعمه لأي إجراء من شأنه أن يساعد في تنفيذ المعاهدة.
412. وقالت الأمانة إنها لطالما ناقشت كيفية توفير المساعدة التقنية على النحو الأفضل من أجل تنفيذ معاهدة مراكش. وذكرت أنها بدأت باثنتين من كبار أصحاب المصالح فضلاً عن الناشرين والاتحاد العالمي للمكفوفين وأعضاء آخرين من مجتمع المكفوفين العالمي. وأردفت قائلة إن قرار اتحاد المكفوفين العالمي بسحب مشاركته في العمل وإيقافها في وقت مبكر من السنة الماضية أو في أواخر 2011 كان على أساس أنه بحاجة إلى تركيز جميع جهوده على النهوض بالمعاهدة. ومضت تقول إنه كان يعتقد أنه فور إكمال المعاهدة في مراكش هذا العام، سينخرط الاتحاد العالمي للمكفوفين مرة أخرى في المشروع بحماس ونشاط. وقالت إن ذلك لم يحدث حتى الآن، وإن المدير العام قد تواصل مع عدد من كبار المسؤولين في الاتحاد العالمي للمكفوفين. وأسهمت بقولها إن الأمر يتعلق جزئياً بتغير القيادة في الاتحاد العالمي للمكفوفين. وقالت إن مسئول رفيع المستوى، والذي كان من المشاركين الدائمين في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، لم يعد في منصبه. وقالت إن من المفهوم أن ماريان دايوند، لم تعد في منصب الرئيس، على الرغم من أنها لا تزال تحتفظ بعلاقة استشارية مع الاتحاد العالمي للمكفوفين. وقالت إنه يوجد اثنان من بين 6 أشخاص كانت الأمانة تعمل معهم على مدار 6 سنوات. واسترسلت قائلة إن المدير العام يثق بأن الاتحاد العالمي للمكفوفين سينخرط مرة أخرى في مرحلة ما. وأوضحت الأمانة أنه سيعقد اجتماع في جنيف في نوفمبر 2013، وأن الاتحاد العالمي للمكفوفين أبدى رغبته واستعداده للمشاركة في هذا الاجتماع. وقالت إنه من ناحية جدوى المشروع، ثمة منظمات أخرى معنية بالمكفوفين حافظت على علاقتها بالمشروع ودعمها له. وأوضحت أن المشاركين الحاليين في المشروع عبارة عن 4 أو 5 من هذه المنظمات حول العالم. والتفتت إلى السؤال المتعلق بموارد المشروع، وقالت إن المدير العام أولى المشروع التزامه وقيادته. وأردفت قائلة إن الاجتماع رفيع المستوى المقرر عقده في نوفمبر هو اجتماع منصة أصحاب المصالح. وقالت إن اجتماع منصة أصحاب المصالح سيرأسه المدير العام، لذلك فإن التزامه يعد

كاملًا. وأوضحت أن اجتماع منصة أصحاب المصالح سيرفع تقاريره للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. والتفتت إلى طلب غواتيمالا بشأن دعم المعاهدة دعمًا كاملًا، وتأكيد وفد المكسيك لهذا الطلب، وقالت إنها تفعل ذلك.

413. وشكر وفد البرازيل الأمانة على التوضيحات وقال إن مداخلته الأولى باسم مجموعة جدول أعمال التنمية كانت ترمي إلى توضيح أن مشروع تيجار والمادة 9 شينان مختلفان، وينبغي أن تنفذ المادة 9 بشكل واضح حسبما اتفقت الدول الأعضاء. وقال إنه لهذا السبب فإنه اقترح بعض التغييرات في نص البرنامج 3 والتي يجري إرسالها إلى الأمانة. وسلط الوفد الضوء على أهمية التعاون التقني، وقال إنه يفضل أن يرى صياغة أقوى بشأن التعاون التقني لأنه سيكون من المهام البالغة الأهمية بالنسبة للأمانة أن تخلق موارد بشرية كفؤة في الدول الأعضاء لكي تطبق المعاهدة.

414. وأوضحت الأمانة أن البرنامج 3 هو الجزء الموضوعي في مشروع تيجار، وأن الموارد المقدرة أو المقترحة بالنسبة للجزء الموضوعي من البرنامج 3 شاملة البشرية وغير البشرية بلغت قرابة المليون فرنك سويسري.

415. وأجل الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 3 للساح بإجراء المشاورات.

416. وبعد إجراء مشاورات، أعاد الرئيس فتح باب النقاش موضحًا أن ثمة اختلافات بين وفود البرازيل وسويسرا وأستراليا بشأن الصياغة. وقال إن الوفود الثلاثة أعدت اقتراحًا مشتركًا، والذي يجري تعميمه على جميع الوفود.

417. وقدم وفد البرازيل الاقتراح المشترك وأضاف أنه وضع بالتفاوض بين الأعضاء. وقال إن الصياغة الجديدة ترمي إلى تعديل المشروع المقدم إلى معاهدة مراكش لكي يناسب الواقع الجديد، أي بعد توقيع معاهدة مراكش. وقال إن الفقرة 13.3 الجديدة ستكون كالتالي: "ستتخذ إجراءات لتسريع دخول معاهدة مراكش حيز التنفيذ وتفعيلها بالتنسيق مع ممثلي جمعيات المستفيدين من المعاهدة والكيانات المفوضة والدول الأعضاء". وقال إن الفقرة 14.3 الجديدة ستكون كالتالي: "سيستمر العمل بشأن التقدم في تنفيذ بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات وإطار تنظيمي لمشروع تيجار. وستعزز هذا العمل وتعاد هيكلته بموجب كيان متعدد أصحاب المصالح وموافقة الدول الأعضاء." وأوضح أن الفقرة 13.3 الجديدة تشير تحديدًا إلى معاهدة مراكش وتنفيذها، بينما تشير الفقرة 14.3 إلى مشروع تيجار، والذي هو مشروع قائم مسبقًا لا يرتبط بمعاهدة مراكش من هذا الناحية.

418. وأضاف وفد أستراليا أن النص الجديد يعد أوضح كثيرًا ويعكس الالتزام المشترك للدول الأعضاء بتنفيذ معاهدة مراكش.

419. وأوضح وفد البرازيل أن وفد سويسرا قدم أيضًا اقتراحًا بشأن الفقرة 7.3 لكي يشير النص فعلاً إلى قرار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إنه يوافق على هذا التعديل، رغم أنه يجذب لو كان أقصر.

420. وأعلن الرئيس أن الاقتراح وافق عليه كل من وفد البرازيل ووفد سويسرا. وقال إنه ليس ثمة المزيد من الاعتراضات على صياغة البرنامج 3 وأنهى النقاش.

421. وافتتح الرئيس النقاش بشأن البرنامج 4.

422. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه خصص مبلغ 0,8 مليون فرنك سويسري في البرنامج والميزانية للشائبة 2014-2015 (الصفحة 25) بالنسبة للمؤتمر الدبلوماسي. وقال إن الدول الأعضاء لم تحقق إجماعًا بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي وأضاف أن العمل المقبل للجنة الحكومية الدولية لم يتحدد بعد. ومن ثم فهو يعترض على إدراج المؤتمر الدبلوماسي في البرنامج والميزانية للشائبة القادمة. وقال إنه لا يزال يتعين بذل الكثير من العمل بشأن مشاريع النصوص للوصول إلى إجماع، وحتى الأهداف والمبادئ الرئيسية لم يتفق عليها بعد. ومن ثم فهو يعترض على تحديد تاريخ المؤتمر الدبلوماسي أو أي بيان محدد

بشأن المؤتمر الدبلوماسي في نص البرنامج والميزانية للثنائية 2014-2015. وقال إن الإشارة إلى المؤتمر الدبلوماسي ستؤثر على كون الصك (الصكوك) ملزمة قانوناً. وقال إنه لن يكون ملائماً بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية أن تذكر المؤتمر الدبلوماسي. وقال إنه لم يغير موقفه الذي يطالب بعدم الإضرار بالصك (الصكوك). وأضاف أن اللجنة الحكومية الدولية ينبغي أن تمضي قدماً بشأن المفاوضات القائمة على النصوص دون الإضرار بطبيعة الصك (الصكوك). ومضى يقول إنه إذا كان ممكناً عقد المؤتمر الدبلوماسي في الثانية التالية، فإن الدول الأعضاء سيكون بمقدورها - بالتنسيق مع المدير العام - أن تموله من خلال الموارد الحالية.

423. وعلق وفد اليابان على الهدف "تبني الصك القانوني الدولي (الصكوك القانونية الدولية) من قبل مؤتمر دبلوماسي" في الصفحة 49 من الوثيقة. وقال إنه بعد إجراء المناقشة في دورة لجنة البرنامج والميزانية الماضية، عقدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية وناقشت العمل المقبل للجنة الحكومية الدولية، بما في ذلك ما إذا ينبغي توصية الجمعية العامة بعقد مؤتمر دبلوماسي أو لا. ولم يتحقق اتفاق في هذه الدورة. ومن ثم فإنه يفضل حذف عبارة "من قبل مؤتمر دبلوماسي". وقال إن هذا التصحيح يتسق مع ولاية اللجنة الحكومية الدولية وحالة المفاوضات في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن هذا التصحيح لا يضر النقاش القادم في اللجنة الحكومية الدولية. ومضى يقول إن عبارة "تبني صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية)" تعد هدفاً جيداً ومحيداً.

424. وأعرب وفد السويد عن دعمه للجملة التي أضافها وفد اليابان. وقال إن الجملة "تبني صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية) من قبل مؤتمر دبلوماسي" تتجاوز ولاية اللجنة الحكومية الدولية، لأنه من الواضح أنه لم يتحقق اتفاق في الدورة الأخيرة للجنة الحكومية الدولية بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي من عدمه. وقال إنه لا تزال المسألة ستخضع للنقاش في الجمعية العامة لسنة 2013. ومن ثم، فإنه يقترح حذف عبارة "من قبل مؤتمر دبلوماسي". وقال إنه يفضل أيضاً تغيير الصياغة في "سياق التخطيط" و"استراتيجيات التنفيذ" في الصفحات 47 و48 من الوثيقة لتتماشى مع حذف عبارة "من قبل مؤتمر دبلوماسي".

425. وأشار وفد الهند إلى المناقشة التي جرت في دورة انعقاد لجنة الميزانية رقم 20. وقال إنه كان على ثقة من توصل الدول الأعضاء إلى اتفاق يقضي بتعديل البرامج 2 و4 للتعامل معها على قدم المساواة. وقد تم استعراض البرنامج 2 دون أي اعتراض. وسيتوقف عقد مؤتمر دبلوماسي في البرنامج 2 على قرار الجمعية العامة أيضاً. ومضى يقول، عُقدت دورة اللجنة الحكومية الدولية رقم 25 بعد انعقاد دورة لجنة الميزانية رقم 20، إلا أنها لم تتمكن من اتخاذ قرار لرفعه إلى الجمعية العامة، كما لم تتمكن أيضاً لجنة العلامات من اتخاذ قرار في هذا الشأن. واقترح الوفد في حالة وجود أي ملاحظات لدى بعض الدول الأعضاء على نص البرنامج 4، استئناف عقد لجنة الميزانية بعد صدور قرارات الجمعية العامة من أجل اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. كما أعرب عن ارتياحه للنص المعدل للبرنامج 4، والذي يتعين الإبقاء عليه بالصورة التي كان عليها.

426. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في التعليق على تصميم ميزانية الثانية 2014/15 قبل التطرق إلى البرنامج 4. ولفت نظر الأعضاء إلى حقيقة بسيطة مفادها عدم ضرورة حساب الميزانية على أساس الإيرادات المؤكد تحقيقها من قبل المنظمة. ورأى أن هناك حاجة إلى إضافة مساحة للتوقعات المستقبلية وتحديد المخاطر التي يمكن التحسب لها. وأضاف، يتعين دراسة المخاطر والنظر إليها وذلك بالرغم من عدم وجود أي مشاكل في الوقت الراهن بفضل خلو الساحة العالمية من أي منافسين للويبو. وتساءل الوفد عن إمكانية قيام الويبو بخفض تكاليف المشاريع وتقديم خدمات أفضل بتكلفة أقل، حيث يجدر بالمرء دائماً افتراض العمل في ظروف أكثر تنافسية. ومضى يقول، هناك أيضاً موضوعات الرقمنة والمسائل الثقافية، وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن اقتناعه بعدم توفر رؤية واضحة للويبو في العديد من المجالات. وأشار إلى عدم تمكن اللجنة الحكومية الدولية في دوراتها السابقة من الارتقاء بالنصوص إلى مرحلة النضج. وعبر عن شكّه في التوصل إلى نصوص تتميز بالنضج في أي مرحلة. وقال سوف تقرر الجمعية العامة العمل المستقبلي للجنة الحكومية الدولية، ولكنه ليس متأكداً من قدرة

الجمعية العامة على المضي قدماً في سبيل عقد مؤتمر دبلوماسي وإنجاز العمل المطلوب. واختتم كلمته معرباً عن تفضيله حذف عبارة "من خلال مؤتمر دبلوماسي".

427. وتحدث وفد بولندا بصفته الوطنية وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وفرنسا.

428. وأيد وفد جمهورية كوريا البيانات التي أدلت بها وفود اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي للجنة الحكومية الدولية. وقال، كان من الواضح عدم توافق الآراء حول أي من مشاريع النصوص الثلاث، كما لم يتم التوافق أيضاً حتى على الأهداف والمبادئ الرئيسية الخاصة بتلك النصوص. لم تتفق الدول الأعضاء على طبيعة النصوص، ولذلك كان من الواضح عدم الترحيب بالإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي من جانب تلك الدول الأعضاء التي عارضت إبرام معاهدة. واقترح الوفد حذف عبارة "من خلال مؤتمر دبلوماسي".

429. وأشار وفد مصر إلى البيانات التي أدلت بها وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد واليابان وفرنسا وبولندا وجمهورية كوريا والهند. ولفت الأنظار إلى ما دعت إليه لجنة الميزانية في اجتماعها الأخير من حيث تحقيق المساواة في المعاملة لجميع المؤتمرات الدبلوماسية الثلاث في ميزانية الثنائية 2014/15. وشدد الوفد على أهمية المساواة في المعاملة واستخدام نفس الصياغة. وأضاف، في حالة رغبة بعض الوفود حذف الإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي في البرنامج 4، فيتعين تطبيق نفس المعاملة على البرامج 2 و6.

430. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحاجة إلى مزيد من العمل. وقال، ما تزال اللجنة الحكومية الدولية بحاجة إلى مواصلة العمل في شأن النصوص بغية تعزيز التوافق قبل التوصل إلى قرار لعقد مؤتمر دبلوماسي. وتكمن الفكرة لتحقيق هذه الغاية في عقد اجتماعات أكثر في الفواصل الزمنية ما بين الدورات. ويحتاج الأمر إلى مزيد من الموارد بغية تنفيذ تلك الاجتماعات. وكحل وسط، أعرب الوفد عن رغبة مجموعة جدول أعمال التنمية في إظهار بعض المرونة، ومن ثم لن تفتح هذا الموضوع للمناقشة. واستدرك قائلاً، في حالة إعادة فتح المناقشات بشأن البرنامج 4، فمن الممكن أن تمتد المناقشات لتشمل قيمة المبالغ المخصصة للبرنامج 4، وغيره من البرنامج. وبصفة عامة، أعلن عن موافقة مجموعة جدول أعمال التنمية على نص البرنامج 4 بالصورة التي كان عليها.

431. وأعلن وفد كندا مشاركته الشواغل التي أعربت عنها وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا وغيرهم فيما يتعلق بالإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إنه لا يعتقد في أن هذه الصياغة قد عبّرت عن مستوى التوافق الحالي في اللجنة الحكومية الدولية. وطلب إعادة صياغة الهدف قيد المناقشة بطريقة أكثر حيادية، وأيضاً إعادة النظر في الاعتمادات المالية المرتبطة، على الأقل بغية ضمان الاتساق مع أي ممارسة سابقة ومع مستوى التوافق الذي توصلت إليه اللجنة الحكومية الدولية. وأنهى الوفد كلمته قائلاً، على أي حال يتعين أن تعكس وثيقة البرنامج والميزانية المناقشات التي دارت في اللجان ذات الصلة وليس العكس.

432. وتحدث وفد بلجيكا بصفته الوطنية وأعلن مشاطرته نفس الشواغل التي سبق وعبرت عنها وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والسويد وفرنسا وبولندا وجمهورية كوريا فيما يتعلق بالإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن ترحيبه باجتماع بالي الأخير والذي عُقد بصفة غير رسمية خارج جنيف. وصرّح بأن الاجتماع قد حقق بعض النتائج الإيجابية، وأعرب عن تطلّعه إلى مزيد من المناقشات في هذا الصدد أثناء اجتماع الجمعية العامة.

433. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى المناقشة التي دارت في دورة لجنة الميزانية السابقة وأيضاً في اللجنة الحكومية الدولية بشأن المحافظة على اتساق الصياغة عند الإشارة إلى معاهدة قانون التصاميم (DLT). وأيد الوفد البيانات التي أدلى بها وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ووفود الهند ومصر بشأن الإبقاء على المؤشر الحالي.

434. وأيد وفد بيرو البيانات التي أدلت بها وفود جنوب أفريقيا والهند ومجموعة جدول أعمال التنمية ممثلة في وفد البرازيل. ومضى يقول، لقد نُوقشت الموضوعات في اللجنة الحكومية الدولية في عدد من السنوات، وهي تعد من القضايا المهمة لجميع الدول الأعضاء. ومضى يقول، أوشكت اللجنة الحكومية الدولية على التوصل إلى اتفاق، وتزايد احتمال عقد مؤتمر دبلوماسي بدرجة كبيرة جداً. وأعرب عن رأيه في وجوب الإبقاء على الإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بما أنه من المتوقع إدراج تنبؤات التكاليف المحتملة في السنوات القادمة في الميزانية.

435. وأيد وفد ألمانيا البيانات التي أدلت بها وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبولندا وجمهورية كوريا وبلجيكا وكندا فيما يتعلق بالإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. ورأى أن هذا الأمر سابق لأوانه. وقال إنه يتوقع رؤية صياغة تعكس اتجاه الجمعية العامة إصدار قرار بشأن اتخاذ مزيد من الخطوات.

436. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن تأييده النص الحالي بشأن البرنامج 4. وقال إنه لا يتفق في الرأي مع عدد من الوفود التي أعربت عن شكوكها في عدم كفاية التقدم المحرز في المناقشات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أهمية مواصلة المناقشة في المستقبل. وثلت الوفد إلى مهمة لجنة الميزانية وقال، من المهم جداً التنبؤ بالتمويل المناسب والكافي للحلول الممكنة المتعلقة بعقد جميع أنواع المؤتمرات الدبلوماسية. ومضى يقول، قد تتوصل اللجنة الحكومية الدولية إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وسوف يكون من الخطأ أن تجد اللجنة الحكومية الدولية نفسها في نهاية المطاف في حالة توافق على ما ينبغي القيام به مع عدم توفر التمويل بسبب عدم التنبؤ بالتكاليف المطلوبة. وأنهى كلمته قائلاً، يتعين على الدول الأعضاء تناول الأمر من الناحية الاستراتيجية والنظر إلى جميع الآفاق المستقبلية.

437. وأيد وفد السنغال الميزانية المقترحة للبرنامج 4، وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود كل من مصر والهند وجنوب أفريقيا وبيرو. وقال يتعين توقع ميزانية لعقد مؤتمر دبلوماسي، ويجب أن يعكس النص هذا التوقع.

438. وأعرب وفد الصين عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود الهند ومصر والاتحاد الروسي ووفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وسلط الضوء على أهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية للبلدان النامية، والتي وصفها بأنها قيمة للغاية. ورأى أنه يتعين على المكتب الدولي توقع ميزانية مناسبة.

439. وتساءل وفد المملكة المتحدة عن سبب مناقشة البرنامج 2 بينما كان البرنامج 4 هو موضوع المناقشة. وطالب بعض التوضيحات بشأن أوجه التشابه بين مناقشة معاهدة قانون التصاميم وبين المناقشة الجارية في إطار البرنامج 4. وأعرب عن اعتقاده في عدم إمكانية مقارنة تلك الموضوعات. واسترسل قائلاً، تختلف مستويات نضج هذه النصوص، وينبغي النظر إليها على أساس وقائعها الموضوعية.

440. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية البوليفارية) عن أسفه إزاء رفض بعض الوفود الميزانية المقترحة. وقال، لا يعلم أحد ما سوف يحدث مستقبلاً، ولكن ينبغي ألا تظل الأيدي مكبلية على النحو الذي كان يحاول البعض اقتراحه. ينبغي على لجنة الميزانية المشاركة وتغطية الأحداث التي قد تنشأ. ولفت الأنظار إلى أن الوفود المعارضة على المشروع الحالي هي نفسها ذات الوفود التي دأبت على الدعوة إلى استخدام الاحتياطات، وهي نفس الوفود دائمة الشكوى من أسلوب التصرف فيها. إذا قررت اللجنة الحكومية الدولية عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية القادمة دون تدبير لجنة الميزانية ميزانية مناسبة، فيتعين في هذه الحالة استخدام الاحتياطات. ولا يبدو هذا منطقياً. واقترح الوفد الإبقاء على نص البرنامج 4 بالصورة التي كان عليها.

441. وأعرب وفد بنغلاديش عن تفضيله الإبقاء على الإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن حذف ميزانية هذا المؤتمر سوف يستتبع نتائج المفاوضات ويوحي بعدم عقده خلال الثنائية القادمة. وأضاف بأنه يجب أن يكون هناك ثقة في عمل اللجنة الحكومية الدولية.

442. وأيد وفد ترينيداد وتوباغو البرنامج 4، وأعرب عن اعتقاده في أهمية عمل اللجنة الحكومية الدولية. وقال، على الرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الثنائية المقبلة فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي أو فيما يتعلق بالانتهاء من نصوص تلك الموضوعات، إلا أنه يتوقع حدوث تقدم في المناقشات بأسلوب يتسم بالفعالية والكفاءة. كما أيد الوفد البيانات التي أدلى بها وفدي فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وبيرو.

443. وأعرب وفد بيلاروس عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي بشأن تمويل عقد مؤتمر دبلوماسي.

444. وأعرب وفد باكستان عن تأييده للتعليقات التي أدلت بها وفود كل من مصر والصين والهند وبنغلاديش ووفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وشدد الوفد على الأهمية البالغة لعمل اللجنة الحكومية الدولية للبلدان النامية. وأعلن عن تأييده القوي للبيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش بشأن المعاملة المتساوية لجميع المواضيع بدلاً من سياسة الانتقاء المسبق لمناقشة مواضيع بعينها واستباق الأحكام.

445. واقترح وفد إيران (جمهورية-الإسلامية)، بعد الاستماع إلى التعليقات التي أدلت بها بعض الوفود بشأن حذف عبارة "عن طريق مؤتمر دبلوماسي"، تفسيراً جديداً لاختصاص لجنة الميزانية. وتلخص هذا التفسير في اصطلاح لجنة الميزانية بالنظر في المسائل الموضوعية التي كان من المفترض اصطلاح اللجان الفنية ذات الصلة بها. كما تضمن تفسيره أيضاً تكليف لجنة الميزانية باستباق النظر في المواضيع التي سوف يتم النظر فيها في الجمعية العامة. ومضى يقول، إذا كان هذا التفسير مقبولاً، فإنه يقترح النظر في برامج أخرى مثل برنامج 18 استناداً إلى هذا المفهوم. وفي حالة عدم رغبة الوفود في الأخذ بهذا التفسير، فيتعين على جميع الدول الأعضاء الموافقة على تخصيص ميزانية لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل، والذي سيتم مناقشته والموافقة عليه في اللجنة الحكومية الدولية أو في الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن اعتقاده في أن اختيار لجنة الميزانية لم يكن هو الاختيار الصحيح كجنة معنية بمناقشة المسائل الموضوعية، مثل الفصل في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم واللجنة الحكومية الدولية. وسوف تكفي اللجنة بمناقشة ميزانية عقد مؤتمر دبلوماسي محتمل فقط.

446. وذكر وفد أستراليا بعدم موافقة لجنة الميزانية على تكليف اللجنة الحكومية الدولية واصطلاحها بالعمل. وكان كل ما فعلته لجنة الميزانية هو توفير مخصصات في إطار الميزانية لمقابلة الأنشطة المحتملة في المستقبل. وأضاف قائلاً، إن الأمر الآخر الواجب تذكره هو أن الهدف الفعلي للجنة الحكومية الدولية هو إبرام صك قانوني (صكوك قانونية)، وليس "مؤمراً دبلوماسياً" والذي كان مجرد إجراء لتحقيق الهدف. وأيد الوفد تخصيص اعتمادات في الميزانية لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل في حالة موافقة الدول الأعضاء على ذلك. واسترسل قائلاً، إن عدم وجود مخصصات في الميزانية سيصير بنتائج المفاوضات حيث لن يوفر تمويلاً لتغطية إمكانية عقد المؤتمر. وأعرب عن عدم ارتياحه تجاه تغيير صياغة الهدف وتفهمه لما أبدته بعض الدول الأعضاء من شواغل. كما أعرب عن رضاه عن الهدف بالصورة التي كان عليها، وأيضاً عن موافقته على حذف عبارة "عن طريق مؤتمر دبلوماسي". واقترح إدراج كلمة "محتمل" قبل "مؤتمر دبلوماسي" أو إدراج عبارة "رهنها بموافقة الدول الأعضاء". وفي ختام كلمته، ناشد الدول الأعضاء النظر في الاقتراحات التي أدلى بها.

447. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لم يقترح خفض ميزانية اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن تأييده لبرنامج 4. وأضاف قائلاً، إن شواغله انحصرت في الصياغة التي تم تقديمها للثنائية القادمة. ورأى أن الصياغة المستخدمة في الثنائية 13/2012، ولا سيما الفقرة 2(2) في الصفحة الثامنة، كانت جيدة ومفيدة للغاية من حيث توصيف حالة عمل اللجنة الحكومية الدولية. واقترح استخدام صياغة مماثلة مرة أخرى. وأشار الوفد إلى ما ذكره وفد أستراليا بشأن ضرورة إعداد نص يشير إلى إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية القادمة شريطة موافقة الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالهدف تحديداً، أعرب الوفد عن عدم ارتياحه لعبارة "عن طريق مؤتمر دبلوماسي". ورأى وجوب أن يكون الهدف "اعتماد صك دولي قانوني (صكوك دولية قانونية)".

448. وتوجه وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بالشكر إلى وفد أستراليا نظير محاولته تفهم الأمور وإبداء مرونة في موقفه. ومع ذلك، أعرب عن عدم تفهمه الأساس المنطقي وراء اقتراح حذف عبارة "عن طريق مؤتمر دبلوماسي". ومضى يقول، لم تقم لجنة الميزانية في ذلك الوقت إلا بمجرد محاولة اعتماد ميزانية لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل، إذا ما تقرر انعقاده. وأعرب عن عدم اقتناعه بالأسباب التي دعت إلى حذف الإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي. وكرر الوفد ما ذكره آنفاً من أن اختيار لجنة الميزانية كلجنة معنية، لم يكن هو الخيار الصحيح للحكم المسبق أو النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي من عدمه. كانت هناك العديد من الحالات التي أُقترح فيها تخصيص بعض الاعتمادات المالية في الميزانية لتمويل عقد مؤتمر دبلوماسي محتمل، ثم انتهى الأمر إلى عدم عقد هذه المؤتمرات. وحث الوفد الدول الأعضاء على اعتماد ميزانية لعقد مؤتمر دبلوماسي محتمل، وتترك المناقشات الموضوعية للجنة الحكومية الدولية والجمعية العامة.

449. وأكد وفد كندا على أن موقفه بشأن الإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي لا يعكس بالتأكيد عدم دعمه لإجراءات عمل اللجنة الحكومية الدولية، وهو العمل الذي يحرص على استمرار المشاركة فيه. وقال إنه يتطلع إلى مزيد من العمل. ورأى من الأنسب استخدام مزيد من الصياغة المحايدة والتي سوف تعكس بالفعل التكليف المضطعة به اللجنة. وقال الوفد يمكن النظر في الكيفية التي عُقد بها المؤتمر الدبلوماسي في مراكش من قبل والاسترشاد بها كمثال. فقد تضمنت الميزانية آنذاك عبارة "القيام بالمزيد من الأعمال الأخرى"، ولم تنص تحديداً على عقد مؤتمر دبلوماسي. ومن الواضح إن عدم التصريح بعقد مؤتمر دبلوماسي لم يؤثر سلباً على نتائج المناقشات، كما لم يمنع من عقد المؤتمر في مراكش عندما قررت الدول الأعضاء عقده.

450. وأشار وفد فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) إلى عدم أهمية صدور الصك بموجب اتفاقية أو بيان. وقال يحتاج الأمر إلى مؤتمر دبلوماسي لإضفاء الطابع الرسمي لهذا الصك.

451. وكرر وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال ليس لديه اعتراض على الميزانية المخصصة لبرنامج 4. ويتعين مواصلة أعمال اللجنة الحكومية الدولية. ومع ذلك، أعرب عن عدم قبوله النص الحالي حيث توقع النص ما سوف يتم إقراره في اجتماع الجمعية العامة 2013. واقترح الوفد تغيير الصياغة.

452. وصرّح الرئيس بأنه يتذكر التوصل إلى توافق في الآراء خلال الدورة العشرين لاجتماعات لجنة الميزانية. وطلب الرئيس من الأمانة تأكيد هذا الأمر.

453. وقالت الأمانة لقد تم بالفعل الاسترشاد بالمناقشات التي جرت في الدورة العشرين للجنة الميزانية في سياق إعداد الهدف المعدّل. وكان التقرير الحُرْفِي لهذه الدورة هو السجل الأساسي للمناقشة، وقد تم نشره. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت تلك التقارير أحكاماً متعلقة بالميزانية وخطة للتشائية المقبلة. وتم إعداد برامج وميزانيات لأكثر من ثلاث سنوات قادمة. كانت هناك مرونة فيما يتعلق بقواعد التحويلات، وذلك لسهولة تحويل الموارد وفقاً للقرارات التي تتخذها الجمعية العامة. وفي جميع الحالات، كان يشترط صدور قرار من الجمعية العامة.

454. وأشار الرئيس إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة خلال الدورة العشرين (كما أكدت بذلك التقارير الحُرْفِيَّة)، وأضاف بأنه لم يكن راعباً في إعادة فتح المناقشة بشأن برنامج 4. واستطرد يقول، يتعين على الوفود إما التمسك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة العشرين أو التوصل إلى اتفاق جديد في الوقت الحاضر. واقترح قيام المنسقين الإقليميين بمناقشة هذا الأمر في محاولة للتوصل إلى صياغة توفيقية ورفعها إلى الجلسة العامة.

455. وأشار وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) إلى توافق الآراء في الدورة العشرين للجنة الميزانية. وقال، كانت تلك الدورة فرصة كبيرة وهامة لتكوين وجهة نظر أولية ساهمت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض القضايا. ومضى يقول ليس من المستحب فتح باب المناقشة بشأن النص الذي سبق وأن حظى بموافقة الدول الأعضاء عليه في جلسة سابقة.

456. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى أنه قد تم الاتفاق على برنامج 4 في الجلسة العشرين للجنة الميزانية بفضل المرونة التي أبدتها بعض الدول الأعضاء. وفي حالة رغبة بعض الوفود إعادة فتح باب المناقشة، اقترح الوفد قيام هؤلاء الوفود بتقديم مقترحات مكتوبة في هذا الشأن. وفي هذه الحالة، سوف يتم تحليل كافة البرامج نظراً لوجوب توحيد الصياغة في جميع البرامج. وقال إنه يتفهم احتمال تغيير صياغة برنامج 2 أيضاً، وذلك على سبيل المثال.

457. وأوضح وفد اليابان أن مداخلته لم تكن بشأن مخصصات الميزانية، ولكنها كانت بشأن الهدف. وقال إن كل ما أراده هو الإحاطة التامة بما حدث بعد الدورة العشرين للجنة الميزانية. وأضاف، تم مناقشة العمل المستقبلي في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية رقم 25، والتي عُقدت بعد اجتماعات الدورة رقم 20 للجنة الميزانية.

458. وعبر وفد الهند عن قلقه إزاء المناقشة المطوّلة بشأن البرنامج 4، ولا سيما بعد اتخاذ اللجنة قرار بشأنه في دورتها الأخيرة. وقال، في حالة إعادة فتح المناقشة بخصوص البرنامج 4، فيمكن أيضاً إعادة مناقشة باقي البرامج. وصرّح بأن لديه مخاوف بشأن التوصل إلى أي صياغة جديدة بخلاف تلك الصياغة الواردة في مقترح البرنامج والميزانية المعدّل. وأضاف بأن أي قرار يجب أن يكون صادراً من الجمعية العامة. ولا يمكن الحكم مسبقاً على عدم حدوث تطورات في اللجنة الحكومية الدولية خلال الثنائية القادمة. وفيما يتعلق بالإشارة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، أعرب الوفد عن عدم تفهمه كيفية اعتماد صك قانوني دولي دون عقد مؤتمر دبلوماسي. واستطرد قائلاً، إن طبيعة الصك (الصكوك) غير معروفة، ولهذا يصعب الحكم المسبق بعدم الحاجة إلى مؤتمر دبلوماسي.

459. وأيد وفد مصر التعليقات التي أدلت بها وفود إيران (جمهورية-الإسلامية) والهند ووفد البرازيل بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. كما أعرب عن تأييده للنص المتفق عليه في الدورة العشرين للجنة الميزانية. ونظراً لعدم عقد أي مشاورات، أعرب الوفد عن رغبته في أن تتضمن هذه المشاورات جميع المناطق وأن يكون هناك مؤتمرات دبلوماسية ليس فقط لاعتماد صك دولي (صكوك دولية) بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، ولكن أيضاً لاعتماد اتفاق لشبونة المعدّل.

460. وصرّح وفد فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) بأنه لا يرى أي طائل من وراء إعادة فتح باب النقاش حول المسائل التي سبق الاتفاق بشأنها، وخاصة عندما تكون الصياغة نموذجية. واقترح الوفد الموافقة على البرنامج 4 بحالته الراهنة.

461. وقال الرئيس، يبدو أنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء.

462. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد اليابان. وقال عُقدت الدورة العشرون للجنة الميزانية مباشرة قبل الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدولية الحكومية والتي تناولت مسائل التقييم والتكليف الصادر للجنة الحكومية. ولا يزال هذا الأمر معلقاً. استغرقت دورة لجنة الميزانية هذه بعض الوقت لدراسة كيفية تناول الاتفاقيات في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال. وكما أشارت بعض الوفود، لن يتم الاتفاق على أي شيء إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء. وأوضح الوفد أن النقاش حول البرنامج 4 حالة مماثلة.

463. وقال الرئيس لن يتم الاتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء، ومن ثم سوف يُترك البرنامج 4 للمشاورات بشأنه.

464. وكرر وفد أستراليا أحد الاقتراحات التوفيقية التي قُدمت في وقت سابق، وتحديد الاقتراح الذي دعا إلى إدراج كلمة "محتمل" قبل "مؤتمر دبلوماسي". وأعرب عن أمله في التوصل إلى توافق في الآراء. وفي حالة عدم التوصل إلى هذا التوافق، يمكن عقد اجتماع للمنسقين الإقليميين. وقال لقد تضمنت الصيغة المقترحة الإشارة إلى مؤتمر دبلوماسي، وهو ما فضلته بعض الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، لن يخل هذا المقترح بأي نتائج بشأن أي قرار يمكن أن يُتخذ من قبل الجمعية العامة.

465. وتساءل الرئيس عما إذا كانت الصيغة المقترحة خاصة ببرنامج 4 فقط، أو خاصة بكل من برنامج 4 وبرنامج 2.
466. وأوضح وفد أستراليا بأن الصيغة خاصة ببرنامج 4 فقط. وأعرب عن اعتقاده في عدم وجود أي ارتباط جوهري بأي شكل بين برنامج 4 وبرنامج 2، ويتعين تناولها على أساس الوقائع الموضوعية لكل منهما. وفي حالة ربط أي دولة عضو بين هذين البرنامجين، فإن هذا هو شأن خاص بها.
467. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وتوجه بالشكر إلى وفد أستراليا لمحاولته تقريب وجهات النظر. وقال إنه لا يرغب في إعادة فتح باب النقاش حول البرنامج 4. ونظراً لرغبة وفود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في تغيير الصياغة، فقد طلب فسحة من الوقت لمناقشة هذا الأمر في إطار مجموعته. وأعرب عن تفهمه لما صرح به وفد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث إنه لن يتم الاتفاق على أي شيء حتى يتم التوافق على كل شيء. وأعرب عن أمله في التوصل إلى صيغة متوازنة.
468. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) عن اعتقاده في خضوع الميزانية برمتها لقرارات الجمعية العامة. ولذلك، رأى الوفد تكرار لا لزوم له في هذا الاقتراح.
469. وأعلن الرئيس إحالة البرنامج 4 إلى المنسقين الإقليميين بغية التوصل إلى اتفاق بشأنه.
470. وتم التوصل إلى الصياغة النهائية لقرار بشأن البرنامجين 2 و4 أثناء مناقشة أُجريت في إطار البند رقم 21 من جدول الأعمال.
471. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 5.
472. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الوثيقة ذات العنوان: "التغييرات التي طرأت على البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014 نتيجة للمناقشات والقرارات التي أُخذت خلال الدورة العشرين للجنة الميزانية"، وقال من الواضح إنه سيتم نقل أربع وظائف من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لاستعادة "وحدة بعدد محدود من الموظفين" للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأعرب الوفد عن دهشته إزاء هذا النقل، مشيراً إلى تأكيده المستمر على أهمية الحفاظ على نظام قوي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. واستطرد قائلاً، لقد نتج عن هذا النقل خلق مشاكل جوهريّة في الحزمة الشاملة للبرنامج والميزانية، ويبدو كما لو أنه "سرقة أموال من بيتير لسداد مستحقات بول". وطالب الوفد من الأمانة توضيح دواعي اتخاذ مثل هذا القرار، ومن أي قسم داخل نظام البراءات سيتم الاستغناء عن هذه الوظائف المذكورة.
473. وأعرب وفد السلفادور عن تقديره للعمل الذي يقوم به المكتب الدولي والمتعلق بمعاهدة التعاون من أجل البراءات، وقال إنه يرغب في مواصلة هذه النوعية من العمل. كما أشار الوفد أيضاً إلى إتاحة جميع وثائق المعاهدة في الوقت الحالي باللغة الإسبانية، ويرغب في الاستمرار في الحفاظ على نوعية الترجمة هذه أثناء الشائبة القادمة. وعلاوة على ذلك، أعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى الإجابة على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.
474. والتفتت الأمانة إلى سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت إن الوظائف الأربعة المذكورة كانت في إطار البرنامج 30، أي، أن مصدر تلك الموارد كانت من مخصصات الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة في فترة الشائبة الحالية، وليس من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولذلك، لن يؤثر هذا الإجراء بأي شكل من الأشكال على عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات أو النظام بصفة عامة، حيث لن يتأثر النظام بأي نقص فعلي في عدد الوظائف.
475. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 6.

476. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى المناقشات التي جرت في الدورة العشرين للجنة الميزانية، وأعرب عن رغبته في المشاركة بالمزيد من الأفكار بشأن القضية التي أثارها في تلك الدورة والمتعلقة بنظام لشبونة. فبينما يوفر اتفاق لشبونة حالياً الحماية والتسجيل الدولي لتسميات المنشأ، إلا أنه لاحظ بعد المراجعة المدروسة أن الاتفاق ينص أيضاً على الحماية والتسجيل الدولي للبيانات الجغرافية، بمعنى، إضافة حق جوهرى آخر من حقوق الملكية الفكرية الهامة. ورأى الوفد عدم ملاءمة هذا الإدراج لثلاثة أسباب: أولاً، اقتصر التكاليف الصادر إلى فريق العمل المعني باتفاق لشبونة على مسائل إجرائية، في حين أن إدراج البيانات الجغرافية تعد من المسائل الموضوعية. وثانياً، إن اللجنة الوحيدة داخل الويبو التي أسند إليها ولاية محددة على الموضوعات المتعلقة بحماية البيانات الجغرافية هي اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية (لجنة العلامات) (SCT). ومضى يقول، إن لجنة العلامات هي المسئولة عن تقديم المقترحات وعرض السياسات في هذا الصدد إلى الجمعية العامة للويبو للتصديق عليها. ولا يملك فريق العمل المعني باتفاق لشبونة مثل هذا الاختصاص. وثالثاً، تم تغطية حماية وإنفاذ البيانات الجغرافية من خلال اتفاق تريبس لمنظمة التجارة العالمية. وتساءل الوفد عن ماهية الضمانات القائمة للتأكد على اتساق تطبيق اتفاق لشبونة المعدل مع اتفاق تريبس؛ وعلاوة على ذلك، كيف سيؤثر اتفاق لشبونة المعدل على نظام الإخطار والتسجيل المقرر للبيانات الجغرافية بموجب المادة 4.23 من اتفاق تريبس. وأعرب الوفد عن ترحيبه بقرار إجراء تحليل من قبل خبراء متخصصين في الحماية الدولية للبيانات الجغرافية في لجنة العلامات، ولكن لم تُستكمل المناقشات بناء على طلب وفود أخرى بتوقيفها بسبب مناقشات جارية بذات الشأن في منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، وبينما تصل تكلفة عقد المؤتمر الدبلوماسي المقترح إلى حوالي 130 000 فرنك سويسري، لم يحقق نظام لشبونة أي دخل منذ عام 2004، وذلك وفقاً لجدول التغير في الدخل في الصفحة 16 من وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للثنائية 15/2014. ونتيجة لذلك، وبسبب العجز المالي الذي يعاني منه نظام لشبونة، طُلب من الدول الأعضاء في الويبو تمويل عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن مسألة لا ينبغي تناولها في إطار اختصاصات نظام لشبونة. وعبر الوفد أيضاً عن دهشته متسائلاً، هل يجب عدم إعداد تقدير مُعدل للتكلفة في حالة فتح باب الحضور للمؤتمر الدبلوماسي لجميع الدول الأعضاء في الويبو. وفي هذا الصدد، كرر الوفد مخاوفه إزاء الاتجاه المتمثل في مخصصات المؤتمرات الدبلوماسية في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة. وصرح بأنه، وعلى حد علمه، لم يكن هناك أي سابقة لمثل هذه المخصصات في الويبو من قبل. وأضاف، أن ما يبعث على الانزعاج هو توقف المناقشات التي كانت جارية بين جميع الدول الأعضاء في الويبو داخل لجنة العلامات، في حين استمرت المناقشات بشأن البيانات الجغرافية في إطار فريق العمل المعني باتفاق لشبونة وتعدت حدود التكاليف الصادر إلى فريق العمل. ومضى يقول، كان هذا باعثاً للقلق بوجه خاص حيث كانت مفاوضات لشبونة قاصرة على عدد محدود من الدول الأعضاء في الويبو بينما تتلقى الدعم من جميع الدول الأعضاء وهي الدول التي أستبعدت من نظام لشبونة نظراً لعدم اتساق النظام في الأساس مع أنظمة العلامات التجارية الخاصة بكل منها. وتساءل الوفد كذلك عن السبب في تأثير مناقشات لجنة العلامات بشأن البيانات الجغرافية على عمل منظمة التجارة العالمية، في حين لم يتعرض أحد لتأثير مفاوضات لشبونة عليها. ولهذه الأسباب، اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية على إدراج عقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014.

477. وأشار وفد شيلي إلى مداخلته التي أدلى بها خلال الدورة السابقة للجنة الميزانية، والتي أعرب فيها عن قلقه إزاء تخصيص تمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة، والذي سيكون الحضور فيه محدوداً بمشاركة مجموعة صغيرة من البلدان ولكنه سيُمول من قبل جميع الدول الأعضاء في الويبو. ومضى يقول، حيث أن فريق العمل المعني باتفاق لشبونة مكلف بالعمل من أجل زيادة عضوية نظام لشبونة، وحيث تتولى جميع الدول الأعضاء في الويبو المساهمة في تمويل مؤتمر دبلوماسي، فيجب إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء في الويبو للمشاركة على قدم المساواة في تصميم اتفاق جديد. ونتيجة لذلك، يتعين في المقام الأول توضيح موقف المشاركين في مراجعة اتفاق لشبونة قبل اتخاذ قرار بشأن تمويل عقد مؤتمر دبلوماسي.

478. وتساءل وفد إيطاليا عن سبب عدم الإدلاء بهذه التعليقات عندما بدأ فريق العمل المعني باتفاق لشبونة في مراجعة النظام منذ عدة سنوات. وقال إن فريق العمل يرحب بمشاركة مراقبين على أية حال. وعلاوة على ذلك، ناقشت اللجنة المسائل المتعلقة بالميزانية؛ ويتعين مناقشة المسائل المتعلقة بالمضمون في فريق العمل المعني باتفاق لشبونة. وذكر الوفد بما أكدت عليه الأمانة مرات عديدة، من حيث أن المراجعة عبارة عن ممارسة تهدف إلى جذب أعضاء جدد لنظام لشبونة وإلى تيسير التسجيلات الدولية الجديدة، ليس فقط بواسطة البلدان، ولكن أيضاً بواسطة المنظمات الحكومية الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، يتزايد احتمال تحسين الوضع المالي لنظام لشبونة. كما أن تعديل اتفاق لشبونة بإضافة البيانات الجغرافية إلى النظام سيكون من شأنه جذب البلدان النامية بغية حماية بياناتها الجغرافية وتحقيق قيمة من المعارف التقليدية التي يملكونها. ومضى يقول، إن عرقلة عقد مؤتمر دبلوماسي من شأنه عرقلة إيجاد حل للوضع المالي لنظام لشبونة. وصرح بأنه يفضل مشاركة أكبر عدد ممكن من المراقبين، حيث من الأهمية بمكان الاستماع إلى المقترحات المقدمة من المراقبين المهتمين حقاً بنظام التسجيل الدولي للبيانات الجغرافية. واقترح الوفد ترك الأمر إلى الأمانة كي تقرر أفضل السبل لضمان مشاركة هؤلاء المراقبين بمجرد التوصل إلى قرار من قبل فريق العمل المعني باتفاق لشبونة بشأن مشاركتهم. وقال يتعين توفير ميزانية لهذا الغرض، ولكن ليس هناك حاجة لتخصيص مبلغ محدد. وافترض الوفد عدم احتياج جميع البلدان لتمويل نفقات المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي. ومع ذلك، ينبغي تفويض اتخاذ قرار بشأن ذلك إلى الفريق العمل المعني باتفاق لشبونة. وأنهى الوفد كلمته قائلاً، في حالة عدم تخصيص أموال لمؤتمر مراجعة اتفاق لشبونة، فسوف يعني ذلك عدم تنفيذ القرار السابق اتخاذه من قبل الدول الأعضاء في مجموعة العمل المعنية باتفاق لشبونة.

479. وأشار وفد أستراليا إلى المقترحات الحالية لعقد مؤتمرات دبلوماسية في مسودة مشروع البرنامج والميزانية، ومن بينها المؤتمر الدبلوماسي المقترح لاتفاق لشبونة المعدل. وأيد الوفد ما تقوم به الويبو من أعمال بغية إرساء قواعد دولية جديدة للملكية الفكرية. وقال تصب الموافقة العريضة لقواعد قانونية من قبل مجموعة واسعة النطاق من البلدان في توحيد وحماية حقوق الملكية الفكرية عبر ولايات قضائية مختلفة وإضافة مزيد من اليقين لحقوق الملكية الفكرية وتحقيق سهولة لإجراءات الحماية وتخفيض التكاليف التي تقع على عاتق الأعمال التجارية في بيئة عالمية معقدة. وأشار الوفد إلى النجاح الذي حققه المؤتمر الدبلوماسي في مراكش مؤخراً وقال، كان مفتاح النجاح في مراكش هو المناقشة المفتوحة بين المشاركين على اختلاف وجهات نظرهم مع إتاحة فرصة متساوية لهم للتعبير عن آرائهم. ومضى يقول، لا يمكن أن ينسحب نفس هذا التوجه على المقترحات الرامية إلى توسيع نطاق اتفاق لشبونة، والتي تجاوزت تماماً حدودها الحالية وتمثل حالياً المبادئ المشتركة لعدد قليل من البلدان في مجال عمل محدد تحديداً ضيقاً. من المعروف جيداً أن أستراليا لديها شواغل أساسية ونظامية حول المقترحات المتعلقة باتفاق لشبونة المعدل. تلك المقترحات التي من شأنها تعزيز الأحكام التي تسببت بالفعل في عدم نجاح نظام لشبونة في جذب كثير من البلدان والتي لا تتوافق مع حماية البيانات الجغرافية في العديد من البلدان، بما في ذلك أستراليا. فعلى سبيل المثال، لا يتوافق نهج عدم احترام مبدأ الإقليمية مع مبادئ الملكية الفكرية الراسخة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتوازن حقوق الاحتكار الحصري مع المصلحة العامة. واستطرد يقول، سوف يتطلب عقد أي مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة التحلي بروح الانفتاح والمساواة. وكحد أدنى، ينبغي تمتع المراقبون بحقوق متساوية مثلهم في ذلك مثل البلدان الأعضاء في اتفاق لشبونة فيما يتعلق بأية وقائع أو أعمال خاصة بالمؤتمرات الدبلوماسية، مع طرح كافة الموضوعات على طاوله النقاش. ومع ذلك، ومن خبرة المناقشات التي جرت حتى الآن، رأى الوفد أنه من السابق للأوان حالياً اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لمراجعة اتفاق لشبونة. ومضى يقول، سوف يشكل عقد هذا المؤتمر فرصة ضائعة وتبيداً لموارد الويبو المحدودة في حالة فشل العمل بشأن اتفاق لشبونة المعدل في تمثيل وجهات نظر الدول الأعضاء في الويبو.

480. وقال وفد السلفادور إنه يتفهم الأمور على النحو التالي: بمجرد اتخاذ قرار عقد مؤتمر دبلوماسي بغرض تعديل اتفاق لشبونة، تقوم اللجنة التحضيرية بتحديد التوقيتات وغير ذلك من المسائل التنظيمية الأخرى. وأعرب الوفد عن اتفاقه على أن هناك حاجة إلى بعض التوضيحات بشأن الطريقة التي يمكن أن تشارك فيها الدول الأعضاء في الويبو في ذلك المؤتمر الدبلوماسي، لا سيما البلدان النامية. وبناء على ذلك، أيد الوفد تخصيص اعتمادات في ميزانية الثنائية 15/2014، حتى وإن لم

يتم اتخاذ قرار بشأن عقد هذا المؤتمر حتى الآن من قبل الدول الأعضاء. وهنأ الوفد الأمانة على نظرتها المستقبلية في هذا الصدد، مشيراً إلى أن هناك معاهدات أخرى قد أتبع في شأنها نهج مماثل.

481. وأعرب وفد سويسرا عن دهشته من تعليقات وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا في هذا الشأن. وقال، كانت اجتماعات فريق العمل المعني باتفاق لشبونة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الويبو. فعلى الرغم من أن سويسرا لم تكن طرفاً في اتفاق لشبونة، إلا أنها شاركت بنشاط في فريق العمل المعني وساهمت في المسودة الحالية لمشروع اتفاق لشبونة المعدل. كما تواجدت الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا أيضاً في اجتماعات فريق العمل المعني باتفاق لشبونة. كان من الأنسب طرح أي أسئلة موضوعية خلال تلك الاجتماعات بدلاً من طرحها في لجنة الميزانية. وأعرب الوفد عن سعاده الجمة لتخصيص تمويل لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن تعديل اتفاق لشبونة في إطار البرنامج 6، والذي عكس بشكل كامل القرارات التي اتخذها فريق العمل المعني باتفاق لشبونة. وبطبيعة الحال، سينتقر مصرير عقد المؤتمر الدبلوماسي في نهاية المطاف من قبل الجمعية العامة. وصرح الوفد بموافقته التامة على البرنامج 6 كما ورد في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للثنائية 2015/2014. ومضى يقول، سوف تُعقد اجتماعات أخرى لفريق العمل المعني باتفاق لشبونة وفقاً للجدول الزمني المخطط من قبل الفريق، وحث الوفود الأخرى التي لديها شواغل بشأن مضمون اتفاق لشبونة على حضور تلك الاجتماعات ومشاركة شواغلها مع فريق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون الوفد أكثر سعاده لمناقشة القضايا المتعلقة بالبيانات الجغرافية مع الوفود، بما في ذلك المسائل التي أثّرت في المفاوضات الموازية الجارية في منظمة التجارة العالمية.

482. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) المداخلات التي أدلت بها وفود إيطاليا وسويسرا، وأضاف أن لجنة الميزانية، من وجهة نظره، هي بمثابة لجنة تتعامل مع الميزانية وليست لجنة لمناقشة المسائل الموضوعية. وأيد الوفد اتفاق لشبونة في إطار البرنامج 6 بالصورة التي كان عليها.

483. وأعرب وفد هنغاريا عن تأييده التام للبيانات التي أدلت بها وفود إيطاليا وإيران (جمهورية- الإسلامية) وسويسرا. وأضاف الوفد إن إثارة مناقشة حول أمور فنية بشأن اتفاق لشبونة داخل لجنة الميزانية لهو من الأمور المثيرة للقلق. إن لجنة الميزانية هي المحفل المخصص لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص اعتمادات مالية وليست المكان المناسب لعقد مناقشات بشأن أمور فنية، حيث أن الفريق العمل المعني هو المسئول عن ذلك.

484. وصرح وفد فرنسا بأن ما أقتراح لبرنامج 6 في وثيقة الميزانية كان مجرد انعكاساً لما قرره فريق العمل. ولا يرى الوفد، في أي حال من الأحوال، أنه في وضعية تدعو إلى تغيير الاستنتاجات التي توصل إليها فريق العمل. ولفت الأنظار إلى أن الخبر الفرنسي المشارك في فريق العمل وصف الأمور بأنها تمضي في الاتجاه الصحيح وعلى ما يرام وبشكل سلس جداً وأن العمل قد أستكمل بالتوصل إلى الاستنتاجات. ويبدو أن العديد من الوفود المتواجدة في هذه القاعة حالياً تشارك هذا النهج، وهناك عدد قليل من الوفود ترى خلافاً لذلك. وقد تناولت بعض الوفود جوهر القضية. ورأى وجوب تحلي الأعضاء بقدر من التسامح وتحمل الآخر والثقة في أن هناك طرق مختلفة للتفكير بشأن القضايا المطروحة للنقاش. تختلف البلدان فيما بينها من حيث الخلفيات أو الثقافات أو طريقة التفكير. بعض البلدان لديها تاريخ طويل يمتد إلى قرون سابقة وتحتفظ بموروث من التقاليد الإقليمية. وقد عكست تلك البلدان الكثير بشأن أفكارها عن العلامات التجارية والبيانات الجغرافية. تحتفظ جميع تلك البلدان بوجهات نظر خاصة، وسوف يتوجهون بأرائهم تلك إلى المؤتمر الدبلوماسي في حالة الموافقة على عقد هذا المؤتمر من الأساس. لا تستطيع أي بلد فرض وجهة نظرها على أي بلد آخر. يجب أن يتسع المقام لجميع وجهات النظر المختلفة، ويجب أن يدرك الجميع وجوب التعامل مع فلسفات مختلفة حول هذه القضية بسبب اختلاف طبيعة البلدان، فضلاً عن حقيقة أن هناك بلدان أقدم بكثير من بلدان أخرى. وعلى الرغم من ذلك، أعرب الوفد عن تيقنه من أن الشعور العام لدى جميع الأعضاء في لجنة الميزانية هو احترام العمل الذي تم إنجازه، بما في ذلك العمل الذي أنجز في منظمة التجارة العالمية، والذي لا يتداخل مع عمل الفريق المعني باتفاق لشبونة حيث كان هناك تقسيم واضح للاختصاصات بين الجهتين. هذا هو النهج الذي ينبغي أن تأخذ به اللجنة. وفيما يتعلق بنقطة عقد مؤتمر محتمل، قال الوفد سوف تتحمل كل دولة تكاليف مشاركتها الخاصة

بها. وعلى أي حال لن ينطوى الأمر على مبالغ ضخمة تؤثر على التوازن المالي للمنظمة. لقد بدأ العمل بالفعل، وكل ما تحاول الأعضاء عمله في ذلك الوقت في لجنة الميزانية هو تنفيذ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها داخل فريق العمل المعني. وأضاف الوفد أنه وبكل تأكيد ليس لديه أي سلطة لإعادة مناقشة تلك الاستنتاجات. كما أنه لا يعتقد بأن هذا هو دور لجنة الميزانية.

485. وأعرب وفد بيرو عن اتفاقه مع الآراء التي أعربت عنها كل من وفود إيطاليا وسويسرا وهنغاريا وفرنسا وغيرهم. وأضاف أن لجنة الميزانية ليست هي المكان المناسب لتغيير القرارات التي اتخذها فريق العمل المعني بشأن تعديل اتفاق لشبونة. ومضى يقول، تعكس الميزانية المقترحة الاتفاق الذي تم التوصل إليه داخل فريق العمل. وقد شارك المراقبون الذين حضروا اجتماعات فريق العمل على قدم المساواة مع الأعضاء. هذا هو الأسلوب الذي اتبعه فريق العمل المعني في إدارة جلساته. وكر الوفد ما قاله من حيث أن لجنة الميزانية ليست هي المكان المناسب لإعادة فتح باب النقاش حول هذه المسألة، وأن دور جميع الدول الأعضاء في لجنة الميزانية هو محاولة التأكد من أن بعض الاستنتاجات التي اعتمدها فريق العمل قد انعكست على نحو مناسب في الوثيقة. وأعرب الوفد عن تأييده التام لما صرح به وفد فرنسا في هذا الصدد.

486. وأيد وفد الجمهورية التشيكية البيانات التي أدلت بها وفود إيطاليا وفرنسا وبيرو وآخرون. وأعرب عن رغبته في التأكيد على: أولاً، كان مجال العمل الفني الموضوعي في فريق العمل متاحاً أمام المراقبين وكان بإمكان الجميع مناقشته آنذاك. ثانياً، تم التوصل إلى اتفاق داخل فريق العمل، ويجب تقدير هذا الجهد والترحيب بهذا الاتفاق من قبل لجنة الميزانية وليس مصادرتة. وقال ينبغي الموافقة على البرنامج 6، وفقاً لما تم اقتراحه.

487. وأشار وفد تركيا إلى أنه على الرغم من اعتماد اتفاق لشبونة في عام 1958، إلا أن عدد أعضائه لم يزد عن 28 دولة فقط. وبيّن هذا الرقم حقيقة أن الويبو بحاجة إلى تحسين النظام المتوخى من هذا الاتفاق. واتفق الوفد مع الآراء التي أعربت عنها وفود كل من إيطاليا وسويسرا وهنغاريا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وآخرون، وأعرب عن تأييده لها، كما أيد البرنامج 6 بالصورة التي كان عليها.

488. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في محاولة الرد على بعض الشواغل التي أثّرت حول المناقشة الموضوعية بشأن اتفاق لشبونة، والتي وُصفت بالإشكالية. وقال إن القصد من مداخلته هذه هو مجرد تسجيل اعتراضه على تخصيص تمويل يتعلق باتفاق لشبونة، وكل ما قام به هو تزويد الأعضاء بخلفية توضح أسباب اعتراضه.

489. وأعرب وفد جورجيا عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود كل من فرنسا وسويسرا وإيطاليا، وأعلن عن تأييده للبرنامج 6 بالصورة التي كان عليها.

490. ولاحظ الرئيس أن مسار المناقشات الذي سلكه الأعضاء مثيراً للقلق. وقال إن من واجبه كرئيس هو تنبيه الوفود في حالة التوجه بالمناقشات في اتجاه خاطئ. وأشار إلى المناقشات التي جرت في دورة يوليو، وأوضح أن الأعضاء قد أعادوا فتح المناقشة حول برامج سبق اتفاقهم عليها من قبل وقرروا عدم التعرض لها في الدورة الحالية. كان برنامج 6 من بين هذه البرامج. في حالة اختيار الأعضاء المضي قدماً في هذا الاتجاه بهذا الأسلوب، فذلك معناه أن دورة يوليو لا قيمة لها. وطلب الرئيس من الوفود التفكير استراتيجياً في هذه المسألة خلال استراحة الغداء. ومضى يقول يحتاج الأعضاء أن يقرروا ما هي القضايا الرئيسية التي يلزم التفاوض بشأنها، ومن بين تلك القضايا: المكاتب الخارجية واللجنة الحكومية الدولية. ومع ذلك، ناشد الرئيس الوفود عدم محاولة إعادة فتح باب النقاش في كل قضية من القضايا. وأعطى الكلمة إلى الأمانة للإدلاء بتعليقاتها.

491. وأشارت الأمانة إلى الاهتمام المتزايد في العمل الجاري بشأن تعديل اتفاق لشبونة، وقالت إن الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي للاتفاق النهائي بشأن التعديل، كان موضوع توصية صادرة من فريق العمل المعني باتفاق لشبونة إلى جمعية اتحاد لشبونة. ويتعين صدور قرار من الدول الأعضاء بشأن تلك التوصية في هذا المحفل. كما يمكن النظر أيضاً في الأسئلة

المتعلقة بالبيانات الجغرافية في لجنة العلامات، حيث يتوفر لديها بنداً في جدول الأعمال يتعلق بموضوع البيانات الجغرافية. وفيما يتعلق بتناول هذه المسائل في هذا المنتدى، فالأمر متروك لقرار الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالأموال المقترح تخصيصها لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن تعديل اتفاق لشبونة في مسودة مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014 فيستند هذا الأمر على الممارسات السابقة التي تم اتباعها في مؤتمرات التعديل السابقة التي يمكن مقارنتها مع هذه الحالة. ومع ذلك، وفي حالة رغبة الدول الأعضاء في تحديد قيمة الموارد الإضافية المطلوبة والنص عليها في الوثيقة، فإن الأمانة، وبطبيعة الحال، سوف تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ ذلك.

492. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية مجدداً عن قلقه إزاء الاتجاه نحو تخصيص اعتماد مالي في مسودة مشروع وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014. واقترح العودة إلى النموذج المستخدم في وثيقة الثنائية 13/2012، مشيراً بالتحديد إلى صفحة 8 من تلك الوثيقة.

493. وأوضحت الأمانة عدم وجود أي اختلاف في النهج بين الوثيقتين، فيما عدا أن وثيقة الثنائية 13/2012 لم تتضمن فقرة تتضمن تفاصيل مثل تلك التفاصيل الواردة في تعداد نقطي ضمن الفقرة 44 من مسودة مشروع وثيقة الثنائية 15/2014. ويمكن حذف تلك النقاط بسهولة، في حالة الرغبة في ذلك، دون أي تغيير في البرامج الخاصة بكل منها.

494. وصرّح وفد شيلي بأنه يتفق تماماً مع التحليل الذي قدمه الرئيس للمناقشات، ويتعين على الأعضاء عدم إعادة فتح القضايا التي سبق اتخاذ قرارات في شأنها. ومع ذلك، ذكّر الوفد بما سبق أن قاله في دورة يوليو بأنه سيتحدث في هذا الموضوع على وجه الخصوص في دورة سبتمبر. ولذلك، فإذا ما رأى أي عضو أن المناقشة بشأن هذا البند قد أُغلقت، فقد جانبه الصواب.

495. وطلب وفد الجزائر توضيحاً بشأن الاختلافات في النهج بين وثائق الثنائيتين 13/2012 و 15/2014، والتي أشار إليها وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

496. وأجابت الأمانة قائلة، كان الفرق الوحيد بين هاتين الوثيقتين في طريقة عرض قسم الاستعراض المالي. وأشارت إلى إمكانية حذف التعداد النقطي الوارد في الفقرة 44 في هذا القسم، والإبقاء فقط على النص الوارد في مقدمة هذه الفقرة.

497. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية حذف الفقرة 44.

498. وصرّح وفد سويسرا، إظهاراً لروح التوافق، بالموافقة على حذف ثلاث نقاط من التعداد النقطي.

499. واستفسر وفد الهند عن عدة نقاط على النحو التالي: في حالة حذف النقاط الثلاثة التي تشير إلى المؤتمرات الدبلوماسية، مع ترك النص الخاص بتلك المؤتمرات فقط في مقدمة الفقرة، فكيف يمكن ربط هذه الفقرة بالبرامج التي تم إعداد النص الخاص بالمؤتمرات الدبلوماسية في شأنها. وعلى قدر ما تفهمه الوفد، تضمن الاستعراض المالي العناصر الداخلة في كل البرامج على نحو دقيق. وأعرب الوفد عن رغبته في توضيح هذا الأمر قبل الموافقة على الحذف.

500. وأكدت الأمانة على عدم حدوث أي تغيير في البرامج ذات الصلة. فالأمر لن يتعدى حذف النقاط الفرعية من الاستعراض المالي فقط. وأضافت، اختلف أسلوب العرض التقديمي لهذه الثنائية عن الثنائية السابقة (13/2012)، ويعود الأمر الآن إلى ما كان عليه من قبل.

501. وخلص الرئيس إلى أن هناك اتفاقاً بشأن هذا الاقتراح.

502. ولم تكن هناك أي تعليقات على البرنامج 7.

503. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 8.

504. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وكرر موقف المجموعة بشأن تدبير موارد كافية لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وطلب الموافقة على استثناء الجزء الأول من النص الوارد في قسم استراتيجيات المخاطر والتخفيف من حدتها، مشيراً إلى خضوع جميع مشاريع جدول أعمال التنمية إلى تقييم مستقل ولم تعد تلك المشاريع تشكل أي مخاطر. كما طلب الوفد أيضاً إدراج مصطلح "توصية" بعد عبارة "جدول أعمال التنمية" في نفس الجملة. وكرر أيضاً طلبه الخاص بمناقشة البرنامج 8، وتخصيص الموارد لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة: "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2011/3). وأشار الوفد إلى أن خلق وظيفة مسئول تنسيق في مكتب استراتيجيات آسيا والمحيط الهادئ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار التوصية 3 لوحدة التفتيش المشتركة، كان قيد النظر من جانب الدول الأعضاء، ولهذا طلب من الأمانة تخصيص اعتماد مالي في الميزانية لتنفيذ توصية وحدة التفتيش لاعتماده من جانب الدول الأعضاء في الشائبة القادمة.

505. وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل، وتوجه بالشكر إلى الأمانة لإعادة النتيجة المتوقعة: "فهم معمق لجدول أعمال التنمية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين". وطلب الوفد أيضاً إعادة النتيجة المتوقعة: "وضع خطة بشأن توصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وإعداد تقارير بشأنها على نحو فعال". وعلاوة على ذلك، أكد الوفد من جديد طلبه السابق تقديمه خلال دورة لجنة الميزانية رقم 20 (PROV WO/PBC/20/8)، لتحسين آلية متعلقة بالميزانية بغية توفير موارد للمشاريع الإضافية التي ستقهرها اللجنة في الشائبة المقبلة.

506. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأعرب عن شكره للأمانة لإضافتها المؤشرات التي طالبت بها المجموعة. ومع ذلك، صرح الوفد بأن تلك المؤشرات تهتم بالبيانات الكمية بدرجة كبيرة جداً، ولا تلتفت إلى إبراز أثر المشاريع بدلالات نوعية. وأعرب عن استعداده للعمل مع الأمانة في إعادة صياغة تلك المؤشرات وتوجيهها اتجاهها نوعياً جنباً إلى جنب مع الاتجاه الكمي. كما أشار الوفد أيضاً إلى غياب الاعتمادات المخصصة لمشاريع لجنة التنمية من الميزانية. وأعربت المجموعة أيضاً عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واقترح الوفد إدماج هذا التعاون في البرنامج 8.

507. وأشار وفد سويسرا إلى بيانه السابق المتعلق بمشروعات لجنة التنمية وتمويلها، وأكد مجدداً على وجود آليات التمويل هذه بالفعل في الميزانية وعلى توفر التمويل الكافي لها. ولذلك طلب الوفد الإبقاء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة العشرين للجنة الميزانية دون تغيير.

508. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على التعليقات المختلفة.

509. وأعربت الأمانة عن اتفاقها مع البيان الذي أدلى به وفد الجزائر والخاص بطبيعة المؤشرات التي تغلب عليها الطابع الكمي بصورة أكبر على حساب الطابع النوعي، وقبلت مبادرة الوفد للتعاون معها بغية تصميم تلك المؤشرات النوعية.

510. وأشارت الأمانة إلى المسألة التي أثارها مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد الجزائر وأيدها وفد مصر، بشأن تخصيص ميزانية لمشروعات لجنة التنمية. وقالت لقد تم تناول هذه المسألة ومناقشتها في اجتماعات لجنة التنمية، وصرحت بتخصيص موارد لتلك المشاريع في الميزانية الحالية.

511. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأشار إلى تجاوز توصيات جدول أعمال التنمية صلاحيات لجنة التنمية، وتساءل هل هناك موارد متاحة لمشروع جاري دراسته حالياً من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ توصية من توصيات

جدول أعمال التنمية. وأعلن اتفاقه مع وفد سويسرا، وقال لقد تمت الموافقة على آليات تمويل لمشروعات لجنة التنمية لهذه الشئانية بالفعل خلال دورة اجتماعات لجنة الميزانية رقم 20. ومع ذلك، كرر طلبه من الأمانة بتوفير مخصص في الميزانية لتنفيذ التوصية رقم 3 لوحدة التنقيش المشتركة وعرضها على الدول الأعضاء للموافقة عليها ودرجها في الشئانية القادمة.

512. وأعرب وفد مصر عن رغبته في سحب طلبه الخاص بإعادة النتيجة المتوقعة: "وضع خطة بشأن توصيات جدول أعمال التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها وإعداد تقارير بشأنها على نحو فعال". والتفت إلى النتيجة المتوقعة: "فهم مَعَمَق لجدول أعمال التنمية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين"، وقال لقد أعتبرت جميع الموارد المالية المرتبطة بهذه النتيجة المتوقعة على أنها حصة مخصصة للتنمية. وطلب إعادة النظر في ذلك نظراً لأن البلدان النامية لن تكون هي المستفيد الوحيد من تلك الموارد المخصصة، بل ستشارك في الاستفادة أيضاً المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصالح. ولهذا، رأي الوفد عدم اعتبار هذه الموارد نفقات تنمية فقط. وفيما يتعلق بالبرنامج 8، أعرب عن رغبته في سحب بيانه السابق والذي ذكر فيه أن الميزانية الحالية قد اقترحت تمويل ثلاثة مشاريع فقط، حيث لاحظ أن الوثيقة التي قدمتها الأمانة العامة أشارت إلى 12 مشروعاً جاري تنفيذها في إطار هذا البرنامج خلال هذه السنة. ومع ذلك، كرر الوفد طلبه تضمين موارد إضافية في الميزانية كمخصصات للمراحل الثانية من المشاريع الحالية والمشاريع الإضافية للشئانية المقبلة. وعلاوة على ذلك، التفت الوفد إلى الموارد المخصصة لتنظيم عقد المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية، والذي لن يعقد كما كان مقرراً في الفترة من 14 إلى 15 نوفمبر من عام 2013، وطلب التأكيد على تخصيص تلك الموارد لعقد هذا المؤتمر في الشئانية المقبلة.

513. وكرر وفد الجزائر بيانه السابق بشأن غياب المبالغ المخصصة لمشروعات لجنة التنمية في مسودة مشروع الميزانية، وناشد الأمانة تقديم معلومات إضافية حول آلية التمويل.

514. وفتت الأمانة الأنظار إلى مناقشة آلية التمويل لمشروعات لجنة التنمية والموافقة عليها من قبل لجنة الميزانية في يوليو 2013. وأكدت لوفد الجزائر إدراج آلية التمويل في الميزانية الحالية، وقالت يمكن بذلك تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ مشروعات لجنة التنمية تنفيذاً لقراراتها.

515. وتوجه وفد الجزائر بالشكر إلى الأمانة للتوضيح الذي أدلت به، وطلب منها إضافة فقرة إلى البرنامج 8 تشير إلى وجود آلية تمويل تم الموافقة عليها لتنفيذ مشاريع لجنة التنمية لتأكيد توفر الموارد للمشاريع التي تم اعتمادها.

516. وطلب الرئيس من الأمانة تنفيذ التعديلات المطلوبة على البرنامج 8، واقترح مناقشة تلك التعديلات في مرحلة لاحقة.

517. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 9.

518. وتحدث وفد الهند، في سياق إلقاء بيانه العام بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن قلقه إزاء وجود استراتيجية ذات شقين تم اعتمادها من قبل الأمانة فيما يتعلق بالبرنامج 30 والبرامج 9 و 10، والتي ارتبطت أيضاً إلى حد ما بالبرنامج المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال إن تحويل موارد إضافية من البرنامج 30 السابق إلى البرامج 9 و 10 لتعيين مسؤولي تنسيق هو عبارة عن تعديل داخلي وليس استحداثاً لوظائف جديدة. وقد أوضح المدير العام هذا الأمر. ولذلك، عبّر الوفد عن مخاوفه بشأن هذه الاستراتيجية الشئانية ذات الشقين وأبدى رغبته في تعزيز البرنامج 30 وفقاً لما توصلت إليه المناقشات خلال دورة لجنة الميزانية الأخيرة أيضاً. وأعرب الوفد عن رغبته في رؤية بعض التعديلات وفقاً لذلك عند مناقشة البرامج الثلاث. وعندئذ فقط، يكون من الواجب استخلاص استنتاج بشأن كيفية توزيع الموارد لصالح البرامج 9 و 10 و 30. ومضى يقول، تحتاج لجنة الميزانية في المقام الأول إلى التوصل لكيفية تعزيز البرنامج 30 وتحديد ما هي الاستراتيجية المناسبة التي يتعين اعتمادها لتنفيذ برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الوفد بأن لديه مخاوف لا تزال

قائمة بشأن أسلوب تخطيط الأمانة لتنفيذ البرنامج في مناطق مختلفة وفقا لمستوى التنمية في تلك المناطق. وأعرب عن رغبته في اتباع نهج يتسم بالشمولية وتقاسم أفضل الممارسات، وهو نفس الأمر الذي كان يقال في لجان الويبو الأخرى. ذلك هو الأسلوب الذي يُمكن المناطق التي تعاني من التخلف من تحقيق استفادة من تقاسم أفضل الممارسات. كما أشار الوفد أيضا إلى استمرار البرنامج 30 في اتباع نهج المركزية تجاه هذا الأمر. وقال سيتم تيسير التنفيذ من خلال مسؤولي التنسيق في المكاتب، مع المساعدة أيضا من أكاديمية الويبو من خلال الدور الهام الذي تلعبه. وصرّح الوفد بأن يعاني من بعض الصعوبات في فهم الدور البيروقراطي الإضافي لمسئول التنسيق وطلب من الأمانة توضيحاً في هذا الشأن.

519. وسأل الرئيس وفد الهند عما إذا كان التوجه الشامل الذي قصده يعني مناقشة البرامج 9 و10 و30 معا.

520. وأعرب وفد كندا عن رغبته في إبداء ملاحظات عامة تنطبق على البرنامج 9 فضلا عن البرامج الأخرى. ومضى يقول، في إطار النتائج وتحت البند 6 ثالثا، يتعين تقديم أرقام حقيقية لأسس المقارنة بدلا من عبارة "لم يُبث فيها" (TBD) التي تظهر أمام بعض أسس المقارنة، ما لم يتم توضيح السبب في ذلك. وبالتأكيد، سوف تتوفر الأرقام الحقيقية قبل نهاية الثنائية. وعلى سبيل المثال، وفي آخر تقرير أداء البرنامج بشأن تنفيذ برنامج ما، تم تحديد مستوى الأهداف التي كان يقابلها عبارة "لم يُبث فيها" أو "لا ينطبق" بأنها "على المسار الصحيح". ورأى الوفد وجوب عرض الأرقام بطريقة أوضح كي تتمكن الدول الأعضاء من إجراء مقارنات والوقوف على ما يحدث على أرض الواقع.

521. وطلب الرئيس من الوفود أن تقرر ما إذا كانت سوف تناقش البرامج 30 و9 و10 معا.

522. وأيد وفد جمهورية كوريا الاقتراح المذكور أعلاه.

523. وذكر الرئيس بأن بعض الوفود أعربت عن تفضيلها نهج اللامركزية للشركات الصغيرة والمتوسطة في آخر دورة من دورات لجنة الميزانية، وفُضّل البعض الآخر المركزية في البرنامج 30. وطلب الرئيس من الأمانة تقديم الاقتراح.

524. وقدمت الأمانة الاقتراح المتوازن والذي يعكس آراء الدول الأعضاء خلال الدورة العشرين للجنة الميزانية. ومفاد هذا الاقتراح هو استرجاع البرنامج 30، من ناحية، والحفاظ على مسؤولي تنسيق الشركات الصغيرة والمتوسطة في البرامج 9 و10 من ناحية أخرى. ولذلك، كان الاقتراح الذي تم التوصل إليه عبارة عن نموذج يجمع ما بين اللامركزية/المركزية مع وحدة مركزية تركز على تطوير المحتوى، والمكاتب الإقليمية والبرنامج 10 مع التأكيد على الاهتمام بالخصوصيات الإقليمية والوطنية وأخذها في الاعتبار على نحو صحيح في بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة.

525. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية مجددا عن رغبته في الإبقاء على برنامج 30 على الوضع الذي كان عليه في الثنائية الحالية. ويستتبع ذلك الحفاظ على نهج مركزي لتقييم سياسة الابتكار، والجامعات، ومكاتب نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية فضلا عن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال أنه دائم التأكيد على رغبته في الإبقاء على الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسات وهياكل الابتكار وليس على الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط. وعلاوة على ذلك، طالب الوفد بوجود الإبقاء على شعبة الابتكار المعنية بتنفيذ البرنامج 30 وعدم المساس بها، وعلى الأقل بنفس القدر من التمويل كما هو الحال في الثنائية الحالية وبنفس المستوى من الوظائف. وأشار إلى تأييد عدد من الوفود والمجموعات الأخرى الإبقاء على الوضع الراهن. ولذلك أعرب عن أمله في رفع توصية إلى الجمعية العامة من قبل اللجنة في نهاية الدورة للموافقة على وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للثنائية 15/2014، ولكن ولتحقيق هذه الغاية، يتعين حل مسألة البرنامج 30 وشعبة الابتكار. كذلك أشار الوفد إلى أن فكرة إعادة هيكلة البرنامج 30 في الثنائية الحالية، وإنشاء شعبة الابتكار في نهاية المطاف كانت فكرة لها ما يبررها منطقياً قبل عامين من الزمان، وأعرب عن اعتقاده في استمرار معقولية ذلك التبرير المنطقي حتى الآن. وفي الواقع، فإن تجميع عمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الابتكار وهياكل الابتكار في وحدة واحدة قد استغل وضعية الويبو الفريدة في استخدام نظام الملكية الفكرية لتسويق الابتكار. كانت هذه من أحد الأمور التي استحوذت على اهتمام

شديد من الدول الأعضاء نظراً لما تمنحه الملكية الفكرية من قيمة مضافة وإلى المدى الذي تتجلى فيه فائدتها في نقل التكنولوجيا إلى السوق كي يتمكن العوام من الاستفادة منها. وصرّح الوفد بأنه ببساطة لا يتفهم سبب رغبة الأمانة، بعد أقل من سنة من وجود البرنامج 30، في التخلي عن وظائف البرنامج 30 المختلفة وموظفي شعبة الابتكار ونقلهم إلى أقسام بعيدة في المنظمة. في الواقع، وعلى الرغم من أن هذه الوحدة قد تمت الموافقة عليها لفترة الثنائية 13/2012، إلا أن ما شعر به الوفد من خلال متابعة تحركات الموظفين هو أن إجراءات إلغاء الشعبة قد بدأت بالفعل. وهذا ما يعارضه الوفد بشدة. وأشار أيضاً إلى أن إلغاء الشعبة المخصصة لخدمة الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنه توجيه رسالة مقلقة جداً. لا يكفي توفر فكرة عظيمة لتحقيق الهدف المنشود، حيث لا تمثل هذه الفكرة سوى خطوة واحدة يجب أن يتبعها العديد من الخطوات. لن تتحقق المنافع الاجتماعية للابتكار للمستهلكين على نحو كامل دون توفر سوق للأفكار يعمل على تحفيز الاستغلال التجاري. وكمن من الأفكار الكثيرة جداً التي سقطت فريسة للسرقة والاستغلال التجاري والبوح بأسرارها ونشر مضمونها. توفر الملكية الفكرية ضماناً حاسماً لجميع الاقتصاديات التي تعتمد على الابتكار. ومن وجهة نظر الوفد، كان حرياً باللجنة العودة إلى القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء منذ عامين والذي يعكس استراتيجية مدروسة جيداً تم اتفاق الجميع عليها لتنفيذ هدف غاية في الأهمية، ألا وهو، تشجيع إضفاء الطابع التجاري على الابتكار الذي يتحقق من خلال نهج تعاوني منسق. وتساءل الوفد عن كيفية قيام الأمانة بتفكيك مثل هذا البرنامج الهام قبل أقل من عام على إطلاقه دون استشارة الدول الأعضاء أو مديري البرامج المعنية وعلى نحو مخالف لقرار عام 2011 ولمصطلح الاستراتيجية. وصرّح الوفد بعدم إمكانية الموافقة على ذلك. وفي هذا السياق، كان من المهم أيضاً تسليط الضوء على موافقة الدول الأعضاء على البرنامج والميزانية التي تضمنت تخصيص موارد بشرية ومالية للبرامج. كما أن الدول الأعضاء هي التي تقرر ما هي أولويات المنظمة وليست الأمانة العامة. وأكد الوفد على أنه لا يقصد من بيانه هذا التقليل من سلطات الأمانة على الإدارة. ومضى يقول يتمتع المدير العام والأمانة بمستوى عال من السلطة التقديرية لتسيير الأمور الإدارية، ولكن يتعين أن تكون تلك السلطة التقديرية متسقة مع الاستراتيجيات التي تقررها الدول الأعضاء إبان الموافقة على البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى المادة 9(4)(ج) من الاتفاقية التي تحدد مسؤوليات المدير العام على النحو التالي: "يلتزم المدير العام برفع تقاريره إلى الجمعية العامة والالتزام بتعليماتها فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية للمنظمة". واسترسل قائلاً كانت هذه مسألة هامة من حيث المبدأ، وهي من المسائل التي ينبغي احترامها. في حالة موافقة اللجنة على تفكيك شعبة الابتكار، فسوف يترتب على هذا القرار إن أجلاً أو عاجلاً خسارة في الإيرادات بسبب ما ستفقدته المنظمة من فرصة الاستفادة من أوجه التآزر بين الثلاثة مجالات الخاصة بالترويج وتدريب المستخدمين وتسويق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، فسوف يؤسس هذا الإجراء سابقة سيئة. لا يجب تفكيك البرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء من خلال عمليات دمج أو تحويل وظائف أو مهام. وأخيراً صرّح الوفد بأن الاقتراح بصيغته المعدلة غير مقبول. وطلب من الأمانة استرجاع البرنامج 30 وموارده التي فُقدت منذ بداية عام 2012، ودعا الدول الأعضاء الأخرى لدعم هذا الطلب.

526. وصرّح وفد جمهورية كوريا بأنه ووفقاً للمداخلات التي أدلى بها العديد من الدول الأعضاء خلال الدورة الأخيرة للجنة الميزانية، وبالنظر إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب المصالح، فإن الخيار الأفضل هو الإبقاء على الوضع كما هو عليه في الثنائية الحالية. واستطرد قائلاً، يكمن التخوف الرئيسي من تقليص مهام شعبة الابتكار في أنها هي الكيان التنفيذي لبرنامج 30، وبالنظر إلى أهمية الانتفاع بالملكية الفكرية لتعزيز الابتكار والتنمية لا سيما في البلدان النامية، فمن الضروري الإبقاء على الميزانية والدعم المطلوب.

527. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وتوجّه بالشكر إلى الأمانة للعمل المتميز الذي قامت به في فترة قصيرة من الوقت. وأيد باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أولويات الميزانية للثنائية 15/2014. وكرر الوفد اعتقاد مجموعته في أهمية تركيز برامج وأنشطة الويبو المعنية بتحقيق أهداف استراتيجية بصورة أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما تلك البرامج والأنشطة المرتبطة بأنظمة الملكية الفكرية العالمية. ومضى يقول، يشكل الإطار القانوني العالمي والبنية التحتية العالمية والموارد المرجعية العالمية والتنمية المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية ويمكنها إحداث أثر كبير

خلال مساهمتها في تلك المجالات. كما توجهت المجموعة بالشكر أيضاً إلى الأمانة لتقديم حل في شأن موضوع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأعربت عن تأييدها التام للترتيبات المقترحة، مع إعادة تأسيس البرنامج 30 ليعمل كهيئة تنسيقية، والبرامج الإقليمية (في الحالة هذه، البرنامج 10) كونه قادر على توفير الدعم لتحسين مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في نظام الملكية الفكرية الدولي وفي الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن الابتكار والإبداع. وأضافت المجموعة إن ذلك سوف يؤدي إلى وعي أعمق وفهم أفضل لإتباع أسلوب أكثر منهجية للملكية الفكرية والابتكار.

528. وتوجه وفد إيطاليا بالشكر إلى الأمانة لإعادة تأسيس برنامج 30، على الرغم من تضيق نطاقه وخفض ميزانيته. لقد أدرجت الأنشطة في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقترح وثيقة البرنامج والميزانية خلافاً لما كان الوفد يتوقعه. تعد هذه الأنشطة هامة جداً لتبادل أفضل الممارسات والمعلومات وتسمح للويو بالاستمرار في القيام بدورها كمصدر رئيسي للخبرة في شأن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكرر موقفه السابق بالإبقاء على تلك الأنشطة في وثيقة البرنامج والميزانية كشرط للموافقة عليها. وأشار إلى أنه كان يفضل إعادة تأسيس البرنامج 30 بشكل يجعله أكثر طموحاً يجمع بين مختلف الأنشطة ومن بينها الابتكار. وبالنظر إلى مختلف الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، أشار الوفد إلى أن هناك نماذج مختلفة ممكنة لضمان استمرار الأنشطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو للابتكار، بما في ذلك نموذجي اللامركزية والمركزية. تتمثل الصعوبة مع نظام شديد اللامركزية في توجيه تلك الأنشطة إلى برامج كانت بطبيعتها متعددة التخصصات. ولذا سيكون من المهم التأكد من إضعاف الأولوية بالنسبة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم مقابل الأولويات الأخرى المتنافسة. تكمن ميزة برنامج مبني على نهج المركزية، ومحدد له مهمة وحيدة، في تنفيذ أنشطة لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار وفي ضمان تحقيق تلك المهمة. ولذلك سيكون هذا البرنامج أكثر خضوعاً للمساءلة. ومن ثم كان السؤال لماذا لم يستطع نظام ذو نهج مركزي أخذ الخصوصيات الإقليمية في الاعتبار، مع توفر مسؤولي تنسيق قادرين على المساعدة في تمكين تنفيذ ذلك. تمثل رأي الوفد، لحل هذه المشكلة، في إمكانية عمل النظامين معاً، ولكنه يفضل أن يكون البرنامج 30 أكثر طموحاً. وشرع الوفد في اقتراح بعض التعديلات على مقترح الأمانة لبرنامج 30. وأعرب عن رغبته في مشاركة نفس مؤشرات الأداء بين البرنامج 30 والمكاتب الإقليمية، وبخاصة مؤشر قياس مستوى الرضا عن المحتوى. وعلاوة على ذلك، وفي الجزء الخاص بنص البرنامج، طلب الوفد وجوب توضيح استناد المساعدة التقنية إلى المواد والوثائق التي تم إعدادها من خلال البرنامج 30، ويتعين إتاحة الوثائق باللغات المحلية أيضاً، وهو من الممارسات المعمول بها حالياً، عن طريق ترجمة المحتوى إلى اللغات المحلية بناء على طلب من الدول الأعضاء. وأخيراً، ينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للمهام فيما يتعلق بوضع أدوات لتقييم الأداء على المؤشرات، ولا سيما الدراسات الاستقصائية، التي ينبغي أن تكون ضمن مسؤوليات البرنامج 30. تهدف هذه الدراسات الاستقصائية إلى قياس مستوى الرضا ومتابعة أداء الخدمات. وفي ختام كلمته، شكر الوفد الأمانة لإعادة تأسيس نتيجة خاصة منفصلة للشركات الصغيرة والمتوسطة مع الموارد المرتبطة بها، مما يتيح الرصد الدقيق لاستخدام الموارد لصالح تلك الكيانات.

529. وبناء على طلب الرئيس، أوضحت الأمانة أنه قد تم موافاة الأعضاء أثناء دورة لجنة الميزانية الحالية بمعلومات إضافية عن نموذج التنفيذ الذي يجمع ما بين نهج المركزية واللامركزية للشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، وذلك تنفيذاً لطلب اللجنة خلال دورة انعقادها العشرين. وكما هو موضح في ورقة المعلومات، تألف الاقتراح من إنشاء نقطة مركزية مرجعية، كمجموعة بحثية، مخصصة لقضايا الملكية الفكرية لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج 30، تكون مسؤولة عن وضع المواد ذات الصلة المصممة خصيصاً لتغطية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الممارسات الجيدة التي تضمن توفر استراتيجية مؤسسية لبناء القدرات التي تستهدف تلك الكيانات. سوف تكون هذه المجموعة البحثية مسؤولة أيضاً عن تحديث موقع الويو على الإنترنت وإصدار نشرة أخبار الشركات الصغيرة والمتوسطة واستكشاف الفرص المتاحة للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى باستخدام البرامج المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. يكمن جوهر هذا البرنامج المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة في التأكد من تقاسم الممارسات الجيدة من مختلف المناطق والتحقق من اتباع نهج مشترك لبناء القدرات وسهولة التواصل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 9، والمكاتب الإقليمية، والبرنامج 10. وعندئذ، تكون

البرامج 9 و10 هي المسؤولة عن تنفيذ أنشطة بناء القدرات الفعلية. يتسق هذا الاقتراح تماماً مع النموذج الحالي المستخدم في تنفيذ الأنشطة الموجهة للتنمية كما ورد في إطار برامج أخرى في وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 13/2012 بناء على موافقة الدول الأعضاء. وفقاً لهذا النموذج، تقع المسؤولية الرئيسية لبناء القدرات على المكاتب الإقليمية والبرنامج 10، ومن ثم يتعين عليهما التأكد من معالجة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة - والتي تختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لمستوى التنمية الاقتصادية في البلدان - أفضل معالجة حيث يتوفر لديهما المعرفة الخبيرة بمناطقهم. وفيما يتعلق بإطار القياس، ونظراً لإثارة موضوع المساءلة كقضية يجدر الاهتمام بها، تم تناولها من حيث مدى المساهمة في مختلف النتائج التنظيمية من خلال المؤشرات، ليس فقط في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، بل أيضاً على نحو عمومي عبر كافة البرامج. ولذلك أقرح إطار قياس محدد جداً للشركات الصغيرة والمتوسطة لكل من البرنامج 9 و10 و30، مما يجعل أدوار ومسؤوليات المساهمة في تحقيق النتائج التنظيمية واضحاً. وأعربت الأمانة عن ترحيبها لتلقي أي مقترحات تهدف إلى زيادة تحسين إطار القياس هذا. وأوضحت أيضاً توفر مجموعتين من الخبرة الفنية في النموذج المقترح: خبرة مركزية في البرنامج 30 لتنمية الموارد والأدوات وأطر العمل والاستراتيجيات، ومسئولي تنسيق الشركات الصغيرة والمتوسطة في كل مكتب من المكاتب الإقليمية والبرنامج 10. كما أوضحت الأمانة أيضاً استناد اقتراحها إلى قرار الدورة العشرين للجنة الميزانية، والذي طُلب منها بموجبه الأخذ في الاعتبار وبعناية شديدة المناقشات الكاملة التي جرت حول هذا الموضوع، وقد ركز الاقتراح في المقام الأول على المدى الذي يتم فيه تطبيق نهج المركزية. ومضت الأمانة تقول، أعربت بعض الدول الأعضاء عن رغبتها في الأخذ بنهج المركزية التامة، وأوضح أعضاء آخرون تفضيلهم إتباع نهج اللامركزية. وقد أخذت الأمانة في الاعتبار جميع الشواغل التي تم الإعراب عنها. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتعين على الأمانة اقتراح نماذج للتنفيذ تتسم بالفعالية والكفاءة. وقد تم أخذ كل هذه الأمور في الاعتبار في الاقتراح المقدم الذي يتألف من خبرة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي أُعيد بناؤها في البرنامج 30 مع تعزيز نموذج بناء القدرات الإقليمية الذي يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة كمجموعة المستفيدين.

530. وأشار وفد بيلاروس إلى الدورة العشرين للجنة الميزانية، وقال إنه أيد أنشطة البرنامج 10، بما في ذلك تقديم تلك الأنشطة الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأعرب عن اعتقاده في تميز البرنامج 10 بالفعالية من حيث تعزيز أنظمة الملكية الفكرية الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المنطقة.

531. وعبر وفد إكوادور عن وجهة نظره قائلاً، يجب أن يمضي البرنامج 30 جنباً إلى جنب مع البرنامج 9 لتحسين قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع الناجح بالملكية الفكرية لدعم الابتكار. وشدد الوفد على الأهمية الشديدة لهذا الأمر للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار إلى اعتماد النمو الاقتصادي على المعرفة، ولذلك، يلزم أن تتحلّى جميع المشروعات بهذه المعرفة لتحقيق الابتكار. ومضى يقول، في حالة عدم استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة لنظام الملكية الفكرية على نحو كاف، فإن ذلك لن يكون بسبب نقص الحماس، ولكنه سيكون بسبب نقص المعرفة وقلة الموارد. ولذلك، فإن خفض الميزانية المخصصة لتنفيذ هذا البرنامج لن يكون فكرة جيدة.

532. وأعرب وفد أوكرانيا عن شكره للأمانة للجهود المبذولة في إطار البرنامج 10 لمساعدة البلدان في المنطقة لتحسين أنظمة الملكية الفكرية الخاصة بها. وأشار إلى أهمية العمل على إعداد وصياغة صكوك تستهدف احتياجات المنطقة، وخاصة احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وشدد على وجوب استمرار هذا العمل بما في ذلك العمل المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة داخل البرنامج وفقاً لما ورد في الاقتراح.

533. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي العناصر المحورية والمستضعفة في النظام الإيكولوجي العالمي للملكية الفكرية، وأنها الدوافع الرئيسية المحركة للابتكار والتنمية، وعلى هذا النحو، فهي - أو على الأقل ينبغي أن تكون - أحد المكونات الأساسية لمنظمة الويبو والتي تستحق أن تكون موضوعاً لبرنامج مركزي يُصمم خصيصاً داخل الويبو لتحقيق مصالحها وخدمة أهدافها على أرض الواقع. وقال، لذلك تُمثّل إعادة ترتيب البرنامج 30 المقترحة مصدراً للقلق، وأعرب عن تفضيله الإبقاء على البرنامج 30 دون أي

تعديل. وطلب توضيحاً بشأن الأقسام المتعلقة بالموارد في البرامج 9 و10 و30، ولا سيما مستويات المقارنة المرجعية للنتائج المتوقعة، وطلب أيضاً إيضاحات عن أسباب تحويل الموارد.

534. وقال وفد المكسيك إن جدول أعمال التنمية عبارة عن صك يتعين عليه قيادة أنشطة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأيضاً الانتفاع بالملكية الفكرية لتحقيق ذلك، وأعرب عن قناعته الشديدة في وجوب ألا يقتصر عمل الويبو على أنشطة التسجيل فقط ولكن يجب أن يتسع ليشمل أيضاً أنشطة تعزيز الابتكار. وأضاف، تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في هذا الصدد، ولذلك أعرب عن شكوكه تجاه تنفيذ النموذج المقترح من الأمانة والذي يتألف من استرجاع برنامج 30 وتفكيك مركزية بعض العناصر في البرنامج 9 و10. وطلب الوفد أيضاً توضيحاً بشأن التوزيع الإقليمي للموارد وفقاً لما جاء في الورقة البيضاء، بما في ذلك الموارد من الموظفين ومجموع الموارد المقترحة للنتيجة المتوقعة المتصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

535. وتوجّه وفد مصر بالشكر للأمانة على استرجاع البرنامج 30 والنتيجة المتوقعة المتصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار الوفد إلى أن الفائدة العائدة من الأنشطة في هذا الصدد لم تكن حصرية لصالح البلدان النامية فقط، ومن ثم يتعين إعادة النظر في حصة التنمية. كما أشار الوفد أيضاً إلى احتياج المؤشرات المقترحة في البرنامج 30 إلى تطوير وتعزيز. ولفت الوفد الأنظار إلى اشتغال مؤشرات الأداء للبرنامج 30 في وثيقة البرنامج والميزانية الحالية على عناصر دعم محددة لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات، ولذلك، أعرب عن رغبته في أن يتضمن الاقتراح الحالي هذا الأمر. وأيد الوفد الأخذ بنموذج المركزية لتنفيذ برنامج العمل. وقال، سيكون من المفيد جداً توفير خبرات مُجمّعة في نفس الوحدة المؤسسية حيث يمكن الاستفادة منها بموارد لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنحاء مختلفة من العالم. واتفق الوفد مع فكرة تفضيل بعض الأقاليم الأخرى توفير تلك الخبرة المُجمّعة في مكاتبها الإقليمية، ولكن وبقدر اهتمام الوفد بهذا الأمر، فإن الأفضل هو توفير وحدة مركزية وتزويدها بالخبرة اللازمة. وأضاف، تتمثل المهمة الأساسية لجميع برامج الويبو وأنشطتها في الابتكار، ويشكل هذا أهمية خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتاج تلك الشركات إلى دعم لزيادة قدراتها على الابتكار وتسويق المنتجات. واختتم الوفد كلمته قائلاً، يتعين أن يتضمن البرنامج 30 الربط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار.

536. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده الاقتراح المعدّل الخاص ببرنامج 30 والذي أخذ في الاعتبار التعليقات التي أُبدت أثناء الدورة العشرين للجنة الميزانية. وأشار إلى ضرورة استمرار الاضطلاع بالأنشطة السابقة التي اشتمل عليها البرنامج 30 في الأساس، ولكن يتعين حل المشاكل التي ظهرت في إطار التنفيذ وفقاً لتنظيم السابق للبرنامج. وفي هذا السياق، لفت الوفد الأنظار إلى بيان بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، والذي أشار فيه إلى أن الاقتراح المعدّل قد جعل من الممكن أخذ مختلف المناطق في الاعتبار في نفس الوقت مع توفر نقطة مركزية لهذه الأنشطة. ورأى الوفد إن المزج بين نموذج المركزية ونموذج اللامركزية اقتراحاً جيداً، وأكد من جديد موقفه الذي أعلنه خلال الدورة العشرين مطالباً فيه بجل يضمن تحقيق أعلى درجة من الكفاءة. وفي الختام، أيد التحسينات المقترحة للبرنامج 30 التي أدلى بها وفد إيطاليا.

537. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وأكد مجدداً دعمه الكامل للبرنامج 30 بالصورة التي أعتمد بها في الثنائية 13/2012. وقال، ترغب المجموعة الأفريقية في اتباع نهج المركزية لجميع أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتجميعها في إطار برنامج واحد، البرنامج 30، ولا ترغب في دمجها مع برنامج 9. ولفت الأنظار إلى وجود مؤشرات حالية في كل من البرنامج 9 والبرنامج 30 للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن مؤشرات الأداء في إطار البرنامج 9 أفضل وتتسم بوثاق الصلة بدرجة أكبر من تلك المستخدمة في البرنامج 30. وأكد مجدداً أن كل ما طلبه هو الإبقاء على البرنامج 30 بصيغته التي أعتمد بها في الثنائية 13/2012، حيث تميز بالقوة والطموح واستهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة البلدان في منطقة أفريقيا. وأضاف، ينبغي أن يكون هناك شعبة محددة تتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وممولة تمويلًا مناسباً ومزودة بموظفين للاضطلاع بالأنشطة الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وصرّح بأن البرنامج 30 المعدّل لم يرتق إلى مستوى

توقعات الوفود. ويُد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا لتعزيز البرنامج 30 بالشكل الذي تم تعديله كي يكتسب بدرجة طموح أكبر. وأخيراً أشار الوفد إلى أن دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 9 و10 يدعو إلى الالتباس وعدم تحديد المسئول الذي يجب محاسبته ولا الكيفية التي سيتم بها تقييم النتيجة في نهاية الشائبة.

538. والتمس وفد السلفادور الحصول على توضيحات بشأن التوظيف في المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتراح الجديد، وعماً إذا كان سيؤدي هذا إلى زيادة عدد الوظائف بمقدار وظيفة واحدة.

539. وطلب وفد البرازيل نفس الإيضاحات التي طلبها وفد السلفادور.

540. وطلب وفد اليابان من الأمانة إعادة النظر في اقتراحها الأخير. وقال، إنه قام بدراسة النظام الأمثل الذي يمكن من خلاله تنفيذ العمل المطلوب. وشدد على وجوب تنفيذ برامج الابتكار بأسلوب يسهم حقاً في التنمية في البلد المعني، كما أن التوازن بين المنظورات الإقليمية هام جداً، مع الأخذ في الاعتبار حالة الابتكار بالنسبة لكل بلد على حده مع التوسع في أفكار الابتكار الأفقي. ورأى إمكانية التوازن الجيد بين وجهتي النظر عن طريق التكامل بينها في وحدة واحدة، ومن خلال الحفاظ على مكون الابتكار. ولذلك، لن يكون من الملائم تقليص البرنامج 30 بشكل جذري.

541. وأعرب وفد فرنسا عن شكره للأمانة على جهودها الرامية إلى تحسين البرنامج، ولكنه أكد مجدداً تفضيله العودة إلى برنامج 30 السابق، والذي يرغب الوفد في أن يصبح مركزاً للتميز. وصرح بأن القيمة التي يمكن أن تضفيها منظمة دولية، تتمثل في إنشاء مركز يتوفر فيه خبراء متخصصون قادرين على خدمة بلدان أو مناطق معينة من خلال تطويع الموارد المتاحة كي تتناسب مع احتياجات تلك البلدان والمناطق. ولفت الوفد الأنظار إلى عدم وجود خبرة في فرنسا للتعامل مع المشاكل الخاصة بالمشاريع الصغيرة أو المتوسطة في مجالات المنافسة والابتكار، ولهذا فهي تود أن يتاح لها فرصة الاستفادة من مركز التميز هذا. ووصف برنامج 30 بالبرنامج الناجح الذي عمل بشكل جيد، ويمكن توجيه الجهود لتحسين ما هو قائم بالفعل بدلا من تفكيكه. وأضاف الوفد أيضاً، سوف تحقق الويبو فائدة من وجود مركز للتميز معني بالابتكار، وإن مجرد فكرة التوقف عن الابتكار تصيب المرء بالقلق. يجب أن يكون للويبو أيضاً مركزاً للتميز معنياً بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي ختام كلمته، كرر الوفد رغبته في العودة إلى البرنامج 30 في نسخته التي كان عليها في الشائبة 13/2012.

542. وأيد وفد الاتحاد الروسي البرنامج 10، وأشار إلى أن إمكانات النمو للشركات الصغيرة والمتوسطة كانت واحدة من الأولويات الرئيسية لسياسة الاتحاد الروسي نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية على الابتكار. ولذلك فقد أيد الوفد تعاون الويبو مع الجامعات ومراكز التعلم الأخرى، ورأى وجوب قيام الويبو بمواصلة عملها مع هذه الكيانات. وقال ينبغي أيضاً، وبطبيعة الحال، تطويع تلك البرامج لتناسب مع احتياجات بلدان المنطقة. ولهذا فقد كرر تأييده مجدداً للهيكल الجديد لبرنامج 10 وفقاً لما اقترحه الأمانة والذي من شأنه المساعدة في تحسين الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تطويعه ليناسب مع الاحتياجات الإقليمية.

543. وضم وفد هنغاريا صوته إلى البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أهمية الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاديات في المنطقة. وذكر الوفد الحضور بالمشاكل التي واجهتها اللجنة في الدورة السابقة بسبب البرنامج 30 القديم، وقال تحاول اللجنة الآن البحث عن سبل إقامة نظام فعال يحقق منافع لجميع الدول الأعضاء. وأضاف لقد قدمت الأمانة حلاً وسطاً متميزاً، بيد أن هناك بعض الشكوك التي يمكن أن تسعى اللجنة في التغلب عليها. ولفت الأنظار إلى الأفكار التي ذكرها وفد إيطاليا ووصفها بأنها مثيرة للاهتمام، واقترح إمكانية إضفاء المزيد من التطوير على هذه الأفكار من خلال إيجاد سبيل لدمج المصالح المحددة للمناطق والبلدان في البرامج. والتفت الوفد إلى البرنامج 10، وقال ينبغي عدم المساس بهذا البرنامج في هذه العملية، ولكن يمكن أن يتضمن العمل المعني بالبرنامج 30 إضافة أي عناصر مفقودة إلى الهيكل المقترح بواسطة الأمانة.

544. وقال وفد تركيا سوف يساعد الهيكل الجديد المقترح من الأمانة على تحسين العمل المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، بيد أن الوفد يتفهم المخاوف التي ساورت وفد إيطاليا. ولهذا، أعرب عن استعداده للعمل على تبديد تلك المخاوف.

545. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية سؤاله حول الأساس المنطقي لاقتراح الأمانة الجديد. ولفت الأنظار إلى موافقة الدول الأعضاء على البرنامج قبل عامين، ولهذا فقد أعرب عن رغبته في معرفة الأسباب الداعية إلى تغيير البرنامج تغييراً جذرياً. وعبر عن دهشته لإرساء سابقة سيئة من خلال هذه العملية فقط بسبب عدم رضا بعض الدول الأعضاء عن البرنامج 30 في هذه الثنائية. وتساءل عما سوف يحدث في الثنائية القادمة في حالة عدم رضا الدول الأعضاء عن البرامج 1 و2 و3؟ هل سيتم تفكيك هذه البرامج أيضاً وتوزيعها على المكاتب الإقليمية؟

546. وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد إكوادور بشأن موارد النتيجة المتوقعة 3-6 والتي تم إعادة إدراجها، وأوضحت أن إجمالي الموارد المخصصة لهذه النتيجة اشتملت على كافة موارد الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وأوضحت أيضاً عدم خفض الموارد المخصصة لهذه النتيجة، وحافظت على استقرارها بالمقارنة بميزانية الثنائية 13/2012 بعد التحويل. وأشارت الأمانة في هذا السياق إلى المرفق الحادي عشر من وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة. وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد المكسيك بشأن توزيع الأهداف بحسب المنطقة، أفادت الأمانة بعدم توفر الوقت الكافي كي تنتهي من تحديد الأسس والغايات المرجعية للمؤشرات في البرنامج 30 في الوقت المناسب، ولكن سيتم تدارك هذا الأمر أثناء عملية تحديث الأساس المرجعي. كما أشارت الأمانة أيضاً إلى توزيع المخطط ذو الأسهم على الأعضاء في نفس وقت توزيع الورقة البيضاء لشرح كيفية توزيع الموارد على مختلف النتائج المتوقعة. بلغ الإجمالي وفقاً للمخطط 5.4 مليون فرنك سويسري بدلاً من 5.9 مليون فرنك سويسري، والسبب في ذلك يرجع في جزء منه إلى فعالية التكاليف التي لم يتم رصدها، وفي جزء آخر إلى حقيقة إدراج العناصر الرئيسية فقط. وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد مصر بخصوص مؤشرات الأداء بشأن بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة، وأوضحت الأمانة اتساق تلك المؤشرات في كل من البرنامج 9 و10 مع نموذج التنفيذ المقترح حيث تساهم ثلاثة برامج في النتيجة التنظيمية المتوقعة بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي إشارة إلى سؤال وفد السلفادور بشأن مسئول تنسيق الشركات الصغيرة والمتوسطة، أكدت الأمانة تعزيز البرنامج 9 بالفعل وإمداده بأعداد إضافية من الموظفين. وفيما يتعلق بالأساس المنطقي للتغيير المقترح لنموذج التنفيذ، شددت الأمانة على أن ذلك كان اقتراحاً مطروحاً على طاولة المفاوضات ولم يصدر بشأنه قراراً بعد، وهو حالياً قيد المناقشة من قبل الدول الأعضاء. ومضت تقول، كان الأساس المنطقي للاقتراح هو البحث عن نموذج تنفيذ يُسهل تحقيق أفضل للنتائج. تعد وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة بمثابة ميزانية مستندة إلى النتائج مع التركيز على تحقيقها، فإذا ما تحققت، يكون ذلك معناه تنفيذ المهام المطلوبة. واستطردت قائلة، يحاول المقترح معالجة المشاكل التي ظهرت خلال استعراض أداء البرنامج، ولذلك كان الأساس المنطقي وراء الاقتراح هو السعي لطرُق سبيل آخر يكون أكثر فعالية لتحقيق النتائج.

547. وتوجه وفد مصر بالشكر إلى الأمانة على التوضيحات المقدمة. وطالب بنتيجة ومؤشرات موحدة لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من توزيع النتائج والمؤشرات على عدة برامج. وعلى وجه التحديد، طالب بضم المؤشرات المذكورة في البرامج 9 و10 معاً في البرنامج 30 بغية تسهيل رصد وتقييم التقدم المحرز. واقترح الوفد أيضاً تأجيل المناقشة بشأن نموذج التنفيذ إلى مرحلة لاحقة.

548. وأكدت الأمانة أن مؤشرات بناء القدرات ستكون مشتركة بين البرامج 9 و10 و30، ولهذا سوف تتم الإشارة إلى المؤشرات في البرنامج 30 أيضاً.

549. وطلب الرئيس من الأمانة تقديم مقترح معدل إلى اللجنة مع أخذ كافة الشواغل والملاحظات التي عبر عنها الأعضاء في الاعتبار فيما يتعلق بالابتكار ونموذج التنفيذ المركزي مقابل النموذج اللامركزي، ومركز الخبرة والمؤشرات.

550. استؤنفت المناقشة في اليوم التالي وأبلغ الرئيس الوفود بأن الأمانة وزعت إصداراً جديداً من البرامج 9 و10 و30. وقد تم تضمين الموارد التي سبق وأن كانت في البرنامج 9 لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 30 واستمر البرنامج 10 في حالته التي كان عليها من قبل.

551. وقالت الأمانة يتكون الإصدار من نسخة معدلة من البرنامج 9 والبرنامج 30. ولم يتم توزيع البرنامج 10 حيث لم يطرأ عليه أي تغيير. وأوضحت أيضاً أن النص المستخدم لبرنامج 30 قد تضمن في هذه النسخة الصياغة المقترحة من قبل عدة وفود، كما اشتمل على إطار قياس أقوى، وأيضاً كما اقترح العديد من الوفود، لقياس أنشطة بناء القدرات التي كانت في البرنامج 9 من قبل. ويقدر ما كان الأمر يتعلق بوصف الموارد للبرنامج 30، فقد أجريت بعض التعديلات على الفقرة 7-30 لبيان حركة الموارد لمستوي تنسيق الشركات الصغيرة والمتوسطة الأربعة من البرنامج 9 إلى البرنامج 30. وبالمثل، عدّل نص البرنامج 9 كي يتفق مع هذه التغييرات، مع حذف مستويات المقارنة المرجعية لأنشطة بناء القدرات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعديل إطار النتائج تبعاً لذلك. ولهذا، لم يعد البرنامج 9 مساهماً في النتيجة المتوقعة ذات الصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

552. وصرّح وفد بولندا متحدثاً باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق بتأييده البرامج الثلاثة كما قدمتها الأمانة.

553. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره للأمانة على استرجاع البرنامج 30، واستدرك قائلاً لم تتم إعادة وفقاً لما طالب به الأعضاء. وأصرّ على ضرورة تخصيص مبلغ في الميزانية لبرنامج 30 مساوياً تماماً للمبلغ الذي سبق تخصيصه في ميزانية 13/2012 للتمكن من تنفيذ العمل بكفاءة وفعالية. ولفت الأنظار إلى عدم مطالبة الدول الأعضاء بإلغاء الميزانية لبرنامج 30، وقد تم الإلغاء في المقام الأول فقط بسبب نتيجة الأداء غير المرغوب فيه خلال السنة الماضية. وأعرب عن عدم قناعته بإلغاء ميزانية شعبة حديثة الإنشاء بدأت في تولي مهامها منذ فترة قصيرة استناداً على أداء غير مرضي لفترة سنة واحدة فقط. وفي هذا السياق، وفي إطار ممارسة الصلاحيات الممنوحة والالتزامات المقررة على الدول الأعضاء، رأى الوفد ضرورة توفير بيئة عمل مستقرة لأي هيئة. وطلب توضيحاً عما إذا كانت هناك أية برامج أخرى استخدمت ميزانياتها لصالح شعب أخرى مثل حالة البرنامج 30. ثانياً، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة هل ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار من تنفيذ التزاماتها في ظل الميزانيةخفضة؟ وأخيراً، تساءل عما إذا كان هناك أي حل وسط أو اتفاق فيما بين الشعب أو القطاعات ذات الصلة داخل الأمانة بشأن إلغاء البرنامج 30.

554. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا. وطلب توضيحاً من الأمانة فيما يتعلق بالموارد المحولة من البرنامج 9 إلى البرنامج 30. وفي هذا السياق، طلب إيضاحات تفصيلية بشأن المبالغ التي تم تحويلها. وكرر الوفد رغبته في إعادة البرنامج 30 إلى الوضع الذي كان عليه في الثنائية 13/2012.

555. وكرر وفد إيطاليا موقفه الداعي إلى مشاهدة برنامج طموح ممثل في البرنامج 30. وفيما يتعلق بنص البرنامج، أعرب عن رغبته في إعادة إدراج الإشارة إلى البرنامج 10 في الفقرة 6-30 في شأن إعداد دراسات الاستبيان الاستقصائية لقياس الأداء.

556. وأعرب وفد سويسرا عن شكره للأمانة على الاقتراح المعدل، والذي وجدته مرضياً في ضوء التعليقات التي أدلت بها الوفود المختلفة. وقال إنه يعتقد في نجاح الاقتراح في التوصل إلى حل وسط جيد لصالح المستفيدين من البرامج 9 و10 بشأن القضايا التي أثّرت. وذكر الوفد بأن البرنامج 30 من البرامج التي لم تعمل على نحو جيد، ولهذا كان يتعين إيجاد حل للقضايا المثارة حوله. وأعرب عن اتفاقه مع فكرة تجريب أساليب جديدة، وشدد على أهمية التقييم.

557. وأعلن وفد كندا عن اتفاقه مع وجهات نظر وفد جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب عن قلقه تجاه الثقل الرمزي لمنظمة يمثل جمهورها الأساسي من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بخفض ميزانية البرنامج 30 بأكثر من

50% بعد سنة واحدة. وقال إن هناك حاجة للتنسيق مع البرامج الأخرى والنظر في إمكانية تنفيذ ذلك دون استقطاع من ميزانية البرنامج 30.

558. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC) وأعرب عن تأييده للاقتراح المعدل المقدم من الأمانة.

559. ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأنظار إلى البيان الذي أدلى به وفد سويسرا، وأعرب عن رغبته في معرفة أسباب عدم الأداء الجيد لبرنامج 30، شعبة الابتكار، مقارنة بالمستوى الذي ينبغي أن يكون. وتساءل الوفد عما إذا كان ذلك بسبب أمور تتعلق بالموظفين أو بسبب تحديد أهداف طموحة أكثر من اللازم. وأكد الوفد أيضاً عدم رغبته في التفريط في هذا البرنامج في محاولة للنهوض بشيء يحظى بأهمية كبيرة (الشركات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الابتكار وبنية الابتكار الهيكلية). وقال لقد تم إنشاء شعبة الابتكار منذ فترة وجيزة، ويبرز هنا سؤال: هل تم منحها الوقت الكافي؟ وأعرب الوفد عن رأيه في أن الوقت حالياً غير مناسب لتوقيف عمليات الشعبة.

560. وأيد وفد الاتحاد الروسي البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس، وأكد من جديد على وجوب تضمين البرنامج 10 تدابير يتم تمويلها من أجل المساعدة في تنفيذ برنامج للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأعرب عن عدم رضاه تجاه أسلوب عمل البرنامج 30 أثناء فترة استعراض الأداء. ولهذا، طلب تقريراً مفصلاً عن أنشطة البرنامج 30 من أجل دعم القرارات التي ستُتخذ للثنائية القادمة.

561. وصرّح وفد السلفادور بأنه حقق أقصى انتفاع من الأدوات المتاحة له بغض النظر عن الموقع الذي يؤدي فيه البرنامج وظائفه. ومع ذلك، طالب بتعظيم الموارد إلى أقصى حد ممكن.

562. وأوضحت الأمانة أن إجمالي الموارد للنتيجة المتوقعة بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة ظلت كما هي. ولم يحدث أي خفض للموارد. وذكرت بأن الميزانية المقترحة مبنية على أساس النتائج، وأن مجموع الموارد المخصصة لتلك النتيجة المحددة، حتى مع التغييرات المقترحة المعروضة أمام الحضور، ظلت على نفس المستوى الذي كانت عليه في ميزانية الثنائية 13/2012 بعد التحويلات. ولذلك رأت الأمانة كفاية الموارد المقترحة لإحراز تقدم بشأن النتيجة المتوقعة المعنية، مقاسة بمؤشر الأداء، والذي تم اقتراحه حالياً ليكون في إطار البرامج 10 و30. وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بهيكل البرنامج مقابل هيكل التنفيذ، أوضحت الأمانة عدم اتساق هيكل البرنامج في وثيقة البرنامج والميزانية مع هيكل الأمانة بنسبة 100%، وخير مثال على ذلك هو البرنامج 24 (خدمات الدعم) حيث تعمل عدة شعب تحديداً تحت مظلة هذا البرنامج. وأكدت الأمانة مرة أخرى على أن نسبة الاتساق ليست 100%. ومضت تقول، ساهم العديد من البرامج في نفس النتائج المتوقعة نظراً لكونها نتائج مطلوبة على المستوى التنظيمي. وكررت مجدداً أن الموارد المقترحة تحويلها من البرنامج 9 هي نفسها الموارد التي كانت مخصصة لتنفيذ أعمال ذات صلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالتعاون مع البرنامج 10، أكدت على إمكانية إعادة تعريف المستوى المرجعي لأنه إذا ما تم إعداد أدوات، فيجب أن تكون أدوات قياس تنظيمية، وليست بغرض الاستخدام مع برنامج واحد محدد فقط. وذلك من شأنه تحقيق كفاءة وفعالية أفضل.

563. وقال وفد كندا، تأسيساً على تفهاته، لقد تم تغيير البنية الهيكلية بغية تحقيق الأجزاء التي كانت ضمن أهداف البرنامج 30 في الاقتراح الأساسي لتكون ضمن إطار البرنامج 9 و10. وتساءل الوفد هل كان هذا التغيير حتمياً لا غني عنه من أجل خلق تعاون بين البرامج، كما تساءل عن الآثار المترتبة على التعاون مع البرامج 9 و10 في حالة احتفاظ البرنامج 30 بموارده التي كانت عليها في الأساس.

564. وأشارت الأمانة العامة في هذا السياق إلى الورقة البيضاء التي تضمنت استعراضاً مفصلاً لنموذج التنفيذ المقترح والذي تعتقد الأمانة في كفاءته وفعاليته كإلية للتنفيذ.

565. وأخذ وفد جمهورية كوريا الكلمة مرة أخرى، وكرر سؤاله مجددا عما إذا كان هناك أي حل وسط أو اتفاق فيما يتعلق بتحويل ميزانية البرنامج 30 إلى قطاعات أخرى ذات صلة.

566. وكررت الأمانة ما قالته آنفا من أن الروح الحقيقية لنهج الميزانية المستندة إلى النتائج إنما تتجسد في أهمية تحقيق النتائج المرجوة. ولم تخرج الأمانة عن هذا الالتزام ولم يتم إضعاف مستوى تحقيق تلك النتائج المرجوة بأي صورة أو شكل. ولفتت الأنظار إلى تركيز معظم الأسئلة المثارة حول كيفية تحقيق النتائج المرجوة، سواء كانت تلك النتائج في برنامج واحد، أو سواء كانت في عدة برامج مجتمعة أو منفصلة. كما أنه من المهم أيضا التذكير بعدم وجود تطابق مباشر بين مفردات البرنامج والميزانية ومفردات الهيكل التنظيمي. انصب اهتمام الأمانة على توفير هيكل تنظيمي في مكانه الصحيح، في ظل وجود مديرين مسؤولين عن تحقيق النتائج. وفي هذا السياق، أشارت إلى صفحات موجزة في وثيقة البرنامج والميزانية لكل هدف استراتيجي، والذي أظهر بوضوح تام أي البرامج التي ساهمت في تحقيق أي النتائج. ومن خلال خطط العمل، اضطلع المديرون بمسئولية تحقيق تلك النتائج المتوقعة. كما أشارت الأمانة أيضا إلى أن إجراءات إعداد وثيقة البرنامج والميزانية تعد من العمليات المعقدة، وتبدأ بمرحلة توجيه استبيان للدول الأعضاء. ويمثل المنتج النهائي في الوصول إلى وثيقة مستندة إلى النتائج مع تحديد تلك النتائج المطلوب تحقيقها، وليس بالضرورة أن يكون هذا التحقيق بدلالة هيكل معين ولكن يمكن أن يكون بدلالة البرامج جميعها.

567. وطلب وفد الهند توضيحاً عما إذا كان مخصص الميزانية المقترح للثنائية 15/2014 للبرنامج 30، بعد استثناء الموارد المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البرامج 9 و 10، سوف سيكون مساوياً لما تم تخصيصه في الثنائية 13/2012. كما لفت الأنظار أيضا إلى فصل الابتكار حالياً عن برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن مسؤولية تنفيذه ستلقَى على عاتق كبير الاقتصاديين. ووصف الوفد الجوانب المتعلقة بالميزانية المقابلة لهذه الترتيبات بعدم الوضوح، وأعرب عن رغبته في الحصول على مزيد من الإيضاحات.

568. وردت الأمانة بأن ما كانت تقصد توضيحه آنفا كان مرتبطاً بالنتيجة المتوقعة 2-6: "زيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الداعمة لها على الانتفاع بالملكية الفكرية بنجاح من أجل دعم الابتكار والتسويق". ومن أجل هذه النتيجة المحددة المتوقعة ظلت الموارد على حالها كما في ميزانية الثنائية 13/2012 بعد التحويلات، وهو ما يعني إنه بقدر ما يهتم الأمر بالعمل الذي يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن الميزانية ظلت على نفس مستوى ميزانية الثنائية السابقة.

569. ولفت الرئيس الأنظار إلى عدم اقتناع الدول الأعضاء، ومن ثم اقترح العودة بالبرنامج 30 كما كان في ميزانية الثنائية 13/2012 مع استثناء ما يخص البرنامج 10. كما اقترح أيضا الإبقاء على مكون الابتكار كما كان في ميزانية الثنائية 13/2012.

570. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في تفهم الآثار المترتبة على اقتراح الرئيس. وقال إن ما تفهمه في السابق هو الإبقاء على استثمارية أنشطة الابتكار وتخصيص الموارد من أجل تحقيق هذه الغاية. وسوف يترتب على العودة إلى تخطيط الثنائية 13/2012 آثاراً، ويرغب الوفد في الفهم الكامل لتلك الآثار قبل اتخاذ أي قرار. وأعلن عن تفضيله الإبقاء على الوضع الحالي وفقا لما تم تعديله بدلا من العودة إلى الوضع السابق.

571. وأشار الرئيس إلى الجهود والمحاولات السابقة لتنفيذ ما قاله وفد سويسرا، ولكن لم تحظ بموافقة الدول الأعضاء. وكرر الرئيس أن الهدف من اقتراحه هو محاولة إرضاء الجميع. فقد أيدت بعض الدول الأعضاء البرنامج 10 وفقا للاقتراح الأخير. وأعرب باقي الأعضاء الآخرين عن رغبتهم في العودة إلى الوضع الذي كان عليه في ميزانية الثنائية 13/2012. كما طالب الرئيس أيضا من الأمانة توضيح الآثار المترتبة على الميزانية في حالة العودة إلى الوضع الأصلي.

572. وقال وفد الصين إنه وبعد التوصل إلى قرار بشأن السؤال الخاص بـ "ماذا"، فالمطلوب الآن اتخاذ قرار بشأن السؤال الخاص بـ "كيف". وأشار إلى أن السؤال عن الكيفية سؤال معقد بسبب تداخل العديد من العناصر، ومن بينها البرامج الثلاثة والعلاقة بين الابتكار وبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة والمكان الذي سوف تتركز فيه الموارد. واقترح الوفد معالجة هذه الأسئلة واحداً تلو الآخر. وقال لقد انتابته بعض المخاوف الخاصة بشأن هيكل برنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب اعتقاده في أن الغرض من هذا البرنامج كان لمساعدة البلدان والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر. وشدد على أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هم المستفيدون الرئيسيون، ولهذا، يتعين أن تكون الموارد في أقرب مكان لهم. وأعرب عن اعتقاده في أن يؤدي هذا إلى تحقيق النتائج المتوقعة.

573. وكرر وفد البرازيل بعض الشواغل التي أثارها وفود كل من الهند وسويسرا فيما يتعلق بكيفية نقل الابتكار من البرنامج 30 إلى البرنامج 16 وترجمة ذلك إلى خطوات عملية محددة. وقال إن ما تفهمه هو اتساع نهج الابتكار في حالة نقله إلى البرنامج 16، وشكّل هذا الأمر أهمية كبيرة للوفد. ولذلك أعرب عن رغبته في مناقشة الآثار المترتبة على نقل الابتكار إلى البرنامج 16، من وجهة نظر الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها من أكثر الكيانات العاملة في مجال الابتكار، على الرغم من عدم كونها المجموعة الوحيدة المستفيدة منه. وصرّح الوفد بمعارضته لفكرة إعادة إدراج الابتكار في البرنامج 30، ولكنه أعرب عن رغبته في مناقشة ما يمكن أن يُمثّل حل أفضل للمنظمة.

574. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للرئيس على اقتراحه. وطلب الاطلاع على شكل جدول الموارد بحسب النتائج بعد وضع كافة مكونات الابتكار مرة أخرى في البرنامج، وفصلها عن البرنامج 10. وطلب أيضاً توضيحاً بشأن الإجراءات التي يتم اتباعها للتعامل مع مدخلات الدول الأعضاء ومساهماتهم في وثيقة البرنامج والميزانية والتي ترد في ردودهم على الاستبيان. والسبب في ذلك، إنه يتذكر طلبه تخصيص موارد إضافية للبرنامج 30. وكرر الوفد تميمه القوي للعمل المُضطلع به لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة وبشأن سياسة وهيكل الابتكار، وتساءل عما إذا كان هناك أي رد فعل من جانب أي دولة عضو أخرى رأت تطبيق اللامركزية في جميع وظائف البرنامج 30.

575. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن قلقه إزاء نتائج البرنامج 30 التي لم يتم تحقيقها بسبب عدم كفاية الميزانية. وفي هذا السياق أشار إلى أن إلغاء ميزانية البرنامج 30 كان بناء على اقتراح من الأمانة، وطلب العديد من الدول الأعضاء أثناء المناقشات بالإبقاء على الميزانية بنفس المستوى التي كانت عليه في الثنائية الحالية. وقال الوفد أيضاً إنه لا يرى اتفاقاً على البرنامج المقترح من الأمانة، ولهذا يجب الإبقاء على الميزانية الأصلية كما هي في عام 2012/13. واختتم الوفد كلمته بمناقشة الدول الأعضاء منح فرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة وشعبة الابتكار ودعم الشعبة لتحقيق أهدافها بنجاح والذي سوف يعود بالنفع على الجميع، ولا سيما على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

576. وقال وفد إيطاليا، في حالة التوصل إلى اتفاق في الرأي على إعادة إدراج البرنامج 30، مع استبعاد أنشطة البرنامج 10 منه، فيتعين استمرار آلية التنسيق بين البرنامجين.

577. وعبر وفد الهند عن شواغل مماثلة لتلك التي عبر عنها وفد جمهورية كوريا، وتساءل عما إذا كان قد تم أخذ كافة العوامل في الاعتبار وتحليلها قبل فصل الابتكار عن البرنامج 30 وإدراجه في البرنامج 16 تحت مسؤولية كبير الاقتصاديين. وكرر الوفد أيضاً أن البرنامج قد أنشئ في عام 2011 فقط، وطالبت جميع الدول الأعضاء بصفة عامة بتعزيز البرنامج ودعمه بالموظفين.

578. وقالت الأمانة بأنها سوف توزع الخطوط العريضة للعمل الجاري في إطار البرنامج 16 وكيف يصب هذا العمل في سياسة الابتكار من أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة. وبعبارة أخرى، سوف تستعرض باختصار الهدف من هذا البرنامج من حيث دوره في توفير التحليل التجريبي الذي يدعم مداورات واضعي السياسات بشأن أثر الملكية الفكرية وخيارات سياسة الابتكار الأوسع نطاقاً على الأداء الاقتصادي على مستوى كل من الشركات والصناعات والاقتصاديات.

وقالت كان هذا هو السؤال الذي دائماً ما تواجهه المنظمة: ما هو الشكل المتوقع لنطاق العمل المتعلق بسياسة الابتكار؟ وأردفت تقول، يمكن تعريف سياسة الابتكار ذاتها على نطاق واسع جداً لتشمل العديد من مجالات السياسة العامة التي تتعدى تماماً حدود الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، فإن مجرد التركيز الدقيق على الملكية الفكرية سيكون تركيزاً على نطاق ضيق جداً لأن الملكية الفكرية ليست هي الغاية في حد ذاتها، بل من المفترض أن تكون وسيلة لتحقيق هدف أوسع نطاقاً لتعزيز الابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أيضاً تفاعلات هامة بين سياسات الملكية الفكرية وبين عناصر أخرى في سياسة الابتكار مثل السياسات الحكومية الأخرى التي تروج للابتكار، فعلى سبيل المثال، سبل مساهمة الأسواق المالية في دعم الابتكار في ظروف معينة. واستطردت تقول، وعلى ضوء هذه الخلفية، اشتمل النهج المتبع على تصميم مجموعة من الأنشطة ذات الصلة، أو من الأنشطة التي كانت تركز في المقام الأول على سير عمل نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك الدراسات والمنشورات التي توفر المعلومات لواضعي السياسات عن سير عمل نظام الملكية الفكرية. وفي هذا السياق أبرزت الأمانة مؤثر الابتكار العالمي على نحو خاص، والذي ربما كان أوسع ممارسة تحليلية استهدفت سياسة الابتكار في المجتمع بوجه عام. وأشارت الأمانة إلى أن الهدف النهائي لهذه العملية كان التعامل على البيانات ومعرفة ما سوف توفره تلك البيانات من معلومات عن الكيفية التي تعمل بها سياسة الابتكار في البلدان المختلفة، وما سوف يمكن استنباطه بشأن مواطن القوة والضعف في سياسات الابتكار في البلدان المختلفة. وأوجزت الأمانة قائلة كان الهدف العام، منطلقاً من نظام الملكية الفكرية، هو الإجابة عن السؤال الخاص بالكيفية التي تؤثر بها خيارات سياسة الملكية الفكرية على الابتكار وكيفية تفاعلها مع سياسة ابتكار أخرى لتؤثر بدورها على الأداء الاقتصادي. وتم تنفيذ هذا العمل، في المقام الأول، من خلال توفير مدخلات تجريبية في شكل دراسات عملية ملموسة عن مواضيع محددة للملكية الفكرية أو في شكل مؤشر الابتكار العالمي، والذي كان يُعتبر هو أيضاً في نهاية المطاف ممارسة تجريبية.

579. وطلب الرئيس من الأمانة استعراض الخطوط العريضة للآثار المترتبة على الاقتراح أمام اللجنة بناء على طلب وفد سويسرا. ومضى يقول يتعين أن يحظى الاقتراح بموافقة جميع الدول الأعضاء حيث أن الويبو منظمة يديرها أعضاؤها، ويجب أن يتضمن الاقتراح مزجاً بين البرنامج 30 والبرنامج 10، مع إعادة إدراج البرنامج 30 مرة أخرى كما كان من قبل، مع استثناء عناصر البرنامج 10 منه، وتضمين الابتكار كما كان الوضع في الثنائية 13/2012.

580. وكرر وفد الولايات المتحدة الأمريكية سؤاله الخاص بالأسباب التي حدثت بالأمانة تقديم هذا الاقتراح. وفي هذا السياق، تساءل الوفد عما إذا كان هناك استجابة من دولة عضو أخرى في هذا الشأن، أو هل تم وضع هذا الاقتراح بناء على تقرير أداء البرنامج.

581. وأشارت الأمانة إلى الاسترشاد باستبيانات البرنامج والميزانية في تحديد الأولويات لمختلف الدول الأعضاء، وقد أخذت هذه الأولويات في المقام الأول عند وضع وثيقة البرنامج والميزانية سواء على مستوى الأهداف الاستراتيجية أو على مستوى النتائج المتوقعة. وشددت الأمانة على عدم النظر إلى هيكل البرامج في هذه المرحلة من الإعداد. ومضت تقول، تم مناقشة "الكيفية" داخلياً حيث كان يتم عندئذ تجميع النتائج ووضعها في أفضل أسلوب يوفر الحكم الصحيح على مدى تحقيق الهدف، وذلك نظراً لأن الأمانة هي المسؤولة أمام الدول الأعضاء في نهاية المطاف عن تحقيق أداء يتسم بالكفاءة والفعالية، وكما ينعكس في تقرير أداء البرنامج. وكررت الأمانة الاستناد في إعداد المقترح على التوجيهات المقدمة في ردود وتعليقات الدول الأعضاء على الاستبيانات المرسلّة إليهم، كما أن الدول الأعضاء هي التي تملك أيضاً إدخال أي تعديلات على هذا المقترح.

582. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيح الذي قدّمته، وقال سيتم النظر في البرنامج 30 في وقت لاحق بعد ظهر ذلك اليوم.

583. وفي فترة بعد ظهر ذلك اليوم، صرّح الرئيس بأنه قد طُلب من الأمانة توزيع اقتراح مُعدّل للبرنامج 30 استناداً إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه ويقضي بإعادة البرنامج مرة أخرى مع استثناء المحتوى الوارد في البرنامج 10. كما أشار الرئيس أيضاً إلى طلب الدول الأعضاء تقديم إيضاحات بشأن المبالغ المتعلقة بالميزانية. ثم أعلن فتح باب الأسئلة بشأن جداول الميزانية الجديدة والتي تم توزيعها على الأعضاء في وقت سابق.

584. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للأمانة على الاقتراح المُعدّل، وأفاد بأن عليه الرجوع إلى عاصمة بلاده للتشاور في هذا الشأن. وطلب أيضاً الاطلاع على الجزء النصي من الاقتراح بعد إعادة صياغته. وقال يمكن أن يتم هذا من خلال الرجوع إلى النص المستخدم في الثنائية الحالية مع حذف ما هو متعلق بالبرنامج 10.

585. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن شكره للأمانة على الميزانية المُعدّلة لبرنامج 30، وأشار إلى أن المبالغ كانت أقل من توقعات الوفد، ولذلك فقد ساوره شك في إمكانية تنفيذ العمل المطلوب. وصرّح بأنه سوف يعلن موقفه النهائي في وقت لاحق.

586. وقال وفد إيطاليا إنه سينظر في الاقتراح المُعدّل، وأعرب عن رضاه إلى حد ما.

587. وطلب الرئيس من تلك الوفود الراغبة في التعليق في مرحلة لاحقة، الإسراع في تقديم وجهات نظرهم.

588. جرت المناقشات حول التغييرات النهائية لبرنامج 30 في إطار بند جدول الأعمال رقم 21 (اعتماد ملخص القرارات والتوصيات) وتم تضمينها في الملخص.

589. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 11.

590. ولفت وفد البرازيل الأنظار إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الأخيرة للجنة الميزانية والذي يقضي بموافقة الدول الأعضاء بموجب شامل، على الأقل، عن التقرير الذي أدى إلى التفكير في التغييرات المقترحة في أكاديمية الويبو.

591. وقال وفد إكوادور إن البرنامج 11 يمثل مصدراً لبناء القدرات التقنية للبلدان النامية والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية. ووفقاً لاقتراح الأمانة، سوف تلعب الأكاديمية خلال الثنائية القادمة دوراً محفزاً في استحداث برامج الماجستير في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية، وسوف تتواصل مع الجامعات في البلدان الصناعية. وبالإضافة إلى هذا الدور، كان من المهم أيضاً لدولة الإكوادور اضطلاع الأكاديمية بتعزيز قدرة الجامعات في البلدان النامية ذاتها على تقديم برامج الماجستير في مجال الملكية الفكرية.

592. ولفت وفد شيلي الأنظار إلى اختلاف السياق الأكاديمي في البلدان النامية وفي البلدان الأقل نمواً عنه في البلدان المتقدمة، ولا يتوفر في الوقت الحاضر سوى عدد محدود من خريجي برامج درجة الماجستير في الملكية الفكرية، ويتعين على الويبو أن تلعب دوراً هاماً في توفير هذا النوع من التدريب والتعليم في البلدان النامية، حتى لو تطلب الأمر ارتفاعاً في التكلفة نظير ما سيجري من تقديم منح دراسية إلى البلدان النامية لحضور برامج ماجستير الملكية الفكرية التي تُعقد في البلدان المتقدمة. كما تظهر أيضاً أهمية التعاون مع جامعات البلدان النامية بغية تعزيز قدراتها في هذا المجال.

593. ودعا الرئيس المدير التنفيذي للأكاديمية للرد على الاستفسارات.

594. وأكدت الأمانة على استعدادها لتوزيع ملخص شامل للتقرير الذي أعده الدكتور ديري بيريك، على أن يكون مفهوماً أنه مُعدّ كتقرير داخلي للإدارة. والتفتت الأمانة إلى مداخلات وفود إكوادور وشيلي وقالت، من المهم التأكيد، مرة أخرى، على استمرار البرنامج 11 خلال الثنائية القادمة في تمويل برامج الماجستير الحالية المتعلقة بالملكية الفكرية بما في ذلك البرنامج

الجاري تنفيذه حالياً في أمريكا اللاتينية. واستدركت قائلة، إن الرؤية طويلة الأجل تقتضي بالفعل توقيف تلك الارتباطات حالما أصبحت الجامعات في مختلف المناطق قادرة على تدير الدعم الذاتي لتقديم برامج الماجستير هذه.

595. ورأى وفد شيلي أنه يتعين على وثيقة الثنائية 15/2014 عدم الإخلال بعمل من المزمع القيام به في المستقبل، وأن دولة شيلي لا يمكنها ببساطة قبول اقتراح ترتيبات مختلفة للثنائية 17/2016.

596. وردت الأمانة بأن الغرض ليس هو المساس بقرارات من المقرر اتخاذها في الثنائية 17/2016، ولكن يكمن الغرض ببساطة في مشاركة الدول الأعضاء في الرؤية المستقبلية على المدى البعيد، والتي انبثقت من تقرير الإدارة الداخلي، والإسهام في وضع مقترحات في سياق أرحب للثنائية 15/2014.

597. وصرّح الرئيس بأن هناك اتفاقاً بشأن البرنامج 11 وافتتح المناقشة بشأن البرنامج 12.

598. ولم تكن هناك أي تعليقات على البرامج 12 و13 و14.

599. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 15.

600. وكرر وفد هنغاريا مجددا طلبه الذي تقدم به في دورة يوليو بشأن إضافة فقرة في الجزء الوصفي لبرنامج 15 تنفيذ بأن البرنامج يعمل أيضا في تعاون وثيق مع البرنامج 2.

601. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 16.

602. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسألة تتعلق بتمويل برنامج 30، وقال سوف تذهب حوالي 800 000 فرنك سويسري إلى البرنامج 16. وتساءل عن كيفية حدوث ذلك، حيث أنه لا يعلم كيف يشارك مكتب كبير الاقتصاديين فعليا في تطوير سياسة الابتكار. وأعرب عن رغبته في تسجيل عدم رضاه عن البرنامج 16 في الشكل المرتبط به مع البرنامج 30.

603. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 17.

604. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وكرر الشواغل التي أثّرت في دورة لجنة الميزانية الأخيرة بشأن التوسع في ميزانية البرنامج 17، مشيراً إلى عدم توفر المعلومات الكافية التي يمكن أن تبرر سبب هذا التوسع. وأعرب الوفد عن حيرته إزاء إبلاغه بأن جزء من البرنامج الذي كان يُعتقد في أنه يهدف إلى خلق وإذكاء الوعي كان موجهاً للأطفال فقط، ومن هنا ساورت الوفد بعض الشكوك عن جدوى الهدف من البرنامج. وأعرب عن قلقه إزاء عدم الوضوح في الطريقة التي تم بها صياغة البرنامج، وعلى وجه التحديد، اقترح الوفد إجراء تغيير في النص الوارد في الفقرة 17-3. وطلب إضافة نقطة بعد عبارة "إن هذه التحديات ومبادرات التنفيذ متعددة الأطراف والجماعية والثنائية التي تُجرى خارج الويبو تستدعي تقييم دور البرنامج بعناية"، وطلب حذف عبارة "الضمان استمرار ثقل وأهمية دور الويبو في توجيه المداولات نحو يحقق التوازن السليم في نظام الملكية الفكرية". وأقر الوفد بتفهمه أن اللجنة الاستشارية المعنية بالإفناذ هي في الأساس محفل لتبادل المعلومات والممارسات فيما بين الدول الأعضاء، وأن ذلك سيكون أفضل تفهماً في حالة حذف الجزء الثاني من الجملة.

605. وافتتح الرئيس المناقشة بشأن البرنامج 18.

606. وتوجّه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على الشفافية المضافة في البرنامج 18 من خلال الوصف المنفصل لقطاع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. ورحب بالفرص المتاحة لرصد أنشطة الويبو في هذا المجال، وكذلك إتاحة الفرصة للدول الأعضاء في الويبو للموافقة على أي عمل قبل البدء فيه بواسطة شعبة الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. تمثل

التكليف الصادر إلى الشعبة بتيسير تبادل الخبرات والمعلومات الوطنية والإقليمية بشأن التداخل بين الملكية الفكرية وقانون المنافسة من خلال دراسات بحثية واستبيانات استقصائية تحت إشراف اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المشاركة في هذا العمل. ومع ذلك، فقد طلب موافاته بمزيد من التفاصيل عن عمل الشعبة، مشيراً بوجه خاص إلى ميزانية مقترحة تصل إلى 2 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها 600 000 فرنك سويسري عن الثنائية السابقة. وشدد الوفد على أن سياسة المنافسة لم تكن هي الاختصاص الأساسي للويبو أو لمكاتب الملكية الفكرية، وأشار إلى وجوب قصر الويبو أنشطتها على نطاق محدود في هذا المجال وينبغي عليها تجنب الازدواجية في العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى فيه، مثل شبكة المنافسة الدولية والتي تعد محفلاً للسلطات المعنية بالمنافسة في جميع أنحاء العالم ويناط بها مناقشة وتعزيز مبادئ المنافسة السليمة لمكافحة الاحتكار عبر المجتمع العالمي.

607. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشدد على أهمية الشفافية وكرر الحاجة إلى نظام دوري لإعداد التقارير وتبليغها بغية ضمان المساءلة وإتاحة الفرصة لمشاركة الدول الأعضاء في البرنامج 18. ومضى يقول، يتناول هذا البرنامج، والذي تصل ميزانيته إلى 7,2 مليون فرنك سويسري، التحديات العالمية الهامة، ولكنه لم يكن خاضعاً لرقابة البلدان في إطار لجنة معنية مناسبة. وقد أضر هذا القصور بالغرض من البرنامج المتمثل في المساهمة في العمل المبذول داخل الدول الأعضاء. ولمعالجة هذا القصور، اقترحت مجموعة جدول أعمال التنمية إدخال تغييرات على النص وإضافة فقرة جديدة 4.18 تنص على: "نظراً لطبيعة وأهداف البرنامج 18، سوف تُعقد مناقشات متصلة باختصاصات البرنامج في إطار لجنة التنمية، وسوف يتم الاضطلاع بأنشطته أثناء الثنائية 15/2014 شريطة موافقة الدول الأعضاء على أن تُناقش التقارير الخاصة به في دورات انعقاد لجنة الميزانية". كما يتعين أن يحقق البرنامج الهدف الاستراتيجي الثامن أيضاً: "آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح". وسوف تكون النتيجة المتوقعة هي المشاركة الفعالة للدول الأعضاء، كما سيكون مؤشر الأداء هو استعراض التقارير المرورية للأنشطة والمشروعات المستقبلية للبرنامج 18 في دورات انعقاد لجنة الميزانية. لم يكن هناك مستوى مقارنة مرجعي، نظراً لعدم تقديم أي تقارير خلال الثنائية السابقة، علماً بأن المستهدف كان تقديم أربع تقارير مرورية. وأعرب الوفد عن مشاركة مجموعة جدول أعمال التنمية رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة البرنامج في الدول الأعضاء في المجموعة، كما أعرب عن حرصه على المشاركة في صنع القرار وتعزيز الأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية والتحديات العالمية بمجرد إشراكه في هذه العملية.

608. وتحدث وفد الهند باسم المجموعة الآسيوية وأيد البيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية وصرّح بشواغله فيما يتعلق بالافتقار إلى النقاش فيما بين الدول الأعضاء بشأن مضمون هذا البرنامج. ورأى وجوب إجراء مناقشات على مستوى اللجنة أو منتدى ما يمكن فيه إجراء المناقشة وتوجيه الأمانة من خلاله، كما سيُمكّن الدول الأعضاء من المشاركة في صياغة موقف الويبو في مختلف المحافل الدولية بشأن قضايا الملكية الفكرية ذات الصلة بالصحة والأمن الغذائي والتغيرات المناخية وغيرها من القضايا الأخرى التي تطرأ وتمثل مصدراً للقلق للبلدان النامية. واختتم كلمته قائلاً، سوف تؤدي تلك المشاركة الكاملة للدول الأعضاء، والتي تتعدى الموافقة على الميزانية فقط، إلى بناء ثقة الدول الأعضاء على نحو متزايد.

609. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وصرّح بدعمه للتنام للبرنامج 18. وأشارت المجموعة إلى بيانها التي أصدرته في الدورة السابقة والأسباب المؤيدة لدعم هذا البرنامج. وكررت دعوتها لعقد منتدى مناسب لمناقشته. ومضت تقول، في الدورة السابقة، قدمت شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية تقريراً عن أعمالها خلال الثنائية السابقة، وعن البنود المخططة خلال الثنائية القادمة. وقد طلبت المجموعة إدراج بعض من هذه المعلومات في فقرة وصف البرنامج 18 في نص الميزانية، وتساءلت عن موقف تنفيذ هذا الطلب. ثانياً، ذكرت المجموعة أن هناك حاجة لمناقشة كيفية تعزيز التشاور بين الدول الأعضاء والشعبة المسؤولة عن التحديات العالمية. ومن دواعي سرور المجموعة أن تستمع لوفد الولايات المتحدة وهو يطلب أيضاً بالحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال هذه الشعبة، مما يعني وجود وفود أخرى راغبة في عقد منتدى أكثر ملائمة لمناقشة المسائل المتصلة بالتحديات العالمية بمزيد من التفصيل. وينبغي التوصل إلى اتفاق حول مكان وكيفية عقد مناقشات

أكثر ملاءمة لهذا البرنامج والبحث عن آلية أكثر ملاءمة أيضاً لإعداد ورفع التقارير بواسطة تلك الشعبة إلى الدول الأعضاء. وصرّح بأن المجموعة تفضل لجنة التنمية لتكون هذا المنتدى.

610. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء رداً على بيان مجموعة جدول أعمال التنمية، وأشار إلى بيانه الذي ألقاه في دورة انعقاد لجنة الميزانية السابقة، وقال إن الجميع في صف الشفافية. ومن أبسط السبل لتحقيق ذلك، الاتصال بشعبة التحديات العالمية والجلوس معها والحصول على المعلومات المطلوبة وتقديم المزيد من المشورة المتعلقة بالسياسات. ثانياً، كان هدف المجموعة هو تخفيف عبء العمل على لجان الويبو، ولا سيما إذا كان هناك طرق أخرى لتوفير المدخلات إلى برنامج ما والحصول على ردود وتعليقات أفضل بشأن مخطط البرنامج. وثالثاً، أشار الوفد إلى مشاركة شعبة التحديات العالمية في العديد من الأنشطة. وتتعلق هذه الأنشطة بالتنمية، ولكن أيضاً هناك أنشطة أخرى قد تكون مرتبطة بالعمل المعياري. ولهذا السبب، لا تعتقد المجموعة باء، في هذه المرحلة، في تحقيق أي فوائد إضافية لوجود آلية تقارير محددة لرفعها إلى لجنة التنمية.

611. وأيد وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الاقتراح المقدم باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الآسيوية. ولفت الأنظار إلى ما ذكره في بيانه العام، بأنه لم يلمس أي اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالملكية الفكرية والسياسة العامة. ولذلك، أعرب عن عدم تفهمه ما هي تفاهات الملكية الفكرية التي سوف يتم مشاركتها وعرضها بواسطة الأمانة نيابة عن المنظمة. ورأى ضرورة إرساء مفهوم مشترك بشأن تأثير الملكية الفكرية على التحديات العالمية من خلال المناقشات بين الدول الأعضاء أولاً. ويمكن عندئذ أن يشكل هذا التفاهم المشترك خارطة طريق لمشاركة الويبو. كما رأى الوفد بشدة احتياج هذا البرنامج لمناقشة موضوعية داخل اللجان المعنية، لا سيما في ضوء علاقات تلك اللجان بتوصيات جدول أعمال التنمية.

612. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعتان الأفريقية والآسيوية وإيران (جمهورية-الإسلامية) مطالبين فيه بإحاطة أفضل من قبل الأمانة بشأن البرنامج 18، وإعداد هيكل سليم لإعداد التقارير وإبلاغها، وعلى وجه التحديد إلى لجنة التنمية تحقيقاً للمساءلة والتزاماً بمبدأ الشفافية والسماح للدول الأعضاء بالمشاركة في أنشطة الويبو.

613. وأعرب وفد الصين عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الآسيوية ووفد جنوب أفريقيا. وعبر الوفد عن اعتقاده في الأهمية الحيوية للبرنامج نظراً لاستهدافه معالجة التحديات العالمية مثل الصحة العالمية والتغيرات المناخية والأمن الغذائي. وأكد على أهمية هذه الموضوعات لجميع البلدان، ولا سيما للبلدان النامية. ولذلك، رأى ضرورة توفر منصة أكثر ملاءمة للدول الأعضاء للمشاركة في تنفيذ هذا البرنامج، واعتبر الوفد لجنة التنمية هي المحفل المناسب لذلك.

614. وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة باء. وقال لقد تم مناقشة هذا الأمر باستفاضة في عدة لجان للميزانية وتم التوصل إلى حل بشأن سبل تحقيق الشفافية والتفاعل مع الدول الأعضاء. ولم يجد الوفد سبباً يبرر الحاجة إلى تغيير الأمور. والتفت الوفد إلى التوضيح الذي قدمته المجموعة باء، وقال لقد تم إعداد الآلية مع تقديم إحاطة إعلامية على مدار السنة قدّمت الشعبة من خلالها استعراضاً للأعمال الجارية إلى الدول الأعضاء وكان يمكن تحقيق التفاعل المنشود خلال جلسات الإحاطة تلك. كما تم الاتفاق أيضاً على وجوب مناقشة هذا البرنامج خلال اجتماعات لجنة الميزانية كجزء في سياق إعداد وثيقة البرنامج والميزانية. وأضاف، يمكن للوفود اقتراح ما يرغبون في تحقيقه كأشطة. ويجب على هذه اللجنة مناقشة البرنامج والميزانية، ولا يجد الوفد سبباً يستوجب إحالة هذا الأمر في الوقت الحالي إلى لجنة أخرى. وقال، يشكل هذا البرنامج مجالاً أوسع من مجالات موضوعات لجنة التنمية. وأكد على أن لجنة الميزانية هي المكان المناسب لمناقشة هذا البرنامج وليس لجنة التنمية.

615. وأوضح وفد البرازيل، رداً على المجموعة باء ووفد سويسرا، عدم توفر سوى آلية تقارير واحدة فقط في الوقت الحالي بالنسبة للبرنامج. وتمثلت تلك الآلية في لجنة الميزانية حيث يمكن للدول الأعضاء طرح آرائهم وتسجيل وجهات نظرهم والمشاركة والتفاعل. ولم تكن هذه اللجنة هي المنتدى الذي اعتبره الوفد مناسباً لإجراء مناقشات شاملة عن أنشطة البرنامج. ومضى يقول، يجب أن تُجرى تلك المناقشة في لجان مختصة، ولجنة التنمية هي اللجنة الأكثر ارتباطاً بالملكية الفكرية والتحديات العالمية. وقال الوفد إنه أعجب بفكرة إن كل ما هو ضروري هو طلب المعلومات فقط! والتفت الوفد إلى الاجتماع السابق للجنة الميزانية، واستشهد بما ذكره وفد سويسرا، وقال جرت نفس المناقشة حول الشفافية والمساءلة، وكان هناك توافق في الآراء في اللجنة حول وجوب قيام الأمانة بتقديم معلومات تحريرية. وقد أشارت بعض الوفود، ومن بينها وفد البرازيل، إلى عدم الاعتداد بالعرض التقديمي باستخدام "الباور بوينت" كوسيلة كافية لشرح أوجه صرف 7 مليون فرنك سويسري. ومع ذلك، وفي الدورة الأخيرة، لم يتوفر سوى عرض تقديمي مكون من خمس شرائح معدة "بالباور بوينت"، وكان ذلك هو كل المعلومات التي قُدمت عن المشروع. واستشهد الوفد بما ذكره وفد الجزائر، وقال إنه يريد تقريراً مطولاً بصورة أشمل عن عمل شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وقد تم التوافق على هذا الأمر في الدورة الماضية. وصرح بأنه وحتى ذلك الوقت ما يزال لديه العديد من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة، ولا يجد المنتدى المناسب لإثارة تلك الأسئلة أمامه. ولفت الوفد الأنظار إلى البيانات الافتتاحية، وقال، بالإضافة إلى بيانات مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الآسيوية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا، أعرب عدد أكبر من الوفود عن رغبتهم في المشاركة، وتساءلوا عن إمكانية تنفيذ تلك المشاركة في منتدى لمناقشة العمل المضطلع به بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وعبر عن دهشته لاعتراض بعض الوفود على توفير مكان رسمي لإجراء المناقشات بشكل دوري والإدلاء بالآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتحديات العالمية وتسجيلها.

616. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعليق الذي أدلى به وفد البرازيل وأوضح أن تعليقه لم يكن في شأن هيكل الإبلاغ وإعداد التقارير عن التحديات العالمية، ولكنه كان متعلقاً بقطاع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وفي هذا الصدد اتفق الوفد مع التعليقات التي أدلى بها منسق المجموعة باء. وأوضح أن بيانه السابق كان مرتبطاً ارتباطاً محددًا بالبرنامج الفرعي المعني بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وطلب المزيد من المعلومات عن سبب وجود زيادة في تلك الميزانية، وما هي المشاريع الجاري بحثها.

617. وتساءل وفد الجزائر عن سبب اعتراض المجموعة باء وعدد من الوفود مثل وفد سويسرا على آلية إعداد وإبلاغ التقارير بواسطة تلك الشعبة وعرضها على لجان أخرى مما يُمكن الوفود من المساهمة الموضوعية في المناقشة، وما هي الأسباب التي أثارَت الشواغل لديهم. تمثلت مخاوف الوفد في أن الإحاطات التي تم تقديمها بواسطة تلك الشعبة كانت جميعها إحاطات غير رسمية، ولم يتم تقديم أي إحاطة رسمية. كما كانت التعليقات أيضاً تتم بصورة غير رسمية. ونظراً لتلك الطبيعة غير الرسمية، لم يكن هناك أي التزام على الأمانة للاهتمام بها والعمل على إدراجها ضمن مخططاتها. وبطبيعة الحال، تُناقش لجنة الميزانية الأمر من وجهة نظر الميزانية. وتضمن جدول أعمال لجنة الميزانية النظر في التقرير نظراً لارتباطه بالميزانية. ومن ثم، لم يتح هذا الأمر فرصة لإجراء أي مناقشة موضوعية حول أنشطة الشعبة، وبدلاً من ذلك، انصبت المناقشات جميعها على المسائل المتعلقة بالميزانية المرتبطة بها. وأوضح أن هذه شواغل موضوعية للوفد. وقال إنه لا يستشعر أي محاولة تقوم بها بلدان المجموعة باء للتصدي لهذه الشواغل، بصرف النظر عن تكرار مقولتهم بأنهم غير مقتنعين بمزيد من الشفافية من جانب الأمانة لتمكين الدول الأعضاء من المساهمة الموضوعية في العمل الذي تقوم به الشعبة.

618. وبين وفد موناكو، رداً على الأسئلة التي طرحها وفد الجزائر، بساطة الأمر بالنسبة لبلاده. تَوَلَّت كل لجنة من لجان الويبو اختصاصات محددة تحديداً دقيقاً. اختصت لجنة الميزانية بمناقشة الميزانية، ولكنها مكلفة أيضاً بمناقشة البرامج عندما تثار أي أسئلة خاصة بتنفيذ البرنامج. ولذلك كانت لجنة الميزانية هي اللجنة المثالية لمناقشة البرنامج 18. وعلاوة على ذلك، يتواجد في اجتماع لجنة الميزانية أعضاء الشعب المسؤولة عن البرامج للإجابة عن أي استفسارات تُعَن للدول الأعضاء. وتساءل الوفد عن السبب الذي يستوجب خلق إجراءات موازية لتقديم حسابات أو لتوفير معلومات مطلوبة وبخاصة فيما

يتعلق بالبرنامج 18، والذي يعد من البرامج الشاملة التي تتضمن عدة برامج. كما تساءل الوفد أيضا عن مبررات اختيار لجنة أخرى بخلاف لجنة الميزانية وعن سبب أن تكون تلك اللجنة هي لجنة التنمية وليس أي لجنة أخرى. وكرر الوفد ما قاله من حيث أن البرنامج 18 يعد من البرامج الشاملة والذي لا يتناول قضايا التنمية فقط، بل يتناول قضايا أخرى أيضا. وأضاف قائلاً، من الواضح أن اللجنة المسؤولة عن دراسة البرنامج يتعين عليها التعامل مع كل ما هو مرتبط بتنفيذ هذا البرنامج. ولذلك، لا يوجد ما يبرر إنشاء آلية مختلفة نظراً لتوفر آلية موجودة بالفعل، وتحديدًا تلك الآلية المتمثلة في مناقشات لجنة الميزانية. وتساءل الوفد عن سبب السعي لخلق إجراءات موازية لبرنامج معين في حين يمكن لأي وفد توجيه أي أسئلة يرغب في توجيهها مباشرة إلى الأفراد المعنيين في لجنة الميزانية.

619. وأعرب وفد الهند عن رغبته في التعبير عن مخاوف مماثلة لتلك التي عبر عنها وفد الجزائر، وأيضا مماثلة للمخاوف التي أعرب عنها كل من وفد سويسرا وموناكو بشأن اختيار لجنة التنمية لمناقشة موضوع البرنامج 18. ولفت الأنظار إلى الفقرة 18-3 حيث نصّت على استمرار البرنامج في المشاركة في الحوار المتعلق بسياسة الملكية الفكرية والتحديات العالمية بصفته مصدراً موثوقاً للمعلومات القائمة على حقائق وتحليلات ومنتدى لإجراء النقاش الدولي. إن ما تفهمه الوفد هو أن الويبو هي الجهة التي تمثل وجهات نظر المنظمة في المناقشات الدولية في مختلف المحافل الدولية، بينما يُصادر حق الدول الأعضاء في الحصول على فرصة إجراء مناقشات موضوعية. لا يتمسك الوفد بوجود مناقشة هذا الأمر في لجنة التنمية، بل أعرب فقط عن اهتمامه بالاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء الأخرى الراغبين في اختيار أي منتدى آخر مناسب لإجراء المناقشة داخل الويبو. وأبدى الوفد رغبته في المشاركة في الحوار بأسلوب بناء وطالب الأمانة بالمساعدة في هذا الأمر.

620. وقال وفد مصر إنه يرى القضية واضحة، فلجنة الميزانية هي اللجنة المخصصة للموضوعات المرتبطة بالميزانية. وهي بذلك ليست لجنة لإجراء مناقشات موضوعية إلا لأسباب تتعلق بالميزانية. ولا يمكن أن تكون هي المنتدى المناسب لإجراء مناقشة حول أنشطة البرنامج وأعماله الفنية في مختلف المجالات. برزت الحاجة إلى إيجاد لجنة أخرى لعرض تقارير البرنامج 18. وكان يلزم الاتفاق على هذا الأمر أولاً. تعلق السؤال الثاني بما هو المنتدى الآخر الذي تتم فيه مناقشة تقارير هذا البرنامج. لو كان قد تم التوصل إلى اتفاق من البداية على أن لجنة الميزانية ليست هي اللجنة المسؤولة عن إجراء مناقشات موضوعية، ولكن فقط هي المسؤولة عن المناقشات المتعلقة بالميزانية، كان سيتعين عندئذ تحديد لجنة أخرى لتلقي تقارير البرنامج، وقد تكون لجنة التنمية أو لجنة البراءات أو أي لجنة أخرى كما اقترح وفد الهند. ويجدر بنا اتخاذ قرار الآن نظراً لمناقشة هذا الموضوع في عدة دورات للجنة الميزانية دون التوصل إلى حل.

621. وأشار وفد سويسرا، في مجال رده على التعليقات، إلى أن مهمة لجنة الميزانية هي مناقشة البرامج. فعلى سبيل المثال، وأثناء مناقشة البرنامج 30، نظرت اللجنة في تقرير الأنشطة بنفسها بدلاً من طلب منتدى خاص. وتساءل الوفد عن سبب محاولة خلق ازدواجية بطلب اختيار منتدى آخر. وقال إنه لا يرى أي سبب يبرر الازدواجية مع أي مكان آخر حيث لا يوجد أي جهة أفضل من لجنة الميزانية للقيام بهذا العمل.

622. وأوضح وفد البرازيل أنه لن تكون هناك إجراءات موازية في حالة مناقشة الأمر في لجنة الميزانية مع إجرائها أيضا في لجنة أخرى مناسبة، حيث أن هذا الأسلوب هو المتبع مع جميع البرامج ماعدا البرنامج 18. ومضى يقول، هذه هي المسألة التي يجب معالجتها. وأعرب عن رغبته في تمكين الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات وفي اتخاذ قرارات بشأن كيفية تنفيذ البرنامج. وأضاف، أنه لا يدري سبب تعرض هذه الفكرة لمثل هذه المعارضة الشرسة. ومضى يقول، بما أن هدف البرنامج هو التعامل مع الملكية الفكرية والتحديات العالمية، فيجب إشراك جميع الدول الأعضاء في مناقشته. لقد سبق محاولة استخدام آلية الإبلاغ في لجنة الميزانية، وكان من الواضح عدم استقبال الجزء الأكبر من الدول الأعضاء لهذه المحاولة استقبالا حسنا. والآن، يجدر بأولئك المعارضين لفكرة تطبيق نفس المعاملة على البرنامج 18، كما طبقت على غيره من البرامج، ذكر السبب. وأعرب الوفد عن تفهمه بأن المجموعة باء لديها موقف تجاه هذا الأمر، ممتثلاً في موقف بعض الدول الأعضاء بها، ولكن هناك أيضا العديد من الدول الأعضاء الأخرى في هذه المجموعة ممن يرغبون في الحصول على معلومات أكثر. وأنهى

الوفد كلمته قائلاً، من الواضح أن لجنة الميزانية ليست هي المنتدى المناسب لإجراء هذه المناقشات ولا لمناقشة قضايا الملكية الفكرية والتحديات العالمية باستفاضة.

623. وذكر وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) أن القضية تتعلق بما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ملائمة لمناقشة هذه المسألة أم لا. وإذ أشار الوفد إلى الفقرة 1.18 التي أُلقت الضوء على أن البرنامج قد عاج بعض القضايا المدرجة في مجال الصحة، وتغير المناخ، والأمن الغذائي على الصعيد العالمي، فقد سأل الأمانة عما إذا كان هناك أي توافق في الرأي بين الدول الأعضاء على التصدي لهذه القضايا الثلاث وأي تفهم لهذه القضايا باعتبارها مقترحاً من الدول الأعضاء قد تراءى لها عندما قدمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) إسهاماتها. فبالنظر إلى الفقرة 6.18 التي تتحدث عن مفاهيم مثل التكنولوجيا الخضراء وبالنظر إلى المنظمات الأخرى، كان المفهوم خلافياً للغاية. وقد كان ذلك قيد النظر. ولم يكن هناك أي تعريف متفق عليه فيما يتعلق بهذه القضايا. ولهذا السبب، كان الوفد يعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية، التي لها ولاية النظر في البرنامج والميزانية وليس في القضايا المتعلقة بالجواهر والمفاهيم، ليست هيئة ملائمة لذلك. ويرى الوفد أنه بالنظر إلى البرنامج بأسره الذي أشار في حالات كثيرة إلى توصيات جدول أعمال التنمية، فإن الهيئة الأكثر مطابقة لمقتضى الحال هي اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فإن لم يكن ذلك كذلك، فإن الجمعية العامة يمكن أن تقرر ما هي الهيئة الملائمة لذلك. فلا ريب أن لجنة البرنامج والميزانية ليست هي الهيئة الملائمة لمناقشة هذه المشكلة.

624. وذكرت الأمانة أن الشفافية يبدو أنها كانت شاغلاً أساسياً لوفود كثيرة. كما أن الأمانة محمّمة جداً بإجراء حوار جيد وفعال، وقد جرى إيضاح ذلك في المناقشات السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وقد كانت اللجنة هي الآلية الرسمية لإعداد التقارير والخضوع للمساءلة في كافة برامج الويبو. وكان إعداد التقارير يتم من خلال تقرير أداء البرنامج، وكانت البرامج تتلقى مدخلات الدول الأعضاء وتدرجها في مقترحاتها الجديدة للبرنامج والميزانية. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن مطلوباً تقديم تقرير عن أي برنامج للويبو إلى لجنة أخرى. وقد تم الاتفاق في لجنة البرنامج والميزانية للويبو على أنه بغية تقديم مزيد من المعلومات للبلدان الأعضاء فإن تقرير أداء البرنامج الخاص بالبرنامج 18 سيتم توسيعه وأن الأمانة ستستغل ذلك في تقديم التقارير التالية. وستلتمس الأمانة مدخلات من الدول الأعضاء بغية الوفاء بتوقعاتها فيما يتعلق بإعداد تقارير سليمة عن أنشطة هذا البرنامج. وما سيتجاوز دور الأمانة القول بأنها تستطيع تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إن لم توافق الدول الأعضاء على هذا المقترح. بيد أن الأمانة كانت محمّمة جداً بتلقي مدخلات من الدول الأعضاء، والمشاركة في حوار معها عن أنشطتها، وإشراكها في أنشطتها لأن بعض مناهجها كانت تحتاج إلى مشاركة مؤسسات الدول الأعضاء. وقد عقدت الأمانة دورات لتقديم بيانات موجزة في مناسبات شتى على هوامش اجتماعات اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بغية التوصل إلى الخبراء الذين حضروا هذه اللجان ومن يمكن أن تكون أنشطتها محمّمة بالنسبة لهم. وحثت الأمانة الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماعات الإعلامية. وتؤكد الأمانة استعدادها لتقديم أي نوع من المواد المكتوبة والشفوية يمكن أن تفيد الدول الأعضاء في هذه المناسبات. وقد كانت هناك خطة لعقد دورة أخرى لاجتماعات إعلامية أمام الجمعية العامة. وإضافة لذلك، كانت الأمانة مستعدة دوماً لإجراء مشاورات ثنائية، وكذلك لإجراء اتصالات أساسية إن طلبت الدول الأعضاء ذلك. وتكرر الأمانة مجدداً أن اهتمامها بالانخراط مع الدول الأعضاء اهتمام صادق. وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره وفد إيران (جمهورية- الإسلامية)، حول ما إذا كان هناك توافق في الرأي حول القضايا التي يتعين أن يتناولها البرنامج، ألا وهي تغير المناخ والصحة العامة والأمن الغذائي، فإن هذا يعود للوراء إلى إنشاء برنامج الملكية الفكرية والتحديات الدولية في لجنة البرنامج والميزانية للعامين 2010/2009 عندما تم تحديد هذه التحديات العالمية الثلاثة لأول مرة. وكان نوع المدخلات التي قدمتها الأمانة عند طلبها في سياق منابر التفاوض أو المنظمات الدولية الأخرى مستنداً للحقائق الصرفة. ولم تشارك الويبو باعتبارها طرفاً، بل باعتبارها مورداً محسب. فعلى سبيل المثال، كانت المعلومات المقدمة تدور حول كيفية استخدام المعلومات المتعلقة ببراءات الاختراع لتحديد ما إذا كان دواء معين تحميه براءات اختراع وأين تتم حمايته. وهذا النوع من المعلومات المستند للحقائق الصرفة فيما يتعلق بأنشطة الويبو، يمكن أن تقدمه الويبو على نحو أفضل من المنظمات الأخرى. وذكرت الأمانة أنها تتفق بالكامل مع التعليق الذي أدلت به الولايات المتحدة

المتعلق بالحاجة إلى تفادي الازدواج في أنشطة البرنامج الفرعي للملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وقالت الأمانة إنها لا تتناول سوى المنطقة البيئية المشتركة بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وأنها تنظر لسياسة المنافسة من منظور حقوق الملكية الفكرية. كما ذكرت الأمانة أنه في هذا المجال تتوفر لعدد متزايد من البلدان المعلومات والخبرة التي يمكن أن تتقاسمها مع بلدان أخرى. إن الأمانة لا تستحدث بنفسها كثيراً من المعلومات، لكنها ترمي إلى تيسير تقاسم المعلومات عن كيفية التعامل مع المنطقة البيئية المشتركة بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. وبغية تفادي الازدواج، أنشأت الأمانة آلية غير رسمية للتعاون مع المنظمات الأخرى التي تنشط في هذا المجال؛ وقد يسر هذا أيضاً تقاسم المعلومات وتحديد أوجه التآزر. وفيما يتعلق بالزيادة في الموارد بالنسبة للنتيجة المتوقعة 3.7 صفحة 153 (النسخة الإنجليزية) فإن هذه لا تعكس زيادة صافية في الموارد - كما هو واضح من جدول الموارد الإجمالية - بل مجرد تخصيص أكثر ملاءمة لوقت الإدارة حسب النتائج المتوقعة فرادى. ويفسر هذا أيضاً النقص في النتيجة المتوقعة 2.7.

625. وأعلن وفد البرازيل أنه سيقدم نصاً مقترحاً لمواجهة تحدي إشراك الدول الأعضاء، وذكر أنه لا يمكن تقديم تفويض مطلق؛ فقد انقضى عامان دون قيام آلية مناسبة لتلقي المعلومات التي يمكن تقديمها للعواصم لتوفر بعدئذ الإرشاد اللازم للأمانة حول كيفية التصدي للمشكلة.

626. ولخص الرئيس الموقف قائلاً إنه ليس هناك اتفاق على هذا البرنامج. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتدبر كيفية الوصول إلى حلّ وسط. وطلب من الأمانة أن تتقدم ببعض الصياغات. وكانت هناك قضيتان، تتعلق إحداها بأين يجدر إجراء هذه المناقشة: فبعض الدول الأعضاء قالت إن ذلك يجب أن يتم في لجنة البرنامج والميزانية، وقالت دول أخرى في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكانت القضية الأخرى هي آلية إعداد التقارير وشكل عرض المعلومات، وما إذا كان مجرد عرض أو تقرير أكثر شمولاً ومكتوباً بالتفصيل للجنة البرنامج والميزانية بخيارات للسياسة من أجل المستقبل، أو تقرير أداء البرنامج، إلخ. وعرض الرئيس هذه الخيارات باعتبارها عناصر محتملة لحل وسط واقترح على الأمانة أيضاً تقديم صياغات تعالج القضيتين، المكان والشكل وربما إمكانية تقديم تقرير أكثر شمولاً وتفصيلاً لاتخاذ قرار لاحق.

627. وفي اليوم التالي أعاد الرئيس فتح باب المناقشة حول البرنامج 18 والاقتراح الذي أعدته الأمانة وذلك الذي أعدته مجموعة جدول أعمال التنمية.

628. ودعا وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية الأعضاء للتعليق على مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية وذكر بأنه أيد فكرة تقديم تقرير عن الملكية الفكرية وبرنامج التحديات العالمية إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من المجموعة الإفريقية، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، والمجموعة الآسيوية والصين.

629. وكرر وفد الجزائر مجدداً تأييده للمجموعة الإفريقية.

630. وشكر وفد بلجيكا، متحدثاً عن المجموعة بآء وفد البرازيل على اقتراحه. وكرر الوفد مجدداً تعليقاته السابقة وذكر أن لجنة البرنامج والميزانية لم تكن مضمومة بالميزانية فحسب، بل قدمت أيضاً مزيداً من التوجيه للبرنامج. وذكر أن أنشطة شعبة التحديات العالمية غطت طائفة واسعة من الأنشطة ولم تكن تتعلق باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فحسب. وقال الوفد إنه لم يفهم السبب في إضافة عملية إعداد تقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمقترح الأمانة، في القراءة الأولى، لم تكن هناك مشكلات كثيرة. وألقى الوفد الضوء على أهمية الفرصة المتاحة لإجراء مشاورات غير رسمية وإبداء رد فعل على تقرير أداء البرنامج على حد سواء. وقد تراءى هذا أيضاً في الجملة الثانية من مقترح الأمانة. وذلك حل وسط طيب وصالح للتطبيق.

631. وأيد وفد جنوب أفريقيا مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية.

632. وشكر وفد فرنسا الأمانة على اقتراح زيادة تدعيم عملية إعداد التقارير وإجراء مزيد من التفاعل بين البرنامج 18 والدول الأعضاء. فالجميع يتقاسمون هذا الشاغل. ورأى الوفد أن اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية خطوة للوراء مقارنة بمناقشات اليوم السابق عندما كان هناك إحساس ببعض التوافق في الرأي حول مسألة إعداد التقارير. وأشار إلى الوفد الهندي الذي أكد الصلة بالتنمية وأجزاء أخرى من العالم. وشدد الوفد على رغبته في المشاركة في برنامج التحديات العالمية والإسهام في منظوراته. وكان الوفد يسعى لتعزيز التفاعل في عملية إعداد التقارير ويعتقد أن مقترح الأمانة يأخذ في الاعتبار المطالبة بمحاور اتصال للمعلومات تكون فعالة للغاية. إن برامج العمل يمكن مناقشتها. وفي حين أن القضايا المطروحة حالياً هي تغير المناخ والصحة والأمن الغذائي، فإنه يمكن مناقشتها في منابر أخرى من قبل بلدان أخرى. إن مناقشة هذا أمر جيد وكل شيء يعزز إعداد التقارير والتفاعل بالنسبة لمن هم مكلفين بالبرامج والدول الأعضاء محل ترحيب وحفاوة.

633. ووافق وفد موناكو على البيان الذي أدلت به المجموعة باء. وأيد الوفد كل شيء حسن الشفافية وإعداد التقارير، وقال إنه يعتقد أن مقترح الأمانة جيد ويسير في الاتجاه الصحيح. وفيما يتعلق باقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية، كرر الوفد مجدداً قوله إن القضايا العالمية والشاملة موضع اهتمام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واللجان الأخرى. ففي عام 2009، على سبيل المثال، كانت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات محور الاتصال لإعداد المؤتمر بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية، وليست اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وبدلاً من اختيار لجنة واحدة بعينها، فإنه سيكون من الأفضل ترك لجنة البرنامج والميزانية تعالج الأمور على أساس شامل.

634. وقال وفد مصر إنه يجب التمييز بين نقطتين. الأولى هي الحاجة إلى إعداد تقارير رسمية عن البرنامج 18 وأنشطته، والثانية تتعلق بأين يمكن عمل ذلك. وفي هذا الصدد رحبت مصر ببيان وفد فرنسا الذي أيد إعداد تقارير أفضل وأقوى عن البرنامج 18. ويعتقد وفد مصر أن مقترح الأمانة هو مجرد تقرير للأمر الواقع. وذكر الوفد أن المشاورات غير الرسمية يمكن أن تجرى في أي وقت، وفي أي مكان ولا يتطلب الأمر إدراجها في وثيقة رسمية مثل البرنامج والميزانية. فليست هناك قيمة مضافة في المشاورات غير الرسمية، فثمة حاجة إلى مشاورات رسمية. ثانياً، إن استمرار تقديم التقارير من خلال تقرير أداء البرنامج أمام لجنة البرنامج والميزانية كان ناجحاً. وقد أجرت لجنة البرنامج والميزانية مناقشات حول الميزانية. كذلك فإن البرنامج 18 به عنصر من استراتيجيات التخطيط والتنفيذ واستراتيجيات مواجهة المخاطر وتخفيف وقعها. إن لجنة البرنامج والميزانية لم تناقش جوهر أنشطة البرنامج. فلم تناقش اللجنة تغير المناخ أو الأمن الغذائي أو الصحة. ومن ثم، فإن الوفد لا يمكنه قبول تكرار نفس نموذج إعداد التقارير في لجنة الخطة والميزانية. وقد أبدى الوفد مرونة فيما يتعلق بمسألة المكان الذي تعد فيه التقارير الرسمية. وفي حين أن مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة الإفريقية يقتضي القيام بذلك أمام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فإنه يمكن أيضاً إجراؤه أمام اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. ويمكن أن تقدم الدول الأعضاء مقترحات بلجان أخرى يمكن أن تستفيد من عملية إعداد التقارير الرسمية من البرنامج 18.

635. وأكد وفد الصين مجدداً أنه كان من الضروري للغاية إنشاء نظام فعال للرصد وإعداد التقارير من أجل البرنامج 18.

636. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية دعمه مجدداً لبيان المجموعة باء حول هذه القضية. ودون رغبة في الإلهاء عن المناقشة بشأن هذه القضية، أشار الوفد إلى أن المناقشة بشأن الملكية الفكرية وسياسة المنافسة يجب أن تعكس تعليقات نائب المدير العام في هذا المجال. وفي الصفحة 138، وتحت الفقرة 18.18 في السطر السابع جاء "إن الزيادة في الموارد بالنسبة للنتيجة هـ 3.7 تعكس تخصيصاً إضافياً لوقت الإدارة لهذه النتيجة ولا تعكس زيادة في الأنشطة أو الموارد." وفيما يتعلق بالفقرة 5.18 في السطر الثاني، جاء "بعض الأنشطة". وطلب الوفد بيان أن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في السنوات القليلة المنصرفة سوف تستمر وتتدعم بموافقة الدول الأعضاء.

637. وأيد وفد إيطاليا البيان الذي أدلت به المجموعة باء. إن النظام الحالي لرصد البرنامج من خلال تقرير أداء البرنامج (PPR) كان هو الحل الرئيسي. ويمكن تقديم معلومات أكثر تفصيلاً. ولكن إذا ما أرسيت هذه السابقة وتبين أن أنشطة

أخرى تتطلب شيئاً مختلفاً عن تقرير أداء البرنامج، فهناك خطر الاصطدام بالتفاصيل وتفتيت إدارة المنظمة بأسرها. وذكر الوفد بأن كثيراً من اللجان تقوم بوظائف عادية. وكان البرنامج 18 يدور حول أنشطة ومشاريع، مثل الندوات والمطبوعات. وفي حالة وجود مشروع جدول أعمال للتنمية في الميدان، فإن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يجب أن تتدخل. وإن مَد نطاق النموذج نفسه ليشمل أشياء أخرى يخاطر بأن يقوض نظام رصد النتائج بأسره. وذلك ليس في مصلحة المنظمة وسيجعل العمل أكثر بطئاً وأقل كفاءة. وهناك ثقة في أن الأمانة تطبق هذا النموذج ويجب أن تستمر.

638. وشكر وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، التعليقات والشواغل المشروعة التي أبدت بصدده مقترحه. أفهم أن كل الوفود منشغلة بمسألة الشفافية والطريقة التي تستطيع الوفود بها أن تحسن المشاركة في عملية برنامج التحديات العالمية. وفيما يتصل بتعليق وفد موناكو بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يمكن أن تكون أفضل مكان للمناقشة، فإن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات يمكن إدراجها أيضاً باعتبارها منتدى أول لتناول التحديات العالمية. والحقيقة هي أن الأمر يتطلب وجود آلية تتيح للدول الأعضاء المشاركة في عمل هذه المؤسسة والانخراط فيه. والبرازيل مستعدة ومنفتحة لمناقشة الاحتمالات. ومن المفهوم أن تقرير أداء البرنامج ليس هو الأداة الصحيحة لإعداد التقارير عن هذا الموضوع. فالتحديات العالمية لا يمكن معاملتها بنفس الطريقة مثل سياسة الويبو بشأن اللغات والخدمات وهما موضوعان مختلفان تماماً. فلا يمكن أن يكون هناك سوى تقديم تقارير لهذه اللجنة عن موضوعات مهمة مثل هذه بالنسبة للدول الأعضاء. ربما لا تكون اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي المنبر الوحيد للمناقشة، ولكنها يمكن أن تجري مناقشات حتى تستطيع الدول الأعضاء المشاركة في العملية والاطلاع على الاتجاهات. لم تكن هناك مشاركة كبيرة من البلدان النامية في البرنامج. فمثلاً في مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO GREEN)، كان من مصلحة هذه المنظمة أن تكون هناك مشاركة أوسع من البلدان النامية. ولكي يحدث هذا، كانت المناقشة مطلوبة حقاً في المنابر المناسبة على أساس منتظم حول ما تم وما هي المشاريع. لم تكن لجنة البرنامج والميزانية هي المكان الصحيح للقيام بذلك. فلم يكن هناك خطر تفتيت إدارة قضايا عالمية. فقد كانت القضايا عالمية بالفعل. وكان يتعين على الدول الأعضاء مناقشتها وإعطاء توجيهات للمنظمة بالطريقة السلمية. وكان الوفد منفتحاً لمناقشة الصياغة، لكن مقترح الأمانة لم يكن كافياً لسد فجوة الشفافية في برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية.

639. وتبين وفد الهند، وهو يضع نصب عينيه مقترح الأمانة، رغبة الأمانة في المشاركة مع الدول الأعضاء في مشاورات غير رسمية. وكان من الواضح أنه لا أحد يعارض انخراط الدول الأعضاء وزيادة مشاركتها. وكان مفهوم الوفد هو أن المدخلات يجب أن تقدم قبل البدء في أي عمل موضوعي. فالقضايا الموضوعية لم تكن تناقش في لجنة البرنامج والميزانية وأن تقرير أداء البرنامج كان تقييماً ذاتياً من قبل الأمانة حيث كان المجال محدوداً أمام الدول الأعضاء لمناقشة الجوهر. ولذلك، فإن اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية كان مطابقاً لمقتضى الحال وأكد ضرورة وجود آلية للمناقشة الموضوعية من قبل الدول الأعضاء قبل المضي لتنفيذ هذا البرنامج. وكان هذا هو أيضاً السند العقلي لمخصصات الميزانية.

640. وأيد وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) المقترح وآلية إعداد التقارير المقدمين من مجموعة جدول أعمال التنمية واقترح الإبقاء على الميزانية في لجنة البرنامج والميزانية. ويمكن إحالة القضايا الموضوعية للجمعية العامة للمناقشة واتخاذ القرار حول إجراءات ونظام إعداد التقارير حيث إنه لا يوجد توافق في الرأي حول القضايا الجوهرية وأي اللجان ملائمة لإعداد التقارير.

641. وأعلن وفد سويسرا وقوفه في صف التعليقات التي أدلت بها المجموعة باء. وذكر الوفد رداً على بعض الأسئلة المطروحة، خاصة تلك التي أثارها مصر عن إعداد التقارير الرسمية، أنه يوجد بالفعل تقرير أداء البرنامج. وحول مسألة تنمية البرنامج وتنفيذه، خاصة التركيز على البرنامج 18، ذكر الوفد بأن هناك عمليات تلخيص واطلاع تنظمها الأمانة. والوفود المعنية مدعوة للمشاركة في هذه العمليات. فهذا مهم. ويمكن إعطاء المدخلات وتلقي المعلومات حتى تستطيع الوفود أن تضيء إلى لجنة البرنامج والميزانية وهي على بينة تامة، وتستطيع أن تقدم مدخلات محددة ومفصلة خصيصاً عن تنمية برامج معينة وتستطيع أن تطرح بسهولة أسئلة عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها. ومن المهم للغاية أن يوضع في الاعتبار أن لجنة

البرنامج والموازنة هي لجنة تضع البرامج بعناية، وتخصص لها الأموال وتفحص النتائج المتحققة. وتساءل الوفد عن السبب في أن برنامج التحديات العالمية يجب تمييزه ومعاملته بطريقة مختلفة عن البرامج الأخرى. وفيما يتعلق بنقطة آثارها وفد إيطاليا، فإنه يسمح للبلدان الأعضاء بتقديم مقترحات في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومناقشة موضوعات من حيث الجوهر، إذا وافقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، مثل تغير المناخ على سبيل المثال، إذا كان هناك مقترح يتعلق بالبراءات. ويوجد على جدول الأعمال الحالي الخاص باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات بند البراءات والصحة. ويتعين تمييز أنشطة البرنامج من حيث آلية البرنامج والميزانية وجوهر القضايا. وأعرب الوفد عن سعادته للنص المقترح للبرنامج 18 بوصف البرنامج المتضمن فيه. بيد أنه لاحظ أنه قدمت طلبات لإلقاء مزيد من الضوء على مشاركة الدول الأعضاء في تنمية البرنامج وإعداده تفصيلاً وتقديم تقارير عنه. وفي هذا الصدد، فإن الوفد يمكنه قبول التعديلات المقترحة حالياً. ورداً على سؤال وفد البرازيل، قالت سويسرا إنها لا تشعر بالقلق إزاء التنفيذ حالياً. ولا ريب أن الوفد لم يرد أن يخلق انطباعاً بأن هناك شيئاً ما خاطئاً في البرنامج، وأن هذه ليست هي الآلية الصحيحة، أو أن البرنامج غير شفاف بما يكفي. فالآليات موجودة، وربما لا تكون كاملة. ويتعين استخدامها على نحو أفضل بدلاً من محاولة نسخ وتكرار شيء موجود أصلاً لأنه في غير هذا قد يتقوض نظام التقييم بأسره.

642. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلت به المجموعة بآء والتعليقات التي أبدتها سويسرا والتي عوملت بمجدية. وبتخاذ صف الدول الأعضاء الأخرى، أعلن الوفد أنه يولي أهمية كبرى للشفافية ويعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية والطريقة التي تعمل بها من خلال تقرير أداء البرنامج طريقة ملائمة للعمل. وهناك منصات ملائمة للتعامل مع المعلومات بهذه الوسائل. ورحب الوفد بمقترح الأمانة كما تم تقديمه في مسودة البرنامج والميزانية من أجل البرنامج 18 والذي سيعزز الجودة لمدى أكبر.

643. وكرر وفد اليابان مداخلة المجموعة بآء. وقال إن هناك شيئين يتعين وضعهما في الاعتبار. الأول هو أن هذه الشعبة والبرنامج الذي تتعامل معه مجالهما أرحب كثيراً مما تتضمنه ولاية اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والثاني هو التوازن بين الشفافية والشمول وتفادي التنفيت الإداري. وأعرب الوفد عن خشيته من أن التنفيت الإداري يمكن أن يحول دون مضي المنظمة قدماً إلى التنفيذ الفعال للهدف الاستراتيجي استناداً إلى المنظور الأوسع للدول الأعضاء وتوجيهها. ومن هذا المنظور، فإن مقترح الأمانة حقق هذا التوازن جيداً، على الأقل للوهلة الأولى.

644. وأيد وفد ألمانيا البيان والتعليقات الأخرى من قبل المجموعة بآء. وقد حققت اللغة التي اقترحتها الأمانة توازناً جيداً. فلجنة البرنامج والميزانية هي المكان المناسب لمناقشة هذا البرنامج وكذلك غيره من البرامج. فالمعلومات كانت مكفولة في تقرير أداء البرنامج واجتماعات إعلامية. وقد قدمت معلومات كافية. وقد تراءت الحاجة الأكبر إلى الشفافية التي بدا أن بعض الدول الأعضاء تطالب بها، في اللغة التي اقترحتها الأمانة. واتفق الوفد مع إيطاليا على أن هناك خطر تنفيت إدارة المنظمة إذا تم إفراد برامج لتقديم تقارير عنها للجان أخرى. وألمانيا لا تحبذ هذا.

645. وقال وفد جمهورية فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أن توضيح مجموعة جدول أعمال التنمية يبدو منطقياً كما بدى في مداخلة وفد فرنسا. ربما كانت المشكلة في صياغة المسودة. وإن موضوع التحديات الجديدة ليس حكراً على أي أحد أو أي لجنة وهو تحد في حد ذاته، يتعلق بوضع المنظمة على المسار الصحيح للتماس طريق التنمية السليم. وقد تكون المشكلة في الطريقة التي طرح بها هذا الموضوع لأنه من الصعب التنبؤ بالتحديات داخل لجنة ما. ومن الصعب على نحو شامل وكلي تبين كيف أن لجنة تجمع مرة أو مرتين في السنة تستطيع تحديد التحديات أو إعداد تقارير عنها. وبالطريقة نفسها، فإن المعلومات يمكن تقديمها ببساطة من خلال المشاورات غير الرسمية. وذلك سيتطلب توافر موارد. وقد كان من المستحيل على الدول الأعضاء أن تتنبأ بأي التحديات هي التي ستطرح نفسها. إنه أمر يتعلق بالإنسانية جمعاء، وهو حقيقة يومية. وهذا أمر ينبغي ألا يناقش على أساس سنوي فحسب. وإن الجمعية العامة تجمع معاً كل اللجان وكل المجالات التي تتعلق بهذه المنظمة، وربما تكون هي خير منبر.

646. وأوضح وفد مصر، رداً على وفد سويسرا، أن هناك آراء مختلفة عن الحاجة لإعداد التقارير والمنبر الذي تعد فيه. وأن هناك اتفاقاً على أن لجنة البرنامج والميزانية هي لجنة للقضايا المتعلقة بالميزانية. وليس لدى الوفد مشكلة في أن يستمر البرنامج 18 في إعداد تقارير عن قضايا الميزانية يقدمها للجنة البرنامج والميزانية. بيد أنه، في ضوء طبيعة هذا البرنامج وولايته، كما هو منصوص عليه في الفقرة 3.18، التي قالت إن البرنامج يواصل المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسة بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية، فإن لجنة البرنامج والميزانية ليست هي المنبر الملائم لمناقشة حوار السياسة المعني بالملكية الفكرية والتحديات العالمية. تلك هي القضية الأساسية. وطالب الوفد بإيجاد منبر ملائم لتناول هذه القضية الخاصة بحوار السياسة المعني بالملكية الفكرية والتحديات العالمية. وتوضيح ذلك أمر مهم. وكانت النقطة الثانية عن أفراد البرنامج 18. وليس هذا هو الحال كلية لأن كل القضايا الجوهرية في الميزانية لها لجان تقدم لها تقارير. فالبرنامج 1 المعني ببراءات الاختراع لديه اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والبرنامج 2 لديه اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والبرنامج 4 لديه اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، إلى غير ذلك. وكل برنامج لديه قضايا تتعلق بالموضوع له لجنة يقدم لها التقارير. والواقع أنه لم تجر محاولة لإفراد البرنامج 18، لكن يتعين وضع معيار لجعل البرنامج 18 يقف موقف المساواة مع كل البرامج الأخرى التي تعمل على الجوهر لتحقيق المساواة في المعاملة. وكانت القضية الثالثة تتعلق بالتفتيت الإداري. وهذه الحجة لا يمكن قبولها لأن الدول الأعضاء لا تجبر المنظمة بما تفعله تحديداً. فالدول الأعضاء لا تحدد ما يتعين القيام به من شركات أو أوجه تعاون أو أي شيء كان. إن ما تطلبه الدول الأعضاء هو مزيد من الشفافية، ومزيد من المعلومات، ومزيد من مشاركة جميع البلدان النامية والمتقدمة أيضاً، ومناقشة سلمية ولجنة سلمية بشأن هذه القضية. ذلك متطلب يتعلق بالشفافية. فإذا لم تكن هناك معارضة لتقديم الاجتماعات الإعلامية من قبل البرنامج 18 للبلدان الأعضاء، فلماذا هذا الإصرار على جعل الاجتماعات الإعلامية هذه تتم أثناء وقت الغداء وليس خلال وقت اللجنة؟ فإن تم الاتفاق على المبدأ، فإن الأمر يتطلب إضفاء طابع رسمي عليه في لجنة ما حتى تستطيع الدول الأعضاء أن تناقش حوار السياسة حول هذه القضايا. وحيث إن المبدأ قد جرى الاتفاق عليه، هناك حاجة للاتفاق على منبر ملائم لحل هذه القضية. وإن استمرار النظام الحالي لإعداد التقارير في ظل البرنامج والميزانية لن يجدي.

647. وتبنى وفد موناكو الفكرة التي كانت قد طرحت توأ، أن لجنة البرنامج والميزانية ليست مجرد لجنة ميزانية. ويعني هذا أنه لا يتعين عليهما أن تتناول الميزانية فحسب، بل تتناول أيضاً أنشطة أخرى تعترم الأمانة تنفيذها في السنتين المقبلتين. ولجنة البرنامج والميزانية مخولة حقاً بالحديث عن البرامج كما يتبين من اسمها نفسه. ويود الوفد الحديث عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، كان القصد مجرد ضرب مثال ومحاولة للقول بأن كل هذا قضية متداخلة. ولا ريب أن الوفد لا يحاول القول بأن الدول الأعضاء يجب أن تتخلص من هذا الإفراط في آليات إعداد التقارير في كل لجنة. فالآليات القائمة مناسبة. وفي كل لجنة، فإن نفس الأشخاص مسؤولون عن برامج مختلفة. وإذا تطلب الأمر مزيداً من المعلومات، فإن نفس الشخص يمكن أن يسأل، ولا يهم في أي لجنة يتم ذلك. إن الأشخاص في لجنة البرنامج والميزانية يمكن سؤالهم. تلك هي الطريقة التي تجدي حالياً بصورة جيدة. كيف يمكن أن تغدو الأمور أوضح أو أن يكون إعداد التقارير على نحو أفضل إن حدث ذلك في مكان آخر؟ يبدو أن المكان الملائم للحديث عن تنفيذ البرنامج وأنشطة الأمانة هو لجنة البرنامج والميزانية حقاً.

648. وأوضح وفد البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، ورداً على الشواغل التي أثارها وفد سويسرا بالقول بأن مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية قد ينسف هيكل البرنامج، أن الاقتراح يرمي إلى تعزيز إسهام البرنامج 18 في تحقيق الأهداف الاستراتيجية حتى يستطيع البرنامج أن يسهم أيضاً في الهدف الاستراتيجي الثامن. وكانت الفكرة هي تحديد نتائج متوقعة عن المشاركة الفعالة مع الدول الأعضاء وكافة أصحاب المصلحة وإعداد تقارير مرحلية عن أنشطة البرنامج 18 وأنشطته المستقبلية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ورداً على بيان موناكو، يمكن أن تكون هناك آلية لإعداد التقارير المرحلية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والبرازيل منفتحة للمناقشة والتوصل إلى طرق جيدة وأفضل. ومن الواضح، أنه سيكون من الأفضل وجود منبر واحد لمناقشة البرنامج 18 هذا

للحصول على مشاركة فعالة من الدول الأعضاء في أنشطة المنظمة. ذلك هو هدف البرازيل وهناك حاجة لمناقشة هذه القضايا السياسية المرتبطة بالتحديات العالمية.

649. وقال وفد الجزائر إن هناك استخدام حجج مفسد. وقالت بعض الوفود إن ذلك من فعل لجنة البرنامج والميزانية. ومن ثم، فإن المداخلات يجب أن تنصب على الميزانية وألا تربطها بأي حال بتعليقات عن البرامج الجوهرية. ومع ذلك، فقد قال الوفد نفسه إن كل التعليقات في لجنة البرنامج والميزانية يمكن إبدائها ويمكن أن تكون جوهرية. وهناك حاجة إلى الانساق. والوفد لم يكن راضياً عن آلية إعداد التقارير وتقديمها للجنة البرنامج والميزانية من قبل البرنامج بشأن الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وعند إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، قالت بعض الوفود إن ذلك تجاوز حدود اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وكانت الجزائر مستعدة، حتى وإن لم تكن موافقة، لأن تأخذ هذا في الاعتبار كما اقترحت البرازيل ويمكن أن تكون هناك معاهدة التعاون بشأن البراءات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويمكن إنشاء لجنة للتنمية ومسائل أخرى كما تم من قبل بالنسبة لبراءات الاختراع. ويمكن أن تكون هناك لجنة أخرى تتناول الملكية الفكرية والتحديات العالمية وبعدئذ يمكن ربطها بلجنة البرنامج والميزانية إن اقتضى الأمر.

650. وقال وفد فرنسا إنه في حين أن هذه مسألة حساسة، فإن هناك بنوداً كثيرة جداً في جدول الأعمال وأن هناك حاجة للمضي قدماً. وتساءل الوفد عن الكيفية التي يمكن بها تدعيم إعداد التقارير والتفاعل بين الدول الأعضاء والبرنامج. فهناك برامج كثيرة ليس لها لجنة خاصة بها: فالأمور الاقتصادية والإحصاءات ليس لها لجنة عمل مثل ما للبرامج 14 و 16 و 17 وغيرها. إن الدول الأعضاء لن تنشئ لجنة مستقلة لكل برنامج بمفرده. فسيكون من الصعب إدارة مثل هذا النظام. ويتعين على الدول الأعضاء أن تستغل على خير نحو اجتماعات إعلامية وموارد التشاور القائمة. وأعرب المدير العام عن الرغبة في عقد اجتماعات غداء صغيرة، فالأمور يمكن معالجتها بهذه الطريقة. هناك جوهر موضوعي، لكن توليفات من الأمور كانت في المحل الأول هي التي يتم التعامل معها في اللجان الأخرى. وفي داخل لجنة البرنامج والميزانية، لم تكن كل الدول الأعضاء لتمتع عن الحديث في البرامج أو يتعين عليها ذلك، بل كان الأمر هو أن الدول الأعضاء لم ترد إعادة فتح باب المناقشة في القرارات وأن مناقشات كانت تجرى باستفاضة في أماكن أخرى. وعلى مدى عامين، لم تكن مجموعة جدول أعمال التنمية مستعدة للرجوع بمقترح عن البرنامج 18. وقد وجدت الدول الأعضاء بعض الصعوبة في التعامل مع هذه الأمور المتداخلة. إن ما كان مطلوباً عمله هو تجربة وتدعيم ما هو قائم فعلاً، لتقويته وإيضاح كيف تستطيع الدول الأعضاء أن تحقق خير استفادة منها سواء كانت المشاورات رسمية أو غير رسمية.

651. ولخص الرئيس القول بأنه ليس هناك اتفاق على قضية البرنامج 18. ومن ثم، فإن لجنة البرنامج والميزانية ستحيله للجمعية العامة لاتخاذ قرار.

652. وخلال الاجتماع المسائي لليوم الأخير، أعاد الرئيس فتح باب المناقشة حول البرنامج 18 وذكر أنه ليس هناك اتفاق حول مكان مناقشته، سواء لجنة البرنامج والميزانية أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ومن ثم، فإن القرار سوف يترك للجمعية العامة.

653. وذكر وفد البرازيل متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية أنه يود رؤية المقترح وقد تم تقديمه للجمعية العامة، حتى تستطيع الجمعية العامة اتخاذ قرار مستنير حول هذا المقترح الذي أيدته مجموعات إقليمية كثيرة وكثير من فرادى البلدان.

654. وذكر الرئيس بأنه ليس هناك اتفاق ومن ثم فإن القضية بأسرها ستحال للجمعية العامة.

655. وذكر وفد سويسرا أن هناك مقترحاً للأمانة بتعديل الصياغة بشأن البرنامج 18 وأن هذا قد يشكل قضية مفتوحة فيما يتعلق بما إذا كان إنشاء لجنة (من أجل البرنامج 18) مطلوباً أم لا. لكن الوفد كان يعتقد أن نشاط البرنامج ليس محل

خلاف، بل إنه مقبول. والقضية الوحيدة الباقية هي ما إذا كان الأمر يتطلب إنشاء لجنة أخرى لمناقشته أم لا. وقال الوفد إنه يعتقد أنه يجب عدم ترك كل شيء مفتوحاً للجمعية العامة.

656. وذكر الرئيس أنه ليس هناك اتفاق على أين يجب مناقشة الملكية الفكرية والتحديات العالمية، لكن ليس هناك أي خلاف على البرنامج نفسه. ويمكن أن يتراءى هذا في القرار.

657. وشدد وفد البرازيل على أن مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من البرنامج. فقد اقترحت مجموعة جدول أعمال التنمية مطالبة البرنامج 18 بأن ينفذ أيضاً كل الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وقد فهمت مجموعة جدول أعمال التنمية أن البرنامج ككل لن تتم الموافقة عليه حتى تتم الموافقة على كل شيء. وقد كان الخضوع للمساءلة والشفافية جزءاً لا يتجزأ من البرنامج.

658. وأكد الرئيس مجدداً أنه ليس هناك اتفاق، ومن ثم فإن قضية البرنامج 18 بأكملها سوف تحال إلى الجمعية العامة.

659. ردد وفد بلجيكا ما كان قد ذكره وفد سويسرا بالفعل واقترح الإبقاء على جدول الأعمال مفتوحاً لأقصى حد ممكن ومحاولة التوصل لاتفاق. وقال إن هذا يمكن أن يحدث لاحقاً فيما بعد ظهر هذا اليوم. إذ يتعين محاولة الاتفاق على جزء من البرنامج بإجراء مزيد من المشاورات.

660. وخلص الرئيس إلى أنه إذا كان يمكن التوصل لاتفاق فيتعين القيام بذلك. وإذا لم يتم الاتفاق، فإن البرنامج 18 سيذهب برمته للجمعية العامة للنظر فيه.

661. وعقب إجراء مزيد من المناقشات غير الرسمية لم يتم التوصل لاتفاق على البرنامج 18، الذي أُحيل للجمعية العامة للنظر فيه. وتم التوصل لاتفاق على النص الرسمي لذلك القرار خلال مناقشات بموجب البند 21.

662. ولم تكن هناك تعليقات على البرنامج 19.

ورقة معلومات عن المكاتب الخارجية

663. وافتتح الرئيس المناقشة حول البرنامج 20.

664. واستندت المناقشة أيضاً إلى الوثيقة WO/PBC/21/INF.1 (ورقة معلومات عن المكاتب الخارجية). ودعا الرئيس الأمانة لعرض الوثيقة.

665. وذكرت الأمانة الوفود بأن لجنة البرنامج والميزانية قد طالبت في دورتها العشرين الأمانة بإعداد وثيقتين. أولاً، ورقة معلومات لها موعد نهائي محدد للتوزيع قبل الدورة الحالية. ثانياً، دراسة متعمقة تتناول كل القضايا. وفي ذلك الوقت لم تكن الأمانة متيقنة من أنها ستتمكن من تقديم الوثيقة الثانية في الوقت المناسب، بيد أنه تم إجراؤها. وقد كانت الوثيقة المعروضة باعتبارها WO/PBC/21/INF1، في جوهرها، وثيقتين: ورقة معلومات ودراسة متعمقة. وتم تقديم معلومات عن المكاتب الخارجية الحالية، وأدائها، الأمر الذي يمكن أن يوفر أساساً لمناقشة سند ومبرر إضافة مكاتب جديدة. وقدم الجزء الثاني من الوثيقة معلومات مفيدة للأعضاء من أجل عملية يحركها الأعضاء لتحديد الإجراءات التي يتعين بمقتضاها إنشاء المكاتب الخارجية الجديدة. ومثلما اقترحت وفود كثيرة، فقد كان المنهج الذي تم تبنيه منهجاً جامعاً مانعاً وليس مجرد تركيز على المكاتب الخمسة الإضافية كما اقترح في البدء. وختاماً ذكرت الأمانة الوفود بأن ذلك ليس تنقيحاً للبرنامج والخطة، ولكنه، كما اتفق عليه في لجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2013، تخطيط لإجراء مزيد من المشاورات على أساس هذه الوثيقة وأن العملية التي يحركها الأعضاء سوف تحدد الإجراءات التي يتعين تطبيقها في تقرير أي المكاتب الخارجية الإضافية تتعين إقامته في

الثنائية التالية وما بعدها. ومنذ إصدار الوثيقة، فإن الـ 23 بلداً المدرجة قائمتها في الفقرة 91 قد انضمت إليها الهند وإيران (جمهورية- الإسلامية)، مما وصل بالعدد الإجمالي للبلدان في هذه القائمة إلى 25.

666. وأعرب وفد الجزائر متحدثاً عن المجموعة الإفريقية عن دعمه الكامل لاقتراح فتح خمسة مكاتب خارجية جديدة للويبو، اثنين منها في إفريقيا. وذكر الوفد بأن المستقبل سينبني على المعرفة، وفي القلب منها الملكية الفكرية. ومن ثم، فإنه يتعين على الويبو باعتبارها وكالة متخصصة مسؤولة عن الملكية الفكرية، أن تدعم وجودها في كل أنحاء العالم في هذا المجال. فلم تكن المكاتب الخارجية الحالية كافية للوفاء باحتياجات الملكية الفكرية والطلب عليها. وسيملاً هذه الثغرة إنشاء مكاتب جديدة في الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة، وفي المحل الأول في إفريقيا. إن افتتاح مكنتين خارجيين في أفريقيا مهم لأقصى حد بالنسبة للمجموعة الإفريقية. ذلك أن افتتاح هذين المكنتين سيوفر قيمة مضافة حيث إنه سيدعم القدرات التقنية للخبراء الأفارقة ويزيد وعي البلدان الإفريقية بأهمية نظم الملكية الفكرية. كما سيكون لهذين المكنتين أهميتها السياسية لأنهما سيسحجان الافتقار للتوازن في الويبو التي لا يوجد لها أي تمثيل في القارة الإفريقية التي تشكل الإمكانية الأكبر للاستثمار الأجنبي. وهذا ما يتعين أن يقر في الأذهان عند مناقشة القضية. وفي الدورة السابقة، جرت مناقشة المكاتب الخارجية وفحصها بالتفصيل، وبطريقة موضوعية. وقد طُلب إلى الأمانة أن تقدم وثيقة معلومات عن المكاتب القائمة، كيف أفادت وكيف تم تمويلها؟ وتعتقد المجموعة الإفريقية أن الوثيقة كافية لكي تتبنى اللجنة القرار الأخير الذي يتعين إرساله إلى الجمعيات للموافقة عليه بغية فتح هذه المكاتب الخمسة.

667. ورحب وفد الهند بالمقترح المتضمن في البرنامج والميزانية المقترحين 15/2014 لفتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية التالية. وذكر أن فتح مكاتب جديدة يجب أن يضع في الاعتبار مصالح المناطق الجغرافية المختلفة وكذلك عوامل أخرى، مثل الموازنة بين الحاجة والطلب من حيث عدد السكان، وحجم الاقتصاد ونمو تقديم طلبات الحصول على حق الملكية الفكرية. كما أعربت الهند عن اهتمامها بفتح مكتب خارجي للويبو بها وتود أن ترى قراراً قد اتخذ عن فتح مكتب خارجي في الهند خلال الثنائية التالية. ويمكن أن يكون أحد المكاتب الخمسة المقترحة في البرنامج والميزانية، أو إضافة للمكاتب الخمسة المقترحة. إن مكتباً خارجياً للويبو في الهند يمكن أيضاً أن يلي مطالب منطقتي شرق آسيا وغربها. وذكر الوفد بأنه خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، طالبت الدول الأعضاء الأمانة بإعداد وثيقتين. ونص قرار الدورة 20 للجنة على: "إضافة لذلك طالبت لجنة البرنامج والميزانية الأمانة بإعداد الوثائق التالية فيم يتعلق بمسألة المكاتب الخارجية، مؤكدة الطبيعة التي يحررها الأعضاء لهذه العملية." وأعرب الوفد عن شكره للأمانة على تقديم وثيقة المعلومات؛ بيد أنها قدمت باعتبارها وثيقة موحدة، تتضمن ورقة معلومات ودراسة متعمقة على حد سواء. ولم يكن ذلك سوى محاولة للتصدي لجانب فقط من شواغل الأعضاء، وترك مسألة تحديد الإجراءات واختيار المعايير، ضمن مسائل أخرى، التي يتعين اتباعها لإنشاء مكاتب خارجية جديدة للويبو. ويفحص الوثيقة، تبين الوفد الأسباب المتنوعة المقدمة لتبرير إنشاء مكاتب جديدة والتي جاءت فيها ضمن أسباب أخرى، حقيقة أن المكاتب الخارجية محدودة وأن هناك بلدان أعضاء أخرى كثيرة يمكن أن تستفيد من التعاون مع المقر الرئيسي للويبو عن طريق إنشاء مكاتب خارجية جديدة في مناطق بها حاجة واسعة للمساعدة التقنية وبناء القدرة. إن التوزيع الجغرافي مهم بصفة خاصة لتوفير خدمات الويبو في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرة. ومن المتوقع استخدام المكاتب الخارجية الجديدة باعتبارها مراكز اتصال يتجمع فيها الخبراء التقنيون ويتركزون لتقديم الخدمات على نحو عاجل وإجراء تدخلات في الموقع. كذلك تسهم المكاتب الخارجية في نقل المعرفة وتعزيز الدعم المتبادل من خلال إنشاء شبكات إقليمية. تلك بضعة من أسباب كثيرة أدرجت في الوثيقة. ويعتقد الوفد أن الهند أوفت بمعايير الاختيار باعتبارها بلداً مضيفاً لمكتب خارجي جديد للويبو. وختم الوفد كلامه بذكر استعداداته للعمل على نحو بناء مع كل المجموعات والوفود للتوصل لتوافق في الرأي على الإجراءات وعلى تحديد معايير لافتتاح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وأيد الوفد الرأي الذي أعربت عنه مجموعة جدول الأعمال والتنمية (DAG) في اليوم السابق، ألا وهو أن اللجنة يمكن أن تنظر في زيادة ميزانية البرنامج 20 اتساقاً مع الاهتمام الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة.

668. وأحاط وفد بلجيكا، متحدثاً عن المجموعة بآء، علماً بالتعليقات والملاحظات التي أبدتها مجموعات إقليمية وبلدان كثيرة في كل من اليومين السابق والحالي وأعرب عن أمله في تحقيق تقدم في دورة لجنة البرنامج والميزانية هذه. هناك بلا ريب اهتمامات وشواغل مشتركة. وأعربت المجموعة بآء عن شكرها للأمانة على الوثيقة المتعلقة بالمكاتب الخارجية لليوبو. وفي حين لاحظ الوفد التفاصيل الشاملة للوثيقة وطبيعتها، فقد كانت لديه الأسئلة والملاحظات الأولية التالية فيما يتعلق بالوثيقة. ولم تكن هذه التعليقات الأولية تنطوي على أحكام مسبقة على مداخلات المجموعة بآء اللاحقة، فيما يتعلق بطريق المضي قدماً للأمام وفيما يتعلق بالمعايير الكثيرة التي يمكن أخذها في الاعتبار على حد سواء. فأولاً، أشارت الفقرة 6 إلى أنه تم في 2008 إغلاق مكاتبنا موجودين من قبل في بروكسل وواشنطن العاصمة، نتيجة للتقييم و عملية ترشيح المكاتب الخارجية. ويتساءل الوفد عما إذا كانت المعايير نفسها قد استخدمت مع اختيار مواقع المكاتب الجديدة المقترحة. والسؤال الثاني يتعلق بالفقرات من 101 إلى 107 التي تقدم مبررات إنشاء مركزين فائضين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مكاتبنا خارجيين مقترحين. وكان من رأي المجموعة بآء أن الأمر يتطلب مزيداً من المعلومات قبل أن يتمكن، على مستوى الخبراء من أن يوافق على الحاجة لإنشاء أي مراكز زائدة، وأن إنشاء أي مراكز فائضة (فقط إذا رؤي أن ذلك ضروري على نحو صارم) يجب فصله بصورة صارمة عن احتمال إنشاء مكاتب خارجية جديدة. وتساءل الوفد عما إذا كانت الليوبو تستطيع أن تقدم مزيداً من التفاصيل عن الدور المقترح للمكاتب الخارجية باعتبارها محفزاً للمنطقة الأوسع الخاصة بها، وما يتعين أن تكون عليه النتائج المتوقعة، في الأجلين القصير والطويل، وكيف سيتلاءم هذا مع الإطار التنظيمي. وفيما يتعلق بالفقرة 167 من الوثيقة: قالت المجموعة بآء إن هذه الفقرة ألقت الضوء على الموقعين المحددين للمكاتب الخارجيين الجديدين في أفريقيا وذكرت أن هذين الموقعين لا يزال يتعين الاتفاق عليهما. وأشارت، إضافة لذلك، إلى أن هذين الموقعين الجديدين لا بد أن يخرطاً في بناء القدرة بشكل أساسي. وطلب الوفد مزيداً من التفاصيل عن الطريقة التي سيتم بها اختيار المواقع المحددة لتعظيم أوجه التآزر مع المكاتب الإقليمية القائمة فيما يتعلق ببناء القدرة. وذكر الوفد أنه تراوده بعض الشكوك بشأن مدى تطابق ممارسة التوقيع على مذكرات تفاهم، التي تتضمن أحكاماً عن امتيازات وحصانات، خاصة عندما تنطوي على أحكام التطبيق المؤقت للمعاهدة السارية أيضاً، مع اتفاقية الليوبو من الناحية القانونية. وأعرب الوفد عن شكره للرئيس وأكد رغبته في القيام بمدخلة في مرحلة لاحقة فيما يتعلق بطريقة المضي قدماً للأمام وأيضاً بشأن توصيات أخرى.

669. وأعرب وفد ترينداد وتوباغو، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن شكره للأمانة على تقريرها عن البرنامج 20، وذكر على نحو قاطع، وللتسجيل أنه ليس لديه اعتراض على إنشاء خمسة مكاتب جديدة لليوبو، ولا على أن تكون هناك ستة مكاتب إقليمية، تتضمن واحداً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وزاد فأضاف أنه لا يعارض ما هو مجدول من حيث المكاتب الإقليمية الخمسة. وواصل الوفد ليقول أن الصعوبة الوحيدة التي تواجهها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي هي المعايير المطبقة في اختيار تلك المكاتب الخمسة المقترحة وتساءل عما هي. وفي داخل المجموعة، أعربت وفود كثيرة من خلال قنوات رسمية وغير رسمية، عن تقديرها للفرص التي تتيحها المكاتب الخارجية. وقد وضح للوفد وبلدان مختلفة داخل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن هذه الرسالة لم تكن واضحة أو لم تنقل بطريقة سليمة إلى أمانة الليوبو أو ربما وجدت آذاناً صماء. وشرح الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تعتقد أنه تم تهميشها من زاوية عدم المشاركة في عملية التشاور ولم تعامل بعدل من زاوية الاختيار والمعايير المستخدمة لاختيار تلك المكاتب. وطلبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي معاملتها على قدم المساواة فيما يتعلق باختيار المكاتب الخارجية الجديدة. ولاحظ الوفد أنه وقد أبدى تعليقات في دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة في يوليو وفي البيان الافتتاحي فإنه يشعر أن هذه التعليقات لم تؤخذ في الاعتبار ولم تتراعى في البرنامج والميزانية المنقحين. وذكر الوفد متحدثاً عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه بدون إجحاف بما تود أن تقوله مجموعات أخرى وبلدان أخرى في منطقته، فإنه لم يكن جزءاً لا يتجزأ من عملية التشاور والاختيار لمكاتب الليوبو الخارجية. وفي ظل هذه الظروف، تود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن تذكر على سبيل التسجيل وتتساءل عن السبب الذي من أجله لم تتراعى تعليقاته (التي أبدت في الدور 20 للجنة البرنامج والميزانية) في البرنامج 20 والمقترح المنقح للبرنامج والميزانية، وطالب الوفد الأمانة بأن تقدم إجابة عن السؤال. وخلص إلى القول بأنه على الرغم من أنه ليس لديه أي اعتراض على المكاتب الخمسة، فإنه يود رؤية مكتب يقيم في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

670. وأعرب وفد بولندا وهو يتحدث نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق عن شكره للأمانة على تقديم معلومات إضافية عن المكاتب الخارجية ووجد أن المواد مكتوبة جيداً ولكنها لا تزال غير مقنعة. فلا تزال الأسئلة كثيرة مفتوحة، تتعلق مثلاً بالعملية نفسها. وتود مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق تكرار أنها دهشت من التفسيرات غير المقنعة عن استخدام وكفاءة تكاليف إنشاء المكاتب الخارجية وتراودها الشكوك حول مطابقة ممارسة توقيع مذكرات تفاهم مع اتفاقية الويبو من الناحية القانونية. وطالبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق بمزيد من المعلومات من الأمانة عن المعايير المستخدمة وتساءلت عن النتائج المتوقعة للمكاتب الخمسة الجديدة قيد السؤال، في الأجلين القصير والطويل على حد سواء. وقد فهم الوفد، أنه حتى الآن كان بناء القدرة يتم من المركز الرئيسي، وهو السبب في وجود المكتب في جنيف، وتساءل عما إذا كان من المفترض أن يتغير ذلك. وكانت هناك مسألة أخرى شددت الانتباه هي قضية المراكز الزائدة التي ستقام داخل مكنتين مقترحين. وكان من رأي الوفد أن هذه القضية يجب أن تولى اعتباراً منفصلاً، ليس في سياق المكاتب الخارجية الجديدة. إن التبرير المقدم في الوثيقة WO/PBC/INF.1 جعل القضية أكثر تعقيداً. إن خطط أعمال الطوارئ والمكاتب الخارجية، في رأي مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، يجب ألا يرتبطا فيما بينهما، وقد اقترحت المجموعة أن تكون قضية أمن الملكية الفكرية موضوعاً لدورة مقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

671. وأعرب وفد باكستان عن تقديره للوثيقة التي أعدتها الأمانة. بيد أنه يود أن يرى وضوحاً أكبر بشأن معايير فتح المكاتب الخارجية والولاية التي ستكون لهذه المكاتب الجديدة. ويؤمن الوفد بأن كل بلد هو الأقدر على أن يحدد ما إذا كان يحتاج مكتباً خارجياً أم لا، ولكن فيما يتعلق بباكستان، فإن الوفد يعتقد أن كل الاحتياجات يليها المقر في جنيف.

672. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره للأمانة على ورقة المعلومات، التي قدمت عرضاً شاملاً للمكاتب القائمة ووظائفها. وهو يؤيد بالكامل اقتراح إنشاء خمسة مكاتب خارجية (في الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة، واثنين في أفريقيا). إن إنشاء مكنتين خارجيين في أفريقيا سيلعب دوراً كبيراً في حفز العلم والتكنولوجيا والابتكار والإبداع وهي مكونات أساسية للتنمية الاقتصادية. وذكر الوفد أن الورقة اعترفت بالفعل بأن أفريقيا هي المنطقة الأسرع نمواً في الاقتصاد العالمي. والمنطقة في حاجة إلى بناء القدرة والمساعدة التقنية، وهي المنطقة الوحيدة التي لا تستضيف مكتباً خارجياً. إن إنشاء هذه المكاتب سيقطع طريقاً طويلاً لتيسير التمثيل الجغرافي. وقد أحاط الوفد علماً بالشواغل التي تم الإعراب عنها في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية وأعرب عن التزامه بالعمل على اتخاذ قرار مقبول لدى كل الوفود حيث إن طلب إنشاء مكاتب خارجية عملية يجرها الأعضاء والطريق للمضي قدماً للأمام يكمن بين أيادي الدول الأعضاء، التي لم تستبعد إنشاء مكاتب مستقبلاً في مناطق وبلدان أخرى.

673. وذكر وفد بنغلاديش أنه يوجد في الوقت الحاضر 24 طلباً لإنشاء مكاتب خارجية ودعا الوفود لترتيب البيت. وأضاف أن المكاتب الخمسة المقترحة مبادرة لاقت ترحيباً كبيراً. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأعضاء بذل الجهد اللازم لتحديد مجموعة من المعايير، وأضاف أن جعل أنشطة التنمية اتجاهاً سائداً ينبغي أن يكون واحداً من هذه المعايير.

674. وأكد وفد فرنسا أنه لا يعارض مبدأ إنشاء مكاتب خارجية وذكر أن مكاتب ريو، وسنغافورة، وطوكيو أثبتت جدارتها، حتى وإن كانت الوفود تود أن ترى تقريراً سنوياً عن نشاط هذه المكاتب. وقال الوفد إنه يود تذكير اللجنة، والأمانة بصفة خاصة، بأنه يتعين أن تكون هناك شفافية جديدة بالاحترام، وأن الأمانة يجب أن تفضح أساليب العمل وتوسع نطاق المشاورات لأقصى ما تستطيع. إن الويبو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وهي لا تنتمي لأحد. وجميع بلدانها الأعضاء على قدم المساواة. وناشد الوفد الأمانة والبلدان مقدمة الطلبات، أي كل المعنيين، بأخذ الوقت الضروري قبل الالتزام بمناقشة هذا، وقبل إلزام الويبو بإجراء تعديلات طويلة المدى في استراتيجيتها، لأن هذا لن يكون له تأثير على المكاتب الخارجية فحسب، بل سيؤثر أيضاً على المقر الرئيسي. وذكر الوفد أنه لم يفهم حقاً السبب في التعجل في اتخاذ قرار بشأن المكاتب الخارجية عبر الشهور الخمسة الأخيرة، وأن الوفد شكك خارج هذه العملية. وهو لا يفهم السبب في توقيع اتفاقيات تفصيلية للغاية مع بلدان أعضاء معينة، في حين لا تزال الدول الأعضاء لم تتفق بعد على مبدأ فتح هذه المكاتب

الجديدة ولا على أين يجب أن توجد مواقعها. والوفد يعتقد "أن العربة قد وضعت أمام الحصان". لقد بدأت المناقشة الآن والوفد يسعد أن يتمكن من تقديم آرائه الرسمية حول الموضوع. يمكن أن تكون للمكاتب المقترحة قيمة إضافية حقيقية. وقال الوفد إنه سيعمل بطريقة بناءة مع البلدان الأخرى بشأن هذه المعايير، والمتابعة الضرورية، إلخ. فذلك أمر عظيم الأهمية بالنسبة للويبو، ويأمل الوفد في مناقشة المسألة على أساس صحي مفتوح.

675. وأعرب وفد إسبانيا عن شكره للأمانة على الجهد الشاق الذي بذلته في وضع مسودة وثيقة المعلومات ونحاز إلى رأي وفد بلجيكا الذي تحدث نيابة عن المجموعة بآراء. فأولاً، كان انطباعه، بعد قراءة الوثيقة أنها ورقة جيدة. وقد تم إنجازها في وقت قصير للغاية. وقد كانت صيغة موسعة من الورقة البيضاء التي قدمت في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. لم تكن وثيقة استراتيجية عن فتح المكاتب الجديدة أو مبادئ للافتتاح المقترح للخمسة مكاتب الجديدة. لم تكن ما أملنا فيه. والواضح أنه من الصعب جداً إنتاج مثل هذه الوثيقة، لكن الوفد لا يزال يعتقد أن المنظمة تحتاج إلى التدبير والمناقشة، لأن الإجراءات كانت متعجلة وربما لم تكن شاملة كما يجب أن تكون من زاوية المناطق. ولا يزال الوفد يعتقد، كما قال في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، أن الإجراءات المقترحة سوف تشجع على طلب إنشاء مكاتب بسبب الخوف المعقول من الترك في العراق. وكان البرهان على ذلك هو عدد الطلبات الآخذ في التزايد، حيث إنه يوجد، حسبما قالت الأمانة، 24 طلباً بالفعل. وقد أسهمت الإجراءات المختارة في تأجيل الرغبة في طلب إنشاء المكاتب لأن البلدان بغير هذا تشعر أنه قد تترك في العراق. ثانياً، إن المبدأ الأساسي المتضمن في الوثيقة هو أن المكاتب يجب ألا تكرر عمل المقر الرئيسي وأنها يجب أن تزيد الكفاءة والفاعلية الوظيفية. وكان هذا مبدأ مهماً للغاية. وهذه المكاتب، إذا تقرر فتحها، يجب ألا تتكلف شيئاً. يجب أن تكون محايده من حيث التكاليف. بيد أن المقترح انطوى على تكاليف حمة: فقد تم اقتراح تخصيص 4 ملايين فرنك سويسري لهذه المكاتب في الشائبة التالية. وستزيد هذه التكاليف، ومن ثم، فإن هناك تداعيات حالية ومستقبلية ويمثل هذا مصدر قلق كبير بالنسبة للوفد. يجب إجراء مناقشات أكبر، حتى يكون هناك ضمان بأن هذه العملية لن تؤدي إلى زيادة التكاليف، بل زيادة في الكفاءة.

676. وأعرب وفد مصر عن شكره للأمانة على إعداد الوثائق، وبصفة خاصة ورقة المعلومات، وقال إنه يعتقد أن الوثيقة قد شرحت خلفية الموضوع برمتها، وهو ما يمكن أن يساعد الوفود في محاولة إيجاد حل وإجابات على أسئلتها. وإذا أثارت أسئلة أخرى، يمكن للأمانة أن تقدم مزيداً من المعلومات حتى يستطيع الأعضاء إجراء مناقشة شاملة وتفصيلية وشفافة. وقال الوفد إنه حتى الآن لم يسمع أي رفض لفتح المكاتب الخارجية وهذا هو السبب في أن الوفد يعتقد أنه يمكن الرد على هذه الأسئلة. وفيما يتعلق بالتكاليف، فإن بعض المكاتب الخارجية في موقف يمكنها من تمويل نفسها في ضوء الظروف القائمة في بلد أو منطقة معينة. بيد أن المسألة لا تقتصر على مجرد حساب الموارد والتكاليف والمكاسب والخسائر. وقد فسر وفد الجزائر هذا عندما تحدث نيابة عن المجموعة الإفريقية. وفي هذا السياق يود الوفد أن يعرب عن تأييده لبيانات المجموعة الإفريقية ووفد جنوب إفريقيا. إن المسألة لا تقتصر على مجرد معرفة ما إذا كانت المكاتب الخارجية ستحقق منافع من حيث تمويلها بنفسها، ذلك أن هذا استثمار طويل الأجل، استثمار في الابتكار وفي الفرص وفي مجال المعرفة والقدرات في منطقة أو في قارة بأسرها. إذ يتيح هذا فرصاً كثيرة للتدريب وبناء القدرة الأمر الذي يحتاج لمثل هذا المركز لزيادة قدراتها، ولتصبح في الأجل الطويل قارة مستقلة في مجال الملكية الفكرية. ومثلما أن هناك عوامل تتعلق بالملكية الفكرية واحتياجات الناس في القارة، هناك عوامل اقتصادية أيضاً. وأيد الوفد فكرة فتح المكاتب الخارجية الخمسة، اثنان منها في أفريقيا. وذكر الوفد أنه شخصياً يدعو لإنشاء أكثر من مكتبين في أفريقيا. وفيما يتعلق بالبلدان التي سيتم افتتاح المكتبين فيها، فإن هذه مسألة تخص أفريقيا. إذ يتعين أن يترك لأفريقيا اختيار بلدين يستضيفان هذين المكتبين. وفيما يتعلق بالمعايير، فإن الدول الأعضاء هي التي يتعين عليها تحديدها. وناشد الوفد كافة الوفود مواصلة الحوار حتى يمكن التوصل لإجابات أسئلة الأعضاء، واتخاذ القرار السليم.

677. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن أسفه لأنه على الرغم من تكرار طلبات المجموعة فإنه لم يول اهتمام لإنشاء مكتب خارجي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذلك أنه من المهم جعل

العمل الذي تقوم به المنظمة أقرب إلى المنطقة. وقد ذكرت الفقرة 107 من الوثيقة بوضوح أن المكاتب الخارجية الثلاثة الحالية غير كافية للوفاء بالمطالب وتغطية كل احتياجات المنطقة. والوفد لا يفهم السبب في أن البرنامج والميزانية المقترحين لم يطالبا، رغم المطالبات المتكررة، بإنشاء مكاتب في منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد نصت الفقرتان 20 و 21 من وثيقة الأمانة على أنه تم تأجيل النظر في إنشاء بعض المكاتب في المستقبل. ويبدو أن هذا وارد فقط في النسخة الإسبانية، ولكن يتعين توضيح ما إذا كان هذا مجرد خطأ في الترجمة. وإذا كان هذا هو الحال، فإنه يتعين تصحيحه. وبالنظر إلى الاستراتيجية، فإنه يتعين النظر إلى كل المناطق على قدم المساواة. فذلك مبدأ أساسي للأمم المتحدة والنظام الدولي، مثلما قال وفد فرنسا. وقال الوفد إنه يود أن يرى تغييراً، خاصة في الفقرة 21.20 (البرنامج 20) من البرنامج والميزانية للنص على إنشاء مكاتب خارجية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

678. وفي اليوم التالي دعا الرئيس المدير العام لإلقاء خطاب أمام المجتمعين.

679. وذكر المدير العام ما يلي:

"أشكركم كثيراً يا سيادة الرئيس، والوفود، على إعطائي بضع دقائق لأقول كلمات قليلة عن مسألة المكاتب الخارجية. فقد كنت أصغى باهتمام كبير لجميع مداخلاتكم حتى الآن وكذلك لما قاله زملائي عنها. أعرف أن هناك قائمة طويلة من المتحدثين الذين لا يزالون يودون الاستماع لهم بشأن مسألة المكاتب الخارجية، لكن هناك نقطتين أود الإدلاء بهما، وآمل أن يوضحا بعض المسائل إلى حد ما.

"تتعلق النقطة الأولى بالسؤال الذي أثير عن إنشاء قدرة زائدة من أجل أغراض تتعلق بمواصلة الأعمال. وإذا كنتم تتذكرون، فقد قلنا في ورقتنا إن هناك من الأمور التي تستطيع مكاتب معينة القيام بها هو مساعدتنا في تدبر الأخطار فيما يتعلق بمواصلة الأعمال، والتعافي من الكوارث، وأمن تكنولوجيا المعلومات. وأعتقد أنه بقولنا هذا ربما جعلنا مسألة المكاتب الخارجية ملتبسة بأكثر مما وضحتها. وأود القول - وأنا سعيد جداً بتحمل مسؤولية إضفاء ذلك اللبس - إن مسألة المكاتب الخارجية والقدرة الزائدة منفصلتان. وهذا يعني القول إننا إذا تعاملنا مع مخاطرنا المتعلقة بمواصلة الأعمال والتعافي من الكوارث وأمن تكنولوجيا المعلومات، فستظل مطروحة أمامنا مسألة المكاتب الخارجية. أو إذا أردتم، يمكن القول إننا إذا تعاملنا - أو تعاملتم أتم - مع مسألة المكاتب الخارجية، فسيظل علينا التعامل مع تواصل الأعمال باعتبارها مسألة أخرى. إنها مسألتان منفصلتان. وقد اتفق أنه قد تكون هناك مزايا خاصة بالتكليف ترتبط باستخدام مكتب خارجي للمساعدة في تخفيف مخاطرنا بالنسبة لمواصلة الأعمال. لكن ذلك ليس ضرورياً. وأود القول إن المسألتين منفصلتان. وأعتقد أن الخطأ كان خطأ في تقديم هذا باعتباره وظيفة إضافية للمكاتب الخارجية. واستأذنكم في القول يا سيادة الرئيس بأنه يتعين التعامل مع المكاتب الخارجية باعتبارها قضية المكاتب الخارجية. وعلينا التعامل، باعتبارنا جهة تنفيذية، مع مسألة إدارة المخاطر. فذلك جزء من وظيفتنا. إن أحد أكبر المخاطر التي نواجهها يتعلق بتعرض نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بنا للمخاطر من جراء سلسلة كاملة من الأسباب، بما فيها الأوبئة والكوارث الطبيعية التي قد تقع والتي تتطلب منا، باعتبارنا جهة تنفيذ، الحصول على مشورة الخبراء بشأن كيف نتصدى لمخاطرتنا. وأعتقد يا سيادة الرئيس أن هاتين المسألتين يجب الفصل بينهما. فإذا لم تتعاملوا مع المكاتب الخارجية، فسيظل علينا أن نتعامل مع المسألة الخاصة بنا المتعلقة بمواصلة الأعمال والقدرة الفائضة. وإذا تعاملنا مع مواصلة الأعمال والقدرة الفائضة، فسيظل يتعين عليكم التعامل مع المكاتب الخارجية. إنها مسألتان منفصلتان. ويؤسفني أنني تسببت في اللبس بالربط وبالأسباب المذكورة في الوظائف التي يمكن للمكتب الخارجي أن يقدمها.

"والشيء الثاني الذي أود قوله، هو أنه من الواضح أن القرار يرجع للبلدان الأعضاء بشأن المكاتب الخارجية؛ إنه قراركم أن تحددوا كيفية التعامل مع طلب أعربت عنه الدول الأعضاء وكيفية وضع ذلك موضع التطبيق. ولكنني لا

أود أن يكون هناك اعتقاد بأن ذلك تم لأنني أعرف أن هناك عدداً من المطالب الملحة بإنشاء مكاتب خارجية. فقد قدم عدد من الوفود طلبات. لكنني لا أود أن تعتقدوا أننا، باعتبارنا أمانة، اتخذنا موقفاً بالنسبة لقول "لا، يجب ألا يكون هناك مكتب ثان في أمريكا اللاتينية بالنسبة لمن يتحدثون الإسبانية" على سبيل المثال. ذلك شيء كنا منفتحين له كلية، أو أيا كان خلاف ذلك، أو بالنسبة للطلب الموجه من الهند. ذلك أننا نعتقد فحسب أن هذا قرار عليكم أن تتخذوه ولسنا نحن. أشكركم كثيراً يا سيادة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة. وإذا لم يفهم أي أحد ما عينته بفصل المسألتين، فإنه يسعدني أن أجيب على أي أسئلة إن رغبتم."

680. ورحب وفد أفغانستان بالبرنامج والميزانية المقترحين للشائبة 15/2014، وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة والدول الأعضاء المكرسة لوضع مشروع البرنامج والميزانية، ورحب بخطة إنشاء مكاتب خارجية جديدة وشكر الأمانة على تقديم وثيقة المعلومات. واقترح الوفد وضع إجراءات ومجموعة من المعايير للمكاتب الخارجية الجديدة، بما في ذلك توسيع نطاق وتدعيم آليات التعاون والبرامج المفصلة حسب احتياجات الخدمات المتعلقة بحقوق الملكية في البلدان الأقل نمواً (LDCs) في المنطقة.

681. وأعرب وفد السنغال عن شكره للمدير العام على التفسيرات الإضافية وأيد الإعلان الذي أدلى به وفد الجزائر في اليوم السابق نيابة عن المجموعة الإفريقية. وشكر الأمانة على وثيقة المعلومات. وأيد الوفد الاقتراح المقدم في البرنامج 20، خاصة فتح مكاتب خارجية. ذلك أنه إضافة لاعتبارات المساواة، فإن فتح هذه المكاتب، خاصة في القارة الإفريقية التي لا يوجد بها أي مكتب حتى الآن، هو مطلب مسؤول لتعزيز القدرات. فذلك يساعد على الابتكار وبناء القدرة. ولا ريب أن المكتب الإفريقي سوف يساهم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للويبو، كما ترد في الفقرة 153، الجدول 12 من وثيقة المعلومات. ويؤمن الوفد بأن هذه العملية يجب أن تكون عملية ديناميكية وأن تؤدي إلى فتح مكاتب في مناطق أخرى في شتى ربوع العالم حيث تسمى الحاجة إلى ذلك. ويسعد الوفد أنه لم ير أي اعتراض على البرنامج 20 وحث لجنة البرنامج والميزانية على أن توصي الجمعية العامة بإقرار هذين المكتبين في أفريقيا.

682. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلت به المجموعة بآء. وفي حين يساند الوفد فكرة افتتاح مكتب للويبو في كاليفورنيا، الذي يعتقد الوفد أنه سيفيد كثيراً المخترعين ودوائر الأعمال والمبدعين في الولاية - أفراداً وكيانات قدموا نحو 10 في المائة من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات - فقد أحاط بكثير من المداخلات، وأضاف أن الأمر يتطلب مزيداً من العمل من أجل وضع خطة عادلة ومنصفة لتوسيع المكاتب الخارجية. وكما تم ذكره في مناسبات كثيرة، فإن أي استراتيجية لإنشاء مكاتب خارجية يجب أن تنطوي على عنصر يتعلق بتحليلات حالة للأعمال.

683. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للجهود الذي بذلته أمانة الويبو في إعداد الوثيقة المتعلقة باستراتيجية إنشاء مكاتب الويبو الخارجية. وبعد دراسة متأنية لتفاصيل الوثيقة، التي تضمنت سياسة المكاتب الخارجية ومعاييرها، فإن الوفد يعتقد أن الأمر يحتاج مزيداً من التوضيح وأنه يتعين إضافة بعض المعايير. فعلي سبيل المثال، فإنه مثلما ورد في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، فإن الوظيفة الأساسية لكل مكتب خارجي لا بد أن تكون مختلفة. ومن ثم، فإن المعايير يتعين تطويرها على نحو مختلف. فبالنسبة للمكاتب الخارجية التي تركز على الخدمات العالمية للملكية الفكرية، لا يجب التشديد على معايير التمثيل الجغرافي عند اختيار مواقعها. وفيما يتعلق بخطة المستقبل بشأن هذه المسألة، ذكر الوفد أن هذه العملية قد استهلتها الدول الأعضاء وكانت وستظل عملية يجرها الأعضاء، كما أكدته المدير العام في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. وينبغي استخدام الشفافية الإجرائية وشمول الدول الأعضاء باعتبارها مبدأ مرشداً طوال العملية بأسرها. ويود الوفد الإشارة إلى استنتاجات الوثيقة بشأن المكاتب الخارجية الخمسة الجديدة. فلم يستطع الوفد فهم سبب التوصل للاستنتاجات وكيف تم ذلك. وباعتباره بلداً عضواً، فإنه لم ير أي مقترح من الدول الأعضاء ذات الصلة، ومن ثم لا يعتقد أن هذه عملية يجرها الأعضاء. واقترح الوفد، باعتبار ذلك مسألة إجرائية، اتخاذ خطوتين منفصلتين. الأولى، وضع مبادئ توجيهية تغطي

كل الأمور الإجرائية ثم اختيار المواقع المحددة بعد ذلك. وبهذه الطريقة، فإنه سيولي الاعتبار اللائق لكل الدول الأعضاء المعنية.

684. وأعرب وفد بلجيكا، متحدثاً نيابة عن المجموعة باء، عن شكره للمدير العام على التفسيرات التي قدمها وكانت مفيدة للغاية. ورغب في أن يعلق على طريق المضي قدماً للأمام. ويتفق الوفد مع الوفود الأخرى على إدراك أن مغلف الميزانية ينبغي تخصيصه في البرنامج والميزانية الجديدين للإنشاء المزمع لمكاتب خارجية جديدة. وإضافة إلى هذا، فإن هذا المغلف يمكن استخدامه لإقامة خمسة مكاتب خارجية جديدة، أو أقل من الخمسة مكاتب الخارجية الجديدة أو أكثر منها. إذ يمكن إقامة هذه المكاتب أو لا يمكن إقامتها في المواقع المحددة في الوثيقة WO/PBC/21/INF.1. بالطبع، يتعين أن تعكس وثيقة البرنامج والميزانية أيضاً أن هناك حاجة لمعايير موضوعية يتعين تحديدها قبل إنشاء أي مكاتب خارجية جديدة محتملة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون واضحاً أن أي تخصيص للميزانية لإنشاء مكاتب خارجية جديدة محتملة ينبغي أن يتوقف على توافر استراتيجية جديدة واضحة يجرىها الأعضاء، استراتيجية تكمل تلك التي تحددت بالفعل في الوثيقة WO/PBC/21/INF.1 والتي سمحت بمزيد من المضي قدماً في العملية. وتستند الحاجة إلى مثل هذه الاستراتيجية على عدة شواغل: بعض الشواغل القانونية المتعلقة بتوقيع مذكرات تفاهم بالنسبة إلى بعض المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة وبعض الشواغل المتعلقة بالمساواة. وينبغي أن يخضع إنشاء أي مكتب خارجي جديد للويو لمعايير ومبادئ موضوعية. ومن ثم، فإن الوفد لا يستطيع أن يوافق على إنشاء المكاتب الخمسة الجديدة استناداً لمعايير معينة قد تختلف عن المعايير التي يتعين تطبيقها على إنشاء أي مكتب خارجي جديد آخر في مرحلة لاحقة. وفي هذا الصدد، يلاحظ الوفد أنه طبقاً للمعلومات المقدمة من الويو في اليوم السابق، فإن 24 بلداً أو أكثر قد طالبت بإنشاء مكتب خارجي للويو في بلدانها الخاصة. ولذلك تود المجموعة باء اقتراح تنظيم مشاورات شفافة وغير رسمية بغية التوصل لمجموعة واحدة من المعايير والمبادئ القابلة للتطبيق بامتداد عملية إنشاء مكاتب خارجية جديدة محتملة. يجب أن لا يكون هناك أي إكراه لاتخاذ قرارات متعجلة بشأن قضايا ستكون لها تداعيات طويلة المدى. وأشار الوفد إلى أنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية (PBC) أن تعتمد أولاً على البرنامج والميزانية وبعدها تجري الدول الأعضاء مزيداً من المناقشة خلال الدورة المقبلة للجنة التنسيق بشأن مذكرتي التفاهم (MOUs) من أجل إنشاء المكتبين الخارجيين اللذين تم التوقيع عليهما بالفعل. ويتطلع الوفد لإجراء مزيد من المناقشة خلال الجمعية العامة وما بعدها، وأن يتم كذلك الاضطلاع بتفكير متأن في بعض الشروط الموضوعية التي يمكن، ويجب، تطبيقها بغية اتخاذ قرار بشأن إنشاء مكاتب خارجية جديدة محتملة. وتكمل هذه الشروط المعايير التي سبق أن حددتها الأمانة والتي ينبغي أيضاً وضعها في الاعتبار خلال المشاورات غير الرسمية التي تجرى مستقبلاً حول هذا الموضوع. وكان من رأي الوفد أنه لإقامة مكتب خارجي جديد، لا بد من مراعاة الأحد عشر شرطاً التالية:

(1) لكي يتم إنشاء أي مكتب خارجي، يتعين أن تعرض الأمانة على الدول الأعضاء دراسة حالة قوية للأعمال، ويتم مناقشتها بطريقة رسمية وشفافة.

(2) احترام الانساق مع قيود الأمم المتحدة عند الاقتضاء.

(3) ينبغي تحديد نموذج العاملين، أخذاً في الاعتبار مبدأ المورد الصغير والملائم بالنسبة للبرامج التي ينفذها المكتب المعني بدون زيادة عن الحاجة وأن يتم استعراضه بحرص بموجب كل عملية برنامج وميزانية. ولدى بعض الدول الأعضاء أفكار أكثر وضوحاً عن كيف يتراءى هذا الشرط في التطبيق.

(4) يجب ألا يعني إنشاء مكاتب خارجية جديدة ضمناً أي زيادة في إجمالي العاملين أو النفقات في الميزانية الشاملة.

(5) في حين ينبغي تمويل الأنشطة الجديدة عن طريق إعادة توزيع الموارد الحالية، فإن الأمانة سوف تحدد أي من عقود العاملين بالموارد الحالية لا يوجد على المحك. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد السقف الإقليمية

من حيث التمويل وتشكيل هيئة العاملين.

- (6) ينشر كل مكتب خارجي تقريراً سنوياً عن الأنشطة.
- (7) تقوم الأمانة باستكمال وتوقيع أي اتفاقية لإنشاء مكتب خارجي يوجد بها طلب لتقديم امتيازات وحصانات بعد موافقة مسبقة من لجنة التنسيق في احترام صارم للمادة 4.12 من اتفاقية الويبو.
- (8) ستقدم ضمانات فيما يتعلق بسرية وأمن بيانات الويبو التي تتضمنها المكاتب الخارجية وتستخدمها.
- (9) أي مكتب خارجي جديد يجب أن تكون له رسالة إقليمية.
- (10) كان هناك شرط عاشر، لكن الوفد أحاط علماً بارتياح بالترسيخ الذي قدمه المدير العام، وبمقتضاه فإن إنشاء مركز زائد يجب فصله على نحو صارم عن أي مكاتب خارجية جديدة محتملة.
- (11) يتعين على الأمانة إعلام الدول الأعضاء بأي بيانات سرية سيتم تقاسمها مع أي مكاتب خارجية أو ستقدم إليها.

685. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن شكره للأمانة على ورقة المعلومات عالية الجودة التي أوضحت دور ووظائف المكاتب الخارجية باعتبارها جزءاً من البنية الأساسية العالمية لإدارة الملكية الفكرية. كما أعرب الوفد عن امتنانه للمدير العام على الشروح الإضافية. وقال إن عملية المشاورات غير الرسمية التي أدت إلى إنشاء المكاتب الخارجية، قد استهلتها حقاً الجمعيات العامة للويبو في 2010. وقد ركزت المناقشات غير الرسمية التي أجريت على كيف يمكن على خير وجه إنشاء المكاتب الخارجية الملائمة. ولم يتم إبداء أي اعتراضات على المبادئ المتضمنة في مواد المعلومات التي تم توزيعها خلال دورتي المشاورات غير الرسمية. ولما كان ذلك كذلك، فإن الوفد يرى أن عملية التشاور بأسرها قد قطعت شوطاً طويلاً للأمام في طريق مطول. بيد أنه يتعين ملاحظة أنه كانت هناك بعض المدخلات الإيجابية في العملية. وبغية اتخاذ قرارات محددة تتعلق بتطوير المكاتب الخارجية للويبو، فإن عدداً من البلدان، بما فيها الاتحاد الروسي، قد اتصلت بنفسها بالمدير العام واقترحت فتح مكاتب خارجية. ويسعد الوفد أن يلاحظ أنه عقب ذلك، أصبحت عملية التشاور حول هذه القضية أكثر نشاطاً. ويمكن أن يتجلى هذا في حقيقة أن لجنة البرنامج والميزانية قد أصبحت في وضع استطاعت فيه أن تخطى بورقة المعلومات قيد النظر. وكانت قد صدرت تعليمات بإعداد مثل هذه الورقة، ويعتقد الوفد أن ذلك كان علامة على أن العملية بأسرها جرى تنشيطها. ومثلما يرى الوفد، فإن ما هو مقترح يعكس حقاً كل المسائل المثارة، وأنه كان من المناسب على نحو واضح فتح خمسة مكاتب خارجية متوقعة في برنامج وميزانية الثنائية التالية. وقد قدمت مبررات ذلك في الورقة. وقدمت الورقة قدراً كبيراً من المعلومات القيمة عن أنشطة المكاتب الإقليمية الحالية أو المكاتب الخارجية للويبو، ويستطيع الأعضاء تبين الإسهام الذي لا يصدق الذي حققته في التنمية الشاملة لمنظومة الملكية الفكرية. وتتيح الاستراتيجية الموصوفة في الوثيقة الحصول على فكرة عن الظروف التي تعمل فيها المكاتب الخارجية والحصول على تطمينات بأنها لا تكرر العمل الذي تقوم به الويبو في أماكن أخرى. ويعتقد الوفد أن الوثيقة تحتوي على تحليل متعمق كامل لعمليات ووظائف المكاتب الخارجية، والطريقة التي أنشئت بها وما تستطيع عمله. وإذا تأمل المرء تطور كل المكاتب الخارجية للويبو، فإنه يستطيع أن يرى أنها شيء جد مفيد، خاصة لتطوير نظم التسجيل الدولية. كما سيكون ذلك مصدراً لدخول إضافي للويبو وبتيح للبلدان أن تغدو أكثر نشاطاً في عمل الويبو على المستوى الإقليمي. كما أنه سيكون نظاماً متوازناً على النحو السليم لحماية الحقوق والملكية الفكرية في كل أرجاء المنطقة، أخذاً في الاعتبار الوضع المحدد في المناطق المختلفة. ولما كان ذلك كذلك، فإنه سيكون مفيداً للبلدان في تطوير اقتصادياتها الخاصة لأنها ستدرك المزايا التي يمكن الحصول عليها من المشاركة في أعمال الويبو من خلال المكاتب الخارجية وتدرّك أن بلداناً كثيرة أخرى أعربت عن رغبتها في الحصول على مثل هذه المكاتب الخارجية لنفسها. ولاحظ الوفد أن تنمية شبكة المكاتب الخارجية يجب ألا ينتهي بفتح المكاتب الخمسة المحددة للثنائية التالية. لا بد أن يكون

ذلك شيئاً مستمراً. يجب ألا ينسى الأعضاء حقيقة أن بلداناً مختلفة لديها قدرات وطاقات مختلفة في الوقت الحالي. والبعض يستطيع أن يتحمل النفقات اللازمة لاستضافة مكتب خارجي. في حين تحتاج بلدان أخرى إلى دعم مالي. ولما كان ذلك كذلك، فإنه عند التخطيط لتطوير مكاتب خارجية مستقبلاً، يجب أن يصغ الأعضاء في الاعتبار قدرات موازنة المنظمة. وختم الوفد كلامه بالموافقة على ما تقترحه الأمانة بالإشارة إلى إنشاء مزيد من المكاتب الخارجية ودعمها وبأمل في أن يتمكن من الاعتماد على دعم اللجنة لافتتاح هذه المكاتب الخمسة على الأقل في الشائبة التالية.

686. أعرب وفد جورجيا عن شكره للأمانة على الوثيقة المتعلقة باستراتيجية الويبو للمكاتب الخارجية. وطالب الوفد الأمانة بأن توضح الإشارة المتضمنة فيما يتعلق بمكتب خارجي يعمل في المنطقة المحيطة ويخدمها. ورجب في أن يفهم نطاق تلك الولاية التي سيضطلع بها المكتب الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة المحيطة، كما ذكر في تقرير الأمانة. ويؤمن الوفد بأن الأمر يتطلب مزيداً من المعلومات حول المسألة المذكورة قبل أن يمكن اعتماد أي قرار.

687. وأعرب وفد بيرو عن شكره للأمانة على الوثيقة WO/PBC/21/INF/1 وأكد على مبدأ التوازن الجغرافي في التمثيل، وهو ما يتجاوز الموارد البشرية في المنظمة. وأعرب عن رغبته في توافر الشفافية فيما يتعلق بالموارد، ملاحظاً القيمة التي تضيفها كل منطقة على أعضائها في المنظمة، وأعرب الوفد عن شكره لافتتاح المدير العام على إنشاء مكتب لأمريكا اللاتينية والكاربيبي. وقال إنه يأمل في أن يتراءى هذا في ميزانية 15/2014 وهو ما لا يتحقق في الوقت الراهن. وأشار الوفد إلى أجزاء معينة في التقرير، يعتقد أنها مهمة للغاية: الفقرة 113 تقول إن العدد الإجمالي للمكاتب يمكن تحديده مسبقاً، والفقرة 111 تقول إن طلبات إنشاء المكاتب تأتي من الدول الأعضاء. وإدراكاً لأن الأعضاء يحاولون التوصل إلى طريقة محكمة للتعامل مع هذا الطلب، فإن هذا ينبغي أن يكون موضع توافق في الرأي. وقالت الفقرة 109 إن المكاتب الثلاثة القائمة ليست كافية لإشباع المطالب وإضفاء الكمال على أنشطة برنامج الويبو إذا أردنا تلبية كل الطلبات. ومن الواضح تماماً أن هذه الطلبات البالغة 24 طلباً جديداً لإنشاء مكاتب إقليمية مهمة. فقد طالبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي التي تضم 33 بلداً بإنشاء مكتب خارجي. وبسبب مواردها البشرية، والقيمة المضافة فيها، وكل شيء متضمن فيها، الابتكار، المنهجية – فإن كل هذه عوامل مهمة للترويج للتعاون الإنمائي والتقني في المنطقة. ويعتقد الوفد أن كل هذه العناصر واضحة قاطعة، مثل الوثيقة التي وضعتها الأمانة، ومن ثم فإن المطالبة بإنشاء مكاتب جديدة تجيء من الدول الأعضاء، وهي في هذه الحالة 33 دولة عضواً في منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربيبي. وطالب الوفد بتناول الطلبات والقضايا المتضمنة في الوثيقة على نحو ملائم.

688. وشكر الرئيس وفد بيرو واقترح أن تقدم الوفود اقتراحاتها مكتوبة.

689. وقدم وفد غانا لمداخلته بأسطورة عن ملك غني، وابنته وبركة سباحة مليئة بالوحوش، دُفع فيها طالب يدها عرضاً. وسبح طالب يدها في البركة بكل قوته، ونجا وتزوج من ابنة الملك. وقد أبدى الوفد ملاحظة بأن أفريقيا بالمثل دفعها العولة في البركة وأن على القارة أن تسبح أو تهلك. والسؤال الذي لا يزال تتعين الإجابة عليه هو ما إذا كانت الويبو والمجتمع الدولي مستعدين لمساعدة أفريقيا للوصول إلى الحافة الأخرى. والوفد على اقتناع بأن إنشاء مكتب خارجي أداة يمكن أن تساعد أفريقيا على تحقيق كل الأشياء الطيبة التي اشتهرت بها الملكية الفكرية: الابتكار، الإبداع، التنمية. وفي حالة قارة تتوافر لها مثل هذه الإمكانيات الضخمة، من غير المعقول ألا يتمكن الأعضاء من فهم الحاجات والمطالب الخاصة بتلك القارة وعمل مخصصات ملائمة لإنشاء مكاتب خارجية يمكن أن تلبى احتياجات ذلك البلد وتساعد تلك القارة على الاستفادة من إمكانياتها الضخمة. إذ يفيد منظومة الملكية الفكرية العالمية أن تستغل أفريقيا إمكانياتها الضخمة. وقد أوردت الصحافة أن أفريقيا هي القارة الأسرع نمواً، لكن الوفد يرى مبرراً هنا لإنشاء مكتب خارجي يساعد على حفز مبادرة الشباب في أفريقيا، الذين يحتاجون إلى القيادة والإرشاد. ويمكن أن تفيد في ذلك خبرة الويبو ومعارفها الفنية وتقييمها للسوق العالمي. والآن فإنه إذا توافر للمرء مكتب إقليمي، فإن ذلك يتيح له معرفة احتياجات ذلك الموقع من المصدر مباشرة. فعلى سبيل المثال، فإن تبين شيء ما جلياً في السوق يمكن إبلاغه للمقر الرئيسي. ويقدم المقر الرئيسي العون في تحويله إلى شيء له قيمة أعلى. إن منظومة

الملكية الفكرية العالمية ضخمة. وأفريقيا تريد أن تكون جزءاً منها وأن تكون قوة فاعلة نشيطة فيها. ولاحظ الوفد أنه إذا نظرت اللجنة حقاً إلى ما يمكن لأفريقيا تقديمه، لا إلى ماذا تقدمه حالياً، يجب ألا يكون هناك أي تردد في الإقرار بأن الوقت قد حان لافتتاح مكتبين خارجيين لإطلاق شرارة ثورة التي يتم احتضانها الآن في أفريقيا. ولا يرى الوفد أن هناك أي سبب في ألا توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد الميزانية وإنشاء المكاتب الخارجية الخمسة. والوفد يأخذ في اعتباره اعتبارات المجموعة بأكملها، كما عبرت عنها بلجيكا، وأنه يتعين العمل على المعايير. ولكنه أضاف أنه بكل أمانة، فإن أفريقيا، في حالتها الراهنة، لن تفي بكل المعايير التي ستقدم. ولكن إذا استخدمت معايير عن تحليل حالة الأعمال بصورة صارمة، فإن الدول الأعضاء نفسها ستوقع ظلماً وضراً وتفشل النظام الدولي إن لم تقم بنجدة الأشخاص الذين يتطلعون إلى النجدة من الغرق لكنهم لا يستطيعون أن يجدوا طريقهم عبر هذا السديم الفوضوي. إذن يتعين على الدول الأعضاء نجدة من الغرق. وناشد الوفد اللجنة إيلاء اعتبار كبير لإنشاء مكاتب في أفريقيا.

690. وأشاد وفد الصين ببيان وفد غانا إشادة بالغة ودعم أفريقيا وتطلع أفريقيا للارتقاء بصناعة الملكية الفكرية فيها بإنشاء مكاتب خارجية في القارة. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية، فقد لاحظ الوفد أن مناقشات متعمقة وبناءة قد جرت في دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة والأيام التي تلتها. وقد بذلت الأمانة مجهوداً كبيراً في إعداد ورقة المعلومات عن استراتيجية المكاتب الخارجية. وأعرب الوفد عن تقديره للعمل المثابر والمنهج للأمانة. وتزود الوثائق المطروحة على المائة الدول الأعضاء بمعلومات شاملة وكذلك إجابات صحيحة ومقنعة على الأسئلة التي أثارها بعض الوفود في شهر يوليو. والوفد على اقتناع بأن الورقة كانت في مستوى توقعات غالبية أعضاء لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن رضاه عن ورقة المعلومات وأيد على نحو كامل محتوياتها. وقال إن خطة إنشاء مكاتب جديدة ليست ضرورية فحسب، بل ملحة من أجل تنمية المنظمة. وقد ثبتت صحة المبرر الكامن وراء هذا الاقتراح مرة ثانية، من التأييد الواسع الذي عبرت عنه بيانات الوفود الأخرى من اليوم السابق حتى الآن. إن المكاتب الخارجية المعتمد إنشاؤها تستجيب لحاجات المنظمة العملية، وهي حجر الزاوية وجوهر ولاية الويبو في تقديم خدمات الملكية الفكرية الفذة للعملاء العالميين. إن مناخ الأعمال الحالي، ومناخ الإبداع، يتعرضان لتغيرات سريعة، جغرافياً وموضوعياً. وتتطلب هذه التغيرات استجابة سريعة وحكيمة من الويبو. إن المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة يمكن أن تضيف قيمة كبيرة على خدمات المنظمة، بتقليل التكاليف، وتعزيز الكفاءة، وضمان تقديم للخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو يعول عليه وبجودة عالية لكل العملاء الموزعين في كافة أرجاء العالم. إن الخطة الحالية المدرجة في برنامج وميزانية السنتين المقبلتين تخدم مصالح المنظمة وكذلك مصالح الدول الأعضاء. والأكثر من ذلك، كان من رأي الوفد أيضاً أن إنشاء المكاتب الخارجية الجديدة عملية مفتوحة ومستمرة وليست حدثاً وحيداً، إذ يتعين النظر في إنشاء مكاتب خارجية جديدة في مناطق أخرى واتخاذ قرار بذلك. وهناك طلبات مقدمة من وفود، منها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية والهند. ويؤمن الوفد بأنه قد حان الوقت لتتوصل لجنة البرنامج والميزانية إلى توافق في الرأي حول برنامج وميزانية الثنائية مع المكاتب الخارجية الجديدة المخططة ويوصي باعتمادها في الجمعية العامة. ولاحظ الوفد أن بعض الدول الأعضاء كانت منشغلة بشأن عملية التشاور التي استهلتها الجمعية العامة في 2010 ويتفق بالكامل مع الوفود الأخرى بشأن إلحاح دفع هذه العملية للمضي قدماً للأمام. ويشجع الوفد الأمانة والدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على أن تعجل بعملية التشاور السابق ذكرها بغية التوصل لتوافق في الرأي على استراتيجية موحدة للمكاتب الخارجية في أسرع وقت. وأخيراً، اغتنم الوفد الفرصة للإعراب عن تأييده للتوصية الداعية إلى أن تقدم الدول الأعضاء مقترحاتها في شكل مكتوب. ويعتقد الوفد أنه على الرغم من أن صوته لم يكن عالياً بما يكفي بشأن بعض القضايا، فإن هذا لا يعني أنه ليس له موقف. وذكر بأن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت للتوصل إلى توافق في الرأي حول قضايا أخرى، منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والملكية الفكرية والتحديات العالمية، والقرارات النهائية التي قد تحتاج لإجراء مزيد من المداولات حولها.

691. وشكر وفد قبرغيزستان أمانة الويبو على إنتاج وثيقة عن المكاتب الخارجية، ورحب عموماً باقتراح إنشاء خمسة مكاتب خارجية في الثنائية التالية. وأعرب الوفد عن كامل تأييده لإنشاء مكتب خارجي للويبو في موسكو وأمله في أن يساعد ذلك في التصدي لمشكلات محددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويؤمن الوفد أن مثل هذا المكتب

سيفرض مشاركة كاملة من قيرغيزستان في نظام الملكية الفكرية العالمي ويدعم على نحو أكبر القدرة الوطنية على معالجة أمور الملكية الفكرية والابتكار. وفي الوقت نفسه، فإنه يتوقع أن تستمر المسألة موضع خلاف حيث إن بعض الدول الأعضاء تثير التساؤلات حول اقتراح إنشاء المكاتب الخارجية الجديدة. ولاحظ الوفد بعناية مواقفها ومواقف الدول الأعضاء الأربعة والعشرين التي أعربت عن اهتمامها باستضافة مكتب خارجي في المستقبل.

692. شكر وفد اليابان الأمانة على العمل المثابر في إعداد وثيقة المعلومات المعنونة "استراتيجية لإنشاء المكاتب الخارجية لليويو"، وأيد بشكل عام المفهوم العام الموصوف في الفقرة 111 فيها، ألا وهو "إنشاء عدد صغير ومحدود من المكاتب الخارجية التي سيتم وضعها الاستراتيجي باعتبارها ممثلة للمناطق جغرافياً." لكن الوفد يشارك الشواغل التي أثارها وفود أخرى فيما يتعلق بإنشاء مكاتب خارجية جديدة ومن رأي الوفد أيضاً أن المعايير الموضوعية المعنية التي يتعين على كل المكاتب الخارجية أن تنفي بها يجب أن تكون راسخة. وفي هذا الصدد، لا يزال من غير الواضح للوفد أي النقاط المحددة هي التي يتعين أخذها في الاعتبار في اختيار المواقع الخمسة المقترحة وتفضيلها على المواقع المحتملة الأخرى، حيث إن البلدان الأربعة والعشرين التمس إنشاء مكتب خارجي بها. وينبغي للأعضاء أن يتناولوا هذه القضية بنهج تدريجي، ولكن مع النظر للصورة الكاملة قبل اتخاذ أي قرار بغية تحقيق الاستخدام الاستراتيجي للمكاتب الخارجية إلى جانب تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليويو، بدون فرض عبء لا موجب له على الميزانية.

693. وذكر وفد الجزائر أنه سعيد جداً لمناقشة مثل هذه القضايا المهمة مع كل الوفود الأخرى. ويود أن يعطي اللجنة فكرة ما عن الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في 2012: فقد بلغ نحو 1.5. وكان هذا بالفعل أدنى ناتج محلي إجمالي بالنسبة لإفريقيا. فإذا نظرت إلى الأربعة وعشرين بلداً، فإن 11 منها هي بلدان إفريقية. إن إفريقيا هي القارة الأكثر سكاناً في العالم. هذا هو السياق العام حالياً. وبالنظر إلى المستقبل، لاحظ الوفد أن أفريقيا هي المستقبل وأضاف أن اللجنة لن تسمع مطلقاً بلداً إفريقياً يطالب بمكتب خاص لنفسه. إن ما يجري سماعه هو أن الأفارقة يقولون إن أفريقيا تريد مكاتب خارجية. لأنه سواء تحدث المرء عن الجزائر أو أي بلد آخر، فإن المرء يتحدث عن أفريقيا. وذكر الوفد أنهم سيجهدون معاً حول هذه القضية، لأنهم يفكرون في أفريقيا والساحل لأفريقيا بأن تسود فوق أي مصالح سيادية قطرية. وقال الوفد إنه يود أن يأخذ الأعضاء هذا في اعتبارهم، لأنه إذا كان التفكير ينصرف حالياً إلى تأجيل فتح مكاتب في أي بلد إفريقي، فإن هذا يعادل القول "بلا" لكل أفريقيا. وختاماً قال الوفد إن بلاده جد واعية بأهمية مقترح الأمانة بافتتاح خمسة مكاتب. وأيد الوفد الاقتراح حيث إنه سيعزز التمثيل الاستراتيجي لليويو في عدد من البلدان. وأضاف أنه يود مناقشة مقترحات أخرى من مناطق أخرى مثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أو المجموعة الآسيوية. والوفد يعتقد أن الويو يجب أن تكون أكثر حضوراً في بعض البلدان الآسيوية، وفي أميركا اللاتينية، وهو أمر محز بلا ريب. والوفد على أتم استعداد لمناقشة تلك المسألة، لكن الخطوة الأولى يتعين اتخاذها باعتماد اقتراح الأمانة بافتتاح المكاتب الخارجية الخمسة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية.

694. وأيد وفد الإكوادور الاقتراح الذي قدمه وفد ترينداد وتوباغو نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والنقاط التي أبدتها وفد بيرو. وقد تقرر في المشاورات غير الرسمية التي أجريت مع الدول الأعضاء، ضمن أمور أخرى، أن لا يتم إنشاء مكتب خارجي جديد لليويو إلا إذا كان قادراً على البقاء من أجل المنظمة من وجهة النظر المالية. وفيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، هناك مكتب واحد فقط لليويو في البرازيل، ومن ثم، فإن إنشاء مكتب آخر في إحدى البلدان التي تتحدث الإسبانية اقتراح يؤيده الوفد بصورة حاسمة.

695. وأعلن وفد كندا وقوفه إلى صف البيانين اللذين أدلى بهما وفد بلجيكا في اليوم السابق وهذا الصباح نيابة عن المجموعة بآء وأعرب عن تأييده الكامل لها وشكر الأمانة على إعدادها استراتيجية لمكاتب الويو الخارجية. كما شكر الوفد المدير العام على شرحه المفيد هذا الصباح. وقال الوفد إن النسخة المنقحة من البرنامج والميزانية تركت كندا في حالة حيرة نوعاً ما. ففي دورة اللجنة الأخير، أعرب الوفد إلى جانب عدد من الدول الأعضاء الأخرى عن انشغاله وتحفظاته فيما يتعلق بعملية المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة. فهي قضية بقيت دون معالجة نوعاً ما. وشدد الوفد على أن الشواغل لم يكن مصدرها هذه

المكاتب الجديدة بصفة خاصة، ولكن باعتبار ذلك مسألة مبدأ كان مصدره الطريقة التي عرضت على الدول الأعضاء. ففي رأي الوفد، أن أي اقتراح بشأن إنشاء مكاتب جديدة، وحقاً أي نشاط للبرنامج يجب أن تقدر تكاليفه بوضوح ويتم ربطه بخطة واضحة بالمثل، وبجدول زمني، ومعايير، وفق إطار الإدارة المستندة للنتائج في الويبو وبذلك يوفراً أساساً راسخاً لإعداد تقارير عن الأداء. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية الجديدة، لا يعتقد الوفد أن هذا كان هو الحال حالياً، وتلك مسألة مبدأ بالنسبة لكندا. فلكي تعتمد الدول الأعضاء نفقات أو توسعات البرنامج أو التخفيضات فيه، ينبغي تقديم كل الحقائق، وأن تكون العملية بأسرها شفافة وتحركها الدول الأعضاء. ويجد الوفد نفسه بين فكي الرمح، وهو وضع غير مرجح للغاية لا يجب أن يجد الوفد نفسه فيه. كذلك كانت هناك قضايا الإنصاف كما ذكر آخرون. ويقول هذا، فإن الوفد يعتقد أن الحلول موجودة ويتطلع للعمل مع الأمانة والدول الأعضاء الأخرى لمعالجة هذه القضايا والمضي قدماً نحو إطار سليم لفتح مكتب خارجي جديد. ويختتم الوفد كلامه بأنه أكد للمدير العام، والأمانة والدول الأعضاء الأخرى مساندة للعمل معاً للتصدي لكل الشواغل والوصول لحل مقبول على نحو متبادل.

696. وذكر وفد شيلي أنه عندما عرضت الأمانة الوثيقة WO/PBC/21/INF/1، فقد أكدت على أن عملية إنشاء المكاتب الخارجية هي عملية يحركها الأعضاء. وقد سمعنا هذا المفهوم مرات كثيرة من الأمانة. بيد أن الوفد يعتقد أن هناك أنواعاً مختلفة من الإدراك لهذا المفهوم. ومثلما أوضحت وفود المكسيك وبيرو والإكوادور، فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي – بأكثر من 30 عضواً – أعربت بصورة رسمية وغير رسمية على حد سواء، وفي مختلف الاجتماعات على الأمانة والمدير العام، عن الحاجة إلى تمكينها من الحصول على مكتب خارجي جديد في المنطقة. ان المجموعة لم تفعل ذلك في الشهر الماضي فحسب، بل إنه مطلب يعود عدة سنوات للوراء. كما طالبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في الدور الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية الأمانة بأن تدرج أحكاماً في ميزانية 2014/15 تستهدف إنشاء مكتب جديد في منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي. لكن الميزانية المعروضة حالياً لم تتضمن التعديلات والتنقيحات المطلوبة، بدون تفسير ولأسباب لا يزال الوفد يعتبرها غريبة. ولذلك، فإنه مثلما اتفقت الوفود كافة على أن هذه عملية يحركها الأعضاء، فإن الوفد مضطر لتكرار المطالبة بتصحيح الخطأ وأن تدرج أحكاماً بإنشاء مكتب جديد في أمريكا اللاتينية، خاصة في البرنامج 20. لقد قال المدير العام بوضوح تام إن الأمانة كانت محايدة فيما يتعلق بإنشاء مكتب جديد في أمريكا اللاتينية وأن الدول الأعضاء هي التي يتعين عليها أن تتخذ القرار في هذا. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها اتخاذ قرار في هذا الشأن تستند إلى اقتراح يراعي مصالح كل الأعضاء، وليس بضعة منهم فحسب. ومثلما قيل في الدورة السابقة، فإنه إذا رغبت الدول الأعضاء في أن تحقق تقدماً في هذه العملية في الدورة الحالية، فإنه يتعين معاملة منطقة أميركا اللاتينية على قدم المساواة مع المكاتب الخمسة الأخرى التي اقترحتها الأمانة. وختم الوفد كلامه قائلاً إن اقتراح إنشاء خمسة مكاتب جديدة كان مجرد اقتراح. أنه ليس مكتوباً على حجر. ومن ثم، يمكن ويجب تعديله مثلما يطلب أعضاء اللجنة.

697. وردد وفد بنا التعليقات التي أدلى بها وفد شيلي، التي طالبت فيها مجموعتها كتابة، وفي عدة مناسبات، إدراج تعليقات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وطلباتها في الميزانية المقترحة. بيد أنها لا تزال غائبة عن البرنامج 20. بيد أن الوفد يهنئ الأمانة على الوثيقة WO/PBC/21/INF.1 ويعلق بأن الوثيقة عاجلت بعض القضايا التي أثيرت في الدورة الماضية، بما في ذلك مسألة الفرق بين المكتب الخارجي والمكتب الإقليمي، وهو التعبير الذي جرى استخدامه بطريقة غير واضحة. وقد وجد التفسير في الفقرة 3 من الوثيقة. بيد أن الوفد يرى أن هذا الافتقار إلى التمييز خلق بلبله أكبر لأنه لم يميز بين المكاتب الوطنية والمكاتب الخارجية التي تقدم خدمات إقليمية. لذلك، فإن الوفد يعتقد أنه من المهم استخدام مصطلحات أكثر ملاءمة لإبراز الفرق المذكور واقترح: المكاتب الخارجية والمكاتب الإقليمية. وفيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية المذكورة في الفقرة 92 من الوثيقة، أبرز الوفد أن البيان المكتوب الأول من هذا الوفد يعكس اهتمامه بإنشاء مكتب إقليمي في بنا يرجع إلى عام 2007. وفي الفقرة 94، كان المعنى ضمناً هو أنه خلال المشاورات التي جرت بين 2010 و 2011، تم التوصل لاتفاق على نقاط الخلاف. ويؤكد الوفد مجدداً أن ما حدث كان تبادلاً للآراء أو مقارعة الحجج بالحجة، لم تسفر عن أي عملية رسمية أو اتفاق بين الدول الأعضاء على معايير وإجراءات إنشاء المكاتب الخارجية. ولم تحدد في أي وقت مواعيد

نهائية للاعتراض على المعايير أو تقديم اقتراحات كما أشارت الأمانة في الفقرتين 95 و96. ورغم حقيقة أن طلباً قد قدم منذ زمن طويل مضى، فإن الوفد لم يتم الاتصال به بشأن أي اجتماع أو مشاورات بين ديسمبر 2012 والوقت الحاضر، كما هو وارد في الفقرة. وإضافة لذلك، افتقرت الوثيقة إلى توقعات عددية فيما يتعلق بالتأثير الذي سيترتب على إنشاء المكاتب الخارجية المقترحة على استخدام نظم الملكية الفكرية. وكانت هناك مجالات للمحابة الخاصة بالمعلومات؛ ولم تكن كاملة. على سبيل المثال، فإنه فيما يتعلق بوجود منظمات للأمم المتحدة في البلدان التي أبدت اهتماماً، ينبغي إبراز أن بنما تستضيف 18 وكالة للأمم المتحدة، وكانت مرشحة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء محور إقليمي للأمم المتحدة. خلاصة القول، إنه على الرغم من أن الوفد يقدر الجهد الذي بذلته الأمانة في إعداد الوثيقة، فإنه يعتبر أن هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المتوخاة عندما طالبت الدول الأعضاء بها. وأكد الوفد مجدداً ما أعرب عنه وفد ترينداد وتوباغو من أنه يجب أن تخصص مكاتب إقليمية للمنطقة. ويرفض الوفد الفقرتين 176 و177، لأن مكتب أميركا اللاتينية يجب أن يقيم بنفس شروط المكاتب المقترحة حالياً. وقال الوفد إنه ليس في وضع يسمح له بقبول تطبيق معايير مختلفة لاتخاذ قرار حول أماكن المكاتب المقترحة حالياً.

698. وشكر وفد موناكو وفد غانا على قصته. وإذ قال الوفد ذلك، فقد أيد التعليقات التي أبدتها وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة بآء، وشكر الأمانة على الورقة المعروضة وعلى كل العمل المبذول في إعداد هذه الوثيقة. وكرر الوفد مجدداً موقفه من مسألة المبدأ. وهذا في الواقع مبدأ كان الوفد قد قدمه بالفعل في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، ألا وهو أن هناك حاجة للتفكير معاً في القيمة المضافة من قبل المكاتب الخارجية وحاجة إلى تحديد سياسة واضحة في هذا المجال. ذلك شرط مسبق ضروري لافتتاح أي مكتب خارجي. ووفقاً عن طريق هذا النوع من عملية التفكير الجماعي، يستطيع الأعضاء أن يفعلوا ما يفترض أن تفعله عملية المشاورات غير الرسمية، كما أشير إليه في الفقرة 118 من الوثيقة. ويعتقد الوفد أن الوثيقة يمكن أن تكون أساساً للمناقشة وفق الحدود المبنية، لكنه سيكون من السابق لأوانه في هذه المرحلة الحكم على نتيجة المشاورات، التي ستجرى عبر الشهور القليلة القادمة. ولكن فكرة ضرورة أن تدرج في الميزانية الموارد التي يمكن أن تغطي المكاتب الخارجية الجديدة بدون تحديد عددها أو مواقعها، يبدو أنها توفر إمكانية للتوصل لحل وسط متوازن. وعندئذ فإن القرار النهائي عن افتتاح مكاتب خارجية سوف يتوقف على اعتماد استراتيجية طويلة الأجل واضحة، استناداً لمعايير محددة وإجراءات معينة جداً. وقد قدمت المجموعة بآء بالفعل اقتراحات لتحقيق ذلك، والوفد يؤيدها.

699. وشكر وفد بيلاروسيا الأمانة العامة على المواد التي أعدتها إعداداً ممتازاً للدورة، وأيد وجهة نظر الأمانة لتنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة للبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وأنه على المكاتب الخارجية (EOs) أن تكون جزءاً من تلك الاستراتيجية. وأعرب عن اعتقاده أيضاً بأن مثل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تقوم على ملاءمة هذه المكاتب، حيث سيكون فتح مكاتب في عدد من البلدان، بما في ذلك في الاتحاد الروسي، خطوة مناسبة.

700. وشكر وفد سويسرا الأمانة على الوثيقة الحالية التي مكنت الأعضاء من فهم الجوانب المختلفة والإجراءات شديدة التعقيد لفتح مكاتب خارجية فهماً أفضل. ولكي لا يطيل هذه المداخلة وحتى يعطي مزيداً من الوقت لإيجاد حلول لهذه القضية المهمة جداً، أعرب الوفد عن تأييده البيانين اللذين أدلى بهما منسق المجموعة بآء والبيانات التي أدلى بها الزملاء الآخرون من هذه المجموعة. وكما سبق ذكره، لا يعارض الوفد من حيث المبدأ فتح مكاتب جديدة. وللقيام بذلك، لا بد أن تكون هناك حاجة إلى رؤية واضحة المعالم لاحتياجات المنظمة على هذا النحو لافتتاح هذه المكاتب الجديدة ويتعين على هذه المكاتب الجديدة أن تتوافق مع معايير معينة من أجل معايرة شبكة المكاتب، التي، كما اقترح الوفد، ينبغي أن تكون شبكة محدودة صغيرة، ولها مكاتب محلية على نحو استراتيجي. وشكر الوفد المدير العام على توضيح حقيقة أن مسألة فتح مكاتب خارجية جديدة هو أمر مستقل عن مراكز الفيض وأعرب عن رأيه بأن هذه المكاتب الجديدة ينبغي أن تكون لها رسالة إقليمية، على غرار وجود شبكة محدودة من المكاتب الخارجية. وكان من المهم لافتتاح هذه المكاتب ألا تتسبب في تحميل المنظمة تكاليف إضافية ولا زيادة في عدد الموظفين. وينبغي أيضاً أن يحصل الأعضاء على فرصة الإدلاء ببيان في هيئة ملاءمة بشأن مكان المكاتب الجديدة ووظائفها بحيث يكون القرار المتخذ متوافقاً مع احتياجات المنظمة ورؤيتها على المدى الطويل وأن تحدد أماكن هذه المكاتب على نحو استراتيجي، من الزاوية الإقليمية.

701. وأيد وفد كينيا البيانات التي أدلى بها وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفود جنوب أفريقيا ومصر وغانا والجزائر بشأن إنشاء خمسة مكاتب خارجية على النحو المقترح في البرنامج والميزانية للشائبة 2015/14. كما شكر الوفد الأمانة على العمل الممتاز في إعداد وثيقة المعلومات، WIPO/PBC/21/INF.1 بشأن استراتيجية مكاتب الويبو الخارجية. وقدمت الوثيقة معلومات مفصلة عن المكاتب الخارجية القائمة والأساس المنطقي لإنشاء مكاتب جديدة في الصين، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة واثنتين في أفريقيا. وذكر الوفد أن الويبو منظمة يجرّكها الأعضاء وتوجهها الخدمات. ويشهد الطلب الكبير على إنشاء مكاتب خارجية، كما يتضح من عدد من البلدان التي أعربت عن رغبتها في استضافة مكاتب خارجية، بأن العملية تحركها الدول الأعضاء. كما تشهد أيضاً على حقيقة أن المزيد والمزيد من البلدان اعترفت بدور الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية وتود الاستفادة من استخدامها لتغيير اقتصاداتها والتهوض بها. وباعتبار الويبو منظمة توجهها الخدمات، فقد لعبت دوراً فريداً في تقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية. وخلافاً لغيرها من المنظمات، جنت الويبو أكثر من 90 في المائة من دخلها من خلال توفير هذه الخدمات، وقد دعا هذا إلى وضع استراتيجية لحماية وتنمية دخلها. وينبغي النظر إلى مكاتب الويبو الخارجية في هذا السياق. ففي حين يسهل تبرير إنشاء مكاتب لأسباب تتصل بعدد طلبات براءات الاختراع وبالتالي جني الإيرادات، ينبغي التذكير بأن أي منظمة ترغب في البقاء على المدى الطويل، وليست الويبو استثناءً من ذلك، يجب أن تدرج الاستراتيجيات والاستثمارات في المجالات التي تولد الدخل في الوقت الحاضر، وكذلك في المجالات التي لها القدرة على توليد الدخل في المستقبل. وبالتالي كان افتتاح المكتبين المقترحين في أفريقيا استراتيجية حكيمة وليس مضيعة للموارد. فأفريقيا تطلبت استثمارات ضخمة لإطلاق إمكاناتها، وهذا يشمل استثمارات في مجال الملكية الفكرية. وتستغرق الاستثمارات في مجال الملكية الفكرية وقتاً لتسفر عن نتائج، وهذا هو السبب أنه يتعين القيام بذلك الآن. وبالتالي قدم الاقتراح الحالي مزيجاً جيداً من الاستراتيجية والاستثمارات للويبو حيث شمل الاقتصاد الناضج، والاقتصادات الصاعدة والاقتصادات عالية الإمكانات وإن كانت غير مستغلة. وينبغي أن لا ينظر إلى هذا على أنه نهاية اللعبة، بل عملية في إطار استراتيجية أوسع للتأكيد على أن الويبو كانت موجودة في أصول العالم. وأعرب الوفد عن أمله أن تتخذ لجنة البرنامج الميزانية قراراً بدعم افتتاح المكاتب الخمسة في ميزانية العام 2015/14.

702. وذكر وفد إيطاليا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل، دون إغلاق الأبواب أمام الطلبات القيمة التي كانت على الطاولة. وشمل العمل صياغة استراتيجية ومبادئ عادلة لتنظيم العملية في فترة زمنية معقولة لضمان وجود شبكة صغيرة من المكاتب ذات الموقع الجغرافي الاستراتيجي للويبو، كما جاء في الوثيقة، والمعايير التي تساعد على ضمان أن لا تؤدي المكاتب الجديدة إلى تفاقم التكاليف بالنسبة إلى المنظمة وإيجاد توازن سليم بين المكاتب والمقر الرئيسي في جنيف. وذكر الوفد أنه على استعداد للمساهمة في هذه العملية وأن مشاركته البناءة يمكن الاعتماد عليها. أما فيما يخص مراكز الفيض، فقد ثمن الوفد قيام الأمانة العامة بفصل القضيتين وكذلك البيان الذي أدلى به المدير العام.

703. وشكر وفد المملكة المتحدة الأمانة العامة على إعداد الوثيقة الخاصة باستراتيجية مكاتب الويبو الخارجية، التي وفرت معلومات مفيدة مكنت الأعضاء من فهم الاقتراح الذي تقدمت به فهم أفضل. وكان الأعضاء قد أثاروا العديد من الأسئلة خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو، وقد تم الرد على غالبيتها على نحو كاف. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا المفتوحة. لذلك، فإن المزيد من الوضوح مطلوب من أجل اتخاذ قرار عن علم. وقد اتفق الوفد تماماً مع البيانات التي أدلت بها بلجيكا باسم المجموعة باء. وفيما يتعلق بالاقتراح الحالي عن المكاتب الخارجية، أعرب الوفد عن دعمه الكامل لإنشاء شبكة من المكاتب الخارجية ذات الموقع الاستراتيجي بناءً على أساس التطبيق المتسق للمبادئ والمعايير. وينبغي استحداث هذا الأخير في إطار عملية تحركها الدول الأعضاء مع إشراك جميع الدول الأعضاء في الويبو من خلال مشاورات مفتوحة وشفافة، يكون من شأنها ضمان معاملة جميع العروض المقدمة لإنشاء مكاتب خارجية على قدم المساواة وبطريقة منهجية. وشكر الوفد كذلك المدير العام على تعليقاته وتوضيحاته المفيدة جداً ووافق على أن خطة استمرارية العمل هي جزء لا يتجزأ من أية منظمة مسؤولة ومعقدة. وبالتالي، فإنه يؤيد تماماً مساعي الأمانة لاستكشاف استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعالجة مختلف المخاطر والتهديدات المحتملة، ويتطلع إلى ورقة جديدة تتناول بشكل منفصل مراكز الفيض مع المضي قدماً بوجهات

النظر الأولية المذكورة في وثيقة الاستراتيجية. وضمن الوفد زيادة التوضيح وتحليل المخاطر الشامل الذي ينبغي عرضه على جميع أعضاء الويبو من أجل المضي به قدماً وتبني السياسات الملائمة التي تستند إلى جميع المعلومات ذات الصلة.

704. وأشار وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) إلى البيانات التي أدلت بها وفود غانا وبيرو وتشيلي والإكوادور وبنما فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء مكتب خارجي في أمريكا اللاتينية. وشكر الوفد الأمانة على الوثائق المقدمة والمدير العام لتفسيراته. ورأى الوفد أن المكاتب الخارجية تستجيب للمتطلبات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية إلى جانب المركزية. وقال الوفد إنه في أثناء مناقشة معايير فتح المكتب، ينبغي على الأعضاء القيام بتحليل عكسي: بمعنى أن يسألوا أنفسهم ما إذا كان افتتاح مكاتب في سنغافورة أو اليابان خسارة للمنظمة أم استثماراً سليماً. وهناك سؤال آخر يجب توجيهه: إذا كانت هذه المكاتب لم يتم فتحها في ذلك الوقت، هل كان من المعتم فتحها في الوقت الحاضر؟ ولاحظ الوفد أن البعض يمكن أن يعترض على فتح مكاتب في الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والصين، وأمريكا اللاتينية، التي يقطنها 600 مليون نسمة وتحقق نمواً دائماً لسنوات عديدة، أو في أفريقيا التي تسمى فيها الحاجة إلى أن تكون قادرة على نشر المعرفة والتكنولوجيا. وقال الوفد إن هناك على ما يبدو معياراً لم يكن الوفد على معرفة به ولم يبلغ به. وأشار إلى المثل القائل إن أفضل سر مكتوم هو الأكثر إفشاءً، الذي يعرفه الجميع حيث لم يعلق عليه أحد. ومع ذلك، فما كان مثيراً للاهتمام هو مشاهدة المسرح الذي يجيء إليه الدبلوماسيون في سياراتهم ونرى لوحات سيارات دبلوماسية خاصة في الاجتماعات الإقليمية وعبر الإقليمية. وعبر الوفد عن سعادته لرؤية كل هذا. وقد شهد الوفد جميع لوحات السيارات وبعد ذلك أدرك إلى من تنتمي. إن الطريقة التي أجريت بها هذه العملية أدت إلى انتشار الطلبات. ورأى الوفد أن عبء الإثبات يتم عكسه. فالبلدان التي تمت أن يكون لها مكاتب خارجية لم تكن هي التي كان عليها إثبات أي شيء. بل البلدان التي يعتقد أنه ليس لديها القدرة، هي التي يتعين عليها أن تقول لماذا تمت أن تكون لها مكاتب خارجية. ورحب الوفد بقرار إغلاق مكتب بروكسل حيث يحاول العالم أن يتجاوز المركزية الأوروبية. ورأى الوفد أن الحقيقة الجوهرية تدل على ذلك. وتتمنى الوفد سماع معايير فتح هذا المكتب، فضلاً عن معايير إغلاقه.

705. وشكر وفد ألمانيا أولاً الأمانة على الوثيقة، التي تعتبر أساساً جيداً لمزيد من المناقشة. وعن جوهرها، أيد الوفد البيانات التي أدلت بها المجموعة بآء. ومن حيث المبدأ، قال إنه يجد جدارة في إنشاء مكاتب خارجية وسيتم النظر في إنشاء الخمسة مكاتب الجديدة المقترحة بعقل مفتوح. ومع ذلك، فإنه للمصلحة المشتركة للمنظمة والدول الأعضاء، قال الوفد إنه من المهم اتخاذ مجموعة جيدة وموثوق بها من المعايير كأساس للتقييم في وقت لاحق. لذلك، ينبغي أن تكون مخصصات الميزانية للمكاتب الجديدة المحتملة مشروطة بوجود استراتيجية واضحة تحركها الدول الأعضاء ومعايير تتكامل مع الوثيقة، كما حددها وفد بلجيكا.

706. وشكر وفد السلفادور المدير العام لتفسيراته على الوثيقة قيد المناقشة وشكر الأمانة العامة على الحرفية في وضع الوثيقة. ورحب الوفد بمدخلات الزملاء في الإقليم حول هذه النقطة في الاجتماعات السابقة. وأشار الوفد إلى ما قاله وفد تشيلي من قبل عن إعداد الميزانية للشئانية المقبلة وما أشار به وفد بنما من قبل، بما في ذلك إدراج تعليقات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومقترحاتها التي قدمتها مراراً وتكراراً خلال اجتماع يوليو والتي لم تنعكس [في الوثيقة]. واعتذر الوفد عن تكرار ما قيل في اجتماع يوليو. ويرى الوفد أن العمل قد بدأ في غضون عملية المشاورات التي أجريت في 2011-2012، بدأ لكنه لم ينته مطلقاً. وقال الوفد إنه لم يفهم بعد كيف تم التوصل إلى هذه الاستنتاجات. وعن المقترحات الحالية المقدمة بشأن المكاتب، قال الوفد إن لكل بلد عضو الحق في تقديم طلب. ومع ذلك، يرى الوفد ارتباطاً بين الطلب والإجراءات. وهذا هو السبب في أن الوفد تمنى أن يكرر ما قاله وفد كوريا في الوقت المناسب جداً.

707. وطلب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه عندما تقدم الوفود مقترحاتها إلى الأمانة والرئاسة كتابةً (بناءً على طلب في وقت سابق)، فينبغي توزيعها في وقت واحد على جميع الوفود. ثم أشار الوفد إلى لجنة البرنامج والميزانية في يوليو، التي سادتها أجواء حرجة بطريقة أو بأخرى، عندما أثير الكثير من الأسئلة والتحفظات واعتقد جميع الوفود تقريباً اعتقاداً راسخاً

بأن العملية برمتها ينبغي أن تناقش بدقة وبطريقة شفافة وشاملة، وإشراك جميع الدول الأعضاء فيها. ووفقاً لذلك، توصلت لجنة البرنامج والميزانية إلى استنتاج مفاده عدم اتخاذ قرار متسرع وطلبت مزيداً من المعلومات، كما طلبت من الأمانة إعداد وثيقتين منفصلتين، وهما ورقة معلومات تشمل وثائق الخلفية ودراسة منعمقة للتصدي بطريقة شاملة لكل القضايا المتعلقة بهذا الشأن. وفي إشارة إلى بيانه العام، أعرب الوفد عن موقفه على النحو التالي: كان الهدف الأول والأخير من ورقة المعلومات هي الاستجابة لطلب الوفود بإعداد استعراض عن المكاتب القائمة والعملية التي اتبعت في إنشائها. وشهدت المعلومات نفسها بأن العملية عانت من الشمولية وانعدام الشفافية، مما شكل تحدياً لطبيعتها التي تحركها الأعضاء. ومثال على هذه النقطة، أن بعض المكاتب قد أنشئت بعد أن طرحت البلدان المهتمة عرضاً في الجمعيتين العموميتين في العامين 2004 و2005، التي رحب بها المدير العام السابق، وهو أمر كان يجب أن يقيم بالتزامن مع المادة 9 من اتفاقية الوبو. وفي حالتين لم تكن هناك موافقة من المقر الرئيسي على إنشاء مقرات وبالتالي لم تقدم وثائق، الأمر الذي كان ينبغي النظر إليه في ضوء المادة 12 من اتفاقية الوبو. والمثال الثالث هو افتتاح وإغلاق مكاتب في عام 2008، أحدهما مثير للاهتمام بما فيه الكفاية في القائمة الجديدة. وتلك قائمة بالأمثلة مثيرة للاهتمام. لكن الأكثر أهمية، هو أنهم جميعاً توصلوا إلى نتيجة واحدة، وهي أنه من وجهة نظر قانونية وإدارية لم تكن العملية والآلية القائمة مفيدة في تسليط الضوء على طريق المضي للأمام، لكنها بينت أن تأسيس المكاتب الخارجية لم يتبع نهجاً موحدًا. ودعا الوفد الأعضاء إلى عدم زيادة الوضع تعقيداً من خلال الاعتماد على الإجراءات القائم، وبدلاً من ذلك عليهم أن يتعلموا من أوجه القصور الماضية. ومن الحتم التفكير الآن في إجراءات جديدة، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل ومشاركة الجميع. وفي مسألة التعامل مع الطلبات والعروض القائمة (من 24 بلداً)، من المهم العمل على أساس عدد من العوامل المحددة، من أجل تغطية جميع الجوانب والقضايا والشواغل والتوصل إلى فهم مشترك. ويمكن التوصل إلى ذلك الفهم المشترك من خلال آليات مختلفة، تشمل على سبيل المثال لا الحصر، النهج التالية: (1) النهج المرتكز على المعايير. ويمكن تحقيق هذا النهج على مرحلتين متتابعتين. في البداية، تناقش القضايا المتعلقة بالضرورة، والمعايير، والوظيفة، والولاية والهيكل وأية متطلبات موضوعية أخرى بطريقة شاملة وشفافة بغض النظر عن مقدم الاقتراح. وبعد الانتهاء من هذه المرحلة، تأتي الخطوة الثانية، وهي تحليل وتقييم أهلية البلدان الطالبة في ضوء المعايير المتفق عليها بالفعل. (2) النهج المرتكز على الإقليم. وفي هذا الإطار، الذي اتخذ اقتراح الأمانة العامة في الاعتبار أيضاً، ستكرس المرحلة الأولى من المناقشة لتخصيص عدد لا بأس به من المكاتب إلى المجموعات الإقليمية المعنية، دون الأخذ بعين الاعتبار المكاتب القائمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جدول المواقع المعروضة في الصفحة 36 من وثيقة المعلومات كان مضللاً إلى حد ما وينبغي تصحيحه وفقاً للممارسة المتبعة الراسخة. (3) النهج المرتكز على أساس فردي. في هذا النهج الثالث، الذي يمكن دراسة جدواه، هو العمل على الطلبات والعروض التي قدمت على أساس كل حالة على حدة لإيجاد الأكثر أهلية من بينها. وقال الوفد إن النهج والسيناريوهات المذكورة أعلاه لم تكن شاملة ويمكن زيادتها. لكن تكمن الأهمية القصوى في أنه يتعين على الأعضاء العمل على أساس نهج واحد محدد وليس مزيجاً، وذلك لتجنب إرسال رسالة لم تكن في نية الأعضاء، وهي أن الوبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تتجاوز ميثاق الأمم المتحدة، وتحديد الفقرة 2 من المادة 1 التي تتطلب الحقوق المبدئية للجميع وكذلك الفقرة 1 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة التي على أساسها استندت المنظمة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها. وبعبارة أخرى، اعتقد الوفد اعتقاداً راسخاً بأن النهج القائم بأن حجماً واحداً يناسب الجميع هو نهج عملي وقابل للتطبيق في هذه العملية. وفي الختام، رأى الوفد أن إنشاء المكاتب الخارجية له أهمية كبيرة في التحقق من أنشطة الوبو بعيدة المدى. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من اتباع نهج شامل ونزيه لضمان أن يمهد قرار الأعضاء الطريق لمزيد من تحقيق أهداف المنظمة.

708. وبدأ وفد غينيا بالقول لوفد غانا بأن مداخلات ذكرته بأول رئيس لغانا المستقلة، المؤيدة للوحدة الأفريقية، وأضاف بأنه فخور بسماح ما قاله وفد غانا. وشرع الوفد في إلقاء بيانه وأكد اعتقاده بأن إنشاء المكاتب الخارجية مهم جداً للوبو، وتوجه بشكر خاص للمدير العام على المعلومات الإضافية التي قدمت بشأن النقطة المتعلقة بقدرة الفيض. كما أعرب الوفد عن امتنانه للتوثيق الذي أتيح في الدورة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر بشأن إنشاء مكاتب خارجية جديدة وأهميته القصوى لأفريقيا القارة. وذكر الوفد أن أفريقيا لديها الإمكانيات الهائلة، التي يجب أن تعطى شكلاً ملموساً. وكان السؤال كيف

نعمل ذلك، وكيف نضمن استفادة الناس الذين يعيشون في أفريقيا حقاً من ما يمكن أن تفعله أفريقيا إذا كان معظم المشاركين في الابتكار في أفريقيا، في الوقت الحاضر، لا يعرفون أن الويبو قائمة. وهذا هو السبب في أن المكاتب الخارجية في غاية الأهمية لأفريقيا. فمن شأنها أن تعزز مصداقية الويبو وتعزز شبكة الويبو. كما ستسمح أيضاً للمجتمعات الأفريقية بتحقيق إمكاناتها الكاملة، وأن تكون أكثر اطلاعاً واستفادةً من المزايا التي يوفرها نظام الملكية الفكرية العالمي. لهذا السبب، تمنى الوفد تشجيع اللجنة على إعطاء تعليمات واضحة إلى الجمعية العامة وأوصى بإنشاء مكاتب خارجية جديدة، بما فيها تلك المقترحة لأفريقيا.

709. أيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد بلجيكا باسم المجموعة باء. وبصفة عامة، كان الوفد مؤيداً للأسبقية الإقليمية من أجل تسهيل ودعم التنمية في نظام الملكية الفكرية، على سبيل المثال. ومع ذلك، رأى الوفد أن وضع معايير لاختيار البلدان المضيفة للمكاتب الخارجية مهم للغاية وأنها ستتطوي على عملية شفافة، تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. ومن المهم أيضاً إيجاد استراتيجية واضحة للعمل في المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة، مثل الأهداف، الخ، قبل اتخاذ قرار بشأن هذه المكاتب.

710. وهنأ وفد اليونان الرئيس على الرئاسة. وأيد الوفد تأييداً تاماً البيانات التي أدلت بها المجموعة باء في اليومين الماضيين وشكر الأمانة على إعداد ورقة معلومات عن المكاتب الخارجية. وعلى الرغم من أن الوفد يعتقد، كما ذكرت من قبل مختلف الوفود، أن الوثيقة جيدة، فإنه يعتقد كذلك أنها نسخة موسعة من الورقة البيضاء التي وزعت خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية الماضية. لذلك، ينبغي على الأمانة بذل المزيد من العمل. وذكر الوفد أنه وفقاً للفقرة 177 من الوثيقة، فقد وصف افتتاح المكاتب الخارجية الجديدة بأنها عملية وأن العمليات، بحكم التعريف، تتطلب قواعد واضحة وشفافة ومعروفة مسبقاً، وتنقل نهجاً متوازناً وتعطي صورة واضحة عن الاستراتيجية برمتها. لم تكن المعلومات الواردة أعلاه ضرورية لإيجاد "نهج أفقي" للقضية فحسب، بل أيضاً من أجل تجنب المعايير المزدوجة حتى لا تسيئ المناقشات، في منظمة تقنية بحكم تعريفها. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن شواغله إزاء حقيقة أن إنشاء مكاتب إضافية قد يكون له تداعيات على الميزانية على المدى الطويل. والخلاصة أن الوفد لم يقتنع بعد بأن محاولة مركزية أنشطة المنظمة مناسبة للغرض الذي تهدف له، لكنه اعتبر أنها يمكن أن تكون هكذا، وإن كان ذلك بشروط صارمة.

711. وهنأ وفد الجمهورية الدومينيكية الرئيس، وكان ممتناً لرؤيته وهو يتأسس الاجتماع وتمنى له كل النجاح. وشكر الوفد المدير العام على المعلومات التي قدمها في صباح ذلك اليوم والأمانة العامة لوضع وثيقة على الرغم من أن الوفد لم يتفق مع كل مضمونها، لا سيما أن الطلبات المقدمة من قبل المجموعة الإقليمية في المحافل الرسمية وغير الرسمية، للأسف، لم تؤخذ بعين الاعتبار في الإصدار الجديد من الورقة. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد ترينيداد وتوباغو، وكذلك ما عبرت عنه مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن الفائدة من وجود مكتب خارجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في وضع يمكنها من دعم افتتاح مكتب خارجي جديد، مع إدراك أن وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة ستوفر الوسائل اللازمة لإنشاء مكتب أمريكا اللاتينية والكاريبي، بشروط متساوية لتلك الواردة في مقترحات أخرى.

712. وهنأ وفد زيمبابوي الرئيس على انتخابه رئيساً للجنة البرنامج والميزانية وأيد البيان الذي أدلى به وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشكر الوفد المدير العام على تفسيره الإضافي فيما يتعلق بإنشاء مكاتب الويبو الخارجية. وأشار إلى أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء المكاتب الخارجية للويبو في أفريقيا ليس جديداً. وأيد الوفد بشدة افتتاح المكاتب الخارجية، دون إجحاف لأهداف الويبو في تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون بين البلدان. وسعت أفريقيا إلى جدول أعمال عن الملكية الفكرية والتنمية وستطلب الدعم الكامل لتحقيق هذا الهدف. وتطلع الوفد إلى الموافقة على هذه المكاتب الخارجية، مع الأخذ في الاعتبار المخصصات المالية والموارد وعملية الشفافية.

713. وشكر وفد غواتيمالا المدير العام على التفسيرات التي قدمها هذا الصباح وكذلك شكر الأمانة العامة على إعداد وثيقة بشأن الاستراتيجية الخاصة بمكاتب الويبو الخارجية. وتمنى الوفد أن يكرر ما قاله من قبل وفد ترينيداد وتوباغو (نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية) في بيانهم الأولي، وأيد ما قالته وفود بيرو وشيلي وبنما. ورأى الوفد أن لإنشاء مكاتب جديدة في المنطقة أهمية حيوية، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز العمل الذي تقوم به الويبو في بلدان المنطقة. ولذلك طلب أن تؤخذ هذه الشواغل في الاعتبار وأن تنعكس في البرنامج والميزانية للشائبة المقبلة.

714. وأيد وفد الكاميرون البيان الذي أدلى به وفد الجزائر نيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن إنشاء المكاتب الخارجية. وشكر الوفد وفد غانا لعرضه محنة الفارة الأفريقية في أسلوب بليغ. وطلب الوفد بأن تنظر لجنة البرنامج والميزانية إلى أفريقيا كطفل جائع يستحق اهتماماً خاصاً نظراً لسوء حالته الصحية. ومن دون دعم من الويبو من خلال إنشاء المكاتب الخارجية، ستظل أفريقيا في الظلام وسيحمل المستقبل الويبو المسؤولية عن ذلك.

715. وشكر الرئيس وفد الكاميرون، وأبدى ملاحظات بشأن الوقائع التي حدثت في الصباح وأهمية إنشاء المكاتب الخارجية في المناطق الأقل نمواً. ويعتقد الرئيس أن هناك توافق في الرأي على مبدأ إنشاء المكاتب الخارجية إلا أن العديد من الوفود تمتت مزيداً من الوضوح؛ وكانت بعض الوفود قد هيأت لاعتماد اقتراح الأمانة بينما أراد البعض الآخر تأخير اعتماد المقترحات حتى يتاح مزيد من الوضوح بشأن المعايير، والعملية والمبادئ. وخلص الرئيس إلى القول بأنه لا تبدو ثمة شهية كبيرة لاعتماد الاقتراح في الدورة الحالية. وأشار إلى اقتراحه في شهر يوليو/تموز باعتماد عملية التشاور التي يجرها الرئيس أو الأعضاء. وكان للأعضاء كذلك الخيار في مطالبة الأمانة العامة بمراجعة ورقتها. ويمكن للجنة كذلك إرجاء المناقشة حتى انعقاد الجمعية العامة. وخلص الخيار القائم على النحو التالي: (1) اعتماد الاقتراح خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية الحالية "كما هي"؛ (2) الحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة العامة؛ (3) إجراء عملية يجرها الأعضاء يرأسها الرئيس حتى تبدأ المشاورات والنظر في المقترحات؛ (4) نقل المناقشة إلى الأمانة العامة؛ (5) التحرك فيما وراء الجمعية العامة حتى يقتنع الأعضاء بالمقترحات، والمعايير، وهلم جرا. وحث الرئيس الوفود على النظر في موقفها بشأن هذه المسألة، وقال إنه مستعد للاجتماع مع المنسقين لمناقشة سبل المضي قدماً.

716. وبعد الاستراحة، أوجز الرئيس اقتراحاً بحل وسط تم التوصل إليه في المشاورات. وكان حلاً وسطاً بين من يريدون اعتماد اقتراح الأمانة العامة على الفور، في لجنة البرنامج والميزانية، ومن يريدون تأجيله حتى وقت لاحق. ويقوم الاقتراح على اختيار رئيس اليوم لبدء مشاورات يجرها الأعضاء فور انتهاء عمل لجنة البرنامج والميزانية. وأبدى الرئيس أسفه لأنه لا يمكن أن يكون هو الرئيس بسبب التزاماته في القاهرة، لكن يمكن الاتفاق على سفير مقيم في جنيف، حيث يمكنه أن يبدأ المشاورات ويمكن أن يقدم تقريراً عن العملية التي يجرها الأعضاء إلى الجمعية العامة، التي يمكنها حينئذ أن تتخذ إجراءً. وبالتالي، سيتم تأجيل القرار حتى انعقاد الجمعية العامة. ومن شأن حل وسط كهذا أن يسمح بإعطاء أولئك الذين لديهم مشاكل مع الشفافية والمعايير والذين لم يستشاروا فرصة لحل كل ذلك. وطلب الرئيس من الوفود عدم الرد فوراً على هذا الاقتراح وأن يتدبروه طويلاً.

717. وشكر وفد بلجيكا الرئيس وقال إنه اقتراح مثير للاهتمام وأنه سيتشاور بشأنه داخل المجموعة. وكرر الوفد أن اختيار الرئيس المحتمل لهذه المجموعة العاملة غير الرسمية ينبغي أن يقوم على أساس تفهم أن مثل هذا الرئيس ينبغي أن لا يكون مشاركاً بصفته القومية في هذه المسألة، أي أن يكون من بلد لم يتقدم لإنشاء مكتب خارجي فيه.

718. ووافق وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) على الاقتراح، لكنه رغب أولاً في طرح سؤال على من اعترضوا على افتتاح المكاتب الخارجية. فلا يزال الوفد لا يعرف بالضبط حتى الآن لماذا اعترض المعارضون. وذكر أن منطقته كانت تأمل في إنشاء مكاتب خارجية فيها خلال هذه الشائبة وليس بعدها.

719. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الرئيس على الاقتراح من حيث إنه محاولة لإحداث انفراجة فيما يتعلق بهذه القضية المثيرة للجدل بصفة خاصة. وكان رد الفعل الأولي، بعد التشاور مع عدد قليل من أعضاء المجموعة، أن رأى الوفد أن المجموعة تريد أن ترى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مدرجة في مجموعة الخمسة، وبالتالي ستكون خمسة زائد واحد. لكن، كان هذا مجرد رد فعل أولي. واحتفظ الوفد بحقه في إجراء مزيد من التشاور مع المجموعة بشأن هذه المسألة.

720. وشكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الرئيس وأدلى بتعليق واحد ليؤخذ بعين الاعتبار. فرغبة منه في عدم تكرار بيانه السابق، ذكر الوفد أن الأعضاء ينبغي عليهم تجنب أي نهج قد يفسر على أنه معاملة خاصة أو قد يعتبر حكماً مسبقاً على المناقشة. ورحب الوفد بالعملية التي أطلقها الرئيس لإجراء تلك المناقشة عن وجوب وجود رئيس، لكنه أضاف أن أي اقتراح جوهري لاستباق هذه المناقشة وتلك العملية من شأنه مناقضة العملية التي يحركها الأعضاء والتي أكدها الرئيس. وطلب الوفد أن لا تكون هناك أي أحكام مسبقة متسارعة على من سيكون ضمن الحزمة ومن سيكون خارجها حيث ينبغي أن يعامل كل شيء وفقاً لمبدأ المساواة في المعاملة.

721. وشكر الرئيس وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) وأكد أنه ينبغي عدم إصدار حكم مسبق عن أي شيء، وأضاف أن الوفد يجب أن يفكر في الاقتراح ولا يفتح النقاش بشأنه في تلك اللحظة. وحينما يتم اختيار الرئيس، سيكون له تفويض بفتح مناقشات لعملية يحركها الأعضاء وهو ما من شأنه أن يجعل لهم رأياً. وأجل الرئيس إجراء المزيد من المناقشة حتى اليوم التالي.

722. وفي اليوم التالي، طلب الرئيس التعليقات الأولية بناءً على الاقتراح المبدئي الذي تقدم به في اليوم السابق.

723. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الرئيس وتساءل عما إذا كانت هناك نسخة منقحة من البرنامج 20.

724. وأجاب الرئيس أنه لا توجد نسخة منقحة من البرنامج 20.

725. وأجاب وفد ترينيداد وتوباغو، متحدثاً نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنه في هذه الحالة، فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي سيكون لها رد فعل على اقتراح الرئيس. فقد لاحظت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشيء من خيبة الأمل من أنه لم تكن هناك مراجعة أو تعديل على البرنامج 20 بما يعكس طلب المجموعة بإدراج مكتب خارجي لبلدان أمريكا اللاتينية أو للكاريبية في ميزانية 15/2014 على الرغم من أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد طالبت بهذا المكتب لفترة طويلة جداً.. وقد قدمت طلبات غير رسمية إلى الأمانة العامة حول هذا الموضوع، وتلتها العديد من الطلبات الرسمية، قدمت بشكل فردي وكذلك باسم المجموعة. لكن يبدو، مرة أخرى، كما لو أن هذه المناشدات قد صادفت آذاناً صماء. وذكر الوفد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يمكنها، لسوء الحظ، أن توافق على عملية مشاورات إلا إذا غيرت صياغة البرنامج 20، أي خمسة مكاتب مقترحة حالياً زائد مكتب إقليمي إضافي واحد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى هذا النحو، تمتنى الوفد رؤية التعديل التالي على الفقرة 21.20 من البرنامج والميزانية المقترحة: "خلال الشائبة التالية، تم التخطيط لمكاتب خارجية جديدة في المواقع/المناطق التالية: في الصين، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، واثنان في أفريقيا، وواحد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي." بعبارة أخرى، إن أمريكا اللاتينية والكاريبي تود أن ترى ميزانية لستة مكاتب إقليمية تعكسها الفقرة 21.20 من البرنامج 20. ولن تكرر المجموعة الأسباب وراء طلب إنشاء مكتب إضافي لخدمة المنطقة الفرعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كما سبق أن نوقش مناقشة مستفيضة في الجلسات العامة وخارجها، ويمكن إيجاد ذلك في أرشيف وسجلات الويبو. وأضاف الوفد أنه مسجل بالفعل في المحضر أن المجموعة لم تعترض على فتح المكاتب في ولاية كاليفورنيا، والاتحاد الروسي، والصين، إضافة إلى مكاتبين في أفريقيا. كانت هذه عملية يحركها الأعضاء وتود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أن ترى وثيقة تعكس

شواغلها وتشمل طلبها بإنشاء مكتب إقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي غياب مثل هذان وبدون ذكر أسباب ملائمة لتجاهل طلب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يمكنها أن توافق على البرنامج الحالي كما هو.

726. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأضاف أن هناك حاجة إلى الوضوح بشأن مواصلة المناقشات. لقد قدم الرئيس اقتراحاً وطلب الوفد تقديم النسخة المنقحة من البرنامج 20. وكانت اللجنة والوفد ينظران ويراجعان جميع المقترحات التي تقدمت بها الوفود الأخرى ولأجل برامج أخرى، لذلك فإن الوفد لم ير سبباً في عدم معاملة اقتراحه بشأن البرنامج 20 نفس المعاملة، التي من شأنها أن تسمح بالمضي قدماً بهذه المسألة في الطريق الصحيح.

727. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وتوجه إلى الرئيس بالشكر على اقتراحه الهام والبناء الرامي إلى اعتماد البرنامج والميزانية. واستهل كلمته قائلاً إن المجموعة باء تود أن تذكر مجدداً أنه ينبغي تخصيص ميزانية؛ وشددت المجموعة مرة أخرى على أنه لا ينبغي تحديد الأعضاء من حيث مواقع المكاتب الخارجية الجديدة ولا أعدادها. وأشار الوفد مجدداً، على غرار مجموعات أخرى، إلى أن بعض الدول الأعضاء، قد أعدت بالفعل دراسة جدوى خلافاً لغيرها، وأنه من المنصف معاملة الجميع على أساس متساوٍ. ومن ثم، هناك حاجة إلى تحديد معايير واضحة وصریحة. والتفت الوفد إلى سبل المضي قدماً ورحب بتنظيم مشاورات غير رسمية يجريها فريق عامل وتبدأ في أقرب فرصة ممكنة، ورأي أنه ينبغي أن تفضي هذه المشاورات إلى معايير واضحة وصریحة تكون موضع وثيقة تتضمن عرضاً تفصيلياً لفتح المكاتب الخارجية وسير أعمالها وإغلاقها. وأعرب الوفد عن استعداده لبذل قصارى جهده في هذا السبيل ولكن ثمة حاجة إلى تحديد رئيس جيد يتولى هذه العملية واتسام هذه العملية بالوضوح التام للمضي قدماً. ورحب الوفد، في هذا الصدد، بأي رئيس محاميد لم يطلب مكتبه الوطني بعد إقامة مكتب خارجي. ورأي الوفد أيضاً أن تقديم الأمانة بعض الخبرة من شأنه أن يساعد في تحقيق الهدف المنشود. ونظراً إلى أن هذه العملية ينبغي أن تكون مفتوحة وواضحة وصریحة، فإن هذا الإجراء الرسمي ضروري للغاية. وذكر الوفد مجدداً النقطة المتعلقة بازدواجية العمل في المراكز والتي ذكرت أيضاً في الوثيقة الأخيرة التي أعدتها الأمانة. وأجرى المدير العام، في ذلك اليوم، مداخلة مفيدة للغاية، أفاد فيها صراحة بأن مسألة المكاتب الخارجية المحتمل إنشاؤها منفصلة تماماً عن مسألة ازدواجية العمل في المراكز وأعرب عن إيمانه بأنه سيتم التعامل معها على نحو صارم. وأشار الوفد إلى أن هذا المجال غير رسمي ولكن نظراً إلى طلب متابعة هذه العملية، فإنه يرحب بإقامة جهة اتصال داخل الأمانة يمكن للأعضاء الاعتماد عليها في تزويدهم بمزيد من التقارير، مع علمه بأن هذه المسألة غير رسمية وتحتمل قدراً من السرية سيعالج في وقت لاحق.

728. وتوجه وفد الهند إلى الرئيس بالشكر على اقتراحه إجراء مناقشة وتقاش بين البلدان والأقاليم، مما أدى إلى وضع عملية توجيهها الدول الأعضاء وتبدأ قبل انعقاد الجمعية العامة بغية التوصل إلى اتفاق بحيث يتسنى اتخاذ قرار خلال الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن تقديره البالغ لهدف الرئيس. واستطرد قائلاً إن الرئيس قد اقترح، في الوقت ذاته، تخصيص اعتماد مالي، أي تخصيص موارد لإقامة مكنتين إضافيتين إلى جانب المكاتب الخمسة. ورحب الوفد، في هذا الصدد، ببيان منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي طلب فيه أن تشير وثيقة الميزانية، إضافة إلى البلدان الخمسة المحددة في الصفحة 115 من النسخة الإنجليزية من مشروع البرنامج والميزانية، إلى أن يتم إنشاء مكتب لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. والتمس الوفد من هذا المنطلق أن تضاف الهند بوصفها المكتب السابع. وأوضح الوفد، في هذا الإطار، أن هذه المسألة لم تثر خلال الدورة الحالية؛ وإنما أثارها الأمانة التي اقترحت المواقع الخمسة جميعها. وإضافة إلى ذلك، نظرت الأمانة في موقعين محتملين إضافيين يقع أحدهما في منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والآخر في الهند، وقد يُنظر في موقعين إضافيين بعد تنفيذ المكاتب الخمسة الأولى وبناء على نتائج هذه المكاتب، ولكن أعربت جميع الوفود عن اهتمامها بفهم المعيار الذي استند إليه اختيار الموقع. ومن ثم، أعرب الوفد عن انشغاله الشديد بل وأعربت جميع الوفود عن انشغالها بالشفافية وبالأساس الذي استند إليه اختيار البلدان الخمسة. وعلى نحو ما وضح سابقاً، تمثل المعيار أو المنطق، الذي عرضته الأمانة في ورقة المعلومات، في ما يلي: ازدياد إيداعات الملكية الفكرية أو توسع آفاق تنمية بناء القدرات أو أن تكون الدولة كبيرة أو نمو

المؤشرات الاقتصادية. واستطرد الوفد قائلاً إن الهند تستفي هذه الشروط وأنها قد قدمت طلباً مشروعاً في هذا الصدد. وقال الوفد، من هذا المنطلق، إن الهند تود أن يتم إدراجها بوصفها المكتب السابع. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة في أي آلية أو عملية مشاورية لتحديد المعيار، مع العلم بأنه قد يقرر عدم اختيار أي بلد.

729. وتوجه وفد شيلي إلى الرئيس بالشكر وأفاد بأنه لا يتسنى لها أن تكون أكثر لباقة من وفد ترينيداد وتوباغو في بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولا يزال الوفد يعجز عن فهم لما نظرت اللجنة في نسخ منقحة من جميع البرامج التي اقترح إدخال تغييرات فيها ما عدا البرنامج 20 الذي لم يمكن تغييره لأسباب غامضة. وأضاف الوفد أن ما تبين خلال هذا الأسبوع، على الأقل من الناحية النظرية، أنها عملية يوجهها الأعضاء. واتمس أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إجراء تغيير في الميزانية وتحديد في الفقرة 21.20 (البرنامج 20). وصرح الوفد أنه لن يتسنى له المشاركة في أي مشاورية أو آلية أخرى إلى أن يتم الإشارة إلى هذا التغيير في وثيقة الميزانية.

730. وتحدث وفد بولندا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأفاد بأنه قد أعرب بالفعل عن شواغله بشأن هذه العملية ويود أن يذكرها مجدداً. واسترعى الوفد، في الوقت ذاته، انتباه اللجنة إلى مسألة المعيار التي تكتسي أهمية بالغة. وقال أولاً إن المعايير شفافة والمعاملة متساوية بين جميع الدول الأعضاء التي تود التماس إنشاء مكاتب خارجية. وأيد الوفد اقتراح الرئيس تأليف فريق عامل وأعرب عن استعداده لتأييد هذا الاقتراح.

731. وشكر الرئيس وفد بولندا وأوضح أنه إذا لم يتوصل الأعضاء إلى اتفاق، فسيكون أمامهم خياران: إما أن تُجمد الميزانية وتعمل المنظمة وفقاً لميزانية 13/2012، أو أن يعالج الأعضاء هذه المسألة في الجمعية العامة إذ إن عدم معالجة هذه المسألة سيؤدي إلى عدم وجود ميزانية. وتوضيحاً للوضع، أعلن الرئيس ما يلي: إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، تحال المسألة كاملة إلى الجمعية العامة التي ستعتمد حينها الميزانية مع الاتفاق بشأن هذه المسألة. وإذا لم تتوصل الجمعية العامة إلى اتفاق بشأن هذه المسألة ومن ثم بشأن الميزانية، فستعمل المنظمة على أساس الميزانية السابقة.

732. وتوجه وفد الصين إلى الرئيس بالشكر وقال إنه قد استمع، خلال الأيام الماضية، إلى المشاورات الخاصة ببرنامج وميزانية الثنائية وشارك فيها، وأنصت أيضاً بعناية لوجهات النظر التي أبدتها الوفود الأخرى وبخاصة بشأن البرنامج 20. ورأي الوفد أن اللجنة لم تحرز أي تقدم ولكن أن الجميع يعلم أنها تحت ضغط تقديم توصية لاعتماد ميزانية جيدة إلى الجمعية العامة. ومع ذلك، رأى الوفد أنه ينبغي للجنة العمل بصورة عملية وبناءة لإحراز تقدم في المناقشات. بيد أن الوفد قد لاحظ أو بالأحرى قد انزعج من بعض البيانات التي أدلت بها بعض الوفود. إذ يبدو أنه تم التشكيك إلى حد ما في حيادية الرئيس. وإن للوفد رأياً آخر في هذا الصدد إذ شعرت بأن الرئيس قد قام بعمله على أكمل وجه خلال الدورتين السابقتين إذ تصرف بصورة مستقلة ومحيدة. وأثنى الوفد ثناء شديداً على الرئيس عمله وإسهامه وأضاف أنه، من الزاوية القانونية، لا ينطوي النظام الداخلي للمنظمة على أي حكم يقضي بقيام حجة حيادية الرئيس أو الطعن فيها على أي أساس من الصحة. وأكد الوفد مجدداً أنه يود مواصلة العمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، على هذه المسألة وعلى جميع البرامج المتعلقة بصورة بناءة ومفصلة ومحددة وملموسة.

733. واقترح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) نهجاً ذا مرحلتين يركز العمل في المرحلة الأولى منه على المرحلة الإجرائية وسبل المضي قدماً لتجنب عرقلة اعتماد الميزانية أو إرسال إشارة سلبية إلى المجتمع العالمي. واستطرد الوفد قائلاً أنه إذا ركزت اللجنة على المرحلة الإجرائية، فينبغي أن تؤخذ بعض المبادئ الأساسية والراسخة في الحسبان على النحو المبين في العديد من الوثائق ذات الصلة، وذلك لأنه ينبغي أن تكون عملية يوجهها الأعضاء وينبغي أن يواصل تنفيذها على أساس هذا المبدأ. وتمثل المبدأ الثاني في الشفافية والثالث، على النحو المذكور في المرحلة الإجرائية، في اعتماد المعاملة المتساوية ومن ثم تبادلي أي نهج يمكن تفسيره على أنه تمييزي. واستدرك الوفد قائلاً إن إجراء المشاورة غير الرسمية ليس خيار جيد في هذه المرحلة. إذ جربت اللجنة هذه الطريقة من قبل. وكما تعلم جميع الوفود، فقد نظر إلى أن المشاورات غير الرسمية التي استهلتها الجمعية

العامة في عام 2010 لم تتمكن، على نحو ملحوظ، من تلبية شواغل الدول الأعضاء وتوقعاتها وتيسير طبيعة هذه العملية التي يوجهها الأعضاء. وتبين ذلك عندما ناقشت اللجنة هذه المسألة في يوليو. وذكر الوفد بأن المجموعة باء قالت إنه ينبغي أن تكون هذه العملية مفتوحة وواضحة وصریحة. ولذلك رأى الوفد أن هذه العملية ينبغي أن تكون شفافة وشاملة قدر الإمكان، مما سيتماشى تماشياً أكبر مع أهداف المنظمة. وبناء على ذلك، اقترح الوفد، كخيار، النظر في تأليف فريق عامل مفتوح العضوية معني بالمكاتب الخارجية. ويمكن أن تؤلف لجنة البرنامج والميزانية الفريق العامل الذي يمكنه أن يباشر عمله فور انتهاء الدورة الحالية. وعرض الوفد الأسباب المنطقية التالية المؤيدة لاقتراحه: تحتاج، أولاً، الآليات الجارية إلى عملية جارية. وورد في الفقرة 177 من ورقة المعلومات "وأشار المدير العام في عدد من المناسبات إلى أن المشاورات ينبغي أن توجهها الدول الأعضاء وأن هذه المشاورات ينبغي أن تكون عملية مستمرة، لا أحداثاً مستقلة." وجاء في الفقرتين 96 و177 "يعتبر إنشاء المكاتب الخارجية عملية متوالية وليس حدثاً منفرداً." ومن ثم، تحتاج عملية جارية إلى آلية جارية للنظر في العديد من المشكلات المتعلقة بهذه المسألة ومعالجتها. كما أثار الوفد الحجة القانونية التالية. إن لجنة البرنامج والميزانية هيئة منبثقة عن البنية الرئاسية لليوبو. وقدمت توصيات إلى الجمعية العامة التي اعتمدت، في نهاية المطاف، البرنامج والميزانية. وقد تقرر لجنة البرنامج والميزانية إنشاء هيئات فرعية لدراسة مسائل محددة. فعلى سبيل المثال، قررت اللجنة، في دورتها الثامنة، تأليف فريق عامل مفتوح العضوية معني بالاقترحات وإنشاء لجنة الويوو للتدقيق (الفقرة 174 (4) من الوثيقة WO/P/PBC/8/5). وتمثلت أمثلة أخرى في: الفريق العامل المخصص المعني بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويوو في مجال التعاون لأغراض التنمية الذي شكلته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثامنة (الوثيقة CDIP/9/15)؛ والفرق العاملة بين الدورات ومجموعات الصياغة المفتوحة العضوية المؤلفة في إطار اللجنة الحكومية الدولية. ورأى الوفد أنه إذا قررت اللجنة توخي الحذر في عملها وسعيها إلى تبديد انشغالات الجميع، ينبغي أن تتسم اللجنة، قدر الإمكان، بالشفافية. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، أفاد الوفد بأن أي قرار قد يمثل جزءاً من مناقشة حقيقية بشأن حساب الاعتمادات المالية، سيكون سابقاً لأوانه وسيبعد اللجنة عن المسار الذي يجب أن تتجهه. وأضاف الوفد أنه إذ قرر تخصيص اعتماد مالي، فيمكن تخصيصه للمتمسكي استضافة المكاتب الخارجية أي أصحاب الطلبات الأربعة والعشرين. ولم يصر الوفد على ذلك ولكن إذا أراد الأعضاء تفادي البت في هذه المناقشة الهامة، فينبغي تخصيص الميزانية لجميع الطلبات. وعقب هذه المناقشة الهامة، يمكن تعديل الميزانية على النحو الواجب.

734. ولخص الرئيس كلمته قائلاً إن وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) اقترح تخصيص الميزانية للمكاتب الأربعة والعشرين المطلوبة. واستطرد الرئيس قائلاً أنه لا يرى أي إشكالية في ذلك إذا اتفقت الدول الأعضاء على هذه الفكرة مضيئاً أنه يمكن إنهاء المناقشة عند هذه النقطة.

735. وصرح وفد بيرو أنه لم يطلب تخصيص ميزانية للطلبات الأربعة والعشرين مضيئاً أنه ثمة وثيقة تتضمن قائمة بالمبادرات الخاصة بإنشاء مكاتب خارجية لم يطالع عليها الوفد وتنطوي على التماس 33 بلداً لإنشاء مكتب خارجي جديد في مناطقها المعنية. وأيد الوفد الطلب الذي قدمه وفد ترينيداد وتوباغو في بيانه لاعتماد عمليه توجيهها الدول الأعضاء. وينبغي النظر في جميع الطلبات التي تقدمها مجموعات الدول الأعضاء على أساس متساوٍ. ومن ثم، لم يفهم الوفد لما لم يظهر طلبه في الوثائق ونادى بالتوصل إلى حل منسق وعملي لهذا الوضع.

736. والتمس وفد جمهورية كوريا توضيحاً. فبعد الاستماع لمداخلة وفد الهند بشأن الفقرة 177، أبدى الوفد رغبته في الحصول على توضيح بشأن اعترام الأمانة إدراج البلدين الإضافيين في هذه الفقرة.

737. ورد الرئيس قائلاً إن الأمانة سترد على هذا السؤال لاحقاً.

738. وتوجه وفد مصر إلى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بالشكر على ما أدلت به من بيانات ولتأييدها إنشاء مكاتب خارجيين في أفريقيا. وقال الوفد إنه يفهم تماماً موقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن إنشاء مكتب

خارجي في منطقتها وأنه يعلم أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد قدمت طلباً في هذا الصدد، مما يتماشى مع ما أفادت به المجموعة الأفريقية بشأن المكاتب الخارجية الإقليمية. وفيما يتعلق بالمكاتب الخارجية في أفريقيا، رأى الوفد أن أفريقيا تحتاج في الواقع إلى أكثر من مكنتين خارجيين إذ تتضمن القارة عدداً ضخماً من البلدان والعديد من المناطق الفرعية التي تتحدث بلغات مختلفة ولها احتياجات مختلفة. وكانت البلدان الأفريقية قد طلبت بداية أكثر من مكنتين خارجيين. ولكن تفهماً لحقائق الحياة وواقع الموارد المالية المحدودة، توجه الوفد إلى الأمانة بالشكر على اقتراحها إنشاء مكنتين خارجيين في أفريقيا في إطار ميزانية الثنائية 2014/15. وقد يتسنى للجنة، في المستقبل، النظر في الطلبات الأخرى التي قدمتها البلدان الأفريقية. وذكر الوفد مجدداً فهمه التام لموقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسأل الوفد الأمانة عن إمكانية الموافقة على إنشاء ستة مكاتب خارجية خلال الثنائية المقبلة بحيث تُدرس الطلبات اللاحقة بجدية. ورأى الوفد أن ذلك سيرسل إشارة إلى جميع الدول الأعضاء بأنه تم الشروع في عملية جدية ترمي إلى النظر بجدية في جميع الطلبات. ورأى الوفد أن فكرة تأليف فريق عامل معني بالمكاتب الخارجية فكرة جيدة. إذ سيتيح ذلك تطوع اللجنة للمستقبل وسيبين أن اللجنة تضي قدماً في هذه العملية مراعية في ذلك إمكانية إنشاء مكاتب إضافية بحسب الاقتضاء. كما أيد الوفد النقطة التي أثارها وفد الصين الذي قال إنه ينبغي للأعضاء احترام رؤساء اللجان وتقبل سبل عمل اللجان والاعتراف بأنه حينما يتم انتخاب شخص ما رئيساً للجنة فلم يعد ذلك الشخص يمثل بلد أو مجموعة بعينها. وإنما أصبح يمثل مصالح جميع أعضاء اللجنة. واستطرد الوفد قائلاً إن الرئيس كان بالطبع محايداً وأنه يتوقع من الأمانة أيضاً أن تتسم بالحيادية في جميع الحالات. وأضاف أنه لا ينبغي استخدام هذه الاعتبارات حجة لعرقلة المشاورات التي تضم جميع الدول الأعضاء.

739. ورفض وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بيان المجموعة بآء الذي أدلى به وفد بلجيكا. وقال إن المنظمة تمتلك على الأقل تفاصيل كافية عن كل مسألة، ومع ذلك ترغب المجموعة بآء في معالجة هذه المسائل بشكل عام لا يتيح أي تعمق. وأشار الوفد إلى أن اقتراح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تأليف فريق عامل اقتراح قد يحظى بموافقة الوفد. ومع ذلك، شدد الوفد على أن المكتب الذي طلب إنشائه لم يدرج في الميزانية المقترحة. واتفق الوفد أيضاً مع البيان الذي أدلى به للتو وفد مصر.

740. ورأى وفد إسبانيا أن سلوك الرئيس كان حيادياً تماماً. وقال الوفد إنه يدرك أن الاجتماع يسوده قدر من التوتر وشكر الرئيس على حسه الفكاهي الذي ساعد المشاركين على الاسترخاء. وأعرب عن اقتناعه بأن جميع الوفود لا تعترض على فتح مكاتب إقليمية خارجية. ويبدو أن العديد من الوفود ترى أنه ينبغي اتخاذ قرار بعد الاضطلاع بعملية شفافه أكثر شمولاً وبناء على مجموعة من المعايير. وإذا وافق الجميع على استهلال المشاورات في الأسبوع التالي، فمن السابق لأوانه إصدار حكم مسبق على نتائج هذه المشاورات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المجموعات الإقليمية، وبخاصة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أدركت أن هذه العملية يجب أن تشمل المساواة للجميع، وأنه قد يتسنى تحقيق نتيجة مرضية من شأنها أن تحشد دعم جميع الوفود إذا أتاحت الميزانية ذلك. واتفقت معظم الوفود على أنه ينبغي تخصيص ميزانية لإنشاء المكاتب الخارجية. وتفادياً للحكم مسبقاً على نتائج المناقشات وحفاظاً على التوازن بحيث ترى جميع المناطق أنه يتم التعامل معها بإنصاف، ينبغي توضيح إما عدد المكاتب الخارجية أو أسماء البلدان التي ستحظى بهذه المكاتب الخارجية. ولعل ذلك يتيح حل المسألة وتلبية التحدي الذي تواجهه اللجنة.

741. وتوجه وفد ألمانيا إلى الرئيس بالشكر لإعادة التركيز على ما يفترض للجنة القيام به، أي الاتفاق بشأن ميزانية أو تقديم اقتراح بشأن ميزانية البرنامج 20 إلى الجمعية العامة. وتمثل المهمة الحالية في الرد على السؤال التالي: ما الذي يمكن اقتراحه حقاً، بتوافق في الآراء كالعادة، على الجمعية العامة؟ وقال الوفد إنه، نظراً إلى جميع المداخلات التي أجريت، قد يتفق عدد من الوفود فوراً على البرنامج 20، بما في ذلك الاقتراح الوارد في الفقرة 20 "كما هو". ولم تعترض الوفود الأخرى على مواقع المكاتب الخارجية الخمسة أو غيرها من المواقع التي اقترحتها الأمانة، لكنها التمتت مزيداً من الوضوح بشأن المعايير التي أدت إلى اختيار المواقع الخمسة، وكذلك إمكانية فتح مكاتب إضافية في إطار ميزانية عامي 2016/17. ومع ذلك، تريد بعض الوفود الأخرى، رغم موافقتها على الاعتماد المالي الذي اقترحته الأمانة، أن يشمل ذلك الاعتماد مكاتب إضافية. ورأى الوفد أن

الأعضاء منقسمون بشأن هذه المسائل و تساءل عما إذا كانت هناك وسيلة تتيح اتفاق الجميع على برنامج للثنائية 15/2014 بيدد جميع الشواغل. وتمثل السؤال في ما يتعين على لجنة البرنامج والميزانية القيام به هذا الأسبوع والأسبوع التالي لتمكين الجمعية العامة من اعتماد ميزانية مناسبة. وكان الرئيس قد اقترح آلية، قد يتجاوز تنفيذها يوم الجمعة المقبل. وفيما تتمثل الاحتياجات الأخرى اللازمة للرد على الأسئلة التي أثارها الدول الأعضاء؟ أفاد الوفد في هذا الصدد بأنه رأى الكثير من الجدارة في اقتراح إجراء المزيد من المشاورات بشأن كيفية حل المشكلة. بيد أنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية، عند إعادة النظر في هذه الآلية، أن تسعى حقاً إلى التحقق من أن الآليات التي يستخدمها الأعضاء، أيًا كانت، هي آليات أعدتها لجنة البرنامج والميزانية، وذلك بحيث يمكن إحالة نتائج آلية التشاور إلى الجمعية العامة على النحو الواجب وإضافة الشرعية والشفافية والسبل الإجرائية الصحيحة على تناول هذه القضية.

742. وأعرب وفد الجزائر متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية عن ارتياكه إذ يبدو أحياناً أنه لا يوجد إلا خياران وهما: الموافقة على ما اقترح أي فتح خمسة مكاتب خارجية، أو عدم القيام بأي شيء فيما يخص المكاتب الخارجية. واستطرد الوفد قائلاً أنه ثمة وفرة من الخيارات: فقد اتسمت بعض المداخلات والبيانات التي أدلى بها بالإيجابية والبعض الآخر بالسلبية. إذ أيدت المجموعة الأفريقية تماماً الآراء التي أعرب عنها وفد الصين، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبعض الوفود الأخرى. وأعربت المجموعة الأفريقية عن دعمها لافتتاح مكتب خارجي جديد لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالمكتب الخاص بالمنطقة الأفريقية، كانت المجموعة منفتحة وعلى استعداد تام للموافقة على إنشاء بعض المكاتب الأخرى، أيًا كانت الصيغة التي تقررها اللجنة. ومع ذلك، سلط الوفد الضوء على أن العملية لن تنتهي عند هذا الحد. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تضع في اعتبارها أن هذه العملية لن تنفذ "الآن أو أبداً". وإنما ستخصص اعتمادات لبعض المكاتب الخارجية هذه المرة وتخصص اعتمادات لبعض المكاتب الأخرى في الميزانية المقبلة. ودعا الوفد الوفود الأخرى إلى اعتماد هذا النهج في التفكير أي أن تتقبل فكرة إنشاء مكاتب خارجية خلال الثنائية المقبلة وأن تتسم بالمرونة في هذا الشأن. وفيما يخص المجموعة الأفريقية، فقد أعربت عن استعدادها لدعم إنشاء أكثر من خمسة مكاتب، أيًا كان عددها، وأن توافق على ذلك. وذكر الوفد تحديداً أنه يعتبر البيانات التي تقترح موافقة اللجنة على فتح خمسة مكاتب خارجية جديدة دون ذكر مواقعها بيانات سلبية. وأوضح الوفد أن ذلك يعني، بالنسبة إلى المجموعة الأفريقية، الاستجابة "بلا" لأفريقيا والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. فهذا هو المقصود. وتمثلت هذه المداخلات السلبية التي أجرتها الوفود التي كانت تستتر وراء بيانات تطلب فيها المزيد من الوقت المناقشات. وتوضيحاً لمقصده، قال الوفد إن إجراء مشاورات وتحديد معايير بل وتحديد رئيس كل مكتب أمور تتجاوز عملية توجيهها الدول الأعضاء. إذ يمثل ذلك تحكماً فيما سيحدث في بلدان أخرى. ولا يسع الوفد قبول هذه الإدارة التفصيلية وهذا التحكم فيما سيحدث في منطقتهم. وطلب الوفد تقديم اقتراح أكثر معقولة.

743. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء ولفت الانتباه إلى أن الحياة لم تكن يوماً سوداء أو بيضاء اللون وإنما كانت دائماً رمادية اللون وأن اللجنة في حاجة إلى مناقشة مختلف الظلال. ورغب الوفد في الرد على بعض التعليقات الذي أبداه بعض الزملاء فيما يخص تعليق سابق أبداه الوفد. فاستهل الوفد رده بالثناء على الرئيس لروحه الدبلوماسية. ثم ذكّر بإعلان الرئيس اليوم السابق أنه لن يتمكن من قيادة المشاورات. وقال الوفد في هذا الصدد أن الرئيس سيقتقد. وأن مريط الفرس هنا ليس مسألة مشاركة شخصية. وإنما مسألة مشاركة وطنية تتلخص في السؤال البسيط التالي: هل بلد الرئيس مهتم بالحصول على مكتب خارجي؟ نعم أم لا. وأفاد الوفد بضرورة تفادي تضارب المصالح مما يعني، من الناحية المثالية، رئيساً ليس متدخلًا بصورة شخصية في هذا الشأن.

744. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية. إذ يسود الاتفاق، من حيث المبدأ، بشأن فتح مكاتب خارجية جديدة أي الاستجابة بـ "نعم" لأفريقيا والاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة. وذكر الوفد أنه كثيراً ما يتهم الأعضاء بمعاملتهم الصعبة للأمانة. بيد أن الأعضاء قد أضعوا الوقت والأمانة مسؤولة عن المنهجية المتبعة. وذكر الوفد بأن خارطة الطريق، على نحو ما أشار إليه وفد الصين والاتحاد الروسي، تعود إلى جمعيات عام 2010 وذكر تحديداً أنه كان من المفترض عقد اجتماعات وتحديد سبل اختيار مواقع المكاتب الخارجية إلخ. وقد وضعت خارطة الطريق منذ عام 2010.

ثم تبع ذلك مشاورتين غير رسميتين في سبتمبر 2010 ويونيو ولم يحدث شيئاً بعد ذلك لمدة عامين. وأفاد الوفد بأنه لم يدعى إلى أي مشاورات وأنه قد دعي فجأة الآن إلى اتخاذ قرار (خلال يومين أو أسبوعين كحد أقصى) بشأن ما ينبغي القيام به على مدار العامين المقبلين. وأعرب الوفد عن إدراكه أن الوفود، مثل فرنسا، التي لم يتم إشراكها في العملية أو إبلاغها بها، تشعر بخيبة أمل. وأشار الوفد إلى أن فرنسا تمثل أحد المساهمين الرئيسيين في المنظمة وتود أن تتاح لها الفرصة للتحدث وبخاصة أنها قد وافقت على المبدأ. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم إشراكه في هذه العملية. وأعرب كذلك عن خيبة أمله وخيبة أمل الوفود الأخرى التي قدمت طلبات ثم تبين أنه لم يتم متابعة هذه الطلبات بينما تم تلبية طلبات أخرى لم يعلم بها أحد وكانت سرية تقريباً فجأة. ورأى الوفد أن ذلك غريب للغاية. ويتم التحدث حالياً عن إمكانية تأليف فريق عامل غير رسمي. وقد يكون هذا الفريق مخصصاً ولكنه يجب أن يكون مفتوح العضوية كي تشعر جميع الدول الأعضاء بتملكها لهذه العملية وذلك بغية مساعدة البلدان التي توشك على فتح مكاتب خارجية وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها في الوقت الحاضر. ويلزم تحديد معايير لتحقيق ذلك وتم بالفعل ذكر هذه المعايير لعدد من المجالات. ولكن ما يلزم القيام به هو النظر في سبل عمل هذه المكاتب الخارجية. وتحقيقاً لذلك، تحتاج الأمانة إلى توضيح حجم الموارد البشرية والمرافق اللازمة لمكتب بعينه وكيفية سير أعماله. وأعلن الوفد اتفاقه مع المبدأ ولكنه قال إنه أصبح من الضروري "وضع اليد في العجين" ودراسة سبل تحقيق ذلك من الناحية العملية. وإن الأعضاء في حاجة إلى الاطلاع على بعض المبادئ التوجيهية أو المعلومات بشأن المكاتب الخارجية، وذلك فيما يتعلق بما يلي: كيف فُتحت هذه المكاتب وعملت وعند الاقتضاء كيف أغلقت. وتحتاج الأمانة إلى مساعدة اللجنة في ذلك. وأفاد الوفد بأن الوقت قد حان للجميع أن يشمروا عن سواعدهم وأن ينكبوا على العمل على أساس رسمي أو غير رسمي. بيد أن الوفد يفضل اعتماد إجراء رسمي نظراً إلى نتائج الطريقة غير الرسمية. العمل. ويجب أن يبدأ العمل يوم الاثنين القادم، في إطار فريق عامل مفتوح العضوية يتولى قيادته رئيس محاييد تطوع لهذا الدور.

745. وأعرب وفد كينيا عن تأييده لبيان وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. ورأى أنه ينبغي حل قضية المكاتب الخارجية هذه مضيفاً أن الأعضاء ما فتئوا يعربون عن الحاجة إلى تحديد معايير. ولم يعارض الوفد وجود معايير، ولكنه رأى أنه لا حاجة إلى اتخاذ هذا الطريق الطويل لتحقيق هذا الهدف القريب. فعندما لم يكن هناك مكتب في أفريقيا، كان من البديهي إنشاء مكتب، وذلك دون الحاجة إلى تأليف 10 أفرقة عاملة. ورأى الوفد أن اقتراح مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إنشاء مكتب إضافي إلى جانب المكاتب الخمسة اقتراح معقول للغاية. وفي المستقبل، وإن أمكن الأمر، قد ينظر في حالات بلدان أخرى (مثل الهند). ورأى الوفد أن الوقت قد حان لإعطاء المناطق ما تستحقه، وأضاف أن أفريقيا تحتاج إلى أن تعامل على قدم المساواة مع المناطق الأخرى. ويجب أن يكف الأعضاء عن التحدث عن المعايير إذ لن يتم إنشاء، في نهاية المطاف، مكتب خارجي في كل بلد. فهناك بلدان أو مناطق ستستفيد أكثر من مكتب إقليمي على نحو ما طُلب لأفريقيا وهو إنشاء مكتبين لخدمة مصالح المنطقة بأكملها. وإضافة إلى ذلك، فإن ما حدث في أفريقيا مسألة ترجع إلى اتخاذ أفريقيا والأفريقيين وخدمهم قرار إنشاء هذه المكاتب مثلاً في البلدان المقترحة (أو التي قدمت طلباً بذلك) أو في بلدان أخرى في أفريقيا. ومن ثم، لن يعود وضع معايير لتحديد أهلية بلد بحد ذاته لاستضافة مكتب خارجي بالكثير من الفائدة. واقترح الوفد اعتماد منظور إقليمي: أي إنشاء مكتبين في أفريقيا ومكتب إضافي في أمريكا اللاتينية، ومكتب في الاتحاد الروسي فالصين فالولايات المتحدة وأخيراً في الهند. وأعرب الوفد عن إحباطه ولكنه رأى في ذلك عملية وإجراء واضحين للغاية. وقد ذكر في اليوم السابق أن الويبو قد أدت دخلاً كبيراً، ولذلك فإن ثمة حاجة إلى التحرك بصورة استراتيجية وإنشاء مكاتب خارجية تخدم مصالح المنظمة. ويعني ذلك إنشاء هذه المكاتب في مناطق محددة إذ يترتب على الآثار المالية الناجمة عن ذلك عدم إمكانية إنشاء مكتب في كل بلد من البلدان. وفي الختام، أعرب الوفد مجدداً عن تأييده لبيان المجموعة الأفريقية ولموقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

746. وتوجه وفد المملكة المتحدة إلى الرئيس بالشكر على مقترحاته الحكيم التي قدمها في اليوم السابق، والتي ساعدت في توفير الوقت وتفاذي تكرار مواقف معروفة بالفعل. ثم ذكر الوفد النقاط الثلاث التالية: أعرب الوفد أولاً عن تأييده التام لاقتراح الرئيس إجراء مشاورات مع جميع الدول الأعضاء في الويبو (مشدداً على ذلك). ولا يمكن اقتصر هذه العضوية على

العضوية في لجنة البرنامج والميزانية. كما أيد الوفد فكرة استهلال المشاورات في أقرب وقت ممكن وأعرب عن استعداده التام للمشاركة على نحو بناء منذ اليوم الأول ويفضل أن يكون بصورة رسمية. وأعرب الوفد ثانياً عن تأييده لفكرة المدير العام لإجراء مشاورات منفصلة بشأن مسألة ازدواجية العمل في المراكز ورغبته في أن يبين ذلك في الوثيقة الختامية لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية الحالي. وأعرب الوفد ثالثاً عن اتفاقه، بوجه عام، مع اقتراح المجموعة بآء أنه من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الميزانية، قد يتمثل حل جيد في الموافقة على تخصيص مبلغ تقريبي من الأموال دون البت مسبقاً في مواقع المكاتب الخارجية أو عددها. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن وضع المناقشة ليس بعيداً عن التوصل إلى حالة تحقيق النجاح لجميع الأطراف. وقد سمع تأييد الدول الأعضاء القوي لإنشاء خمسة مكاتب خارجية أو أكثر واتفق على ذلك. وتتحمل الدول الأعضاء الآن مسؤولية تنفيذ ذلك على نحو منهجي ومنسق ومنصف من خلال عملية شفافة ومفتوحة.

747. وأعرب وفد بنغلاديش عن ثقته في الرئيس وأفاد بأن وجهات النظر المتباينة نجمت عن عدم وجود مبادئ توجيهية ومعايير. وإن اقتراح الأمانة المواقع الثلاثة، إلى جانب الموقعين في أفريقيا، لا بد وأن يكون قد استند إلى أسباب منطقية إذ إن الأمانة لم تستحدث شيئاً من عدم. ولذلك وبما أنه تم الاستناد إلى بعض الأسباب المنطقية أو الاعتبارات، فإن الوفد رأى أنه يمكن ترسيخ هذه الأسباب في إطار مجموعة من المعايير. ويمكن مواصلة المشاورات لوضع المعايير كي يكف الجدل الحالي والنزاع في المستقبل. فإذا كانت هناك معايير، فسيستكن الجميع. وأعرب الوفد عن تأييده لفكرة الرئيس.

748. وتوجه الرئيس إلى وفد بنغلاديش وجميع الوفود الأخرى بالشكر على ثقته فيه وثنائها عليه. وذكّر الرئيس الوفود بأنه لن يتمكن من حضور المشاورات التي كان سيتولى قيادتها إن تمكن من ذلك. وأشار إلى أنه في حاجة إلى شخص يمكنه بدء العمل فوراً يوم الاثنين ومواصلته حتى انعقاد الجمعية العامة. ولخص الرئيس كلمته قائلاً أن تأليف فريق عامل مفتوح العضوية بتعيين رئيس في هذا اليوم سيحقق النجاح لجميع الأطراف. وسيتم تكليف الفريق العامل بالنظر في اقتراح الأمانة لإنشاء خمسة مكاتب. وسيمثل ذلك متابعة للمناقشة الراهنة ولكن في إطار مجموعة من الدول الأعضاء. فلن تبدأ المناقشة من الصفر. وسيقوم الفريق العامل على أساس اقتراح الأمانة. وستكون العملية عملية تقودها الأعضاء. وقد تصدر لجنة البرنامج والميزانية، على نحو ما قاله وفد إيران (جمهورية- الإسلامية)، طلب رسمي للتكليف بهذا العمل من خلال فريق عامل مفتوح العضوية له رئيس. ويمكن تعديل اقتراح الأمانة خلال المشاورات: سواء بزيادة عدد المكاتب أو خفضها. وستصدر الجمعية العامة القرار النهائي.

749. وتقدم وفد نيجيريا، في جلسة بعد الظهر، بعبارات التهنئة إلى الرئيس وشكر الأمانة على الوثائق المقدمة. ورحب الوفد باقتراح إنشاء خمسة مكاتب خارجية وأشار إلى الطبيعة الحاسمة للمكاتب الخارجية بالنسبة إلى منطقة البلدان الأفريقية التي تعد منطقة ثرية من حيث المادة ولكنها تواجه صعوبات من حيث الانتفاع والقدرات التي تمكنها من المشاركة بفعالية في نظام الملكية الفكرية الدولي. كما أيد الوفد، إلى جانب المجموعة الأفريقية والوفود الأخرى، اقتراح إنشاء مكتب خارجي آخر في الثنائية المقبلة. ويمكن إدراج هذا المكتب في ميزانية الثنائية المقبلة على نحو ما طلبه وفد مصر من الأمانة. وقال الوفد إنه يدرك أن إنشاء المكاتب الخارجية عملية جارية بحيث يمكن النظر في بلدان أخرى مثل إيران (جمهورية- الإسلامية) لإنشاء مكتب خارجي فيها خلال فترة العامين المقبلة. وأخيراً فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية المقترحة، قال الوفد إنه غير متأكد من موقف المجموعة الأفريقية بشأن هذه المسألة ولكن يمكنه أن يتسم بالمرونة طالما أن هذا الموقف لا يخجل بالاتفاق الخاص بالمكاتب الخمسة التي اقترحتها الأمانة.

750. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه استمع عن كثب إلى تعليقات العديد من الوفود، بما في ذلك مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، و المجموعة الأفريقية وكذلك المجموعة بآء. وقال الوفد إنه يدرك أن هناك الكثير من القواسم المشتركة. وأعرب عن أمله في أن يكون الأعضاء مستعدين الآن للنظر في بعض أمور الصياغة وبخاصة فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها وفد شيلي بشأن الافتقار لأي تغييرات فيما يخص نص البرنامج 20. وأبدى الوفد الاقتراح التالي سعياً إلى تيسير العملية وحفاظاً على الانساق مع اقتراح الرئيس: في إطار الفقرة 20.21 من وثيقة الميزانية، حذف الإحالة إلى البلدان

المحددة. وإضافة فقرة جديدة بدلاً من ذلك. ويمكن أن تبقى عناصر الفقرة 20.21 الحالية دون تغيير مع حذف أسماء البلدان الخمسة المحددة. ويصاغ نص الفقرة الجديدة على النحو التالي: "توافق لجنة البرنامج والميزانية على تأليف فريق عامل استشاري" - ويمكن، عند الاقتضاء، إجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه الصياغة - "بغية مناقشة مسألة توسيع مكاتب الويبو الخارجية والعملية والمنهجية التي يمكن من خلالها تحديد الحاجة إلى إقامة مكاتب خارجية جديدة للويبو واختيار البلدان المستضيفة المهتمة لبرنامج وميزانية ثنائية 15/2014 وفترات العامين المقبلة. ورأى الوفد أنه ينبغي استغلال هذا الوقت لتعيين الرئيس. وواصل الوفد قائلاً "ويكون رئيس الفريق العامل XX الذي سيقدم تقريراً إلى الجمعية العامة المنعقدة في عام 2013 بشأن التقدم المحرز والقرارات المتخذة في إطار الفريق العامل الاستشاري".

751. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لبيان وفد الجزائر المتعلق بإنشاء مكتب خارجي إضافي إلى جانب المكاتب الخارجية الخمسة.

752. وأفاد وفد الهند بأنه بعد الاستماع إلى العديد من وجهات النظر التي أعرب عنها في اليومين الماضيين، انتابه، وانتاب بعض الزملاء الآخرين، ارتباك وحيرة كبيرة. وقال الوفد إنه لم يودى سوى تقديم حالة الهند وكان لا يعلم أن مجموعات إقليمية تعالج بعض الجوانب الإدارية للمقترحات وأنه تم تبادل خطابات بين الأمانة والدول الأعضاء. وأفاد الوفد بأنه يدرك حقوق المجموعات الإقليمية. فإذا طُلب من المجموعات الإقليمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إقامة مكتب أم مكتبين، فإن للهند بوصفها منسقة مجموعتها حق مشروع في طلب إقامة أكثر من مكتب خارجي واحد. وأشار الوفد إلى أن الهند تمتلك جميع المؤهلات والمزايا إذ إنها ثاني أكبر البلدان من حيث عدد السكان والاقتصاد. وأعرب الوفد عن رغبته الصادقة في إجراء مناقشة حقيقية لحل هذه المشكلة. وأضاف أن الوفد سيكون، بطبيعة الحال، على استعداد لقبول الفكرة التي عرضها وفد الولايات المتحدة. وكان الوفد قد ذكر ذلك بالفعل في مداخلة سابقة لأنه لا يريد أن يُنظر إليه على أنه طلب شيئاً بصورة غير عادلة أو أنه لا يريد عملية تتسم بالشفافية. وقال الوفد إنه قد أودع مطلبه على أساس الوثائق التي قدمتها الأمانة خلال الدورة الماضية. وكان الوفد قد حاول تبرير ذلك الطلب مثلما بررتة البلدان الخمسة الأخرى المرشحة.

753. وأعرب وفد بنما عن تأييده للمتحدثين باسم منطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي الذين قد اتخذوا الكلمة بالفعل وذكر مجدداً أنه ينبغي إنشاء المكتب الخارجي لأمريكا اللاتينية على الأساس ذاته الذي سيتم بموجبه إنشاء المكاتب المقترحة حالياً. ولا يسع الوفد قبول تطبيق معايير مختلفة لمكاتب مختلفة وطلب من الأمانة إدراج إنشاء مكتب لمنطقة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في البرنامج 20.

754. وأعرب وفد المكسيك مجدداً عن رغبته في تعميم محتويات البرنامج 20 بتعديلاتها المقترحة. كما طلب الوفد توزيع الاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة للتو. إذ سيكون من المفيد للغاية رؤيته بوضوح. وشدد الوفد على أنه ينبغي معاملة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي على قدم المساواة.

755. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح عضوية يكون جامعاً ويعمل على أساس رسمي في إطار عملية مفتوحة وواضحة وصریحة. وفيما يتعلق بالأساس الذي سيعمل عليه الفريق العامل، أفاد الوفد بما يلي: إذا اتفق بوجه عام على الوثائق التي تعدها الأمانة وعلى اقتراح إنشاء خمسة مكاتب جديدة، فلن تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المشاورات أو تأليف فريق عامل. وبعد التفكير، ذكر الوفد أنه من السابق لأوانه جداً القول إن الفريق العامل سيعمل على أساس المقترحات التي قدمتها الأمانة، مضيفاً أنه ممتن للأمانة لما بذلته من جهود. فعبارة أخرى، ينبغي أن يعمل الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية هذا، بمشاركة الجميع، على أساس جميع المقترحات والوثائق والطلبات والعروض التي أُشير إليها أو نوقشت خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية في يوليو ودورتها الحالية ودورتها السابقة. وكما طلب وفد المكسيك، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية المقترحات كتابة قبل أن تدعم أي موقف. ومع ذلك، فقد رأى الوفد

أن الفريق العامل ينبغي أن يعمل على أساس توافق في الآراء وينبغي تقديم الاستنتاج الناجم عن هذا التوافق إلى الجمعية العامة.

756. وتوجه وفد البرازيل إلى الرئيس بالشكر وأعرب عن تأييده لموقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأفاد بأنه لا يعارض إنشاء مكتب خارجي ثاني في المنطقة على الأساس ذاته الذي سيتم بموجبه إنشاء مكتب الويبو في البرازيل.

757. وخلص الرئيس إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. ودعا المجموعات والوفود إلى التشاور وإمعان النظر في الاقتراح الحالي والقضية كما هما. وأرجأ إجراء المزيد من المناقشات إلى وقت لاحق.

758. ولم يتم إبداء أي تعليقات بشأن البرنامج 21.

759. وأشار الرئيس، فيما يتعلق بالبرنامج 22، إلى تسوية في الموارد تبلغ 100 000 فرنك سويسري وتدرج في باب التكاليف "غير المتعلقة بالموظفين" بغية استيعاب البرنامج 30 وسأل عن معنى ذلك.

760. وأوضحت الأمانة أنه بغية إعادة البرنامج 30، تم نقل مبلغ قدره 100 000 فرنك سويسري إلى هذا البرنامج.

761. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 23.

762. وتوجه وفد المكسيك إلى الأمانة بالشكر على ما أدخلته من تعديلات على البرنامج 23 بما في ذلك إضافة مؤشرات أداء لقياس نسبة التغيب والتنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين وهي قضايا أثارها العديد من الوفود خلال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. بيد أنه اتضح من إطار النتائج الوارد في الصفحة 189 من الوثيقة WO/PBC/21/8 أنه رغم أنه تم وضع المؤشرات المرجعية، لم تحدد الأمانة أي أهداف لهذه المؤشرات الثلاثة. وكان الوفد قد أعرب سابقاً عن تأييده لإدراج الأهداف غير الملموسة. وكانت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قد أثارَت النقطة ذاتها في بيانها العام بشأن تصحيح عدم التوازن الجغرافي للموظفين في الأمانة. وطلب من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات بشأن هذه الأهداف والتهج الواجب اعتماده فيما يخص المؤشرات الثلاثة.

763. وأفاد وفد مصر بأن العديد من الوفود أثارَت، خلال دورات لجنة البرنامج والميزانية، قضية التمثيل الجغرافي العادل. وقدم طلباً أشير إليه في تقرير الاجتماع السابق بشأن إدماج مبدأ التمثيل الجغرافي في البرنامج بوصفه أحد أسس الموارد البشرية. ولا يبدو أنه تم إدراج هذا المبدأ في النسخة المنقحة من البرنامج 23. وكرر الوفد طلبه بأنه ينبغي إدراج هذا المبدأ كمبدأ رئيسي للموارد البشرية في الويبو.

764. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لبيان وفد مصر بشأن التنوع الجغرافي. وقال إنه ينبغي استبدال التنوع الجغرافي بالتمثيل الجغرافي العادل، وهو مبدأ أساسي مشار إليه في وثائق مختلفة، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وطلب الوفد أن يؤخذ مؤشراً بعين الاعتبار فيما يتعلق بوضع إطار زمني استراتيجي وآلية لتحقيق التمثيل الجغرافي العادل. إذ كانت تعالج قضايا التقاعد وتعيين الموظفين دون مراعاة المبدأ الأساسي للتمثيل الجغرافي العادل.

765. وذكر وفد البرازيل متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية بأن المجموعة كانت قد التمسَت سابقاً أن يدرج أيضاً مبدأ التمثيل الجغرافي العادل، على النحو المطبق في منظومة الأمم المتحدة، في البرنامج وأن يصبح جزءاً من سياسات الويبو.

766. والتمس وفد فرنسا أن تقدم العروض المتعلقة بالتمثيل الجغرافي والأصل الجغرافي على أساس الفئة تلو الأخرى. إذ إن فرنسا ممثلة فوق النصاب من حيث عدد الموظفين من فئة الخدمة العامة الفرنسيين الجنسية ولكن ليس من حيث عدد الموظفين من فئة المهنيين ومن درجة مدير. وإن رواتب الموظفين من فئة الخدمة العامة وتكلفة المعيشة العالية للغاية كثيراً ما

جعلت من الصعب قبول أفراد من قارات أخرى وظائف في جنيف. وكان الواقع الجغرافي أن جنيف محاطة بفرنسا ويلزم أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بالأهداف والإحصاءات، تم إيلاء عناية خاصة إلى التوزيع الجغرافي وعدد المديرين. وكانت نسبة الموظفين من درجة مدير إلى الموظفين من فئة الخدمة العامة عالية للغاية وأعلى من جميع المنظمات الأخرى. وكان هناك 63 مديراً. وذكر الوفد الأمانة بأهمية الحفاظ على نسبة متوازنة نظراً إلى أن هذه القضية سنثار كذلك فيما يخص المكاتب الخارجية. وكان من الضروري إجراء المزيد من المناقشات بشأن عدد الوظائف من درجة مدير التي ستحتاج إليها المكاتب الخارجية. وأعرب الوفد عن الشواغل التي أبدتها وفود أخرى فيما يخص مسألة شفافية البيانات.

767. وقالت الأمانة إن استراتيجية الموارد البشرية ستناقش في الوقت المناسب. وكان من الواضح أن التمثيل الجغرافي العادل ينطوي على أكثر من مجرد تعيين موظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن، وذلك على النحو المبين في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وستكون مساعدة المستشار القانوني ضرورية في هذا الصدد.

768. وأفاد وفد بلجيكا بأنه ينبغي التمسك بمعايير الأمم المتحدة لتعيين الموظفين الجدد. وينبغي أن يستند التوظيف إلى المعايير الجغرافية و الجدارة كليهما.

769. وأفاد وفد غينيا بأنه ينبغي مراعاة هذه البلدان الممثلة دون النصاب أو غير الممثلة على الإطلاق في إطار الويبو مثل غينيا على النحو الواجب. إذ إن أمانة الويبو لم تعين يوماً موظفاً من غينيا.

770. وأثار وفد المكسيك مسألة المؤشرات والأهداف المرتبطة بالميزانية. وإذا وضعت المسألة الجغرافية جانباً، فإن هناك نقصاً في الأهداف المتعلقة بالقضايا الهامة المتمثلة في التغيب والتوازن بين الجنسين. وتعين على الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز فيما يخص التكافؤ بين الجنسين، وهي مسألة شكلت التزاماً بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة.

771. وأفاد وفد مصر بأنه لم يرى أي مؤشرات أو أهداف تتعلق بمبدأ تعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. ولم ينص البرنامج على هذا المبدأ أيضاً. وأعرب الوفد عن رغبته في إدراج المبدأ المذكور في البرنامج إلى جانب الأهداف والمؤشرات ذات الصلة.

772. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لاقتراح وفد مصر فيما يتعلق بالمبدأ المعني. واستناداً إلى المعلومات التي قدمتها الأمانة، كان أكثر من 50 بالمئة من الموظفين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن ثم لا يتم الالتزام بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

773. وتوجه وفد إسبانيا إلى الأمانة بالشكر على استحداث المؤشرات التي طلبها عدد من الوفود وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد المكسيك الخاص بتحديد أهداف للمؤشرات المتعلقة بالغياب والتوازن بين الجنسين في المناصب الرفيعة المستوى.

774. وقالت الأمانة إنه يمكن إضافة المزيد من المؤشرات وتقديم المزيد من الإيضاحات بشأن عدد من الأهداف.

775. ولم يتم إبداء أي تعليقات بشأن البرامج 24 و 25 و 26.

776. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن البرنامج 27.

777. وتقدم وفد السلفادور بعبارة التهنئة إلى المسؤولين عن الموظفين المعنيين بخدمات المؤتمرات واللغات. وأعرب الوفد بوجه خاص عن امتنانه للتنظيم الممتاز خلال مؤتمر مراكش. فقد أتاحت الوثائق والعناية والترجمة وكل شيء آخر تحقيق

النجاح من الناحية اللوجستية. وذكر الوفد مجدداً أهمية توافر الترجمة الشفهية والخدمات اللغوية في الاجتماعات للوفود المتحدثة باللغة الإسبانية. وأعرب الوفد عن شكره لكامل الفريق المعني بخدمة المؤتمر لما قدمه من خدمات.

778. ولم يتم إبداء أي تعليقات بشأن البرامج 28 و29 و31.

779. وتم تأجيل إجراء المزيد من المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وأجريت المناقشة بشأن صياغة نص القرار الخاص بالبرامج والميزانية المقترحين لثنائية 15/2014 في إطار البند 21 والذي يرد في هذه الوثيقة.

780. (1) أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية لثنائية 15/2014، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/21/8، مع مراعاة ما يلي:

"1" زيادة في مغلف الميزانية الإجمالي لتناول التنفيذ المتفق عليه لسياسة اللغات في الويبو، بمبلغ قدره 793 ألف فرنك سويسري في البرنامج 27،

"2" واسترجاع البرنامج 30 لتضمينه الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، بدون تغيير في المحتويات والموارد المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 10،

"3" واتفق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، وخلال مناقشات اقتراح البرنامج والميزانية، على البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية،

"4" وإدراج التغييرات المتفق عليها بخصوص الفقرة 44 من الاستعراض المالي والبرامج 1 و2 و3 و8 و9 و11 و15 و17 و23 و27 و30.

(2) وأحالت لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، البت في ما يلي:

"1" البرنامج 18،

"2" وهدف البرنامج 2 بخصوص المؤتمر الدبلوماسي،

"3" وهدف البرنامج 4 بخصوص المؤتمر الدبلوماسي.

الخطة الرأسمالية الرئيسية

781. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/18 (الخطة الرأسمالية الرئيسية).

782. وقدمت الأمانة الخطة الرأسمالية الرئيسية. وعلى النحو المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العشرين، فإن النسخة الأولى التفصيلية والمستدامة للخطة الرأسمالية الرئيسية قد أعدت للمنظمة وشملت ثلاث فترات عامين تمتد من 2014 إلى 2019 وقدمت أساساً لخطة تستمر لمدة ستة أعوام وتغطي احتياجات المنظمة من حيث الأصول وذلك بغية القيام بما يلي: (1) توظيف استثمارات رأسمالية بغية ضمان استمرار ملاءمة الويبو؛ (2) تقليص الحاجة إلى إجراء إصلاحات تفاعلية وطائرة؛ و(3) الحد من المخاطر البيئية والأمنية والصحية و/أو مخاطر السلام والتخفيف من آثارها. وبعد استعراض لجنة البرنامج والميزانية للخطة الرأسمالية الرئيسية المقترحة والمشروعات السبعة المقترح تمويلها من احتياطي المنظمة، طلب

من الأمانة تقديم نسخة منقحة من الوثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الحادية والعشرين تراعي التعليقات التي أبدت على النحو الواجب. ووفقاً لهذا الطلب، نُفّحت الوثيقة WO/PBC/20/5 للإشارة إلى التغييرات المحددة التالية: عرض واضح للخطة الرأسمالية الرئيسية بوصفها خطة شاملة ومستدامة لاستشراف احتياجات المنظمة من حيث الإنفاق الرأسمالي بغض النظر عن مصدر التمويل المذكور؛ تقديم المزيد من التوضيح بشأن أرصدة الأموال الاحتياطية المتاحة لتمويل المشروعات السبعة المقترحة؛ ومواصلة تعزيز مقترحات المشروعات الفردية عن طريق توفير تفاصيل بشأن الامتثال للمبادئ التي أرسيت لاستخدام احتياطات المنظمة. وفي ضوء هذه التغييرات، أعربت الأمانة عن رغبتها في تسليط الضوء على مجالين قد يساء فهمهما أو يثيران إشكالية، وذلك وفقاً لما أعربت عنه الدول الأعضاء في آرائها بشأن الوثيقة: لا تعادل الخطة الرأسمالية الرئيسية اقتراح التمويل من الأموال الاحتياطية ولم تقترح الخطة الرأسمالية الرئيسية على الدول الأعضاء للحصول على موافقتها. وتمثلت الخطة الرأسمالية الرئيسية في خطة أعدتها الأمانة بوصفها جزءاً من ممارساتها الإدارية المتطورة والمحسنة باستمرار والرامية إلى التخطيط للمستقبل. فلم تستشرف هذه الخطة ما يلزم القيام به فوراً خلال الثنائية المقبلة لتغطية بعض النفقات الاستثنائية أو النثرية فحسب وإنما تجاوزت الثنائية المقبلة لتحديد الاستثمارات اللازمة من حيث الإنفاق الرأسمالي لكفالة العمل المستدام والمستمّر للمنظمة. وكانت الخطة قد وضعت على أساس بعض المبادئ التي تم تسليط الضوء عليها وعرضها في هذه الوثيقة. ورغبت الأمانة في الحصول على تأييد الدول الأعضاء لهذه المبادئ. ولا تعادل الخطة الرأسمالية الرئيسية اقتراح تمويل من الاحتياطات. وبلغت التكلفة الإجمالية للخطة الرأسمالية الرئيسية، على النحو المدروس الآن، نحو 43 مليون فرنك سويسري للمشروعات والمبادرات التي نظر إليها على أنها ضرورية في سياق إطار زمني يمتد حتى عام 2019، وذلك وفقاً لتقديرات التكاليف الحالية. وستتغير التكاليف. فقد تكون أكثر أو أقل. وسيتم تحديث التقديرات باستمرار. ورغبت الأمانة في ضمان تطلع المنظمة إلى المستقبل والتخطيط له. واقترحت الأمانة اليوم على الدول الأعضاء، على أساس مزاياها الفردية، سبعة مشروعات محددة منح تنفيذها الأولوية القصوى وقيمتها الأمانة على أنها تمتثل تماماً للمبادئ الثلاثة المحددة لاستخدام الاحتياطي. وبناء على طلب الدول الأعضاء، قُدمت إليها معلومات إضافية مقارنة بالنسخة السابقة من الوثيقة بغية تمكين الدول الأعضاء من تقييم الامتثال لهذه المبادئ في كل من هذه المشروعات السبعة. وإذا تمت الموافقة على هذه المشروعات السبعة بتمويل من الأموال الاحتياطية قدره 11 مليون فرنك سويسري، فإن ذلك لن يعني الموافقة تلقائياً على تمويل المشروعات الثلاثين المتبقية. وكما ذكر سابقاً، سيكون المبلغ المتبقي من الخطة الرأسمالية الرئيسية موضع استعراض وإعادة تقييم مستمر. كما سيتم تقييم المشروعات وفقاً لمصدر التمويل. وينبغي تعميم المشروعات التي عادة ما كن تمويلها عينياً في الميزانية العادية وإدراجها في نفقات التشغيل. وستضمن الأمانة إدراج هذه النفقات في مقترحات الميزانية العادية للمنظمة. وفيما يتعلق بالمشروعات التي قيمتها الأمانة على أنها تتماشى مع مبادئ التمويل من الأموال الاحتياطية، وبخاصة فيما يتعلق بالطبيعة الاستثنائية للمبادرات والمشروعات، سنتقنهما الأمانة على هذا الأساس وستمثل مبادئ أخرى بما فيها توافر الأموال في الأموال الاحتياطية بمستوى أعلى من الرصيد المستهدف. ولن تعتبر الأمانة تلقائياً أن تأييد المبادئ التي قامت عليها الخطة الرأسمالية الرئيسية سيعني تأييد التمويل من الأموال الاحتياطية والموافقة التلقائية عليها. وكنتيجة أخيرة، رغبت الأمانة في التشديد على أنه بالنسبة إلى كل من المشروعات السبعة فإنها تؤمن بأنه تم تقديم معلومات كافية لتمكين الدول الأعضاء من تقييم المشروعات بناء على مزاياها الخاصة لمعرف ما إذا كانت تمتثل للمبادئ الثلاثة أم لا. وإذا قيمت دول أعضاء أن مشروعاً أو مشروعين أو ثلاثة مشروعات لا تمتثل لها فلن يخص هذه المشروعات التمويل من الأموال الاحتياطية. وإذا رأت الدول الأعضاء من الضروري الحصول على المزيد من المعلومات لإجراء تقييم، فإن الأمانة ستتمكن من تقديم هذه المعلومات. وعلى النحو المشار إليه في مرفق الوثيقة، ولأغراض الرصد وتقديم التقارير، ستقدم الأمانة سنوياً تقارير مرحلية مفصلة بشأن كل من المشروعات إلى لجنة البرنامج والميزانية على النحو المتبع حالياً لكل من المشروعات الممولة من الأموال الاحتياطية أي تقديم تقارير مرحلية مفصلة بشأن استخدام الميزانية المعتمدة فضلاً عن تسليم المشروع وتنفيذه تنفيذاً موضوعياً.

783. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وتوجه إلى الأمانة بالشكر على الوثيقة المنقحة التي تعرض اقتراح الخطة الرأسمالية الرئيسية، وشكرها بوجه خاص على ما بذلته من جهود للتخطيط للمستقبل وشرح مشروعات متعددة السنوات

هامة للغاية للدول الأعضاء. ومع ذلك، فقد شدد الوفد مجدداً على أنه يتم اللجوء إلى الأموال الاحتياطية مرة أخرى بشكل نظامي، وذلك بناء على تفسير واسع إن لم يكن مخططاً لما يمثل الظروف الاستثنائية والتكاليف الإدارية غير العادية. وأفادت المجموعة بآراءها - كما ذكرت من قبل - ترى أن التفسير ينبغي أن يكون أكثر دقة بشأن ما يمثل الاستثمار غير العادي. ويرمي ذلك إلى تجنب استخدام الأموال الاحتياطية كميزانية "باء" لسداد نفقات إدارية عادية ومنطقية كما يبدو بالنسبة لوكالة مثل الويبو. ورأت المجموعة الباء أن الأموال الاحتياطية ينبغي أن تستخدم حصراً للنفقات الاستثنائية وبخاصة في مشروع ميزانية مقترحة ازدادت فيه كل من الإيرادات والنفقات ازدياداً ملحوظاً ونظراً إلى التحديات المقبلة التي ستواجه استخدام أصول الويبو التالية: لم تدرج خصوم صندوق المعاشات التقاعدية بعد، وتزداد تكاليف التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقدير قيمة مبابي الويبو الذي يصعب توقعه والتي تمثل أكبر أصول الويبو.

784. وتوجه وفد المملكة المتحدة إلى الأمانة بالشكر على إعداد الخطة الرأسالية الرئيسية وعلى ما قدمته من إيضاحات بشأنها. ولقد أثار إدراج الخطة الرأسالية الرئيسية في الحزمة المالية اهتماماً كبيراً وقال الوفد إنه متأكد أنه سيكون هناك الكثير من النقاش حول هذا الموضوع. ولخص الوفد أفكاره في ثلاثة أسئلة يرى أنها تغطي القضايا الرئيسية. وكان أولها "هل ينظر الوفد بعين الرضا إلى مفهوم خطة رأسالية رئيسية؟" وكان الجواب نعم. إذ إن الخطة الرأسالية الرئيسية تكتسي أهمية أساسية للتخطيط للمستقبل وتحديد النفقات المقبلة. فإنها تمثل بكل بساطة إدارة مالية. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية استحداثها كخطوة أولى، رغب في أن يرى توسيع هذا النهج الاستراتيجي ليغطي جميع المجالات الرئيسية لميزانية الويبو وهي الإيرادات وتكاليف التشغيل والخصوم واستثمار رأس المال. وينبغي أن يتخذ ذلك هيئة إسقاطات للتدفق النقدي تتيح تحديد إجمالي الأموال الاحتياطية المتوافرة نقداً وتتيح للدول الأعضاء تحديد إمكانية تحمل تكاليف المقترحات المقبلة والبت فيما إذا كان يمكن تنفيذ استراتيجية استثمارية أطول أجلاً لتعظيم العائد على هذا الرصيد النقدي. أما السؤال الثاني فكان "هل الوفد راض بما تتضمنه الخطة؟ وكان الجواب ربما. إذ ينبغي أن يكون كل اقتراح في الخطة موضع دراسة الجدوى الخاصة به وأن يتخذ قرار على هذا الأساس. وقال الوفد إنه يتوقع، كحد أدنى، أن يطلع على تحليل للتكاليف والفوائد، والخيارات فيما يتعلق بتنفيذ المشروع، ومخاطر عدم تنفيذه وآثار ذلك، وأولوية المشروع مقارنة بالمشروعات الأخرى. وعلى الرغم من أن مرفق الخطة قد تضمن بعض المعلومات فإنه لم يعطي صورة كاملة. ومن ثم، ينبغي أن توافق لجنة البرنامج والميزانية على كل من المشروعات. أما السؤال الثالث فكان "هل الوفد راض عن المعالجة الحسابية والعرض كما هو مبين في تقديم الميزانية؟ وكان الجواب لا. وقال الوفد إنه يقبل أن يكون ذلك متماشياً مع سياسة الاحتياطيات في الويبو وعملية وضع الميزانية ولكنه يرى أنه مريب للغاية. ولم يود الوفد التطرق بالتفصيل إلى مسائل محاسبية أو اصطلاحية ولكنه رأي أن هناك تغييرين أساسيين يجب إدخالهما على هذه الخطة. ويتمثل أولهما في أنه ضرورة اتساق تقديم الميزانية وحسابها مع البيانات المالية التي تقدم في نهاية العام. فليس الأمر كذلك في الوقت الحالي وعليه يطلب من الدول الأعضاء مقارنة ما لا يمكن مقارنته. ويجب تغيير ذلك. وينبغي ثانياً والأهم من ذلك أن يتجلى في بيان نتائج التشغيل المميز وفي الوقت المناسب أي اهتلاك أو شطب قيد أو نفقات لم تحوّل إلى رأس مال قد تنجم عن المشروعات. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يقتطع الاهتلاك عندما يبدأ استخدام الأصول. ويجب ألا تقتطع هذه التكاليف مباشرة من الأموال الاحتياطية العامة، على نحو المدعو إليه حالياً بحسب الوفد، إذ سيخفض ذلك من تكاليف المنظمة المبيّنة في بيان نتائج التشغيل. وطلب الوفد أن تدرج هذه البنود الآن في بنود تسوية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الواردة في الميزانية. وقال الوفد أنه يود أن تنفذ هذه التسوية في اقتراح الميزانية الحالي لثلاثية 2014-2015 وأن يتبع هذا النهج في جميع البنود الخاصة برأس المال بما في ذلك البنود المنفذة بالفعل مثل نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وتخصيصاً لما سبق، قال الوفد إنه يرى أن التخطيط للمستقبل واستخدام إسقاطات التدفق النقدي والميزانيات يمثلان عناصر أساسية للإدارة المالية السديدة وأعرب الوفد عن ترحيبه بالخطة الرأسالية الرئيسية بوصفها أول خطوة في هذا الاتجاه. ومثلت إمكانية مقارنة النشاط الفعلي على الأساس ذاته الذي تقيم بموجبه الأنشطة المميزنة عنصراً أساسياً يجب تناوله. وأفاد الوفد بأنه يود حث الأمانة على النظر في المضي قدماً نحو محاسبة تستند إلى كل الخصوم والأصول بوصفها السبيل لزيادة تحسين الحوكمة المالية للويبو وجدواها.

785. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده لبيان المجموعة باء. وفي حين أنه لا يعارض الخطة الرأسمالية الرئيسية والمشروعات المبينة، فقال إنه يرغب في الوقت ذاته، نظراً إلى وجود أموال احتياطية كافية، تجنب وضع ميزانية موازية لتمويل ما يبدو أنها تكاليف تشغيل عادية. ولذلك دعا إلى اتباع نهج حذر بوجه عام، وكذلك فيما يتعلق باستخدام الأموال الاحتياطية لتغطية الخصوم الطويلة الأجل مثل وأيضاً فيما يتعلق الاستفادة من الأموال الاحتياطية في ضوء الالتزامات طويلة الأجل مثل صندوق المعاشات التقاعدية.

786. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده لبيان المجموعة باء. وأيد أيضاً بوجه خاص بيان وفد المملكة المتحدة إذ ضم هذا البيان العديد من الجوانب الرئيسية التي شملها التحليل الذي أجراه الوفد لختلف شواغل الدول الأعضاء. وقال إن الوفد ليس لديه أي شواغل بشأن الخطة الرأسمالية الجديدة. بل إنها تؤيد الفكرة وتعتبرها مهمة وترى أنه يمكن توسيع نطاقها لتشمل الخصوم المقبلة المتعلقة بالموظفين. بيد أن الوفد ليس متأكداً بعد من طبيعة الإفناق. وقال الوفد إنه يرى أنه يلزم اعتماد تفسير أكثر تقييداً بشأن السياسة الحالية الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية. وشكك الوفد، بوجه خاص، في حكمة استخدام الأموال الاحتياطية في الثنائية الحالية التي تشهد نمواً في الميزانية. إذ شهدت الميزانية زيادة قدرها أربعة في المئة. وإذا روعي استخدام الأموال الاحتياطية أيضاً واتخذت نسبة 3.8 بالمئة كنقطة بداية، قد تبلغ الزيادة الحقيقية ستة في المئة أو أكثر. وإن هذه النسب عالية للغاية ومن الصعب جداً بالنسبة إلى دولة عضو مثل إسبانيا قبول ذلك. فقد تساءل الوفد عن سبب استخدام المنظمة للأموال الاحتياطية في فترة تشهد نتائج مالية جيدة. إذ لا ينبغي استخدام الأموال الاحتياطية عندما تكون النتائج إيجابية. وبعد النظر إلى الأرقام التوجيهية لاستخدام الأموال الاحتياطية، انتاب الوفد الشك إزاء بقاء هذه الأرقام عند مستواها الحالي في المستقبل نظراً إلى ازدياد تكاليف التأمين الصحي وتقلبات سوق العقارات وازدياد خصوم المعاشات التقاعدية. وكما ذكر وفد المملكة المتحدة، ينبغي إدراج تكاليف الاهتلاك في بيان نتائج التشغيل. ورأى أن الأمانة ينبغي أن تصحح ذلك في عرضها لنتائج فترة الميزانية.

787. وتوجه وفد هنغاريا إلى الأمانة بالشكر على وثيقة الخطة الرأسمالية والتوضيحات والمعلومات الإضافية المقدمة في هذه الوثيقة. وأيد الوفد المبادئ المقترحة وخطة العمل. إذ رأى أن الحجج التي قدمتها الأمانة في مرفق الوثيقة تبرر تماماً الحاجة إلى إطلاق المشروعات السبعة المقترحة وتمويلها. وبما أنه تم استيفاء معيار التمويل من الاحتياطيات نظراً إلى أن المبالغ في الاحتياطيات ستظل أعلى من المستوى المستهدف المطلوب وستستخدم في تسديد النفقات لمرة واحدة، قال الوفد أنه يرى أنه ينبغي توصية الموافقة على تمويل المشروعات المطلوبة.

788. وأعرب وفد موناكو عن تأييده لبيان المجموعة باء وبياني المملكة المتحدة وإسبانيا. وقال إن فكرة إعداد خطة رأسمالية رئيسية فكرة جيدة للغاية من حيث المبدأ وتشير إلى النهج المتبع في وكالات أخرى. ومن المهم بالنسبة إلى منظمة مثل الوبو أن تتمكن من حساب التكاليف الرأسمالية والبنوية المتوسطة والطويلة الأجل مقدماً. إذ يدل ذلك على الحوكمة الرشيدة. بيد أن تمويل بعض هذه المشروعات من الأموال الاحتياطية قد أثار عدد من الأسئلة. وإن الوفد قد أيد دائماً الاستخدام الحذر للأموال الاحتياطية ليقصر على تسديد النفقات غير العادية التي تتعدى نفقات الميزانية العادية للمنظمة. وتساءل الوفد إلى أي مدى كانت طبيعة بعض النفقات المقترحة غير عادية، وذلك فيما يتعلق بالتحديث المتوقع للمعدات على سبيل المثال. وذكر الوفد مجدداً أنه ينبغي استخدام الأموال الاحتياطية بصورة حذرة للغاية ومقتصرة على النفقات غير العادية لمرة واحدة.

789. وأعرب وفد اليابان عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى إعداد توضيحاً أكثر تفصيلاً للخطة الرأسمالية الرئيسية وأحاط علماً بأهمية العناصر المدرجة في الخطة. واستطرد الوفد قائلاً إنه يشاطر الشواغل التي أعرب عنها في بيان المجموعة باء. ورأى أنه ينبغي استخدام الأموال الاحتياطية كملاذ أخير والحالات استثنائية، وذلك على النحو المبين في السياسة الخاصة باستخدام الأموال الاحتياطية. وقال الوفد في هذا الصدد إنه إذا ظهر بند وفورات في الميزانية العادية، سيكون من المعقول، من منظور السياسة، استخدام هذه الوفورات كمصدر تمويل عوضاً عن صناديق الملاذ الأخير التي يتم استخدامها

لأي أزمة بما في ذلك الخصوم المقبلة مثل خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن ثم، ينبغي للأمانة أن تقدم شرحاً مقنعاً لما لم تتوافر أي مواضع أموال احتياطية أخرى لتنفيذ الخطة الرأسمالية الرئيسية.

790. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لبيان المجموعة باء. وأعرب عن تقديره لحصوله على المزيد من التفاصيل والتوضيحات من خلال وثيقة الخطة الرأسمالية الرئيسية والمرفق الذي يبين المشروعات المقترحة. وإن الويبيو في وضع استثنائي مقارنة بمنظمات دولية أخرى فيما يتعلق بتوافر قدر كاف من الأموال الاحتياطية لتمويل مشروعات كهذه. وذكر الوفد أهمية النظر في الصلة بالنتائج المؤسسية لدى الموافقة على مشروعات من هذا القبيل. وأبدى الوفد رغبته في أن يرى، في التقارير المرحلية المستقبلية، كيف يساعد نظام إدارة وثائق المؤسسة والتحسينات المدخلة على تشفير البيانات وإدارة المستخدمين الويبيو على أداء مهامها بمزيد من الكفاءة والفعالية. وأبدى الوفد أيضاً رغبته في أن يشير إلى دعمه التام لبيان وفد المملكة المتحدة. إذ أشار هذا البيان، بأكثر من طريقة، إلى ضرورة تحسين عرض الخطة وتحسين معالجة الشواغل المتعلقة التي أعربت عنها عدة دول أعضاء فيما يتعلق بالخصوم واستخدام الأموال الاحتياطية والإنفاق الحذر.

791. وتوجه وفد كندا إلى الأمانة بالشكر على وثيقة الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة باء وبياني الولايات المتحدة واليابان وعن مشاركته الشواغل التي أعرب عنها. وفيما يتعلق بالمضمون، فلا يزال الوفد مرتبكاً بسبب استخدام الخطة المقترحة للأموال الاحتياطية بصورة منظمة عوضاً عن اللجوء إليها على أساس المرة الواحدة اللازم لتبرير استخدام هذه الأموال الاحتياطية. وقال في هذا الصدد إن المبادئ الحاكمة لاستخدام الأموال الاحتياطية قد فسرت على نحو واسع. ورأى أنه ينبغي تجنب النفقات غير الضرورية وتساءل إذا كان الاقتراح يمثل لمبادئ استخدام الأموال الاحتياطية. ويبدو استخدام تمويل الميزانية العادية أكثر ملاءمة. ونادى الوفد بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بتمويل الخطة الرأسمالية الرئيسية خلال الثنائية. وفيما يتعلق بالصيغة، كرر الوفد تعليقات المجموعة باء التي أفادت فيها بأنه ينبغي ألا تصبح الخطة الرأسمالية الرئيسية ميزانية موازية يضاف فيها الطابع المؤسسي على اللجوء إلى الأموال الاحتياطية. وينبغي أن تستخدم الأموال الاحتياطية بصورة حذرة لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة ولا سيبدأ استخدامها بصورة منتظمة وليس على أساس مرة واحدة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لمفهوم الخطة الرأسمالية الرئيسية ورأى أن المشروعات صالحة تماماً. وذكر الوفد مرة أخرى أنه يشكك في الاستخدام النظامي للأموال الاحتياطية في إطار الخطة.

792. ودعا الرئيس الأعضاء إلى التعليق على فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/PBC/21/18.

793. وأبدى وفد إسبانيا رغبته في رؤية حذف الإشارة إلى تمويل المشروعات من الأموال الاحتياطية. واقترح إضافة توصية تتفق مع اقتراح وفد المملكة المتحدة إدراج الأمانة تكاليف الاهتلاك في النتائج المالية. وتعد هذه نقطة تقنية.

794. والتمس رئيس لجنة البرنامج والميزانية توضيحاً من وفد إسبانيا على ما تود أن توصي به لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات وطلبت من الأمانة المزيد من التوضيحات بشأن المشروعات المزمع تمويلها.

795. وقالت الأمانة إن تفاصيل هذه المشروعات وردت على هيئة موجز في الصفحة 4 من الوثيقة WO/PBC/21/18. وهناك سبعة مشروعات إجمالاً. وورد عرض لكل من المشروعات في مرفق الوثيقة. ويتعلق المشروع الأول بتحسين الأمن من خلال تشفير البيانات وإدارة المستخدمين؛ والثاني بتنفيذ إدارة وثائق المؤسسة؛ والثالث بتجديد الواححات وتجهيزات التبريد/التدفئة في مبنى البراءات؛ والرابع بتطبيق نظام التبريد بمياه بحيرة جنيف GLN في مبنى أرباد بوكش ومبنى البراءات؛ والخامس بتغيير حجم مركز البيانات وتجديد المطبعة في مبنى أرباد بوكش؛ والسادس باستبدال بعض النوافذ في مبنى أرباد بوكش؛ والسابع بتدابير السلامة والحماية من الحريق. وأدرج ملخص لتكاليف هذه المشروعات التي ستنفذ مرة واحدة في الوثيقة مشفوعة بالتكاليف المتكررة وتكاليف التشغيل، التي ترد في الجدول الموجز 1 المشار إليه بالفعل. وقدمت المزيد من التفاصيل في مرفق الوثيقة الخاصة بكل مشروع، 0 بما في ذلك إشارة إلى الجدول الزمني ومبالغ التكلفة. ووصل إجمالي الاهتلاك للمشروعات السبع المقترحة للثنائية 15/2014 إلى 28 ألف فرنك سويسري وهو مبلغ أدرج في التسوية الإجمالية

للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام البالغ قدرها 17 مليون فرنك سويسري والذي خصص لنفقات المنظمة للشائبة 15/2014. وبما أن الويو لم تعرض ميزانيتها بعد على أساس يتضمن كامل الخصوم والأصول، أدرج الاهتلاك في تسوية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

796. وأفاد وفد المملكة المتحدة بأن معظم المقترحات تفتقر إلى معلومات بشأن الوفورات المستقبلية التي ستولد. فعلى سبيل المثال، أشير إلى استبدال معدات التدفئة غير الفعالة ولكن ليس لدى الوفد أي فكرة عما يعنيه ذلك من حيث عوائد المشروعات ومردودها. وذكر أن التكاليف الجارية لبعض المشروعات، مثل تجديد تجهيزات التبريد/التدفئة، لم تدرج في الميزانية. ولم يفهم الوفد ذلك إذ إن إنفاق 6 ملايين فرنك سويسري سيؤدي إلى وجود بعض التكاليف. وسأل كذلك عن كيفية إدراج الاهتلاك وآثاره على الحسابات. وقال الوفد إنه يعجز عن رؤية صورة واضحة للفوائد من حيث التكلفة والتي يحتاج إليه لمعرفة ما إذا كان الوفد في وضع يتيح له الإفادة بأن مشروع يستحق المتابعة.

797. وقال وفد هنغاريا إنه يرى أن المشاريع السبعة هامة ومبررة بشكل جيد وقد شرحت في الخطوط العريضة للمشروعات الواردة في الوثيقة. ولكنه لم يفهم سبل تمويل المشروعات إذا لم تمول من الاحتياطيات وطلب من الوفود تقديم توضيحاً. وأفاد الوفد بأن جميع الوفود قد أقرت بأهمية المشروعات. وطلب من الأمانة تقديم المزيد من المعلومات أو الإرشاد إلى المعلومات الخاصة بمصادر التمويل البديلة. وإلا سيتم تمويل المشروعات من الاحتياطيات.

798. وقالت الأمانة إنه قبل الرد على السؤال الأخير، فإنها تود أن تناادي مديري المشروعات المقترحة الحاضرين والذين قد يساعدوا الدول الأعضاء على فهم المشروعات فهماً أفضل. فأخذ مدير مشروع الكلمة وعرض المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية للمباني وتدابير السلامة والأمن ولاسيما الحماية من الحريق. وقال إنه يزمع إدخال عدد من العناصر في البنية التحتية للمبنى. وبالنسبة إلى بعض المشاريع، بدأ تنفيذها بالفعل في المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة ولا سيما فيما يتعلق بنظام التبريد بمياه بحيرة جنيف. وتم تمويل ذلك بالطبع من خلال الأموال المخصصة لمشروعات البناء الجديدة. ولكن فيما يتعلق بالمباني القائمة، يلزم الحصول على تمويل. وفيما يتعلق بمبنى البراءات، وعلى النحو المبين في مرفق الوثيقة، تم تلقي تقرير تدقيق تقني أجراه مهندس متخصص وسيتم بتدقيق تقني ثان. وكانت التكاليف المشار إليها في هذه المرحلة تمثل تقديرات على حد علم الأمانة الحالي. وستعتمد الوفورات في استهلاك الطاقة على كيفية تركيب التجهيزات. ولكن من المبكر للغاية إعطاء مبالغ من حيث النسب المئوية لتكاليف الكهرباء والتدفئة على سبيل المثال. بيد أن هذه المعلومات ستدرج في التقارير المرحلية والخاصة بتنفيذ المشروع والتي ستقدم إلى الدول الأعضاء على الأقل مرة واحدة في السنة. ومن الواضح أنه بما أن هذا المشروع بالتحديد سينفذ خلال عام 2014، فإن الأمانة ستستعد لتنفيذ المشروع، وسيضمن جزء من الاستعدادات تقيماً يجريه المهندسون بشأن المكاسب الناجم عن التجهيزات الجديدة. وقالت الأمانة إنه مثال وأنها على استعداد للرد على الأسئلة المتعلقة بهذا المشروع وأي مشروعات أخرى.

799. وتوجه الرئيس إلى الأمانة بالشكر وأعرب عن أمله في ألا تبدأ الدول الأعضاء في إدارة المشروعات إدارة تفصيلية من خلال مناقشاتها على نحو أكثر تفصيلي.

800. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد هنغاريا بالقول إن الميزانية المقترحة حالياً على الدول الأعضاء لم تشمل نحو 11 مليون فرنك سويسري يمكن استخدامها لتمويل المشروعات المدرجة في الخطة الرأسالية الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى وضع آلية تمويل مستدامة لأن هذه المشاريع ستمتد عدة سنوات. وإن المنظمة في حاجة إلى التأكد من أنها إذا وافقت على أي من المشروعات، فإنها ستنفذ على نحو مستدام لتجنب الاضطلاع بمشروع لا يستكمل في ثنائية لاحقة. وهذا هو المبدأ الذي يبرر آلية التمويل من الاحتياطيات.

801. وتوجه وفد إسبانيا إلى الرئيس والأمانة بالشكر لما قدمه من توضيحات إضافية. وقال إن السؤال الذي طرحه وفد هنغاريا سؤال هام للغاية. واختلف مع الأمانة فيما يخص تمويل المشاريع. وأفاد بأن حكمة المشاريع ليست محل النقاش وإنما

كيفية تمويلها، وذلك للأساس المذكورة آنفاً. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الويبو سياسة وفورات فعالة قالت الأمانة أنه سيتم توسيعها لتشمل مجالات أخرى وقد تتيح تحقيق وفورات إضافية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تماشى سياسة الويبو بشأن السفر مع سياسة الأمم المتحدة بشأن السفر من شأنه أن يحقق وفورات إضافية قد تحقق كذلك من خلال تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن وضع سياسة للخرافة وتشجيع المزيد من التنافس في العطاءات. ومن الممكن تحقيق وفورات تبلغ 11 مليون فرنك سويسري وهو مبلغ لن يحتاج إلى اقتطاعه من الأموال الاحتياطية.

802. واقترح الرئيس إضافة نقطة ثالثة إلى فقرة القرار ليشير إلى النقاط المحددة التي أثارها وفد إسبانيا والمملكة المتحدة. وبناء على ذلك، يمكن للجنة البرنامج والميزانية التوصية بالموافقة على استخدام الأموال الاحتياطية وتخطيطاً للمستقبل، يمكن في الوقت ذاته توصية الأمانة أو تكلفتها بالاضطلاع بتدابير أخرى على النحو المذكور وذلك بغية تمويل هذا النوع من المشاريع في المستقبل. وبذلك لن تؤخر لجنة البرنامج والميزانية تنفيذ المشروع. وسيرسل ذلك، في الوقت ذاته، رسالة مفادها أنه ينبغي في المستقبل توفير التمويل من مصادر أخرى.

803. وتوجه وفد إسبانيا إلى الرئيس بالشكر على الاقتراح، و قال إنه على استعداد للعمل على الصياغة مع الأمانة والوفود الأخرى. وأفادت بأنها لا تعلم موقف الوفود الأخرى بشأن إجازة اللجوء إلى الأموال الاحتياطية. ورأى أنه يمكن تحقيق وفورات في مجالات أخرى، وإذا حققت هذه الوفورات، ينبغي استخدامها بدلاً من الأموال الاحتياطية. وأنهت كلمتها بأنه يمكنها قبول اقتراح الرئيس.

804. وأعلن الرئيس بقاء النقطتين واحدة واثنان من فقرة القرار وستضاف صياغة جديدة بشأن استخدام الوفورات والموارد الأخرى، في المستقبل، لتمويل هذا النوع من المشروع.

805. واعتذر وفد المكسيك عن مداخلته المتأخرة. وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا. إذ إنها ترى أيضاً أنه ينبغي بذل الجهود من أجل العثور على مصادر تمويل أخرى للخطة الرأسمالية الرئيسية. ثم قال الوفد إنه يود التشديد على أنه لا يعارض المبادئ التي تقوم عليها الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأبدى الوفد رغبته في تشجيع الأمانة على تنفيذ هذه الخطة الطويلة الأجل إذ إنها ستؤدي إلى المزيد من الفعالية والوفورات. بيد أنه أعرب عن بعض الشكوك التي اتبنته بشأن التمويل من الاحتياطيات وقال إنه سينتظر أن تحرر الأمانة نص قرار جديد قبل إبداء وجهة نظره.

806. وأوضح وفد المملكة المتحدة أنه يدعم الخطة الرأسمالية الرئيسية دعماً تاماً ولا يرغب في أن تتم إدارة المشروعات إدارة تفصيلية. وأفاد بأن مصدر قلقه يتمثل في وضوح التكاليف والوفورات المستقبلية. ولا يرغب الوفد في توقف العملية بأكملها وسيرحب للغاية برد الأمانة بشأن المعلومات التي يبحث عنها الوفد من حيث صيغة دراسات الجدوى.

807. وأعرب وفد أستراليا عن تأييده للخطة الرأسمالية الرئيسية وقال إنه يشارك المجموعة بآراء شواغلها فيما يتعلق باستخدام الأموال الاحتياطية. وإذا قرر عدم تمويل المشروعات من الاحتياطيات، وقبل اتخاذ قرار في هذا الشأن، فإن الوفد أعرب عن رغبته في معرفة مصدر التمويل. ورأى الوفد إنه سيكون من غير المسؤول أن يطلب من الأمانة أن تحقق وفورات قدرها 11 مليون فرنك سويسري دون إيلاء الانتباه إلى مصدر هذه الوفورات. وتساءل عما إذا يمكن اعتبار التوصية 1 لمراجع الحسابات الخارجي المتعلقة بإنشاء احتياطي منفرد أو صندوق منفرد خاص بالمشاريع، حلاً لهذه المسألة. وقال الوفد إنه لا يعرف إذا كان مراجع الحسابات الخارجي قد وضع ذلك في اعتباره وتساءل عما إذا كان يمكن للأمانة أن تقدم وجهة نظرها في هذا الصدد.

808. وأفادت الأمانة بأن التوصية 1 لمراجع الحسابات الخارجي قد أصدرت أساساً بغية تحسين الإفصاح في البيانات المالية. وإذا أنشئ احتياطي منفصل، فسيتعلق بجميع المشاريع الممولة من خلال الأموال الاحتياطية. وستعرض هذه المشاريع

التي تم الموافقة بالفعل على تمويلها من الاحتياطي بالإضافة إلى أي مشاريع خاصة بالخطة الرأسمالية الرئيسية التي قررت الدول الأعضاء أنه ينبغي تمويلها من الاحتياطي.

809. وقال الرئيس إن النقطة الثانية من فقرة القرار ستبقى بصيغتها الحالية إذ وافقت لجنة البرنامج والميزانية على أنه سيتم تمويل المشاريع السبعة. وسيطلب في النقطة الثالثة تحقيق المزيد من الوفورات من حيث التكاليف كي لا يحتاج هذا النوع من المشروع أن يمول من الاحتياطي.

810. وقرأت الأمانة النص المنقح لفقرة القرار. وأجري تغيير آخر بناء على اقتراح وفد إسبانيا بأن تستبدل كلمة "توصية" بصيغة الجمع "توصيات".

811. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" صدقت على المبادئ التي تم وفقاً لها، وسيتم وفقاً لها، إدراج المشروعات في الخطة الرأسمالية الرئيسية للمنظمة كما هو موضح في الوثيقة WO/PBC/21/18؛

"2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تمويل المشروعات المقدمة في مرفق الوثيقة WO/PBC/21/18 بمبلغ إجمالي مقدر يبلغ 11.2 مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية المتاحة؛

"3(أ)" والتست من الأمانة تقديم معلومات إضافية أثناء جلسات الجمعيات عن الوفورات المحققة من هذه المشروعات، إضافة إلى تفاصيل الاهتلاك والرسملة للنفقات المعنية؛

"3(ب)" والتست من الأمانة السعي إلى تحقيق المزيد من الوفورات في إطار الميزانية العادية، من خلال جملة أمور منها تنفيذ جميع توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن سياسة الأسفار وتحسين إدارة الخزانة، بهدف الحد من استخدام الأموال الاحتياطية لأغراض تمويل المشروعات المشار إليها في النقطة "2" أعلاه؛

"3(ج)" والتست من الأمانة إعداد تقرير عن التقدم المحرز إزاء النقطتين "3(أ)" و"3(ب)" أعلاه خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر.

البند 14 التعريف المقترح بشأن "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية

812. استندت المناقشات إلى وثيقة المعلومات الأساسية WO/PBC/19/25 ووثيقة ذات صلة معنونة "التعريف المعدل ل"نفقات التنمية" كما اقترحه رئيس لجنة البرنامج والميزانية" ووزعت خلال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية.

813. وعرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال. وذكر أن اللجنة قررت خلال اعتماد البرنامج والميزانية للفترة 2013/2012 في دورتها الثامنة عشرة أن يعتبر تعريف نفقات التنمية تعريفاً مؤقتاً لأغراض إعداد البرنامج والميزانية للفترة 2013/2012. وقال إن اللجنة قررت أيضاً أن يعقد الرئيس مشاورات غير رسمية بغية بلورة تعريف أدق ل"نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية للويبو. ويُن أن كان قد اتفق على تقديم التعريف المعدل إلى الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه ورفع توصية إلى الجمعية العامة باعتماده. وأضاف أنه كان من المقرر استخدام التعريف المعدل في إعداد البرنامج والميزانية للفترة القادمة 2015/2014. ووضح أنه طبقاً لقرار الدورة الثامنة عشر للجنة، عقد الرئيس جلستي تشاور غير رسميتين بشأن هذا الموضوع، في 3 يوليو و24 أغسطس، على التوالي. وقال إنه بعد جلسة التشاور الأولى، ومع أخذ التعليقات والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في الحسبان، عمم الرئيس مشروع تعريف معدلاً لتقديم الدول الأعضاء

تعليقات أو أفكار بشأنه قبل عقد المشاورة غير الرسمية الثانية في أغسطس 2012. ومقارنة بالتعريف الحالي، تضمن التعريف المعدل المقترح ما يلي: ("1") بيان الأثر التنموي على المستوى العالمي؛ و("2") الاستراتيجيات الأساسية لتحقيق الأثر المذكور. وأضاف أن العناصر الجديدة في التعريف تتماشى مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج وأنها توفر مزيداً من الوضوح للدول الأعضاء وتوجيهاً أفضل للأمانة لأغراض التتبع وإعداد التقارير بشأن نفقات التنمية. وقال الرئيس إنه تلقى قبل جلسة التشاور الثانية تعليقات من الصين ومجموعة جدول أعمال التنمية و المجموعة الأفريقية والمجموعة باء، وإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قدمت تعليقاتها كتابة بعد جلسة التشاور الثانية. ووضح أن التعليقات والأسئلة الأساسية التي طرحتها الدول الأعضاء تعلقت بالمحاور التالية: إيضاحات بشأن نفقات التنمية المقدرة للفترة 2013/2012 (مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة باء)؛ واقتراحات محددة لتهديب التعريف المقترح (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي و المجموعة الأفريقية)؛ الحاجة إلى إدراج استراتيجية مفصلة في التعريف (المجموعة باء)؛ وإدماج النفقات المتصلة بالإدارة والشؤون المالية وتخفيضات الرسوم الممنوحة للمودعين من البلدان النامية ضمن نظام البراءات (المجموعة باء). وكانت لجنة البرنامج والميزانية قد قامت في دورتها التاسعة عشرة بما يلي: "1" رحبت باقتراح الرئيس وأحاطت به علماً وهو اقتراح يرمي إلى وضع تعريف أدق لنفقات التنمية، وأحاطت علماً بتعليقات الدول الأعضاء؛ "2" ودعت الدول الأعضاء إلى مواصلة النظر في اقتراح الرئيس؛ "3" والتست أيضاً من الأمانة اختبار التعريف المقترح إزاء مشروع البرنامج والميزانية للثلاثية 2015/2014، إلى جانب تطبيق التعريف الحالي المؤقت، كما تم تطويره قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، وإبراز أوجه الفرق الرئيسية بين التعريف الحالي والتعريف المقترح. ويكون ذلك دون مساس بمواقف الدول الأعضاء بشأن اعتماد الاقتراح الحالي للرئيس الوارد في الوثيقة WO/PBC/21/25؛ "4" وقررت أن يكون تعريف نفقات التنمية بنود جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وسيطبق على وثيقة البرنامج والميزانية للثلاثية 2017/2016 تعريف معدّل في حال الانفاق عليه. وإن لجنة البرنامج والميزانية أحاطت علماً، في دورتها العشرين التي عقدت في يوليو 2013، باختبار التعريف المقترح على أساس مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2015/2014، وأوضحت فوارق كبيرة بين التعاريف الحالية والتعاريف المقترحة وقررت مواصلة النقاش حول التعريف المقترح لنفقات التنمية خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. واختتم رئيس لجنة البرنامج والميزانية كلمته بقوله إنه يترب المناقشات البناء بشأن التعريف المعدل لإسداء المشورة للأمانة بشأن إعداد البرنامج والميزانية للثلاثية 17/2016. وكانت الوثيقتان الوثيقة WO/PBC/19/25 ومشروع التعريف المعدل.

814. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعلن ضرورة وضع مؤشر واضح ودقيق لتحديد الجهود المالية التي بذلتها المنظمة بغية سد فجوة المعرفة بين البلدان المتقدمة والنامية. ويمثل هذا التعريف الجديد أولوية لأعضاء مجموعة جدول أعمال التنمية بغية تقييم أنشطة هذه المنظمة الدولية تقيماً أفضل وكانت مجموعة جدول أعمال التنمية تترقب مشاطرة وجهات نظرها وتبادل الآراء. وأدركت أنه تم دراسة الوثيقة لوقت طويل وأنه يرجع إلى الدول الأعضاء ما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ستتخذ في دورتها الحادية والعشرين قراراً بشأن سبل تحسين تعريف نفقات التنمية أو إيجاد تعريف جديد. واقتراح الوفد أن تضي لجنة البرنامج والميزانية قدماً بمناقشة البنود المدرجة في إطار التعريف الذي اقترحه رئيس لجنة البرنامج والميزانية، وذلك كي تتقدم على نحو مثمر.

815. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وأفاد بأن المجموعة باء ليست في وضع يتيح لها اعتماد تعريف نفقات التنمية الجديد أو إقراره. وذكر الوفد مجدداً أنه رغم أن التعريف تعريف مخصص، فإنه تعريف يؤدي دوره. ومن ثم قال الوفد إنه لا يرى حاجة إلى تغييره. وكما ذكر المدير العام في كلمته الافتتاحية، ظلت نفقات التنمية في الويبو ملحوظة وبلغت 21 بالمئة من الميزانية الإجمالية أي بزيادة نسبتها 3.5 بالمئة مقارنة بميزانية 2012/13. وتبين الأرقام أن نفقات التنمية ممثلة تمثيلاً جيداً في نفقات الويبو. وأخيراً، أعربت المجموعة عن اقتناعها بأنه يمكن إطلاق مسمى نفقات التنمية على البراءات وظن أن الأمانة كانت قد أوضحت سابقاً أسباب تأهيل ذلك لنفقات التنمية. وإن لم تكن مؤهلة، فإن الوفد يقترح على الأمانة توضيح ذلك مرة أخرى.

816. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية وذكّر بأهمية نفقات التنمية بوصفها قضية تعرض على لجنة البرنامج والميزانية. وكما ذكّرت المجموعة آفأ، فإنها غير راضية عن التعريف المخصص السابق والحالي لنفقات التنمية. وأكد الوفد أن ما قيل صحيحاً إذ إن نفقات التنمية تبلغ 21 بالمئة من إجمالي ميزانية الويبو ولكن عندما تم تطبيق التعريف الجديد تم تعديل سعر الفائدة. ويعني ذلك أن هناك حاجة واضحة إلى تعديل تعريف نفقات التنمية، وهذا ما كان ينادي الفريق الوفود الأخرى بمناقشتها. وإن المجموعة الأفريقية تتطلع إلى مشاطرة وجهات نظرها ولكنها تود أساساً اعتماد تعريف معدل لنفقات التنمية. ولكنها ليست راضية عن التعريف الحالي وأعربت عن استعدادها التام لمناقشة عناصر التعريف التي اقترحتها رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وإنما تتطلع إلى إجراء مشاورات.

817. وذكر الرئيس لجنة البرنامج والميزانية بأن التعريف تضمن كلمة هامة هي "ينبغي". ورأى أنه يمكن للأمانة أن تشرح ذلك أيضاً. ويرد في كلا الفقرتين أن النفقات يطلق عليها مسمى نفقات تنمية "عند استخدامها لتمويل المساعدات التي تهدف إلى خدمة أغراض التنمية والتي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية". وكان ذلك منطقياً. "وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسهم الأنشطة الإنمائية الممولة من قبل الويبو (...)" وهذا جزء من يمكن للمجموعة بآء النظر فيه. واستطرد الرئيس قائلاً "بصورة مباشرة في: تمكين البلدان النامية من جني فوائد وامتيازات من نظام الملكية الفكرية، وخفض تكاليف استخدام هذا النظام، وتوفير حماية أفضل للاختراعات والإبداعات في مختلف أرجاء العالم؛ وتقليص الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن طريق تيسير نفاذ البلدان النامية إلى المعارف ودعم مشاركتها في ابتكار، وإنتاج، واستخدام، واستيعاب التكنولوجيات، واستحداث أشكال جديدة من التعبير والإبداع. ومن المعلوم أن تهدف الأنشطة الآتية بعد (...)" وأشار الرئيس مرة أخرى إلى استخدام صيغة الاحتمال مرة أخرى. واستطرد الرئيس قائلاً " (...)" أن تهدف الأنشطة الآتية بعد إلى تحقيق التغيير المذكور أعلاه: إعداد استراتيجيات وطنية وسياسات وخطط للملكية الفكرية في البلدان النامية؛ وإعداد وتطوير التشريعات الوطنية (والإقليمية متى كان ذلك ذي صلة)، وكذا وضع اللوائح التنظيمية وأطر السياسات التي تعزز من توفر نظام متوازن للملكية الفكرية (بما في ذلك البحوث ذات الصلة)؛ ودعم مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الدولي والإقليمي، والمشاركة في الحوارات التي تجرى بشأن الملكية الفكرية؛ وإقامة بنية أساسية إدارية حديثة للملكية الفكرية الوطنية على أعلى مستوى؛ وتطبيق أنظمة داعمة لمستخدمي نظام الملكية الفكرية في البلدان النامية؛ وتدريب وبناء قدرات الكوادر البشرية في البلدان النامية؛ والنهوض بالابتكار والإبداع ونقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعرفة والتقنيات في البلدان النامية (بما في ذلك البحوث المتصلة بها). ومن المفهوم أيضاً عدم استخدام "نفقات التنمية" في أغراض تمويل إدارة المنظمة أو الأنشطة أو الوظائف المتصلة بالشؤون المالية والإدارية". وأفاد الرئيس بأنه بناء على ما قرأه، تتضمن هذه الوثيقة العديد من العناصر التي لا يختلف عليها الكثير. وإذا عارض أي وفد عنصر في التعريف، يمكن مناقشة ذلك. ويجوز للجنة البرنامج والميزانية حذف بعض الكلمات مثل " (...)" ودعم مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الدولي والإقليمي " أو "إقامة بنية أساسية إدارية حديثة". وتعني كلمة "ينبغي" "ينبغي". فلم يرد في النص "يجب" وإنما "ينبغي". من ثم فإن المضي قدماً مسألة تقنية.

818. وتوجه وفد مصر إلى الرئيس بالشكر على المعلومات الأساسية والواقعية بشأن هذه القضية. وقال الوفد إنها المرة الخامسة أو السادسة التي تتم مناقش فيها لجنة البرنامج والميزانية هذه القضية. وإن هذه القضية ليست جديدة. وإنما هي قضية راهنة عقلت وتحتاج إلى حل. واتفقت لجنة البرنامج والميزانية على أن وضع تعريف أكثر دقة واتقان أمر ضروري. وتحظى هذه الفكرة باتفاق في الآراء في اللجنة. وينبغي أن تتناول المناقشة الآن على صيغة التعريف الجديد الذي ينبغي أن يكون أكثر دقة واتقان. وكما قيل عن وجه حق، كانت لجنة البرنامج والميزانية قد وضعت تعريفاً مخصصاً لنفقات التنمية. ولم يمكن العمل على أساس تعريف مخصص بوصفه حلاً دائماً. وذكّر الوفد بأن اللجنة قد أحاطت علماً، في دورتها الأخيرة، باختبار التعريف المقترح على أساس مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2014/2015، وأوضحت فوارق كبيرة بين التعاريف الحالية والتعاريف المقترحة. وقررت مواصلة النقاش حول التعريف المقترح لنفقات التنمية في هذه الدورة. وبينت نتائج عملية الاختبار اختلافات ملحوظة بين التعريفين الراهن والمقترح. وفي البرنامج والميزانية المقترحة وبناء على التعريف

الراهن، بلغت نفقات التنمية 144 386 مليون فرنك سويسري، مما مثل نحو 21 بالمئة من إجمالي الإنفاق خلال هذه الشنائية. وتناقض ذلك مباشرة مع نتائج التعريف الجديد المقترح الذي بلغ نحو 125 848 مليون فرنك سويسري مما مثل نحو 18 بالمئة. ورأى الوفد أن هذا الفرق الملحوظ مهم وينبغي معالجته. ووصل مبلغ الفرق نحو 17 مليون فرنك سويسري وهو مبلغ ليس قليلاً. وينبغي أ، تولى لجنة البرنامج والميزانية اهتماماً لذلك. وإن هذا المبلغ ليس مبلغاً دقيقاً بالطبع ولكنه تقديراً للمبلغ وحصة نفقات التنمية مقارنة بإجمالي النفقات المخصصة. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة من حيث الوضوح والدقة والشفافية، وينبغي أن تعمل جميع الدول الأعضاء نحو تحقيق هذه الأهداف. وبعد النظر إلى التعريف المقترح، أفاد الوفد بأ، التعريف مكون من أربعة عناصر. وشكل العنصر الأول بالفعل بوصفه تعريفاً مخصصاً. ومثل إنفاق تم تخصيصه للبلدان النامية ولم تقدم نفقات معادلة للبلدان المتقدمة. وهذا هو العنصر الأول. أما الثاني فيتمثل في الهدف العام التي ينبغي أن يسعى الإنفاق إلى تحقيقه والذي بدأ في إضافة عنصر أثر الإنفاق. وتكون هذا العنصر من شقين. وتعلق العنصر الثالث بالهدف الذي ينبغي أن يسعى الإنفاق إلى تحقيقه. وذكر الوفد بأنه تم الإشارة إلى الأنشطة السبع الواردة في التعريف في إطار النتائج الحالي المدرج في البرنامج والميزانية المقترحة. ومن ثم، لم تكن الأنشطة السبعة جديدة وإنما تم إدراجها بالفعل في إطار النتائج الحالي للبرنامج والميزانية. وتمثل العنصر الرابع والأخير في أنه لن يتم استخدام نفقات التنمية في تمويل الأنشطة والوظائف المتصلة بإدارة المنظمة والشؤون الإدارية والمالية. ويعتبر ذلك نتيجة منطقية للتعريف المخصص الذي قيل فيه إن الدول المتلقية هي البلدان النامية وليست المتقدمة. وأمكن تطبيق الأنشطة المتصلة بالإدارة والشؤون الإدارية والمالية على جميع الدول الأعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة. وأنهى وفد مصر كلمته بالقول إن هذه هي العناصر وأن الدول الأعضاء تحتاج إلى تنفيذ أنشطة أكثر دقة بشأنها. ومن ثم ونتيجة للكثير من المناقشات بشأن هذه المسألة، قدم الوفد إلى لجنة البرنامج والميزانية طلباً قال فيه إنه ينبغي اعتماد التعريف المقترح واستخدامه في وضع الخطط والميزانية للشنائية المقبلة 2016/17.

819. وأعرب وفد الهند تأييده لتعليقات مجموعة جدول أعمال التنمية فضلاً عن تعليقات وفدي الجزائر ومصر. وأبدى تحمسه الشديد لإيجاد حل للنقاش الخاص بتعريف نفقات التنمية إذ إن هذا التعريف هام بالنسبة إلى البلدان النامية بما أنها رأت أن حصة التنمية ظلت ثابتة عند 21.1 بالمئة. وقد يبدو في الرقم الإجمالي أنه كانت هناك زيادة نسبتها 2 إلى 3 في المائة، ولكن لا تزال الحصة الإجمالية ثابتة. ولم تشهد أي زيادة. وأبدى الوفد رغبته في الحصول على عرض تفصيلي للأنشطة سعياً إلى تحقيق المزيد من الشفافية فيما يتعلق بطريقة الحساب. والتمس الوفد، من هذا المنطلق، مناقشة في إطار لجنة البرنامج والميزانية تسودها حسن النية، وإيجاد حل دائم لتعريف نفقات التنمية بحيث يمكن تطبيقه على الشنائية القادمة. وإن هذا هو الهدف.

820. وأعرب وفد السلفادور عن تأييده لبيانات وفود البرازيل ومصر والهند. ورأى بوجه خاص أن التعريف المقترح تعريف شامل يتعلق بمسائل نوقشت في اللجان المختلفة.

821. وذكر وفد البرازيل جميع المجموعات والوفود بأنه تم مناقشة هذا البند لوقت طويل أي لأكثر من عام. وينبغي ألا تمتنع لجنة البرنامج والميزانية عن مناقشته واتخاذ قرار بشأنه. ويرجع إلى الدول الأعضاء أن تعطي شرحاً واضحاً لنفقات التنمية في دورة لجنة البرنامج والميزانية. ومثل التعريف الأداة الرئيسية والهامة ليكون لدى جميع البلدان النامية فهم دقيق لما تقوم به المنظمة. وينبغي تحسين مؤشر العناصر في التعريف. وكان هذا هو الحال مع المقترح الجديد الذي طرحه الرئيس. واقترح الوفد أنه ينبغي مناقشة عناصر التعريف، بما في ذلك المقترحات التي قدمتها بعض المجموعات. وأدرك أن المجموعة باء قدمت اقتراحاً واحداً تود إدراجه. وقال الوفد إنه يرى أن ذلك ضروري إذ إنه لا يرى لما توصف تخفيضات الرسوم بأنها نفقات تنمية بما إنها لا تعد حتى جزءاً من ميزانية الموارد المتوقعة للشنائية. ولا ينبغي أن تدخل في الحسابات. وتمثلت الفكرة في إعداد مؤشر وتقديم معلومات إلى الدول الأعضاء. وأفاد الوفد بأنه يدرك أنه ربما يمكن التوصل إلى اتفاق وسط بشأن مؤشر واحد على الأقل نوقش بالفعل لأكثر من عام. ورداً على طلب الرئيس تقديم المزيد من التوضيح، اقترح الوفد أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية التعريف على أساس بند تلو الآخر لمعرفة ما إذا كان هناك أي معارضة. وبعد ذلك، يمكن إجراء مناقشة بشأن اقتراحات أخرى.

822. وقال وفد الصين أنه يرى أن التعريف الذي اقترحه الرئيس لنفقات التنمية تعريف أكثر دقة واتقان. وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس. ونظراً إلى أن نفقات التنمية هامة للغاية بالنسبة إلى البلدان النامية، فقد أعرب الوفد عن استعداده للمشاركة الفعالة في المناقشات خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية هذه، بغية التوصل إلى تعريف أكثر دقة.

823. وتوجه وفد بلجيكا إلى جميع الوفود بالشكر على مداخلتها. وقال إنه استمع بعناية لهذه المداخلات. وأحاط علماً بالنهج الذي اقترحه الرئيس المتمثل في فتح باب المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وهذا ما حدث بالفعل. وأحاط الوفد علماً بالمداخلات واقترح أن تعود لجنة البرنامج والميزانية، في هذه المرحلة، إلى البنود الأخرى الأكثر إلحاحاً من جدول الأعمال وهي البنود الخاصة بالميزانية.

824. وأعلن الرئيس أن هناك اقتراحين. وقال إن وفد البرازيل يود النظر في بند جدول الأعمال الحالي. ولم يرغب وفد بلجيكا دراسة بند تلو الآخر. ولن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في بنود أخرى الآن إذا رغبت في الانتهاء من هذا البند أولاً. وطلب رئيس لجنة البرنامج والميزانية من وفد بلجيكا توضيحاً عن سبل المضي قدماً.

825. وقال وفد بلجيكا إنه قد أحاط علماً بمضمون الاقتراح. وأفاد بأنه قد يكون بناء أكثر العمل على بعض القضايا التي يمكن حلها بطريقة أسهل وأنه مستعد للمناقشة في المرحلة الملائمة. بيد أنه رأى أنه ينبغي إيلاء الأولوية الآن للعودة إلى المناقشة بشأن الميزانية.

826. وتوجه وفد البرازيل إلى وفد بلجيكا بالشكر على تعليقاته. ومع ذلك فقد أفاد بأن هذا البند يمثل أولوية بالنسبة إلى مجموعة جدول أعمال التنمية. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية أيضاً عن تفهمها لأولويات المجموعات الأخرى. وعقد بالأمس ثلاث ساعات من الجلسة الليلية كرس أساساً للشؤون المالية التي مثلت أولوية بالنسبة إلى المجموعات الأخرى وليس مجموعة جدول أعمال التنمية، ولكن قررت المجموعة المشاركة في هذه البنود. واعتبر البند الراهن أولوية لجزء كبير من الدول الأعضاء، ونظرت الدول الأعضاء في الوثيقة لمدة عام. وكان طول الوثيقة صفحة واحدة. وقال الوفد إنه يدرك أنه من المنطقي مناقشة هذا البند وأن هذه المناقشة لن تستغرق وقتاً أكثر مما هو ضروري. وإنه يفهم أن لا معارضة على البنود المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولم تتضمن هذه البنود إلا بنداً واحداً اقترحتته المجموعة باء. ورغب الوفد في المشاركة في المناقشات الخاصة بكيفية تنفيذ تعريف نفقات التنمية الجديد.

827. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل.

828. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل تناول الواحد تلو الآخر. وقال إنه مفتوح للمناقشة والتوضيحات والإحاطة علماً بأي معارضة إن أبدت. ورأى الوفد أنه ثمة قضايا أخرى ملحة بالنسبة إلى المجموعة باء ولكن بالنسبة إلى الوفد، فإن هذا البند هو أكثر البنود إلحاحاً التي تحتاج إلى حل.

829. وقال وفد الهند إنه يرى أنه قد شرح عدة مرات على مدار السنة أو السنتين الماضيتين أن هذه المسألة هامة للغاية بالنسبة إلى البلدان النامية بما فيها الهند. وأبدى رغبته في إجراء مناقشة حقيقية وأعرب عن أمله في موافقة الجانب الآخر على إجراء مناقشة. ولذلك، انتاب الوفد بعض القلق وطلب من الرئيس إعداد آلية لوضع الصيغة النهائية لتعريف نفقات التنمية. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية التعريف المعدل الذي ظل موضع نقاش لعام تقريباً. وأبدى رغبته في الانتهاء من القضية في الدورة الحالية.

830. وأفاد وفد جنوب أفريقيا بأنه، كما قال وفد البرازيل والهند، لم تكن هناك أي حركة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد البرازيل تناول البنود الواحد تلو الآخر.

831. ولم يرغب وفد سويسرا في تكرار الموقف الذي أعلن مرات عديدة بشأن هذا التعريف تحديداً. وقال إنه يود ببساطة الإشارة إلى أن التخفيض في الإنفاق الخاص بالبراءات بالنسبة إلى البلدان النامية يغطيه هذا التعريف بما أنه يتيح خفض تكاليف نظام الملكية الفكرية للبلدان المعنية. وأضاف الوفد أنه رغم استعداده لمواصلة المناقشات في دورة مقبلة من دورات لجنة البرنامج والميزانية فإنه يلزم تصميم اختبار جديد للتعريف يتضمن جميع الأرقام والجوانب المدججة في التعريف الجديدة. ورأى أن تكاليف البراءات يغطيها التعريف الجديد.

832. وقال الرئيس إنه يبدو أن وفد سويسرا يؤيد إجراء المناقشات بما أنه بدأ في مناقشة العناصر وأبدى تعليقات بالفعل بشأن أحد عناصر التعريف. وسأل ما إذا كان الوفد يؤيد مناقشة العناصر واحداً تلو الآخر. ثم سيتسنى للوفد إبداء رأيه بشأن عنصر واحد وستتواصل المناقشات بشأن العناصر الأخرى. وسأل الرئيس وفد سويسرا إذا فهم مقصده.

833. وأجاب وفد سويسرا بالسلب. وقال إن ما كان يعنيه هو أن هناك تعريف حالي أمام لجنة البرنامج والميزانية وأنه رغم ما قيل في الدورة الأخيرة للجنة، لم تكن طريقة اختبار ذلك التعريف سليمة إذ إنها لم تشمل خفض التكاليف المرتبطة بالبراءات بالنسبة إلى البلدان النامية التي سيغطيها التعريف بصيغته المقترحة. وتمثل موقف الوفد في أنه نظراً إلى أن البراءات من نفقات التنمية التي ينبغي أن يغطيها التعريف، فإنه على استعداد لمواصلة المناقشات في دورة مقبلة من دورات لجنة البرنامج والميزانية على أساس إجراء اختبار جديد للتعريف يتضمن جميع العناصر؛ بما فيها العناصر التي تجلت هنا ولكن على نحو أكثر تفصيلاً.

834. وأعلن الرئيس أن وفد سويسرا قد أثبت وجهة نظره. إذ قال إن له تفسير معين لعنصر محدد من عناصر التعريف. وكان ذلك تفسير الوفد. وقد يكون للوفود الأخرى تفسيرات أخرى فيما يتعلق بما قيل بشأن البراءات. ومن ثم، فتح باب المناقشة. وأثار الوفد نقطة معينة. واحترمت الدول الأعضاء ذلك. وقد يكون لوفود أخرى تفسير مختلف. وقال الرئيس أن وفد سويسرا يرحب بالتالي بأن تجري لجنة البرنامج والميزانية مناقشة لأنه قد ذكر نقطة معينة تتعلق بهذا التعريف. وقد تقول أي وفود أخرى إنها لا تود مناقشة هذا البند في هذه المرحلة، وسيحترم الرئيس ذلك أو إذا قال وفد إن لديه تعليق على مفهوم معين في التعريف (على غرار ما أعرب عنه وفد سويسرا) فإن للوفود الأخرى الحق في الرد على ذلك. وسيكون ذلك تنفيذ اقتراح وفد البرازيل الذي تمثل في تناول البنود الواحد تلو الآخر. وسأل الرئيس ما إذا كان وفد سويسرا على استعداد لمناقشة هذا البند. وستتضمن المناقشات النقطة بشأن تكلفة البراءات لمعرفة ما إذا كانت هذه النقطة مشتركة مع وفود أخرى.

835. وقال وفد سويسرا ، مرة أخرى ، أنه سيكون على استعداد لمناقشة تعريف في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

836. وتوجه وفد البرازيل إلى وفد سويسرا بالشكر على تعليقاته وقال إنه يبدو أن الوفد لم يكن على استعداد لمناقشتها. ورأى الوفد أن الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية قد أقيمت بالفعل وأنها ستكون آخر هذه الدورات. وكانت هذه الدورة الثالثة التي تمت فيها مناقشة التعليقات بشأن الوثيقة. وأدرك الوفد أن هناك اعتراضاً واحداً فقط أبدته المجموعة بآراء وكان يتعلق بالبراءات. وقال إنه يدرك أن المشكلة الأساسية التي يطرحها الاقتراح تتمثل في مسألة خفض رسوم البراءة وما إذا كانت هذه التخفيضات تعتبر من النفقات. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة سبل معالجة شواغل المجموعة بآراء ولكنه يود أن يحث الدول الأعضاء مرة أخرى على الموافقة على هذا الحل أو تقديم حلول أخرى تراها أكثر ملاءمة. وتم تلقي تعليقات الدول الأعضاء بالفعل. وينبغي أن تتخذ لجنة البرنامج والميزانية قراراً في هذا الشأن.

837. وأشار وفد مصر إلى القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها العشرين بشأن مواصلة مناقشة التعريف المقترح لنفقات التنمية خلال الدورة الحالية. وقال إنه من الظلم الوصول إلى هذه المرحلة وإرجاء المناقشة بأكملها مرة أخرى إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر 2014. وسيؤجل هذا الاقتراح المناقشات سنة كاملة. ورأى

الوفد أن هذا الأسلوب ليس أسلوب جيداً للعمل أو لإيلاء الأهمية للقضايا الهامة بالنسبة إلى المجموعات الأخرى. ومن ثم أبدى رغبته في تأييد اقتراح البرازيل الراي إلى عقد مناقشة بشأن التعريف المقترح بنداً تلو الآخر وكما ذكر بالفعل، أعرب عن استعداده للاستماع إلى شواغل الوفود الأخرى المتعلقة بمسألة رسوم البراءات. وأعلن الوفد أنه لا يرى أي عنصر في التعريف المقترح يرر إدماج رسوم البراءات. بيد أن الوفود قد تنظر في تقديم اقتراح كتابة كي تطلع عليه الدول الأعضاء وتناقشه وتنظر فيه. وأعرب الوفد عن استعداده في هذه المرحلة لمناقشة جميع شواغل المجموعات بشأن هذه القضية. وأبدى تطلعه إلى الوصول، خلال الدورة الحالية، إلى نتيجة بشأن هذه المسألة التي ظلت معلقة لأكثر من عام.

838. وأعلن وفد فرنسا تفهمه لشواغل الوفود التي اتخذت الكلمة. بيد أنه إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ستبدأ في مناقشة هذا البند نقطة تلو الأخرى الآن ومبادلة حجج متقنة بشأن مختلف النقاط، فلن تكفي جلسة ليلية واحدة وإنما يجب امتداد الدورة على مدار عطلة نهاية أسبوع كاملة. واستطرد قائلاً إن الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية مشغولة للغاية إذ يتعين عليها معالجة اقتراح الميزانية. وفي دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة، سيكون عبء العمل أخف بكثير وستكون الدول الأعضاء أكثر استعداداً لإجراء هذه المناقشة التي قد تستغرق يومين ونصف. ولا يعرف الوفد إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية ستحقق نتيجة. ورأى أن قضية البراءات مسألة إنفاق بما أن خفض الرسوم سيشكل تكلفة للمنظمة. وقال الوفد إنه لا يرى، نظراً إلى الساعة المتأخرة، كيف ستتعامل لجنة البرنامج والميزانية مع هذا البند.

839. وأبدى وفد البرازيل رغبته في فهم موقف وفد فرنسا قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية ستحتاج إلى يومين لمناقشة وثيقة طولها صفحة واحدة. وكانت هذه الوثيقة أمام الدول الأعضاء لأكثر من عام. وكانت البلدان النامية ومجموعة جدول أعمال التنمية قد طرحت هذه المسألة بوصفها أولوية وليس من المعقول طلب إجراء المناقشات. وأفاد الوفد بأن هذا الإجراء لن يكون لعام واحد وإنما عامين لأنه إذا تم اعتماد التعريف اليوم، فسيستنى تطبيقه خلال الثنائية المقبلة والدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وكرر الوفد أن الدول الأعضاء كان أمماً عاماً لمناقشة هذه الوثيقة وإبداء تعليقات. وكان كل شيء أمام اللجنة. ولم يبق إلا الرغبة في اتخاذ قرار. وذكر الوفد مجدداً أنها أولوية بالنسبة إلى مجموعة جدول أعمال التنمية والعديد من البلدان النامية الأخرى.

840. وأعلن وفد بلجيكا أنه لا يود تكرار البيانات التي أدلى بها عدد من أعضاء المجموعة الثانية، والتي كانت واضحة وبلغية للغاية. وقال إنه كان ينظر للتو إلى نص قرار الدورة الماضية للجنة البرنامج والميزانية الذي ذكر فيه أن اللجنة قررت مواصلة المناقشات. وهذا ما حدث بالفعل. وأضاف أن اقتراح للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية قد يتمثل في مناقشة أسباب عدم اعتبار التعريف الحالي تعريفاً جيداً بالقدر الكافي كي يصبح دائماً لأنه قد أدى دوره على نحو جيد. وربما ينبغي أخذ ذلك أيضاً بعين الاعتبار في الدورة المقبلة.

841. وأفاد وفد البرازيل بأنه قد أدرك الحاجة إلى إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة ولكنه يود حث جميع الدول الأعضاء على إظهار استعدادها لمناقشة هذا البند بما أن حصول البلدان النامية على رأي لجنة البرنامج والميزانية بشأن هذه المسألة يكتسي أهمية واضحة بالنسبة إلى البلدان النامية. ونوقشت بالفعل العديد من الوثائق التي تضم عدد صفحات أكبر بكثير وعدد أكبر من التعريفات. وقدمت هذه الوثائق على بعد بضعة أسابيع أو شهر فقط قبل انعقاد الدورة. وتعلقت المسألة بحشد العزيمة السياسية اللازمة لمناقشة هذه الوثيقة. وقال الوفد إنه كان في انتظار المشاركة في مناقشات وأن ذلك سيشكل نقطة واحدة سيثيرها في قرارات دورة لجنة البرنامج والميزانية هذه.

842. وأفاد وفد مصر بأنه يرى أن اللجنة قد انضمت بالفعل إلى فكرة أن العنصر الأول تمثل في أن التعريف تعريف مخصص. ومن ثم، يتسنى القول إنه تم الموافقة على العنصر الأول. ثم ذكر الوفد قائمة الأنشطة التي يبلغ عددها سبعة أنشطة والتي أدرجت بالفعل في الاقتراح الحالي للبرنامج والميزانية. وكانت هذه الأنشطة منطقية ولم تلق أي اعتراض. ويمكن القول إنه تم الاتفاق أيضاً بشأنها. ويتبقى بذلك عنصران: بشأن الهدف العام ومسألة الإدارة والأنشطة الإدارية والمالية والوظائف

الإدارية. وقد يتسنى للجنة البرنامج والميزانية إحراز تقدم بشأن هذه المسألة وفي الوقت ذاته مناقشة العناصر المتبقية التي قد تحتاج إلى أن توليها الدول الأعضاء المزيد من الاهتمام. بيد أنه يمكن تنفيذ العنصر الأول والأنشطة المدرجة بالفعل فوراً.

843. وتوجه الرئيس إلى وفد مصر بالشكر على هذا الاقتراح، وأفاد بأنه يفهم أنه لا يوجد خلاف على الفقرة الأولى قبل عبارة "وبالإضافة إلى ذلك" التي ذكر فيها أن النفقات يطلق عليها مسمى نفقات تنمية عند استخدامها لتمويل المساعدات التي تهدف إلى خدمة أغراض التنمية والتي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية، وأنه لا يوجد، على الأرجح، خلاف بشأن الأنشطة السبعة. واقترح أن تعتمد لجنة البرنامج والميزانية العنصرين الذين تم التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأنهما وهما الفقرة الأولى باستثناء قضية البراءات والأنشطة السبعة. ويمكن أن توافق اللجنة على هذين العنصرين وأن يترك المسألتين اللتين قد يجتملان الجدول جانباً وهما تمكين التنمية لدفع فوائد نظام الملكية الفكرية إلخ. والفقرة الأخيرة التي لم يرد فيها استخدام نفقات التنمية لتمويل إدارة المنظمة والأنشطة المتصلة بالشؤون الإدارية والمالية. وبهذه الطريقة، يمكن للجنة البرنامج والميزانية تحقيق تقدم.

844. وقال وفد بلجيكا إنها ستكون آخر مرة يتدخل فيها بشأن هذا الموضوع. وسلط الضوء مرة أخرى على أن بعض الوفود قد طلبت إجراء المزيد من المناقشات المفصلة في هذه المرحلة، في حين أن الوفود الأخرى غير مستعدة للقيام بذلك حالياً، ومن ثم رأى الوفد أنه لا يسعه قبول هذا الاقتراح.

845. وقال رئيس لجنة البرنامج والميزانية إنه بما أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، فسيتم تأجيل إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة حتى نهاية الدورة.

846. ونوقش نص القرار الذي اتخذ بشأن هذا البند من جدول الأعمال في إطار البند 21 من جدول الأعمال ويرد هذا النص في هذه الوثيقة.

847. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالنظر في هذه المسألة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

البند 15 تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية

848. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/9.

849. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ولم تقدم أي طلبات لأخذ الكلمة.

850. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بأن تحيط علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/21/9.

البند 16 التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي

851. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/10.

852. وافتتح الرئيس باب المناقشة بشأن موضوع برنامج التقويم الاستراتيجي.

853. وتحدث وفد بلجيكا باسم المجموعة باء وتوجه إلى الأمانة بالشكر على الوثيقة WO/PBC/21/10 المعنونة "التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي" والوثيقة WO/PBC/21/12 المعنونة "تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو". ورحبت المجموعة باء بالاستكمال الناجح لنظام التقويم الاستراتيجي الذي اشتمل على إصلاحات تنظيمية هامة. وأعربت المجموعة باء عن تأييدها لمبادرات جارية وبخاصة مواصلة تنمية وتعميم تخطيط الموارد

المؤسسية والتواصل الداخلي والمراقبة الداخلية لضمان استدامة الفوائد وأوجه التحسن الناجمة عن برنامج التقييم الاستراتيجي وأن تؤدي إلى تحسن متواصل.

854. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشدد على الشاغل الذي أعربت عنه المجموعة بأن التقييم ينبغي ألا ينطوي على اعتبار أصحاب المصلحة هذه المنظمة منظمة خدمة دولية. وأفادت مجموعة جدول أعمال التنمية بأن الويبو تعد منظمة يوجهها الأعضاء. وطلبت المجموعة أن تستخدم هذه الصيغة في الوثائق. وأبدت رغبتها في أن يقدم موظفون مدنيون دوليون الخدمات التي توفرها الويبو مع اعتبار الدول الأعضاء أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه المؤسسة.

855. وأعرب وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية عن تأييده لاقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية الذي قدمه وفد البرازيل.

856. وسأل الرئيس عما إذا كان هناك أي اعتراض على استخدام الصيغة التي اقترحتها مجموعة جدول أعمال التنمية والتي أيدتها المجموعة الأفريقية.

857. وقال وفد سويسرا أنه لم يجد الاقتراح واضحاً وطلب تكراره.

858. وأكد وفد البرازيل مجدداً أن التعليقات كانت من بلدان مجموعة جدول أعمال التنمية وأنها قد أبدت بالفعل خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة. وكرر الوفد أن مجموعة جدول أعمال التنمية قد أعرب عن انشغاله بشأن عبارة "منظمة خدمة دولية" التي استخدمت على مدار دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أن الأمانة قد أوضحت أن مصدر هذه الرؤية الجديدة برنامج التقييم الاستراتيجي. وقال الوفد أنه قد أدرك أن برنامج التقييم الاستراتيجي أمر هام فيما يتعلق بإرشاد المؤسسة ولكنه شدد على أنه قد أدرك أن برنامج التقييم الاستراتيجي لن ينطوي على تغيير في طبيعة المنظمة بوصفها منظمة خدمة دولية، وأنه يود إدراج ذلك في التعليقات التي ستترفق بالوثيقة.

859. وأفاد وفد جمهورية كوريا بأنه من المستحسن وضع برامج مختلفة تساعد على تهيئة بيئة عمل أفضل، كما تكتسي هذه التغيرات الإيجابية في المنظمة أهمية كبرى. ومع ذلك، أعرب الوفد عن انشغاله بزيادة حجم الوثائق وأوجه التعقيد الناجمة عن برنامج التقييم الاستراتيجي. وإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد أن تشاطر الويبو خبراتها بشأن التغيرات من حيث ما تغير في عمل الويبو.

860. وأشار وفد الصين إلى أن الويبو كانت تمتلك، منذ عام 2008، نظام التقييم الاستراتيجي وكان من الواضح أن الخدمات التي قدمها المستخدمون تحسنت على مدار هذه الفترة. واستطرد الوفد قائلاً إن الإدارة والحوكمة الداخلية فضلاً عن الاتصال بالعالم الخارجي قد شهد تحسناً أيضاً. ورحب الوفد بهذه التطورات الإيجابية جميعها. وأعرب عن أمله في أن تواصل نتائج برنامج التقييم الاستراتيجي تحسين عمل الويبو في المستقبل.

861. وطلب وفد سويسرا، مشيراً إلى البيان الذي أدلت به مجموعة جدول أعمال التنمية، من الأمانة أن تقدم معلومات إضافية بشأن ما تم اقتراحه، وطلب تأكيد أن البرنامج لن ينطوي على أي تغييرات في الوثائق وفي ما تم إنجازه حتى الآن، بما في ذلك نتائج برنامج التقييم الاستراتيجي. وإضافة إلى ذلك، التمس الوفد توضيحاً بأن النتائج لن تتغير نتيجة لما تم اقتراحه.

862. وأكد وفد البرازيل مجدداً أن الفكرة كانت ببساطة تتمثل في جمع تعليقات مجموعة جدول أعمال التنمية وغيرها من المجموعات التي قد تنضم إلى موقف مجموعة جدول أعمال التنمية، والتشديد على أهمية بقاء الويبو منظمة دولية من أسرة الأمم المتحدة وأنه لا ينبغي النظر إليها كمنظمة خدمة دولية أيًا كان معنى ذلك.

863. والتمس الرئيس توضيحاً بشأن اقتراح استبدال "منظمة خدمة دولية" بعبارة "منظمة عضو دولية".

864. وأكد وفد البرازيل بالإيجاب اقتراح الرئيس.

865. واقترحت الأمانة أن السؤال 4 من الأسئلة والأجوبة قد يقدم المزيد من التوضيح بشأن هذه المسألة. وذكرت بأن المدير العام كان قد أوضح، وهو يعالج الدورة العشرين، أن الدول الأعضاء قد وضعت عدد من المعاهدات التي اضطرت الأمانة لتقديم خدمات لا تقتصر على مزودي الخدمات مثل مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والحكومات. وشدد المدير العام أيضاً، أولاً وقبل أي شيء آخر، على أن الويبو منظمة يوجهها الأعضاء. وقالت الأمانة إنه أشير إلى ذلك بوضوح في تقرير المحاضر الحرفية للاجتماع الحالي. وسلطت الأمانة الضوء على أنها لن تغير نهجها المتبع في هذا الشأن. وأكدت الأمانة مجدداً أن الويبو منظمة يوجهها الأعضاء وتقدم خدمات. واستخدمت الأمانة أحياناً في هذا السياق "منظمة خدمة دولية".

866. وتوجه وفد المملكة المتحدة إلى الأمانة بالشكر على تقديم المزيد من التوضيح بشأن الارتباك الناجم عن استخدام المصطلحات، وذلك بما أن الويبو تدير، على حد علم الوفد، 26 معاهدة. وإضافة إلى ذلك، قال الوفد إنه وفقاً لهذه المعاهدات، اضطرت الويبو إلى تقديم بعض الخدمات وإن مستخدميه هذه الخدمات عادة ما ينتمون إلى وسط الأعمال التجارية. ويبدو أن استخدام المصطلحات التجارية، في هذا السياق، ملائماً.

867. واقترح وفد البرازيل حلاً وسطاً، قائلاً إنه يمكن للأعضاء أن يعملوا على الصيغة لتعريف ما يقصد بعبارة "منظمة خدمة دولية". واستطرد قائلاً إن هذا الاقتراح الجديد لن يعرض فكرة أو استراتيجية التقييم الكامنة ورائها للخطر. وأبدى الوفد رغبته في الحصول على رؤية واضحة لما يمثل أو لا يمثل منظمة خدمة دولية. وإذا لم يقترح أي تغيير في طبيعة الويبو أي أن تمثل الدول الأعضاء أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه المؤسسة، فلا يتوقع حدوث أي مشكلة في تحرير جملة بشأن هذا الموضوع.

868. واقترح الرئيس أن يحرر وفد البرازيل النص ويقدمه بعد استراحة الغداء.

869. وأفاد وفد الجزائر بأنها ستعمل مع البرازيل على صياغة النص. وطرح الوفد أيضاً سؤالين. فقد سأل أولاً عن اعتماد الدول الأعضاء لبرنامج التقييم الاستراتيجي بما أنه لا يذكر أن هذا البرنامج قد عرض بصورة رسمية. وطلب الوفد ثانياً توضيحات بشأن الخطوات التي ستتخذ في المستقبل بعد برنامج التقييم الاستراتيجي.

870. وذكرت الأمانة بأن الوثيقة WO/PBC/21/10 قد بينت أن برنامج التقييم الاستراتيجي قد أنشئ بناء على قرار اتخذته الدول الأعضاء بأن تنفذ الويبو برنامج تحسن تنظيمي كان موضع التوصية الأولية التي أفضى إليها التقييم الشامل الذي أجري في ذلك الوقت. وقدمت الفقرة 1 من تلك الوثيقة المعلومات الأساسية. واستطردت الأمانة مؤكدة أن لجنة مراجعة الحسابات، كما كانت تعرف في ذلك الوقت، تشرف على برنامج التقييم الاستراتيجي وتتواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الإشراف عليه، على نحو ما قدم في ذلك الأسبوع. وإضافة إلى ذلك، أفادت الأمانة بأن المدير العام قد أبلغ الدول الأعضاء على نحو منتظم بالتقدم المحرز في برنامج التقييم الاستراتيجي الذي تم الانتهاء منه في ذلك الوقت. وقالت الأمانة إنه سيستمر تنفيذ مبادرتين إلى نهاية ذلك العام وأن إحدى المبادرتين هي مبادرة إدارة المخاطر والضوابط الداخلية التي فهمت الأمانة أنها مبادرة هامة للغاية من منظور الدول الأعضاء والإدارة، وذلك أيضاً كي تعزز أمانة الويبو ضوابطها وأن تقلل مخاطر المنظمة. ثم قالت الأمانة أنه قد نجم عن هذه المبادرة ضمان ترسيخ إدارة المخاطر في كل برنامج بغية ضمان أن ينظر مديرو ومسؤولون برنامج الويبو باستمرار إلى كيفية الحد من هذه المخاطر. وقال إن نتيجة إضافية لمبادرة إدارة المخاطر المدرجة في إطار برنامج التقييم الاستراتيجي تمثلت في تقديم المخاطر إلى الدول الأعضاء في وثيقة البرنامج والميزانية. وأعلنت الأمانة أنها قد أبرزت الآن هذه المخاطر على أساس برنامج تلو الآخر. وقالت إنه وفقاً لأفضل الممارسات، ينبغي أن تقدم الأمانة تقريراً مرحلياً بشأن تطور هذه المخاطر وما إذا كانت هناك مخاطر جديدة وكيفية حد الويبو من هذه المخاطر خلال فترة العامين.

871. وأفاد وفد الجزائر بأنه قد قرأ الوثيقة المذكورة أعلاه بما في ذلك الفقرة 1. ومع ذلك ، قال الوفد إن الفقرة المذكورة آنفا ذكرت فقط أن الدول الأعضاء في الجمعية العامة وافقت على التوصية التي طلب فيها من الأمانة إقامة هذا البرنامج. واستطرد الوفد قائلاً إن الوثيقة لم تؤكد ما إذا كانت الأمانة قد قدمت البرنامج، بعد إنشائه، إلى الدول الأعضاء للموافقة عليه. أنه كُرس سؤاله: هل بعد أن طلب لتأسيس هذا البرنامج، كانت الأمانة قد يعود إلى الدول الأعضاء، وطلب للحصول على موافقتهم الرسمية. ثم كُرس سؤاله المتعلق بما إذا كانت الأمانة قد رجعت إلى الدول الأعضاء وطلبت موافقتها الرسمية. ثم كُرس سؤاله الثاني المتعلق بماهية الخطوة التالية وإذا كانت الأمانة تفكر في إنشاء برنامج آخر مثل برنامج التقييم الاستراتيجي للسنوات الخمس أو العشر القادمة.

872. وأكدت الأمانة أنه تم تكليفها بتنفيذ البرنامج بقرار من الجمعية العامة وعرضت تقديم تلك الوثيقة. ثم أكدت مجدداً أنه قد عهد إلى لجنة مراجعة الحسابات بمهمة مراقبة برنامج التقييم الاستراتيجي وأنها تتبع قرار الجمعية العامة المبين في الوثيقة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنها قدمت تقارير بشأن برنامج التقييم الاستراتيجي كل عام إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة.

873. وقال وفد الجزائر إنها ليست مسألة إبلاغ. ثم سأل الوفد إذا قامت الأمانة، بعدما طلبت منها الجمعية العامة إنشاء هذا البرنامج، بعرض هذا البرنامج مجدداً على الجمعية العامة كي توافق على تنفيذه.

874. وأكدت الأمانة أن الجمعية العامة قد كلفتها بتنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي. ثم قالت إن كلمة "برنامج" قد تحمل اللبس. وأوضحت أن برنامج التقييم الاستراتيجي ليس برنامجاً مثل البرامج الممتدة من 1 إلى 30 التي تم استعراضها في وقت سابق من ذلك اليوم. وقالت الأمانة إن برنامج التقييم الاستراتيجي ليس برنامجاً أساسياً يدل على ما تقوم به المنظمة وإنما نظر إليه على أنه هام لتحسين طريقة عمل المنظمة. وأوضحت الأمانة أن برنامج التقييم الاستراتيجي يرتبط بكيفية تسيير الويبو لشؤون عملها مقارنة بعمل الويبو من حيث المضمون والأهداف الاستراتيجية. واستطردت الأمانة مشيرة إلى أن برنامج التقييم الاستراتيجي برنامج تغيير منسق يتضمن العديد من مبادرات الإدارة التي وضعت بناء على القرار الذي اتخذته الجمعيات العامة استناداً إلى التوصية الناجمة عن التقييم الشامل.

875. وطرح الرئيس سؤالاً باسم وفد الجزائر عما إذا كانت هناك موافقة رسمية تقول "الأعضاء موافقون أم لا".

876. ورفضت الأمانة العامة البت في هذا الشأن بما أن المستشار القانوني غير حاضر.

877. واقترح الرئيس أن فور وصول المستشار القانوني، يقوم بمعالجة هذه المسألة بغية التأكد من اعتماد برنامج التقييم الاستراتيجي أو عدمه. وذكر الرئيس أن البرنامج جيد.

878. واقترحت الأمانة أنه يمكنها النظر في سجلات الجمعية العامة لعام 2008 ثم العودة إلى هذه المسألة.

879. وأكد الرئيس أنه عندما ترد الأمانة، ينبغي أن تفسر تماماً ما حدث كي تتضح مسألة اعتماد برنامج التقييم الاستراتيجي.

880. وقال وفد سويسرا إنه تم مناقشة برنامج التقييم الخارجي على نحو مستفيض واعتبر أن الدول الأعضاء قد اعتمدته على ضوء جميع المشاورات والمحادثات التي أجريت على مدار دورات لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات العامة. وأكد الوفد أنه اعتبر، دون شك، أن برنامج التقييم الاستراتيجي قد اعتمدته الدول الأعضاء. وتوجه الوفد إلى الأمانة بالشكر على كل العمل الذي قام به فيما يتعلق ببرنامج التقييم الاستراتيجي وأثنى على الأمانة النتائج المحققة. وقال الوفد إن هذه المناقشة أصبحت دون جدوى الآن وبعد كل هذه السنوات التي قدمت فيها الدول الأعضاء تقارير في هذا الشأن وكانت هناك فرص ليبيد الجمعيات وجهات نظرهم بشأن برنامج الإصلاح هذا إذا رغبت في ذلك.

881. وطرح وفد الجزائر السؤال مرة أخرى على الأمانة وطلب أن تذكر الأمانة أو أي جهة أخرى تاريخ اعتماد الدول الأعضاء برنامج التقييم الاستراتيجي إذا ما توافر هذا التاريخ. وقال الوفد إنه إذا لم يتوافر تاريخ اعتماد فيه البرنامج بالفعل، فإنه يرى أن المشاورات أو المناقشات الرسمية أو غير الرسمية شيء آخر. وأكد الوفد مجدداً أنه يريد الحصول على رد كامل على السؤال الذي طرحه بشأن وجود وثيقة تؤكد اعتماد الدول الأعضاء لبرنامج التقييم الاستراتيجي أو إحاطتها علماً به.
882. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده لوفد الجزائر لأنه حاول أن يحدد مهمة لبرنامج التقييم الاستراتيجي. وقال الوفد إنه ربما ينبغي أن يدرج نص في أحد أجزاء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل على أن يناقش أنسب موقع لذلك مع الأمانة، فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة - وذلك لتوفير خدمات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. ثم قال إن الويبو هي أولاً وقبل كل شيء وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.
883. والتمس الرئيس توضيحاً بشأن المداخلة.
884. وقال وفد البرازيل إنه سيعود إلى بداية المناقشة.
885. وأكد الرئيس أن وفد البرازيل كان يشير إلى السطر الوحيد في النص المتعلق بطبيعة المنظمة.
886. وقال وفد البرازيل إنه يعالج النقاط التي أثارها وفدا المملكة المتحدة وسويسرا اللذان أعربا عن رغبتها في الاستماع إلى بعض اقتراحات الصياغة. وأضاف الوفد أن شاغله الأساسي تعلق بتعريف منظمة الخدمة الدولية. واقترح الوفد إدراج جملة تشير إلى أن مفهوم منظمة الخدمة الدولية يعني أن الويبو قدمت مجموعة من الخدمات ولكن أن الويبو هي أولاً وقبل كل شيء وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة بالنسبة إلى دولها الأعضاء.
887. وتوجه وفد بلجيكا إلى الأمانة بالشكر على ما قدمته من معلومات مفيدة جداً وواضحة. وقال الوفد إنه مبين صراحة أنه تم معالجة المسألة في مناسبات سابقة بدءاً بمناقشة الجمعية العامة ومتابعتها. وذكر الوفد بذكرياته الجيدة الخاصة بالجلسات السابقة المتعلقة ببرنامج التقييم الاستراتيجي في حين أن الفرصة قد سنحت للدول الأعضاء في العديد من المناسبات لمناقشة هذه المسألة مع الأمانة وتقديم توضيحات أو طلبات إضافية.
888. وأعرب وفد مصر عن تأييده للصيغة التي اقترحتها وفد البرازيل. وذكر أن النص مستخرج من التخطيط للويبو ومن ثم ينبغي أن تكون اللغة التي أيدتها جميع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها وفد الجزائر، أشارت الوفود إلى أن الفقرة الأولى من الوثيقة WO/PBC/21/10 قد ذكرت أنه تم إطلاق برنامج التقييم الاستراتيجي في عام 2008 ولكن لم تتم الإشارة مطلقاً إلى أن الدول الأعضاء قد اعتمدت البرنامج. ورأى الوفد أن ذلك يمثل الجواب على سؤال وفد الجزائر.
889. وأعلن وفد كندا أن برنامج التقييم الاستراتيجي قد اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين من الجمعية العامة التي عقدت في عام 2007. وأشار إلى الفقرة 34 (1) (أ) من الوثيقة WO/GA/34/16 التي ورد فيها ما يلي: "وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/34/12 وقررت ما يلي: "1" الموافقة على توصيات لجنة الويبو للتدقيق الواردة في الفقرة 24 من الوثيقة WO/AC/6/2، وهي كما يلي: (أ) أن تضع الأمانة برنامجاً متكاملًا شاملًا من أجل التحسين المؤسسي وفق الخطوط والأولويات الموصى بها في التقرير النهائي للمؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز وكما أقرت الأمانة بذلك في تقريرها (الوثيقة WO/GA/34/12). وأشار الوفد إلى أن النقطة (أ) أعلاه تشير بوضوح إلى واقع أنه ينبغي إعداد برنامج للتحسين التنظيمي.
890. وطلب وفد سويسرا أن يقدم وفد البرازيل نصه المقترح كتابة، كما اقترح الرئيس.

891. أقر الرئيس الالتماس التقدم إلى وفد البرازيل وأكدته.

892. وجدد وفد المملكة المتحدة التماسه من وفد البرازيل توضيح المكان الذي ينبغي إدخال النص فيه. وذكر الوفد قبوله اعتبار الويبو وكالة تابعة للأمم المتحدة وتقديم خدمات، ولكنه لم يميز من المداخلة المكان الذي ينبغي إدخال النص فيه.

893. وقال وفد الجزائر إنه على علم بالوثائق التي أشار إليها وفد كندا. ولكنه أضاف أن الفقرة موضع النقاش لم تمنح الأمانة سوى سلطة تأسيس البرنامج. وذكر الوفد أن القرار لم يقر البرنامج على ما هو عليه بل أفاد بضرورة إطلاق برنامج من هذا القبيل و فقط. وأفاد الوفد بأن سؤاله لا يزال قائماً: فهل أعادت الأمانة برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي عقب إضافة التفاصيل إليه بغية الحصول على موافقة الدول الأعضاء؟ وإن كان الأمر كذلك لا بد من تحديد هذا الأمر في الفقرة 1 من الوثيقة WO/PBC21/10. وإن لم يكن فينبغي أيضاً إيضاحه في الفقرة ذاتها. وإن كان قد أحيط به فقط ولم تتم الموافقة عليه فينبغي الإيضاح كذلك. ومرة أخرى إن لم يكن فلا بد من بيان ذلك. وأعرب وفد الجزائر عن أمله في تقديم الأمانة ردًا على الوفد في فترة ما بعد الظهر.

894. وأكد الرئيس أن ذلك ما سيتم بالفعل.

895. وتساءل وفد أستراليا إن كان وفد البرازيل استخدم الصياغة المستقاة من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط فليفضل بيان هذا الجزء من الخطة الذي أتت منه الصياغة.

896. وتم تأجيل النقاش بشأن البند 16 من جدول الأعمال إلى نهاية الدورة.

897. وأخذ قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال أثناء النظر في البند 21 من جدول الأعمال ونصه كالآتي:

898. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالنظر في هذه المسألة مع اتخاذ التدابير المناسبة.

البند 17 تقرير مرحلي عن مشروعات البناء

899. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/11.

900. عرضت الأمانة التقرير المرحلي عن مشروعات البناء أولاً بالإشارة إلى التوصيتين اللتين قدمتهما لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشرة المنعقدة في شهر سبتمبر 2012 (الوثيقة WO/PBC/19/27) وهما: تقديم تقارير كتابية شهرية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وتقديم شرحاً مفصلاً عن الأحداث التي أدت إلى إنهاء العقد مع المقاول العام السابق لتدوين تاريخها. وذكرت الأمانة بأنها بدأت من ذي قبل تقديم الإحاطات الشهرية إلى الدول الأعضاء في أكتوبر سنة 2012، بل وواصلت نشر التقارير الكتابية الشهرية على صفحة مخصصة للوفود على موقع منظمة الويبو على شبكة الإنترنت (تحت اسم "المركز"). وانعقدت جلسة الإحاطة في 11 يوليو 2013 (أثناء أسبوع انعقاد الدورة العشرين) ونُشر التقرير الكتابي في هذا الأسبوع. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية أثناء انعقاد دورتها العشرين سنة 2013 بأن توقف الأمانة عقد جلسات الإحاطة على أساس شهري مع مواصلة تقديم التقارير الشهرية الكتابية. واستجابت الأمانة بموجب هذه التوصية. كما نُشر تقرير شهر أغسطس على الموقع في تلك الأثناء على الموقع. وثائباً كان من الممكن الاطلاع على التفسير التفصيلي المتعلق بالأحداث المؤدية التي أدت إلى إنهاء العقد مع المقاول العام السابق في مرفق الوثيقة WO/PBC/21/11. وأبرزت الأمانة مواصلة أعمال الإصلاح والاستبدال المتنوعة الخاصة بالمبنى الجديد، عقب العودة إلى إصدار التقارير المرحلية بشأن مشروع البناء. وأما بالنسبة إلى مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة اتخذ عدد من التدابير عقب إنهاء العقد مع المقاول العام السابق في يوليو 2012، حسبما أعلنت لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التاسعة عشرة في سبتمبر 2012. وشهدت اختصاصات المهندس المعماري وقائد المشروع والمهندسين توسعاً بغية تغطية العناصر المقابلة من اختصاصات المقاول العام

السابق. ووفرت الموارد الداخلية الإضافية داخل المنظمة لأغراض الرقابة الإدارية والتعاقدية والمالية لما يقرب من 50 مقالاً بدلاً من مقال واحد كما كان الوضع فيما مضى. وتمكنت الأمانة إلى الآن من منح ما يزيد على 90 بالمائة من تكلفة البناء التي نص عليها العقد المبرم مع المقاول العام السابق. وقدمت هذه المنح وفقاً لأسعار 2010 أو 2011، مع الاستفادة من البنود التعاقدية التي نص عليها العقد الأولي المبرم بين الويبيو والمقاول العام السابق، حيث تضمن هذه البنود استمرار العمل بشروط الأسعار ذاتها حتى في حالة الاضطرار إلى إحالة العقود إلى الويبيو ولكن حتى تاريخنا هذا توجد زهاء 50 شركة في الموقع. وتولى المهندس المعماري والمهندسين وقائد المشروع إجراء تنبؤات منتظمة وفقاً لمعيار نقابة المهندسين السويسرية، ضماناً للجودة المعمارية لقاعة المؤتمرات. وبقيت الميزانية المعتمدة والمخصصات وافية لتغطية الالتزامات والتفاعلات القائمة علاوة على التعديلات التي تدخل على المشروع لاحقاً وأية أمور أخرى غير متوقعة. وأشارت الأمانة في شأن تاريخ تسليم المشروع إلى المعلومات التي قدمتها في شهر سبتمبر 2012 فيما يتعلق بحالة التأخر، وهو الأمر الذي كان قد أثر بالفعل قبل إنهاء العقد والتأخر الناتج عن إحالة العقد إلى الويبيو، وكذلك إلى المدة الزمنية التي يقتضيها تطبيق الإجراءات المالية والإدارية داخل الويبيو. وكان من الضروري إعادة تقدير التأخر العام مع نهاية عام 2012 بسبب قسوة البرودة في هذا الشتاء من ناحية وبسبب مستوى التعقيد الذي اتسم به تصنيع القطع الخشبية في المصانع ثم إنشاء الهيكل الخشبي في الموقع من ناحية أخرى. ونتيجة لذلك أصبح التقدير المستجد لتاريخ التسليم الجديد لقاعة المؤتمرات هو شهر أبريل 2014. وأحيط بتسليم منطقة واحدة بالفعل في شهر أغسطس 2013 (جزء من القبو بين مبنى أرباد بوكش والمبنى الجديد). ويتوقع التسليم الجزئي لمنطقة أخرى في مبنى أرباد بوكش في شهر أكتوبر 2013 وهو عبارة عن قاعات اجتماعات جديدة ذات الحجم الصغير في مستوى الدور الأول، التي سوف تتاح للاستخدام لأغراض الاجتماعات (بما في ذلك اجتماعات الدول الأعضاء). وكان من المتوقع تسليم منطقة أخرى ألا وهي مركز النفاذ مع نهاية عام 2013 (وكان الغرض منها هو التفتيش الأمني والتسجيل عند عقد الاجتماعات. وأكدت الأمانة رداً على الأسئلة أو التعليقات أو الملاحظات التي قدمها بعض الوفود بموجب بنود أخرى على جدول الأعمال أن الرصيد المستحق سداده من المقاول العام السابق عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة قد انخفض إلى 3 ملايين فرنك سويسري في الوقت الحالي، وذلك بالنظر إلى المبالغ التي سدها بالفعل حتى شهر يوليو 2013. وفي شأن التوصيات المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والتي نوقشت بموجب بند 17 من جدول الأعمال، أوضحت الأمانة استمرار توصية واحدة فقط معلقة من بين ست توصيات، مع تحديد شهر ديسمبر 2013 تاريخاً لاستكمالها. وأضافت أن التوصيات الأخرى المتبقية جميعها نُفذت أو رُبطت بإجراءات وضعت بالفعل وجاري تنفيذها. وأخيراً بالنسبة للمداخلات المقدمة أثناء انعقاد لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2012 من العديد من الوفود بشأن استخدام جميع الأطراف الأخرى لقاعة المؤتمرات الجديدة مثل، المنظمات أو لأغراض الاجتماعات الأخرى غير اجتماعات الويبيو، أعربت الأمانة عن رغبتها إعادة تأكيد نيتها الاحتفاظ باستخدام جميع المباني الجديدة لأغراض الاجتماعات الرسمية للويبيو لمدة دورة كاملة قوامها سنة. وسوف ترجع الأمانة في مرحلة زمنية تالية إلى المبادئ التوجيهية اللاحقة المعنية باستخدام الغير للمرافق وخصوصاً المنظمات الحكومية الدولية العاملة في جنيف، التي أعرب البعض منها بالفعل عن اهتمامه باستخدام المرافق الجديدة المتاحة في الويبيو لعقد الاجتماعات.

901. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير الصادر بخصوص مشروع المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة، وللتقارير الشهرية الصادرة عن الأمانة على الموقع على شبكة الإنترنت. وأوضح ارتياحه لقدرة الأمانة على التغلب على الصعوبات بالتعامل مع المقاول العام السابق، وما يبدو من اتجاهها نحو استكمال المشروع بنجاح في بدايات عام 2014. وإدراكاً من الوفد أن الويبيو قد خصصت زهاء التمويل الإجمالي إلى مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، فإنه يرغب في طمأنته بأن المشروع يمكن استكمالها في ظل التمويل المعتمد القائم. وأوضح الوفد تقديره لمعرفة المستجدات المتعلقة بالساح إلى جهات أخرى في وقت مقبل باستخدام قاعة المؤتمرات الجديدة علاوة على معرفة عمل الأمانة على وضع مبادئ توجيهية.

902. وأكدت الأمانة أن الميزانية المعتمدة لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة بينت قرابة 3 ملايين فرنك سويسري متبقية دون تخصيص إلى الآن، ما يعني توافر أموال كافية لتغطية التعديلات المحتملة أو المسائل غير المتوقعة. وأفادت أنه فيما يتعلق بتأجير

القاعة الجديدة والمرافق المتصلة بها أو إتاحتها إلى جهات أخرى فإن المبادئ التوجيهية الخاصة بذلك قيد الإعداد. والأولوية الراهنة للأمانة هي التركيز على استكمال عمل الإنشاءات وتسليم المشروع قبل التركيز على استخدام جهات أخرى للمباني في وقت لاحق.

903. وتقدم وفد إسبانيا بالشكر إلى الأمانة على التقرير، وأقر بالجهود التي بذلتها الأمانة في سنة 2012 سعياً إلى إبلاغ الدول الأعضاء من خلال الدورات الإعلامية التي نظمتها إلى الدول الأعضاء ومن خلال الجهود الملحوظة المنجزة فيما يتعلق بإعادة تنظيم الأمور داخلياً، وكذلك على متابعة هذه المهمة الصعبة وإدارتها. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة. والتمس الوفد من الأمانة مواصلة مراعاة التوصيات الصادرة عن المراجع الداخلي، وخصوصاً فيما يتعلق باسترداد الأموال المستحقة من المقاول العام. ووفقاً لما أوردته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي على الأمانة أن تضمن استكمال المشروع بنجاح. وأخيراً، وبالإشارة إلى التفسيرات المفصلة بشأن الأسباب التي أدت إلى الانفصال الودي بين الوبو والمقاول العام، أفاد الوفد اطلاعاً عليها بروية وأعرب عن رضاه عنها، وأحاط أن المشكلات قد تحددت في مرحلة مبكرة فيما يبدو. وأعرب الوفد ثقته التامة في القرار الذي اتخذته الأمانة ولكنه رأى أنه ربما كان من الأفضل مشاوره الدول الأعضاء واللجنة لضمان مشاركتهم مشاركة أوسع، ومن ثم كان من الممكن أن يوفروا دعماً سياسياً أكبر للأمانة منذ البداية.

904. وأعرب وفد المكسيك عن امتنانه للأمانة على عملها الممتاز وخصوصاً بالنسبة لتولي الإشراف على إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة. وأكد أن ذلك كان تحدياً كبيراً وأعرب الوفد عن أمله في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان استكمال هذا المشروع بنجاح. وأوضح الوفد أنه عقب اطلاعه على التفاصيل الأساسية التي أدت إلى الانفصال الودي مع المقاول العام، تبين له أنه كان من الممكن تجنب هذا الانفصال بما أن المقاول العام نفسه قد تأخر في استكمال المبنى الجديد، وعلى الرغم من ذلك مُنح عقد مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وربما كان يجدر الاحتراز مسبقاً أثناء عملية المناقصة مع الأخذ في الاعتبار ما حدث في الماضي. وحث الوفد الأمانة على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان استكمال قاعة المؤتمرات الجديدة خلال المهلة المحددة لها وألا تزيد تكلفتها عن الميزانية المعتمدة. واقترح الوفد تضمين نص بهذا المعنى في التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعيات.

905. وطمأنت الأمانة الوفود أنها أحاطت بجميع التعليقات المقدمة وأنها حريصة على ضمان استكمال المشروع في حدود الميزانية المرصودة له. وهناك الكثير من الدروس المستفادة والمعارف المضافة والتجارب المكتسبة من الوضع القائم منذ سنة 2012، التي تسير الأمانة قدماً على أساسها عند تنفيذ المشروع.

906. ووافق وفد أستراليا من حيث المبدأ على الاقتراح المقدم من وفد المكسيك، وأكد كذلك على أن بعض المسائل كانت خارجة عن نطاق سيطرة الأمانة. وأضاف الوفد مفسراً أنه إن كان من المتوقع أن تبذل الأمانة قصارى جهدها لضمان استكمال المشروع في حدود الميزانية المرصودة، فلا يمكن أن يتوقع أن يضمن اتخاذ جميع التدابير اللازمة استكمال المشروع بنجاح في الزمن المحدد وبالميزانية المحددة، إذ يتجاهل هذا الافتراض الحقيقة القائلة باحتمال أن تحول ظروف خارجة عن سيطرة الأمانة دون استكمال المشروع وفقاً للميزانية المحددة.

907. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الوبو بالإحاطة علماً بمحتوى الوثيقة WO/PBC/21/11 والتمست من الأمانة اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف ضمان استكمال تنفيذ مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في حدود الميزانية المعتمدة.

البند 18 تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الوبو

908. واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/12.

909. ودعا الرئيس الأمانة إلى التقدم بعرضها لهذا البند من جدول الأعمال.

910. وقدمت الأمانة التقرير المرحلي الآتي. قدمت هذه الوثيقة الشاملة لمحة عن المعلومات الأساسية الخاصة بمشروع تخطيط الموارد المؤسسية الذي اعتمده الدول الأعضاء سنة 2010. وكان الهدف الأساسي من الخطة الممتدة على خمس سنوات هو تحسين نظم الإدارة والتنظيم داخل الويبو بحيث تتمكن من خدمة كل من الدول الأعضاء والمسؤولين عن البرامج خدمة أفضل في مهامهم التي يضطلعون بها في عملهم اليومي، من خلال مجموعة من المشروعات. وتضمن هذا الجهد بالنسبة للمسؤولين الداخليين والمسؤولين عن البرامج إمدادهم بالمعلومات المتعلقة بإدارة الموارد والإدارة القائمة على النتائج، وكذلك بمعلومات تتعلق بنظم وأدوات أفضل للمشتريات وتدفقات العمل التي من شأنها دعم أداء المهام الإدارية بأسلوب يتسم بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. واشتملت مجموعة المشروعات على مسارات ثلاثة أساسية للعمل. ارتبطت المسار الأول بإدارة الموارد البشرية وكان من المزمع البدء فيه في وقت لاحق هذا العام. وكانت المجموعة بأسرها والمشروعات جميعاً على المسار الصحيح وضمن الميزانية التي أقرتها الدول الأعضاء. وواجه التعهد بتنفيذ مشروعات لدمج النظم على نطاق واسع وشامل كهذه المشروعات تحديات كبرى. فقد تطلب الأمر إشراك متواصل لجميع المستخدمين والمسؤولين عن البرامج. وشكل ذلك مشكلة في بعض الأحيان بسبب عدد المبادرات التي كانت تتنافس على قدرات الموارد ذاتها. فعلى الرغم من أن مجموعة المشروعات كانت على المسار الصحيح من حيث الإنجازات والنطاق واستخدام الميزانية، تعين على الأمانة في بعض الأحيان اتخاذ قرارات بإبطاء وتيرة العمل أو تأجيل بعض جوانب المجموعة لأنها ببساطة لم تمتلك القدرات اللازمة لدعم مشروع بعينه. ومن بين الإنجازات الأساسية إصدار وثيقة البرنامج والميزانية وهي واحدة من أولى منتجات نظام التخطيط للموارد المؤسسية (ERP) من خلال مسار الإدارة القائمة على النتائج. وكان ذلك تغييراً مهماً حيث اشتمل نظام مدمج الآن على جميع المعلومات التي كان يتم التعامل معها يدوياً من ذي قبل. ووفر هذا تحسينات على مستوى الإنتاجية، فأصبح من الممكن إدخال التغييرات في وقت أسرع علاوة على المستوى الرفيع لسلامة النظام مع توافر مراقبة للبيانات وفحصها. وذكرت الأمانة بمناقشة اللجنة لأوجه الرقابة الداخلية في بداية الدورة. وكان ذلك من أكبر الفرص الذي أتاحه التخطيط للموارد المؤسسية، ألا وهي تحسين نظام الرقابة الداخلية وقدرته على إعداد التقارير بشأن الاستثناءات وكذلك إعداد التحليلات. وفي الوقت الحالي تتمتع الويبو بنظام كفاء للرقابة الداخلية، ولكن الأمانة بالتعاون مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، علاوة على المدققين الخارجيين واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تواصل جهودها الرامية لتخفيف من المخاطر وتحسين أوجه الرقابة. واعتبرت الأمانة هذا الأمر فرصة عظيمة بالنسبة للثنائية المقبلة. وأوضحت أن الثنائية المقبلة سوف تشهد تنفيذ نظم معلومات الأعمال التي من شأنها أن توفر لوحات بيانات تشتمل على معلومات خاصة بالرقابة والإدارة يمكن توزيعها على جميع مسؤولي البرامج وأعضاء فريق الإدارة العليا والمدير العام. والعديد من التحسينات من شأنها أن تساعد الأمانة على تحسين رفع تقاريرها إلى الدول الأعضاء.

911. وأبزر وفد تركيا أن الفقرة 28 من الوثيقة تذكر الاستعانة بجهة خارجية لتضطلع باستعراض مجموعة مشروعات نظام التخطيط للموارد المؤسسية والتصديق عليها، ومن المتوقع أن يُستكمل ذلك الاستعراض في النصف الثاني من عام 2013. وأيد الوفد إجراء هذا الاستعراض إيماناً منه أنه سيفيد نجاح مثل هذا المشروع الكبير. وسأل الوفد الأمانة توضيح وضع التقرير المذكور وإن كان محتواه سوف يتوافر للدول الأعضاء.

912. ورداً على السؤال الذي طرحه وفد تركيا ذكرت الأمانة أن الاستعراض لأغراض التثبيت والتصديق كان من المزمع عقده في النصف الثاني من هذا العام. وحدث تأخر طفيف في الانتهاء من عملية المناقصة الدولية والمشتريات. وكانت هذه هي المرحلة الأخيرة من إشراك مزود للخدمة صاحب سمعة في هذا المجال ليضطلع بتقديم توصيات تتعلق بتحسين الجودة. وسوف تتوافر التوصيات الخارجية إلى الدول الأعضاء على هيئة مرفق ملحق بالتقرير المرحلي المقبل الخاص بالتخطيط للموارد المؤسسية.

913. وقرأ نائب الرئيس الفقرة المقترحة للقرار.

914. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة بمحتوى الوثيقة WO/PBC/21/12.

البند 19 تقرير مرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

915. واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/14.

916. وقدمت الأمانة الوثيقة بالتذكير بأن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقرته جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2011. وتناول المشروع جميع المرافق الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض قاعة المؤتمرات الجديدة، واستبدال بدالة الهاتف نورتل ميريدان المتقادمة، واستبدال الحواسيب المكتبية. وركز العمل التحضيري الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض قاعة المؤتمرات الجديدة، أساساً، على اختيار التكنولوجيا وشراؤها والتفاوض على العقود. وكان من المزمع أن تبدأ أنشطة التنفيذ في سنة 2014 عند إعداد المبنى للعمل الداخلي. وأوضحت الأمانة في تقريرها استكمال استبدال بدالة الهاتف نورتل المتقادمة وفقاً للخطة مع نهاية عام 2012. وأدجت بدالة الهاتف الجديد مع شبكة الحواسيب والحواسيب المكتبية، ما أتاح تحسين قدرات الاتصال التي شملت عقد مؤتمرات بالفيديو دون الاحتياج إلى الاحتفاظ بشبكة منفصلة للهواتف. وامتدت هذه القدرات الجديدة بالتدرج إلى المكاتب الخارجية كذلك. وأضافت الأمانة حصول الموظفين على تدريب شامل على استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة. وأخيراً ارتبط توزيع الحواسيب المكتبية الجديدة ارتباطاً وثيقاً بالانتقال إلى نظامي Windows7 و Office 2010. وتم نقل الخوادم ذات الصلة للعمل بهذين النظامين لدعم المنصة الجديدة. ومن المزمع استكمال الأعمال المتبقية في شهر أكتوبر 2013. وباختصار كان من المتوقع استكمال جميع الأنشطة المخططة مع نهاية 2014. وربما لا تتطابق النفقات الخاصة بكل نشاط على حدة بالضبط مع مخصصاتها في الميزانية ولكن كان من المقدر ألا تتجاوز هذه الأنشطة في مجملها إجمالي مخصصاتها في الميزانية.

917. وقرأ نائب الرئيس الفقرة المقترحة للقرار.

918. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة بمحتوى الوثيقة WO/PBC/21/14.

البند 20 تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات

919. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/15.

920. والتمس نائب الرئيس من الأمانة عرض الوثيقة.

921. وذكرت الأمانة بالقرارات الثلاثة التي أُخذت في سنة 2011 فيما يخص سياسة الويبو بشأن اللغات. أولاً أن تمدد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست إلى وثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها. وثانياً أن يُنظر تمديد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست للأفرقة العاملة بالويبو في سياق الثنائية 15/2014 للبرنامج و الميزانية وفي ضوء التقدم المحرز على مدار السنتين السابقتين. وثالثاً أن تبحث متطلبات ترجمة موقع الويبو الإلكتروني بمزيد من التفصيل بمجرد استكمال عملية إعادة هيكلة الموقع الإلكتروني للويبو. وعلاوة على ذلك أئفق على ضرورة تقليص متوسط طول الوثائق المقدمة من الويبو إلى هيئات الويبو الرئيسية ولجانها على مدار السنتين القادمتين. وبالمضي قدماً في عملية التنفيذ على مدار السنتين الماضيتين، جرى تمديد التغطية اللغوية باللغات الرسمية الست إلى جميع هيئات الويبو الرئيسية ولجانها. وطُبق نموذج عمل يشتمل على مكونين. وُظفت مجموعة أساسية من المترجمين والمراجعين للعمل في الويبو مع إسناد أي عمل إضافي للترجمة الخارجية. وتقرر سنة 2011 زيادة حجم أعمال الترجمة الخارجية من 30 إلى 45 بالمائة مع نهاية الثنائية الجارية. ولكن نتيجة للزيادة الملحوظة في عبء العمل سنة 2012 أسندت نسبة 56 بالمائة من عبء أعمال الترجمة للترجمة الخارجية. واتخذت

العديد من التدابير لضمان عدم التضحية بالجودة بأي طريقة كانت عند إسناد العمل للترجمة الخارجية، وطُبق مفهوم "الجودة في المصدر" لضمان إسناد الويبو أعمال الترجمة إلى مترجمين أكفاء يتمتعون بالمهارات والتدريب المناسب. وأضافت الأمانة إصدار طلب بالتقدم بعطاءات فيما يتعلق بتوفير خدمات الترجمة ما أدى إلى اختيار شركتين. وعقب عملية صارمة من التحديد والاختيار تم استخدام عددًا من أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (CAT) وغيرها من الأدوات التكنولوجية لدعم الجهد المبذول لتحقيق نظام شامل لإدارة عملية الترجمة في خدمات اللغات. وتُقد عدد من التدابير داخليًا لضمان تقليص طول الوثائق. واشترطت قاعدة عامة بالآ يزيد طول الوثيقة الواحدة عن 10 صفحات (أي ما يعادل 3300 كلمة). والعمل لا يزال جاريًا لإعادة هيكلة الموقع الإلكتروني ومن المتوقع استكماله في الربع الأخير من العام الجاري. وعندها سوف يُجرى تقدير للموارد فيما يتعلق بترجمة الموقع إلى اللغات الرسمية الست. وأما بالنسبة إلى تأثير سياسة اللغة فقد قُدرت زيادة عبء أعمال الترجمة بنسبة 18 بالمائة. ولكن بين 2011 و2012 زاد عبء أعمال الترجمة بنسبة 53 بالمائة. وشكل هذا الوضع ضغطًا ملحوظًا على موارد خدمات الترجمة مع ارتفاع التكلفة الإجمالية بنسبة 28 بالمائة على الرغم من الاعتماد على الترجمة الخارجية. ومن بين المصادر الأساسية لزيادة حجم التقارير الحرفية التي تصدر لاجتماعات اللجان والهيئات الرئيسية. وزاد نفقات سجل التقارير الحرفية سنة 2012 بنسبة 36 بالمائة. وأرجعت الأمانة تقليص طول التقارير إلى الترشيد والتدابير الرقابية التي وضعت. ومن الممكن أن يؤدي المزيد من النجاح في هذا الصدد إلى تقليص عبء العمل. وبالنظر إلى التجارب المستفاد على مدار السنتين الماضيتين اقترح التأجيل مؤقتًا للنظر في تمديد التغطية باللغات الرسمية الست إلى الأفرقة العاملة في المرحلة الجارية واعتماده حتى برنامج وميزانية الثنائية 2016 و2017. وقد أعرب عدد كبير من الوفود أثناء مناقشات لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو عن انشغالهم بالحجم الكبير للوثائق الصادرة عن الويبو، ونادوا بتقليص التكلفة. وبُذلت الجهود للحد من حجم الوثائق ولكن الأمانة أوصت بضرورة تأجيل تمديد التغطية إلى الأفرقة العاملة باللغات الرسمية الست لمدة سنتين حتى حلول 17/2016. وأضافت الأمانة حدوث نقاش مطول نسبيًا حول التقارير الحرفية أثناء انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية في شهر يوليو. وكانت بعض الدول الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في الاستغناء عن هذه التقارير، بينما أبدى البعض الآخر حرصه على الإبقاء عليها. وطلب من الأمانة تقديم بديل للتقارير الحرفية. وسأل وفد اليابان عن الأموال التي سوف يجري توفيرها بالاستغناء عن التقارير الحرفية. وفي سنة 2012 أنفق 1.18 مليون فرنك على التقارير الحرفية مقابل قرابة 14 اجتماع (أي زيادة في الإنفاق بلغ زهاء 36 بالمائة مقارنة بعام 2011). وبلغ متوسط طول التقرير 194 صفحة، في حين تراوح طول بعض التقارير الأخرى من 375 إلى 400 صفحة. واقترح وفد الولايات المتحدة الأمريكية إمكانية الاستعاضة عن التقارير الحرفية باستخدام التسجيلات الصوتية للاجتماعات. ومثل هذا النهج يمكن تنفيذه ومن الممكن إتاحة التسجيلات على الموقع على شبكة الإنترنت بحيث تؤدي دور سجل الاجتماعات. ومن الممكن أن يتم التسجيل بكل من اللغة الإنكليزية ولغات "القاعة"، بل ومن الممكن فهرستها مصحوبة بتفاصيل الاجتماع مثل تاريخ انعقاده وبنود جدول الأعمال والدورة المنعقدة والوقت الذي تناول فيه وفد بعينه الكلمة والفترة التي تحدث الوفد خلالها.

922. ورحب وفد بلجيكا متحدثًا باسم المجموعة باء بالجهود التي بذلتها الأمانة فيما يتعلق بسياسة الويبو بشأن اللغات، وأقر التوصية المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتعلقة بتحسين مناهج العمل المتبعة داخل الأمانة وبنيتها الداخلية بغية تحقيق المزيد من الوفورات وخدمات أفضل في هذا الصدد. والمجموعة باء ترحب بالنقاش المتعلق بإصلاح النظام الجاري للتقارير الحرفية بغية إنجاز المزيد من الوفورات والفعالية. وفي الوقت ذاته أعربت المجموعة عن رغبتها في دراسة هذا الاحتمال المتعلق بالهدف الرامي إلى تمديد التغطية اللغوية للويبو مع تحسين جودة خدمات اللغة في الويبو.

923. وشارك وفد إسبانيا وجهة النظر التي عبر عنها وفد بلجيكا نيابة عن المجموعة باء. وأوضح الوفد وجود بعض المجالات التي لم تشهد نجاح سياسة الويبو بشأن اللغات حسب ما هو مأمول. فلم تنتج ترجمة الوثائق دومًا في غضون شهرين ولم تكن بالتالي متاحة بالتزامن مع توافر الوثيقة الأصلية. وأعدت ملخصات للوثائق لا تزيد في طولها عن 10 إلى 15 صفحة فقط. وقدم التقرير الأخير من المدقق الداخلي عددًا من التوصيات المتعلقة بتغييرات في البنية الداخلية للأمانة. وذكر التقرير بالتحسينات بالنسبة لإدارة نظام اللغة وعبر عن الانشغال بجودة الترجمة. وأقر الوفد بأن التقارير الحرفية مثلت نفقات

ملحوظة ولذا فإنه يرحب بأي اقتراحات جديدة. وكان من المهم التمكن من فحص ما يقال بسرعة في أي وقت بعينه، وهي الإمكانية المتوافرة من خلال التقارير الحرفية القائمة. ولكن الوفد راغب في دراسة الاقتراحات وكذلك النظر في إمكانية تأجيل تمديد سياسة الويبو بشأن اللغات إلى لجان أخرى. فلن يكون من العدل تأجيل المد المذكور إلا في حال تكريس الجهود في الوقت الحالي لمراجعة البنية الداخلية أو نظام التقارير الحرفية. وقد يكون من الممكن تجنب تأجيل مد سياسة الويبو بشأن اللغات من خلال نهج يتسم بقدر أكبر من الفعالية. فلا بد من دراسة المسائلين بالتوازي. وأخيراً وفيما يتعلق بالتوصيات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة سيكون من المفيد وجود شخص يعمل بصفته مسؤول اتصال عن التعددية اللغوية داخل الأمانة. ويتولى هذا الشخص مسؤولية الاستماع إلى اقتراحات الوفود أو انشغالهم فيما يتعلق بسياسة الويبو بشأن اللغة.

924. وقال وفد مصر إنه بغض النظر عن الاعتبارات المتعلقة بالإفراق للمسألة قيد النقاش أبعاد سياسية مهمة للغاية. فمن الضروري توفير المعلومات لجميع البلدان وجميع الوفود بحيث يتمكنوا من الاستفادة الكاملة من العمل داخل الويبو. ومن الأمور التي لا غنى عنها المشاركة الكاملة في المناقشات مع القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة. ولذا فإن سياسة اللغات الست ذات أهمية قصوى. وينبغي أن تتمكن جميع البلدان من تلقي المعلومات باللغة المناسبة من بين اللغات الست الرسمية للويبو. ومثل هذه المسائل لا بد من اعتبارها علاوة على مسألة التكلفة. وأعرب الوفد عن تأييده الاقتراحات المقدمة من وفد إسبانيا فيما يتعلق بالحد من تكاليف الترجمة وتسليم الوثائق في الموعد المحدد وتوافر الترجمات بالتزامن مع توفير الوثائق الأصلية. ولا يتوافر للعديد من البلدان النامية فرص النفاذ الإلكتروني إلى الملفات المسموعة وتعتمد على التقارير الحرفية بغية التعرف بالضبط على ما قيل على لسان من وللتعرف على الآراء التي قيلت والمسائل الفنية التي تخضع للدراسة. وساعدت التقارير الحرفية البلدان النامية على فهم المناقشات المتعلقة بعدد من المسائل الأساسية ومتابعتها. وعلى ذلك يمكن تجنب التكرار ويمكن استخدام المداخلات السابقة أساساً للمساهمات اللاحقة. وسوف تتردد البلدان النامية للغاية في الانتقال إلى منهج مختلف قبل التأكد نسبياً من اتسام أي نظام جديد بإمكانية الاعتماد عليه وتوفيره للمزايا التي توفرها التقارير الحرفية. واتفق الوفد مع رأي وفد إسبانيا في معارضة التوصية التي اشتملت عليها فقرة 13 من التقرير المرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات. وينبغي ألا يُؤجل تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن تمديد التغطية إلى وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست. وكان ينبغي استعراض المسألة بأسلوب يتسم بقدر أكبر من المنهجية بغية تحديد الأفرقة العاملة التي ستأثر بها. ورأى الوفد أن الأفرقة العاملة المعنية بتطوير نظام لشبونة، وتطوير نظام مدريد، واتحاد نيس، وباستعراض المادة 3.4، وبتفاقية سنغافورة، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات تأثرت بهذه المسألة علاوة على هيئة الفحص التمهيدي الدولي. ومن الضروري دراسة أساليب العمل الخاصة بهذه الأفرقة العاملة مع مراعاة عدد المرات التي تجتمع فيها. وبهذه الطريقة يمكن حساب تقدير تقريبي لتكلفة التغطية بترجمة وثائق هذه الأفرقة العاملة إلى اللغات الست. وكان من المهم أن تتمكن جميع البلدان من استعراض محصلة عمل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن الضروري إجراء المزيد من الدراسة قبل اتخاذ قرار يتعلق بتأجيل تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغة. ومن الضرورة بما كان تحديد عدد الأفرقة العاملة التي تتطلب التغطية ومدى احتياجها لهذه التغطية في الوقت ذاته. وقد يكون من الممكن تنفيذ سياسة اللغات الست على الفور بالنسبة لبعض الأفرقة العاملة مع تأجيلها بالنسبة لأفرقة أخرى.

925. وذكر وفد الصين أن التغطية باللغات الست لا بد من تطبيقها على جميع الآليات داخل الويبو. علاوة على أهمية التغطية بالنسبة إلى المساواة في الحقوق والمعارف ذات الصلة بالملكية الفكرية. وسوف يساعد تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغة الدول الأعضاء على تحقيق مشاركة أفضل في الجهود الداخلية المتعلقة بالملكية الفكرية. وبالمثل تتيح هذه المشاركة الفرصة أمام أداء الدول الأعضاء دوراً أكبر في مجال تطوير نظم الملكية الفكرية. والهدف الأساسي هو مد التغطية باللغات الست إلى اجتماعات الأفرقة العاملة، التي تشكل الأساس الفعلي لعمل الويبو. فالقرارات التي تتخذ داخل اجتماعات الأفرقة العاملة هذه ذات طبيعة فنية وتطبيقية للغاية، وتتطلب فهم الخبراء للمسائل التي تخضع للمناقشة. واعتمد الخبراء الذين يشاركون في الاجتماعات على الترجمة كي يتمكنوا من المشاركة في مناقشات الأفرقة العاملة. وعلى هذا فإن مسألة التكلفة لا تعد في حد ذاتها مبرراً كافياً لتأجيل تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات. ولكن ينبغي تنفيذ السياسة على الأفرقة العاملة على

مراحل. وكان من المأمول أن تتمكن الأمانة من وضع برنامج فعال لتنفيذ التغطية باللغات الست بالنسبة للفرق العاملة في الشائبة 15/2014.

926. ودعم وفد تركيا البيان المقدم من وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء. فقد أوردت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تقريرها العديد من الملاحظات والتوصيات المتعلقة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، وأوجه التباين في التكلفة بين الترجمة الخارجية والاستخدام المحدود للتكنولوجيا القائمة عند كتابة التقارير الحرفية. وأجرت الشعبة كذلك تحليل بالمقارنات المرجعية بالتعاون مع منظمات أخرى للأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة التدابير الفعلية التي تنوي الويبو اتخاذها في ضوء الملاحظات والتوصيات المذكورة.

927. وقال وفد المكسيك إن وحدة التفتيش المشتركة أبرزت توجهاً جارياً نحو التعددية اللغوية في النظام الأممي. وأضاف أن مسألة التعددية اللغوية مهمة إذ تيسر عمل مجموعات الخبراء. ووجد الوفد أنه من الصعوبة بما كان قبول توصية الأمانة بضرورة تأجيل سياسة الويبو بشأن اللغات. وعلى الرغم من عبء العمل الزائد بالنسبة للترجمة والترجمة الشفوية فقد تزايدت فرص الوفورات والفعالية. فقد أبرزت الأمانة بالفعل إمكانية توفير قرابة 1.2 مليون فرنك سويسري بالفعل بالاستعاضة عن التقارير الحرفية بنظام بديل. وعلاوة على ذلك سوف يتكلف تمديد سياسة الويبو بشأن اللغات قرابة 1.5 مليون فرنك سويسري، على حد قول الأمانة. ويمكن تحقيق الوفورات داخلياً. وكان المدقق الداخلي قد أشار إلى ضرورة إعادة هيكلة شعبة المؤتمرات واللغات، واستخدام برامج تكنولوجيا المعلومات وعدد من الآليات التي يمكن استكشافها قبل اتخاذ خطوة نحو الحد من تمديد سياسة الويبو بشأن اللغة. وأما بالنسبة إلى برنامج 27، فقد بينت مؤشرات الأداء توافر مطبوعات في التوقيت المناسب للوثائق متاح للجان والأفرقة العاملة، مع نشر 65 بالمائة من الوثائق قبل شهرين من انعقاد الاجتماع ذي الصلة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يُعلم إن كانت هذه النسبة تشير إلى الوثائق التي تصدر باللغات الست أم إلى لغة واحدة؟ ففي الماضي لم تُحترم القاعدة المذكورة إلا بالنسبة إلى لغة واحدة، وكان المشاركون يضطرون إلى الانتظار حتى بدء الاجتماع المعني لكي تصل ترجمة الوثائق ذات الصلة إلى أيديهم.

928. وأجابت الأمانة قائلة إن القاعدة المتعلقة بإتاحة الوثائق قبل شهرين من انعقاد الاجتماعات تشير إلى الوثائق التي تتاح بجميع اللغات.

929. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه البيان المقدم من وفد بلجيكا بالنيابة عن المجموعة باء، وعبر عن انشغاله بأن تكون تكلفة ترجمة الوثائق أعلى بكثير من المبالغ المرصودة لهذا الغرض. وأضاف أن خدمات اللغة قد تكون مهمة مكلفة تتنافس على الموارد مع مهام أخرى مهمة تؤديها الويبو. وقد تنامت خدمات المؤتمرات واللغة داخل العديد من المنظمات الدولية بدرجة تستهلك فيها قسم كبير من الموارد التي كانت لتخصص لولا ذلك لأداء المهام الأساسية لتلك المنظمات. وعارض الوفد زيادة خدمات اللغة نتيجة لاحتلال زيادة التكاليف العامة زيادة معتبرة، واحتمالات سوء الفعالية الناجمة عن توسع الإجراءات البيروقراطية. وبلغت نسبة الزيادة المنتظرة في تكلفة خدمة اللغة 12 بالمائة سنة 2011، وهي الزيادة التي أوضحت الأمانة إمكانية استيعابها عند مستوى التمويل القائم لبرنامج 27. ولم تتمكن الأمانة من إنجاز التمدد في خدمات اللغة بدون تمويل إضافي إلا بتخفيض التكاليف بقيمة معادلة في مجالات أخرى. وحذر الوفد آنذاك من قطع التزامات دون الإدراك الكامل النتائج المترتبة على هذه التكاليف. وبناء على أحدث التقارير كان الوفد يمانع النظر في المزيد من التوسع في خدمات اللغة دون الحد من حجم خدمات اللغة المطلوبة بقدر جاد. وتوفر تكاليف خدمة التقارير الحرفية إمكانية ملحوظة للترشيد. وبالفعل تناقش المنظمات الدولية الأخرى الاحتياج إلى الترجمة المكلفة للوثائق الضخمة عندما تفي بالغرض محاضر موجزة. ولذا دعم الوفد التوصية المقدمة لتأجيل المزيد من تمديد خدمات اللغة إلى الشائبة المقبلة لسببين. أولها مسألة مبدأ، ألا وهي استحالة دعم الوفد اعتماد اقتراح دون معرفة الآثار الكاملة المترتبة على تكلفته. وثانيها رغبة الوفد في رؤية الترشيح وتحقيق قدر أكبر من الفعالية التي من شأنها تقليص التكلفة. وأحاط الوفد بالتعليقات المقدمة من وفد المكسيك وأعرب عن اهتمامه بإمكانية النظر في آليات أخرى مناسبة لتقليص التكلفة بقدر أكبر.

930. وذكر وفد بيرو أن التغطية باللغات الست لا بد من تطبيقها على جميع الهيئات المختصة داخل الويبو. وسوف يتيح هذا النهج المشاركة الفعالة من جانب الخبراء الذين يأتي العديد منهم من العواصم الوطنية وواجهوا بالتالي صعوبات عند العمل داخل اللجان. وشعر الوفد بأن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا المتعلق بتعيين مسؤول اتصال للتعديدية اللغوية سيكون من المفيد. والتكلفة مسألة مهمة إلى جانب الاحتياج إلى تمكين الجميع من المشاركة في الاجتماعات. ولا بد من الامتناع عن تقييد نطاق سياسة الويبو بشأن اللغات. وناشد الوفد الأمانة للنظر في البدائل المختلفة. واثمست الوفد تفسيراً فيما يتعلق بالحقيقة القائلة بأنه بالنسبة إلى برنامج 27 من المتوقع زيادة عدد الوظائف وفقاً لميزانية لثنائية 15/2014، على الرغم من أن الميزانية ذاتها من المتوقع أن تقل.

931. وأعرب وفد السلفادور عن دعمه للبيان المقدم من وفدي مصر والمكسيك ولكنه ليس في وضع يسمح له بدعم التوصيات المقترحة.

932. وأبرز وفد شيلي أهمية التأكد من توافر جميع الوثائق باللغات الست بغية إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لدراستها والتعليق عليها. وفي بعض اللجان وخصوصاً اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية صدرت بعض الترجمات الموجزة لبضع الوثائق الأقصر في حين كان من الواضح أن سياسة الويبو بشأن اللغات تنص على ضرورة إنتاج الملخصات في حالة الوثائق الطويلة فقط. ومن الضروري التصدي لهذه المسألة. والاقتراح القائل بضرورة تأجيل تمديد سياسة الويبو بشأن اللغات لتغطية الأفرقة العاملة لهو من أسباب انشغال كبير وخصوصاً فيما يتعلق بالفريق العامل المعني بمعاودة التعاون بشأن البراءات. ولا بد من تدارس البدائل التي من شأنها المساعدة على الوفاء بالمثل المحددة. وعارض الوفد فكرة تأجيل تمديد سياسة الويبو بشأن اللغات إلى الأفرقة العاملة.

933. وأثار وفد فرنسا مسألة الفارق بين تكلفة الأدوات المتنوعة ذات الصلة المتاحة واقترح ربما توصل الأمانة إلى مساحة للتصرف في هذا الصدد. وينبغي دراسة التوصيات المقدمة من المدقق الداخلي مع ضرورة الحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بحوسبة بعض نظم الترجمة. وأعرب الوفد عن رغبته في إعلامه بالاستثمار الفعلي في هذا المجال وعن جودة الترجمة الآلية. ولا بد من ترجمة الوثائق التي لا تزيد عن 20 صفحة كاملة.

934. وأعرب وفد البرازيل عن دعمه للبيان المقدم من وفد مصر وخصوصاً فيما يتعلق بالتقارير الحرفية. فلا بد من إحداث توازن بين الشفافية وخفض التكلفة. ولكن الشفافية تفوق في أهميتها أية وفورات يمكن تحقيقها من خلال التخلي عن التقارير الحرفية. ومن الضروري توفير المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة والأدوات والمعلومات وحلول تكنولوجيا الاتصالات. ولم يُعرض على الدول الأعضاء إلى الآن أي بديل جيد للتقارير الحرفية.

935. ودعم وفد أستراليا اتخاذ تدابير رامية إلى تقليص التكلفة وزيادة الفعالية. ولكن تكلفة إرسال الممثلين لحضور الاجتماعات في جنيف تكلفة عالية ويُستند إلى التقارير الحرفية بقدر كبير. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع المجموعة بآء بانفتاحه على البدائل شريطة توفيرها المستوى نفسه من التفاصيل وإمكانيات البحث الماثلة للتقارير الحرفية. وينبغي الحفاظ على التقارير الحرفية في الوقت الراهن على الرغم من استعداد الوفد للنظر في أي بدائل صالحة.

936. وأقر وفد اليابان بأهمية خفض التكاليف وأنه فهم أن التسجيلات الصوتية المفهرسة تمثل بديلاً ممكناً للتقارير الحرفية. واثمست الوفد المزيد من المعلومات ذات الصلة بتوافر مدونات باللغة الإنكليزية وتكلفتها من الأمانة، وفقاً للاقتراح المقدم في الدورة الأخيرة للفريق العامل المعني بمعاودة التعاون في مجال البراءات.

937. وأشارت الأمانة إلى الانشغالات التي أعرب عنها وفد بلجيكا فيما يتعلق بجودة الترجمات. وعكفت الأمانة باستمرار على العمل على ضمان الحفاظ على المعايير وعلى إدخال التحسينات كلما أمكن ذلك. وأما بالنسبة إلى النقطة التي أثارها وفد إسبانيا فيما يتعلق بتوافر الوثائق في الوقت المناسب فسوف يضاف ذلك على هيئة مؤشر أداء في البرنامج والميزانية لثنائية

15/2014. وسوف يتيح هذا النهج الفرصة أمام الأمانة لضمان توافر الوثائق للدول الأعضاء قبل شهرين من انعقاد الاجتماعات. وأما بالنسبة إلى طول الوثائق فقد انثقت أثناء المناقشات السابقة اعتبار أي وثيقة تزيد على 3300 كلمة وثيقة ضخمة. ولكن لم يطبق هذا المعيار بصرامة بالغة. فحدثت حالات زاد طول الوثيقة فيها عن 3300 كلمة بقليل وتُرجمت إلى جميع اللغات. وفي سنة 2012 تسلمت الأمانة عدداً من الدراسات والاستبيانات والمسوح التي بلغ طولها 500 أو 600 صفحة. وزاد عدد الوثائق التي تترجم داخلياً زيادة ملحوظة. ولذلك كان من الضروري اعتماد نهج أكثر صرامة فيما يتعلق بطول الوثائق التي تُنشأ داخلياً. وصدرت تعليمات داخلية لضمان ألا يزيد طول الوثائق عن 10 صفحات. وخضعت التوصية المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بتخصيص مسؤول اتصال معني بالتعددية اللغوية للدراسة ومن المنتظر اتخاذ قرار في هذا الشأن في وقت قريب. وأما بالنسبة إلى النقطة التي أثارها وفد مصر فإن التكلفة تقل كل ثنائية. وفي الفترة ما بين 2011 و2012 انخفضت تكلفة الترجمة من 212 فرنك سويسري للصفحة الواحة إلى 177 فرنك للصفحة، أي بنسبة 17 إلى 18 بالمائة. وأما بالنسبة للتقارير الحرفية فهذه مسألة يتعين أن تتخذ الدول الأعضاء قرار بشأنها. وفيما يخص تمديد التغطية باللغات الست إلى الأفرقة العاملة، وضعت قائمة بجميع الأفرقة العاملة التي ينبغي توفير الوثائق المتعلقة بها باللغات الست في ورقة مقدمة إلى الجمعية العامة المنعقدة سنة 2011. ولكن العمل المعني بتنفيذ هذه التغطية قد تأجل إلى سنة 2014. وأشارت أحدث المعلومات ذات الصلة إلى ثمانية أو تسعة فرق عاملة علاوة على عبء عمل إضافي قوامه قرابة 8800 صفحة. وبناء على تكلفة ترجمة الصفحة الواحدة فإن التكلفة الإضافية المترتبة على تمديد التغطية إلى اللغات الست إلى جميع الأفرقة العاملة ستبلغ 1.56 مليون فرنك سويسري. وفي سنة 2010 تقرر ضرورة منح أولوية تمديد التغطية باللغات الست إلى اللجان تتبعها الهيئات الرئيسية والأفرقة العاملة. وعلاوة على ذلك عند نظر تقارير الأفرقة العاملة من خلال أي من الهيئات الرئيسية فإنها تترجم إلى اللغات الست. وأوصت الأمانة بضرورة توفير الوثائق الفنية للوقت الراهن باللغات التي تستخدم حالياً. وأما بالنسبة للتقرير الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والإدارة الداخلية الذي أشار إليه وفد تركيا فقد اشتملت الوثيقة على 17 توصية نُفذ من بينها ست توصيات بالفعل. وواصلت الأمانة إعلام الشعبة إعلاماً كاملاً فيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة بأدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (CAT). ونُفذ العمل لتقديم الأدوات المذكورة ولتدريب الموظفين المعنيين على استخدامها. ووضعت خطط لإتاحة النفاذ إلى الأدوات إلى المترجمين الخارجيين، وأعربت الأمانة عن ثقتها بتحسين إدارة تدفق العمل بفضل اعتماد هذه التكنولوجيا. والعمل جارٍ في مجال قواعد بيانات المصطلحات. وعارض وفد المكسيك فكرة تأجيل تمديد سياسة الويبو بشأن اللغات إلى الأفرقة العاملة. وبقي القرار الأخير في هذا الصدد بين يدي الدول الأعضاء. وكان وفد الولايات المتحدة قد تحدث عن احتمال ترشيد عمل خدمات اللغة، مشيراً إلى التقارير الحرفية. وحددت الأمانة الآثار المترتبة على مواصلة إصدار التقارير الحرفية وترجمتها إلى اللغات الست. وتبذل الجهود لزيادة الفعالية عند التعامل مع التقارير الحرفية من خلال الاعتماد على العمل الخارجي بقدر أكبر. وزادت تكلفة برنامج 27 نتيجة لارتفاع تكلفة الوحدة للموظفين بالنسبة للموظفين العاملين بالفعل لا بسبب زيادة عدد الموظفين. وأما بالنسبة إلى تعليق وفد شيلي بخصوص الملخصات فقد تحدد الحد البالغ 10 صفحات الذي لا يطبق بصرامة، مع ترجمة الوثائق المهمة التي تزيد قليلاً على 10 صفحات في مجملها. وكان وفد فرنسا قد أشار إلى تقرير المدقق الداخلي. وعكفت الأمانة على النظر في عدد من الخيارات التي تشمل الترجمة الآلية. وكان وفد البرازيل قد أثار مسألة الأدوات التكنولوجية. وعكفت الأمانة على دراسة خيارات متنوعة في هذا الصدد بما فيها إمكانية إتاحة تسجيلات صوتية مفهرسة على موقع الويبو بدلاً من إصدار تقارير حرفية. ودعم وفد أستراليا الاستمرار في إصدار التقارير الحرفية إلى أن تطمئن بتقديم وجهة نظر بخصوص بديل آخر قوي. وأشار وفد اليابان إلى توافر مدونة باللغة الإنكليزية. وتتوافر هذه المدونة بالفعل على الرغم أنه من الممكن ألا يكون بعض الوفود قد حصلوا بالفعل على نسخة منها. ولجأت الأمانة إلى الخدمات المقدمة من شركة خاصة تصدر مدونات الاجتماعات ووقائعها.

938. وقال عضو آخر من أعضاء الأمانة إنه يدرك وجود شعور عام فيما بين الوفود بضرورة التوفير. ولكن النفقات وحجم الوثائق فاق التقديرات التي أجريت اعتباراً من 2011. وتبني الأمانة الكثير من التوصيات فيما يتصل بفعالية التكليف. ولكن لا يمكن إنجاز الكثير في هذا الصدد. ومن المأمول ألا تكون الدول الأعضاء تقترح ضرورة بحث الويبو عن وفورات في التكلفة بغية تغطية تلك التكليف. فإن تدابير الترشيح لا تؤدي بثراها على الفور. وأشارت الأمانة إلى مقولة منسوبة إلى

السيد وارين بافيت مفادها أن المرء عليه ألا يدخر ما يتبقى عقب الإنفاق بل أن ينفق ما يتبقى عقب الادخار. وبدلاً من التفكير فيما يحتمل ادخاره على مستوى التكاليف ثم الإنفاق بعد ذلك، يجب أن ينصب التركيز على تحقيق الوفورات نتيجة لفعالية التكاليف ثم الإنفاق بعد ذلك. وسوف يتكلف تمديد التغطية إلى ترجمة وثائق جميع الأفرقة العاملة باللغات الست 1.56 مليون فرنك سويسري. وعلى ذلك سيكون التخفيض ضرورة في مجالات أخرى من الميزانية بغية إيجاد هذا المبلغ. وتتطلب الإدارة المالية الحصيفة نهجاً عملياً.

939. وكرر وفد الصين أمله في تمديد التغطية بترجمة وثائق الأفرقة العاملة إلى اللغات الست على مدار السنتين القادمتين من قبيل اتباع نهج تدريجي. وأفاد بضرورة وضع الأمانة خطة توضح كل خطوة على حدة. ومن الممكن تبني العديد من التدابير في محاولة للحفاظ على الموارد، ومن بينها تقييد طول الوثائق أو ببساطة إصدار مقتطفات أو النقاط الأساسية المذكورة في هذه الوثائق. وعلى ذلك فإن توافر الوثائق باللغات الست ضرورة بغية ضمان وصول الأفكار والرسائل الأساسية إلى الدول الأعضاء.

940. وذكر وفد مصر رغبته في النظر في البدائل. واستندت الحسابات المتعلقة بالتكلفة الخاصة بالأفرقة العاملة إلى وثائق يزيد حجمها عن 8000 صفحة. وينبغي أن تخطى الأفرقة العاملة الأكثر أهمية بالأولوية عند تقديم خدمات الترجمة. ولا بد من أخذ مستوى مشاركة هذه الأفرقة في الاعتبار عند العمل على خفض التكلفة. ولكن من الممكن أن تتركز الجهود على أربع لجان في السنة الأولى مع تمديد تغطية وثائق جميع الأفرقة العاملة باللغات الست في وقت لاحق.

941. واقترح نائب الرئيس ضرورة نظر الأمانة في الاقتراح المقدم من وفد الصين فيما يتعلق بالنهج التدريجي.

942. وقدم الرئيس في اليوم التالي الاقتراح المقدم من وفد الصين بخصوص سياسة الويبو بشأن اللغات. وقرأ الاقتراح الذي ذكر إحاطة لجنة البرنامج والميزانية بالمعلومات التي اشتملتها الوثيقة WO/PBC/21/15 وأوصى بضرورة إقرار جمعيات الدول الأعضاء في الويبو للاقتراحات المشتملة في الفقرة 13 من الوثيقة بعد تعديلها؛ 14. وبناء على المعلومات التي تحتوي الوثيقة عليها والأهمية التي أوليت لضمان توافر الوثائق للفرق العاملة باللغات الست، قدمت الاقتراحات الآتية كي تنظرها الدول الأعضاء: (أ) ستستمر الأمانة في تطبيق تدابير الترشيد والمراقبة لمواصلة تقليص عدد وثائق العمل ومتوسط حجمها، (ب) سوف يتم تمديد تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية بغية التنفيذ الكامل للقرار المتخذ في الوثيقة WO/PBC/18/15 مع نهاية 2017، وخصوصاً بالنسبة للفريق العامل المعني بمعاودة التعاون في مجال البراءات، والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية مع نهاية 2014، والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات، والفريق العامل المعني بمراجعة التصنيف الدولي للبراءات، والفريق العامل المعني بخدمات الويبو للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية مع نهاية 2015. وستخصص تكاليف هذه التغطية في وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 15/2014.

943. وقال وفد بلجيكا الذي تحدث باسم المجموعة باء إنه على الرغم من أهمية إحداث التوازن بين التكلفة والطموحات اللغوية، تقدر المجموعة قبل الاستطراد في هذه الطموحات أن تستوضح التكلفة التي تنطوي عليها وكونها ضمن الميزانية.

944. وأفادت الأمانة أنه في حال تنفيذ الاقتراح المقدم من وفد الصين أثناء الثنائية 15/2014 فإن النفقات الإضافية التي تفوق ما اقترح بالفعل بشأن البرنامج 27 سوف تبلغ 790 ألف فرنك سويسري تقريباً.

945. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بالفعل في مساء اليوم السابق. وكما ذكر الوفد آنذاك من الضروري بيان الوفورات المحددة في التكلفة بغية معادلة التكلفة الإضافية قبل أن يقبل الوفد بالنهج التدريجي - الذي يختلف في مضمونه عن الاقتراح الأصلي المقدم من الأمانة. وبالنظر إلى جودة الاقتراح فإن الوفد يرغب في مسيرته ولكنه يشترط المزيد من التحديد فيما يخص الفقرة الفرعية (أ) على وجه الخصوص قبل التوصل إلى اتفاق. ونظر

الوفد مسألة التقارير الحرفية في دورة قبل هذه بأيام ولم يرغب في وضع اللجنة في موضع يحتم حذف بنود أخرى لمعادلة تكلفة الاقتراح. ولم ير الوفد أية اقتراحات بشأن مصدر التمويل كي يستند إليها في موافقته على الاقتراح.

946. وسأل الرئيس الأمانة شرح مصدر الأموال الإضافية إن وافقت اللجنة على الاقتراح المقدم، مع الإحاطة بأن بعض الوفود قد ترغب في سحب هذه الأموال من الاحتياطات.

947. وذكرت الأمانة بأن وفورات التكلفة لم تتحقق إذ لم يكن من الممكن إنفاق ما لم يتحقق، وبالتالي فإن الاقتراح يستتبع تكلفة فعلية. وسوف تسعى المنظمة إلى مواصلة تحقيق وفورات في التكلفة التي سوف تودع من ثم في الأموال الاحتياطية. ولكن في الوقت الحالي سوف يأتي المبلغ الإضافي البالغ 790 ألف فرنك سويسري من خفض الفائض المعلن في الميزانية، ما يعني أن المبلغ البالغ 2.8 مليون فرنك الذي أعلن فائضاً سوف يتقلص إلى 2.1 مليون وزيادة الإنفاق العام بقيمة المبلغ ذي الصلة. ولن يفتتح المبلغ من الأموال الاحتياطية.

948. وقال وفد إسبانيا أن موضوع الأموال الاحتياطية قد حُسم الاتفاق بشأنه في اليوم السابق ولم يفرض حظر على استخدامها. وعلى الرغم من أن اشتغالات بعض الوفود بخصوص التكلفة العالية مفهومة، فإن ارتفاع التكلفة يضاها في أهمية قيمة التقارير الحرفية. وإن تم التوصل إلى حل فيما يتعلق بالتقارير الحرفية وأمكن تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بخصوص سياسية الويبو بشأن اللغات وخصوصاً فيما يتعلق بإعادة هيكلة بعض العمليات وحوسبتها، فإن الوفورات المطلوبة لتمويل التمديد المقترح للتغطية من الممكن تديرها. واقترح الوفد ضرورة استخدام لغة عامة بدلاً من اللغة التفصيلية المقترحة بغية إتاحة مساحة للأمانة للحركة.

949. واتفق وفد المكسيك مع التعليقات المقدمة من وفد إسبانيا بخصوص توصيات الشعبة وأحاط بعدم التوصل إلى اتفاق بشأن التقارير الحرفية وانتظار اللجنة تلقي اقتراحات الأمانة قبل اتخاذ قرارها. ووفقاً لما أوردته الأمانة لن يحدث عجز في أية حال لأن الفائض متوقعاً بالفعل. وبافتراض أن توصيات شعبة التدقيق الداخلي أدت إلى زيادة في الفعالية فإن الأنشطة القائمة بموجب سياسة اللغات لا يزال من الممكن تنفيذها. وبالنسبة إلى الاقتراح الأكثر تفصيلاً موضع النقاش، فعلى الرغم من أنه قد يكون من المفضل استخدام لغة عامة فإن الوفد لا يميل بشدة نحو أي من النصين ورأى أنه قد يكون من المناسب توضيح أي من الأفرقة العاملة هي المخصصة لأي سنوات بعينها.

950. وأقر وفد ألمانيا بأهمية الحصول على الوثائق باللغات الست مع تمديد التغطية باللغات الست. ولكن الإجراءات المطولة التي نُفذت في ألمانيا بغية الموافقة على الميزانية وعلي أي تعديل تترتب آثاره على الميزانية سوف يتطلب المزيد من المشاورات قبل الموافقة عليه. وعلى ذلك يفضل الوفد استخدام لغة عامة تتيح مساحة لحرية الحركة.

951. والتمس وفد شيلي تفسيراً أكثر وضوحاً للاقتراح المقدم في الفقرة الفرعية (ب) لتوضيح المهل الزمنية وتفصيل الأفرقة العاملة التي سوف تطبق عليها سياسة الويبو بشأن اللغات، وخصوصاً حيثما تحددت نهاية سنة 2014 مهلة بالنسبة للفريق العامل المعني بمعاودة التعاون في مجال البراءات والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي. والتمس الوفد استيضاح مدى إمكانية الانتهاء من ترجمة وثائق الفريق العامل المعني بمعاودة التعاون في مجال البراءات بالفعل قبل حلول يوليو 2015 بما أن الفريق العامل يجتمع سنوياً قرب منتصف العام.

952. وأحاط وفد البرازيل بأن سياسة الويبو بشأن اللغات مسألة بالغة الأهمية للعديد من البلدان النامية ودعم العديد من الوفود التوسع في النفاذ إلى المعلومات التي تصدرها المنظمة وتوفرها. وفي هذا الصدد أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على كون التقارير الحرفية سجل مهم للمناقشات المنعقدة. ولا تبدو حلول تكنولوجيا المعلومات الجديدة قادرة على توفير القدر نفسه من الخدمات الذي يوفره إعداد التقارير الحرفية ولذا اقترح الوفد ضرورة تدير سبل أخرى للتمويل لتنفيذ السياسة، ربما من خلال بنود أخرى من برامج لجنة البرنامج والميزانية.

953. ودعم وفد مصر البيانين المقدمين من وفدي إسبانيا والمكسيك. وأحاط الوفد بأن المسألة موضع النقاش قرار لا بد أن تتخذ الجمعية العامة وكان من الضروري تضمينها في الميزانية بدلا من التعامل معها خارج الميزانية. وهي نفقة إضافية ولكن من الممكن اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الإنفاق لتمديد سياسة اللغات، إذ سوف يتعذر ترجمة وثائق الأفرقة العاملة إن استمر تأجيل المسألة. وليس على اللجنة التزام باستخدام الفائض إذ اعتمدت الميزانية عقب التحويلات، ولذا رأى الوفد إمكانية تمتع الأمانة بالمرونة بالتوصل إلى الموارد الضرورية للوفاء بالتكلفة الإضافية - ولكن دون الاضطرار إلى تحديد مصدر هذا التمويل على الفور. واقترح الوفد استخدام صياغة مرنة مؤداها ضرورة تدبير الأموال لتمويل ترجمة وثائق الأفرقة العاملة بما يتماشى مع اقتراح وفد الصين.

954. ورحب وفد الصين بتقدير الأمانة للفائض المتوقع للشائبة المقبلة وأحاط بامتلاك الأمانة القدرة على تلبية متطلبات الدول الأعضاء. ويقال أن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة وهكذا الخطط على المدى البعيد ينبغي أن تبدأ بأدق التفاصيل، وكانت هذه وجهة نظر الوفد وراء اقتراحه. وأقر الوفد الانشغالات المتصلة باختيار الأفرقة العاملة التي تبدأ العملية بها وأضاف أن الوفد لديه مرونة فيما يتعلق بالتفاصيل الدقيقة. ولكن من المهم وضع تدابير محددة لتنفيذ السياسة بغية ضمان إمكانية مشاركة جميع الدول الأعضاء في اجتماعات الأفرقة العاملة على قدم المساواة.

955. وقال وفد المملكة المتحدة إنه فهم أن اللجنة تناقش تعديلات جوهرية في الميزانية. ويفضل الوفد وضع حل أكثر كفاءة على مستوى التكاليف ربما من خلال إجراء تحليل إضافي واقترح تنفيذ تدابير ذات كفاءة على مستوى التكاليف أولا، ومن ثم طرح الاقتراح قيد النقاش بمجرد تحقق أثرها. وأضاف أن أخذ موارد من الفائض لا يختلف في واقع الأمر عن أخذها من الاحتياطات بما أن الفائض عادة يحول إلى الأموال الاحتياطية.

956. وأحاط الرئيس بأن الأموال في حالة أخذها قبل نقل الفائض إلى الاحتياطات فإنه من الواضح أن هذه الأموال لا تؤخذ من الأموال الاحتياطية. ويبدو وجود درجة من توافق الآراء بشأن المسألة على الرغم من احتياج بعض الوفود إلى المزيد من التوضيح. وقد تدبر الأمانة بعض الأموال من خلال تدابير توفير التكاليف التي أوصت بها شعبة التدقيق الداخلي والإدارة الداخلية، على أن يجري تدبير الأموال المتبقية من الفائض. واقترح الرئيس إمكانية تقديم الأمانة المزيد من التفاصيل بشأن وفورات التكاليف بغية المساعدة في تدبير تمويل الاقتراح.

957. وأوضحت الأمانة أن تقرير الشعبة لم يقتصر على اللغات فقط بل شمل خدمات المؤتمرات كذلك. وبالإشارة إلى خدمات الترجمة فإن معيار الفعالية المطبق داخليا والذي يوازي 1500 كلمة في اليوم لهو المعيار الأعلى في أي منظمة عاملة في جنيف وأن عدد الكلمات التي تُراجع في اليوم والبالغ 4000 كلمة لهو الأعلى أيضا بين المنظمات. واتصلت المناقشات الدائرة بخصوص استعراض بنية الخدمة وتحسين فعاليتها من خلال إدارة تدفقات العمل بخدمات المؤتمرات والترجمة الشفوية. ومن بين التوصيات المقدمة المتعلقة بخدمات اللغات مراجعة عدد الموظفين مقارنة بالموارد المتاحة. وكما قيل من قبل شكل زيادة عبء العمل البالغة 53 بالمائة مقارنة بتوقع نسبة زيادة تبلغ 18 بالمائة فقط ضغطا هائلا على الميزانية. ومن التوصيات المعتمدة المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية النظر في تقليص التكلفة بتقييد استخدام التقارير الحرفية، التي شكلت ضغطا على خدمات اللغة وتكلفت 1.8 مليون فرنك سويسري في 2012. ولا تتوافر إمكانية تذكر للاكتفاء بقدر أقل من الموارد. ولكن في الوقت ذاته يتعين الحفاظ على معايير الجودة، لأن الوفود لن ترضى عن الاطلاع على وثيقة تحتوي على أخطاء بالترجمة، بل وستعتبر أي أخطاء لغوية أو إملائية طفيفة سببا لاستبعاد الوثيقة من التداول أثناء اجتماعات اللجنة. ومع زيادة عدد الوثائق التي تترجم خارجيا - حيث أرسلت نسبة 56 بالمائة من الوثائق للترجمة الخارجية في السنة المنصرمة - فمن المهم ضمان مراجعة العمل داخليا قبل إتاحته إلى الدول الأعضاء. وفي حال مواصلة زيادة عبء العمل مع بقاء عدد الموظفين على ما هو عليه فسوف تتأثر الجودة بالطبع. وبُذلت الجهود لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات ونظم أفضل ولضمان حصول المترجمين الخارجيين على تدريب من المنظمة. ولكن الوثائق إنما هي وثائق خاصة بالويو ومن المهم أن تكون الوثائق الصادرة ذات جودة عالية ويمكن إتاحتها للدول الأعضاء. وحتى في حالة توافر الموارد فعلى

الموظفين داخل المنظمة العمل الإضافي لمراجعة الوثائق المترجمة خارجيًا. وعلى ذلك على اللجنة السعي لتوفير موارد إضافية أن كان للتغطية أن تزيد بالنسبة إلى الأفرقة العاملة كما هو مقترح أثناء الشئانية المقبلة.

958. وقال الرئيس إنه مع وجود سبيل دوماً لتحقيق الوفورات، فعلى حد علمه ليس لدى الأمانة أفكار محددة بشأن تحقيق هذه الوفورات. وسأل الأمانة عن مدى تأكدها من أن تمديد التغطية لن يكون ممكنًا إلا في حالة توفير نفقات إضافية.

959. وأجابت الأمانة أنه بالإمكان دوماً مراجعة إمكانية تحقيق وفورات ممكنة. وأضافت استناد تقديرات تكلفة تنفيذ الاقتراح إلى المبلغ المدفوع في السنة الماضية لإنجاز قدر معين من العمل. ومن الممكن أن تزيد قيمة الرقم البالغ 790 ألف فرنك سويسري لاستناد التقدير إلى تكلفة وحدة الترجمة في سنة 2012، الذي جاء أقل من نظيره سنة 2011، ولذا يصعب تحديد الاستمرار على المعدل ذاته سنة 2013 حيث يعتمد الأمر على مدى صعوبة الوثيقة والقدر الذي يرسل للترجمة الخارجية علاوة على النظر إن كانت الترجمة ترسل إلى مترجم خارجي أم إلى شركة. والمزيد من خدمات اللغات لا تعلم عدد الوثائق التي سوف تصدرها لجان محددة أو يطلبها فريق عامل بعينه.

960. وقال وفد سويسرا إن الأمر يرجع إلى اللجنة لحل المسألة وإن جميع المعلومات الضرورية متوفرة. وأضاف ضرورة مساعدة الدول الأعضاء في ترشيد الترجمة باتخاذ قرار بشأن ترجمة جميع الوثائق وخصوصًا الطويلة منها إلى جميع اللغات من عدمه، وبتحمل بعض المسؤولية عن إنتاج وثائق أكثر إيجازًا. وإن أعربت اللجنة عن رغبتها في تمديد تغطية إلى اللغات الست إلى جميع الأفرقة العاملة فبإمكانها استخدام بعض الفائض لهذا الغرض، أو فلينتظر الأمر إلى أن يتم تدبير الوفورات ومن ثم يمكن تمديد التغطية إلى المزيد من الأفرقة العاملة. واقترح الوفد أن تؤخذ الأموال بداية من الفائض ولكن مع ضرورة إعادة استثمار الوفورات الجارية من تدابير الترشيده. وبهذه الطريقة يتواصل الترشيده والوفورات على الرغم من إيفاق أموال إضافية. ولم يرغب الوفد تحديد أي اللجان التي يتعين أن تتلقى التغطية، ودعم الاقتراح المتداول مساء اليوم السابق.

961. وأحاط وفد إسبانيا أن البيان المقدم من وفد سويسرا ركز على أهم عنصرين من الاقتراح ألا وهما أولاً ضرورة مواصلة الأمانة للترشيده ومواصلة الرقابة على التكاليف. وتتوافر مساحة لدى الأمانة لضمان اقتصار الوثائق الداخلية على 10 صفحات فقط قدر الإمكان. وثاني العنصرين هو إمكانية إتمام تمديد التغطية تدريجيًا مع إتاحة الفرصة أمام الأمانة لإعمال تقديرها في هذه المسألة. واقترح الوفد تبسيط الصياغة بحيث ينتهي نص الفقرة الفرعية (ب) عقب ذلك "سوف يتم تمديد تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية خلال الشئانية 15/2014". وأضاف ضرورة الإبقاء على نص الفقرة الفرعية (أ) كما قدمه وفد الصين، مع تضمين إشارة مفيدة لا إلى طول الوثائق فحسب بل إلى عدد الوثائق كذلك. وهكذا سوف تتاح للأمانة مساحة كافية للحركة ولكن مع ذكر مواصلة تمديد التغطية بوضوح.

962. وأحاط الرئيس أن الوقت المواتي لوضع برنامج على شاكلة البرنامج المقترح لهو الوقت الذي يتوافر فيه الفائض، واقترح مواصلة اللجنة النظر في الاقتراح المقدم من وفد الصين في فترة ما بعد الظهر.

963. ودعا الرئيس الوفود للتعليق على الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن سياسة اللغات، وهو الاقتراح الذي وزع في القاعة.

964. وقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراح الذي تضمن تعديلين على الفقرة الفرعية (ب). وفيما يلي نص الفقرة الفرعية (ب) بموجب الاقتراح الجديد: "وعقب ذلك وبموجب الفقرة (أ) سوف تبدأ تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكاليف".

965. ورحب وفد الصين باللغة المتوازنة الصادرة عن الأمانة. وأعرب عن رغبته في معرفة مدى قيام الصياغة الإنكليزية المقترحة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصًا لفظ "عقب ذلك" بتقييد تنفيذ الفقرة الفرعية (ب) بتنفيذ الفقرة

الفرعية (أ)، وإن كان الأمر كذلك يرغب الوفد التعبير عن معارضته لأي شرط مسبق لتنفيذ الفقرة الفرعية (ب). وعلاوة على ذلك التمس الوفد استيضاح المعنى المقصود من تعبير "الكفاءة في التكلفة" في هذا السياق.

966. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه في سبيل السير قدما مع اللجنة نحو تغيير التوصية الأولية وتنفيذ النهج التدريجي عند هذه النقطة، يحتاج الوفد إلى تناول انشغالات خاصة بالتكلفة. ورأى الوفد الفقرة الفرعية (أ) بوصفها آلية لتناول مسألة وفر التكلفة التي من الضروري تطبيقها بغية تنفيذ الفقرة الفرعية (ب).

967. واقترح الرئيس حذف تعبير "عقب ذلك" وأن تبدأ الفقرة الفرعية (ب) بالتعبير "بموجب". وتساءل إن كان هذا الاقتراح يحظى بقبول وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

968. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يفضل الاحتفاظ بالتعبير "عقب ذلك". فالهدف من الاقتراح هو توفير بعض المرونة للأمانة لتدبر كيفية تمويل الفقرة الفرعية (ب) وتنفيذها، علاوة على ضمان عدم زيادة تكلفة سياسة اللغات زيادة جوهرية، وألا يكون الاقتراح على العكس يتسم بصياغة صارمة بدرجة تحول دون تنفيذ الأمانة له.

969. وقال وفد الصين إنه فهم من اقتراح المقدم من الولايات المتحدة ضرورة تنفيذ الفقرة الفرعية (أ) أولاً على يتبعها تنفيذ الفقرة الفرعية (ب) في حال توافر المزيد من الموارد. وكرر الوفد موقفه إزاء تنفيذ الفقرة الفرعية (ب) ألا وهو ألا يتوقف تمديد تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست على تنفيذ الفقرة الفرعية (أ)، بل أن يتم تنفيذ كلتا الفقرتين الفرعيتين بالتوازي. وكانت اللجنة قد ناقشت بالفعل تدبير الموارد الضرورية لتنفيذ السياسة باستخدام الفائض، وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الأمانة سوف تتخذ جميع تدابير الترشيد الممكنة وسوف تبذل الجهود لمواصلة تقليص طول وثائق العمل وعددها.

970. وقال الرئيس إنه يرى أن الصيغة المستخدمة في الاقتراح لا تحتوي على العنصر الشرطي. وسوف يتاح قدر أكبر من الوضوح في حال حذف تعبير "عقب ذلك" من الفقرة الفرعية (ب)، التي ستحتوي بعد الحذف على صياغة مباشرة تشير بوضوح إلى مواصلة جهود الترشيد، وتمديد التغطية إلى اللغات الست إلى الوثائق خلال الثنائية 2014/15، مع انعكاس أية تكلفة إضافية ناتجة عن هذه التغطية في البرنامج والميزانية.

971. وذكر وفد مصر أنه في البداية فسر نص الاقتراح بالطريقة التي فسره بها وفد الصين وأحاط بأن النص المقدم من الأمانة نص متوازن. ولكن أخذاً في الاعتبار الشرح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية تبين له أن الاقتراح المقدم نص مناسب يغطي احتياجات التغطية باللغة العربية بل واستخدامات اللغات الست أثناء الاجتماعات وعند إعداد الوثائق وخصوصاً للفرق العاملة.

972. وقال وفد إسبانيا أن الاقتراح على ما هو عليه تمكن من تحقيق توازن صعب. فالإشارة إلى نهج تدريجي يتسم بفعالية التكلفة أمر موضع ترحاب، ومن الواضح أن الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) سوف يجري تنفيذها في وقت واحد. غير أنه من الواضح أنه في حالة عدم تحقيق الوفورات فلن يكون من الممكن توفير التغطية باللغات الست بقدر ملحوظ. واقترح الوفد ضرورة الاستعاضة عن التعبيرين "عقب ذلك" و"بموجب الفقرة الفرعية (أ)" الواردين في صدر الفقرة (ب) بتعبير "وفي الوقت ذاته".

973. وأحاط وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتراح المقدم من وفد إسبانيا وأعرب عن رغبته في الاستماع إلى المزيد من التعليقات من الوفود الأخرى قبل الرد.

974. وتقدم وفد فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) بالشكر إلى وفد الصين على اقتراحه الذي عبر عن موضوع ذي شجون بالنسبة إلى البلدان النامية. وأحاط بالتعليقات المقدمة من وفد الولايات المتحدة ولكنه ذكر أن الاقتراح المقدم من ذلك

الوفد مكرر. والحاجة إلى نهج تدريجي أمر واضح بل ويتمشى مع الولاية التي منحها الجمعية العامة ودعم الوفد التعليقات المقدمة من الرئيس.

975. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه من الممكن أن يقبل استخدام التعبير "في الوقت ذاته" وأحاط بأن تختم الجملة كالتالي: "بأسلوب تدريجي ويتسم بالفعالية في التكلفة".

976. وقال وفد الصين إنه بإمكانه قبول الصياغة المقترحة من وفد إسبانيا وإنه على استعداد لإبداء المرونة فيما يتعلق بالاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة. وأما بالنسبة إلى تسمية فرق عاملة محددة في النص فالوفد على استعداد لقبول استحالة تحقيق هذا العنصر من اقتراحه في المرحلة الراهنة، ولكنه لا زال يعتقد أنه من الأهمية بما كان تنفيذ سياسة اللغات الست على مستوى الفريق العامل المعني بمعاودة التعاون بشأن البراءات والفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية على وجه الخصوص، ويا حبذا إن تم ذلك في 2014. وأعرب الوفد عن أمله في تمكن الأفرقة العاملة الأخرى من تبني التغطية باللغات الست في الفترة المقبلة، وأحاط بضرورة السير قدماً نحو المسألة بأسلوب مناسب وتدرجي.

977. وقال الرئيس إنه يعتقد أن اللجنة قد توصلت إلى اتفاق يتعلق بسياسة الويبو بشأن اللغات.

978. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/21/15؛

"2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو باعتماد لاقتراحات الواردة في الفقرة 13 من الوثيقة WO/PBC/21/15 المعدلة على النحو التالي:

"14. استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإلى أهمية ضمان إتاحة الوثائق للأفرقة العاملة باللغات الست، تعرض الاقتراحات الآتية على الدول الأعضاء لتنظر فيها:

(أ) تستمر الأمانة في تطبيق تدابير الترشيح والمراقبة ومواصلة تقليص عدد وثائق العمل ومتوسط حجمها.

(ب) وفي الوقت ذاته ستبدأ تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكاليف، خلال الثنائية 2014/15، وستُبين التكاليف الإضافية المترتبة على هذه التغطية في وثيقة البرنامج والميزانية.

(ج) وسوف ترفع الأمانة تقريراً إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة عن التقدم المحرز في تنفيذ النقطة (2) أعلاه.

البند 21 اعتماد ملخص القرارات والتوصيات

979. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/21/21 Prov.

980. واقترح الوفد تلاوة محتوى الوثيقة WO/PBC/21/21 Prov. التي تشتمل على سجل بالقرارات والتوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية أثناء انعقاد دورتها الحالية. وأضاف الرئيس أن التقرير الكامل للدولة الحادية والعشرين سوف يعد في الوقت المناسب للموافقة عليه حسب الإجراء المتعارف عليه. وسيقدم ملخص القرارات والتوصيات إلى جمعيات

الدول الأعضاء في الويبو. وقال الرئيس إنه عقب قراءة نص جميع القرارات (سواء التي اتخذت أو المقترحة) سوف تعقب الوفود على القرارات التي ساورتها بشأنها انشغالات.

981. وقرأ الرئيس القرارات التي اتخذت بشأن البندين 1 و2.

982. وقبل قراءة القرار الخاص بالبند 3 (تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة) أحاط الرئيس بالقرار الذي صاغه وفدا أستراليا ومصر مع إضافة النصوص ذاتها التي أضيفت إلى القرارات المتخذة بشأن البندين 5 و6، أي التماس لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة الاستمرار في اتخاذ التدابير المناسبة استجابة إلى الآراء التي عبرت عنها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتمست لجنة البرنامج والميزانية أيضاً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستمر في استعراض ومراقبة التدابير التي تتخذها الأمانة وفقاً لولايتها ورفع تقارير بذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية.

983. وقرأ الرئيس القرار الذي اتخذ بشأن البند 4 (تقرير هيئة التحكم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة) والنص المقترح للقرارات المتخذة بشأن البند 5 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) والبند 6 (تقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية).

984. وبالنسبة للبند 7 (تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة)، قرأ الرئيس القرار المقترح على النحو التالي: أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالنظر في هذه المسألة مع اتخاذ التدابير المناسبة.

985. وبالنسبة إلى البند 8 (الحوكمة في الويبو) قرأ الرئيس القرار المقترح كالتالي: أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بأن تنظر في هذه المسألة وتتخذ التدابير المناسبة.

986. وانتقل الرئيس إلى قراءة القرار الذي اتخذ بشأن البندين 9 (البيانات المالية السنوية لعام 2012؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2013) و10 (وضع استخدام الأموال الاحتياطية).

987. وبالنسبة إلى البند 11 (التقرير السنوي عن الموارد البشرية) قرأ الرئيس النص المقترح للقرار كما يلي: أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون التقرير السنوي عن الموارد البشرية في سياق الانعكاسات على المالية والموارد وأوصت الجمعية العامة للويبو بأن تلتزم من المدير العام أن ينقل إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية وإلى مجلس الرؤساء التنفيذيين انشغال الدول الأعضاء إزاء وقع ارتفاع تكلفة الموظفين على الاستدامة المالية للمنظمة والحاجة إلى التحلي بمزيد من الحيطة وإلى النظر في اتخاذ تدابير فعالة وفي الوقت المناسب، لا سيما في سياق الاستعراض الشامل الذي تجريه لجنة الخدمة المدنية الدولية بخصوص تلك المسائل.

988. وبالنظر إلى البند 12 (تقرير عن تنفيذ تدابير فعالية التكاليف) قرأ الرئيس النص المقترح للقرار كما يلي: أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمحتويات الوثيقة WO/PBC/21/19، وأوصت الأمانة بمواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق فعالية التكاليف.

989. وكان نص القرار المقترح بشأن البند 13 (اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2014/15) الذي قرأه الرئيس كما يلي: (1) أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2014/15، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/21/8، مع مراعاة ما يلي: "1" زيادة في مغلف الميزانية الإجمالي لتناول التنفيذ المتفق عليه لسياسة اللغات في الويبو، بمبلغ قدره 793 ألف فرنك سويسري في البرنامج 27؛ "2" واسترجاع البرنامج 30 لتضمينه الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، بدون تغيير في المحتويات والموارد المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 10؛ "3" واتفاق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، وخلال مناقشات اقتراح البرنامج والميزانية، على البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية؛ "4" وإدراج التغييرات المتفق عليها

بخصوص الفقرة 44 من الاستعراض المالي والبرامج 1 و2 و3 و8 و9 و11 و15 و17 و23 و27 و30. (2) وأحالت لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، البت في ما يلي: "1" اتخاذ قرار بشأن البرنامج 18 بغية تمكين الدول الأعضاء من إدارة تصميم البرنامج ورصده وتقييم نتائجه وأنشطتها بكفاءة ومن تحديد اللجنة التي يتعين يرفع البرنامج تقاريره إليها؛ "2" وهدف البرنامجين 2 و4 بخصوص المؤتمرين الدولوماسيين.

990. وبالنسبة إلى الخطة الرئيسية للأصول جاء النص المقترح للقرار كما يلي: إن لجنة البرنامج والميزانية: "1" صدقت على المبادئ التي تم وفقا لها، وسيتم وفقا لها، إدراج المشروعات في الخطة الرأسمالية الرئيسية للمنظمة كما هو موضح في الوثيقة WO/PBC/21/8؛ "2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تمويل المشروعات المقدمة في مرفق الوثيقة WO/PBC/21/18 بمبلغ إجمالي مقدر يبلغ 11,2 مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية المتاحة؛ "3(أ)" والتست من الأمانة تقديم معلومات إضافية أثناء جلسات الجمعيات عن الوفورات المحققة من هذه المشروعات، إضافة إلى تفاصيل الاهتلاك والرسملة للنفقات المعنية؛ "3(ب)" والتست من الأمانة السعي إلى تحقيق المزيد من الوفورات في إطار الميزانية العادية، من خلال جملة أمور منها تنفيذ جميع توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن سياسة الأسفار وتحسين إدارة الخزانة، بهدف الحد من استخدام الأموال الاحتياطية لأغراض تمويل المشروعات المشار إليها في النقطة "2" أعلاه؛ "3(ج)" والتست من الأمانة إعداد تقرير عن التقدم المحرز إزاء النقطتين "3(أ)" و"3(ب)" أعلاه خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر.

991. وقرأ الرئيس نص القرار المقترح بخصوص البند 14 (التعريف المقترح بشأن "نفقات التنمية" في سياق البرنامج والميزانية) على النحو التالي: قررت لجنة البرنامج والميزانية إحالة هذا القرار إلى الجمعية العامة للويبو.

992. وقرأ الرئيس القرار الذي أُخذ بشأن البند 15 (تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية)

993. وجاء النص المقترح للقرار الخاص بالبند 16 (التقرير النهائي عن تنفيذ برنامج الويبو للتقويم الاستراتيجي) على النحو الآتي: قررت لجنة البرنامج والميزانية إحالة هذا القرار إلى الجمعية العامة للويبو.

994. وقرأ الرئيس النص المقترح للقرار الذي أُخذ بشأن البند 17 (تقرير مرحلي عن مشروعات البناء): وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علماً بمحتوى الوثيقة WO/PBC/21/11 والتست من الأمانة اتخاذ جميع التدابير اللازمة بهدف ضمان الانتهاء من تنفيذ مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في حدود الميزانية المعتمدة.

995. وقرأ الرئيس القرار الذي أُخذ بشأن البند 18 (تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية في الويبو) والقرار الذي أُخذ بشأن البند 19 (تقرير مرحلي عن مشروع استثمار رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

996. وبالنسبة للبند 20 (تقرير مرحلي عن تنفيذ سياسة الويبو بشأن اللغات)، قرأ الرئيس القرار المقترح على النحو التالي: إن لجنة البرنامج والميزانية: "1" أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/21/15؛ "2" وأوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو باعتماد الاقتراحات الواردة في الفقرة 15 من الوثيقة WO/PBC/21/15، المعدلة على النحو التالي: "14. استناداً إلى المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وإلى أهمية ضمان إتاحة الوثائق للأفرقة العاملة باللغات الست، تعرض الاقتراحات الآتية على الدول الأعضاء لتنظر فيها: (أ) تستمر الأمانة في تطبيق تدابير الترشيح والمراقبة لمواصلة تقليص عدد وثائق العمل ومتوسط حجمها؛ (ب) وفي الوقت ذاته، ستبدأ تغطية وثائق الأفرقة العاملة باللغات الست بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكاليف، خلال الشائبة 15/2014، وستبين التكاليف الإضافية المترتبة على هذه التغطية في وثيقة البرنامج والميزانية؛ (ج) وستقدم الأمانة تقريراً إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة عن التقدم المحرز في تنفيذ النقطة "2" أعلاه."

997. وتقدم وفد مصر بالشكر إلى الرئيس والأمانة لإعدادهما نص هذا القرار. وذكر الوفد أن لديه عددًا من التعليقات المتصلة بالبند 7 و8 و13 و15 و16.

998. واقترح الوفد أن تعلق الوفود بالترتيب ابتداءً من البند 1.

999. ولم ترد تعليقات على القرارات المتعلقة بالبند 1 و2 و3 و4 و5 و6.

1000. أما بالنسبة إلى البند 7، فأعرب وفد مصر عن تفضيله لصياغة القرار كما يلي: "أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بأن تنظر في هذه المسألة وتتخذ التدابير المناسبة".

1001. ولم ترد تعليقات على القرارات المتعلقة بالبند 8 و9 و10 و11 و12.

1002. وبالنسبة إلى نص القرار الخاص بالبند 13، أعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن رغبته في إبراز إشارة الفقرة 1(4) إلى التغييرات المتفق عليها" على الرغم من أنها لم يُتفق عليها في الجلسة العامة.

1003. وقرأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان المتعلق ببرنامج 30 المعني بالشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار. ورأى الوفد حدوث تقدم ملموس على الأرض. وتحدث العديد من الدول الأعضاء لصالح هذا البرنامج بالغ الأهمية. وتقدم الوفد بالشكر إلى الأمانة على تنفيذها معظم التغييرات المطلوبة. وشعر الوفد بأن اللجنة قد اقتربت من الاتفاق على صيغة منقحة للبرنامج 30 مع تناول النقاط الآتية. ولم يرغب الوفد في نقل الموظفين سيما أن ذلك سيؤدي إلى فقدان البرنامج قدر كبير من الزخم الذي يتمتع به وسيضيع الوقت ويهدر المال وسينبغي بناؤه من جديد في نهاية المطاف. ولكن إن أمكن تعديل البرنامج لا سيما بعدد أكبر من الموظفين فالوفد لم يرغب في نقل أي موارد من أي جزء من أجزاء البرنامج المعني بمعاودة التعاون بشأن البراءات. واقترح الوفد التعديل الآتي على الفقرة 30.4 في السطر الأخير من النص الإنكليزي من أسفل عقب الجملة الاعتراضية (برنامج 11): تدرج فاصلة ثم النص الآتي "وتوفير أنشطة للتدريب وتكوين الكفاءات بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية." نقطة ونهاية الجملة. وبالنسبة إلى الجدول في صفحة 100 يضاف النص الآتي عقب "وينبغي أن يخضع هدف المكاتب الخمسة لنقل التكنولوجيا..." "إلى التمويل في الوقت المناسب وإتاحته إلى البلدان المستفيدة مع تقدم المراحل"، أو أية صياغة أخرى على غرار هذه. ومن الممكن التفكير في الألفاظ المحددة المستخدمة. وأخيرًا استفسر الوفد عن مصدر الهدف الخاص بإنشاء 20 جامعة إضافية ذات سياسات راسخة في مجال الملكية الفكرية، إذ لا يوجد في الثنائية الجارية ما يشبه هذا الهدف ويبدو الرقم المطلوب مرتفعًا.

1004. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في تسجيل عدم توافر الوقت الكافي له للنظر في اقتراح الولايات المتحدة بشأن مشروع مكاتب نقل التكنولوجيا وأعرب عن رغبته الاحتفاظ بحقه في التعليق عندما يحين الوقت.

1005. وأشار وفد هنغاريا إلى أهداف البرنامجين 2 و4 قائلاً إنها سوف تعرض على الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنها بموجب القرار الذي قرأه الرئيس. وأبدى الوفد رغبته في اقتراح نص يتمتع بقدر من التوافق. فعلى حد قول وفد الهند لا بد أن تعامل المسألتان معاملة بالمثل. ولذا اقترح الوفد أن يكون الهدف في حالة معاهدة التصاميم هو التوصل إلى اعتمادها. ويمكن تكرار هذا الكلام بالنسبة إلى المؤتمر الدبلوماسي واللجنة الحكومية الدولية، حيث يكون الهدف هو اعتماد صك قانوني أو صكوك قانونية.

1006. وعلق الرئيس قائلاً إنه بإمكانه رؤية ثلاثة وفود على الأقل تشير بالرد برفض هذا الاقتراح.

1007. وكرر وفد سويسرا أن مسألة انعقاد مؤتمر دبلوماسي لا تزال مفتوحة وكذلك الطبيعة القانونية للصك، أي هل سيكون ملزمًا قانونيًا أم لا. وأضاف الوفد أن المؤتمرات الدبلوماسية ضرورية إن كانت الدول الأعضاء سوف تعمل نحو

إصدار صك ملزم قانونًا. ولذا فإن الوفد منشغل بالفعل إزاء رؤيته هذا الأمر مدرج على جدول الأعمال التنظيمي وفرضه على لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد ضرورة أن يتم النقاش داخل سياق اللجنة الحكومية الدولية. وذكر الوفد بأنه أعرب عن انشغاله بالصياغة الواردة في الصفحتين 47 و48 تحت سياق التخطيط واستراتيجية التنفيذ وأضاف أنه اقترح تغييرات عليها. وبهذا الموضوع في الاعتبار اقترح الوفد رفع برنامج 4 برمته إلى الجمعية العامة إذ لم تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى اتفاق بشأنه.

1008. وذكر الرئيس الوفد أن البرنامجين 2 و4 قد أرسلوا إلى الجمعية العامة للنظر فيها وفقاً للقرار الذي تلاه.

1009. وقال وفد السويد إن القرار الحالي أرسل فقط مسألة الأهداف إلى الجمعية العامة. وأوضح الوفد أنه فهم أن البرنامج 4 ككل ينبغي رفعه إلى الجمعية العامة للأسباب التي شرحها وللانشغالات التي أثّرت بشأن الصياغة المستخدمة في الصفحتين 47 و48 فيما يتعلق بسياق التخطيط واستراتيجيات التنفيذ. وكرر الوفد رغبته في مناقشة الفقرة المتعلقة بالبرنامج 4 كاملة في الجمعية العامة لا مناقشة الأهداف فقط.

1010. وسأل الرئيس الوفد عن إشارته بالمثل إلى البرنامج 2 كذلك.

1011. وأجاب الوفد أنه لا يحمل أي وجهة نظر قوية تجاه البرنامج 2.

1012. وذكر الرئيس الوفود أن الفكرة الأصلية كانت مساواة البرنامج 2 بالبرنامج 4. ولذا فإن أحيل البرنامج 4 برمته إلى الجمعية العامة فلا بد أن يحال البرنامج 2 كذلك.

1013. وكرر وفد السويد أنه أشار إلى البرنامج 4 فقط.

1014. وذكر الرئيس بأن حصيلة المناقشات على مدار أسبوع كامل كانت عدم التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامجين 2 و4 وأنها سوف يعاملان بالمثل. وكان هذا هو مغزى النقاش. ولذلك إن رغبت أي وفد في إحالة برنامج منها إلى الجمعية العامة فإن ذلك يعني ضرورة إحالة الآخر كذلك. وعلى ذلك إما أن تحيل الدول الأعضاء أهداف البرنامجين 2 و4 فيما يخص عقد المؤتمر الدبلوماسي إلى الجمعية العامة أو تحيل البرنامجين بأسرها.

1015. ولم يوافق وفد الهند على الاقتراح المقدم من وفد السويد وشدد على ضرورة معاملة البرنامجين 2 و4 بالتساوي.

1016. وأعلن الرئيس بناء على ذلك الاكتفاء بإحالة الأهداف الخاصة بالبرنامجين 2 و4 إلى الجمعية العامة لا إحالة البرنامجين كاملين.

1017. وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالبرنامج 18 أعرب وفد البرازيل عن رغبته في تعديل الفقرة 2 "1" بتغيير ترتيب الكلمات في العبارة الآتية: "بغية تمكين الدول الأعضاء من إدارة تصميم البرنامج ورسده وتقييم نتائجه وأنشطته بكفاءة ومن تحديد اللجنة التي يتعين يرفع البرنامج تقاريره إليها" بحيث تبدأ العبارة بكلمة "أنشطة".

1018. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى الفقرة (1)2 من القرار الخاص بالبند 13 وذكر أن صياغتها الحالية لا تعبر عن المواقف المختلفة التي أعربت عنه المجموعات. ولذا اقترح الوفد تغيير نص الفقرة إلى ما يلي: "القرار الخاص باستراتيجيات التنفيذ للبرنامج 18". ثم وضع نقطة.

1019. واقترح وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) تبسيط نص الفقرة (1)2 بحيث يكون كما يلي: "برنامج 18". ثم وضع نقطة.

1020. وأحاط وفد سويسرا بالاقترح المقدم من وفد البرازيل وحاز الاقتراح على قبوله. ولكن النقاش الذي دار لا بد من أخذه في الاعتبار. فبعض الوفود ومن بينها وفد سويسرا اعتقدت أن الدول الأعضاء لديها إمكانية "للتشارك الفعال". وهكذا من الممكن أن يكون نص الفقرة كما يلي: "برنامج 18 المعني بالتشارك الفعال"، فهي عبارة محايدة. ولن تمثل هذه الصياغة حكمًا مسبقًا على ضرورة التمكين من عدمه. ولم تذكر ضرورة تغيير الدول الأعضاء أي شيء. ورأى الوفد أن صياغة النص إن تغيرت كالآتي: "فيما يتعلق بالتشارك الفعال" فإنها ستكون محايدة تمامًا. وأضاف الوفد أنه من الممكن أن يقبل التعديلات الأخرى المقدمة من وفد البرازيل. وأضاف أنه مع محاولة إضفاء صبغة محايدة على الأمر إنه يحاول إبراز المواضيع المحددة التي شهدت اختلافات في الرأي بشأن البرنامج 18.
1021. وسأل الرئيس الوفد عن قبوله أن يكون نص الفقرة (2)1 "برنامج 18" فقط دون أي نص آخر.
1022. ورأى وفد سويسرا أن النقاش كان مركزًا على الأهداف أكثر من ذلك وكرر إمكانية اتفائه مع الاقتراح المقدم من وفد البرازيل. ولأخذ التعليق المقدم من وفد المملكة المتحدة في الاعتبار ينبغي أن يكون النص "يتعلق" بدلا من "تمكين"، أي "فيما يتعلق بالتشارك الفعال".
1023. وعلق وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن المداخلة المقدمة من وفد سويسرا أكدت على عدم الاتفاق بشأن البرنامج 18. وبغض النظر عن الصياغة المستخدمة فهي ستؤكد دومًا على عدم التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج 18، ولذا فالحل الأمثل هو الاحتفاظ بها هكذا: "البرنامج 18"، يتلوها نقطة ما يؤكد على موقف سويسرا.
1024. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن انشغاله بمخصصات الموازنة التي لم تكن موضع جدال وأعرب عن رغبته في المحافظة عليها.
1025. وسأل وفد البرازيل عما سيحدث في حال عدم التوصل إلى اتفاق وإن كان البرنامج 18 سوف يحدف في هذه الحالة.
1026. ورد الرئيس بالإيجاب.
1027. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية واقترح الإبقاء على البرنامج 18.
1028. وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى الفقرة (2)1 من مشروع القرار وقال إنه لا يعبر بدقة عن جوهر النقطة موضوع النقاش. وأعرب الوفد عن تفضيله أن تنص الفقرة على أن يتم استعادة البرنامج 30 دون أن يؤثر ذلك سلبًا على البرنامج 10. وكانت هذه هي الفكرة التي أرادت اللجنة أن توصلها.
1029. وكرر الرئيس ذلك الاقتراح بأن يستعاض عن النص الذي يقول "باستثناء محتوى البرنامج 10 وموارده" بنص آخر وهو: "بدون تغييرات في المحتوى والموارد المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البرنامج 10".
1030. وقال وفد بيلاروس إن النص لا يزال مصدرًا للانشغال ولكنه أضاف أن المشكلة قد تكون بسبب الترجمة الشفوية من الإنكليزية إلى الروسية. وشكر الوفد الرئيس على قبول التعديل اللغوي المقترح من الاتحاد الروسي.
1031. وتحدث وفد الجزائر باسم مجموعة البلدان الأفريقية بصفته الوطنية واقترح حذف عبارة "أثناء انعقاد الجمعيات الأعضاء" في الفقرة (3)1 مع الإبقاء فقط على موافقة الدول الأعضاء على البرنامج 20 المعني بالمكاتب الخارجية.
1032. وأشار الرئيس إلى أن البرنامج 20 لا يتقيد بالمكاتب الخارجية واقترح تعديل الصياغة كما يلي: "البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية". وسأل الرئيس عن سبب التماس وفد "الجزائر" حذف عبارة "أثناء انعقاد الجمعيات".

1033. وأجاب وفد الجزائر أنه لم يفهم الإضافة التي أتت بها العبارة وأدخلتها على القرار.
1034. ونوه وفد الهند إلى أن فاتحة الفقرة الأولى بأكملها ("أوصت لجنة البرنامج والميزانية...") جعلت الصياغة تبدو وكأن وثيقة البرنامج والميزانية سوف تعتمد. وبالنسبة إلى المبلغ المخصص للبرنامج 20 وبغض النظر عن نتيجة المشاورات والجمعيات سأل الوفد عن مدى التعبير بدقة عن المخصص في حالة وجود توافق بشأن خمس مكاتب أو أكثر. وإن وافقت اللجنة على الميزانية المخصصة كما عرضت (للمكاتب الخمسة) فإن الوفد سينتفهم ذلك. ولذا لا بد من وضع صياغة في نص القرار تفيد ذلك، كأن ينص مثلاً: "مع اعتبار عدد XX الذي يتقرر لاحقاً. ووافق الوفد على الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية بخصوص البرنامج 20، ولكن على حد علمه فإن اجتماع الجمعيات سوف يتخذ القرار في هذا الشأن فكيف يمكن حذف هذا الجزء؟
1035. وذكرت الأمانة أن البرنامج 20 بما أنه لم يحظ بموافقة لجنة البرنامج والميزانية فسيكون نص القرار كما يلي: "بموجب ما يلي". وعلى ذلك سوف تكون البنود الواردة في الفقرات 1 و2 و3 و4 خاضعة لقرار الجمعية العامة. وسوف تتصرف الأمانة بموجب قرار الجمعية العامة.
1036. وأعرب وفد بيلاروس عن تفضيله الإبقاء على العبارة "أثناء انعقاد الجمعيات" إذ تسهل على الأعضاء تحديد الموعد المفترض لاتخاذ هذا القرار. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنها توفر بذلك مهلة زمنية وتمنح العملية كلها زخماً كبيراً. وأضاف الوفد أن من مصلحة الدول الأعضاء الإبقاء على هذه العبارة.
1037. وأوضح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) رأيه بضرورة حذف العبارة "أثناء انعقاد الجمعيات." فبالعودة إلى الانشغالات التي أثارها وفد الهند رأى الوفد أن الميزانية المخصصة للبرنامج 20 سوف تظل معلقة ورهنًا بقرار الدول الأعضاء. والتزامًا بالشفافية والصياغة الواضحة اقترح الوفد الصياغة الآتية للنقطة (3): "واتفاق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، بشأن مسألة المكاتب الخارجية ووثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للشائبة 15/2014".
1038. والتمس الرئيس تعليقات الوفود على الاقتراح السابق وسأل الأمانة عن أسباب إضافة "أثناء انعقاد الجمعيات" في مشروع الصياغة.
1039. وأجابت الأمانة أن العبارة أضيفت لإضفاء الوضوح ولضمان تناول المسألة أثناء انعقاد الجمعيات. ولا يوجد سبب آخر.
1040. وأوضح وفد مصر أن هذه المسائل الخاصة بالمكاتب الخارجية التي اشتمل عليها البرنامج 20 وأن هذا السياق لا بد من إيضاحه في صياغة النص.
1041. وأبدى بيلاروس مرونة بشأن الصياغة ولكن بوصفه منسق المجموعة عليه التشاور مع أعضاء المجموعة الآخرين.
1042. وشارك وفد جمهورية كوريا الآراء التي أعرب عنها وفد بيلاروس بشأن الاحتفاظ بالعبارة في نص القرار.
1043. وأعرب وفد الهند كذلك عن رغبته في الاحتفاظ بعبارة "أثناء انعقاد الجمعيات."
1044. وقال وفد الجزائر إنه لا يعارض قرار الجمعية العامة في هذه المسألة. ومن الضروري تناول هذا البند في سياق البرنامج 20. ولكن الوفد لا يرغب في أن يتم ذلك من خلال بند مستقل على جدول الأعمال بل أكد على ضرورة مناقشة المسألة في إطار البرنامج 20.

1045. واقتراح الرئيس ما يلي: "اتفاق الدول الأعضاء على البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية أثناء انعقاد الجمعيات".
1046. ورد وفد الهند قائلاً إن انشغاله لم يؤخذ بعين الاعتبار. لأن الصياغة على ما هي عليه تعني أن البرنامج 20 يمكن تناوله في أي وقت طوال فترة انعقاد الجمعيات. ولكن الوفد رغب في تحديد موعد تناول الأعضاء له.
1047. واقترح الأمانة الصياغة الآتية: "اتفاق الدول الأعضاء أثناء انعقاد الجمعيات خلال مناقشة وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة بخصوص البرنامج 20 المعني بمسألة المكاتب الخارجية".
1048. وأعرب وفد المكسيك تفضيله الحفاظ على الصياغة الأصلية للنص. وأضاف أنه على الرغم من أن جميع الأعضاء يعرفون سياق المسألة فإنه يفضل وضع صياغة بدون إشارة محددة إلى البرنامج 20 إذ تشير البرامج الأخرى إلى مسألة المكاتب الخارجية. فإن تم تحديد البرنامج 20 لا بد من الإشارة إلى البرامج الأخرى ذات الصلة كذلك.
1049. وأفاد وفد الجزائر بأنه لا يمانع ذكر جميع البرامج المرتبطة بالمكاتب الخارجية. ولكن في البداية لا بد من الإشارة إلى البرنامج 20. ولكن الوفد منفتح على إضافة إشارات إلى البرامج الأخرى ذات الصلة إن رغب وفد المكسيك في ذلك.
1050. وأعرب وفد المكسيك في إشارة إلى المثل القائل بأن "الشیطان يكمن في التفاصيل" عن شكه في أن يكون هذا هو التوقيت الأمثل للبدء في الإشارة إلى المكاتب الخارجية في وثيقة البرنامج والميزانية. ولهذا السبب رغب الوفد في تكرار تفضيله ترك النص على ما هو عليه: "المكاتب الخارجية" فقط لأن هذا بالضبط هو ما عكف الأعضاء على مناقشته طوال الأسبوع (وفي شهر يوليو).
1051. واتفق وقد شيلي مع ما ذكره وفد المكسيك وأعرب عن اعتقاده أن السبب وراء الإبقاء على الصياغة وفقاً للاقتراح الأصلي المقدم من الأمانة واضح، إذ يؤدي النظر في جميع العناصر أو البرامج التي وردت فيها إشارات إلى المكاتب الخارجية من شأنه أن يستبقي الوفود في هذه القاعة لمدة ساعتين آخرين.
1052. وتشدد وفد الجزائر في موقفه بالإشارة إلى البرنامج 20. وأضاف أن النص من الممكن أن يكون كما يلي: "بشأن البرنامج 20 وغيره من البرامج المتعلقة بالمكاتب الخارجية" دون تسميتها.
1053. واقتراح وفد المكسيك النص الآتي: "اتفاق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، بشأن مسألة المكاتب الخارجية بما فيها البرنامج 20".
1054. ودعم وفد إسبانيا الاقتراح الأخير المقدم من وفد المكسيك وأعرب عن رغبته تنبيه الأعضاء لنقطتين: الأولى الزمن والثانية خطر الذهاب إلى الجمعيات دون المرور بمسار من المشاورات السابقة.
1055. واقترح الأمانة الصياغة الآتية: "أثناء انعقاد الجمعيات، بشأن مسألة المكاتب الخارجية بشكل عام والمكاتب الخارجية ذات الصلة بالبرنامج 20 على وجه الخصوص، على خلفية سياق وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014".
1056. واقتراح وفد المكسيك تعديل النص كالآتي: "اتفاق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، بشأن مسألة المكاتب الخارجية بما فيها البرنامج 20".
1057. وسأل وفد الجزائر عن المعنى الفعلي للعبارة "بشأن مسألة المكاتب الخارجية." وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء على حد علمه سوف تعكف على مناقشة البرنامج 20 وطريقة تعديله.

1058. واقترحت الأمانة الآتي: "اتفاق الدول الأعضاء أثناء انعقاد الجمعيات بشأن المكاتب الخارجية خلال مناقشة وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة على البرنامج 20 المعني بالمكاتب الخارجية".
1059. وقال وفد المكسيك إنه بالنظر إلى تأخر الوقت وبغية التحلي بروح بناء فإنه لن يصر على رأيه على الرغم من تفضيله للصياغة التي اقترحها. وإذا وافق الأعضاء فسيوافق الوفد.
1060. وأعرب وفد المملكة المتحدة عن دهشته البالغة بالإشارة إلى النقط 2(2) من القرار لرؤية البرنامجين 2 و4 في سياق واحد. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنها ليس لديهما الكثير من القواسم المشتركة باستثناء اتماهما إلى هدف إستراتيجي واحد. وبغض النظر عن الصياغة فإن الوفد يرغب في فصل البرنامجين على سطرين أو بندين فرعيين.
1061. وسأل الرئيس الوفود عن قبولها إدراج النقطة (2) بوصفها هدف للبرنامج 2 في الجزء المتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي والنقطة (3) بوصفها هدف البرنامج 4 فيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي. ولم يعترض أحد.
1062. والتمس وفد سويسرا إضافة البرنامج 2 إلى القائمة المدرجة في الفقرة 1(4). وذكر الوفد بطلبه تصويب ترجمة كلمة "أدوات التوسيم" والتمس من الأمانة تأكيد إدخال التصويب.
1063. وأوضح وفد فنزويلا (جمهورية- البوليفارية) أن النسخة الإسبانية (من البرنامج 2) تحتوي على المشكلة ذاتها في التمييز بين "العلامات" و"أدوات التوسيم". وأعرب الوفد عن رغبته في حل هذه المسألة بالنسبة للمتحدثين باللغة الإسبانية حيث لا يوج د تمييز بين أداة التوسيم والعلامة التجارية كما هو الحال في النسخة الإنكليزية. ولا بد من التوصل إلى صياغة لتعريف "أداة التوسيم" من ناحية و"العلامة" من ناحية أخرى.
1064. وأكد الرئيس على إدراج التعليقات المتعلقة "بالعلامات" و"أدوات التوسيم" في سجل الجلسة مع التوصل إلى الترجمة المناسبة لهما.
1065. وأشار وفد هنغاريا إلى التعديلات على البرنامج 30 (وإلى الوثيقة المكافئة التي وزعتها الأمانة والتي تحتوي على تتبع التغييرات) وإلى النص المقترح من وفد الولايات المتحدة. ووجد الوفد مشكلة بسيطة في تقبل صياغة الجملة الأخيرة من الفقرة 30.4 ونصها "سوف تستند أنشطة التدريب وتكوين الكفاءات إلى المواد التي وضعها البرنامج". وأعرب الوفد عن رغبته في حذفها أو العمل على صياغة مختلفة تعبر عن ضرورة التعاون بين البرنامج 30 والبرنامج 10 في وضع المواد.
1066. وسأل الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن موافقته على حذف هذا السطر الأخير.
1067. وأجاب وفد الولايات المتحدة قائلاً إنه عليه الرجوع إلى النص وأضاف أنه لا يمكنه الموافقة على هذا في هذا الوقت.
1068. وأعرب وفد إيطاليا على عمله مع وفد هنغاريا بالنسبة إلى هذه المسألة (البرنامج 30). واقترح الوفد التغييرات الآتية على السطر الرابع من الفقرة 30.4 حيث تنص "بتعهدا البرنامج بنفسه" وهي إضافة فاصلة ثم "البرنامج 10" ويلى ذلك متابعة النص. وتشابه هذا التغيير مع التعديلات التي أدخلها وفد الولايات المتحدة بل وعبر عن الرسالة نفسها. وقال الوفد كذلك إنه أوماً بالفعل إلى ضرورة حذف الإشارة إلى البرنامج 9 الواردة في السطر الثالث من الفقرة 30.5 بين قوسين.
1069. وأعاد الرئيس النقاش إلى مشروع القرار بخصوص البند 13 وسأل إن كان النص يحظى بقبول الوفود. والتمس الرئيس من الأمانة تلاوة النص المتفق عليه.

1070. وقرأت الأمانة الاقتراح كما يلي: "1. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل في ما يعنيه، بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للشائبة 15/2014، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/21/8، مع مراعاة ما يلي: "1" زيادة في مغلف الميزانية الإجمالي لتناول التنفيذ المتفق عليه لسياسة اللغات في الويبو، بمبلغ قدره 793 ألف فرنك سويسري في البرنامج 27؛ "2" واسترجاع البرنامج 30 لتضمينه الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار، بدون تغيير في المحتويات والموارد المخصصة للبرنامج 10؛ "3" واتفاق الدول الأعضاء، أثناء انعقاد الجمعيات، وخلال مناقشات اقتراح البرنامج والميزانية، على البرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية؛ "4" وإدراج التغييرات المتفق عليها بخصوص الفقرة 44 من الاستعراض المالي والبرامج 1 و2 و3 و8 و9 و11 و15 و17 و23 و27 و30. النقطة 2. أحالت لجنة البرنامج والميزانية ما يلي إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، لاتخاذ قرار بشأنه: "1" البرنامج 18؛ "2" والهدف من البرنامج 2 فيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي؛ "3" والهدف من البرنامج 4 فيما يتعلق بالمؤتمر الدبلوماسي."

1071. وأعلن الرئيس أن وفدي هنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا على الصياغة الخاصة بالبرنامج 30 وأنها التمساً من الأمانة تلاوة التغييرات التي اتفق عليها.

1072. وسردت الأمانة هذه التغييرات على النحو التالي: في السطر الخامس من الفقرة 30.4 اقترح إضافة كلمة "بنفسه" عقب كلمة "برنامج"، بحيث يكون النص كما يلي: "وغير ذلك من الوسطاء يتعهدهم البرنامج بنفسه، أي البرنامج 10، وبعض البلدان في أوروبا وآسيا وبرامج التعليم عن بعد في أكاديمية الويبو." وجاء اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية لإضافة عبارة عقب البرنامج 11 (في هذه الجملة) على النحو الآتي: "مع توفير أنشطة هذا التدريب وتكوين الكفاءات بالتعاون مع المكاتب الإقليمية." وستُحذف الجملة الأخيرة من هذه الفقرة إذ اشتمل عليها الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وحذف الإشارة إلى البرنامج 9 الواردة بين قوسين من الفقرة 30.6 (التي تبدأ بالرصد والتقييم في السطر الثالث).

1073. ولم توجه أي اعتراضات على التغييرات المذكورة آنفاً. ولم يُقدم المزيد من التعليقات.

1074. ونُسخ القرار الذي اعتمد بشأن البند 13 تحت ذلك البند من جدول الأعمال.

1075. وذكر الرئيس بأن القرار الخاص الخطة الرئيسية للأصول قد اعتمد في اليوم السابق. وبناء على طلب الوفود قرأ الرئيس القرار الخاص بالبند 14: "أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالنظر في هذه المسألة مع اتخاذ التدابير المناسبة."

1076. وأحاط الرئيس بأن الصياغة ذاتها سوف تستخدم لجميع البنود المحالة إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنها.

1077. ولم ترد تعليقات تخص القرارات المتصلة بالبنود 15 و16 و17 و18 و19 و20.

1078. إن لجنة البرنامج والميزانية اعتمدت مضمون الوثيقة WO/PBC/21/21 Prov بعد تعديلها.

1079. وذكر وفد ألمانيا أنه أثناء النقاش بشأن الأفرقة العاملة ومسألة مناقشة المعايير المتعلقة بالمكاتب الخارجية في وقت مبكر من هذا المساء، قال الرئيس إنه سوف يمنح الوفود المزيد من الوقت للتوصل إلى ترتيب. ولكن هذا البند لم يعد فتحه. وأضاف الوفد اضطلاعاً بالمشاورات مع العديد من المجموعات وبدا توافر الكثير من الدعم لاقتراح تم التوصل إليه. وتساءل الوفد إن كانت مسألة الفريق العامل والمكاتب الخارجية سيعاد فتحها من جديد، وأضاف قائلاً إنه بما أن القرار الخاص بالبند 13 يرد في نصه "مع مراعاة موافقة الدول الأعضاء"، فإن هذا القرار سيسهل اتخاذه إن تمكن أحد الأفرقة العاملة من الاجتماع في الأسبوع المقبل.

1080. وأشار الرئيس إلى أن إعادة فتح النقاش عقب تبني الوثيقة الختامية ليس إجراء معتادًا ولكنه على الرغم من ذلك دعا وفد ألمانيا إلى قراءة الاقتراح المقدم للنظر في موافقة اللجنة عليه من عدما.

1081. وذكر وفد ألمانيا أنه كان تحت الانطباع بوجود اتفاق حقيقي بين الوفود بشأن العناصر الأربعة الخاصة بالقرار المتعلق بالأفرقة العاملة الذي أوضحه آنفًا. ونقطة الاختلاف الوحيدة آنذاك كانت متعلقة بطريقة إشارة الوفود إلى الاقتراحات التي كان من المزمع أن يتبناها الفريق العامل المقترح. وكان لدى المجموعات الإقليمية الرغبة في تحقيق التكافؤ التام بين الاقتراحات. وأصرت مجموعتان إقليميتان أخريان على التمييز بين عبارات "الرئيس" و"التي تقدم بها الرئيس" و"في مشروع الميزانية" وتلك العبارات التي ظهرت في وقت لاحق أثناء النقاش. واقترح الوفد تحقيق التوازن بين وجهتي النظر كالتالي: في حال إنشاء فريق عامل فسوف يعمل على الأساس التالي: "وثيقة مشروع البرنامج والميزانية كما قدمتها الأمانة، والاقتراحات المقدمة أثناء انعقاد دورة البرنامج والميزانية وتلك الاقتراحات المقدمة أثناء انعقاد الفريق العامل." وهذا من شأنه إحداث التفرقة بين مجموعتين من الاقتراحات دون أن يكون لأي منهما الأولوية. ولاقى هذا الاقتراح دعمًا بالغًا من الدول الأعضاء وتساءل الوفد إن كان من الممكن أن يؤدي إلى تشكيل فريق عامل

1082. والتمس وفد الهند استيضاح الاقتراح الجديد لأنه فيما يبدو له صيغة مشابهة للاقتراح المتداول من قبل.

1083. وقال وفد ألمانيا إن الاقتراحات قد تأتي في الأسبوع المقبل وقد حاول الوفد تغطيتها في السطر الأخير من النص: "والاقتراحات المقدمة وتلك الاقتراحات المقدمة أثناء انعقاد الفريق العامل." فقد اتضح للوفد أنه عقب عقد المناقشات بين الأعضاء يحتمل تقديم اقتراحات جديدة، ولكن إن شعر أي وفد بضرورة ذكر هذا الأمر صراحة فإن السطر الأخير كفيل بتغطية هذا الغرض.

1084. ودعم وفد جمهورية كوريا وفد ألمانيا.

1085. وسأل وفد الجزائر الرئيس إن كان قد اختتم الدورة.

1086. ورد الرئيس بالإيجاب.

1087. وأوضح وفد ألمانيا أنه أثار نقطة نظام.

1088. وذكر الرئيس بأن اقتراح الأفرقة العاملة قبول بالرفض من وفد الصين فيما سبق. وأضاف الرئيس أن الدورة اختتمت وأنه أعطى الكلمة إلى وفد ألمانيا لاعتبارات المرونة. وتساءل الرئيس كيف يمكن أن يكون لدى الوفد الانطباع أنه اقتراحه موضع قبول وجميع مسارات الاتفاق قد طُرقت كلها وقد ووجهت بالرفض دومًا.

1089. وذكر وفد غانا في الحقيقة أن هذه نقطة نظام.

1090. وشكر وفد فرنسا وفد غانا على هذه الملاحظة. وأفاد الوفد بوجود اقتراح مطروح للنقاش. وأنه لواقع أن ملخص القرارات والتوصيات قد اعتمد لتوه. ولكن جميع الوفود ترغب في التوصل إلى اتفاق أثناء انعقاد الجمعيات المقبلة بشأن مسألة المكاتب الخارجية. وفرنسا بالتأكيد ترغب في ذلك. وذكر التعليقات الصادرة إلى الوفد من عاصمته أن الأعضاء عليهم التوصل إلى طرق ووسائل لتحقيق هذا الهدف، أي التوصل إلى اتفاق. وفي الوقت الحالي هناك يد ممدودة إلى جميع الأعضاء من وسيط أمين، دبلوماسي يعرض خدماته عليهم لمساعدتهم. وأعرب الوفد عن رغبته في تقييد دعمه لهذا المسعى الدبلوماسي في محضر الاجتماع. وكرر الوفد أن العملية برمتها قد اختطفت من الدول الأعضاء. ولم يكن لدى الدول الأعضاء الوقت الكافي للمشاركة في المناقشة بل ولم تدع إلى المشاركة في النقاش إلى الآن. وفجأة قيل للدول الأعضاء في الوقت الحاضر أن أمامهم عشرة أيام لاستكمال النقاش. وأعرب الوفد عن رغبته في توضيح هذا الأمر بجلاء سواء قبل انعقاد دورة

الجمعيات أو خلالها أو عقبها، وأراد تكوين فريق عامل لمحاولة التوصل إلى اتفاق. وأراد الوفد أن يتوصل إلى اتفاق أثناء انعقاد الجمعيات. وإن لم توافق الوفود على ذلك فعليها الإعراب عن ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. وكرر الوفد أنه يتصرف بموجب تعليمات بشأن السير قدماً نحو هذه المسألة والمضي قدماً لمناقشتها مع جميع الأطراف المهمة بها. وذكر الوفد أنه دعم الفقرة 1(3) تحت البند 13 ودعم الاقتراح الذي طرح على الطاولة إلى الآن.

1091. ورأى الرئيس ضرورة الاستعانة بمشورة ممثل المستشار القانوني لتحديد مدى إمكانية إعادة فتح مسألة عقب اعتماد القرارات، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة فتح جميع المسائل الأخرى في البرنامج والميزانية، أو مدى إحالة كل شيء إلى الجمعية العامة.

1092. وأثار وفد ألمانيا نقطة نظام. وقال الوفد إنه لا يرى ضرورة تصعيد المسألة. وقد تقرر بالفعل أن القرار سوف تتخذه الجمعية العامة مع مراعاة موافقة الدول الأعضاء. ولا يخضع أي جزء آخر من البرنامج إلى الطعن عليه بتاتاً. وقال الوفد إنه ظل تحت انطباع لمدة ساعتين أن المسألة سوف تُفتح مرة أخرى، ولكنه فوجئ باختتام الأعمال. وإن كان الرأي السائد في القاعة هي عدم إنشاء فريق عامل، فلا بأس. ولم تطلب ألمانيا مكتباً خارجياً ولم يصر الوفد شخصياً على فريق عامل. ولكن كان هذا مجرد مسعى لتجسير الهوة والدخول في نقاش مستنير. وإذا قررت القاعة أن الاقتراح جاء متأخراً فمن دواعي سرور الوفد أن يمثل لحكم الرئيس.

1093. وشكر الرئيس وفد ألمانيا على المرونة التي أبدتها. ولكنه أضاف أنه من المؤسف أن الوفد لم يثر هذه المسألة أثناء النقاش الذي انتهى لتوه بشأن فقرة القرار الخاصة بالبند 13. وعليه فإن صياغة القرار قد اعتمدت. وتساءل الرئيس بشأن الرأي القانوني المتعلق بإعادة فتح النقاش في مسألة اعتمدت.

1094. ورأى وفد غانا أن مسألة المشاورات في الأفرقة العاملة جزء من الحزمة المقترحة. وفيما يبدو تعذر التوصل إلى فهم مشترك لجميع العناصر ولم تُقبل جميع العناصر في الحزمة المقترحة. ولهذا السبب أُحيل القرار إلى الجمعية العامة. وواصل الوفد كلامه بالقول إن الأعضاء لا يمكن أن يكونوا فريق استشاري عامل دون التوصل إلى فهم بشأن ما سيقوم به الفريق وأساس عمله. ورأى الوفد أن نقطة البداية ستكون الاقتراح المقدم بالفعل من الأمانة الذي لم يتم التوصل إلى اتفاق بخصوصه. ولم ير الوفد مشكلة في فكرة الفريق الاستشاري العامل. بل الأمر مجرد عدم اتفاق جميع الدول وبعضها البعض بخصوص جميع العناصر التي تدخل في الاتفاق ككل. وفي حال غياب الاتفاق قررت اللجنة تأجيل المسألة لمناقشتها في الجمعية العامة. وشدد الوفد على ضرورة اختيار الأعضاء إما قبول الحزمة ككل أو أن مجال الأمر برمته إلى الجمعية العامة. ولم يجد الوفد مشكلة بالنسبة للفريق العامل ولكن اللجنة عليها التحلي بالإنصاف إلى الوفود التي أعربت عن اهتمامها بمناقشة أجزاء أخرى من الحزمة على قدم المساواة.

1095. وأبدى وفد الصين اتفاقه مع البيان المقدم من وفد غانا. وشكر الوفد الرئيس على إجراء العمل بالأسلوب الأمثل بما يتوافق تماماً مع القواعد والإجراءات المتبعة في المنظمة وأعرب عن أمله في أن تتحلى الوفود باللياقة وأن ترفع يدها بالتصفيق في نهاية الجلسة، وخصوصاً للرئيس ولكن أيضاً للأمانة ولأنفسها إذ عمل الجميع بجهد.

1096. وسجل وفد بلجيكا رغبته في تكرار الأهمية القصوى التي توليها المجموعة باء للمعاملة المنصفة ولبدء المساواة. وتحدث الوفد بصفته الوطنية فاتفق مع المتحدثين من المجموعة باء الذين أبرزوا جدارة الاقتراح المقدم من وفد ألمانيا بالنقاش وأعربوا عن أسفهم إزاء حذفه من طاولة النقاش، وخصوصاً وأن الوفد رأى أن بعض الوفود من مجموعات إقليمية أخرى بدت موافقة على اقتراحه.

1097. ودعم وفد ترينيداد وتوباغو متحدثاً بصفته الوطنية التعليقات المقدمة من وفد غانا وأعرب عن رغبته في التقدم بالشكر إلى سفير ألمانيا لعرضه خدماته للسير قدماً نحو مسار المشاورات في هذه المسألة. وأضاف الوفد أن الأسبوع المقبل

سيكون مرهقاً إذ سينطوي على تنسيق المسائل والاستعداد للجمعيات. ولم ير الوفد كيف يمكن السير قدماً بالقدر الكافي على مسار أية مشاورات أثناء ذلك الأسبوع. ومن الناحية الإجرائية اعتمدت الوثيقة (WO/PBC/21/21) وسيكون إعادة فتح النقاش بشأنها من الأمور غير النظامية.

1098. وأعرب وفد إسبانيا عن اعتقاده أن الاقتراح المقدم من وفد ألمانيا قُدم بنية حسنة وأضاف أنه من الخطير للغاية ألا تتاح الفرصة لمناقشة هذه المسألة في الأسبوع القادم، وجاء هذا تكررًا لما قيل من قبل في العديد من المناسبات. وقال الوفد إنه لا يفهم الطريقة التي يمكن حل المسألة بها في حال رفعها إلى الجمعيات على ما هي عليه، مع الأخذ في الحسبان تباين المواقف، وضيق الوقت المتاح أمام الجمعيات للنظر فيها.

1099. وسعى وفد الهند إلى استيضاح النقطة الآتية. عند اتخاذ قرار بشأن عدم اتخاذ أي قرار بخصوص الأفرقة العاملة الاستشارية لم تكن الفكرة على حد علمه هي التخلي عن عملية مشاورات الأفرقة العاملة برمتها. بل كان لدى الوفد انطباع بتوافر استشارات في الأسبوع المقبل ومن ثم يمكن عرض بعض نتائجها على الجمعيات. ولكن حسب الوضع القائم يبدو أن العملية سوف تبدأ عقب الجمعية العامة. وعلى ذلك فإن تأجيل المشاورات لمدة أسبوع يعني تأجيلها ربما لمدة سنة. وسأل الوفد عن الجدول الزمني.

1100. وأعرب مصر وفد عن رغبته في إثارة نقطة قانونية. فلم يفهم الوفد أي بند من بنود جدول الأعمال يخضع للنقاش. فقد نوقشت جميع بنود جدول الأعمال واختتمت. وأضاف الوفد رغبته في التعبير عن شكره لجميع الوفود عن إبدائهم النوايا الحسنة في عرض الأفكار التي من شأنها دفع هذه المسألة. ولكن الوفد سأل عن سبب عدم طرح الاقتراح الحالي وتوزيعه في وقت مبكر بما أن النقاش الخاص بصياغة القرار المتعلق بالمكاتب الخارجية قد استمر لمدة 30 دقيقة على الأقل. وفي هذه المرحلة لا يتوافر لدى الوفد أي نص مكتوب وعليه فهو لا يعرف محتواه. وبدا الأمر للوفد وكأن المسألة تُناقش في المطلق.

1101. وشكر وفد إيطاليا وفد ألمانيا على عرضه الذي اعتبره عرض حقيقي لمواصلة النقاش بشأن المسألة في الأسبوع المقبل بخصوص نقاط الاختلاف بغية الاستعداد للنقاش أثناء انعقاد الجمعية العامة. والاقتراح كما أوضحه وفد ألمانيا لا يثير الجدل حول ما تقرر بالفعل. ولذلك اعتبر الوفد أن هذا الاقتراح ينبغي ألا يُنظر إليه باعتبارات قانونية صارمة.

1102. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في التقدم بالشكر إلى جميع الوفود لالتزامها بالسعي للتوصل إلى حل بأي طريقة كانت، وشكر الرئيس كذلك لقيامه بمهمة أكثر من رائعة في تناوله هذه المسألة. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية على أتم الاستعداد لمناقشة هذه المسائل مع أي وفود تحتاج إلى المزيد من المعلومات استعدادًا للجمعية العامة. وعدم وجود فريق عامل لا يعني استحالة مناقشة المسائل فيما بين الوفود وبعضها البعض. وقد اتضح تمامًا قدرة الأعضاء على إجراء نقاش فيما بين بعضهم البعض.

1103. وشكر وفد السويد السفير الألماني على اقتراحه الذي اعتبره اقتراح بناء وأصيل، وأعرب عن أسفه لاستحالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

1104. وشكر وفد كندا سفير ألمانيا على عرضه. واتفق مع وفد إيطاليا في قوله بأن هذا الاقتراح لا يحتاج إلى النظر فيه على خلفية إطار قانوني صارم. ولم يكن العرض إلا لما يمكن اعتباره مناقشات ومشاورات غير رسمية. وعرض الوفد إطارًا على الوفود لكي تجتمع وتحدث. وأضاف الوفد أنه من دواعي سروره أن ينظر جميع المعنيين الأمر على هذه الخلفية.

1105. ونوه وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) بأن القانون والمعايير ليست منقوشة على حجر. وممثل المستشار القانوني حاضر لاستشارته. وذكر الوفد أن الوفود لا يمكنها أن تترك لما حدث في الماضي دون مد جسور نحو المستقبل، سيما

عقب مناقشات دامت أسبوعاً كاملاً. ومغادرة الاجتماع دون مناقشة الموضوع خطأً كبير. وشارك الوفد وجهة نظر وفد إسبانيا، أي ألا يذهب الأعضاء إلى الجمعيات بالموقف نفسه الذي كانوا فيه على مدار الأيام الماضية. وختاماً، شكر الوفد وفد ألمانيا على الاقتراح الذي قدمه.

1106. وأعرب وفد المكسيك عن رغبته في التقدم بالشكر إلى جميع الوفود التي بذلت مجهوداً مواصلة مناقشة هذه المسألة. وأعرب عن اعتقاده أن الأعضاء عليهم مواصلة النقاش ومحاوله التوصل إلى اتفاق. وشكر الوفد سفير ألمانيا على مجهوداته والاقتراح الذي قدمه. وأعرب الوفد عن رغبته في طمأنة سفير ألمانيا بأنه سيواصل العمل البناء مع جميع الوفود بشأن هذه المسألة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالمنظمة.

1107. و التمس وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن تلتمس الأمانة تحديث الوثائق الخاصة بال مكاتب الخارجية (على سبيل المثال لم يكن اسم إيران (جمهورية- الإسلامية) مدرجاً في الوثائق حيث قدم طلبها لإنشاء مكتب خارجي عقب صدور الوثيقة).

1108. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه إلى سفير ألمانيا للعرض الذي قدمه ومحاولته إعادة الوفود مرة أخرى على طريق بناء سعيًا للتوصل إلى قرارات من شأنها مساعدة الجمعية العامة على تحديد موقفها. ولكن للأسف لم يتمكن هذا الاقتراح من تجاوز جميع أشكال الاختلاف. وذكر الوفد الأعضاء بحقيقة تقديم وفد الصين عددًا من الشروط التي دعمها الوفد ووافق عليها. ودعم الوفد الاقتراح الذي وزع "على ما هو عليه" على الرغم من عدم رضاه عن بعض عناصره. وإن بدأ الأعضاء مناقشة الاقتراح المقدم من وفد ألمانيا فذلك يعني أن جميع الاقتراحات التي قدمت في هذا الشأن لا بد أن تُنظر بغية التوصل إلى أرضية للتفاهم ونهج مشترك. وطرح الوفد سؤالاً قانونيًا ألا وهو: هل بإمكان اللجنة إعادة فتح مسألة بعينها عقب اختتام الدورة والموافقة على وثائق هذه الدورة؟

1109. واتفق وفد فرنسا مع ما قيل من وفد الهند وأضاف أنه يجد طريقة عمل الرئيس مثيرة للدهشة. وذكر أن الأعضاء وجدوا أنفسهم في هذا الموقف نتيجة لعدم الثقة. وهم في هذا الموقف إذ أبدت الأمانة عدم احترام تجاه الدول الأعضاء، وأبدى الرئيس عدم احترام تجاه الأعضاء هذا المساء. ولم يُذكر قط أن الأعضاء لن تعود إلى الاقتراح المعني بإقامة مشاورات بين الوقت الحاضر واجتماعات الجمعيات. وتصرف الرئيس في الوقت الراهن لن يتيح الفرصة أمام العديد من الوفود للعودة إلى عواصمهم لتبديد الشعور بالافتقار إلى الاحترام الذي ينتابهم الآن. بل سيحتاج الأعضاء وقت الآن لتحسين الأمور. وللأسف شعر الوفد بالاضطرار لأن يقول إن ما يفعله الرئيس هذه الليلة إنما يزيد الأمر سوء.

1110. ورد الرئيس بقوله إنه لا يقبل التعليقات التي تقدم بها وفد فرنسا بل يجدها محيئة. وأضاف الرئيس أن اللجنة توصلت إلى قرار كما يتبين من سجل وقائعها. ووفد فرنسا ليس مضطر للاتفاق معه ولكن السجل سوف يبين ما قاله الوفد، ألا وهو أن اللجنة سوف تعرض هذه المسألة على الجمعية العامة. وقد وافق الوفد على ذلك. وقال الرئيس إنه سمح لسفير ألمانيا بأخذ الكلمة عقب اعتماد جميع القرارات وهذا أمر مخالف للقواعد، ولكنه فعل ذلك من باب الاحترام ولكي يعطي الأمر فرصة أخرى على الرغم من اعتماد القرار. وقدم السفير اقتراحه ولكن للأسف حدث خلاف بشأنه. وقوبل الاقتراح بالرفض من أكثر من أربعة أو خمسة وفود. وإلى الآن لا يزال الاقتراح موضع خلاف. وشكر العديد من الوفود وفد ألمانيا على جهوده وستواصل المناقشات إذ للأعضاء مطلق الحرية في القيام بما يودون القيام به، فهم الدول الأعضاء. وبصرف النظر عن أية جوانب قانونية، فقد رُفضت الفكرة في وثيقة البرنامج والميزانية ورفضت مرة أخرى عقب اعتماد القرار بشأن البند 13. وقال الرئيس أنه أعطى سفير ألمانيا الكلمة من باب الذوق واللياقة للاستماع إلى أفكاره. وإن كانت الوفود ترغب في الاجتماع في الأسبوع المقبل لمناقشة الموضوع بشكل غير رسمي فهذا أمر متروك لهم.

1111. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن رغبته في التعبير عن شكره العميق للرئيس على كل الجهود التي بذلها لضمان اختتام عمل اللجنة بنجاح. وقد فعل الرئيس كل ما في وسعه وأبدى تفهمًا وأتاح الفرصة للوفود لأخذ الكلمة وقتما

رغبوا وسمح لوفد ألمانيا بأخذ الكلمة بمجرد اختتام اللجنة عملها وانتهائه رسمياً. وقد تختلف التقديرات باختلاف الوفود ولكن الوفد، شأنه في ذلك شأن العديد، قد بذل مجهوداً كبيراً في محاولة التوصل إلى توافق. ولكن كانت النتيجة هي ما آلت إليه وسوف يلتزم الوفد بالنتيجة المتحققة وسيلتزم بالتقرير (ملخص القرارات والتوصيات) الذي اعتمده اللجنة.

1112. وذكر وفد الجزائر أنه لمن المؤسف بل والمحزن أن تُلقى المسؤولية على عاتق الرئيس فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء. ولا بد من القول بوضوح إن هذا تصور خاطئ. وقد تبدو بعض الوفود محبطة ولكن الرئيس ليس مسؤول بأي شكل كان عن القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء. بل يجب أن يكون المرء حريص بشأن ما يُقال عند اتهام الرئيس بالمسؤولية عن قرار اتخذته الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن رغبته في التعبير بوضوح عن الأمر - أي وضع مجموعة البلدان الأفريقية شروط لتكوين فريق عامل. وكان الوفد منفتح على جميع الخيارات ولكن بعض الأمور حدثت، وهكذا "إن فاتك القطار فقد فاتك القطار". ولا يمكن لمجموعة البلدان الأفريقية أن تربط نفسها بأي طريقة كانت بأي فكرة ممكنة مفادها أن الرئيس له علاقة من قريب أو من بعيد بالقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء. وأعربت مجموعة البلدان الأفريقية عن رغبتها في دعم الرئيس وشكرته شكراً عميقاً على كل العمل الذي قام به.

1113. وقال وفد الهند إنه عقب الاستماع إلى النقاش الدائر في أعقاب اختتام بند جدول الأعمال 13، اتضح له وجود اختلاف بشأن الفريق العامل. ولذا احترمت الوفد تماماً ودون قيد أو شرط القرار بإحالة المسألة إلى الجمعية العامة.

1114. ونوه وفد مصر إلى أن اللجنة عكفت على مناقشة حسن الإدارة الداخلية وأضاف الوفد أن الوضع الراهن لا يعبر عن حسن الإدارة بتاتاً. فهذه هي المرة الأولى التي يُعرض فيها اقتراح بشأن بند من بنود جدول الأعمال عقب اختتام الدورة وهذا ليس من قبيل حسن الإدارة الداخلية. كما أن هذا إنما يبدي إهانة للوفود الأخرى التي ظلت حبيسة هذه القاعة للاستماع إلى تلك الأفكار الخارجة عن إطار المناقشة حتى هذه الساعة المتأخرة. وذكر الوفد أن الأعضاء عليها احترام أسلوب إجراء العمل واحترام الزملاء والإجراءات السليمة فيما يتعلق بتقديم الاقتراحات والتوصيات.

1115. وشكر وفد إيران (جمهورية- الإسلامية) الرئيس على روحه المهنية وقال إن جميع الإجراءات قد أُديرت بأسلوب كفء، والوفد يعرب عن امتنانه للرئيس على ذلك. ولكن مشكلة هذه المسألة منبعا أنها مسألة ذات توجه سياسي. ولهذا السبب طرح الوفد وغيره من الوفود اقتراحاتهم بحماس. والوفد على يقين أن جميع الاقتراحات بما فيها الاقتراح الأخير المقدم من وفد ألمانيا قدمت بروح بناء وبنية التوصل إلى سبيل للخروج من المأزق الراهن. وكرر الوفد أن النقاش قد أُدير بأسلوب ممتاز وشكر الرئيس والأمانة والوفود الأخرى على مساهماتهم. وبذلك أضاف الوفد أنه ليقدر نشر القائمة الجديدة لطلبات المكاتب الخارجية قبل انعقاد الجمعية العامة.

1116. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) عن رغبته في شكر الرئيس على العمل الرائع والمزاج الجيد والأسلوب المتعاطف. وعلى حد علمه إن الموقف قد أثير جزئياً نتيجة للحقيقة القائلة أن الوقت قد شارف على منتصف الليل وأشاد الوفد بمهارة الرئيس في التعامل مع الأمر.

1117. وأعرب وفد أنغولا عن دعمه الكامل للطريقة التي أدار بها الرئيس المداولات وذكر بأن الرئيس قد قدم العديد من الاقتراحات التي لم تحظ بموافقة الأعضاء. ولم ير الوفد كيف يمكن إلقاء اللوم لعدم النجاح على عاتق الرئيس. وعلى الأعضاء التحلي بالإنصاف إن لم تتوصل إلى مخرج وأن يتمكنوا من مساءلة أنفسهم والنظر في إمكانيات إحراز تقدم في المستقبل. والوضع الحالي ليس هو نهاية المطاف. وأشار الوفد إلى التعليقات المقدمة من وفد فرنسا وذكر أن الأعضاء عليها ألا تتخطى عتبة معينة لأن ذلك الأمر سوف تترتب عليه آثار لا يحمد عقبها.

1118. وشكر وفد الصين الرئيس على مساهمته في الاجتماع. وأضاف أن الرئيس بذل قصارى جهده وشكره على إدارته الماهرة للدورة. وأحاط الوفد بأن الوقت شارف على منتصف الليل وأنه عقب اختتام الاجتماع واصلت الوفود الجلوس

في القاعة والاستماع إلى انشغالات بعضها البعض، ما يعبر عن النية الحسنة لدى الجميع. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن جميع الوفود عليها التحلي باحترام بعضها البعض واحترام الرئيس حيث يبذل الجميع قصارى جهدهم.

1119. وشكر الرئيس جميع الوفود التي أخذت الكلمة على دعمها.

1120. وقال وفد فرنسا إنه لا يرغب أن يُساء فهمه. وأعرب عن شكره العميق للرئيس على الجهود التي بذلها. والآن حل منتصف الليل تقريبًا والكل متعب ولكن الوفد يرغب مرة أخرى في نقل أفكاره. وقال إن كانت جميع الوفود موجودة فعليًا في جنيف على مدار الأيام العشرة المقبلة، فبإمكانها الدخول في الجوهر مباشرة والتحدث عن الأفكار والمشروعات الأساسية ورغبتها في تحقيق نتائج. وأضاف الوفد أن التعليقات التي ذكرها إن كانت أخذت على محمل سيء فذلك بسبب شعور الوفد بالإحباط. والأمر ليس بيد الرئيس لتنفيذ ولاية لجنة البرنامج والميزانية التي لم تُنفذ. ولا يمكن للرئيس أن يمسك الأعضاء من أيديهم حتى موعد انعقاد الجمعية لكي يتوصلوا إلى قرار. وأعرب الوفد عن ثقته الوصول إلى اتفاق في الجمعية العامة وأضاف أنه سيكون حاضرًا لمساعدة جميع السفراء المعنيين في أي عمل إضافي لا بد من إنجازه. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الوضع سيتسبم بفوز الجميع عند نهاية الجمعية العامة.

1121. وشكر الرئيس وفد فرنسا على مداخلته. وشكر الرئيس الأمانة كذلك لتقديمها المشورة والمعلومات الأساسية بشأن المسائل التي لم يكن الرئيس على علم تام بها. كما شكر جميع الدول الأعضاء على مساهماتها وأضاف أنه على يقين أن الوضع لم يصل إلى النهاية بعد. وأضاف أن الأعضاء بذلوا قصارى جهدهم ولكن في بعض الأحيان تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن. وأعرب الرئيس عن ظنه أن الموقف فيه الكثير من العبر المستخلصة للمستقبل. وأضاف أن اللجنة وضعت في ورطة بشأن المكاتب الخارجية وهي التي تسببت فيها. وختامًا قال الرئيس إنه سعد بالعمل مع اللجنة وإن الكثير من الأمور الإيجابية قد تحققت كما تم التفاهم بشأن أمور عدة. وأعرب الرئيس عن رغبته في تحية سفراء الوفود وشكرهم على دعمهم. وشكر الرئيس المترجمين الفوريين على عملهم.

البند 22 اختتام الدورة

1122. اختتمت الدورة.

[يلي ذلك المرفق]